

محيطات الأعمال في السنة النبوية "جمعاً وتخرجاً ودراسة"

Sins that nullify the good deeds in the prophetic hadith

رسالة مقدمة لنيل درجة (الماجستير) في قسم السنة بجامعة القصيم

إعداد الطالب

محمد فرحان سليم

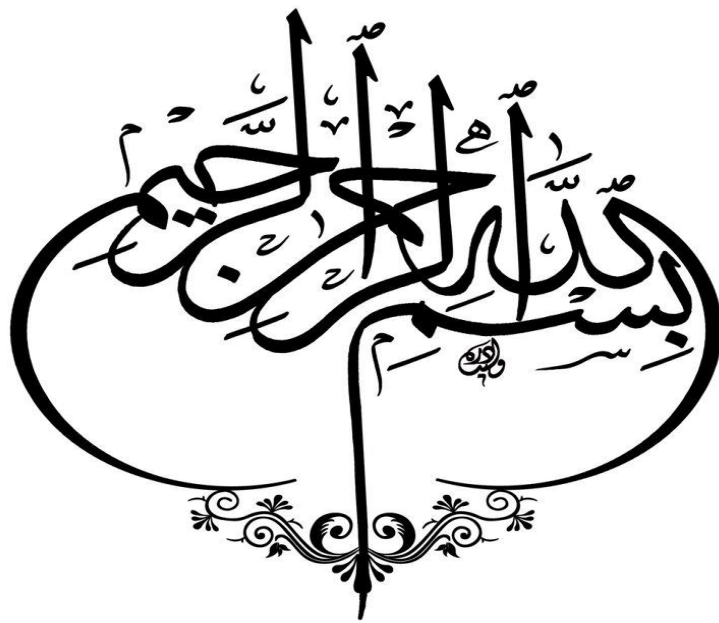
الرقم الجامعي: ٤١١١٧٠٧٤

المشرف العلمي

الدكتور/ ياسر بن عبد الله السلطان

الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها بجامعة القصيم

العام الجامعي: ١٤٤٦ هـ



عنوان الرسالة محطات الأعمال في السنة النبوية

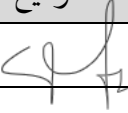
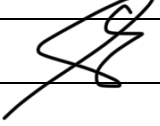
الطالب:

محمود فرحان سليم

تقرير اللجنة:

تمت الموافقة على هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في السنة وعلومها.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف المقرر	د. ياسر عبد الله سليمان	أستاذ مشارك	السنة وعلومها	
المناقش الأول	أ.د. خالد محمد عقيل البداح	أستاذ	السنة وعلومها	
المناقش الثاني	د. عماد الدين بن عمر عامر	أستاذ مساعد	السنة وعلومها	

تمت مناقشة الرسالة في يوم (الخميس) بتاريخ ١٦ / ٧ / ١٤٤٦

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

ففي هذا اليوم (الخميس) بتاريخ ١٦ / ٧ / ١٤٤٦ اجتمعت اللجنة المكونة من:

1. د. ياسر عبد الله سليمان مشرفاً ومقرراً

2. أ.د. خالد محمد عقيل البداح عضواً

3. د. عماد الدين بن عمر عامر عضواً

المُشكلة لمناقشة رسالة (الماجستير) بعنوان محببات الأعمال في السنة النبوية

المقدمة من الطالب/ة / محمدو فرحان سليم، الدارس/ة في برنامج السنة وعلومها.

وبعد مناقشة علنية، خلت اللجنة لتداول الرأي فيما تستحقه الرسالة، فأوصت ب(قبول الرسالة)،

ومنحه/ا درجة الماجستير بتقدير (أ+) ممتاز مرتفع .

واللجنة توصي الطالب بتقوى الله والاستمرار في مواصلة دراساته العليا وتتمنى له التوفيق في حياته

العلمية والعملية.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكر وتقدير

الحمد لله على عظيم شأنه، وأشكره على واسع كرمه، وله الفضل، والمنة على ما وفقني من سلوك العلم الشرعي، وأعاني على إنجاز هذه الرسالة، سبحانه لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

وبعد حمد الله وثنائه، أتوجه بالدعاء إلى مقام الوالدين اللذين بذلا كل نفيس وغالٍ في مسير حياتي، وأسأل الله تعالى أن يبارك في عمرهما، ويمتعهما بكل خير.

ثم أتقدم بخالص الشكر والتقدير، إلى مشرفي وأستاذي الغالي، فضيلة الشيخ الدكتور: ياسر السلमान على حسن إشرافه، وتوجيهاته؛ لإخراج هذا البحث، وأشكر كذلك صاحبي الفضيلة المناقشين الكريمين على تقبل مناقشة بحثي، وتقديمهما من ملاحظات ونصائح، وأسأل الله تعالى أن يجزيهم خير الجزاء، وينفع بعلمهم، ويبارك فيهم.

والشكر موصول - بكل حب وتقدير- إلى مركز النخب العلمية، وعلى رأسه فضيلة شيخنا الأستاذ عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، وإلى الإخوة القائمين معه بتهيئة بيئة علمية مناسبة لطلاب العلم، فدام نفعهم للعباد والبلاد، راجياً من الله القبول والسداد.

وأستوجب في هذا المقام الشكر والدعاء للمملكة العربية السعودية، وكذا جامعتنا المباركة جامعة القصيم ممثلة بكلية الشريعة، قسم السنة وعلومها على منحهم هذه الفرصة القيمة، فشكر الله سعيها، ودام عزها.

ولا أنسى في هذا المقام ذكر أستاذي فضيلة الشيخ: إكرام الديني، وأخيه رضوان، فكانا خير سند، وكفالة في حياتي العلمية في البلد، وأخص بالشكر أيضاً فضيلة الشيخ: أحمد الزامل، ومن طريقه وفقت للقبول في الجامعة، فأسأل الله أن يغمرهم جميعاً بالخير، والبركة، ويكتب أجورهم في الدارين.

وأختم كلمتي متقدماً بأسمى تحياتي، وأوفى شكري لزوجتي الكريمة، وأسرتي، وزملائي، وأصدقائي جميعاً؛ على حسن تضامنهم، ووقوفهم معي خلال كتابة البحث، فأتمنى لهم من الله الجزاء الأوفى في الدارين.

عنوان الرسالة

محيطات الأعمال في السنة النبوية "جمعًا وتخریجًا ودراسة"

الباحث

مُحَمَّدُ فَرْحَانُ سَلِيم

ملخص الرسالة

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، والصلاة والسلام على الداعي إلى رضوانه، نبينا مُحَمَّدٍ وآله وصحبه، وبعد: فهذا ملخص الرسالة المقدمة لقسم السنة وعلومها، في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم؛ لنيل درجة الماجستير بعنوان:

(محيطات الأعمال في السنة النبوية "جمعًا وتخریجًا ودراسة").

هدفت الرسالة إلى جمع الخصال المحببات للأعمال الصالحة، وعرضها على النقد الحديثي؛ لتمحيص ما ثبت فيها مما لم يثبت، وبيان مفهومها الصحيح، متبعة للمنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، وذلك من خلال دراسة مائة وعشرين حديثًا.

وقد تشكلت من مقدمة، وقسمين رئيسيين، أما المقدمة فاحتوت على مشكلة البحث، وأهميته، وسبب اختياره، وأهدافه، وحدوده، ودراساته السابقة، ومنهجه، وإجراءاته، فالقسم الأول عمد إلى تناول دراسة نظرية تقوم بتحليل مفهوم الحبوط، والألفاظ ذات الصلة بها، وذكر أنواعه، وعرض مسالك العلماء في توجيه معناه، وأما القسم الثاني فاشتمل على دراسة تطبيقية حول أحاديث الحبوط، وذلك بالتركيز على استيعاب طرقها، وتخریجها، ودراسة الاختلاف الوارد فيها، ووصف كل حديث بحكم مناسب له، ثم ختمه بذكر محتواه، كل منها على مباحث، ومطالب، ثم خاتمة، وفهارس.

ومن أهم نتائجها: الاطلاع على حقيقة معنى حبوط العمل في السنة النبوية، وبيان مفهومه الصحيح على منهج السلف، ومنها: جمع المحيطات الواردة في السنة، وتمحيص الثابتة

فيها من غيرها، ومنها: التعرف على أقسام الحبوط، وأنواعها، ومنها: الاطلاع على مكانة أهل الحديث، وأهمية الرجوع إلى قواعدهم في النقد الحديثي.

هذا، وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله، وصحبه أجمعين.

الكلمات المفتاحية: محبطات، الأعمال، السنة النبوية.



Title of the Thesis

Actions that Nullify Good Deeds in the Prophetic Sunnah:

Compilation, Verification, and Study

Researcher

Muhammad Farhan Saleem

Summary:

All praise is due to Allah for His grace and generosity. We thank Him for His guidance and success, and we send prayers and peace upon His Messenger, Muhammad, and upon his family and companions. To proceed:

This is a summary of a thesis submitted to the Department of Sunnah and its Sciences, at the College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University, in fulfillment of the requirements for a Master's degree. The thesis is titled: "Actions that Nullify Good Deeds in the Prophetic Sunnah: Compilation, Verification, and Study."

The thesis aimed to compile the actions and characteristics that nullify good deeds as mentioned in the Prophetic Sunnah, critically examine them in light of hadith methodology, and clarify their correct understanding. The study adopted an inductive, analytical, and critical methodology by examining 120 hadiths on the subject.

The thesis is divided into an introduction and two main sections:

1. Introduction:

It outlines the research problem, its significance, the reasons for selecting the topic, the objectives, scope, prior studies, methodology, and procedures.

2. First Section (Theoretical Study):

This section analyzes the concept of nullification (ḥabṭ), explores related terms, identifies its types, and examines the approaches of scholars in explaining its meaning.

3. Second Section (Applied Study):

This section focuses on an applied analysis of the hadiths related to nullification. It includes compiling the chains of transmission (isnāds), grading the narrations, analyzing differences among them, assigning appropriate rulings on their authenticity, and summarizing their meanings. This section is organized into various topics and subtopics.

The thesis concludes with a summary of findings, followed by appendices and indexes.

Key Findings:

- Clarifying the authentic meaning of nullification (ḥabṭ) as presented in the Prophetic Sunnah, based on the methodology of the Salaf.
- Compiling and critically verifying the actions that nullify good deeds as reported in the Sunnah, distinguishing authentic narrations from weak ones.
- Identifying the types and classifications of nullification, as well as its causes and effects.
- Highlighting the significance of the principles established by hadith scholars in the critique and authentication of narrations and the importance of adhering to their methodology.

The study emphasizes the necessity of referring to the Prophetic Sunnah for a proper understanding of religious matters and the pivotal role of hadith criticism in ensuring the reliability of transmitted texts.

May Allah grant us success. May blessings and peace be upon our Prophet Muhammad, his family, and his companions.

Keywords: Nullification (ḥabṭ), Good Deeds, Prophetic Sunnah, Hadith Criticism.



المقدمة

وتتضمن ما يلي:

- مشكلة البحث.
- أهمية البحث، وسبب اختياره.
- أهداف البحث.
- حدود البحث.
- الدراسات السابقة.
- منهج البحث.
- إجراءات البحث.
- خطة البحث.

المقدمة

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وكماله، والصلاة والسلام على عبده ورسوله، نبينا محمد وآله وصحبه، ومن اقتفى بهديه، وسار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن السنة النبوية لها مكانة عظمى، ومنزلة كبرى في دين الإسلام، إذ هي أحد الوحيين، والمصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وهي محفوظة بحفظ الله تعالى لها من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، منذ العهد النبوي إلى قيام الساعة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) فلقد هيأ الله تعالى لها رجالاً ضحوا بأغلى ما يملكون من نفس، ومال، ووقت؛ لجمعها وصونها، فأسسوا أسساً متينة، وقواعد راسخة، لحمايتها من التلاعب بأيدي أعدائها، ونقدوا الرواة، والمرويات، وميزوا صحيحها من سقيمها.

وما زالت النهضة حيال السنة قائمة منذ القرون المفضلة إلى عصرنا الحاضر، فأولى السابقون واللاحقون عناية بالغة بجميع نواحيها، حتى عمت بركاتها العالم كله، وقد كانت نفسي تتوق إلى المشاركة في هذا الشرف العظيم، -خدمة هذه السنة المطهرة- والاطلاع على ما خلفه النقاد من جهود ضخمة؛ لعل الله أن يحشرني معهم، فالمرء مع من أحب، ولما كلفت باختيار موضوع مناسب لكتابة رسالة لنيل درجة الماجستير في قسم السنة بجامعة القصيم، رأيت أن أدلي بدلوي فيما يتعلق بمسار المرويات، فرأيت أن أجمع الأحاديث المتعلقة بحبوط الأعمال في السنة النبوية، وأدرسها دراسة حديثة؛ وذلك لأهمية هذا الموضوع، وغفلة كثير من الناس عن هذه المحبطات، وأمس حاجاتهم إلى بيانها، فإن منهم من يكدر في عبادات عظام، وقربات شتى؛ رجاء مرضاة الله وثوابه، إلا أنه لم يتورع عن هذه المحبطات، وربما أتت على أعماله فأحبطتها، وصارت هباء تذرره الرياح، والله المستعان.

وقد قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: "محبطات الأعمال ومفسداتها أكثر من أن تحصر، وليس

(١) سورة الحجر (الآية: ٩).

الشأن في العمل، إنما الشأن في حفظ العمل مما يفسده، ويحبطه"^(١)، فاستعنت بالله على الكتابة في هذا الموضوع المهم، وأسأل الله سبحانه التوفيق، والسداد.

❖ مشكلة البحث:

من أبرز ما يعالج البحث النقاط التالية:

١- ما هي الخصال التي تحبط العمل كلياً، وجزئياً؟

٢- ما الأحاديث الواردة فيها، وما مدى درجاتها؟

٣- ما هي أقسام، وأنواع هذه المحبطات؟

❖ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

تبرز أهميته فيما يلي:

١- توافر النصوص من السنة النبوية في بيان محبطات الأعمال، مما يدعو الإنسان إلى حفظ أعماله التي تعب فيها عما يعترئها من النواقص، والنواقص.

٢- الارتباط المباشر بين الإيمان والعمل، فارتكاب هذه المحبطات يُورث الخلل في الإيمان، فالإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان.

٣- عدم الوقوف -بعد البحث- على رسالة جامعية اعتنت بدراسة هذا الموضوع دراسة حديثة.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق الأهداف التالية:

١- جمع الأحاديث الواردة في حبوط الأعمال وطرقها، بعد أن كانت مفرقة في شتى كتب السنة.

(١) الوابل الصيب (١/١١).

٢- تخريج هذه الأحاديث، ودراستها، وبيان درجتها من حيث القبول والرد.

٣- بيان أقسام المحبطات الواردة في الأحاديث من خلال توزيعها على فصول، ومباحث.

❖ حدود البحث:

أما حدود البحث فإني اقتصر على الأحاديث المرفوعة، وقد جمعتها من كافة كتب السنة المتعلقة بالموضوع، ولم ألتزم بمصادر معينة؛ إذ طبيعة البحث تقتضي ذلك، ولم أقتصر على مصطلح الحبوط فحسب، بل أضفت معه المصطلحات الأخرى التي هي في معناه؛ كعدم القبول، والبطلان، ولا ينفع، وغيرها.

❖ الدراسات السابقة:

لم أقف - بعد طول البحث والتأكد في فهارس الجامعات، والمكتبات - على دراسة حديثة أكاديمية شاملة في الموضوع، وهناك بعض المؤلفات المعاصرة إلا أنها ليست من ضمن الرسائل الجامعية الحديثة، منها:

١- (تحرير المقال في محبطات الأعمال) للدكتور أمير بن محمد المدري، ويقع الكتاب في (٢٤٦) صفحة تقريباً، جمع المؤلف (٦١) خصلة من المحبطات من القرآن والسنة، حيث ذكر (١٣) خصلة من المحبطات الواردة في القرآن الكريم، وثني بعده بالمحبطات الواردة في السنة النبوية، وخرّج الأحاديث تخريجاً مختصراً جداً، وأحياناً يذكر الموضوع ولا يذكر فيه حديثاً، إنما أثراً، والكتاب يمكن وصفه بأنه كتاب وعظي.

٢- (محبطات الأعمال) للدكتور محمد بن إبراهيم النعيم، أورد فيه بعض الخصال المحبطة من القرآن والسنة، وهو بحث مختصر في نحو (٩٠) صفحة، وأتى فيه بما يقارب (١٨) حديثاً، وخرجها تخريجاً مختصراً بالغزو المجرد.

٣- (مبطلات الأعمال في ضوء الكتاب والسنة) للشيخ أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي، ويقع في (٧٠) صفحة من الحجم الصغير، وأورد فيه (١٥) حديثاً، وشرط أن تكون صحيحة، وأجاد الشيخ في التخريج، وخرجها تخريجاً متوسطاً، وتكلم على درجة الأحاديث، وقد ترك خصلاً من المحبطات دلّت عليها الأحاديث الصحيحة أيضاً، وهذا يدل على أن

الشيخ لم يقصد الاستيفاء بالموضوع، والكتاب مختصر مفيد في بابه.

٤- (محطات الأعمال) سلسلة بحوث، للشيخ عبده الأقرع، وهي تنحو منحى الوعظ والإرشاد، خرّج فيها الأحاديث تخريجاً مختصراً، واكتفى بالعزو دون النقد.

والحاصل: أن البحوث السابقة ليست مقصودة للحديث النقدي، وما كان منها كذلك فهي غير مستوعبة، سواء في ذكر المحطات، أو في التخريج الموسع والنقد الحديثي، وأرجو أن يكون بحثي شاملاً لهذه الأمور.

❖ منهج البحث:

سأتبع في هذا البحث المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي، بحيث أقوم بتتبع الأحاديث من بطون كتب السنة، ثم تحليلها من خلال موضوع البحث بالنظر في العمل المحبط، ثم الكلام على هذه الأحاديث، والحكم عليها على وفق منهج نقاد الحديث.

❖ إجراءات البحث:

○ أولاً: الجمع والترتيب:

١- أجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع البحث من كافة كتب السنة المشهورة، إذ البحث يقتضي ذلك.

٢- أرتب أحاديث البحث على مباحثه ومطالبه، مراعيًا التسلسل العلمي، والمنطقي لأبواب البحث.

٣- أرقم الأحاديث ترقيماً تسلسلياً.

٤- أصدر نص الحديث المراد تخريجه من مصدره المنقول منه في كل مطلب، مع الإحالة إلى موضعه.

○ ثانياً: تخريج الحديث:

١- أخرج الحديث من كتب السنة المسندة في القرون الأربعة الأولى ١-٤، بالإضافة إلى سنن البيهقي من القرن الخامس، مستوعباً لطرقها، وأخرج عنها لفائدة في الإسناد، أو في المتن

كدفع غرامة، أو إثبات علة، أو تتبع لفظ راوٍ، ونحو ذلك، ولا أدخل في المصادر كتب الرواة، وتواريخ البلدان، ومعاجم الشيوخ، والأجزاء الحديثية.

٢- أخرج الحديث على المتابعات، جاعلا إسناد الإمام الذي نقل من كتابه منطلقا لترتيبها، مبتدئا بالمتابعة التامة، فالقاصرة.

٣- أكتفي بتسمية الراوي موضع المتابعة، دون ذكر الوسائط بينه وبين المصنفين، ما لم يكن هناك غرض يقتضيه التخريج، من بيان فروق في المتن اختلف فيها من دون الراوي المتابع، أو اختلاف في الإسناد.

٤- أجعل لكل متابعة علامة مستقلة، وهي النجمة (*)، فإذا انتهت المتابعة أذكر الفروق الإسنادية، والمنتية بين طرق هذه المتابعة - إن وجدت -.

٥- أبتدئ في التخريج بأصحاب الكتب الستة، على ترتيبهم المعهود، ثم الإمام أحمد، ثم بعد ذلك حسب وفيات المصنفين.

٦- إذا كان لبعض الأئمة المخرجين كلام على الحديث؛ فإني أؤخر إلى "الحكم على الحديث"، ليكون نقد الأئمة للحديث مجموعا في موضع واحد، فتتم الفائدة به.

٧- أكتفي عند الإحالة إلى المصادر برقم الحديث إن كان المصدر مرقما، أو بالجزء والصفحة إن كان غير مرقم، ولا أزيد على هذا من بيانات الإحالة إلا عند الحاجة إلى ذلك.

○ ثالثا: دراسة رواية الإسناد:

١- أذكر اسم المترجم كاملا ثلاثيا، وكنيته، فإن دعت الحاجة إلى الزيادة أزيد؛ دفعا لما قد يقع من اشتباه.

٢- أذكر تاريخ وفاة المترجم - إن وجدت -، وإن وقع في تعيين وفاته اختلاف أشير إليه، فإن كان لتعيين التاريخ أثر، أذكر الراجح مدعما بالدليل.

٣- أعتمد في سياق اسم المترجم سياق ابن حجر في التقريب إن كان الراوي من رجال التقريب، إلا إن دعت الحاجة للخروج عن سياقه لغرض علمي، فإن لم يكن من رجال التقريب

أجتهد في السياق.

٤- أذكر اثنين من شيوخ المترجم -إن وجد- أحدهما شيخه في الإسناد، واثنين من تلاميذه -إن وجد- أحدهما الراوي عنه في الإسناد.

٥- أذكر في الترجمة ما أقف عليه مما اشتهر به الراوي من أثر علمي بارز مما أراه يدخل في تحليل ترجمة الراوي.

٦- إن كان المترجم من رواة التقريب، وكان ظاهر التوثيق أو التضعيف، فأنقل عبارة ابن حجر في التقريب، وأجعلها بين علامتي تنصيص " "، ثم أشير إلى مصدرين من مصادر ترجمته -بالإضافة إلى التقريب-، أحدهما مصدر متقدم، فإن دعت الحاجة إلى الزيادة عليهما لغرض يقتضي ذلك، أذكرها.

وأذكر في الترجمة ما أحتاج إليه من توثيق أو تضعيف مقيدتين، أو تغير، أو تدليس، حيث تركها ابن حجر.

وإن لم يكن من رواة التقريب فأجتهد وألخص حال الراوي بعبارتي.

٧- إن كان الراوي مختلفاً فيه، أو في ترجمته شيء من الغموض، أو وقع اختلاف في عينه، فأذكر من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يزيل ذلك الإشكال.

وأختم بحثي بعبارة ابن حجر إن كان رأيي يوافقها، وإن رأيت أن عبارة الذهبي في "الكاشف" أرجح ذكرتها.

فإن ظهر لي تعقيب، أو اعتراض على كلمة الذهبي أو ابن حجر ذكرت ذلك، مبيناً وجه اعتراضي، وهذا قليل.

إن لم يكن المترجم له من رواة التقريب أجتهد بعد عرض أقوال النقاد في الوصول إلى رأي لي أختم به الترجمة.

٨- لا أثبت في الترجمة كل قول أقف عليه، وإنما أثبت ما أحتاج إليه في بيان حاله، وأعتني بأقوال كبار النقاد، مثل شعبة، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد، وابن

معين، وابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة.

٩- ألتزم منهجا واحدا في عرض أقوال النقاد، فأقسمها إلى تعديل وجرح، ثم أرتب كل نوع على الوفيات.

١٠- أوثق النصوص التي أنقلها، ويكون التوثيق لكل نص من مصدره الأصلي إن وجد، وإلا فإلى أقرب مصدر نقلت عنه، وأجمع المصادر، فأسردها جميعا في الحاشية.

○ رابعا: الحكم على الحديث:

أعنون للحكم على الحديث، وأبدأ بوصف الإسناد الذي سقته مع الحديث، وأبني عليه التخريج، مراعيًا ما يلي:

أ- إن كان الحديث المختار في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بالإشارة إلى أنه مخرج عندهما، إلا إن كان فيه عند غيرهما سياق مختلف، أو زيادة مؤثرة، فأنبه عليها، وأعتني بدراستها، وهذا كثير.

ب- إن كان الحديث المثبت خارج الصحيحين، أصف الإسناد بما يستحقه، كأن أقول: إسناده متصل، ورجاله ثقات، إلا فلانا، أو غير ذلك من العبارات التي تناسب حال الإسناد. ثم أنظر في الطرق الأخرى التي سقتها في التخريج، من جهة أثرها على الإسناد المدروس جبرا، أو إعلاالا.

ج- إن كان الحديث خارج الصحيحين، وكان في الحديث اختلاف، أعين المدار، ثم ألخص ما وقع من اختلاف عليه، بذكر الوجه نفسه، وذكر رواته عن مداره، ثم الذي بعده، مرتبا لها وفق ورودها في التخريج.

وبعد عرض الأوجه أعالج هذا الاختلاف، بذكر حال رواته على المدار، فإن احتجت إلى من دونهم فكذلك، مراعيًا عدم تكرار دراسة الراوي إن كان تقدمت دراسته في دراسة رواة الإسناد، فإن لم يكن تقدم فتكون دراسته بحسب حاله.

وأنقل ما وقفت عليه من كلام للأئمة على ذلك الوجه بعينه - من تصحيح، أو تضعيف،

أو بيان تصحيح، أو غيرها من دواعي النقد-.

وبعد عرض الاختلاف ومعالجته، أذكر ما ترجح لي من الأوجه، مبينا سبب الترجيح.

د- أنظر في شواهد الحديث، وأثرها على حديثي موضع الدراسة من جهة الثبوت، والدلالة، وأراعي في ذلك ألا يكون الشاهد تقدم في دراسة الاختلاف الموجود في الحديث، ولا أستشهد بحديث يقوى به حديثي إلا وقد درسته، ونظرت في حال الحديث في جميع ما يتطلبه النظر، من دراسة رواته، ومعالجة الاختلاف فيه إن وجد، ثم أثبت في البحث خلاصة حال هذا الشاهد.

هـ- إذا سبقت دراسة الحديث باعتباره وجها من أوجه حديث سابق، أكتفي ببحثه في الموضوع الأول، وأذكره في الموضوع الثاني، وأحيل فيه إلى موضع دراسته.

○ خامسا: العزو للآيات، والتعريف بالأعلام، ونحوها:

أبين في الهوامش كل ما أحتاج إليه من عزو للآيات، وترجمة علم، ونحو ذلك.



❖ خطة البحث:

- تشتمل على مقدمة، وقسمين رئيسيين، وخاتمة، وفهارس.
- المقدمة: تتناول مشكلة البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، ثم حدود البحث، والدراسات السابقة، والمنهج، وإجراءات البحث.
 - ثم القسم الأول: الدراسة النظرية، وتحتوي على فصلين:
 - * الفصل الأول: تحرير معنى الحبوط، والمصطلحات الأخرى ذات الصلة بها لغة، وشرعا.
 - * الفصل الثاني: ذكر أنواع المحبطات، وبيان دلالاتها، ومذاهب الناس في توجيه المقصود بالحبوط في النصوص النبوية.
 - ثم القسم الثاني: الدراسة التطبيقية، وتتضمن ثلاثة فصول:
 - * الفصل الأول: دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الكلي المناقض للإيمان، وغير المناقض للإيمان، وفيه مبحثان:
 - المبحث الأول: دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الكلي المناقض للإيمان، وفيه ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: الكفر والردة.
 - المطلب الثاني: الشرك.
 - المطلب الثالث: تكذيب القدر.
 - المبحث الثاني: دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الكلي غير المناقض للإيمان، وفيه أربعة وعشرون مطلباً.
 - المطلب الأول: الحكم بغير ما أنزل الله.
 - المطلب الثاني: التقنيط من رحمة الله.

المطلب الثالث: ترك الصلوات المكتوبات.

المطلب الرابع: ترك صلاة العصر.

المطلب الخامس: عدم احترام النبي ﷺ.

المطلب السادس: البدعة.

المطلب السابع: سب الصحابة.

المطلب الثامن: إيذاء أهل المدينة.

المطلب التاسع: الجناية في حرم المدينة وإيواء المحدث فيها.

المطلب العاشر: الانتحار.

المطلب الحادي عشر: خيانة المجاهد في غيابه.

المطلب الثاني عشر: الفرع بقتل المؤمن.

المطلب الثالث عشر: عقوق الوالدين.

المطلب الرابع عشر: معاصي الخلوات.

المطلب الخامس عشر: الانتساب إلى غير الأب، وتولي غير موالیه.

المطلب الساد عشر: إخفار ذمة المسلم.

المطلب السابع عشر: التساهل في عرض الأهل وعدم الغيرة عليها.

المطلب الثامن عشر: الحسد.

المطلب التاسع عشر: استيلاء لأرض الغير بتغيير منارها.

المطلب العشرون: التكلف والتشدد في الكلام لأجل إمالة القلوب.

المطلب الواحد والعشرون: التأخير والتولية للمحاباة.

المطلب الثاني والعشرون: منع القصاص.

المطلب الثالث والعشرون: الفرار من الزحف.

المطلب الرابع والعشرون: اليمين الغموس عند منبر النبي ﷺ.

* الفصل الثاني: دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الجزئي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دراسة الأحاديث في الحبوط الجزئي بحيث تقارن معصية بعمل معين

فتحبطه، وفيه أربعة عشر مطلباً:

المطلب الأول: الرياء.

المطلب الثاني: العمل لغرض دنيوي.

المطلب الثالث: مخالفة السنة.

المطلب الرابع: إمامة الناس بالصلاة مع كراهيتهم.

المطلب الخامس: عدم دفع المار بين يدي المصلي.

المطلب السادس: تزعفر الرجال.

المطلب السابع: خروج المرأة بالتطيب.

المطلب الثامن: الإِسْبَال.

المطلب التاسع: التهاون بأداء الفريضة في وقتها.

المطلب العاشر: المن بالإحسان.

المطلب الحادي عشر: الصلاة باللباس الحرام.

المطلب الثاني عشر: التصديق بالمال الحرام.

المطلب الثالث عشر: قول الزور والغيبة حال الصوم.

المطلب الرابع عشر: الجزع، والتشكي عند المصيبة.

المطلب الخامس عشر: الكلام حال خطبة الجمعة.

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الجزئي حيث تحبط معصية معينة لعمل معين من دون مقارنته له، وتحتة ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الربا.

المطلب الثاني: نشوز الزوجة.

المطلب الثالث: هروب العبد من سيده.

المطلب الرابع: تعبيد المحرر.

المطلب الخامس: التضيق على الناس.

المطلب السادس: سؤال العرافين وتصديقهم.

المطلب السابع: شرب الخمر.

المطلب الثامن: إنشاد الشعر ليلاً.

المبحث الثالث: دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الجزئي بحيث يناط قدر الحبوط من الحسنات على حسب كثرة الوقوع في العمل المحبط، وقلته، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: انتهاك حقوق العباد من قتل وقذف وغيرهما.

المطلب الثاني: الوفاة مع بقاء الديون في الذمة.

المطلب الثالث: قطع الرحم.

المطلب الرابع: أذى الجيران.

المطلب الخامس: هجر المسلم.

المطلب السادس: اقتناء الكلب لغير مصلحة شرعية.

● الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات.

● الفهارس:

وتحتوي على ما يلي:

- * فهرس الآيات القرآنية.
- * فهرس الأحاديث النبوية.
- * فهرس الأعلام المترجم لهم.
- * فهرس الكلمات الغريبة.
- * فهرس المصادر والمراجع.
- * فهرس الموضوعات.



القسم الأول

الدراسة النظرية

وتحتوي على فصلين:

الفصل الأول: تحرير معنى الحبوط، والمصطلحات الأخرى ذات الصلة بها لغة، وشرعا.

الفصل الثاني: ذكر أنواع المحبطات، وبيان دلالاتها، ومذاهب الناس في توجيه المقصود بالحبوط في النصوص النبوية.

الفصل الأول

تحرير معنى الحبوط

والمصطلحات الأخرى ذات الصلة بها لغة، وشرعا

● مادة الحبوط لغة واصطلاحاً:

أما في اللغة: فالحبوط أصله من مادة الحبط، وهي تحمل لغة معنى البطلان، وأثر الجرح، وانتفاخ بطن الدابة.

قال الجوهري: "حبط الجرح حبطاً بالتحريك، أي عرب ونكس، والحبط أيضاً: أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها، ولا يخرج عنها ما فيها"، ومنه قوله ﷺ: (إن الخير لا يأتي إلا بالخير، إن الخير لا يأتي إلا بالخير، ولكن الدنيا خضرة حلوة، وكان ما ينبت الربيع يقتل حبطاً، أو يلم إلا آكلة الخضر، فإنها أكلت حتى امتدت خاصرتها، واستقبلت الشمس فثلثت وبالت، ثم عادت...) ^(١)، وحكي عن أبي عمرو: أن الإحباط: "أن يذهب ماء الركبة، فلا يعود كما كان".

وقال ابن فارس: "(حبط) الحاء والباء والطاء أصل واحد يدل على بطلان، أو ألم، يقال: أحبط الله عمل الكافر، أي أبطله، وأما الألم فالحبط: أن تأكل الدابة حتى ينفخ لذلك بطنها". فتبين أن معنى الحبوط لغة يدور حول أثر الجرح، والألم، والبطلان، والذهاب، وهناك تعاريف تركتها؛ لانسجامها مع هذه المعاني.

وأما في الاصطلاح: فمعناه ليس بعيداً عن معناه اللغوي ^(٢).

(١) مسند أحمد ح (١١١٥٧)، وإسناده صحيح، وفيه يحيى بن أبي كثير، وهو مدلس، وقد عنعن، ولكن تابعه فليح بن سليمان كما في مسند أحمد ح (١١٨٦٦).

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة (١١١٨/٣)، ومقاييس اللغة (١٢٩/٢).

* الجوهري هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣)، وأبو عمور هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي ثم المازني، البصري، شيخ القراء، والعربية، وأمه: من بني حنيفة. اختلف في اسمه على أقوال:

قال مجاهد بن جبر: "فقد حبط عمله، يعني بطل ثواب عمله"^(١).

وقال الماوردي: "أصل الحبوط الفساد، فقليل في الأعمال إذا بطلت: حبطت؛ لفسادها".

وقال العسكري: "إن الإحباط هو إبطال عمل البر من الحسنات بالسيئات، وقد حبط هو، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا﴾"^(٢). وقال ابن الأثير: "أحبط الله عمله"، أي أبطله.

فعلم مما سبقت من التعاريف أن جميعها متفقة.

● مادة البطلان لغة واصطلاحاً:

أما في اللغة فهو من مادة بطل يبطل بطلا، وبطالنا، ويطلق على معان، كالتلف، والشجاعة، والهزال.

قال أبو بكر الأزدي: "بطل الشيء يبطل بطولا: إذا تلف، وأبطلته إبطالا، وبطل الرجل بطولة: إذا صار بطلا. ويقال: رجل بطل، وبطل الرجل بطالة: إذا هزل وكان بطلا، والبطالان: مصدر بطل الشيء بطلانا".

وقال ابن فارس: "(بطل) الباء والطاء واللام أصل واحد، وهو ذهاب الشيء، وقلة مكنه ولبثه".

فتبين أن تعريف الأزدي أشمل، ولا تعارض بين التعريفين؛ لإدراج تعريف ابن فارس في تعريف الأزدي^(٣).

أشهرها: زبان. (ت: ١٥٧ هـ).

(١) مجاهد هو: أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: ١٠٤ هـ).

(٢) سورة هود (الآية: ١٦).

(٣) ينظر: بحر العلوم (٣٧١/١)، وتفسير الماوردي (٢٧٥/١)، والفروق اللغوية (٢٣٦/١)، وجمهرة اللغة (٣٥٩/١)، ومقاييس اللغة (٢٥٨/١).

* الماوردي: هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠ هـ)، والعسكري هو أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: ٣٩٥ هـ). والأزدي هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١ هـ). وابن فارس هو حمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥ هـ).

وفي الاصطلاح: لا يخرج عن المعنى الذي يدل على تلف، وذهاب شيء.

قال الشاطبي: "أن يراد به عدم ترتب آثار العمل عليه في الدنيا، وعدم ترتب آثار العمل عليه في الآخرة، وهو الثواب، فتكون العبادة باطلة".

وقال ابن أمير حاج: "البطلان: عدم موافقة الفعل أمر الشارع".

قال أمير بادشاه: "إن كل فعل هو من جنس العبادات إذا أتى به المكلف على وجه منهي عنه نهي تحريم فهو باطل؛ لأن بطلان الفعل عبارة عن كونه بحيث لا يترتب المقصود منه، ولما كان المقصود من العبادة الثواب، واندفاع العقاب لا غير، كان المنهي عنه تحريماً باطلا لعدم ترتب المقصود".

وقال أيضاً: "إن الباطل من العبادة لا يخص فائت الركن، والشرط، بل كل ما نهي عنه تحريماً باطلاً".

ولا يظهر فارق كبير بين تعاريفهم، وينسجم كلامهم في دلالة البطلان على فساد أصل العمل، وثوابه^(١).

● ومن اصطلاحات الحبوط:

ما ورد في بعض الأحاديث: "لا يقبل منه صرفاً ولا عدلاً".

ومعناه لغة، واصطلاحاً:

أما معنى القبول لغة فيحمل معنى المواجهة، والرضا، وميل النفس.

قال ابن فارس: "(قبل) القاف والباء واللام أصل واحد صحيح تدل كلمه كلها على مواجهة الشيء للشيء، ويتفرع بعد ذلك".

(١) ينظر: الموافقات (٤٥٢/١)، والتقريب والتجوير (٧٨/٢)، وتيسير التحرير (٢٣٦/٢).

* الشاطبي هو إبراهيم بن موسى بن مُجَدِّد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ). وابن أمير هو أبو عبد الله، شمس الدين مُجَدِّد بن مُجَدِّد بن مُجَدِّد المعروف بابن أمير حاج ويقال له: ابن الموقت الحنفي (ت: ٨٧٩ هـ). وأمير بادشاه هو مُجَدِّد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت: ٩٧٢ هـ).

وقال ابن منظور: "قبل الشيء قَبُولًا وقُبُولًا، يقال: قبلت الشيء قبولًا إذا رضيته، يقال: على فلان قبول: إذا قبلته النفس، وهو بفتح القاف المحبة والرضا بالشيء، وميل النفس إليه".
فعلم منه أن أصل معناه المواجهة، وأما المحبة، والرضا، وميل النفس فمتفرعة منها كما ذكر ابن فارس.

وفي الاصطلاح يطلق، ويراد به غالباً الإثابة على الطاعات، ويطلق أيضاً، ويراد به عدم الصحة، والإجزاء، وحمله على المعنيين حسب السياق أقرب؛ جمعا بين الأدلة، بخلاف من اقتصر معناه على الأول - أي الإثابة فقط، وهؤلاء قالوا: إن القبول لا يستعمل إلا في معنى الثواب، وإليه ذهب القرافي.

قال في الفروق: "إن القبول غير الإجزاء، وغير الصحة، وأنه الثواب".

وخالفه ابن العراقي، فقال: ظهر لي في الأحاديث التي نفي فيها القبول، ولم تنتف معه الصحة - كصلاة شارب الخمر ونحوه - أنا ننظر فيما نفي، فإن قارنت ذلك الفعل معصية، - كحديث شارب الخمر ونحوه -؛ انتفى القبول، أي الثواب؛ لأن إثم المعصية أحبطه، وإن لم تقارنه معصية، كحديث: "لا صلاة إلا بطهور" ونحوه، فانتفاء القبول سببه انتفاء الشرط، وهو الطهارة ونحوها، ويلزم من عدم الشرط عدم المشروط. انتهى.

فكلام ابن العراقي أقرب للصواب^(١).

● صرفاً ولا عدلاً.

اختلفت آراء العلماء في توجيه المراد بها:

والأظهر في معناها في السنة النبوية أن الصرف: "الفريضة"، والعدل: "النافلة"؛ نظراً

(١) ينظر: مقاييس اللغة (٥١/٥)، ولسان العرب (٥٤٠/١١)، والفروق (٥١/٢)، ومختصر التحرير (٤٧٢/١).

* ابن منظور هو محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ). والقرافي هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ). وابن العراقي هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة وليّ الدين، ابن العراقي (ت: ٨٢٦ هـ).

لذهاب جماهير أهل العلم إليه، وبه قال سفيان الثوري، والنضر بن شميل، وغيرهما، وعزاه النووي، وأبو العلاء مُجَدِّدُ المباركفوري، وغيرهما إلى الجمهور.

قال أبو عبيدة: العدل عند العرب في الجاهلية: الدية، والصرف زيادة على الدية، وهو في الإسلام الفريضة، والتطوع.

القول الثاني: الصرف: النافلة، والعدل: الفريضة، عكس القول الأول.

ونسب هذا إلى الحسن البصري.

القول الثالث: الصرف: التوبة، والعدل: الفدية.

وهذا رأي مكحول، والأصمعي، ومن وافقهما.

القول الرابع: الصرف: الاكتساب، والعدل: الفدية.

وهذا قول يونس بن حبيب^(١).

وهناك أقوال أخرى؛ استغنيت عنها اكتفاء بما أسلفت، وإن كان بعض تفاسيرها أدل على المراد بالنسبة لبعض الآيات القرآنية، كقوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾^(٢) فسر العدل بالفدية، وهذا ظاهر في السياق، ولكن نقل مثل هذه التفاسير إلى شرح السنة، حتى مع ما ياباه السياق غير جيد.

(١) ينظر: مصنف عبد الرزاق ح (١٦٣٠٩، ١٧١٥٣)، وكشف المشكل (١٩٥/١)، والنهاية في غريب الحديث (٢٤/٣)، والمعلم بفوائد مسلم (١١٨/٢)، وشرح النووي لمسلم (١٤١/٩)، وتحفة الأريب (٢٢٦/١)، وتحفة الأحوذى (٣٧٠/١٦).

* يونس بن حبيب هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي مولاهم، البصري، (ت: ١٨٣ هـ). والنضر بن شميل هو أبو الحسن النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم المازني التميمي البصري، (١٢٢- ذو الحجة ٢٠٣ هـ). وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى التيمي (ت: ٢٠٩). والمباركفوري هو أبو العلاء مُجَدِّدُ عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣ هـ).

(٢) سورة البقرة (الآية: ٤٨).

الفصل الثاني

ذكر أنواع المحبطات، وبيان دلالاتها، ومذاهب الناس

في توجيه المقصود بالحبوط في النصوص النبوية

وتحتة مبحثان:

المبحث الأول: ذكر أنواع الحبوط الوارد في السنة النبوية.

المبحث الثاني: ذكر مذاهب الناس في معنى حبوط العمل.

المبحث الأول

ذكر أنواع الحبوط الوارد في السنة النبوية

• أنواع الحبوط الوارد في السنة النبوية.

وتحدث الإمام ابن القيم عن تقسيم حبوط العمل، ومن تتبع النصوص النبوية يجد ما أشار إليه من هذه الأنواع، فعليه يمكن أن ينقسم الحبوط الوارد في السنة النبوية باعتبار الشمول، وعدمه إلى قسمين: الكلي، والجزئي،^(١).

■ أما القسم الأول: فيراد به أن المحبط يحبط عمل الإنسان برمته، حتى يخرج من أصل الإيمان، وهو نوعان:

النوع الأول: الشرك، والكفر، بمعنى أن الحسنات تنعقد من الإنسان حال كونه كافراً، فتتوقف ولا يقبل منه، إلا إذا أسلم، وحسن إسلامه؛ فحينئذ تعود حسناته إليه.

النوع الثاني: الردة، واقتراف بشيء من نواقض الإيمان، بمعنى أن الإنسان له حسنات سالفة، فيرتد، أو يرتكب شيئاً من نواقض الإيمان حتى يحبط سائر عمله مع الإيمان.

وهذا القسم لا اختلاف فيه عند الأئمة، إلا أن هناك اختلافاً في عودة حسنات المرتد إليه بعد توبته، فعند الحنفية، والمالكية أنها لا تعود؛ لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾^(٢) وأما عند الشافعية، والحنابلة فإن حبوط حسناته مقيد بموته على الكفر، فإن عاد إلى الإسلام، وصدق في توبته فإنها تعود إليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ - فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٣).

(١) ينظر: الصلاة وأحكام تاركها (١/٦٦).

(٢) سورة المائدة (الآية: ٥)

(٣) سورة البقرة (الآية: ٢١٧).

والذي يظهر أن الراجح القول الثاني؛ لقوة دليلهم^(١)،

■ **والقسم الثاني:** الجزئي، ويراد به حبوط جزء من أعمال العبد، وهو أنواع:

النوع الأول: حبوط قدر معين من أعمال العبد مقابل محبط معين، وعليه تحمل النصوص النبوية الواردة في المحبط الكلي غير المناقض لأصل الإيمان، فإن كان المحبط عظيماً يعظم قدر الحبوط، وإن كان صغيراً يصغر قدره.

وله نماذج كثيرة في السنة النبوية.

منها: ما رواه البخاري عن أبي المليح، قال: كنا مع بريدة في غزوة في يوم ذي غيم، فقال: بكروا بصلاة العصر، فإن النبي ﷺ قال: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله»^(٢).

وهذا الحديث يدل بظاهره أن ترك صلاة العصر محبط لجميع العمل؛ لدلالة كلمة "عمله"، وهو يدل على العموم؛ لأن المفرد إذا أضيف يعم كما هو مقرر في الأصول، ولكن لو رجع الإنسان إلى فهم السلف، وإلى أقوال المحققين تبين له أن الحديث لا يراد به الحبوط الكلي الذي يخرج صاحبه من الملة كما زعمه أهل الوعيد من الخوارج والمعتزلة، فضلوا، والمنهج الصحيح جمع النصوص الواردة في الباب؛ حتى يعرف الخاص من العام، ويعرف المقيد من المطلق، والناسخ من المنسوخ، والصحيح من الضعيف.

قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طريقه لم يتبين خطؤه"، وقال أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تجمع طريقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً"^(٣).

(١) ينظر: شرح مختصر الطحاوي (٧٣٥/١)، والمبسوط للسرخسي (١٣٣/٢)، والمعونة على مذهب عالم المدينة

(١٣٦٠/١)، والحاوي الكبير (٢٠٩/٢)، والتعليق الكبير (٣٦٨/١).

(٢) صحيح البخاري ج (٥٥٣).

(٣) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي (٢١٢/٢).

النوع الثاني: حبوط عمل معين، بمحبط معين حالة اقترانها.

وله عدة نماذج:

منها: ما رواه الإمام مسلم، من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من سمع سمع الله به، ومن رأى رأى الله به»^(١).

فالشاهد أن الرياء حين يقتزن بعمل من الأعمال يحبطه.

النوع الثالث: حبوط عمل معين دون مقارنة المحبط له.

وله أمثلة في السنة النبوية:

منها: ما رواه مسلم عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه، يحدث عن النبي ﷺ قال: «إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة»^(٢).

النوع الرابع: حبوط جزء معين من العمل، ويدور مقداره بين الكثرة، والقلة حسب المحبط المعين، فكلما زاد من العمل المحبط ازداد الحبوط من الحسنات.

وله نماذج في السنة المطهرة:

منها: ما رواه البخاري، ومسلم -واللفظ للبخاري- من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أمسك كلبا ينقص من عمله كل يوم قيراط إلا كلب حرث، أو كلب ماشية»^(٣).

أفاد الحديث بأن اقتناء الكلب لغير غرض شرعي من الأغراض المذكورة يورث حبوط جزء معين كل يوم، وهو القيراط، فكلما يمر عليه من الأيام مع إمساكه للكلب دون مصلحة شرعية ينقص من حسناته قدر قيراط.

(١) صحيح مسلم ح (٢٩٨٦).

(٢) صحيح مسلم ح (٧٠).

(٣) صحيح البخاري ح (٣٣٢٦)، وصحيح مسلم ح (١٥٧٥).

■ وينقسم الحبوط أيضا باعتبار الحقيقة من عدمها إلى حبوط حقيقي، وحكمي:

فالحقيقي يراد به أن العمل يصير هباء منثورا حتى لا ينتفع به صاحبه إلى الأبد، وعليه يحمل ما سلف ذكره آنفا من الأقسام، والأنواع.

وأما الحكمي فهو بمنزلة حبوط العمل مؤقتا؛ حتى لا ينتفع بعمله في وقته، وإن كان ينتفع به فيما بعد؛ لأن العمل كان في حكم الحبوط، وليس حقيقيا، وعليه تحمل النصوص النبوية الواردة في الموازنة، وترجيح السيئات على الحسنات، وهذا حين يوزن العمل في الآخرة، فإن ترجحت الحسنات فهو في عيشة راضية، وإن ترجحت السيئات فيستحق العذاب، ثم ينتفع بحسناته؛ إذ الحسنات لم تبطل حقيقة^(١).



(١) ينظر: فتح الباري (١/١١٠).

المبحث الثاني

مسالك العلماء في توجيه مفهوم الحبوط

● وللعلماء في توجيه معنى الحبوط مسالك:

أقدم في هذا العرض الموجز مسالك العلماء في معنى الحبوط الوارد في السنة النبوية؛ لئلا يحصل التخليط في فهم السنة بين المذاهب الصحيحة، والمنحرفة.

■ **المسلك الأول:** أن الحبط المنصوص في السنة النبوية يحبط العمل كلياً أو جزئياً - حسب موقعه - حقيقة، لا مجازاً، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة.

قال عمر رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿أَيُّدُ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٣١﴾﴾: "أنزلت لرجل غني يعمل بطاعة الله ﷻ، ثم بعث الله له الشيطان، فعمل بالمعاصي حتى أغرق أعماله" ^(١).

وقال الحسن البصري: ما يرى هؤلاء أن أعمالاً تحبط أعمالاً، والله يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾﴾ ^(٢).

وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ أي: "بالمعاصي"، وقال الزهري: "بالكبائر"، وقال ابن جريج: "بالرياء، والسمعة" ^(٣).

وقال قتادة: "من استطاع منكم ألا يبطل عملاً صالحاً عمله بعمل سيئ فليفعل، ولا قوة

(١) سورة البقرة (الآية: ٢٦٦)، وينظر: صحيح البخاري ح (٤٥٣٨).

(٢) سورة الحجرات (الآية: ٢)، وينظر: السنة لأبي بكر بن الخلال (٢٢/٥).

(٣) سورة محمد (الآية: ٣٣)، وينظر: تفسير الماوردي (٣٠٦/٥).

إلا بالله، فإن الخير ينسخ الشر، وإن الشر ينسخ الخير، وإن ملاك الأعمال خواتيمها"^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فما ذكر عن الحسن يدل على أن المعاصي، والكبائر تحبط الأعمال"، وقال مرة: "الكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات، ولكن قد تحبط ما يقابلها عند أكثر أهل السنة، ولا يحبط جميع الحسنات إلا الكفر"^(٢).

وقال تلميذه ابن القيم: "حبوط السيئات والحسنات بعضها ببعض، وهذا حبوط مقيد جزئي، وقد تقدم دلالة القرآن، والسنة، والآثار، وأقوال الأئمة عليه"^(٣).

وقال ابن رجب: "إن أكثر السلف والأمة على القول بذلك، وإمرار الأحاديث الواردة فيه على ما جاءت من غير تعسف في تأويلاتها، وأما المتأخرون فلم يوافقوا السلف على ما قالوه، فاضطربوا في تأويل هذا الحديث، وما أشبهه، وأتوا بأنواع من التكلف والتعسف"، وقال أيضاً: "والآثار عن السلف في حبوط بعض الأعمال بالكبيرة كثيرة جداً، يطول استقصاؤها"^(٤).

فتبين مما سبق منهج أهل السنة، وأنهم يذهبون سلفاً، وخلفاً إلى حبوط العمل حقيقة.

■ **المسلك الثاني:** أن المحبط — غير الشرك، والردة — أيضاً يحبط جميع حسنات العبد، حتى لا يبقى معه أصل الإيمان، وهذا مذهب الخوارج، والمعتزلة، وهو مذهب باطل، وظن كثير ممن عطل، أو أول النصوص النبوية الواردة في الحبوط بتأويلات بعيدة عن منهج السلف أن إثبات الحبوط — وفق أهل السنة والجماعة — يترتب عليه القول بمذهب أهل الوعيد، وهذا عين التخبط، والخلط بين الحق، والباطل.

وقد رد الإمام ابن رجب على هؤلاء بقوله: "وأما من زعم أن القول بإحباط الحسنات بالسيئات قول الخوارج والمعتزلة خاصة، فقد أبطل فيما قال، ولم يقف على أقوال السلف الصالح

(١) تفسير الطبري (١٨٧/٢٢).

(٢) الفتاوى الكبرى (٢٧٧/٥)، والزهد (٧٢/١).

(٣) الصلاة وأحكام تاركها (٦٦/١).

(٤) فتح الباري (٣٠٧/٤، و١٩٨/١).

في ذلك. نعم، المعتزلة والخوارج أبطلوا بالكبيرة الإيمان، وخلدوا بها في النار، وهذا هو القول الباطل الذي تفردوا به في ذلك" (١).

■ **المسلك الثالث:** أن المعاصي لا تضر مع وجود أصل الإيمان، بمعنى أن صاحبه لا يستحق العذاب، وعلى قولهم: إن المعاصي لا تحبط الحسنات ولا ينقص به الإيمان، وهذا مذهب غلاة المرجئة، وهم الذين يقولون: "إنه لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة".

قال أبو الحسن الأشعري: "وزعمت الفرقة الخامسة من المرجئة أنه ليس في أهل الصلاة وعيد، إنما الوعيد في المشركين" (٢).

■ **المسلك الرابع:** أن الكبائر لا تحبط الحسنات، أي أن الحسنات الثابتة السالفة لا يمكن أن تحبط، وهذا مذهب الأشاعرة، قالوا: ما ورد من حبوط العمل في السنة إما أن يعود إلى شرط، أو ركن، فلا يقبل العمل حينئذ أصلاً، لا أن العمل المقبول الثابت يحبط بعده بالمعصية، وهؤلاء قاموا بتأويل النصوص النبوية في هذا الباب بتأويلات شتى في مواقعها، كما هو دأبهم، ومن ذلك قول ابن حجر: "أقرب هذه التأويلات قول من قال: إن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد، وظاهره غير مراد، والله أعلم" (٣).

وقال ابن الجزري: "إن مذهبهم أي (الأشاعرة) أن السيئات لا تبطل الحسنات"، ونقل ابن مفلح عن شيخ الإسلام ابن تيمية قوله: "عند الأشعرية لا يجوز الإحباط، ويعاقب على السيئة، ويجازى بالحسنة" (٤).

ومن أهل العلم من حمل جميع النصوص النبوية الواردة في الحبوط الحقيقي على

(١) فتح الباري (١/١٩٨).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/١٤٧).

(٣) فتح الباري (٢/٣٢).

(٤) التمهيد (١٤/١٢٤)، والتسهيل (٢/٢٨٤)، والآداب الشرعية (١/١٢٩).

* ابن الجزري هو أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزري الكلبي الغرناطي (ت: ٧٤١).

الحكمي، وهو الموازنة بين الحسنات والسيئات، فإنه إذا وضعت الحسنات والسيئات في كفتي الميزان، ورجحت كفة السيئات؛ فقد بطلت الحسنات حينئذٍ، يعني: حكماً لا حقيقة، وصار صاحبها تحت العقاب، كما ذهب إليه أبو بكر بن العربي^(١)، وكذا قال القاضي عياض^(٢)، والعز بن عبد السلام^(٣)، وغيرهم^(٤).

وهذا الحبوط على قولهم مجازي؛ لأن الثواب يعود إليه بعد خروجهم من العذاب، ولا شك أن الموازنة بين الحسنات والسيئات حق ثابت بالكتاب والسنة، ولكن لا يقتضي بإثبات الموازنة إهدار النصوص النبوية الصريحة في حبوط العمل.

قال ابن القيم في معرض رده عليهم: "القرآن والسنة قد دلا على الموازنة وإحباط الحسنات بالسيئات، فلا يُضرب كتاب الله بعضه ببعض، ولا يرد القرآن بمجرد كون المعتزلة قالوه - فعل أهل الهوى والتعصب - بل نقبل الحق ممن قاله، ونرد الباطل على من قاله"^(٥).

فالخلاصة: أن المسلم كما يلزم في حقه تمحيص النقل، كذلك يلزم عليه توخي المفهوم الصحيح من معاني السنة النبوية، والله ولي التوفيق.



(١) ابن العربي هو: القاضي مُجَدُّ بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ).

(٢) القاضي عياض هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ).

(٣) العز بن عبد السلام هو: أبو مُجَدُّ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى: ٦٦٠هـ).

(٤) ينظر: القبس في شرح موطأ (٩٥/١)، وإكمال المعلم (٥٠/٨)، ومرقاة الصعود (١١٥٦/٣).

(٥) مدارج السالكين (٢٨٨/١).

الدراسة التطبيقية

الفصل الأول

دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الكلي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الكلي
المناقض لأصل الإيمان.

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث في الحبوط الكلي غير
المناقض لأصل الإيمان.

المبحث الأول

دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الكلي

المناقض لأصل الإيمان

تحتة ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الكفر، والشرك.

المطلب الثاني: الردة.

المطلب الثالث: تكذيب القدر.

المطلب الأول

الشرك والكفر

❖ الحديث الأول (١):

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: حدثني أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا حفص بن غياث، عن داود، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة قلت: يا رسول الله، ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم، ويطعم المسكين، فهل ذاك نافعه؟ قال: (لا ينفعه، إنه لم يقل يوما: رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- أبو بكر بن أبي شيبة: اسمه عبد الله بن مُحمَّد بن إبراهيم، العبسي الكوفي الواسطي، (ت: ٢٣٥ هـ).

روى عن: وكيع بن الجراح، وحفص بن غياث، وغيرهما.

وروى عنه: مسلم بن الحجاج، وابن ماجه، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ صاحب تصنيف"^(٢).

٢- حفص بن غياث بن طلق: أبو عمر، النخعي الكوفي، (ت: ١٩٤ هـ).

روى عن: سليمان بن مهران الأعمش، وداود بن أبي هند، وغيرهما.

(١) صحيح مسلم ح (٢١٤).

(٢) التقريب (ص: ٢٨٨)، وينظر: علل أحمد رواية عبد الله (٣٨٣/١، ٩١/٢)، والجرح والتعديل (٣٩٧/٨)، وتاريخ بغداد (٢٥٩/١١)، والمعلم بشيوخ البخاري ومسلم (٣٥١/١)، وإكمال تهذيب الكمال (١٦٧/٨)، وتهذيب التهذيب (٢١/٦).

وروى عنه: ولده عمر بن حفص، وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهما.

قال يحيى بن سعيد القطان، ويعقوب الفسوي، وأبو زرعة، وغيرهم: "كتابه صحيح"، وقال يحيى بن معين: "جميع ما حدث به حفص ببغداد، والكوفة فمن حفظه"، وقال أبو زرعة: "حفص بن غياث ساء حفظه بعد ما استقضى".

قال ابن حجر: "ثقة فقيه تغير حفظه قليلا في الآخر"، وذكره في كتابه طبقات المدلسين في المرتبة الأولى^(١).

٣- داود بن أبي هند: داود بن دينار بن عذافر، أبو بكر القشيري البصري، (ت: ١٣٩ هـ).

روى عن: عكرمة مولى بن عباس، وعامر الشعبي، وغيرهما.

وروى عنه: هشيم بن بشير، وحفص بن غياث، وغيرهما.

سئل أحمد: أيهما أعجب إليك إسماعيل بن أبي خالد، أو داود؟ فقال: "إسماعيل أحفظ عندي منه، قل ما اختلف عن إسماعيل، وداود يختلف عنه"، وقال ابن حبان: "كان داود من خيار أهل البصرة من المتقنين في الروايات، إلا أنه كان يهمل إذا حدث من حفظه، ولا يستحق الإنسان الترك بالخطأ اليسير".

قال الحافظ: "ثقة متقن، كان يهمل بأخرة"^(٢).

٤- الشعبي: هو عامر بن شراحيل بن عبد: أبو عمرو، الحميري الكوفي، (ت: ١٠٥ هـ).

روى عن: علي بن أبي طالب، ومسروق بن الأجدع، وغيرهما.

(١) التقريب (ص: ١٧٤)، وينظر: المعرفة والتاريخ (٨٤/١)، والجرح والتعديل (١٨٥/٣)، ومسائل ابن هانئ (٢١٣٥)،

وسؤالات الأجرى (٢٠٦/١)، وتاريخ بغداد (٦٨/٩)، وتهذيب الكمال (٥٦/٧).

(٢) التقريب (ص: ٢٠٠)، وينظر: علل أحمد لعبد الله (٣٢٨/١، ٣٨١، ٤١٥)، والجرح والتعديل (٤١١/٣)، وثقات

ابن حبان (٢٧٩٨/٢)، وتهذيب الكمال (٤٦١/٨)، وإكمال تهذيب الكمال (٢٦٩/٤).

وروى عنه: جابر بن يزيد الجعفي، وداود بن أبي هند، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة مشهور فقيه فاضل" (١).

٥- مسروق بن عبد الرحمن الأجدع بن مالك: أبو عائشة، الهمداني الوادعي الكوفي،

(ت: ٦٢هـ).

روى عن: عائشة، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما رضي الله عنه.

وروى عنه: أبو الضحى مسلم بن صبيح الهمداني، وعامر الشعبي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة" (٢).

□ تخریج الحديث:

* أخرجه أحمد، وابنه عبد الله في زوائده على مسند أبيه (٢٤٦٢١)،

وأبو عوانة (٢٩٢)، والطحاوي في شرح المشكل (٤٢٥٧) من طريق أبي أمية محمد بن

إبراهيم،

وأبو عوانة (٢٩٢) من طريق جعفر بن القطان الرقي،

وابن حبان (٣٣١) من طريق الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني،

خمسهم (أحمد، وعبد الله، وأبو أمية، وجعفر، والحسن) عن ابن أبي شيبه به، بنحوه.

* وأخرجه إسحاق بن راهويه (١٦٣١) عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد

القرشي،

والطبري في تفسيره (٣٥١٦١) من طريق إسماعيل ابن عليّة،

والطبري (٣٥١٦٣) من طريق ابن أبي عدي محمد بن إبراهيم،

(١) التقريب (ص: ٢٨٧)، وينظر: الجرح والتعديل (٣٢٣/٦)، ومشاهير علماء الأمصار (١٦٣/١).

(٢) التقريب (ص: ٥٢٨)، وينظر: طبقات ابن سعد (١٣٧/٦)، والتاريخ الكبير (٣٥/٥).

والثعلبي في التفسير (٢٠٤٨) من طريق أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان،
أربعتهم (عبد الأعلى، وابن علي، وابن أبي عدي، وأبو خالد) عن داود بن أبي هند به،
بنحوه.

إلا أن روايتهم جميعا: عنه، عن الشعبي، عن عائشة مرفوعا، ولم يذكروا مسروقا.
* وأخرجه أحمد (٢٤٨٩٢)، والبخاري (١٩٢)، وأبو يعلى (٤٦٧٢) وأبو عوانة (٢٩٠)،
والطحاوي في شرح المشكل (٢٧٤٠)، (٤٣٥٨)، وابن حبان (٣٣٠) من طريق عبيد بن
عمير بن قتادة الليثي،

وإسحاق بن راهويه (١٢٠١، ١٦٣٣)، وأبو يعلى (٤٨٧٠)، والطحاوي في شرح
المشكل (٢٧٤٦، ٤٣٥٩) من طريق عكرمة مولى ابن عباس،
والحاكم (٣٥٢٤) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن القرشي،
ثلاثتهم (عبيد، وعكرمة، وأبو سلمة) عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح مسلم من طريق داود بن أبي هند، وتبين من خلال التخريج أن
الرواة اختلفوا عنه على وجهين:

الوجه الأول: داود بن أبي هند، عن عامر بن شراحيل الشعبي، عن مسروق بن الأجدع،
عن عائشة مرفوعا.

وهذه رواية: حفص بن غياث، وتفرد بها.

والوجه الثاني: داود بن أبي هند، عن عامر الشعبي، عن عائشة مرفوعا بإسقاط مسروق.

وهذه رواية: عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وإسماعيل ابن علي، وابن أبي عدي، وأبي خالد
الأحمر.

والذي يظهر أن الوجهين كليهما محفوظ عن داود؛ لأن الوجه الأول من رواية حفص بن

غياث، وهو وإن كان قد تفرد به فقد أشار الدارقطني إلى حفظه عن داود بقوله: "ويشبه أن يكون حفص قد حفظه"^(١)، وقد زاد فيه رجلا، وأما الوجه الثاني فهو من رواية جماعة ثقات، وفيهم إسماعيل ابن علي، واتفاقهم على هذا الوجه مما يدل على حفظهم أيضا.

أما الوجه الأول صحيح قد اختار مسلم، وأخرجه في صحيحه، وأما الوجه الثاني فمنقطع؛ لسقوط مسروق بين الشعبي، وعائشة عليها السلام فالشعبي لم يسمع من عائشة عليها السلام كما ذكره ابن معين، وأبو حاتم^(٢).

● وللحديث طرق أخرى عن عائشة عليها السلام :

منها: طريق عبيد بن عمير عن عائشة عليها السلام :

يرويه عبد الواحد بن زياد، عن سليمان الأعمش، عن أبي سفيان طلحة بن نافع، عن عبيد بن عمير، عن عائشة مرفوعا^(٣).

قال الترمذي: "فسألت مُجَدَّا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث عبد الواحد بن زياد ولم يعرفه إلا من حديثه، قال: وأرجو أن يكون محفوظا"^(٤).

ومنها: طريق عكرمة مولى ابن عباس عن عائشة عليها السلام :

يرويه أبو يعلى عن مُجَدِّ بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، عن عائشة عليها السلام مرفوعا^(٥).

هذا الطريق رجاله ثقات، ولكن اختلف في سماع عكرمة من عائشة، وقد أثبت سماعه

(١) علل الدارقطني ح (٣٦٣٢).

(٢) علل الدارقطني ح (٣٦٣٢)، ومراسيل ابن أبي حاتم (١٥٩/١)، وعلل ابن أبي حاتم (٦٥٤/٥).

(٣) ينظر: مسند أحمد ح (٢٤٨٩٢)، والبخاري ح (١٩٢)، وأبو يعلى ح (٤٦٧٢) وأبو عوانة ح (٢٩٠)، والطحاوي في شرح المشكل ح (٢٧٤٠)، (٤٣٥٨)، وابن حبان ح (٣٣٠).

(٤) العلل الكبير (٣٧٩/١).

(٥) ينظر: مسند إسحاق بن راهويه ح (١٢٠١، ١٦٣٣)، وأبو يعلى ح (٤٨٧٠)، والطحاوي في شرح المشكل ح (٤٣٥٩، ٢٧٤٦).

البخاري، وأبو حاتم في رواية، ورجحه أبو زرعة العراقي بتخريج البخاري حديثه عن عائشة، وأما علي بن المديني، وكذا أبو حاتم في رواية أخرى أنكرا سماعه منها^(١).

والأظهر إثبات السماع؛ لأن المثبت مقدم على النافي، وكلام علي بن المديني ليس فيه جزم، وإنما قال: "لا أعلم"، فالإسناد صحيح.

ومنها طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها.

يرويه الحاكم عن محمد بن صالح بن هانئ، عن السري بن خزيمة، عن موسى بن إسماعيل، عن وهيب بن خالد، عن أبي واقد الليثي، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها، وقال: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"^(٢).

وفي إسناده أبو واقد صالح بن محمد الليثي، وهو ضعيف، ولكن يتقوى بما سبق.

□ مناسبة الحديث:

مما نستفيد من الحديث: أن العمل الصالح لا يقبل من صاحبه حال تلبسه بالكفر. قال البيهقي: "وقد يجوز أن يكون الحديث ما ورد من الآيات والأخبار في بطلان خيرات الكافر إذا مات على كفره"^(٣).



(١) ينظر: التاريخ الكبير (٤٩/٧)، والجرح والتعديل (٦/٧)، ومرسيل ابن أبي حاتم (١٨٩/١)، وجامع التحصيل

(٢٣٩/١)، وتحفة التحصيل (٢٣٢/١).

(٢) المستدرک علی الصحیحین ح (٣٥٢٤).

(٣) البعث والنشور (٦٢/١).

❁ الحديث الثاني (٢):

قال الإمام مسلم رحمته الله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب - واللفظ لزهير، قالوا: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا همام بن يحيى، عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله لا يظلم مؤمناً حسنة، يعطى بها في الدنيا ويجزى بها في الآخرة، وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا، حتى إذا أفضى إلى الآخرة، لم تكن له حسنة يجزى بها)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- أبو بكر بن أبي شيبة: "ثقة حافظ"^(٢)

٢- يزيد بن هارون بن زادي: أبو خالد، السلمي الواسطي، (ت: ٢٠٦ هـ).

روى عن: حماد بن سلمة، وهمام بن يحيى، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة متقن عابد"^(٣).

٣- همام بن يحيى بن دينار: أبو عبد الله، الأزدي الشيباني، (ت: ١٦٣ هـ).

روى عن: قتادة بن دعامة، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، وغيرهما.

وروى عنه: يزيد بن هارون، وعفان بن مسلم، وغيرهما.

قال عبد الله بن المبارك: "همام ثبت في قتادة"، وقال يزيد بن زريع: "كتابه صالح، وحفظه لا يساوى شيئاً"، وقال عفان بن مسلم: "كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من

(١) صحيح مسلم ح (٢٨١٨).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١).

(٣) التقريب (ص: ٦٠٦)، وينظر: ثقات العجلي (١/٤٨١)، والجرح والتعديل (٩/٢٩٥).

حديثه، فلما قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه، فوجدناه يوافق هماما في كثير مما كان يحيى ينكره، فكف يحيى بعد عنه"، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "إذا حدث همام من كتابه فهو صحيح".

قال ابن حجر: "ثقة ربما يهم"^(١).

٤- قتادة بن دعامة بن قنادة: أبو الخطاب، السدوسي البصري، (ت: ١١٧ هـ).

روى عن: أنس بن مالك، والحسن البصري، وغيرهما.

وروى عنه: همام بن يحيى، وأبان بن يزيد العطار، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٢)، وعده من الطبقة الثالثة في المدلسين.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه مسلم (٢٨٠٨) عن زهير بن حرب بن شداد،

وأحمد (١٢٢٣٧)،

وعبد بن حميد الكشي (١١٧٦)،

ثلاثتهم (زهير، وأحمد، وعبد) عن يزيد بن هارون السلمي به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١٢٢٦٤) عن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد،

وأحمد (١٤٠١٨) عن عفان بن مسلم بن عبد الله،

وأحمد (١٤٠١٨) عن بهز بن أسد العمي،

والبخاري في خلق أفعال العباد (٩٥/١) عن حفص بن عمر بن الحارث،

وأبو يعلى (٢٨٤٤)، ومن طريقه ابن حبان (٣٧٧) عن هذبة بن خالد القيسي،

(١) التقريب (ص: ٥٧٤)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٣٧/٨)، وضعفاء أبي زرعة (٩٤٨/٣).

(٢) التقريب (ص: ٤٥٣)، وينظر: طبقات ابن سعد (١٧١/٧)، والتاريخ الكبير (١٨٥/٧)، وتعريف أهل التقديس (ص: ٤٣).

خمسهم (عبد الصمد، وعفان، وبهز، وحفص، وهذبة) عن همام بن يحيى به، بنحوه.
 * وأخرجه مسلم (٢٨٠٩)، والبخاري (٧٠٢٢) من طريق سليمان بن طرخان التيمي،
 ومسلم (٢٨١٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة،
 وأبو داود الطيالسي (٢١٢٣) من طريق عمران بن داود العمي القطان،
 ثلاثتهم (سليمان، وسعيد، وعمران) عن قتادة بن دعامة به، بنحوه.
 ورواية سليمان التيمي عند البخاري: "بلفظ وأما المؤمن فإن الله يؤخر له، أو يدخر له
 حسناته في الآخرة".

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح مسلم من طريق قتادة بن دعامة، وقد عنعن في إسناده، ولكن
 روايات المدلسين في الصحيحين محمولة على الاتصال، واختلف عنه أصحابه في متنه على
 وجهين:

فيروي عنه همام بن يحيى، وعمران بن داود القطان، وسليمان التيمي - كما في صحيح
 مسلم -، بلفظ: "أما المؤمن يعطى بها في الدنيا، ويجزى بها في الآخرة"، أو نحوه.
 وخالفهم سليمان التيمي كما عند مسند البخاري، فلم يذكر إلا جزء الآخرة.
 ولعل سليمان التيمي رواه بالمعنى، فلم يصب في سوق المتن في الرواية الثانية كما سمعه من
 قتادة، قال الأثرم: "كان التيمي - أي سليمان - من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث
 قتادة"^(١)، والصحيح من روايته هي الأولى؛ وبمثله رواه أصحاب قتادة الحفاظ، واختاره الإمام
 مسلم.

قال البخاري: "هذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة، عن أنس إلا التيمي"^(٢)، يقصد به هذا
 السياق، وإلا فالحديث رواه غيره عن قتادة كما سبق في التخريج.

(١) شرح علل الترمذي (٧٨٨/٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٧٨٨/٢)، ومسند البخاري ح (٧٠٢٢).

□ مناسبة الحديث:

مما يفيد الحديث أن الكافر لا ينتفع بحسناته يوم القيامة.

قال المازري: "وقوله: "فإذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يجزى بها" يشير إلى أنه لا منفعة له في الآخرة أصلاً بما عمل من ذلك"^(١).

وقال النووي: "إن ما كان يفعله من الصلة، والإطعام، ووجوه المكارم لا ينفعه في الآخرة؛ لكونه كافراً"، وقال أيضاً: "أجمع العلماء على أن الكافر الذي مات على كفره لا ثواب له في الآخرة"^(٢).



(١) ينظر: المعلم بفوائد مسلم (٣/٣٥١). * المازري هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي (المتوفى: ٥٣٦هـ).

(٢) ينظر: شرح النووي لمسلم (٣/٨٦، و١٧/١٥٠).

المطلب الثاني

الردة

❖ الحديث الثالث (٣):

قال الإمام النسائي رَحِمَهُ اللهُ: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قال: حدثنا المعتمر، قال سمعت بهز بن حكيم، يحدث عن أبيه، عن جده، قال: قلت: يا نبي الله ما أتيتك حتى حلفت أكثر من عدد دهن لأصابع يديه، ألا أتيتك، ولا آتي دينك، وإني كنت امرأ لا أعقل شيئاً، إلا ما علمني الله ورسوله، وإني أسألك بوجه الله ﷻ بما بعثك ربك إلينا؟ قال: «بالإسلام» قال: قلت وما آيات الإسلام؟ قال: (أن تقول: أسلمت وجهي إلى الله ﷻ، وتحليت، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، كل مسلم على مسلم محرم أخوان نصيران لا يقبل الله ﷻ من مشرك بعدما أسلم عملاً، أو يفارق المشركين إلى المسلمين)^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أبو عبد الله الصنعاني، القيسي، البصري، (ت: ٢٤٥ هـ).
 روى عن: خالد الصدق خالد بن الحارث بن عبيد، ومعتمر بن سليمان التيمي، وغيرهما.
 وروى عنه: النسائي، وابن خزيمة، وغيرهما.
 قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

- ٢ - معتمر بن سليمان بن طرخان: أبو مُحَمَّد، التيمي البصري المزني، (ت: ١٨٦ هـ).
 روى عن: ليث بن أبي سليم، وبهز بن حكيم، وغيرهما.

(١) سنن النسائي ح (٢٥٣٦).

(٢) التقريب (ص: ٨٦٨)، وينظر: ضعفاء أبي زرعة (٣/٩٣١)، والجرح والتعديل (١٦/٨).

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، ومُحَمَّد بن عبد الأعلى، وغيرهما.

قال يحيى بن سعيد القطان: إذا حدثكم المعتمر بن سليمان بشيء فأعرضوه؛ فإنه سيئ الحفظ"، وقال ابن خراش: "صدوق يخطئ من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة".
وقال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٣- بهز بن حكيم بن معاوية: أبو عبد الله القشيري، البصري (ت: ١٦٠ هـ).

روى عن: زرارة بن أوفى العامري، وأبيه حكيم بن معاوية، وغيرهما.

وروى عنه: معمر بن راشد، ومعتمر بن سليمان التيمي، وغيرهما.

وتكلم فيه بعض النقاد.

وثقه يحيى بن معين، وعلي بن المديني، والنسائي، وقال أبو داود: "هو حجة عندي"، وقال الترمذي: "وهو ثقة عند أهل الحديث"، وحكى ابن حبان عن أحمد، وإسحاق بن راهويه بأنهما احتجا به أيضا، وقال الدارقطني: "لا بأس به".

وقد تكلم فيه شعبة، وقال أبو حاتم: "شيخ يكتب حديثه"، وقال أبو زرعة: "صالح، ولكنه ليس بمشهور"، وقال ابن حبان: "كان يخطئ كثيرا".

قال ابن حجر: "صدوق"^(٢).

٤- عن أبيه: هو حكيم بن معاوية بن حيدة: أبو بهز، القشيري البصري، (ت:

١٠١ هـ).

روى عن: مخمر بن معاوية النميري، وأبيه معاوية بن حيدة.

(١) التقريب (ص: ٥٣٩)، وينظر: الجرح والتعديل (٤٠٢/٨)، والتعديل والتجريح (٧٦٣/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٢٨/١٠).

(٢) التقريب (ص: ١٢٨)، وينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (١٢٤/٤) ورواية الدارمي (٨٢/١) وعلل ابن المديني (٨٩/١)، وضعفاء أبي زرعة (٨٥١/٣)، وسؤالات السلمي (١٣١/١)، وسؤالات السجزي (١٤٧/١)، والجرح والتعديل (٨٢/١)، والجروحين (٢٢٢/٤)، وميزان الاعتدال (٣٥٣/١).

وروى عنه: سويد بن حجير، وابنه بهز بن حكيم، وغيرهما.

سئل يحيى بن معين، وأحمد عن سلسلة بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، فقال يحيى: "إسناد صحيح"، وقال مرة: "إسناد صحيح إذا كان دون بهز ثقة"، وقال أحمد: "صالح الإسناد" ووثقه العجلي، وابن حبان، وقال النسائي: "لا بأس به" (١).
قال ابن حجر: "صدوق" (٢).

٥ - جده: هو معاوية بن حيدة رضي الله عنه (٣).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه النسائي في الكبرى (٢٣٦٠) بهذا الإسناد، نحوه.

* وأخرجه الروياني (٩١٧) عن عمرو بن علي الفلاس، عن المعتمر بن سليمان به، بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه (٢٥٣٦) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

ومعمر بن راشد (٢٠١١٥)، ومن طريقه الطبراني (٩٦٩)،

وأحمد (٢٠٠٣٧) عن يحيى بن سعيد القطان،

وأحمد (٢٠٠٤٣)، والحسين بن الحسن المروزي في زوائده على كتاب الزهد لابن المبارك

(٩٨٧) عن إسماعيل ابن عليّة،

والحسين بن الحسن المروزي (٩٨٧) عن يزيد بن زريع،

(١) تعقبه مغلطاي بقوله: "وقول المزي: قال النسائي: ليس به بأس. يحتاج إلى نظر؛ لأن النسائي في كتاب «التميز» لم ينسبه لما ذكره، كذا ألفيته في عدة نسخ لنا، قال: حكيم بن معاوية ليس به بأس، فلو ادعى مدع أنه قاله في غير ابن حيدة هذا - لأن المسمين بذلك جماعة - لما نخص خصمه بدليل، والله تعالى أعلم". ينظر: الإكمال (١٢٤/٤).

(٢) التقريب (ص: ١٧٧)، وينظر: ثقات ابن حبان (١/١٣٠)، والاستيعاب (١/٣٦٤)، و٣/١٤١٦، وتهذيب الكمال (٧/٢٠٤)، والتلخيص الحبير (٢/٣٥٧).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/١١٨).

ومُحمَّد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٤٠١) من طريق النضر بن شميل،
والرويانى (٩١٨)، والطحاوي في شرح المشكل (٤١٦٠) من طريق عبد الله بن بكر
السهمي،

سبعتهم (أبو أسامة، ومعمّر، ويحيى، وإسماعيل، ويزيد، والنضر، والسهمي) عن بهز بن
حكيم به، بألفاظ متقاربة المعنى.

* وأخرجه أحمد (٢٠٠١١)، والنسائي في الكبرى (١١٣٧)، والطحاوي في شرح المشكل
(٤١٦١)، من طريق شبل بن عباد المكي،

وأحمد (٢٠٠١٨) عن أبي كامل مظفر بن مدرك،

وأحمد (٢٠٠٢٢) عن عفان بن مسلم،

وابن حبان (١٦٠) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي،

والطبراني (١٠١٣) من طريق حوثة بن أشرس بن عومر العدوي،

والطبراني (١٠٣٥، ١٠٣٦) من طريق أسد بن موسى الأموي،

خمسهم (أبو كامل، وعفان، وإبراهيم، وحوثة، وأسد) من طريق حماد بن سلمة،

والطبراني (١٠٣٧) من طريق الحجاج بن الحجاج الباهلي،

ثلاثتهم (شبل، وحماد، والحجاج) عن أبي قزعة سويد بن حجر، عن حكيم بن معاوية
به، بلفظ: "لا يقبل الله من أحد توبة أشرك بعد إسلامه"، بدل: "عمل".

ورواية حماد بن سلمة فيما يرويها عنه حوثة بن أشرس: عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن
جده مرفوعاً بلفظ: "من بدل دينه فاقتلوه، لا يقبل الله توبة عبد كفر بعد إسلامه".

□ دراسة الحديث:

إسناده متصل، ورجاله ثقات سوى بهز بن حكيم، وأبيه، وهما صدوقان كما مر في
ترجمتهما، وقد توبع بهز برواية أبي قزعة سويد بن حجر مع اختلاف في اللفظ كما سيأتي.

والحديث يرويه حكيم بن معاوية.

ويروي عنه: ابنه بهز، وأبو قزعة سويد بن حجر.

ويروي عن أبي قزعة: شبل بن عباد المكي، وحماد بن سلمة، والحجاج الباهلي.

وقد اختلف فيه عن حكيم بن معاوية في المتن، كما اختلف على حماد بن سلمة في الإسناد، والمتن.

● أما حماد بن سلمة فقد روي عنه على وجهين:

الوجه الأول: حماد بن سلمة، عن أبي قزعة سويد بن حجر، عن حكيم بن معاوية، عن أبيه مرفوعاً بلفظ: "لا يقبل الله من أحد توبة أشرك بعد إسلامه".

وهذه رواية: أبي كامل مظفر بن مدرك، وعفان بن مسلم، وإبراهيم بن الحجاج السامي، وأسد بن موسى الأموي عنه.

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده مرفوعاً، بلفظ: "من بدل دينه فاقتلوه، ولا يقبل الله توبة عبد كفر بعد إسلامه".

وهذه رواية: حوثة بن أشرس العدوي.

والحفوظ هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية الجماعة، وفيهم أبو كامل مظفر، وعفان بن مسلم، وهما من الثقات الأتبات، لا سيما أن عفان من أوثق أصحاب حماد بن سلمة.

قال يحيى بن سعيد القطان: "من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم"^(١).

والوجه الثاني من رواية حوثة بن أشرس، ولم يوثقه أحد سوى ابن حبان فيما يظهر، فلا يقاوم ثقات أصحاب حماد، وكأنه دخل عليه حديث في حديث؛ لأن الإسناد الأول هو المشهور عن حماد بن سلمة.

ويؤيده قول يحيى بن معين في حماد بن سلمة حيث قال: "إذا اجتمعوا على شيء عنه،

(١) علل أحمد رواية عبد الله (٣/٣٣).

وقال واحد منهم بخلافهم، علمت أن الخطأ منه، لا من حماد^(١).

وأما حكيم بن معاوية فقد اختلف عليه في المتن على وجهين:

فرواه عنه ابنه بهز بنحو "لا يقبل الله من مشرك أشرك بعدما أسلم عملاً"، ذكر "عملاً".

وخالفه أبو قزعة سويد بن سعيد، فذكر التوبة مكان العمل.

والظاهر أن الاختلاف من قبل حكيم نفسه؛ لأنه صدوق^(٢)، وراوي الوجه الأول ابنه بهز وهو صدوق كما ذهب ابن حجر، على أن بعض الأئمة وثقه، وأما أبو قزعة راوي الوجه الثاني فقد وثقه علي بن المديني، وأحمد، وغيرهما^(٣)، ولعل ما رواه بهز راجح موافق لقواعد الشرع؛ من أن الردة تبطل العمل، وأما رواية أبي قزعة فيحتمل أن حكيماً هنا رواه بالمعنى، وهذه الرواية مخالفة للشرع؛ لأن ظاهره يدل على عدم قبول توبة المرتد إذا تاب.

فالحديث من وجهه الراجح حسن؛ لأجل حكيم بن معاوية؛ لأنه صدوق، وقد تفرد، ويحتمل منه هذا التفرد؛ لخصوصيته في أبيه، ولعدم شهرة الحديث في هذه الطبقة، وصححه ابن عبد البر؛ اعتماداً على تصحيح يحيى بن معين لهذه السلسلة عموماً^(٤)، والأكثر على تحسينه عند التفرد؛ إلا إذا تبين ما يخالف هذا الأصل.

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على بطلان عمل المرتد، نسأل الله العافية!

وقد بوب له ابن ماجه بقوله: باب "المرتد عن دينه"، وقال السندي في حاشيته: "تخصيصه بالذكر -يعني المرتد- لتقبيح حاله، وإلا فكل مشرك كذلك، وظاهر الغاية أنه إذا أسلم بعد ذلك يقبل منه ما عمله حال الشرك من الحسنات"^(٥).

(١) المجروحين (٣٥/١).

(٢) التقريب (ص: ١٧٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٧١/٤).

(٤) ينظر: الاستيعاب (٣٦٦/١).

(٥) ينظر: سنن ابن ماجه (٨٤٧/٢)، وحاشية السندي على سنن ابن ماجه (١١٠/١). * السندي هو محمد بن عبد

الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (المتوفى: ١١٣٨هـ).

المطلب الثالث

التكذيب بالقدر

❁ الحديث الرابع (٤):

قال الإمام أبو داود رحمته الله: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن أبي سنان، عن وهب بن خالد الحمصي، عن ابن الديلمى، قال: أتيت أبي بن كعب، فقلت: له وقع في نفسي شيء من القدر، فحدثني بشيء لعل الله أن يذهب من قلبي، قال: (لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيرا لهم من أعمالهم، ولو أنفقت مثل أحد ذهبا في سبيل الله ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلت النار)، قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت حذيفة بن اليمان، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت زيد بن ثابت فحدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - محمد بن كثير: أبو عبد الله، العبدى البصري الواسطي، (ت: ٢٢٣ هـ).

روى عن: سفيان بن سعيد الثوري، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، وأبو داود، وغيرهما.

وثقه أحمد، واحتج به البخاري، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وضعفه يحيى بن معين، والعجلي.

قال الذهبي: "قلت: الرجل ممن طفر القنطرة، وما علمنا له شيئا منكرا يلين به"، وقال ابن

(١) سنن أبي داود ح (٤٦٩٩).

حجر: "ثقة لم يصب من ضعفه" (١).

٢- سفيان: هو سفيان بن سعيد بن مسروق: أبو عبد الله، الثوري الكوفي،
(ت: ١٥٩ هـ).

روى عن: منصور بن المعتمر، وسليمان الأعمش، وغيرهما.
وروى عنه: عبد الرزاق بن همام، ومُحَمَّد بن كثير العبدي، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس" (٢).

٣- أبو سنان: سعيد بن سنان الأصغر: البرجمي الشيباني الكوفي القزويني،
(ت: في حدود ١٦٠ هـ).

روى عن: عمرو بن مرة بن عبد الله الجملي، ووهب بن خالد الحمصي، وغيرهما.
وروى عنه: إسحاق بن سليمان الرازي، وسفيان الثوري، وغيرهما.
مختلف فيه، وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، ويعقوب الفسوي، وأبو داود، والدارقطني.
وضعه أحمد، وقال ابن عدي بعد ذكر بعض مناكيره: "وأبو سنان هذا له غير ما ذكرت
من الحديث أحاديث غرائب، وأفراد، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب، والوضع لا إسنادا، ولا
متنا، ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء، ورواياته تحتل، وتقبل".
ذكره الذهبي في كتاب "من تكلم فيه وهو موثق"، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام" (٣).

(١) التقريب (ص: ٥٠٤)، وينظر: سؤالات ابن الجنيد (٣٥٧/١)، والإكمال (٣٢٢/١٠)، والمعلم بشيوخ البخاري
ومسلم (٢٢٨/١)، وسير أعلام النبلاء (٤٣٦/٨)، وتهذيب الكمال (٣٣٤/٢٦)، وسير أعلام النبلاء
(٣٨٤/١٠)، وتهذيب التهذيب (٤١٥/٩).

(٢) التقريب (ص: ٢٤٤)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٥٠/٦)، والتاريخ الكبير (٩٢/٤)، وتعريف أهل التقديس
(٣٢/١).

(٣) التقريب (ص: ٢٣٧)، وينظر: علل أحمد رواية عبد الله (٥٢٠/١)، والكامل في ضعفاء الرجال (٤٠٤/٤)، والجرح
والتعديل (٢٧/٤)، وسؤالات السلمى للدارقطني (١٨١/١)، وتهذيب التهذيب (٤٥/٤).

٤- وهب بن خالد: أبو خالد، الحميري الحمصي.

روى عن: أم حبيبة بنت العرباض بن سارية، وعبد الله بن فيروز الديلمي، وغيرهما.

وروى عنه: الضحاك بن مخلد بن الضحاك، وسعيد بن سنان، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٥- ابن الديلمي: عبد الله بن فيروز: أبو بشر، الديلمي الشامي الحميري المقدسي

المصري، (ت: ٨١-٩٠ هـ).

روى عن: عبد الله بن عمرو بن العاص، وزيد بن ثابت، وغيرهما رضي الله عنه.

وروى عنه: يحيى بن أبي عمرو السيباني، وهب بن خالد الحمصي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة من كبار التابعين، ومنهم من ذكره في الصحابة"^(٢).

تخريج الحديث:

* أخرجه ابن حبان (٧٢٧) عن الفضل بن الحبان، عن محمد بن كثير العبدي به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٢١٥٨٩)، ومسدد بن مسرهد كما في إتحاف الخيرة (١٨٦/٢) عن

يحيى بن سعيد القطان،

وعبد بن حميد (٢٤٧) عن عبد الرزاق بن همام،

كلاهما (يحيى، وعبد الرزاق) عن سفيان الثوري به، بمثله.

* وأخرجه ابن ماجه (٧٧)، وأحمد (٢١٦١١)، وابن أبي شيبة في المسند (١٣٠) من

طريق أبي يحيى إسحاق بن سليمان الرازي،

وأحمد (٢١٦٥٣) عن قران بن تمام الأسدي،

(١) التقريب (ص: ٥٨٥)، وينظر: ثقات العجلي (٤٦٧/١)، والكاشف (٣٥٧/٢).

(٢) التقريب (ص: ٣١٧)، وينظر: ثقات ابن حبان (٢٣/٥)، وتاريخ دمشق (٤٠٢/٣١).

وأبو داود الطيالسي (٢١٩) عن سهل بن سليمان الأسود القرشي،

ثلاثتهم (أبو يحيى، وقران، وسهل) عن أبي سنان سعيد بن سنان به، بمثله.

ورواية سهل بن سليمان، عن أبي سنان: عن عبد الله بن فيروز الديلمي، عن زيد بن ثابت مرفوعاً، بإسقاط وهب بن خالد الحمصي.

* وأخرجه الآجري في الشريعة (٤٢٤) عن كثير بن مرة الأعرج، عن ابن الديلمي به، بنحوه.

وفي روايته أن القصة دارت بين سعد بن أبي وقاص، وبين الصحابة المذكورين، ولم يذكر من بينهم حذيفة بن اليمان.

□ دراسة الحديث:

إسناده متصل، ورجاله ثقات سوى سعيد بن سنان، وهو صدوق له أوهام، واختلف فيه عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو سنان سعيد بن سنان، عن وهب بن خالد الحمصي، عن ابن فيروز، عن زيد بن ثابت مرفوعاً.

وهذه رواية: سفيان الثوري، وأبي يحيى إبراهيم بن سليمان الرازي، وقران بن تمام الأسدي.

الوجه الثاني: أبو سنان سعيد بن سنان، عن ابن الديلمي، عن زيد بن ثابت مرفوعاً.

وهذه رواية: سهل بن سليمان الأسود القرشي.

والمحفوظ هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية الجماعة، وفيهم سفيان الثوري، وأما الوجه الثاني فهو منكر؛ تفرد به سهل بن سليمان الأسود، مع ضعفه الشديد، قال البخاري: "تركه الناس"^(١)، يعني لكثرة روايته للبواطيل كما بينه ابن عدي^(٢).

(١) التاريخ الأوسط (٢/٢٥٢).

(٢) الكامل (٤/٥١٤).

قال يونس بن حبيب: "والناس يروونه عن سعيد بن سنان، عن وهب بن خالد، عن ابن الديلمي" (١).

والحديث من وجهه الراجح صحيح لغيره (٢)؛ سعيد بن سنان من صغار التابعين؛ وهو صدوق له أوهام، ومثله لا يحتمل منه التفرد، ولكنه توبع برواية كثير بن مرة الأعرج. قال الذهبي: "إسناده صالح" (٣).

وأما طريق كثير بن مرة الأعرج، عن ابن الديلمي:

يرويه الآجري عن الفريابي جعفر بن محمد، عن ميمون بن الأصبغ النصيبي، عن أبي صالح عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية حدير بن كريب، عن كثير بن مرة، عن عبد الله بن الديلمي، أنه لقي سعد بن أبي وقاص... (٤).

وهذا الطريق فيه أبو صالح المصري عبد الله بن صالح بن محمد الجهني، وهو متكلم فيه، قال ابن حجر: "صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة" (٥)، وفيه أيضا شيخه معاوية ابن صالح، وهو صدوق له أوهام (٦)، وبقية رجاله ثقات، فالإسناد يتقوى بطريق وهب بن خالد الحمصي كما في الإسناد المثبت.

وقد خالف كثير بن مرة وهب بن خالد الحميري في ذكر سعد بن أبي وقاص في القصة، ولعل الوهم من قبل أحد الرواة النازلين، إما من أبي صالح المصري، وهو الأظهر، أو من شيخه، وتقليب الصحابي لا يضر في مثل هذا مع ثبوت القصة.

(١) مسند أبي داود الطيالسي ح (٦١٩).

(٢) المشيخة البغدادية (٢٤٧/١).

(٣) المهذب في اختصار السنن الكبير (٤٢١٢/٨).

(٤) الشريعة ح (٤٢٤).

(٥) التقريب (ص: ٣٠٨).

(٦) المصدر السابق (ص: ٥٣٨).

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث أن التكذيب بالقدر مما يمنع قبول العمل؛ لأن التصديق به من أسس عقيدة المسلم.

قال عبد الغافر الفارسي: "هذا حديث مشهور دائر بين أربعة من أكابر علماء الصحابة، صريح فيما هو مذهب أهل السنة والجماعة، ثبتنا الله تعالى عليه"^(١)، ويؤيده قول ابن عمر رضي الله عنهما لما قيل له: "إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني»، والذي يحلف به عبد الله بن عمر «لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً، فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر»"^(٢).

وقال الملا علي القاري: "وسلب القبول مع فقد - أي: عدم الإيمان بالقدر - يؤذن بأن المبتدعة لا تقبل لهم أعمال أي: لا يثابون عليها ما داموا على بدعتهم"^(٣).



(١) أمالي عبد الغافر (٢٥٣/١). * هو عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر ابن مُجَدِّ الفارسي (المتوفى: ٥٢٩ هـ).

(٢) صحيح مسلم ح (٨).

(٣) مرقاة المفاتيح (١٨٨/١). * هو علي بن (سلطان) مُجَدِّ، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى:

١٠١٤ هـ).

المبحث الثاني

دراسة الأحاديث في الحبوط الكلي

غير المناقض لأصل الإيمان

وفيه أربعة وعشرون مطلباً:

المطلب الأول: الحكم بغير ما أنزل الله.

المطلب الثاني: التقنيط من رحمة الله.

المطلب الثالث: ترك الصلوات المكتوبات.

المطلب الرابع: ترك صلاة العصر.

المطلب الخامس: عدم احترام النبي ﷺ.

المطلب السادس: البدعة.

المطلب السابع: سب الصحابة.

المطلب الثامن: إيذاء أهل المدينة.

المطلب التاسع: الجناية في حرم المدينة وإيواء المحدث فيها.

المطلب العاشر: الانتحار.

المطلب الحادي عشر: خيانة المجاهد في غيابه.

المطلب الثاني عشر: الفرح بقتل المؤمن.

المطلب الثالث عشر: عقوق الوالدين.

المطلب الرابع عشر: معاصي الخلوات.

المطلب الخامس عشر: الانتساب إلى غير الأب، وتولي غير موالیه.

المطلب السادس عشر: إخفار ذمة المسلم.

المطلب السابع عشر: التساهل في عرض الأهل وعدم الغيرة عليها.

المطلب الثامن عشر: الحسد.

المطلب التاسع عشر: استيلاء لأرض الغير بتغيير منارها.

المطلب العشرون: التكلف والتشدد في الكلام لأجل إمالة القلوب.

المطلب الواحد والعشرون: التأخير والتولية للمحاباة.

المطلب الثاني والعشرون: منع القصاص.

المطلب الثالث والعشرون: الفرار من الزحف.

المطلب الرابع والعشرون: اليمين الغموس عند منبر النبي ﷺ.

المطلب الأول

الحكم بغير ما أنزل الله

❁ الحديث الخامس (٥):

قال الإمام الحاكم رحمه الله: أخبرني أبو النضر الفقيه، ومُحمَّد بن الحسن الشامي، قالوا: ثنا الحسن بن حماد الكوفي، ثنا عبد الله بن مُحمَّد العدوي، قال: سمعت عمر بن عبد العزيز، على المنبر يقول: حدثني عبادة بن عبد الله بن عبادة، عن طلحة بن عبيد الله، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ألا أيها الناس لا يقبل الله صلاة إمام حكم بغير ما أنزل الله)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- أبو النضر الفقيه: مُحمَّد بن مُحمَّد بن يوسف: الطوسي، (ت: ٣٤٤ هـ).
روى عن: عثمان بن سعيد الدارمي، والحسن بن حماد الكوفي، وغيرهما.
وروى عنه: أبو عبد الله الحاكم، والحسين بن مُحمَّد بن مُحمَّد الطوسي، وغيرهما.
قال الحافظ ابن كثير: "ثقة"^(٢).

٢- الحسن بن حماد: أبو مُحمَّد، الكوفي البجلي، (ت: ٢٤١ هـ).
روى عن: عبد الله بن مُحمَّد العدوي، وعمرو بن خالد الواسطي.
وروى عنه: مُحمَّد بن الحسن الشامي، وأبو النضر مُحمَّد بن مُحمَّد، وغيرهما.

(١) المستدرک على الصحيحین ح (٧٠٠٨).

(٢) البداية والنهاية (٢٢٩/١١)، ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٨٤٩/٣)، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٨٨/٣).

قال ابن حجر: "صدوق"^(١).

٣- عبد الله بن مُجَدَّ: أبو الحباب، العدوي التميمي.

روى عن: علي بن زيد بن جدعان، وعمر بن عبد العزيز القرشي، وغيرهما.

وروى عنه: الوليد بن بكير التميمي، والحسن بن حماد البجلي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "متروك"، ورماه وكيع بالوضع"^(٢).

٤- عمر بن عبد العزيز بن مروان: أبو حفص، القرشي الأموي المدني الدمشقي المصري، (ت: ٩٩ هـ).

روى عن: أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وعبادة بن عبد الله بن عبادة، وغيرهما.

وروى عنه: ابنه عبد العزيز بن عمر، وعبد الله بن مُجَدَّ العدوي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "أمير المؤمنين"^(٣).

٥- عبادة بن عبد الله بن عبادة: لم أقف على ترجمته.

٦- طلحة بن عبيد الله: رضي الله عنه.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز (٨٧) من طريق يونس بن موسى، - والد مُجَدَّ الكديمي الكذاب - عن الحسن بن حماد الكوفي به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

في إسناده عبد الله بن مُجَدَّ العدوي، وهو متروك، ومدار الحديث عليه، وفيه عبادة بن عبد الله ولم أقف على حاله.

(١) التقريب (ص: ١٦٠)، ينظر: الجرح والتعديل (٩/٣)، وثقات ابن حبان (١٧٥/٨).

(٢) التقريب (ص: ٣٢٢)، وينظر: التاريخ الكبير (١٩٠/٥)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (٤٠/١).

(٣) التقريب (ص: ٤١٥)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٣٠/٥)، والتاريخ الكبير (١٧٤/٦).

فالحديث باطل، لحال عبد الله العدوي، ولم أجد له طريقاً، ولا شاهداً غيره، وقد تفرد بهذا الحديث.

وأورده العقيلي في الضعفاء في ترجمة العدوي، فقال: "غير محفوظ"، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وهذا من تساهله رَحِمَهُ اللهُ، فتعقبه الذهبي، وقال: "سنده مظلّم، وفيه عبد الله بن مُجَدِّ العدوي متهم"^(١).

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث أن الحكم بغير شرع الله يمنع قبول الصلاة، وقد تبين من الدراسة أن الحديث لا يصح، ولكن عمومات الشريعة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءً فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٢) دلت على أن الحكم بغير شرع الله من الكبائر، وقد يخرج صاحبه من الملة، حسب الاعتقاد، فعليه أنه مضر بعمله مهما كان، سواء أكان ذلك من الكفر الأكبر، أم الأصغر.

وقد أجاد الشيخ الشنقيطي في تفصيل المسألة، فقال: "الظاهر المتبادر من سياق الآيات أن آية فأولئك هم الكافرون، نازلة في المسلمين؛ لأنه تعالى قال قبلها مخاطباً لمسلمي هذه الأمة: فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً، ثم قال: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، فالخطاب للمسلمين كما هو ظاهر متبادر من سياق الآية، وعليه فالكفر إما كفر دون كفر، وإما أن يكون فعل ذلك مستحلاً له، أو قاصداً به جحد أحكام الله وردها مع العلم بها.

أما من حكم بغير حكم الله، وهو عالم أنه مرتكب ذنباً، فاعل قبيحاً، وإنما حمّله على ذلك الهوى فهو من سائر عصاة المسلمين"^(٣).

(١) مختصر تلخيص الذهبي (٢٤٨٧/٥)، وينظر: الضعفاء للعقيلي (٢٩٧/٢)، والمستدرك على الصحيحين (١٠٠/٤).

(٢) سورة المائدة (الآية: ٤٤)

(٣) ينظر: أضواء البيان (٤٠٧/١). * الشنقيطي هو مُجَدِّ الأمين بن عبد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي

(المتوفى: ١٣٩٣هـ)

المطلب الثاني

التقنيط من رحمة الله

❖ الحديث السادس (٦):

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا سويد بن سعيد، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، حدثنا أبو عمران الجوني، عن جندب، أن رسول الله ﷺ، حدث: (أن رجلا قال: والله لا يغفر الله لفلان، وإن الله تعالى قال: من ذا الذي يتألى على ألا أغفر لفلان، فإني قد غفرت لفلان، وأحببت عملك، أو كما قال)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - سويد بن سعيد بن سهل: أبو مُجَدِّ، الهروي الحديثاني، (ت: ٢٣٩ هـ).

روى عن: علي بن مسهر بن علي الكوفي، ومعتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، وغيرهما.

وروى عنه: مسلم بن الحجاج، وأبو يعلى الموصلي، وغيرهما.

والجمهور تكلموا فيه من جهة حفظه، بينما الإمام أحمد أثنى عليه، وقال أبو حاتم: "كان صدوقا، وكان يدلّس يكثّر التدليس"، وقال أبو زرعة: "أما كتبه فصحيح، كنت أتتبع أصوله، وأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا".

قال الذهبي: "كان صاحب حديث وحفظ، لكنه عمر وعمى، فرما لقن مما ليس من حديثه، وهو صادق في نفسه، صحيح الكتاب"، وقال ابن حجر: "صدوق في نفسه، إلا أنه

(١) صحيح مسلم ح (٢٦٢١).

عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين^(١).

٢- معتمر بن سليمان التيمي: "ثقة"^(٢).

٣- سليمان بن طرخان التيمي: "ثقة"^(٣).

٤- أبو عمران الجوني: هو عبد الملك بن حبيب الأزدي، ويقال: الكندي الجوني البصري (ت: ١٢٨ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: عبد الله بن الصامت الغفاري، وجندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، وغيرهما.

وروى عنه: شعبة، وسليمان بن طرخان التيمي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٤).

٥- جندب: هو جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه^(٥).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الروياني (٩٦٧) من طريق عبد الله بن جعفر بن غيلان الرقي،

وأبو يعلى (١٥٢٩)، وابن حبان (٥٧١١)، والطبراني (١٦٧٩) من طريق صالح بن حاتم بن وردان البصري،

والطبراني (١٦٧٩) من طريق هريم بن عبد الأعلى بن الفرات الأسدي،

والبيهقي في شعب الإيمان (٦٢٦٠) من طريق محمد بن أبي بكر بن علي البصري،

والبيهقي في شعب الإيمان (٦٢٦١) من طريق أبي سلمة يحيى بن خلف الباهلي،

(١) التقريب (٢٦٠)، وينظر: التاريخ الأوسط (٣٧٣/٢)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (٥٠/١)، والجرح والتعديل

(٢٤٠/٤)، والكامل لابن عدي (٤٩٦/٤)، وشرح علل الترمذي (٧٦٦/٢)، وميزان الاعتدال (٢٤٨/٢).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٣).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٣).

(٤) طبقات ابن سعد (٢٣٨/٧)، والجرح والتعديل (٣٤٦/٥)، وتهذيب التهذيب (٣٨٩/٦)، والتقريب (٣٦٢).

(٥) جامع الأصول (٤٠/٨).

خمسهم (عبد الله، وصالح، وهريم، ومُحَمَّد، وأبو سلمة) عن معتمر بن سليمان التيمي به،
بمثله.

ورواية مُحَمَّد بن أبي بكر البصري: عن جندب موقوفاً.

* وأخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب حسن الظن بالله (٤٧) من طريق جعفر بن سليمان
الضبي،

والطبراني (١٦٨٠) من طريق حماد بن سلمة،

كلاهما (جعفر، وحماد) عن أبي عمران الجوني به، بنحوه موقوفاً على جندب.

ورواية حماد بن سلمة بلفظ: "فأوحى الله ﷻ إلى نبيه ﷺ، أو إلى نبي أنها بمنزلة الخطيئة؛
فليستقبل العمل".

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح مسلم عن سويد بن سعيد الهروي، وهو مختلف فيه، ولكنه
صادق في نفسه، صحيح الكتاب، والجمهور على تضعيفه؛ لأنه قد ذهب بصره في آخر
عمره، وحدث بعدما عمي، فأتى بالمنكير^(١).

ولعل مسلماً أخذ الحديث منه قبل ذهاب بصره، أو انتقى من حديثه ما صح من رواية
غيره من الثقات؛ طلباً للعلو، وقد تابعه عدد من الثقات كعبد الله بن جعفر الرقي، وهريم بن
عبد الأعلى بن الفرات، وغيرهما، وأما ما ذكره أبو حاتم من تدليس فلا يضر هنا؛ لأن عنعنته
محمولة على الاتصال؛ لما علم من شرط مسلم.

● والحديث يرويه أبو عمران الجوني، واختلف فيه عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو عمران الجوني، عن جندب بن عبد الله ﷺ مرفوعاً.

وهذه رواية: سليمان بن طرخان فيما يروي عنه ابنه معتمر بن سليمان في رواية سويد بن

(١) ميزان الاعتدال (٢/٢٤٨).

سعيد، وعبد الله بن جعفر الرقي، وصالح بن حاتم بن وردان البصري، وهريم بن عبد الأعلى الأسدي، ويحيى بن خلف الباهلي.

الوجه الثاني: أبو عمران الجوني، عن جندب رضي الله عنه موقوفاً.

وهذه رواية: جعفر بن سليمان الضبي، وحامد بن سلمة، -وسليمان التيمي فيما يروي عنه ابنه معتمر في رواية محمد بن أبي بكر بن علي المقدمي-.

أما معتمر بن سليمان فالاختلاف من نفسه على الظاهر؛ لأن الوجه الأول من رواية الجماعة، ومنهم عبد الله بن جعفر الرقي، وهريم بن عبد الأعلى، وهما من ثقات أصحابه^(١)، والوجه الثاني من رواية محمد بن أبي بكر البصري، وهو أيضاً ثقة، وإن تفرد به من بين أصحاب معتمر، فقد تابعه جعفر بن سليمان الضبي، وحامد بن سلمة من أصحاب أبي عمران الجوني، ومما يقويه أن الرفع تتبعه العادة، فعدول الراوي عنه إلى الوقف دليل على مزيد ضبطه.

أما أبو عمران فلعله روى بالرفع مرة، وأخرى بالوقف حسب نشاطه، وفتوره؛ ومما يؤيده أنه من الطبقة العليا، ولا يستبعد أن يروي أكثر من وجه، ولأن رواة الوجهين ثقات، فالوجه الأول من رواية سليمان التيمي، وهو ثقة، وقد أخرج مسلم الحديث من هذا الوجه، وأما الوجه الثاني فهو من رواية اثنين من أصحاب أبي عمران، أحدهما جعفر بن سليمان الضبي، وهو صدوق، والآخر حماد بن سلمة، وهو ثقة^(٢)، وقد خالف حماد بن سلمة أصحابه في متنه، فرواه بلفظ: "فأوحى الله عز وجل إلى نبيه ﷺ، أو إلى نبي أنها بمنزلة الخطيئة؛ فليستقبل العمل"، فكأنه رواه بالمعنى.

فالحديث صحيح.

(١) التقريب (ص: ٢٩٨، ٥٧٢).

(٢) التقريب (ص: ١٤٠، ١٧٨).

□ شرح الغريب:

قال ابن الأثير: "يتألَّى من التألَّى: وهو الحلف، واليمين، و(أحبطت) من إحباط العمل: وهو إبطاله، وترك الجزاء عليه"^(١).

□ مناسبة الحديث:

دل الحديث على أن التقنيط من رحمة الله، والتألَّى عليه يسبب جبوط العمل.
قال ابن الجوزي: "وهذا المتألَّى جهل سعة الكرم؛ فعوقب بإحباط العمل"^(٢).



(١) جامع الأصول (٤٠/٨). * هو مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحمَّد بن مُحمَّد بن مُحمَّد ابن عبد الكريم الشيباني

الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ).

(٢) كشف المشكل (٥٠/٢). * هو جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحمَّد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ).

❁ الحديث السابع (٧):

قال الإمام أبو داود رحمته الله: حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان، أخبرنا علي بن ثابت، عن عكرمة بن عمار، قال: حدثني ضمضم بن جوس، قال: قال أبو هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (كان رجلان في بني إسرائيل متواخين، فكان أحدهما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال المجتهد يرى الآخر على الذنب فيقول: أقصر، فوجده يوما على ذنب فقال له: أقصر، فقال: خلني وربي أبعثت علي رقيبا؟ فقال: والله لا يغفر الله لك، أو لا يدخلك الله الجنة، فقبض أرواحهما، فاجتمعا عند رب العالمين فقال لهذا المجتهد: أكنت بي عالما، أو كنت على ما في يدي قادرا؟ وقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النار. قال أبو هريرة: والذي نفسي بيده لتكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته^(١).

□ تراجم الرواة:

١- محمد بن الصباح بن سفيان: أبو جعفر، الجرجاني (ت: ٢٤٠).

روى عن: سفيان بن عيينة، وعلي بن ثابت الجزري، وغيرهما.

وروى عنه: أبو داود، وابن ماجه، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق"^(٢).

٢- علي بن ثابت: أبو أحمد، الجزري الهاشمي الخراساني، (ت: ١٨١-١٩٠).

روى عن: عكرمة بن عمار، والوازع بن نافع العقيلي، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، ومحمد بن الصباح بن سفيان، وغيرهما.

(١) سنن أبي داود ح (٤٩٠١).

(٢) التقريب (ص: ٤٨٤)، وينظر: الجرح والتعديل (٢٨٩/٧)، وتاريخ بغداد (٤٤٣/٢).

وثقه مُحمَّد بن سعد، ويحيى بن معين، وأحمد، وأبو زرعة، والعجلي، وأبو داود، وقال النسائي، وصالح جزرة: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه"، وذكره ابن حبان في الثقات، فقال: "ربما أخطأ".

قال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ، وقد ضعفه الأزدي بلا حجة"^(١).

٣- **عكرمة بن عمار بن عقبة**: أبو عمار، العجلي اليمامي البصري الحنفي (ت: ١٥٩ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: إياس بن سلمة بن الأكوع، وضمضم بن جوس الهفاني، وغيرهما.

وروى عنه: عمر بن يونس بن القاسم الحنفي، وعلي بن جابر الجزري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى ابن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب"^(٢).

٤- **ضمضم بن جوس**: ويقال: ابن الحارث بن جوس: الهفاني اليمامي الهناني، (ت: ١٠١-١١٠ هـ).

روى عن: أبي هريرة، وعبد الله بن حنظلة، وغيرهما .

وروى عنه: يحيى بن أبي كثير، وعكرمة بن عمار، ومُحمَّد بن جابر بن سيار اليمامي. قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

□ **تخريج الحديث:**

* أخرجه أحمد (٨٢٩٢) عن أبي عامر عبد الملك بن عمرو القيسي،

وأحمد (٨٧٤٩) عن عبد الصمد بن عبد الوارث،

(١) التقريب (ص: ٣٩٨)، وينظر: علل أحمد رواية عبد الله (٢٣/٣)، والجرح والتعديل (١٧٧/٦).

(٢) التقريب (ص: ٣٩٦)، وينظر: سؤالات ابن أبي سبيبة لابن المديني (١٣٣/١).

(٣) التقريب (ص: ٢٨٠)، وينظر: سؤالات أبي داود لأحمد (٣٥٧/١)، وتاريخ يحيى رواية الدارمي (١٣٥/١).

وعبد الله بن المبارك في المسند (٣٦)،

والبزار (٩٤١٨) من طريق موسى بن مسعود البصري،

وابن حبان (٥٧١٢) من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي،

خمسهم (أبو عامر، وعبد الصمد، وعبد الله، وموسى، وأبو الوليد) عن عكرمة بن عمار به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

إسناده متصل، وفي إسناده مُجَّد بن الصباح، وعلي بن ثابت، وعكرمة بن عمار، كلهم في مرتبة الصدوق، إلا أن عليا تابعه ثقات كما في التخريج، فالحديث صحيح لغيره؛ عكرمة بن عمار من صغار التابعين، وهو صدوق يغلط ومثله لا يحتمل منه التفرد، ولكن يشهد لروايته الحديث السابق عند مسلم، ويرتقي به.

□ شرح الغريب:

قال العظيم آبادي^(١): "متواخين: أي متقابلين في القصد والسعي، فهذا كان قاصدا وساعيا في الخير، وهذا كان قاصدا وساعيا في الشر"^(٢).

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث أن المجتهد في العبادة لم تنفعه عبادته ما دام وقع في التقنيط من رحمة الله، والإعجاب بنفسه.

قال عبيد الله المباركفوري: "إن اجتهاده في العبادة ضاع؛ لقله علمه، ومعرفته بصفات ربه، وإعجابه بعمله، وقسمه، وحكمه على الله بأنه لا يغفر للمذنب، فانقلب الأمر وصار كالأخر، والمذنب بحسن عقيدته، وحسن ظنه بربه، واعترافه بالتقصير في معصيته نزل منزلة المجتهد"^(٣).

(١) العظيم آبادي هو: مُجَّد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ).

(٢) عون المعبود (١٣/١٦٦).

(٣) مرعاة المفاتيح (٨/٤٨).

المطلب الثالث

إفساد الصلوات المكتوبات

❁ الحديث الثامن (٨):

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا علي بن نصر بن علي الجهضمي قال: حدثنا سهل ابن حماد قال: حدثنا همام، قال: حدثني قتادة، عن الحسن، عن حريث بن قبيصة، قال: قدمت المدينة، فقلت: اللهم يسر لي جليسا صالحا، قال فجلست إلى أبي هريرة، فقلت: إني سألت الله أن يرزقني جليسا صالحا، فحدثني بحديث سمعته من رسول الله ﷺ لعل الله أن ينفعني به، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر، فإن انتقص من فريضته شيء، قال الرب ﷻ: انظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل بها ما انتقص من الفريضة، ثم يكون سائر عمله على ذلك)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - علي بن نصر بن علي: أبو الحسن، الجهضمي البصري، (ت: ٢٥٠ هـ).

روى عن: وهب بن جرير بن حازم البصري، وسهل بن حماد الدلال البصري، وغيرهما.

وروى عنه: أبو داود، والترمذي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(٢).

(١) جامع الترمذي ح (٤١٣).

(٢) التقريب (ص: ٤٠٦)، وينظر: التاريخ الكبير (٦/٢٩٩)، والجرح والتعديل (٦/٢٠٧)، وتهذيب الكمال (١٥٩/٦١).

٢- سهل بن حماد: أبو عتاب، العنقزي البصري العقوي، الدلال (ت: ٢٠٦ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: شعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى، وغيرهما.

وروى عنه: الدارمي، وعلي بن نصر بن علي الجهضمي، وغيرهما.

قال أحمد: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: "صالح الحديث شيخ"، وقال يحيى بن معين: "لا أعرفه"، وقال ابن عدي: "ليس بمعروف".
وتعقب ابن حجر بعد نقل قول ابن عدي: "ليس بمعروف"، فقال: "فأظن هذا غير أبي عتاب".

قال ابن حجر: "صدوق"^(١).

٣- همام بن يحيى: "ثقة ربما وهم"^(٢).

٤- قتادة بن دعامة: "ثقة ثبت"^(٣).

٥- الحسن: هو البصري ابن أبي الحسن يسار: أبو سعيد، الأنصاري الميساني، (ت: ١١٠ هـ).

روى عن: أنس بن مالك، وعبد الله بن مغفل، وغيرهما.

وروى عنه: يونس بن عبيد بن دينار البصري، وإسماعيل بن مسلم المكي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "كان مكثرا من الحديث، ويرسل كثيرا عن كل أحد، وصفه بتدليس الإسناد النسائي، وغيره"، وقال أيضا: "ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا، ويدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجاوز، ويقول: حدثنا، وخطبنا يعني قومه

(١) التقريب ص: ٢٥٧، وينظر: الجرح والتعديل (١٩٦/٤)، وتهذيب الكمال (١٢/١٧٩)، وتهذيب التهذيب (٢٤٩/٤).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٢).

الذين حدثوا، وخطبوا بالبصرة" (١).

٦- حريث بن قبيصة: ويقال: قبيصة بن حريث، والثاني أشهر، الأنصاري البصري،

(ت: ٦٧ هـ).

روى عن: أبي هريرة، وأبي سنان سلمة بن المحبق الهذلي.

وروى عنه: الحسن البصري، ولم يرو عنه غيره.

وثقه العجلي، وأورده ابن حبان في الثقات.

قال أحمد: "شيخ لا يعرف"، وقال البخاري: "في حديثه نظر"، وقال النسائي: "لا يصح حديثه"، ولم يذكر ابن أبي حاتم فيه جرحاً، ولا تعديلاً. وقال البيهقي: "غير معروف"، وجهله ابن القطان كما قال ابن حجر.

قال ابن حجر: "صدوق" (٢).

والذي يظهر أن الصواب مع الجمهور، ولا سيما كبار النقاد على عكس ترجيح ابن حجر، ولعله حاول أن يجمع بين قول الجمهور، وبين توثيق العجلي، ولم يوثقه سوى العجلي، وابن حبان على ما وقفت، أما ابن حبان فمذهبه معروف في توثيق المجاهيل، وأما العجلي فقد خالف النقاد، لاسيما أن بعض المعاصرين كالمعلمي أشار إلى تساهل العجلي في توثيق المجاهيل (٣).

(١) التقريب (١/١٦٠)، وينظر: الطبقات (٧/١١٤)، والجرح والتعديل (٣/٤٠)، وتحفة التحصيل (١/٦٧)، وتعريف أهل التقديس (١/٢٩).

(٢) التقريب (ص: ٤٥٣)، وينظر: ضعفاء العقيلي (٣/٤٨٤)، ومشاهير علماء الأمصار (١/١٥٥)، وتحذيب التهذيب (٨/٣٤٥).

(٣) التنكيل (١/٢٥٥).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه النسائي (٤٦٥)، وفي الكبرى (٣٢٢) من طريق هارون بن إسماعيل الخزاز،
ومُحمَّد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (١٨٥)، والطحاوي في شرح المشكل (٢٥٥٣) من
طريق عاصم بن علي بن عاصم،

كلاهما (هارون، وعاصم) عن همام بن يحيى به، بمثله.

* وأخرجه النسائي (٤٦٦) من طريق أبي العوام عمران بن داود،
وابن أبي شيبة (٣٦٠٧٤)، ومُحمَّد بن نصر (١٨١) من طريق أبان بن يزيد العطار،
والطبراني في مسند الشاميين (٢٦٧٣) من طريق سعيد بن بشر البصري،
والدارقطني في العلل - معلقا - (١٥٥١) من طريق سعيد بن أبي عروبة،
أربعتهم (أبو العوام، وأبان، وسعيد، وابن أبي عروبة) عن قتادة بن دعامة به، بنحوه.
ورواية أبي العوام عن قتادة: عن الحسن البصري، عن أبي رافع، عن أبي هريرة مرفوعا،
وذكر أبا رافع بدل حريث بن قبيصة.

وكذا لم يذكر لفظ: "فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر".
ورواية أبان، وابن أبي عروبة عنه: عن الحسن البصري، عن أنس بن حكيم الضبي، عن أبي
هريرة مرفوعا باختصار.

* وأخرجه أبو داود (٨٦٤)، وأحمد (٩٤٩٤)، والبيهقي (٤٠٠٠) من طريق إسماعيل
ابن عليّة،

ومُحمَّد بن نصر (١٨٢) من طريق طريق يزيد بن زريع،
والبيهقي في شعب الإيمان (٣٠١٤) من طريق حماد بن سلمة
ثلاثتهم (إسماعيل، ويزيد، والدارقطني) عن يونس بن عبيد البصري،
وعبد الله بن المبارك في المسند (٤٠)، -ومن طريقه مُحمَّد بن نصر (١٨٣) - عن

إسماعيل بن مسلم المكي،

وأبو داود الطيالسي (٢٥٩٠)، وابن أبي شيبة (٧٧٧٠)، وأبو يعلى الموصلي (٦٢٢٥) من طريق أبي الأشهب جعفر بن حيان السعدي،

ومُحمَّد بن نصر (١٨٤) من طريق سالم بن عبد الله الخياط البصري،

ومُحمَّد بن نصر (١٨٨، ١٨٩) من طريق مُحمَّد بن عمرو الأنصاري الواقفي،

والبيهقي (٤٠٠١) من طريق حميد بن أبي حميد الطويل،

ستتهم (يونس، وإسماعيل، وأبو الأشهب، وسالم، ومُحمَّد، وحميد) عن الحسن البصري به، نحوه.

ورواية يونس فيما يروي عنه إسماعيل ابن علي، ويزيد بن زريع، - وقتادة فيما يرويها عنه أبان بن يزيد - عن الحسن: عن أنس بن حكيم الضبي، عن أبي هريرة. رفعه قتادة، وأما يونس تردد في رواية ابن علي بين الرفع، والوقف، ووقفه في رواية يزيد بن زريع.

ورواية إسماعيل المكي، وسالم الواقفي عنه: عن صعصعة بن معاوية، عن أبي هريرة، بدون لفظ: "فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر". رفعها إسماعيل، ووقفها سالم.

ورواية أبي الأشهب عنه: عن أبي هريرة موقوفا، ولم يذكر بينهما أحدا، بدون زيادة: "فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر".

ورواية مُحمَّد بن عمرو عنه: عن ضبة بن محسن، عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ الجماعة.

ورواية يونس - فيما يرويها عنه حماد بن سلمة - وحميد عن الحسن: عن رجل من بني سليط، عن أبي هريرة وقفه حماد، ورفعته حميد.

* وأخرجه إسحاق بن راهويه (٥٠٤)، - ومن طريقه النسائي (٤٦٧)، وفي الكبرى (٣٦١) - ومن طريق النسائي الطحاوي في شرح المشكل (٢٥٥٤) من طريق يحيى بن معمر،

وأبو داود (٨٦٤)، وابن ماجه (١٤٢٥)، وأحمد (٧٩٠٢، ٩٤٩٤)، وابن أبي شيبة

(٣٩٩٦٨)، ومُحَمَّد بن نصر (١٨٠، ١٨١، و١٨٢)، والبيهقي (٤٠٠١) من طريق أنس بن حكيم الضبي،

كلاهما (يحيى، وأنس) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، بمثله.

□ دراسة الحديث:

إسناد المؤلف ضعيف؛ لجهالة حريث بن قبيصة (قبيصة بن حريث).

● والحديث يرويه الحسن البصري، وقد اختلف عنه فيه على عشرة أوجه:

الوجه الأول: الحسن البصري، عن قبيصة بن حريث، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: قتادة فيما يرويها عنه همام بن يحيى، وسعيد بن بشير البصري.

الوجه الثاني: الحسن البصري، عن أنس بن حكيم الضبي، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: يونس بن عبيد - فيما يرويها عنه إسماعيل ابن عليّة، - وقتادة فيما يرويها عنه أبان بن يزيد العطار، وسعيد بن أبي عروبة.

الوجه الثالث: الحسن البصري، عن أبي رافع، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: قتادة فيما يرويها عنه أبو العوام عمران بن داود.

الوجه الرابع: الحسن البصري، عن صعصعة بن معاوية، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: إسماعيل بن مسلم المكي.

الوجه الخامس: الحسن البصري، عن أبي هريرة موقوفاً.

وهذه رواية: أبي الأشهب جعفر بن حيان.

الوجه السادس: الحسن البصري، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة موقوفاً.

وهذه رواية: يونس بن عبيد فيما يرويها عنه يزيد بن زريع.

الوجه السابع: الحسن البصري، عن صعصعة بن معاوية، عن أبي هريرة موقوفاً.

وهذه رواية: سالم بن عبد الله الخياط.

الوجه الثامن: الحسن البصري، عن ضبة بن محسن، عن أبي هريرة مرفوعا.

وهذه رواية: محمد بن عمرو الواقفي.

الوجه التاسع: الحسن البصري، عن رجل -من بني سليط - عن أبي هريرة مرفوعا.

وهذه رواية: حميد الطويل.

الوجه العاشر: الحسن البصري، عن رجل من بني سليط، عن أبي هريرة موقوفاً.

وهذه رواية: يونس بن عبيد فيما يرويها عنه حماد بن سلمة.

فتبين من خلال هذا العرض أنه وقع اختلاف عن قتادة، ويونس بن عبيد كما اختلف عن شيخهما الحسن البصري.

أما قتادة فالحفوظ عنه الوجه الثاني، وهو رواية أبان بن يزيد، وسعيد بن أبي عروبة؛ لأنهما من أثبت أصحاب قتادة، وقد روى مثله عن الحسن يونس بن عبيد فيما صح عنه، وهو من أوثق أصحاب الحسن، وأما رواية همام بن يحيى، وسعيد بن بشير فغير محفوظة؛ ضعفها أبو حاتم في العلل، ورجح رواية أبان^(١)، وسعيد بن بشير هذا ضعيف^(٢)، وفي طريقه أيضاً مجاهيل؛ فعليه لا عبرة بمتابعته لهما، وأما همام - وإن كان من أصحاب قتادة مثل أبان - فإنه لم يتابع هنا بوجه معتبر بعد سقوط رواية سعيد بن بشير.

وأما رواية أبي العوام عمران فهي شاذة أيضاً؛ لمخالفته لمن هو أوثق، وأكثر، وهما أبان، وابن أبي عروبة، فالوهم إما منه؛ لأنه صدوق يهم، أو من الراوي عنه شعيب بن بيان بن زياد البصري، وهو صدوق يخطئ، قال العقيلي: "بصري يحدث عن الثقات بالمناكير، وكاد أن يغلب، على حديثه الوهم"^(٣).

(١) علل ابن أبي حاتم (٣٥١/٢).

(٢) التقريب (ص: ٢٤٣).

(٣) ضعفاء العقيلي (١٨٣/٢).

وأما يونس بن عبيد فالأقرب أن المحفوظ عنه الوجه الثاني، والسادس؛ لأنهما من رواية الثقات الحفاظ، فالثاني لإسماعيل ابن علية، والسادس ليزيد بن زريع، وأما الوجه العاشر فهو من رواية حماد بن سلمة عنه، وهو وإن كان ثقة بيد أنه دونهما في الحفظ، لاسيما ساء حفظه في آخره، ويؤكد وهمه أن الوجه العاشر مثل الوجه التاسع إلا أنه مرفوع، وراوي الوجه التاسع هو حميد الطويل، والراوي عنه أيضا حماد بن سلمة، ولعل حمادا نقل رواية حميد إلى رواية يونس وهما.

فعدت أوجه الخلاف عن الحسن إلى ستة أوجه، وهي: الوجه الثاني، والرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والتاسع.

والمحفوظ منها عنه الوجه الثاني، والسادس؛ لأن الوجه الثاني من رواية يونس بن يزيد، وقتادة فيما صح عنهما، وهما من أوثق أصحاب الحسن كما توارد ذلك عن عدد من النقاد، وكذا الوجه السادس من رواية يونس.

قال أحمد: "ما في أصحاب الحسن أثبت من يونس، ولا أسند عن الحسن من قتادة"^(١).

والخلاصة: أن الوجه الثاني، والسادس محفوظان عن الحسن، ولعله تارة رفعه كما في الوجه الثاني، وأخرى وقفه كما في الوجه السادس حسب نشاطه.

وأما الأوجه المرجوحة فهي كالتالي:

الوجه الخامس من رواية أبي الأشهب جعفر بن حيان، وهو ثقة، ولكنه لم يتابع، فتعد روايته شاذة.

وأما الوجه الرابع من رواية إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف، والسابع من رواية سالم ابن عبد الله البصري، وهو صدوق سيئ الحفظ، والثامن من رواية محمد بن عمرو بن عبيد الواقفي، وهو ضعيف، فعليه لا تصح هذه الأوجه عن الحسن؛ لضعفهم^(٢)، وأما الوجه التاسع

(١) شرح علل الترمذي (٦٨٦/٢).

(٢) التقريب (ص: ١١٠، ٢٢٦، و٥٠٠).

فمن رواية حميد الطويل، وعن عنعن عن الحسن، وهو مدلس^(١)، ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة في التدليس، وقد تفرد بهذا الوجه.

وقد ضعف أبو زرعة رواية إسماعيل المكي، وحמיד، فقال: "الصحيح: عن الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ"^(٢)

قال الدارقطني: "وأشبهها بالصواب قول من قال: عن الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة"^(٣).

وقال البيهقي عقب إirاده حديث يونس من طريق إسماعيل ابن علية، وحديث حميد الطويل: "قد اختلف فيه الحسن من أوجه كثيرة، وما ذكرنا أصحها إن شاء الله تعالى، وروي عن يحيى بن يعمر، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً"^(٤).

واختلف عن قتادة في متن الحديث، زاد عنه سعيد بن بشير كما في علل ابن أبي حاتم بلفظ: "أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، فإن صلح سائر عمله، وإن فسد فسد سائر عمله مرفوعاً".

وسعيد بن بشير ضعيف^(٥)، والذي يبدو أنه رواه بالمعنى، فأخطأ؛ لأن همام رواه عنه بلفظ: "فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر"، ثم قال همام: "لا أدري هذه من قتادة، أو من الرواية"، وهذا أرجح؛ لأن همام ثقة، ويتبين من خلال الطرق أنه من كلام قتادة سمعه منه همام؛ لأنه لم يرد في شيء من طرق الحديث إلا في طريق همام.

والحديث من وجهه الراجح ضعيف بهذا الإسناد؛ لجهالة أنس بن حكيم الضبي^(٦)، ولكنه

(١) تعريف أهل التقديس (ص: ٣٨).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٣٥١/٢).

(٣) علل الدارقطني (٢٤٤/٨).

(٤) السنن الكبرى ح (٤٠٠١).

(٥) التقريب (ص: ٢٤٣).

(٦) المصدر السابق (ص: ١١٥).

يتقوى بطريق يحيى بن معمر كما يلي.

وله طريق آخر عن يحيى بن معمر عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

يرويه إسحاق بن راهويه^(١)، ومن طريقه النسائي، وهو حديث صحيح.

فتبين مما سلف أن الحديث ثابت من طريق يحيى بن يعمر، وطريق أنس بن حكيم يتقوى بهذا؛ لا سيما أن أنسا من الطبقات العليا، ومتمنه ليس منكرا، وأما ورود قبضة بن حريث في الحديث كما في رواية الترمذي في النص المثبت فهو وهم كما سبق.

والمتن المحفوظ هو كما في رواية يحيى بن يعمر: "أول ما يحاسب به العبد صلاته، فإن كان أكملها، وإلا قال الله تبارك وتعالى: انظروا هل لعبدي من تطوع، فإن وجد له تطوع قال: أكملوا به الفريضة"، والله أعلم.

□ مناسبة الحديث:

أفادت روايتنا: "فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر"، وأيضا "أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، فإن صلح سائر عمله، وإن فسد فسد سائر عمله بظاهره": أن قبول الأعمال كله متوقف على قبول الصلاة، ولكن تبين من الدراسة أن هاتين الجملتين لا تصحان مرفوعا، ويؤيده أن الصحيح من اعتقاد أهل السنة والجماعة أن تارك الصلاة لا يكفر إلا إذا ترك كلياً^(٢)، ويستفاد من لفظه الثابت: "بيان عظم الصلاة، وفضلها على سائر العبادات؛ حيث وقعت المحاسبة عليها قبل سائر الأعمال، ومنها: بيان فضل الله تعالى على عباده المؤمنين حيث جبر خلل فرائضهم بنوافلهم، ومنها: الترغيب على الاستكثار من نوافل العبادات، ليجبر بها ما يقع من النقص في الفرائض"^(٣).

(١) مسند إسحاق ح (٥٠٦).

(٢) ينظر: الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام (٢٤/٢).

(٣) ينظر: ذخيرة العقبى (٢٠٦/٦).

❁ الحديث التاسع (٩):

قال الإمام البزار رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا زكريا بن يحيى الضرير حدثنا شبابة بن سوار حدثنا مغيره بن مسلم عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (الصلاة ثلاثة أثلاث الطهور ثلث والركوع ثلث والسجود ثلث فمن أداها بحقها قبلت منه وقبل منه سائر عمله ومن ردت عليه صلاته رد عليه سائر عمله)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- زكريا بن يحيى بن أيوب: أبو علي، الضرير المدائني، (ت: ٢٥٧ هـ).

روى عن: شبابة بن سوار، ومعمّر بن مُحمّد بن عبيد الله القرشي، وغيرهما.

وروى عنه: البزار، وابن أبي خيثمة، وغيرهما.

قال الذهبي: "محله الصدق"^(٢).

٢- شبابة بن سوار: أبو عمرو، المدائني الخراساني الفزاري الداني، (ت: ٢٠٤ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: شعبة بن الحجاج، والمغيرة بن مسلم، وغيرهما.

وروى عنه: ابن أبي شيبة، وزكريا بن يحيى بن أيوب المدائني، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ رمي بالإرجاء"^(٣).

٣- المغيرة بن مسلم: أبو سلمة الأزدي القسملّي الخراساني المدائني المروزي،

(ت: في حدود ١٦٠ هـ).

(١) مسند البزار ح (٩٢٧٣).

(٢) تاريخ الإسلام (٨٤/٦)، وينظر: تاريخ بغداد (٤٧١/٩).

(٣) التقريب (ص: ٢٦٣)، وينظر: الكامل لابن عدي (٧١/٥)، وتاريخ بغداد (٤٠١/١٠).

روى عن: مطر بن طهمان الوراق، والأعمش، وغيرهما.

وروى عنه: شبابة بن سوار، وإسحاق بن سليمان الرازي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق"^(١).

٤- الأعمش: سليمان بن مهران، أبو مُجَدِّ، الأسدي الكوفي، (ت: ١٤٧ هـ)، وقيل:

بعدها.

روى عن: إبراهيم يزيد التيمي، وأبي صالح ذكوان الزيات، وغيرهما.

وروى عنه: مُجَدِّ بن حازم، وسفيان الثوري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلّس، وذكره في المرتبة الثانية في المدلسين"^(٢).

٥- أبو صاح ذكوان السمان: المدني التيمي الزيات، (ت: ١٠١ هـ).

روى عن: أبي هريرة، وسعد بن مالك، وغيرهما رضي الله عنه.

وروى عنه: سليمان الأعمش، وابنه سهيل، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٣).

□ تخريج الحديث:

هذا الحديث لم أقف عليه في مصادر السنة إلا في مسند البزار.

□ حكم الحديث:

رجاله ثقات، سوى زكريا بن يحيى المدائني، والمغيرة بن مسلم، وهما صدوقان.

(١) التقريب (ص: ٥٤٣)، وينظر: التاريخ الكبير (٣٢٤/٧)، وثقات العجلي (٢٩٢/٢).

(٢) التقريب (ص: ٢٥٤)، وينظر: ثقات العجلي (٢٠٤/١)، والجرح والعديل (١٤٦/٤)، وتعريف أهل التقديس (٣٣/١).

(٣) التقريب (ص: ٢٠٣)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٦٠/٣)، وتاريخ ابن أبي خيثمة (٢٠٢/٢).

● والحديث يرويه الأعمش، واختلف فيه عنه على وجهين:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: المغيرة بن مسلم الأزدي.

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي صالح، عن كعب الأحبار موقوفاً.

وهذه رواية: رجحها البزار، ولم يذكر قائلها عن الأعمش، وقال: "وهذا الحديث إنما يحفظ من حديث الأعمش، عن أبي صالح عن كعب من قوله، ولا نعلم أحداً أسنده، فقال عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا المغيرة بن مسلم، ولم يتابع عليه" ^(١).

ولعل المغيرة بن مسلم سلك الجادة وهما؛ لأن سلسلة أبي صالح، عن أبي هريرة مشهورة، بخلاف الوجه الثاني.

وخالفه المنذري، والهيثمي، وحسنا الوجه الأول؛ نظراً لظاهر الإسناد، ولم يلتفتا إلى قول البزار ^(٢).

والأقرب قول البزار؛ فتفرد المغيرة عن الأعمش بهذا السند المشهور على كثرة تلاميذه مما يُستنكر.

والحديث من وجهه الراجح موقوف على كعب الأحبار.

□ مناسبة الحديث:

الحديث يفيد أن قبول الأعمال متوقف على قبول الصلاة، ولكن تبين من الدراسة أن الحديث لا يصح مرفوعاً، إلا إذا ترك الإنسان الصلاة كلياً، فحينئذ يكفر، وبكفره يحبط سائر عمله.

(١) ينظر: مسند البزار ح (٩٢٧٣).

(٢) ينظر: الترغيب والترهيب (٢/٢٠٢)، ومجمع الزوائد (٢/٤٧).

المطلب الرابع

ترك صلاة العصر

❁ الحديث العاشر (١٠):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا هشام، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المليح، قال: كنا مع بريدة في غزوة في يوم ذي غيم، فقال: بكمروا بصلاة العصر، فإن النبي ﷺ قال: (من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - مسلم بن إبراهيم الفراهيدي: أبو عمرو، الأزدي الفراهيدي البصري، (ت: ٢٢٢ هـ)، وقيل: غيرها.

روى عن: شعبة بن الحجاج، وهشام الدستوائي، وغيرهما.
وروى عنه: البخاري، وعلي بن عبد العزيز بن المربان، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة مأمون مكث، عمي بأخرة"^(٢).

٢ - هشام بن أبي عبد الله: أبو بكر، الدستوائي البصري الربيعي البكري القيسي السدوسي، (ت: ١٥١ هـ)، وقيل: غيرها.

روى عن: قتادة بن دعامة، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهما.
وروى عنه: ابنه معاذ بن هشام، ومعاذ بن فضالة، وغيرهما.

(١) صحيح البخاري ح (٥٥٣).

(٢) التقریب (ص: ٥٢٩)، وينظر: ثقات العجلي (٤٢٧/١)، وإكمال تهذيب الكمال (٦٦/١).

قال ابن حجر: "ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر"^(١).

٣- يحيى بن أبي كثير: أبو نصر، الطائي البصري اليمامي، (ت: ١٢٩ هـ)، وقيل: غيرها. روى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن، وعبد الله بن أبي قتادة، وغيرهما.

وروى عنه: هشام الدستوائي، والأوزاعي، وغيرهما.

قال العلاني: "يحيى بن أبي كثير اليمامي أحد الأعلام، وأنه كثير التدليس، وهو مكثّر من الإرسال أيضاً"، وقال مغلطاي: "وكان يدلّس، فكلما روى عن أنس فقد دلس عنه، لم يسمع من أنس ولا صحابي شيئاً".

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، ولكنه يدلّس، ويرسل، وذكره في المرتبة الثانية في مراتب التدليس"^(٢).

٤- أبو قلابة: عبد الله بن زيد بن عمرو: الجرمي البصري، (ت: ١٠٤ هـ)، وقيل: غيرها.

روى عن: أنس بن مالك رضي الله عنه، وأبي المليح، وغيرهما.

وروى عنه: أيوب السخيتاني، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة كثير الإرسال"^(٣).

٥- أبو المليح: عامر بن أسامة بن عمير، وقيل: زيد بن أسامة بن عمير، الهذلي، البصري.

(ت: ٩٨ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: أبيه أسامة، ونبيشة الخير بن عبد الله الهذلي، وغيرهما.

(١) التقريب (ص: ٥٧٣)، وينظر: طبقات ابن سعد (٢٧٩/٧)، وتاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٠٩/٤).

(٢) التقريب (ص: ٥٩٦)، وينظر: التاريخ الكبير (٣٠١/٨)، والجرج والتعديل (١٤١/٩)، وجامع التحصيل (٢٩٩/١)، وإكمال التهذيب (٣٥٥/١٢)، وتعريف أهل التقديس (ص: ٣٦).

(٣) التقريب (ص: ٣٠٤)، وينظر: طبقات ابن سعد (١٣٦/٧)، وتاريخ ابن يونس (١١١/٢).

وروى عنه: قتادة، وأبو قلابة عبد الله بن زيد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٦- بريدة بن الحصيب: رضي الله عنه.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البيهقي (٢٠٩٠) من طريق إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البصري، ويوسف ابن يعقوب بن إسماعيل،

كلاهما (إبراهيم، ويوسف) عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي به، بمثله.

* وأخرجه البخاري (٥٩٤) عن معاذ بن فضالة البصري،

والنسائي (٤٧٤)، وأحمد (٢٣٠٤٨)، والنسائي في السنن الكبرى، والرويان (٤٧) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وأحمد (٢٢٩٥٧) عن إسماعيل ابن علية،

وأحمد (٢٣٠٢٦) عن عبد الوهاب بن عطاء الثقفي،

وأبو داود الطيالسي (٨٤٨)، ومن طريقه ابن خزيمة (٣٣٦)،

وابن أبي شيبه (٦٢٩١) عن يزيد بن هارون،

وابن خزيمة (٣٣٦) من طريق النضر بن شميل،

سبعتهم (معاذ، ويحيى، وإسماعيل، وعبد الوهاب، وأبو داود، ويزيد، والنضر) عن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي به، بمثله.

* وأخرجه ابن ماجه (٦٩٤) من طريق الوليد بن مسلم القرشي،

وابن أبي شيبه (٣٤٤٩، و٣٠٣٩٩)، والبيهقي (٢٠٩١) من طريق عيسى بن يونس بن

(١) التقريب (ص: ٦٧٥)، وينظر: طبقات ابن سعد (٢١٩/٧)، وطبقات خليفة بن خياط (٣٥٥/١).

إسحاق،

وابن أبي شيبه (٦٢٩٠، و٣٠٣٩٩) من طريق وكيع بن الجراح،

وابن حبان (١٤٦٣) من طريق محمد بن حمير بن أنيس الحمصي،

وابن حبان (١٤٧٠) من طريق داود بن عطاء المزني،

خمسهم (الوليد، وعيسى، ووكيع، ومحمد، وداود) من طريق الأوزاعي،

وأحمد (٢٢٩٥٩) من طريق شيبان بن عبد الرحمن التميمي،

وعبد الرزاق (٥٠٠٥) عن معمر بن راشد، ومن طريقه أحمد (٢٣٠٤٥)،

ثلاثتهم (الأوزاعي، وشيبان، ومعمر) عن يحيى بن أبي كثير به، بنحوه.

ورواية الأوزاعي فيما يرويها عنه الوليد بن مسلم، وعيسى بن يونس، ووكيع بن الجراح، وداود بن عطاء المزني: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابه، عن أبي المهاجر، عن بريدة الأسلمي، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، فقال: "بكروا بالصلاة في اليوم الغيم، فإنه من فاتته صلاة العصر حبط عمله"، ذكر أبا المهاجر مكان أبي المليح، وجعل جملة: "بكروا بالصلاة" من ضمن المرفوع، وهي قول بريدة رضي الله عنه.

ورواية الأوزاعي فيما يروي عنه محمد بن حمير: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابه، عن عمه، عن بريدة، عن النبي ﷺ، قال: "بكروا بالصلاة في يوم الغيم، فإنه من ترك الصلاة فقد كفر".

ذكر "عن عمه"، مكان أبي المليح، وجعل لفظ: "بكروا بالصلاة" من ضمن المرفوع، وقال أيضا: "فقد كفر".

* وأخرجه أحمد (٢٧٤٩٢) عن سريج بن النعمان بن مروان البغدادي،

وأبو بكر بن أبي شيبه (٣٤٤٥، و٣٠٤٠٠)،

كلاهما (سريج، وأبو بكر) عن هشيم بن بشير، عن عباد بن راشد المنقري، عن أبي

قلاية به، بنحوه.

* وأخرجه الروياني (١٩) من طريق عبد الله بن بريدة، عن أبيه بريدة رضي الله بنحوه.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح البخاري من طريق أبي قلاية.

● وقد اختلف فيه عنه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: أبو قلاية، عن أبي المليح، عن بريدة الأسلمي مرفوعا.

وهذه رواية: يحيى بن أبي كثير فيما يروي عنه هشام الدستوائي، وشيبان بن عبد الرحمن التميمي، ومعمر بن راشد.

الوجه الثاني: أبو قلاية، عن أبي المهاجر، عن بريدة الأسلمي مرفوعا.

وهذه رواية: يحيى بن أبي كثير فيما يروي عنه الأوزاعي في رواية الوليد بن مسلم، وعيسى ابن يونس، ووكيع بن الجراح، وداود بن عطاء المزني.

الوجه الثالث: أبو قلاية، عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعا.

وهذه رواية: عباد بن راشد المنقري.

الوجه الرابع: أبو قلاية، عن أبي الدرداء رضي الله عنه موقوفاً، وعن الحسن البصري مرسلاً.

وهذه رواية أخرى لعباد بن راشد المنقري.

الوجه الخامس: أبو قلاية، عن عمه، عن بريدة مرفوعا.

وهذه رواية: الأوزاعي فيما يروي عنه محمد بن حمير الحمصي.

فتبين من هذا العرض أنه وقع الخلاف على أبي قلاية، كما وقع على تلميذه يحيى بن أبي كثير، ووقع أيضاً على الأوزاعي أحد أصحاب يحيى بن أبي كثير.

أما الأوزاعي فالاختلاف منه، لا من أصحابه على الأظهر؛ لأن حديثه عن يحيى فيه كلام، قال أحمد: "كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده في كتاب، إنما كان

يحدث به من حفظه، ويهم فيه" (١).

وقال أيضا عن الوجه الثاني كما في رواية مهنا: "هو خطأ من الأوزاعي، والصحيح حديث هشام الدستوائي، وأبو المهاجر لا أصل له، إنما هو أبو المهلب عم أبي قلابه، كان الأوزاعي يسميه أبا المهاجر خطأ، وذكره في هذا الإسناد من أصله خطأ، فإنه ليس من روايته، إنما هو من رواية أبي المليح" (٢).

فتبين مما سبق أن هذه الأوجه لا تصح عن يحيى بن أبي كثير أصلا، وإنما أخطأ عليه الأوزاعي.

ويؤيده أن أصحاب يحيى بن أبي كثير خالفوا الأوزاعي، ولم يرو أحد منهم ما رواه الأوزاعي، لا سيما أن هشاما أوثق من الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير، كما ذهب إليه علي بن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وغيرهم (٣).

والأوزاعي كما اضطرب في السند أخطأ أيضا في المتن؛ فجعل لفظ: "بكروا بالصلاة" من ضمن المرفوع، مخالفا لما رواه هشام؛ فإنه جعله من كلام بريدة رضي الله عنه (٤).

قال ابن رجب: "واللفظ الذي رواه الأوزاعي لو كان محفوظاً لكان دليلاً على تأخير العصر في غير يوم الغيم، ولكنه وهم" (٥).

فالوجه الثاني، والخامس لا يصح عن أبي قلابه، وهو من أوهام الأوزاعي، فالمحفوظ عن أبي قلابه ما رواه عنه يحيى بن أبي كثير فيما يروي عنه هشام، ومعمر، وغيرهما؛ فإن يحيى أوثق أصحابه مع أنه من الثقات الأثبات، وخالفه عباد بن راشد مع ضعفه، فدل على أنه أخطأ على أبي قلابه، فالوجه الثالث، والرابع من اضطرابه.

(١) شرح علل الترمذي (٦٧٧/٢).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٣١١/٤).

(٣) شرح علل الترمذي (٦٧٧/٢).

(٤) الجرح والتعديل (٦٠/٩)، والسنن الكبرى للبيهقي ح (٢٠٩٠).

(٥) فتح الباري (٣١١/٤).

والحديث من وجهه الراجح صحيح، وهو مخرج في صحيح البخاري، وغيره.

وله طريق آخر عن بريدة رضي الله عنه، وهو طريق ابنه عبد الله بن بريدة.

يرويه الروياني في مسنده عن الأسفاطي، عن شعيب بن بيان، عن عمران بن داود، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "بكروا بصلاة العصر، فإنه من ترك العصر حبط عمله" ^(١).

وهذا الطريق لا يصح؛ فيه انقطاع بين قتادة، وبين عبد الله بن بريدة، قال الترمذي: "وقد قال بعض أهل الحديث: لا نعرف لقتادة سماعاً من عبد الله بن بريدة" ^(٢).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على حبوط العمل بسبب ترك صلاة العصر.

قال ابن القيم: "والذي يظهر في الحديث، والله أعلم بمراد رسوله أن الترك نوعان: ترك كلي لا يصلحها أبداً، فهذا يحبط العمل جميعه، وترك معين في يوم معين، فهذا يحبط عمل ذلك اليوم، فالحبوط العام في مقابلة الترك العام، والحبوط المعين في مقابلة الترك المعين، فإن قيل: كيف تحبط الأعمال بغير الردة؟ قيل: نعم، قد دل القرآن والسنة والمنقول عن الصحابة أن السيئات تحبط الحسنات، كما أن الحسنات يذهبن السيئات" ^(٣).



(١) مسند الروياني ح (١٩).

(٢) جامع الترمذي ح (٩٨٢).

(٣) الصلاة (٦٤/١).

المطلب الخامس

رفع الصوت عند النبي ﷺ

❖ الحديث الحادي عشر (١١):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا أزهر بن سعد، حدثنا ابن عون، قال: أنبأني موسى بن أنس، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ، افتقد ثابت بن قيس، فقال رجل: يا رسول الله، أنا أعلم لك علمه، فأتاه فوجده جالسا في بيته، منكسا رأسه، فقال: ما شأنك؟ فقال: شر، كان يرفع صوته فوق صوت النبي ﷺ، فقد حبط عمله، وهو من أهل النار، فأتى الرجل فأخبره أنه قال كذا وكذا، فقال موسى بن أنس: فرجع المرة الآخرة ببشارة عظيمة، فقال: (اذهب إليه، فقل له: إنك لست من أهل النار، ولكن من أهل الجنة)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- علي بن عبد الله بن جعفر: المشهور بابن المديني، أبو الحسن، المديني البصري السعدي، (ت: ٢٣٤ هـ).

روى عن: سفيان بن عيينة، وأزهر بن سعد الباهلي، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، ومعاذ بن المثنى بن معاذ العنبري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث، وعلمه"^(٢).

٢- أزهر بن سعد: أبو بكر، السمان الباهلي البصري، (ت: ٢٠٣ هـ).

(١) صحيح البخاري ح (٣٦١٣).

(٢) التقريب (ص: ٤٠٣)، وينظر: الجرح والتعديل (١٩٣/٦)، وتاريخ بغداد (٤٥٥/١١).

روى عن: عبد الله بن عون بن أرطبان المزني، وسليمان بن طرخان التيمي، وغيرهما.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن المديني، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٣- عبد الله بن عون بن أرطبان: أبو عون، المزني البصري، الخزاز، (ت: ١٥٠ هـ).

روى عن: محمد بن سيرين، وموسى بن أنس بن مالك الأنصاري، وغيرهما.

وروى عنه: إسماعيل ابن علية، وأزهر بن سعد الباهلي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم، والعمل، والسن"^(٢).

٤- موسى بن أنس بن مالك: الأنصاري القاضي.

روى عن: أنس بن مالك، وعمر بن الخطاب، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: شعبة بن الحجاج، وعبد الله بن عون بن أرطبان، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أبو عوانة (١٩٩) عن يحيى بن أبي طالب: جعفر بن عبد الله بن الزبرقان الواسطي،

والطبراني (١٣٠٩) من طريق يحيى بن معين،

كلاهما (ابن أبي طالب، وابن معين) عن أزهر بن سعد الباهلي به، بمثله.

(١) التقريب (ص: ٩٧)، وينظر: طبقات ابن سعد (٢٩٤/٧)، والجرح والتعديل (٣١٥/٢)، وميزان الاعتدال (١٧٢/١).

(٢) التقريب (ص: ٣١٧)، وينظر: التاريخ الكبير (١٦٣/٥)، والجرح والتعديل (١٣٠/٥)، وتاريخ دمشق (٣٢٦/٣١).

(٣) التقريب (ص: ٥٤٩)، وينظر: ثقات العجلي (٤٤٣/١)، والجرح والتعديل (١٣٣/٨)، وإكمال تهذيب الكمال (١٠/١٢).

ورواية يحيى بن معين: عن أزهر بن سعد، عن عبد الله بن عون، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس بن مالك مرفوعاً.

* وأخرجه مسلم (١١٩)، وأحمد (١٢٣٩٩، و٦٢٤٨٠، و١٢٠٦٠)، وعبد بن حميد (١٢٠٩)، والنسائي في السنن الكبرى (٨١٧٠، و١١٤٤٩)، وأبو يعلى (٣٣٣١، و٣٣٨١، و٣٤٢٧)، وأبو عوانة (١٩٧، و١٩٨)، والطحاوي في شرح المشكل (٣٣٨)، وابن حبان (٧١٦٨، و٧١٦٩) من طريق ثابت البناني، عن أنس بن مالك مثله.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت هنا لصحيح البخاري من طريق موسى بن أنس بن مالك، عن أبيه.

● تبين من التخريج أنه اختلف في الحديث على أزهر بن سعد السمان على وجهين:

الوجه الأول: أزهر بن سعد، عن عبد الله بن عون، عن موسى بن أنس، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه: رواية علي بن المديني، ويحيى بن أبي طالب.

الوجه الثاني: عن أزهر بن سعد، عن عبد الله بن عون، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس بن مالك مرفوعاً.

وهذه رواية: يحيى بن معين.

ولعل المحفوظ الوجه الأول؛ لأنه رواية الأكثر، وفيهم علي بن المديني، وكذا رواه ابن المبارك، وغيرهما، إلا أن روايتهم مرسلّة؛ ولكنها تقوي الوجه الأول في تسمية الراوي كما قال الحافظ^(١)، قال أبو حاتم: "الناس لا يروون عن ابن عون، عن موسى بن أنس، عن أنس؛ إنما يروون عن موسى أن ثابت... لا يقولون: أنس يروونه"^(٢)، ويحتمل أن الوهم من الطبراني، والله أعلم.

(١) فتح الباري (٦/٦٢٠).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٦/٤٢٩).

ثم إن رواية ابن المبارك التي أوردها الحافظ عن الإسماعيلي مخالفة لرواية أزهر بن سعد؛ لأنها مرسلة، وكلام أبي حاتم يدل على أن ابن المبارك لم ينفرد بالإرسال؛ لأنه قال: الناس لا يروون موصولا، والذي يظهر أن موسى بن أنس تارة رواه مرسلا، وتارة موصولا، وحفظهما عبد الله ابن عون؛ لأنه واسع الرواية مع الضبط، والإتقان، قال علي بن المديني: "جمع لابن عون من الإسناد ما لم يجمع لأحد من أصحابه"^(١)، فكلما الوجهين صواب؛ فالوجه الأول من رواية الجماعة، ومنهم ابن المبارك، والوجه الثاني من رواية أزهر بن سعد، ودليل حفظه هذا الوجه عن ابن عون أنه أروى الناس عن ابن عون، وأعرفهم به^(٢)، وإخراج البخاري للوجه الموصول مما يؤكد الأمر.

وله طريق آخر عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وهو طريق ثابت البناني، وهو مخرج في صحيح مسلم^(٣) وغيره، كما سبق في التخريج.

مناسبة الحديث:

مما نستفيد من الحديث أن رفع الصوت بين يدي النبي ﷺ فوق صوته يوجب حبوط العمل؛ لأنه يوحي إلى عدم تعظيم النبي ﷺ، وقصة ثابت بن قيس رضي الله عنه أصرح دليل عليه؛ لأنه كان يخشى على نفسه حبوط العمل، ودخول النار نظرا للوعيد الوارد في آية الحجرات، وقد ورد في صحيح مسلم لما نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^(٤) جلس ثابت بن قيس في بيته إلى آخر القصة كما في الإسناد المثبت.

قال القرطبي في الحبوط: "إما أصل الأعمال إن كان ذلك عن كفر، وإما ثوابها إن كان عن معصية"^(٥).

(١) تاريخ دمشق (٣١/٣٣٢).

(٢) الجرح والتعديل (٢/٣١٥).

(٣) صحيح مسلم ح (١١٩).

(٤) سورة الحجرات (الآية: ٢).

(٥) ينظر: صحيح مسلم ح (١١٧)، والمفهم (٧/٣٩٨).

المطلب السادس

البدعة

❁ الحديث الثاني عشر (١٢):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا يعقوب، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن القاسم بن مُحَمَّد، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قالت: قال رسول الله ﷺ: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- يعقوب بن إبراهيم بن كثير: أبو يوسف، الدورقي العبدي البغدادي،

(ت: ٢٥٢ هـ).

روى عن: إسماعيل ابن عليّة، وإبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، والنسائي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

(١) صحيح البخاري ح (٢٦٩٧).

(٢) التقريب (ص: ٦٠٧)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٦٠/٧)، وثقات ابن حبان (٢٨٦/٩).

يعقوب "كذا وقع مهملاً عند البخاري، وقد ذكر الحافظ اختلاف العلماء في تعيينه، فقال: زعم ابن السكن، والحاكم بأنه يعقوب بن مُحَمَّد الزهري، وذهب أبو أحمد الحاكم، وابن منده، والحبال إلى أنه يعقوب بن حميد بن كاسب، فردّه البرقاني، وقال: إنه ليس من شرط البخاري، وجوز أبو مسعود أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، فاعترض بأن البخاري لم يلقه، ووقع كذلك مهملاً في كتاب المغازي.

وزعم أبو ذر الهروي، وأبو مُحَمَّد الأصيلي بأنه يعقوب الدورقي، وقد رجحه ابن حجر فقال: "والذي يترجح عندي أنه الدورقي؛ حملاً لما أطلقه على ما قيده، وهذه عادة البخاري لا يهمل نسبة الراوي، إلا إذا ذكرها في مكان آخر، فيهملها استغناء بما سبق، والله أعلم، وقد جزم أبو علي الصدي أيضاً بأنه الدورقي وكذا جزم أبو نعيم في المستخرج".

٢- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم: أبو إسحاق، الزهري المدني الكوفي، (ت: ١٨٢).

روى عن: مُجَدِّد بن إسحاق، وأبيه سعد بن إبراهيم، وغيرهما.

وروى عنه: يعقوب بن إبراهيم بن سعد الدورقي، ويعقوب بن إبراهيم بن كثير، وغيرهما.

وثقه الجمهور، إلا في روايته عن الزهري، فروايته عنه ليس بذاك كما قال صالح بن جزرة، وغيره، وتكلم فيه بعض العلماء بما لا يقدر، قال أحمد: "ذكر عند يحيى بن سعيد القطان عقيل وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما يقول: عقيل وإبراهيم بن سعد، عقيل وإبراهيم ابن سعد، قال أبي: وأيش ينفع هذا؟ هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى".

قال الذهبي: "ثقة، سمع من الزهري والكبار، ينفر بأحاديث تُحتمل له، ولكن ليس هو في الزهري بذاك الثبت"، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، تكلم فيه بلا قاذح"^(١).

٣- سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن: أبو إسحاق، الزهري المدني القرشي،

(ت: ١٢٥ هـ).

روى عن: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، والقاسم بن مُجَدِّد بن أبي بكر، وغيرهما.

وروى عنه: شعبة بن الحجاج، وإبراهيم بن سعد بن إبراهيم، وغيرهما.

هو من الأئمة الثقات، وقد ترك مالك الرواية عنه؛ لسبب خاص بينهما ولا تعلق له بالرواية، قال ابن المديني: "كان أصحابنا يرمونه بالقدر، وكان عندنا ثقة ثبتاً، وكان مالك بن أنس يتكلم فيه، وكان لا يروي عنه مالك شيئاً، وكان سعد أي "ابن إبراهيم" قد طعن على مالك في نسبه"، وقال أحمد: "أي شيء يبالي سعد بن إبراهيم ألا يحدث عنه مالك، وقال أيضاً: ما أدري ما كان بلية مالك معه، حيث لم يرو عنه، زعموا أن سعداً كان وعظ مالكا أي في تنسبه، فتركه".

ينظر: فتح الباري (٣٠٢/٥).

(١) التقريب (ص: ٨٩)، وينظر: طبقات ابن سعد (٤٥٦/١)، وسؤالات أبي داود لأحمد (٢٢٣/١)، والكامل لابن عدي (٣٩٩/١).

قال ابن حجر: "كان ثقة فاضلاً عابداً"^(١).

٤- القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر: أبو مُحَمَّد، التميمي القرشي المدني، (ت: ١٠١ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: عائشة بنت أبي بكر، وعبد الله بن عباس، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: ابنه عبد الرحمن بن القاسم، وسعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن المدني، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

تخريج الحديث:

* أخرجه مسلم (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وأبو يعلى (٤٥٩٤)، وابن حبان (٢٧)، والبيهقي (٢٠٣٧١، ٢١١٩٦) من طريق مُحَمَّد بن الصباح الدولابي،

ومسلم (١٧١٨) عن عبد الله بن عون الهلالي،

وأبو داود (٤٦٠٦)، والبيهقي (٢١١٩٦) من طريق مُحَمَّد بن عيسى ابن الطباع البغدادي،

وابن ماجه (١٤) عن أبي مروان مُحَمَّد بن عثمان بن خالد العثماني،

وأحمد (٢٦٠٣٣) عن يزيد بن هارون،

وأحمد (٢٦٣٢٩)، وابن الجارود (١٠٠٢)، من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد،

وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي (١٥٢٥)، ومن طريقه أبو عوانة (٦٤٠٧)، (٦٤٠٨)،

وأبو عوانة (٦٤٠٨) من طريق داود بن عبد الحميد الكوفي، وزكريا بن عدي بن رزيق التيمي،

(١) التقریب (ص: ٢٣٠)، وينظر: سؤالات ابن أبي شيبه لابن المديني (٩٣/١)، وسؤالات أبي داود لأحمد (٢٠٣/١).

(٢) التقریب (ص: ٤٥١)، وينظر: طبقات ابن سعد (١٤٢/٥)، والتاريخ الكبير (١٥٧/٧).

وابن حبان (٢٦) من طريق مُحمَّد بن خالد بن عبد الله الواسطي،

والدارقطني (٤٥٣٤) من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي، وإسحاق بن إبراهيم المروزي،

والدارقطني (٤٥٣٥) من طريق سهل بن صقير الخلاطي،

وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٤٧) من طريق مُحمَّد بن عبد الله المخرمي،

والبيهقي في السنن الصغير (٣٢٥٣)، وفي الكبرى (٢٠٥٣٦) من طريق مُحمَّد بن سنان العوفي،

جميعهم -خمس عشرة راويا- (مُحمَّد، وابن عون، وابن عيسى، وابن عثمان، ويزيد، ويعقوب، والطيالسي، وداود، وزكريا، وابن خالد، وأحمد، وإسحاق، وسهل، ومُحمَّد، وابن سنان) عن إبراهيم بن سعد به، بنحوه.

ورواية سهل بن صقير عنه: عن الزهري، عن القاسم بن مُحمَّد، عن عائشة مرفوعا.

ورواية أبي داود الطيالسي بلفظ: "من فعل في أمرنا ما لا يجوز فهو رد".

* وأخرجه مسلم (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وأحمد (٢٤٤٥)، وأبو عوانة (٢٦١٩١)، وإسحاق بن راهويه (٩٧٩)، وابن أبي عاصم في السنة (٥٢)، وأبو عوانة (٦٤٠٩، ٦٤١٠)، والدارقطني (٤٥٣٧)، والبيهقي (٢١١٩٦) من طريق عبد الله بن جعفر المخرمي،

وابن أبي عاصم في السنة (٥٣)، والدارقطني (٤٥٣٦) من طريق عبد الواحد بن أبي عون الدوسي،

كلاهما (عبد الله، وعبد الواحد) عن سعد بن إبراهيم به، بنحوه.

ورواية عبد الله بن جعفر كما في صحيح مسلم بلفظ: "من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد"، وروايته كما في مسند إسحاق بلفظ: "من عمل بغير عملنا فهو رد"، وروايته كما في مسند أحمد بلفظ: "من صنع أمرا على غير أمرنا، فهو مردود".

* وأخرجه الدارقطني (٤٥٣٨) من طريق زفر بن عقيل، عن القاسم بن مُجَدِّ بن أبي بكر به، بلفظ: "كل أمر لم يكن عليه أمرنا فهو رد".

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت للبخاري من طريق إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن، وقد اختلف فيه عنه على وجهين:

الوجه الأول: إبراهيم بن سعد، عن أبيه سعد بن إبراهيم، عن القاسم بن مُجَدِّ، عن عائشة مرفوعاً.

وهذه رواية: الجماعة سوى سهل بن صقير.

الوجه الثاني: إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن القاسم بن مُجَدِّ، عن عائشة مرفوعاً.

وهذه رواية: سهل بن صقير أبي الحسن الخلاطي.

والمحفوظ عن إبراهيم الوجه الأول؛ لأنه من رواية الحفاظ الثقات، ومنهم عبد الله بن عون، ويزيد بن هارون، وأما الوجه الثاني فهو منكر؛ لأنه من رواية سهل بن صقير، وهو منكر الحديث متهم كما قال ابن حجر^(١)، وقد وهم في قوله: "الزهري"، فيوهم عمله أنه من رواية مُجَدِّ بن شهاب الزهري المشهور؛ قال الدارقطني: "فقوله: عن الزهري خطأ قبيح"^(٢)، وقال أيضاً: "ووهم في ذكر الزهري، وأما غيره فرووه عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن القاسم، عن عائشة"^(٣).

وأما اختلاف الروايات في المتن فمن باب رواية الحديث بالمعنى، ولا تعارض بينها، فكلها متقاربة المعنى.

(١) التقريب (ص: ٢٥٨).

(٢) سنن الدارقطني (٤٠٦/٥).

(٣) علل الدارقطني (٢٣٩/١٤).

قال ابن رجب: "وألفاظه مختلفة، ومعناها متقارب" (١).

فالحديث من وجهه الراجح صحيح.

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث أن كل عبادة محدثة فهي مردودة على صاحبها، ولا تقبل منه.

قال النووي: "وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ، فإنه صريح في رد كل البدع، والمخترعات" (٢).

وقال ابن رجب: "فكل من أحدث شيئاً، ونسبه إلى الدين، ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه، فهو ضلالة، والدين بريء منه، وسواء في ذلك مسائل الاعتقادات، أو الأعمال، أو الأقوال الظاهرة والباطنة، وأما ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع، فإنما ذلك في البدع اللغوية، لا الشرعية" (٣).



(١) جامع العلوم والحكم (١/١٧٥).

(٢) شرح مسلم (١٢/١٦).

(٣) جامع العلوم والحكم (٢/١٢٨).

❁ الحديث الثالث عشر (١٣):

قال الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا عبد الله بن سعيد قال: حدثنا بشر بن منصور الحنات، عن أبي زيد، عن أبي المغيرة، عن عبد الله بن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: (أبي الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته)^(١).

□ تراجع الرواة:

١- عبد الله بن سعيد بن حصين: أبو سعيد، الكندي الكوفي الأشج، (ت: ٢٥٦ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر، وبشر بن منصور الحنات، وغيرهما.

وروى عنه: البزار، وابن ماجه، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٢- بشر بن منصور: الحنات.

روى عن: أبي زيد.

وروى عنه: عبد الله بن سعيد بن حصين الأشج، وليس له راو غيره.

قال أبو زرعة: لا أعرفهما، ولا أعرف بشر بن منصور الذي روى عنه الأشج.

ونقل المزي توثيق عبد الله بن سعيد الأشج لبشر بن منصور، وأضاف قائلاً: يحتمل أن بشر بن منصور الحنات صاحب الترجمة، وبشر بن منصور السلمي واحد، وعلى فرض أنه غير السلمي فلا يضر؛ لأنه ثقة، وثقه عبد الله بن سعيد الأشج، وقد ثبتت رواية عبد الرحمن بن

(١) سنن ابن ماجه ج (٥٠).

(٢) طبقات ابن سعد (٤١٥/٦)، والجرح والتعديل (٧٣/٢)، والتقريب (ص: ٣٠٥).

مهدي عنه، فإنه لا يروي إلا عن ثقة^(١)، وقال ابن حجر: "فإن كان ابن مهدي روى عنه فقد ثبتت عدالته، ويحتمل أن يكون هو السلمي".

قال الذهبي: "فيه جهالة، كان حناطاً، وقد وثقه الأشج^(٢)، وقال مرة: "لا يعرف"^(٣)، وقال ابن حجر: "صدوق"، وقيل: "هو الذي قبله"، يعني "بشر بن منصور السلمي"^(٤).

٣- أبو زيد: وقيل: إنه عبد الملك بن ميسرة.

روى عن: أبي المغيرة، وروى عنه: بشر بن منصور الخياط.

حكى المزي عن الطبراني: أبو زيد هذا عندي عبد الملك بن ميسرة الزراد، فاستدركه المزي، وقال: "وما قاله بعيد جداً؛ فإن الأشج -يعني عبد الله بن سعيد الراوي عن بشر- لم يدرك أحداً من أصحاب الزراد".

قال ابن حجر: "مجهول، وقيل هو عبد الملك بن ميسرة"^(٥).

٤- أبو المغيرة: لم أقف على اسمه.

روى عن: عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

وروى عنه: أبو زيد.

قال ابن حجر: "مجهول"^(٦).

(١) ينظر: تهذيب الكمال (١٥١/٤).

(٢) المغني (١٠٧/١).

(٣) ديوان الضعفاء (٤٩/١).

(٤) الجرح والتعديل (٣٦٥/٢)، وتهذيب الكمال (١٥٤/٤)، والتقريب (ص: ١٢٤).

(٥) ضعفاء أبي زرعة (٧٩٨/٣)، والتكميل في الجرح والتعديل (١٩٩/٣)، والتقريب (ص: ٦٤٢).

(٦) الجرح والتعديل (٤٣٩/٩)، والكاشف (٤٦٣/٢)، والتقريب (ص: ٦٧٥).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه أبو بكر بن أبي عاصم في السنة (٥٠)،

وأخرجه أبو بكر بن عاصم في السنة (٥) عن الحسن بن علي بن محمد لهذلي،

كلاهما (أبو بكر، والحسن) عن عبد الله بن سعيد بن حصين الأشج به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

الحديث ضعيف جدا؛ وإسناده مسلسل بالمجاهيل كما سبق في التراجم، فلا يوجد له إسناد سواه فيما يظهر، وأما متنه فيشهد له الحديث السابق، ذكره الذهبي في مناكير بشر بن منصور^(١)، ويغني عنه الحديث السابق.

□ مناسبة الحديث:

تبين من الدراسة أن الحديث لا يصح، ومنتنه صحيح، وهو دليل على عدم قبول عمل المبتدع؛ لأن الابتداع مناقض للاتباع، فالاتباع أحد شرطي العبادة.

قال الصنعاني: "والعمل هنا عام لكل عمل ابتدع فيه، أو بكل عمل عمله مبتدع، ولو كان على سنة، فلا يقبل؛ لابتداعه في غيره، ثم قال: وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن الابتداع، ولقد عم الابتداع في كل ذرة من ذرات الدين، ولا يزال كل يوم في مزيد، فإن لله وإن إليه راجعون"^(٢).



(١) ميزان الاعتدال (٣٢٥/١).

(٢) التنوير شرح الجامع الصغير (٢٣٢/١). * الصنعاني هو محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ).

❁ الحديث الرابع عشر (١٤):

قال الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا داود بن سليمان العسكري قال: حدثنا مُحَمَّد بن علي أبو هاشم بن أبي خدّاش الموصلي، قال: حدثنا مُحَمَّد بن محصن، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عبد الله بن الديلمي، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يقبل الله لصاحب بدعة صوما، ولا صلاة، ولا صدقة، ولا حجا، ولا عمرة، ولا جهادا، ولا صرفا، ولا عدلا، يخرج من الإسلام كما تخرج الشعرة من العجين)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- داود بن سليمان بن حفص: أبو سهل، العسكري السامري الهاشمي الدقاق.

(ت: ٢٥١ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: أبي معاوية مُحَمَّد بن خازم، ومُحَمَّد بن علي بن أبي خدّاش، وغيرهما.

وروى عنه: ابن ماجه، والنسائي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق"^(٢).

٢- مُحَمَّد بن علي بن أبي خدّاش: أبو هاشم، الأسدي الموصلي، (ت: ٢٢٢ هـ).

روى عن: المعافى بن عمران بن نفيل، ومُحَمَّد بن محصن العكاشي، وغيرهما.

وروى عنه: مُحَمَّد بن عبد الله بن عمار، وداود بن سليمان بن حفص، وغيرهما.

قال الحافظ: "ثقة عابد"^(٣).

٣- مُحَمَّد بن محصن: هو مُحَمَّد بن إسحاق بن إبراهيم: العكاشي الأسدي،

(١) سنن ابن ماجه ح (٤٩).

(٢) التقريب (ص: ١٩٧)، وينظر: مشيخة النسائي (٨٧/١)، وتهذيب الكمال (٣٩٧/٨).

(٣) التقريب (ص: ٤٩٨)، وينظر: ثقات العجلي (٤٠٣/١)، والكاشف (٢٠٤/٢).

(ت: ١٨١ هـ).

روى عن: إبراهيم بن أبي عبلة، والأوزاعي، وغيرهما.

وروى عنه: معلى بن نفيل بن علي، ومحمد بن علي بن أبي خدّاش، وغيرهما.

قال ابن حبان: "شيخ يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه".

قال الحافظ: "كذبوه" (١).

٤- إبراهيم بن أبي عبلة: شمر بن يقظان بن عبد الله: أبو إسماعيل، الرملي الشامي العقيلي المقدسي الفلسطيني، (ت: ١٥١ هـ).

روى عن: الغريف بن عياش بن فيروز، وعبد الله بن فيروز الديلمي، وغيرهما.

وروى عنه: محمد بن حمير بن أنيس، ومحمد بن محسن العكاشي، وغيرهما.

قال الدارقطني: الطرقات إليه ليست بصفو، وهو بنفسه ثقة، لا يخالف الثقات، إذا روى عنه ثقة.

قال الحافظ: "ثقة" (٢).

٥- عبد الله بن فيروز: الديلمي، "ثقة" (٣).

□ تخريج الحديث:

هذا الحديث لم أقف عليه في شيء من مصادر السنة إلا في سنن ابن ماجه.

(١) التقريب (ص: ٥٠٥)، وينظر: ضعفاء أبي زرعة (٥٣٩/٢)، والمجروحين (٢٧٧/٢).

(٢) التقريب (ص: ٩٢)، وينظر: سؤلات ابن الجنيد لابن معين (٤٠٠/١)، وسؤلات ابن أبي شيبة لابن المديني (١٥١/١).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤).

□ دراسة الحديث:

الحديث واه جدا؛ في إسناده مُجَّد بن محصن العكاشي، الذي هو مُجَّد بن إسحاق، كذبه الأئمة كما سبق في ترجمته.

قال البوصيري: "إسناده ضعيف"، اتفقوا على تضعيفه^(١)، وهذا تساهل منه رَحِمَهُ اللهُ في التعبير، وإلا فالحديث باطل.

قال ابن أبي حاتم: "ورأى -أبي- في كتابي ما كتب إلى هاشم بن القاسم الحراني أحاديثه، فقال هذه الأحاديث كذب موضوعة"^(٢)، وقال ابن عدي بعد أن أورد بعض مناكيره: "هذه الأحاديث بأسانيدھا مع غير هذا مما لم أذكره لمحمد بن إسحاق العكاشي كلها مناكير موضوعة"^(٣).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على عدم قبول عمل صاحب البدعة، ولكن تبين أنه لا أصل له بهذا الإسناد، وفي الأحاديث الصحيحة كما في حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا الذي سبق معنا غنية عنه.

قال الصنعاني بعد إيراد بعض الأحاديث المتعلقة بالبدعة، ومنها حديث الباب: "والأحاديث في الباب واسعة، ومفاسد الابتداع بحر لا يبلغ قعره كتابة يراع، وقد فاض بحره حتى غلب السنة، وأشرع في نحرها الأسنة، فإننا لله وإنا إليه راجعون"^(٤).



(١) مصباح الزجاجة (١٠/١).

(٢) الجرح والتعديل (١٩٥/٧).

(٣) الكامل (٣٦٦/٧).

(٤) التحبير لإيضاح معاني التيسير (٢٦٥/١).

المطلب السابع

سب الصحابة

❖ الحديث الخامس عشر (١٥):

قال الإمام عبد الله بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ: ثنا عبد الله بن عون قثنا علي بن يزيد الصدائي قال: حدثني أبو شيبة الجوهري، عن أنس بن مالك قال: قال أناس من أصحاب رسول الله ﷺ: يا رسول الله، أنا نسب، فقال رسول الله ﷺ: (من سب أصحابي فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - عبد الله بن عون: بن أبي عون: أبو مُحَمَّد، الهلالي البغدادي الأدمي، الخزاز، (ت: ٢٣٢ هـ).

روى عن: عبد الواحد بن واصل السدوسي، وعلي بن يزيد الصدائي، وغيرهما.
وروى عنه: أبو يعلى الموصلي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٢ - علي بن يزيد بن سليم: الصدائي الأكفاني الكوفي، (ت: ٢٠١-٢١٠ هـ).

روى عن: حفص بن أبي داود: سليمان بن المغيرة الأسدي، وأبي شيبة يوسف بن إبراهيم الجوهري، وغيرهما.

وروى عنه: ابنه الحسين بن علي بن يزيد بن سليم الصدائي، وعبد الله بن عون بن أبي

(١) فضائل الصحابة ح (٨).

(٢) التقريب (ص: ٣١٧)، وينظر: سؤلات أبي داود لأحمد (٣٧١/١)، وتاريخ بغداد (٢١٦/١١).

عون الهلالي، وغيرهما.

مختلف فيه، قال أحمد: "ما كان به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: "ليس بقوي، منكر الحديث عن الثقات"، وقال ابن عدي: "أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات؛ إما أن يأتي بإسناد لا يتابع عليه، أو بمتن عن الثقات منكر، أو يروي عن مجهول".

قال ابن حجر: "فيه لين"^(١).

٣- أبو شيبة: يوسف بن إبراهيم: الجوهري التميمي البصري الجوهري الواسطي الجزري.

روى عن: أنس بن مالك رضي الله عنه.

وروى عنه: عقبة بن خالد بن عقبة، وعلي بن يزيد الصدائي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ضعيف"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أبو بكر بن الخلال في السنة (٨٣٣) عن محمد بن سعيد العطار،

والطبراني في الدعاء (٢١٠٨) من طريق رزيق بن السخت البصري، وقيل: رزيق،

كلاهما (محمد، ورزيق) عن علي بن يزيد الصدائي به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه علي بن يزيد الصدفي، وشيخه أبو شيبة يوسف بن إبراهيم الجوهري كلاهما ضعيفان، فالحديث ضعيف؛ لم يروه سوى أبي شيبة، وتفرد عنه علي بن يزيد، لاسيما

(١) والتقريب (ص: ٤٠٦)، وينظر: الجرح والتعديل (٢٠٩/٦)، والكامل في ضعفاء الرجال (٣٦٢/٦)، وميزان الاعتدال (١٦٣/٣).

(٢) التقريب (ص: ٦١٠)، وينظر: التاريخ الأوسط (١٦٦/٢)، وضعفاء العقيلي (٤٤٩/٤)، وتهذيب الكمال (٤١٠/٣٢).

حديث أبي شيبه عن أنس فيه مناكير.

قال ابن حبان في أبي شيبه: "روي عن أنس بن مالك ما ليس من حديثه، لا تحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به لما انفرد من المناكير عن أنس، وأقوام مشاهير"^(١)، وعده ابن عدي في الكامل من مناكير علي بن يزيد الصدائي^(٢).

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث أن سب الصحابة يوجب عدم قبول الحسنات، وقد تبين من الدراسة أن الحديث بهذا الإسناد لا يصح، ولكن لا شك أن سبهم من الكبائر، وقد يفضي إلى الكفر؛ بعموم الأدلة الواردة فيه.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: "إذا رأيت رجلا يذكر أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ بسوء فاتهمه على الإسلام"^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما من سبهم سبا لا يقدر في عدالتهم، ولا في دينهم مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهذا هو الذي يستحق التأديب، والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم.

وأما من لعن، وقبح مطلقا فهذا محل الخلاف فيهم؛ لتردد الأمر بين لعن الغيظ، ولعن الاعتقاد، وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفرا قليلا لا يبلغون بضعة عشر نفسا، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضا في كفره؛ فإنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع"^(٤).

(١) المجروحين (٣/١٣٤).

(٢) الكامل (٦/٣٦٢).

(٣) تاريخ دمشق (٥٩/٢٠٩).

(٤) الصارم المسلول (١/٥٨٧).

المطلب الثامن

إيذاء أهل المدينة

❁ الحديث السادس عشر (١٦):

قال الإمام ابن أبي شيبه رحمته الله: حدثنا ابن نمير، عن هاشم بن هاشم، عن عبد الله بن نسطاس، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: (من أخاف أهل المدينة فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا، من أخافها فقد أخاف ما بين هذين - وأشار إلى ما بين جنبيه -) ^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - عبد الله بن نمير: أبو هشام، الهمداني الخارفي مولاهم الكوفي، (ت: ١٩٩ هـ).

روى عن: عبيد الله بن عمر بن حفص، وهاشم بن هاشم بن عتبة، وغيرهما.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبه، وأحمد بن حنبل، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة، صاحب حديث من أهل السنة" ^(٢).

٢ - هاشم بن هاشم بن عتبة: الزهري المدني القرشي الوقاصي، (ت: ١٤٠ هـ).

روى عن: عامر بن سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن نسطاس المدني، وغيرهما.

وروى عنه: مروان بن معاوية بن الحارث، وعبد الله بن نمير الهمداني، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة" ^(٣).

(١) مصنف ابن أبي شيبه ح (٣٢٤٢٧).

(٢) التقريب (ص: ٣٢٧)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٦٤/٦)، وثقات العجلي (٦٤/٢).

(٣) التقريب (ص: ٥٧٠)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٣٣/٨)، والجرح والتعديل (١٠٣/٩).

٣- عبد الله بن نسطاس: المدني الكندي.

روى عن: جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وروى عنه: هاشم بن هاشم بن عتبة.

قال الذهبي: "لا يعرف"^(١)، وخالفه ابن حجر، وحكى عن النسائي توثيقه، فقال ابن حجر: "وثقه النسائي"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أحمد (١٤٨١٨، و١٥٢٢٥) من طريق زيد بن أسلم،

وأبو داود الطيالسي (١٨٦٧) من طريق عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله،

وابن حبان (٣٧٣٨)، والطبراني (٥٢٩٧)، وفي المعجم الأوسط (١٠٨٩) من طريق

مُجَّد بن جابر بن عبد الله،

والطبراني (٥٢٩٧) من طريق محمود بن جابر بن عبد الله،

أربعتهم (زيد، وعبد الرحمن، ومُجَّد، ومحمود) عن جابر بن عبد الله رضي الله بسياقات مختلفة.

ورواية عبد الرحمن بن جابر، ومُجَّد بن جابر، ومحمود بن جابر: بلفظ: "من أخاف هذا

الحي من الأنصار، فقد أخاف ما بين هذين".

ورواية مُجَّد بن جابر الأخرى: بلفظ: "من أخاف أهل المدينة أخافه الله".

□ دراسة الحديث:

رجالاه ثقات، وإسناده متصل.

(١) ميزان الاعتدال (٥١٥/٢).

(٢) التقريب (ص: ٣٢٦)، وينظر: طبقات ابن سعد (١٥٦/١)، وتهذيب الكمال (٢٢١/١٦)، وتهذيب التهذيب (٥٥/٦).

والحديث يرويه جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ويرويه عنه عبد الله بن نسطاس، وزيد بن أسلم، وعبد الرحمن، ومُجَّد، ومحمود أبناء جابر بن عبد الله، وقد اختلفوا عليه في متنه.

فروى عنه عبد الله بن نسطاس بنحو: "من أخاف أهل المدينة فعليه لعنة الله والملائكة، والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا، من أخافها فقد أخاف ما بين هذين" - وأشار إلى ما بين جنبيه".

وخالفه الجماعة، فاقترضوا عنه على لفظ: "من أخاف أهل المدينة - كما في رواية زيد بن أسلم، والبقية قيدوه بالأنصار - فقد أخاف ما بين جنبي"، ولم يزيّدوا عليه، وهذه رواية مُجَّد بن جابر فيما يروي عنه يحيى بن يزيد بن عبد الله، ومُجَّد بن كليب المديني.

وخالفهم جميعا مُجَّد بن جابر فيما يرويها عنه عبد الرحمن بن عطاء القرشي، فروى عنه بلفظ: "من أخاف أهل المدينة أخافه الله"، واقتصر عليه.

والمحفوظ من هذه الروايات فيما يظهر ما رواه عبد الله بن نسطاس، والإسناد إليه ثابت، أما رواية زيد بن أسلم فمنقطعة؛ لأن زيدا لم يسمع من جابر^(١)، فلم تعرف الواسطة، وأما رواية عبد الرحمن بن جابر ففيها طالب بن حبيب بن عمرو الأنصاري، قال البخاري: "فيه نظر"^(٢).

ورواية محمود، ومُجَّد أيضا لا تصح؛ فيها موسى بن شعبة الأنصاري، وهو لين الحديث^(٣)، وفيها أيضا أحمد بن عبد الرحمن يزيد الحراني، قال عنه أبو عروبة كما في لسان الميزان: "ليس بمؤتمن على دينه"^(٤)، على أن محمودا لا يعرف كما قال أبو حاتم^(٥)، وإن وثقه ابن حبان على

(١) مراسيل ابن أبي حاتم (٦٣/١).

(٢) التاريخ الكبير (٣٦٠/٤).

(٣) التقريب (ص: ٥٥١).

(٤) لسان الميزان (٥٢٣/١).

(٥) الجرح والتعديل (٢٩١/٨).

قاعده (١).

قال الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن مُجَدِّ، ومحمود ابني جابر إلا بهذا الإسناد، تفرد به: موسى بن شيبة" (٢)، والرواية الثانية لمحمد بن جابر الأخرى يرويها عبد الرحمن بن عطاء القرشي، وهو صدوق فيه لين (٣).

فالحديث من وجهه الراجح صحيح.

□ مناسبة الحديث:

وهذا الحديث، والذي بعده يدلان على تحريم إيذاء أهل المدينة، وأنه سبب إحباط العمل. قال المناوي: "وفيه تحذير من إيذاء أهل المدينة أو بغضهم، قال المجد اللغوي: يتعين محبة أهل المدينة، وسكانها، وقطانها، وجيرانها، وتعظيمهم سيما العلماء، والشرفاء، وخدمة الحجرة النبوية، وغيرهم من الخدمة كل على حسب حاله وقربته وقربه من المصطفى صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم" (٤).



(١) الثقات (٤٣٤/٥).

(٢) المعجم الأوسط ح (٥٢٩٧).

(٣) التقريب (ص: ٣٥٦).

(٤) فيض القدير (٤٠/٦). * المناوي هو زين الدين مُجَدِّ المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١ هـ)، * والمجد اللغوي هو مجد الدين أبو طاهر مُجَدِّ بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧ هـ).

❁ الحديث السابع عشر (١٧):

قال الإمام أحمد رحمته الله: حدثنا أنس بن عياض الليثي أبو ضمرة قال: حدثني يزيد بن خصيفة، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن عطاء بن يسار، عن السائب بن خلاد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من أخاف أهل المدينة ظلما أخافه الله وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا)^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١- أنس بن عياض بن ضمرة: أبو ضمرة، الليثي المدني البصري، (ت: ٢٠٠ هـ).
روى عن: موسى بن عقبة بن أبي عياش، ويزيد بن عبد الله بن خصيفة، وغيرهما.
وروى عنه: أحمد بن حنبل، وإبراهيم بن المنذر بن عبد الله، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).
- ٢- يزيد بن عبد الله بن خصيفة: الكندي المدني (ت: حوالي ٢٢١ هـ).
روى عن: السائب بن يزيد بن سعيد، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، وغيرهما.
وروى عنه: سفيان بن عيينة، وأنس بن عياض بن ضمرة، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).
- ٣- عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة: الأنصاري المازني المدني.
روى عن: سعد بن مالك بن سنان رضي الله عنه، وعطاء بن يسار، وغيرهما.
وروى عنه: ابنه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن، ويزيد بن عبد الله بن خصيفة،

(١) مسند أحمد ح (١٦٥٥٧).

(٢) التقريب (ص: ١١٥)، وينظر: سؤلات ابن أبي شيبة لابن المدني (١/١١٨)، وطبقات ابن سعد (٥/٤٣٦).

(٣) التقريب (ص: ٦٠٢)، وينظر: علل أحمد لعبد الله (٢/٤٩٠)، والجرح والتعديل (٦/٢٧٤).

وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٤ - عطاء بن يسار: أبو مُجَدَّ، الهلالي المدني، (ت: ٩٤ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: سعد بن مالك بن سنان، والسائب بن خلاد بن سويد، وغيرهما.

وروى عنه: زيد بن أسلم، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الطبراني (٦٦٣٥) من طريق الحميدي وهو عبد الله بن الزبير بن عيسى، عن أبي ضمرة أنس بن عياض به، ولم يسق المتن.

ورواية الحميدي ليس في إسناده عبد الله بن عبد الرحمن.

* وأخرجه أحمد (١٦٥٦٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٤٢٥٢)، والطبراني (٦٦٣٤) من طريق إسماعيل بن جعفر بن كثير، عن يزيد بن خصيفة به، بمثله، إلا أن الطبراني لم يذكر المتن، وأحاله على ما قبله.

* وأخرجه أحمد (١٦٥٦٥)، والنسائي في الكبرى (٤٢٥٢١) والطبراني (٦٦٣٣) من طريق يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة به، ولم يسق المتن إحالة على ما قبله.

* وأخرجه أحمد (١٦٥٥٩)، والنسائي في الكبرى (٤٢٥١)، والطبراني (٦٦٣١) عن حماد بن سلمة،

وأحمد (١٦٥٦٢) من طريق عبد الوارث بن عبد الصمد العنبري،

(١) التقريب (ص: ٣١١)، وينظر: التاريخ الكبير (١٣٠/٥)، وثقات ابن حبان (١٣/٥).

(٢) التقريب (ص: ٣٩٢)، وينظر: طبقات ابن سعد (١٣١/٥)، وتاريخ ابن يونس (١٤٨/٢).

والبخاري في التاريخ الكبير (٦٢٨)، والدولابي في الكنى والأسماء (٣٩٧) من طريق حماد ابن زيد،

والطبراني (١٤٥٨٢) من طريق همام بن يحيى،

أربعتهم (حماد بن سلمة، وعبد الوارث، وحماد بن زيد، وهمام بن يحيى) عن يحيى بن سعيد الأنصاري،

والبخاري في التاريخ الكبير (٣٤١)، والدولابي في الكنى (٧٣٣) من طريق محمد بن صالح ابن قيس بن الأزرق،

كلاهما (يحيى، ومحمد) عن مسلم بن أبي مريم، وهو مسلم بن إبراهيم الأنصاري،

والطبراني (٦٦٣٢) من طريق أبي بكر بن المنكدر بن عبد الله،

والطبراني (٦٦٣٦) من طريق عائشة بنت الزبير، والطبراني في الأوسط (٣٥٨٩) من طريق الليث بن سعد، والدارقطني -معلقا- في العلل (٣٢٠٦) من طريق ابن أبي الزناد،

ثلاثتهم (عائشة، والليث، وابن أبي الزناد) عن هشام بن عروة، عن موسى بن عقبة بن أبي عياش،

ثلاثتهم (مسلم، وأبو بكر، وموسى) عن عطاء بن يسار به، بلفظه.

ورواية مسلم بن أبي مريم فيما يرويها عنه يحيى بن سعيد الأنصاري في رواية حماد بن زيد، في رواية سليمان بن حرب، ومحمد بن عبيد بن حساب الغبيري، وعارم مع الشك هل هو خلاد، أو السائب: عن عطاء بن يسار، عن خلاد بن السائب رضي الله عنه.

ورواية مسلم بن أبي مريم فيما يرويها عنه يحيى بن سعيد الأنصاري في رواية همام بن يحيى: عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

ورواية مسلم بن أبي مريم فيما يرويها عنه محمد بن صالح بن قيس بن الأزرق: عن علي بن عبد الرحمن المعاوي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

ورواية موسى بن عقبة فيما يرويها عنه هشام بن عروة في رواية الليث بن سعد: عن عطاء

ابن يسار، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

*وأخرجه الطبراني (٦٦٣٧) من طريق خلاد بن السائب، عن أبيه السائب بن خلاد، بمثله.

□ دراسة الحديث:

إسناده متصل، رجاله ثقات.

يروى الحديث عطاء بن يسار، ويرويه عنه: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، ومسلم بن أبي مريم، وموسى بن عقبة بن أبي عياش، وأبو بكر بن المنكدر.

وقد اختلف فيه عن مسلم بن أبي مريم، كما اختلف عن تلميذه يحيى بن سعيد الأنصاري، وعن تلميذ يحيى حماد بن زيد أيضاً، واختلف كذلك في طريق موسى بن عقبة.

● وأما مسلم بن أبي مريم فقد وقع عليه الاختلاف على أربعة أوجه:

الوجه الأول: مسلم بن أبي مريم، عن عطاء بن يسار، عن السائب بن خلاد رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: يحيى بن سعيد الأنصاري فيما يرويها عنه حماد بن سلمة، وعبد الوارث بن عبد الصمد العنبري،

وحامد بن زيد فيما يروي عنه يحيى بن حبيب بن عربي، وعارم ثُمَّ بن الفضل.

الوجه الثاني: مسلم بن أبي مريم، عن عطاء بن يسار، عن خلاد بن السائب رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: يحيى بن سعيد الأنصاري فيما يرويها عنه حماد بن زيد في رواية سليمان بن حرب، وثُمَّ بن عبيد بن حساب الغبيري، وعارم.

الوجه الثالث: مسلم بن أبي مريم، عن علي بن عبد الرحمن المعاوي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: ثُمَّ بن صالح بن قيس بن الأزرق.

الوجه الرابع: مسلم بن أبي مريم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: يحيى بن سعيد الأنصاري فيما يرويه عنه همام بن يحيى.

وأما الاختلاف عن حماد بن زيد فالظاهر أنه من عنده؛ لأنه يخلط في حديث يحيى الأنصاري^(١)، ويؤيده أن رواة الوجهين عنه ثقات.

والصحيح من روايته ما رواه يحيى بن حبيب، وعارم؛ لأنها موافقة لرواية أصحاب يحيى بن سعيد الأنصاري الراجحة.

وأما يحيى بن سعيد الأنصاري فالمحفوظ عنه ما رواه حماد بن سلمة، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وحماد بن زيد في رواية يحيى بن حبيب.

وأما رواية همام عن يحيى بن سعيد فهي غير محفوظة عنه؛ لأن الطريق إليه لا يصح، وفيه العباس بن الفضل الأنصاري، وهو متروك^(٢).

وتبين مما سبق: أن الخلاف عاد إلى مسلم بن أبي مريم بالوجهين، الأول، والثاني، والمحفوظ عنه الوجه الأول؛ لأنه رواية الثقات الحفاظ، بخلاف الوجه الثاني، فقد خالفهم محمد بن صالح بن قيس، ولم يتابع، ومحمد هذا ذكره ابن حبان في الثقات^(٣)، ثم أورده في المجروحين فقال: "يروي المناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"^(٤).

● **وأما موسى بن عقبة فيرويه عنه هشام بن عروة، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:**

الوجه الأول: هشام بن عروة، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن يسار، عن عبادة بن

الصامت رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: الليث بن سعد.

(١) شرح علل الترمذي (٨٠١/٢).

(٢) التقريب (ص: ٢٩٣).

(٣) الثقات (٣٨٥/٧).

(٤) المجروحين (٢٦٠/٢).

الوجه الثاني: هشام بن عروة، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن يسار، عن السائب بن خلاد رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: عائشة بنت الزبير.

الوجه الثالث: هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: عبد الرحمن بن أبي الزناد.

والمحفوظ عن هشام الوجه الثاني؛ رجحها أبو زرعة الرازي، فقال: "لأن الناس قد رووه عن السائب بن خلاد" ^(١).

وقد تابع شيخه موسى بن عقبة في هذه الرواية عدد من الثقات، كعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، ومسلم بن أبي مريم.

وأما رواية الليث فقد أعلمها أبو زرعة الرازي، والطبراني؛ لتفرد الليث بن سعد ^(٢).

وأما رواية ابن أبي الزناد فلا تصح؛ لأنه صدوق، تغير حفظه، ويؤيده أنه سلك الطريق المعروف؛ لأن سلسلة محمد بن المنكدر، عن جابر مشهورة، تسبق إليه الألسنة.

ولما سئل الدارقطني عن رواية ابن أبي الزناد، رجح رواية عائشة، وقال: "وهو أصح" ^(٣).

فالحديث صحيح.

□ مناسبة الحديث ^(٤).



(١) علل ابن أبي حاتم (١٨١/٣).

(٢) المعجم الأوسط (٣٥٨٩).

(٣) علل الدارقطني (٣٣١/١٣).

(٤) ينظر: (الحديث السابق).

المطلب التاسع

الجنابة في حرم المدينة وإيواء المحدث فيها

❁ الحديث الثامن عشر (١٨):

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: وحدثناه حامد بن عمر، حدثنا عبد الواحد، حدثنا عاصم، قال: قلت لأنس بن مالك: أحرم رسول الله ﷺ المدينة؟ قال: نعم ما بين كذا إلى كذا، فمن أحدث فيها حدثا، قال: ثم قال لي: هذه شديدة (من أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا، ولا عدلا، قال: فقال ابن أنس: أو آوى محدثا)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - حامد بن عمر بن حفص: أبو عبد الرحمن، الثقفي البكرابي البصري القاضي، (ت: ٢٣٣ هـ).

روى عن: بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي، وعبد الواحد بن زياد، وغيرهما.
وروى عنه: مسلم، وعمرو بن علي الفلاس، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٢ - عبد الواحد بن زياد: أبو بشر، العبدي البصري، (ت: ١٧٦ هـ)، وقيل: بعدها.
روى عن: سليمان الأعمش، وعاصم بن سليمان الأحول، وغيرهما.
وروى عنه: عفان بن مسلم، وحامد بن عمر بن حفص، وغيرهما.

(١) صحيح مسلم ح (١٣٦٦).

(٢) التقريب (١/١٤٩)، وينظر: الثقات لابن حبان (٨/٢١٨)، والمعلم بشيوخ البخاري ومسلم (١/١٦٢).

وهو متكلم فيه، وأطلق الجمهور توثيقه.

وثقه يحيى بن معين - في إحدى روايته - وأبو زرعة، وأبو حاتم، ويعقوب الفسوي، والدارقطني، وغيرهم.

ولينه يحيى القطان، - وتبعه العقيلي، فذكره في الضعفاء - لا سيما في أحاديث الأعمش، قال يحيى القطان: "ما رأيت عبد الواحد بن زياد يطلب حديثاً قط بالبصرة، ولا بالكوفة، وكنا نجلس على بابهِ يوم الجمعة بعد الصلاة أذكره حديث الأعمش، لا يعرف منه حرفاً"، وقال أبو داود الطيالسي: "عمد عبد الواحد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش، فوصلها كلها"، وضعفه ابن معين في رواية، فقال: "ليس بشيء"، وقال ابن عدي: "وعبد الواحد من أجلة أهل البصرة، وقد حدث عنه الثقات المعروفون بأحاديث مستقيمة، عن الأعمش، وغيره، وهو ممن يصدق في الروايات".

وأما يحيى القطان، والطيالسي فتضعيفهما ليس مطلقاً، وإنما هو في رواية الأعمش فقط، ويمكن الجمع بأن عبد الواحد أخطأ في بعض أحاديث الأعمش، لا في جميعه؛ فعلى هذا يتوقف، وينظر فيما تفرد عنه من الأخبار.

قال ابن حجر: "ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال" (١).

٣-عاصم بن سليمان: أبو عبد الرحمن، البصري التميمي الأحول (ت: ١٤١ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: أنس بن مالك، وعبد الرحمن بن مل، وغيرهما.

وروى عنه: محمد بن حازم، وعبد الواحد بن زياد، وغيرهما.

وثقه علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبو زرعة، وغيرهم، وقال: أبو حاتم: "صالح"،

وقال يحيى القطان: "لم يكن بالحافظ"، وقال ابن علية: "من كان اسمه عاصم كان في

(١) التقريب (٣٦٧/١)، وينظر: الضعفاء الكبير (٥٥/٣)، والجرح والتعديل (٢٠/٦)، والكامل لابن عدي (٥٢٣/٦)، ومصطلحات أئمة الحديث (ص ٣٣).

حفظه شيء"، وقال ابن عدي: "ولعاصم الأحول حديث صالح، ولم أر في حديثه حديثاً منكراً، ولا شيئاً فيه اضطراب، إلا ما ذكرته، وهو عندي لا بأس به".

قال ابن حجر: "ثقة"، لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية^(١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البخاري (٧٣٠٦) عن أبي سلمة موسى بن إسماعيل،

ومسدد بن مسرهد كما في فتح الباري (٣٨١/١٣)،

وأبو عوانة كما في إتحاف المهرة (٦٤/٢) من طريق العلاء بن عبد الجبار الأنصاري،

ثلاثتهم (موسى، ومسدد، والعلاء) عن عبد الواحد بن زياد به، بنحوه.

ورواية أبي سلمة مختصرة، ولم يسق موضع الشاهد،

* وأخرجه البخاري (١٨٦٧)، والبيهقي (٩٩٥٩) من طريق أبي زيد ثابت بن يزيد

البصري،

ومسلم (١٣٦٦)، وأبو بكر بن أبي شيبة (٣٦٢٢٧)، وأبو يعلى (٤٠٢٧)، وأبو عوانة

كما في إتحاف المهرة (٦٤/٢)، والبيهقي (٩٩٦٠) من طريق يزيد بن هارون،

وأحمد (١٣٥٤٠)، والطحاوي في شرح المعاني (٦٣١٧، ٦٣١٨) من طريق حماد بن

زيد،

وأبو عوانة كما في إتحاف المهرة (٦٤/٢) من طريق شعبة بن الحجاج، وعمرو بن أبي

قيس الكوفي، والعلاء بن عبد الجبار الأنصاري،

وأبو عوانة كما في فتح الباري (٨٤/٤) - من طريق حماد بن سلمة،

والطحاوي في شرح المعاني (٦٣١٧) من طريق الحسن بن صالح بن صالح الهمداني،

(١) التقريب (ص: ٢٨٥)، وينظر: الجرح والتعديل (٣٤٣/٦)، والكامل لابن عدي (٤٠٩/٦).

والطحاوي في شرح المعاني (٦٣١٨) من طريق شريك بن عبد الله النخعي،

تسعتهم (ثابت، وحماد، ويزيد، وشعبة، وعمرو، والعلاء، وحماد بن سلمة، والحسن، وشريك) عن عاصم بن سليمان الأحول به، بنحوه.

ورواية الجماعة مختصرة إلا روايتي ثابت، وحماد بن زيد.

ووقعت في إحدى روايتي عبد الواحد عن عاصم: قال: "قال ابن أنس: أو آوى محدثاً" مبهماً، بخلاف روايته الأخرى، -وهي عند البخاري- فقال عاصم: "قال موسى بن أنس: وأما رواية شعبة، وعمرو بن أبي قيس، ومسدد ففيها وردت: النضر بن أنس".

وزاد شعبة، وحماد بن سلمة كما في إتحاف المهرة: "أو آوى محدثاً" على أنها من كلام أنس، بخلاف عبد الواحد فإنه روى هذه الزيادة عن عاصم، عن ابن أنس.

* وأخرجه أحمد (١٣٥٤٠) من طريق حميد بن أبي حميد الطويل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه نحوه.

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت لمسلم.

والحديث يرويه عاصم بن سليمان الأحول، واختلف عنه في تعيين ابن أنس، الذي جاء ذكره في آخر الحديث:

فذكر عنه عبد الواحد بن زياد في إحدى الروايتين عنه: "ابن أنس"، هكذا مبهماً.

وخالفه شعبة، وعمرو بن أبي قيس، ومسدد، فسموه: "النضر بن أنس".

وخالفهم جميعاً عبد الواحد في رواية أخرى، فسماه: "موسى بن أنس".

والراجح فيما يظهر رواية شعبة، ومن معه؛ لأنهم أكثر، وأحفظ، وأما رواية عبد الواحد المبهمة فلعله نسي الاسم، تارة أبهمه، وتارة سماه موسى وهما، وإليه ذهب الدارقطني، وقد حمل

الوهم هنا على عبد الواحد بن زياد^(١).

ولكنه رَحِمَهُ اللهُ حمل الوهم في كتاب الإلزامات على البخاري، أو على شيخه، فقال بعد أن أورد الحديث من طريق البخاري، وفيه قال موسى بن أنس: "أوى محدثاً" وهذا وهم من البخاري أو من أبي سلمة؛ لأن مسلماً أخرجه عن حامد أبي عبد الرحمن قال فيه: "فقال النضر بن أنس: وهو الصواب"^(٢).

وهناك إشكال آخر في روايات الحديث، وهو أنه ورد ذكر زيادة: "أو آوى محدثاً"، في رواية شعبة، وحامد بن سلمة على أنه من كلام أنس، رواها عاصم عن أنس كما في رواياتهم.

ولكن عاصم صرح بأنه لم يسمع من أنس كما في إتحاف المهرة، وفتح الباري، وهذا نصه: "قال عاصم: ولم أسمع من أنس أو آوى محدثاً، فقلت للنضر: ما سمعت هذا يعني القدر الزائد من أنس قال -يعني: النضر- لكني سمعته منه أكثر من مئة مرة"^(٣)، ولذا حكم الحافظ بأنها مدرجة، فقال: "وهذه اللفظة أدرجت في رواية شعبة المذكورة"^(٤).

والصحيح في زيادة: "أو آوى محدثاً" أنه من رواية عاصم، عن النضر بن أنس، عن أبيه. وأما جملة: "لا يقبل الله منه صرفاً" فالظاهر أنها محفوظة؛ لأنها من رواية الثقات الأثبات كحماد بن زيد، وثابت بن يزيد، ورواه مثله عبد الواحد بن زياد كما في النص المثبت، ويحتمل أن عاصم رواها تارة على الأتم، والأخرى بالنقصان، فكل حفظ عن عاصم ما سمعه منه.

□ شرح الغريب:

وقوله: "(من أحدث حدثاً، أو آوى محدثاً)، أي: أتى إثماً، أو آوى من أتاه وحماه وضمه إليه"^(٥).

(١) علل الدارقطني (١٢/١٦٠).

(٢) الإلزامات والتبعية (١/٣٥٦).

(٣) فتح الباري (١٣/٣٨١، ٤/٨٤).

(٤) إتحاف المهرة (٢/٦٤).

(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٤/٤٨٦).

□ مناسبة الحديث:

في هذا الحديث، والذي بعده دلالة على أن الجناية في الحرم، أو إيواء المحدث من الكبائر، وأنه سبب لبطلان العمل.

قال القاضي عياض: "وقوله عليه السلام: (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً، ولا عدلاً)، وعيد شديد لمن فعل ذلك، ممن استحل حرمتها، أو أحدث فيها، وقد استدلوا لما جاءت به اللعنة أنه من الكبائر" (١).



(١) ينظر: المصدر السابق (٤/٤٨٦).

❁ الحديث التاسع عشر (١٩):

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا حسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن سليمان، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (المدينة حرم، فمن أحدث فيها حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة عدل، ولا صرف)^(١).

□ تراجع الرواة:

١- أبو بكر بن أبي شيبة: "ثقة حافظ"^(٢).

٢- حسين بن علي بن الوليد: أبو عبد الله، الجعفي الكوفي، (ت: ٢٠٣ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: زائدة بن قدامة، وعبد الرحمن بن يزيد الداراني، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

٣- زائدة بن قدامة: أبو الصلت، الثقي الكوفي البكري، (ت: ١٦٠ هـ)، وقيل: بعدها. روى عن: سليمان الأعمش، وسماك بن حرب، وغيرهما.

وروى عنه: حسين بن علي الجعفي، ومعاوية بن عمرو بن المهلب، وغيرهما.

قال أحمد: "إذا سمعت الحديث عن زائدة، وزهير، فلا تبال ألا تسمعه عن غيرهما، إلا حديث أبي إسحاق".

(١) صحيح مسلم ح (١٣٧١).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١).

(٣) التقریب (ص: ١٦٦)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٩٦/٦)، وثقات العجلي (١٢٠/١)،

قال ابن حجر: "ثقة ثبت صاحب سنة" (١).

٤- سليمان بن مهران الأعمش: "ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلّس، وذكره في المرتبة الثانية في المدلسين" (٢).

٥- أبو صالح ذكوان: "ثقة ثبت" (٣).

تخريج الحديث:

* أخرجه مسلم (١٥٠٨) بهذا الإسناد مختصراً، ولم يسق موضع الشاهد.

* هو في مصنف أبي بكر بن أبي شيبة (٣٣٣٩٨) به مختصراً، ولم يسق موضع الشاهد.

* وأخرجه أبو داود (٥١١٤)، وأحمد (٩١٧٣)، وأبو عوانة (٤٨١٨) من طريق معاوية ابن عمرو بن المهلب الكوفي، عن زائدة بن قدامة به، بنحوه مطولاً، ومختصراً.

* وأخرجه أحمد (١٠٨٤) من طريق قطبة بن عبد العزيز بن سياه الكوفي،

وأبو عوانة (٤٨١٧) عن مالك بن سعيّر بن الخمس التميمي،

والبيهقي (٩٩٥٣) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم،

ثلاثتهم (قطبة، ومالك، وأبو معاوية) عن سليمان الأعمش، به بنحوه.

ورواية أبي مالك مختصرة، ولم يسق موضع الشاهد.

* وأخرجه مسلم (١٥٠٨)، وأبو عوانة (٤٨٢٠، ٤٨٢١، ٤٨٢٢) من طريق سهيل بن

أبي صالح، عن أبيه به مختصراً، ولم يسق موضع الشاهد.

* وأخرجه أحمد (٩٨٠٨)، وابن أبي شيبة (٢٦١٠٦) من طريق أبي سلمة بن عبد

(١) التقريب (ص: ١٦٦)، وينظر: الجرح والتعديل (٦١٣/٣)، ومشاهير علماء الأمصار (٢٦٩/١)، وتهذيب التهذيب (٣٠٦/٣).

(٢) سبقت ترجمته في ح (٩).

(٣) سبقت ترجمته في ح (٩).

الرحمن، عن أبي هريرة به، بنحوه.

وروايته عند ابن أبي شيبة مختصرة، ولم يسق موضع الشاهد.

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت لمسلم.

وللحديث طريق آخر، طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة.

يرويه أحمد، وابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه مرفوعاً.

وهذا الطريق إسناده حسن، ويرتقي إلى الصحة، يشهد له طريق أبي صالح الزيات السابق.

□ مناسبة الحديث^(١).



(١) ينظر: الحديث السابق.

المطلب العاشر

الانتحار

❖ الحديث العشرون (٢٠):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، قال: خرجنا مع النبي ﷺ إلى خير، فقال رجل منهم: أسمعنا يا عامر من هنيهاتك، فحدا بهم، فقال النبي ﷺ: «من السائق» قالوا: عامر، فقال: رَحِمَهُ اللهُ (فقالوا: يا رسول الله، هلا أمتعتنا به، فأصيب صبيحة ليلته، فقال القوم: حبط: عمله، قتل نفسه، فلما رجعت وهم يتحدثون أن عامرا حبط عمله، فجئت إلى النبي ﷺ فقلت: يا نبي الله، فذاك أبي وأمي، زعموا أن عامرا حبط عمله، فقال: كذب من قالها، إن له لأجرين اثنين، إنه لجاهد مجاهد، وأي قتل يزيد عليه^(١)).

□ تراجم الرواة:

١- مكي بن إبراهيم بن بشير: أبو السكن، البلخي التميمي الحنظلي البرجمي البلخي، (ت ٢١٥ هـ).

روى عن: عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري، ويزيد بن أبي عبيد الأسلمي، وغيرهما. وروى عنه: عبد الصمد بن الفضل بن موسى البلخي، والبخاري، وغيرهما. قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٢).

(١) صحيح البخاري ح (٦٨٩١).

(٢) التقريب (ص: ٥٤٥)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٧٣/٧)، والجرح والتعديل (٤٤١/٨)، وتاريخ بغداد (١٤٣/١٥).

٢- يزيد بن أبي عبيد: أبو خالد، الأسلمي الحجازي، (ت: ١٤٠ هـ).

روى عن: سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي، وعمير الغفاري، وغيرهما رضي الله عنهم.
وروى عنه: حاتم بن إسماعيل المدني، ومكي بن إبراهيم بن بشير البلخي، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٣- سلمة: هو ابن الأكوع رضي الله عنه.

□ تخرج الحديث:

* أخرجه أبو عوانة (٦٨٣١، و٦٩٥٢) عن إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي، عن مكي بن إبراهيم به، بنحوه.
* وأخرجه البخاري (٤١٩٦، و٦١٤٨)، ومسلم (١٨٠٢) من طريق حاتم بن إسماعيل المدني،

وأحمد (١٦٥١١) عن حماد بن مسعدة التميمي،
والرويان (١١٣٠)، وأبو عوانة (٦٨٣٠، و٧٩٥٣) من طريق صفوان بن عيسى القرشي،

ثلاثتهم (حاتم، وحماد، وصفوان) عن يزيد بن أبي عبيد الأسلمي به، بنحوه.
* وأخرجه مسلم (١٨٠٢)، وأبو داود (٢٥٣٨)، - ومن طريقه البيهقي (١٢٣٩٢) -
والنسائي (٣١٥٠)، وفي الكبرى (٤٣٤٣، و١٠٢٩١)، والطبراني (٦٢٢٦) من طريق عبد الله بن وهب،

وأبو داود (٢٥٣٨) من طريق عنيسة بن خالد بن جرير الأيلي،

والطبراني (٦٢٢٥) من طريق الليث بن سعد

(١) التقريب (ص: ٦٠٣)، وينظر: ثقات العجلي (١/٤٧٩)، والجرح والتعديل (٩/٢٨٠)، وتهذيب التهذيب (٣٤٩/١١).

ثلاثتهم (ابن وهب، وعنبسة، والليث) عن يونس بن يزيد الأيلي،
وأحمد (١٦٥٠٣) من طريق عبد الملك بن جرير،
والطبراني (٦٢٢٧) من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر،
والطبراني (٦٢٢٨) من طريق عبد الله بن سالم،
والطبراني (٦٢٣٠) من طريق عقيل بن خالد بن عقيل الأموي،
خمسهم (يونس، وابن جريج، وعبد الرحمن، وعبد الله، وعقيل) عن محمد بن شهاب
الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن سلمة بن الأكوع بنحوه.
ورواية يونس فيما يروي عنه عبد الله بن وهب، وعنبسة بن خالد بن جرير الأيلي: عن
عبد الرحمن، وعبد الله ابني كعب بن مالك، عن سلمة بن الأكوع مرفوعاً، وذكر "الواو"،
فقال: "عبد الرحمن، وعبد الله"، بدل أن يقول: "عبد الرحمن بن عبد الله".

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت للبخاري.

وله طريق آخر عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه:

الأول: طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك.

● يرويه محمد بن شهاب الزهري، واختلف عنه أصحابه في تسمية شيخه على وجهين:

الوجه الأول: ابن شهاب الزهري، عن عبد الرحمن، وعبد الله ابني كعب بن مالك، عن
سلمة بن الأكوع مرفوعاً.

وهذه رواية: يونس بن يزيد الأيلي فيما يروي عنه عبد الله بن وهب، وعنبسة بن خالد بن
جرير الأيلي.

الوجه الثاني: ابن شهاب الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن
سلمة بن الأكوع مرفوعاً.

وهذه رواية: عبد الملك بن جريج، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وعبد الله بن سالم، وعقيل بن خالد بن عقيل الأموي، ويونس بن يزيد الأيلي - فيما يروي عنه الليث بن سعد -.

أما يونس بن يزيد فالمحفوظ عنه؛ ما رواه عنه الليث بن سعد، وهو ثقة ثبت، والوجه الأول فهو وهم من عبد الله بن وهب، ويدل عليه أن يونس انفرد بالوجه الأول من بين أصحاب الزهري، فتبين أن ابن وهب أخطأ على يونس الأيلي، وعليه لا اختلاف على الزهري.

قال الدارقطني: "وهذا يقال: إن ابن وهب وهم فيه، قد خالفه القاسم بن مبرور، ورواه عن يونس عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن سلمة، وهو الصواب، وكذلك رواه غير واحد عن الزهري" (١).

فهذا الطريق من وجهه الراجح صحيح، صححه مسلم، وغيره (٢).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أن قتل النفس مما يوجب حبوط العمل، كما هو معتقد الصحابة، ولما سمع النبي ﷺ منهم الخبر، قال: "كذب من قال"، وهذا التكذيب يعود إلى نفي تعمد قتل عامر نفسه، ولم يعد إلى نفي معتقد الصحابة كما يبدو من سياق الحديث.



(١) الالتزامات، والتتبع (٢٠٥/١).

(٢) صحيح مسلم حديث (١٨٠٢)، وسنن أبي داود (حديث (٢٣٣٨)).

المطلب الحادي عشر

خيانة المجاهد في أهله

❖ الحديث الواحد والعشرون (٢١):

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «حرمة نساء المجاهدين على القاعدين كحرمة أمهاتهم، وما من رجل من القاعدين يخلف رجلا من المجاهدين في أهله فيخونه فيهم، إلا وقف له يوم القيامة، فيأخذ من عمله ما شاء، فما ظنكم؟»^(١).

□ تراجم الرواة:

١- أبو بكر بن أبي شيبة: "ثقة حافظ"^(٢).

٢- وكيع بن الجراح بن مليح: أبو سفيان، الرؤاسي النيسابوري الكوفي، الحافظ الأعور، (ت: ١٩٦ هـ).

روى عن: سفيان الثوري، وسليمان الأعمش، وغيرهما.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، ومسلم بن الحجاج، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ عابد"^(٣).

٣- سفيان بن سعيد الثوري: "ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة"^(٤).

(١) صحيح مسلم ح (١٨٩٧).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١).

(٣) التقريب (ص: ٥٨١)، وينظر: علل أحمد رواية عبد الله (١٥٢/١)، والجرح والتعديل (٣٧/٩)، وتهذيب التهذيب (١٢٣/١١).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (٤).

٤ - علقمة بن مرثد: أبو الحارث، الحضرمي الكوفي، (ت: ١٢٠ هـ).

روى عن: سليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، وسعد بن عبيدة السلمى، وغيرهما.

وروى عنه: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٥ - سليمان بن بريدة بن الحصيب: الأسلمي المروزي القاضي، (ت: ١٠٥ هـ).

روى عن: أبيه بريدة بن الحصيب، ويحيى بن يعمر البصري، وغيرهما.

وروى عنه: علقمة بن مرثد الحضرمي، ومحارب بن دثار بن كردوس السدوسي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه النسائي (٣١٨٩)، وفي الكبرى (٤٣٨٣) عن الحسين بن حريث بن الحسن الخزاعي، ومحمود بن غيلان العدوي،

وأحمد (٢٢٩٧٧)،

وأبو عوانة (٧٤١٥) عن أحمد بن أبي رجاء المصيصي، والأحمسي وهو محمد بن إسماعيل ابن سمرة،

خمسهم (الحسين، ومحمود، وأحمد، وابن أبي رجاء، والأحمسي) عن وكيع بن الجراح به، بنحوه.

* وأخرجه الروياني (٥) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

(١) التقريب (ص: ٣٩٧)، وينظر: ثقات العجلي (٣٤١/١)، والجرح والتعديل (٤٠٦/٦)، وتهذيب الكمال (٣٠٨/٢٠).

(٢) التقريب (ص: ٢٥٠)، وينظر: علل أحمد رواية عبد الله (٤٠٩/١)، وتاريخ ابن معين رواية الدارمي (١١٧/١)، وإكمال تهذيب الكمال (٤٤/٦).

وأبو عوانة (٧٤١٥) من طريق عمر بن سعد بن عمير الحفري،

وأبو عوانة (٧٤١٧) من طريق عبد الرزاق بن همام،

ثلاثتهم (مؤمل، وعمر، وعبد الرزاق) عن سفيان الثوري به، بنحوه.

ورواية أبي داود عمر بن سعد الحفري: عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً.

* وأخرجه مسلم (١٨٩٧)، وأبو عوانة (٧٤١٩) من طريق مسعر بن كدام الكوفي،

والحميدي (٩٣١)، ومن طريقه البيهقي (١٨٥٨١)،

وسعيد بن منصور (٢٣٣١)، - ومن طريقه مسلم (١٨٩٧) - وأبو داود (٢٤٩٦) -
ومن طريقه البيهقي (١٨٥٨٠) - وأبو عوانة (٧٤١٨)،

والنسائي (٣١٩١)، وفي الكبرى (٤٣٨٥)، وابن حبان (٤٦٣٤) من طريق قعنب
التميمي^(١)،

والبزار (٤٣٦٦)، والنسائي (٣١٩٠)، وفي الكبرى (٤٣٨٤)، وأبو عوانة (٧٤٢٠)،
وابن حبان (٤٦٣٥) من طريق شعبة بن الحجاج،

وأحمد (٢٣٠٠٤) من طريق ليث بن أبي سليم،

والرويان (٨)، وأبو عوانة (٧٤٢١، و٧٤٢٢) من طريق عمرو بن قيس الملائي،

خمسهم (مسعر، وقعنب، وشعبة، وليث، وعمرو) عن علقمة بن مرثد الحضرمي به،
بنحوه.

ورواية مسعر، وقعنب، وليث بن أبي سليم، وإحدى روايتي عمرو الملائي عنه: عن ابن
بريدة مبهما بدل سليمان.

(١) وقع في مسند الحميدي "معتب" بدل قعنب، وهو خطأ مطبعي، بدلالة ما أخرجه البيهقي من طريق الحميدي، عن
ابن عيينة، عن قعنب.

* وأخرجه أبو عوانة (٧٤٢٣)، والطبراني في المعجم الكبير (١١٦٤) من طريق يزيد بن أبي سعيد النحوي، عن سليمان بن بريدة به، بمثله.

وإحدى روايته: عن ابن بريدة مبهما بدل سليمان.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح مسلم، وفيه عنعنة سفيان الثوري، ولم أقف على تصريحه بالسماع في شيء من الطرق، ولكنها لا تضر؛ ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية في التدليس، لاسيما أحاديث المدلسين في الصحيحين في حكم الاتصال كما هو المعروف من شرطهما.

● وقد تبين من التخريج أن أصحاب علقمة بن مرثد اختلفوا عنه في تعيين ابن بريدة على وجهين:

الوجه الأول: علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه مرفوعا.

وهذه رواية: سفيان الثوري فيما يروي عنه وكيع بن الجراح، ومؤمل بن إسماعيل.

الوجه الثاني: علقمة بن مرثد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه مرفوعا.

وهذه رواية: سفيان الثوري فيما يروي عنه أبو داود الحفري عمر بن سعد.

الوجه الثالث: علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه مرفوعا.

وهذه رواية: مسعر، وقعناب التميمي، وليث بن أبي سليم، وإحدى روايتي عمرو الملائني

والمحفوظ عن الثوري الوجه الأول؛ لأنه من رواية وكيع، ومؤمل بن إسماعيل، ووكيع أوثق من أبي داود الحفري راوي الوجه الثاني، ولا سيما أنه من الطبقة العليا من أصحاب الثوري^(١)، وقد روى مثله شعبة، وغيره من أصحاب علقمة بن مرثد.

فعليه أن الوجه الثاني شاذ؛ لأنه من رواية أبي داود الحفري وهو ثقة دون وكيع بكثير في

(١) شرح علل الترمذي (٧٢٢/٢).

الثوري^(١)، على أنه لم يتابع، مع مخالفته الأوثق، والأكثر.

وأما علقمة بن مرثد فتبين أن الوجه الثاني ليس بمحفوظ عنه، وإنما هو خطأ من تلميذ الثوري، والمحفوظ عنه من الوجهين الباقيين كلاهما؛ لأن الرواة عنه في كلا الوجهين من الثقات الأثبات، ومن رواية الوجه الأول الثوري وشعبة، ومن رواية الوجه الآخر مسعر، وعمرو بن قيس الملائني، وهو ثقة متقن^(٢)، ولعل علقمة صرح تارة بأنه سليمان بن عبد الله كما في الوجه الأول، وأخرى أبهمه كما في الوجه الثالث.

فالحديث من وجهه الراجح صحيح، وهو حديث سليمان بن بريدة، عن أبيه، وقد ذهب البخاري إلى عدم سماع سليمان من والده، فقال: "ولم يذكر سليمان سماعاً من أبيه"^(٣).

وهذا الذي ذكره بناء على قاعدته، ولكن القرائن تقوي إمكانية سماع سليمان من والده، فقد عاصر أباه برهة من الزمن، بحيث لا يقل عن أربعين سنة؛ لأنه ولد سنة ١٥ هـ، وتوفي والده سنة ٦٢ هـ، ولأجله اعتمد مسلم، والله أعلم.

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أن خيانة المجاهد يسبب ذهاب حسنات الخائن.

قال القرطبي: "وظهر من هذا الحديث أن خيانة الغازي في أهله أعظم من كل خيانة؛ لأن ما عداها لا يخير في أخذ كل الحسنات؛ وإنما يأخذ بكل خيانة قدراً معلوماً من حسنات الخائن"^(٤).



(١) التقريب (ص: ٤١٣).

(٢) المصدر السابق (ص: ٤٢٦).

(٣) التاريخ الكبير (٤/٤).

(٤) المفهم (٧٣٢/٣). * القرطبي هو أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦ هـ).

المطلب الثاني عشر

الفرح بقتل المؤمن

❁ الحديث الثاني والعشرون (٢٢):

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ فِي سَنَنِهِ: حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ الْفَضْلِ الْحَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ دَهْقَانَ، قَالَ: كُنَّا فِي غَزْوَةِ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ بِذَلْقِيَّةِ، فَأَقْبَلَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ فَلَسْطِينَ مِنْ أَشْرَافِهِمْ وَخِيَارِهِمْ، يَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُ، يُقَالُ لَهُ: هَانِئُ بْنُ كَلْثُومٍ بْنُ شَرِيكَ الْكِنَانِيِّ، فَسَلَّمَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَكْرِيَا، وَكَانَ يَعْرِفُ لَهُ حَقَّهُ، قَالَ لَنَا خَالِدٌ: فَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَكْرِيَا، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ تَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ، إِلَّا مَنْ مَاتَ مُشْرِكًا، أَوْ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا"، فَقَالَ هَانِئُ بْنُ كَلْثُومٍ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الرَّبِيعِ يَحْدُثُ عَنْ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا، فَاغْتَبَطَ بِقَتْلِهِ، لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا)^(١).

□ تراجع الرواة:

١ - مؤمل بن الفضل بن مجاهد: أبو سعيد، الحراني الجزري المخزومي،

(ت: ٢٢٩ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: الوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب بن شابور، وغيرهما.

وروى عنه: أبو داود، وأحمد بن سليمان الرهاوي، وغيرهما.

قال أحمد: "زعموا أنه لا بأس به"، وقال أبو حاتم: "ثقة رضي"، وقال أبو داود: "أمرني النفيلي أن أكتب عنه".

(١) سنن أبي داود ح (٤٢٧٠)، وكلمة ذلقية مدينة بالروم. ينظر: النهاية في غريب الحديث (١٦٦/٢).

قال ابن حجر: "صدوق"^(١).

٢- **مُحَمَّد بن شعيب بن شابور:** أبو عبد الله، القرشي الشامي الدمشقي الأموي،

(ت: ١٩٦ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: عبد الرحمن بن يزيد السلمي، وخالد بن دهقان القرشي، وغيرهما.

وروى عنه: عباس بن الوليد العذري، ومؤمل بن الفضل الحراني، وغيرهما.

وثقه عبد الله بن المبارك، ودحيم، -وقال: "إذا حدث الشيء من كتبه حدثه صحيحا"-
ومُحَمَّد بن عمار الموصلي، وقال ابن معين: "وليس به في الحديث بأس"، وقال أحمد: "ما أرى به
بأساً، ما علمت إلا خيراً"، وقال أبو داود: "مُحَمَّد بن شعيب في الأوزاعي ثبت".

قال الحافظ: "صدوق صحيح الكتاب"^(٢).

٣- **خالد بن دهقان:** أبو المغيرة، القرشي مولاهم الدمشقي الشامي.

روى عن: عبد الله بن أبي زكريا الخزاعي، وهانئ بن كلثوم، وغيرهما.

وروى عنه: صدقة بن خالد القرشي، ومُحَمَّد بن شعيب بن شابور، وغيرهما.

وثقه أبو مسهر، ودحيم، وأبو زرعة الدمشقي، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الذهبي: "ثقة"، وقال ابن حجر: "مقبول"^(٣).

والأقرب قول الذهبي؛ لأنه موافق لقول الأئمة الذين سبق ذكرهم آنفاً، ولم أقف على من
تكلم فيه.

٤- **هانئ بن كلثوم بن عبد الله:** الكناني، وقيل: الكندي الفلسطيني الشامي،

(ت بحدود ١٠٠ هـ).

(١) التقريب (ص: ٥٥٥)، وينظر: الجرح والتعديل (٣٧٥/٨)، وتهذيب التهذيب (٣٨٣/١٠).

(٢) التقريب (٤٨٣/١)، وينظر: التاريخ الكبير (١١٣/١)، وتاريخ دمشق (٢٤٥/٥٣)، وتهذيب الكمال (٣٧٠/٢٥).

(٣) التقريب (١٨٧/١)، وينظر: الثقات لابن حبان (٢٥٥/٦)، وتاريخ دمشق (١٨/١٦)، والكاشف (٣٦٣/١).

روى عن: محمود بن الربيع، وعمر بن الخطاب، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: خالد بن دهقان القرشي، وأسيد بن عبد الرحمن الحثعمي، وغيرهما.

قال الذهبي: "صدوق"، وقال ابن حجر: "ثقة عابد" ^(١).

ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً، وذكره أيضاً المزي في تهذيب الكمال، وكذا ابن حجر في تهذيب التهذيب، ولكنهما لم ينقلا فيه سوى توثيق ابن حبان، ثم إنني وقفت على نص لأبي زرعة في حوار مع عبد الرحمن دحيم، فقال أبو زرعة له: "فيكون مع ابن محيريز في طبقة ابن الديلمي، وهانئ بن كلثوم، وابنا أبي سودة: عثمان، وزباد، قال: هو أرفع منهم، وهم من رواته" ^(٢).

والذي يظهر لي أن الذهبي، وابن حجر اعتماداً على قول أبي زرعة هذا؛ لأنه جعل هانئ ابن كلثوم في طبقة ابن الديلمي، وعثمان بن أبي سودة، وغيرهما، وهما ثقتان ^(٣).

٥- محمود بن الربيع: من صغار الصحابة رضي الله عنهم.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١٣١١) عن دحيم، عن محمد بن شعيب به، بنحوه.

* وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١٣١١)، والبيهقي (١٥٨٦١) من طريق صدقة ابن خالد القرشي، عن خالد بن دهقان، به بنحوه.

□ دراسة الحديث:

إسناده متصل، ورجاله ثقات سوى محمد بن الفضل، ومحمد بن شابور، وهما صدوقان، ولكنها لم يتفردا، بل توبعا جميعاً برواية الثقات كما في التخريج، فمحمد بن الفضل تابعه الإمام

(١) التقريب (ص: ٥٧٠)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٣٠/٨)، ومشاهير علماء الأمصار (١/١٩١).

(٢) تاريخ أبي زرعة (١/٦٠٢).

(٣) التقريب (ص: ٣٨٤، ٣١٧).

دحيم، ومُحمَّد بن شابور تابعه صدقة بن خالد الأموي، وهو ثقة^(١)، والإسناد إليهما ثابت، فالحديث صحيح.

□ شرح الغريب:

فاغتبط: من الغبطة بالغين المعجمة، وهي الفرح والسرور وحسن الحال، وقيل: اعتبط: بمعنى قتله ظلماً، لا عن قصاص^(٢).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أن الفرح بقتل نفس مؤمنة يوجب جبوط العمل.

قال ابن الأثير: هكذا جاء الحديث في سنن أبي داود يعني بصيغة (فاعتبط)، فذكر سؤال خالد بن دهقان يحيى بن يحيى الغساني عن قوله: «اعتبط بقتله» قال: الذين يقاتلون في الفتنة فيقتل أحدهم فيرى أنه على هدى لا يستغفر الله منه».

ثم قال: "وهذا التفسير يدل على أنه من الغبطة بالغين المعجمة، وهي الفرح والسرور وحسن الحال؛ لأن القاتل يفرح بقتل خصمه، فإذا كان المقتول مؤمناً وفرح بقتله دخل في هذا الوعيد"^(٣).



(١) التقريب (ص: ٢٧٥).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٧٢/٣)، ومعالم السنن (٣٤٣/٤).

(٣) ينظر: النهاية (١٧٢/٣)، ومرواة الصعود (١٠٥٦/٣).

المطلب الثالث عشر

عقوق الوالدين

❁ الحديث الثالث والعشرون (٢٣):

قال الإمام الطبراني رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا إبراهيم بن دحيم الدمشقي، ثنا أبي ح، وحدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا دحيم، ثنا مُحَمَّد بن شعيب، عن عمر بن يزيد، عن أبي سلام الأسود، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: (ثلاثة لا يقبل منهم يوم القيامة صرف، ولا عدل: عاق، ومنان، ومكذب بقدر)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- إبراهيم بن دحيم: إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم: الدمشقي،

(ت: ٣٠١-٣١٠ هـ).

روى عن: والده دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم، وهشام بن عمار الدمشقي، وغيرهما.

وروى عنه: الطبراني، وابن عدي، وغيرهما.

قال الذهبي: "وكان محدثاً مقبولاً"^(٢).

٢- أبوه: دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو: أبو سعيد، القرشي الأموي

الدمشقي، المعروف بدحيم، (ت: ٢٤٥ هـ).

روى عن: الوليد بن مسلم، ومروان بن معاوية، وغيرهما.

وروى عنه: ابنه إبراهيم بن عبد الرحمن، وعبد الله بن مُحَمَّد سلم، وغيرهما.

(١) المعجم الكبير ح (٧٥٤٧).

(٢) تاريخ الإسلام (١٧٤/٧)، وينظر: إرشاد القاصي (٦٣/١).

قال ابن حجر: "ثقة حافظ متقن"^(١).

٣- محمد بن شعيب بن شابور: "صدوق صحيح الكتاب"^(٢).

٤- عمر بن يزيد: النصري الشامي الدمشقي، (ت: ١٤١-١٥٠ هـ).

روى عن: عمرو بن المهاجر بن أبي مسلم الدمشقي، ومطور أبي سلام الأسود، وغيرهما.

وروى عنه: محمد بن شعيب بن شابور، وعمرو بن واقد.

وثقه دحيم، وأبو زرعة الدمشقي، وقال العقيلي: "عمر بن يزيد النصري يخالف في حديثه"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال في كتاب المجروحين: "كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به على الإطلاق، وإن اعتبر بما يوافق الثقات فلا ضير"^(٣).

والأقرب أن حديثه يحتج به بالمتابعات، والشواهد.

٥- أبو سلام الأسود مطور: الحبشي الدمشقي الباهلي الأعرج، (ت: ١٠١ هـ).

روى عن: أبي أمامة الباهلي، وأبي مالك الأشعري، وغيرهما رحمهم الله.

وروى عنه: زيد بن سلام بن أبي سلام، وعمر بن يزيد النصري، وغيرهما.

قال الحافظ: "ثقة يرسل"^(٤).

٥- أبو أمامة: هو الباهلي رحمهم الله.

□ تخرج الحديث:

* أخرجه الطبراني (٧٥٣٠) - كما في الإسناد المثبت - عن الحسين بن إسحاق

(١) التقریب (ص: ٣٣٥)، وينظر: الجرح والتعديل (٢١١/٥)، وتاريخ ابن يونس (١١٨/٢).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث السابق.

(٣) ينظر: المعرفة والتاريخ (٣٩٦/٢)، والجرح والتعديل (١٤٢/٦)، وضعفاء العقيلي (١٩٦/٣)، والمجروحين (٨٢/٢)، وتاريخ الإسلام (٩٣٦/٣).

(٤) التقریب (ص: ٥٤٥)، وينظر: ثقات العجلي (٤٣١/١)، وتاريخ دمشق (٢٦٣/٦٠).

التستري،

وابن أبي عاصم في السنة (٣٢٣)،

كلاهما (الحسين، وابن أبي عاصم) عن دحيم به، بمثله.

* وأخرجه البيهقي في القضاء والقدر (٤٣٢) من طريق العباس بن الوليد بن مزيد،

وقوام السنة في الترغيب (٢٢٠٤) من طريق عبد الله بن المبارك،

كلاهما (العباس، وعبد الله) عن محمد بن شعيب بن شابور به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

في إسناده عمر بن يزيد، وهو مختلف فيه، والمدار عليه، قال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل"، لا يجوز الاحتجاج به على الإطلاق، وإن اعتبر بما يوافق الثقات فلا ضير، فعلى هذا أن الحديث لا يعتمد عليه؛ لحال عمر بن يزيد، وتفرد؛ لأن مثله لا يحتمل منه التفرد، قال العقيلي: "يخالف في حديثه"، يعني يخطئ عند الاختلاف، فكيف بالتفرد، وهو أشد منه، وضعف الحديث ابن الجوزي، والهيثمي^(١).

❖ **فائدة:** وقد ورد في كتاب المراسيل لابن أبي حاتم عن أبيه قال: "مطور أبو سلام الأعرج الحبشي الدمشقي روى عن ثوبان، والنعمان بن بشير، وأبي أمامة، وعمرو بن عبسة مرسل"^(٢).

ويفهم من ظاهره أن رواية مطور عن أبي أمامة مرسلة، ونقل عنه العلائي، فقال: "وحزم -أي: أبو حاتم- بأن حديثه عن النعمان بن بشير، وأبي أمامة، وعمرو بن عبسة مرسل"^(٣)، وهذا الجزم فيه نظر؛ لأنه تبين بمراجعة كتاب الجرح والتعديل أن الذي عناه بالرواية المرسلة عمرو بن عبسة، وهذا نصه: "مطور أبو سلام الأعرج الحبشي الدمشقي روى عن

(١) المجروحين (٨٢/٢)، وضعفاء العقيلي (١٩٦/٣)، والعلل المتناهية (١٥١/١)، ومجمع الزوائد (٢٠٦/٧).

(٢) المراسيل (٢١٥/١).

(٣) جامع التحصيل (٢٨٦/١).

ثوبان، والنعمان بن بشير، وأبي أمامة، وسلمى مولى رسول الله ﷺ، وروى عن عمرو بن عبسة مرسل^(١).

وهذا النص يفيد روايته عن هؤلاء، ومنهم أبو أمامة، وإنما نص الإرسال عن عمرو بن عبسة، ولم ينف سماع ممطور عن أبي أمامة، ومن معه، بل أثبت روايته عنهم، ومما يؤيده أن ابنه سأله - كما في السطر الذي بعده في المراسيل - هل سمع أبو سلام ممطور من ثوبان؟ قال: "قد روى عنه، ولا أدري سمع منه أم لا".

والخلاصة أن أبا حاتم لم ينف السماع، بين ممطور، وأبي أمامة كما هو الظاهر في كتاب المراسيل، ولم يثبتته، وإنما حكى ورود روايته عنه فقط، وقد ثبت سماع ممطور من أبي أمامة بتصريحه بالتحديث عند مسلم، وغيره^(٢).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أن عقوق الوالدين من كبائر الذنوب، وأنه يفضي إلى عدم قبول الطاعات، كما أنه كبيرة شرعاً، فإنه من أكبر صور الجحود، وعدم الوفاء في نظر العقلاء^(٣)، ومع أن العقوق من الكبائر فإن الوعيد المذكور يحتاج في ثبوته إلى دليل ثابت.



(١) الجرح والتعديل (٤٣١/٨).

(٢) صحيح مسلم ح (٨٠٤)، ومسنند أحمد ح (٢٢١٤٦).

(٣) هذه أخلاقنا (٥٢٥/١).

المطلب الرابع عشر

ذنوب الخلوات

❁ الحديث الرابع والعشرون (٢٤):

قال الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا عيسى بن يونس الرملي قال: حدثنا عقبة بن علقمة بن حديج المعافري، عن أرطاة بن المنذر، عن أبي عامر الأهلي، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لأعلمن أقواما من أمتي يأتون يوم القيامة بحسنات أمثال جبال تهامة بيضا، فيجعلها الله ﷻ هباء منثورا»، قال ثوبان: يا رسول الله صفهم لنا، جلهم لنا ألا نكون منهم، ونحن لا نعلم، قال: «أما إنهم إخوانكم، ومن جلدتكم، ويأخذون من الليل كما تأخذون، ولكنهم أقوام إذا خلوا بمحارم الله انتهكوها»^(١).

□ تراجع الرواة:

١ - عيسى بن يونس بن أبان: أبو موسى، الفاخوري الرملي الجرار، (ت: ٢٦٤ هـ).

روى عن: ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، وعقبة بن علقمة بن حديج المعافري، وغيرهما.

وروى عنه: النسائي، وابن ماجه، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"^(٢).

٢ - عقبة بن علقمة بن حديج: أبو عبد الرحمن، المعافري الدمشقي، (ت: ٢٠٤ هـ).

روى عن: الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، وأرطاة بن المنذر بن الأسود الأهلي، وغيرهما.

(١) سنن ابن ماجه ح (٤٢٤٥).

(٢) التقریب (ص: ٤٤١)، وينظر: مشيخة النسائي (٦٧/١)، وتهذيب الكمال (٦٠/٢٣).

وروى عنه: عباس بن الوليد بن مزيد العذري، وعيسى بن يونس بن أبان الرملي، وغيرهما.
قال ابن حبان: "يعتبر حديثه من غير رواية ابنه مُجَدِّد بن عقبة عنه؛ لأن مُجَدِّداً كان يدخل عليه الحديث، ويجيب فيه".

قال ابن حجر: "صدوق، لكن كان ابنه مُجَدِّد يدخل عليه ما ليس من حديثه" (١).

٣- أُرطاة بن المنذر بن الأسود: أبو عدي الألهاني الحمصي السكوني الشامي،

(ت: ١٦٣ هـ).

روى عن: ضمرة بن حبيب بن صهيب الزبيدي، وأبي عامر عبد الله بن غابر الألهاني، وغيرهما.

وروى عنه: بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي، وعقبة بن علقمة بن حديج المعافري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة" (٢).

٤- عبد الله بن غابر: أبو عامر، الألهاني الحمصي الشامي، (ت: ١٠١-١١٠ هـ).

روى عن: عتبة بن عبد السلمي، وثوبان بن بجدد، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: أُرطاة بن المنذر بن الأسود الألهاني، وأحوص بن حكيم بن عمير العنسي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة" (٣).

٥- ثوبان: هو ابن بجدد مولى رسول الله ﷺ.

(١) التقريب (ص: ٣٩٥)، وينظر: الجرح والتعديل (٣١٤/٦)، وثقات ابن حبان (٥٠٠/٨)، والكمال لابن عدي (٤٩١/٦)، والمتفق والمفترق (١٧١٢/٣)، وتهذيب التهذيب (٢٤٦/٧).

(٢) التقريب (ص: ٩٧)، وينظر: سؤلات أبي داود لأحمد (٢٦٢/١)، والتاريخ الكبير (٥٧/٢)، والجرح والتعديل (٣٢٦/٢)، وإكمال تهذيب الكمال (٣٩/٢).

(٣) التقريب (ص: ٣١٧)، وينظر: ثقات العجلي (٤٠/٢)، وتهذيب الكمال (٤١٧/١٥).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الروياني (٦٥١) من طريق مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، والطبراني في الأوسط (٤٦٣٢)، وفي الصغير (٦٦٢)، وفي مسند الشاميين (٦٨٠) من طريق عبيد الله بن مُحَمَّد بن الصنام الرملي^(١)،

كلاهما (مُحَمَّد، وعبيد الله) عن عيسى بن يونس بن أبان الرملي به، بلفظه.

* وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٦٨٠) من طريق سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى الدمشقي، عن عقبة بن علقمة به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

إسناده متصل، ورجاله ثقات، إلا عيسى بن يونس بن أبان الرملي، وشيخه عقبة بن علقمة وهما صدوقان، أما عيسى بن يونس فقد توبع كما في التخريج، ولكن شيخه عقبة بن علقمة لم يتابع، وهو صاحب مفاريد كما أشار إليه ابن عدي، ومثله لا يحتمل منه التفرد؛ لأجل حاله، وتأخر طبقته، وهو من صغار أتباع التابعين، قال ابن حبان: "يعتبر به إلا في رواية ابنه عنه"، ولم يقل: "يحتج به"، وإنما قال: "يعتبر"، فدل كلامه رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لا يحتج به إذا انفرد، ويؤيده كلام الطبراني في الحديث حيث قال: "لا يروى عن ثوبان إلا بهذا الإسناد، تفرد به عقبة"^(٢).

وقد صحح إسناده بعض المتأخرين كالمنذري، والبوصيري^(٣)، والأقرب الأول.

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أن ذنوب الخلوات مما يؤدي إلى بطلان الحسنات.

(١) رواية عبيد الله بن الصنام الرملي، عن عقبة بن علقمة كذا وقع في مسند الشاميين، ولعل فيها سقط، والصواب:

أن بينهما عيسى بن يونس الرملي؛ بدليل ورود نفس الحديث في المعجم الأوسط، والصغير كما أشرت.

(٢) المعجم الصغير ح (٦٦٢)، وينظر: الكامل لابن عدي (٤٩١/٦).

(٣) ينظر: الترغيب والترهيب للمنذري (١٧٠/٣)، ومصباح الزجاج (٢٤٦/٤).

وذكر ابن حجر الهيتمي هذا الحديث في سلسلة الكبائر^(١)، ولا شك أنه من الكبائر
لعموم الأدلة، ولكن حديث الباب لا يصح كما تبين.



(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢/٢١٠).

المطلب الخامس عشر

الانتساب إلى غير الأب، وتولي غير موالیه

❁ الحديث الخامس والعشرون (٢٥):

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا قتيبة قال: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، أن النبي ﷺ خطب على ناقته وأنا تحت جرائها وهي تقصع بجريتها، وإن لعابها يسيل بين كتفي فسمعتة يقول: (إن الله أعطى كل ذي حق حقه، ولا وصية لوارث، والولد للفراش، وللعاهر الحجر، ومن ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير موالیه رغبة عنهم فعليه لعنة الله، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً)^(١).

□ تراجع الرواة:

١- قتيبة بن سعيد بن جميل: أبو رجاء، الثقفي مولاهم البغلاني البلخي، (ت: ٢٤٠ هـ). روى عن: الليث بن سعد بن عبد الرحمن، وأبي عوانة الوضاح بن عبد الله، وغيرهما. وروى عنه: الترمذي، والنسائي، وغيرهما. قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٢).

٢- أبو عوانة: هو الوضاح بن عبد الله: اليشكري الواسطي البزاز البصري المهلي مولاهم الجرجاني مولاهم، (ت: ١٧٥ هـ).

روى عن: قتادة بن دعامة، وجعفر بن إياس وهو ابن أبي وحشية، وغيرهما.

(١) جامع الترمذي ح (٢١٢١).

(٢) التقريب (ص: ٤٥٤)، وينظر: التاريخ الكبير للبخاري (١٩٥/٧)، والجرح والتعديل (١٤٠/٧).

وروى عنه: قتيبة بن سعيد بن جميل، وعفان بن مسلم بن عبد الله، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت" (١).

٣- قتادة بن دعامة: "ثقة ثبت" (٢).

٤- شهر بن حوشب: أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله، وأبو عبد الرحمن، وأبو الجعد، الأشعري، الشامي الحمصي، (ت: ٩٨ هـ).

روى عن: ثوبان بن بجدد، وعبد الله بن عباس، وغيرهما رضي الله عنه.

وروى عنه: عبد الحميد بن بهرام الفزاري، وقتادة بن دعامة السدوسي، وغيرهما.
مختلف فيه.

قال ابن عون: "إن شهرا نركوه"، أي: تركوه، وقال شعبة: "لقد لقيت شهرا فلم اعتد به"، وكان يحيى أي القطان لا يحدث عن شهر بن حوشب، وكان عبد الرحمن يحدث عنه، قال يحيى ابن معين: "ثقة"، وقال مرة: "ثبت"، وسئل علي بن المديني: "ترضى حديث شهر بن حوشب؟ فقال: أنا أحدث عنه، ثم قال: وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه، وأنا لا أدع حديث الرجل إلا أن يجتمعا عليه يحيى يعني القطان وعبد الرحمن يعني ابن مهدي، يعني على تركه"، قال أحمد بن حنبل: "ما أحسن حديثه، فوثقه"، وقال مرة: "ليس به بأس"، وقال مرة: "لا أبالي بحديث شهر بن حوشب"، وقال البخاري: "شهر حسن الحديث، فقوى أمره، ثم قال: إنما تكلم فيه ابن عون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عنه" وقال الجوزجاني: "أحاديثه لا تشبه حديث الناس"، وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة، على أن بعضهم قد طعن فيه"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم: "لا يحتج به"، وقال يعقوب الفسوي: "ثقة"، وقال النسائي: "ليس بالقوي".

قال الذهبي: "مختلف فيه، وحديثه حسن، وقد وثقه غير واحد"، وقال ابن حجر:

(١) والتقريب (ص: ٥٨٠)، وينظر: الكنى والأسماء لمسلم (١/٦٥٤)، والكاشف (٢/٣٤٩).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢).

"صدوق كثير الإرسال، والأوهام"^(١).

٥- عبد الرحمن بن غنم بن سعد: الأشعري الشامي، (ت: ٧٨ هـ)،

روى عن: معاذ بن جبل، وعمرو بن خارجة، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: شهر بن حوشب، وعبادة بن نسي الكندي، وغيرهما.

قال الحافظ: "مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه النسائي (٣٦٤١)، وفي الكبرى (٦٤٣٥) عن قتيبة بن سعيد به، مختصراً، ولم يسق موضع الشاهد.

* وأخرجه أحمد (١٧٦٦٥) عن عفان بن مسلم،

وأبو يعلى الموصلي (١٥٠٨) عن خلف بن هشام بن ثعلب،

كلاهما (عفان، وخلف) عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله به، بنحوه.

ورواية عفان ليس فيها الشاهد.

* وأخرجه النسائي (٣٦٤٢) من طريق شعبة بن الحجاج،

والنسائي (٣٦٤٣)، وفي الكبرى (٦٤٣٧)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٣٩) من طريق

إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي،

وابن ماجه (٢٧١٢)، وأحمد (١٧٦٦٤، ١٧٦٦٩، ١٧٦٧٠، ١٨٠٨١، ١٨٠٨٦،

١٨٠٨٧)، والنسائي في الكبرى (٦٤٣٦)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٣٧)، والدارقطني

(٤٢٩٩)، والبيهقي (١٢٥٣٩) من طريق سعيد بن أبي عروبة،

(١) التقريب (ص: ٢٦٩)، وينظر: تاريخ يحيى للدوري (٢١٦/٤)، والمعرفة والتاريخ (٩٧/٦)، والجرح والتعديل (٤/

٣٨٣)، وتهذيب الكمال (٥٨٢/١٦)، وميزان الاعتدال (٢٨٤/٢)، وديوان الضعفاء (١٨٩/١).

(٢) التقريب (٣٤٧)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٠٧/٧)، وثقات العجلي (٢٩٧/١).

وأحمد (١٧٦٦٥) من طريق همام بن يحيى،

وأحمد (١٧٦٦٦، ١٨٠٨٢، ١٨٠٨٣)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٣٨) من طريق حماد بن سلمة،

وأبو داود الطيالسي (١٣١٣)، والدارمي (٢٥٧١)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٣٧) من طريق هشام بن أبي عبد الله الدستوائي،

وسعيد بن منصور في السنن (٤٢٨) من طريق طلحة، وهو أبو محمد مولى باهلة،

سبعتهم (شعبة، وإسماعيل، وسعيد، وهمام، وحماد، وهشام، وطلحة) عن قتادة بن دعامه به، بنحوه.

ورواية إسماعيل بن أبي خالد: عن قتادة، عن عمرو بن خارجة مرفوعا بإسقاط من بينهما. ورواية همام بن يحيى، وطلحة بن عبد الرحمن مولى باهلة، وهشام بن عبد الله الدستوائي - فيما يروي أبو داود الطيالسي -: عن قتادة بن دعامه، عن شهر بن حوشب عن عمرو بن خارجة.

ورواية سعيد بن أبي عروبة فيما يرويه عنه يزيد بن هارون: عن عمرو بن خارجة بإسقاط الوسائط بينهما.

* وأخرجه أحمد (١٧٦٦٤، ١٨٠٨١) عن محمد بن جعفر غندر،

والدارقطني (٤٣٠٠) من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف،

كلاهما (محمد، وعبد الوهاب) عن سعيد بن أبي عروبة،

وعبد الرزاق (١٦٣٠٦)، عن معمر بن راشد،

والبخاري في التاريخ الكبير (٢٤٧٦) من طريق المغيرة بن مسلم، وورقاء بن عمر،

أربعتهم (سعيد، ومعمر، والمغيرة، وورقاء) عن مطر بن طهمان الوراق، عن شهر بن حوشب به، بنحوه، بدون ذكر عبد الرحمن بن غنم إلا رواية غندر عن سعيد بن أبي عروبة فقد

ذكره.

* وأخرجه الدارقطني (٤٢٩٦)، والبيهقي (١٢٥٤٠) من طريق الحسن البصري، عن عمرو بن خارجة، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

إسناده متصل، ورجاله ثقات سوى شهر بن حوشب، وهو صدوق كثير الإرسال، والأوهام.

والحديث يرويه شهر بن حوشب.

ويرويه عنه: قتادة بن دعامة، ومطر بن طهمان الوراق.

وقد اختلف فيه على قتادة، ومطر، واختلف أيضا على اثنين من أصحاب قتادة، وهما سعيد بن أبي عروبة، وهشام بن عبد الله الدستوائي.

● أما سعيد بن أبي عروبة فاختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة بن دعامة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة.

وهذه رواية: خالد بن الحارث بن عبيد، وابن أبي عدي، ويزيد بن هارون فيما يرويه عنه ابن أبي شيبة، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف فيما يرويه عنه أحمد، والحارث بن محمد.

الوجه الثاني: سعيد بن أبي عروبة، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، بذكر مطر الوراق بدل قتادة.

وهذه رواية: محمد بن جعفر غندر، وعبد الوهاب بن الخفاف في رواية أحمد.

الوجه الثالث: سعيد بن أبي عروبة، عن عمرو بن خارجة، بحذف قتادة بن دعامة ومن فوقه إلى الصحابي.

وهذا رواية: رواية أخرى ليزيد بن هارون فيما يرويه أبو بكر بن أبي شيبة.

الوجه الرابع: سعيد بن أبي عروبة، عن مطر بن طهمان الوراق، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن خارجة، بذكر مطر الوراق مقام قتادة، وإسقاط عبد الرحمن بن غنم.

وهذا رواية عبد الوهاب بن عطاء الخفاف فيما يرويه عنه عبد الرحمن بن مرزوق.

والاختلاف من سعيد نفسه؛ ففي الوجه الأول توبع برواية أبي عوانة، وشعبة، وغيرهما، وأما الوجه الثاني فقد خالف فيه أصحاب مطر الوراق، إلا أن له أصلاً من رواية محفوظة عن قتادة عن شهر بن حوشب كما سيأتي، لا سيما أنه من رواية عبد الوهاب بن الخفاف، وهو من أخص أصحابه، ومن سمع منه قبل الاختلاط^(١)، والوجه الثالث فلعله تعمد حذف الوسطة؛ لأنه كان يرسل^(٢). وفي الرابع توبع برواية معمر بن راشد، والمغير بن مسلم، وورقاء بن عمر كما سيأتي.

● وأما قتادة بن دعامة فاختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: قتادة بن دعامة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة.

وهذه رواية: أبي عوانة الواضح، وشعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة في إحدى رواياته، وحماة بن سلمة، وهشام بن عبد الله الدستوائي - فيما يرويه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، ومحمد بن أبي عدي-.

الوجه الثاني: قتادة بن دعامة، عن عمرو بن خارجة.

وهذه رواية: إسماعيل بن أبي خالد.

الوجه الثالث: قتادة بن دعامة، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن خارجة بإسقاط عبد الرحمن بن غنم.

وهذه رواية: همام بن يحيى، وطلحة بن عبد الرحمن مولى باهلة، وهشام بن عبد الله

(١) تهذيب الكمال (٥١٢/١٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٣٢٨/٥).

الدستوائي - فيما يروي عنه أبو داود الطيالسي -.

أما هشام بن عبد الله الدستوائي فالمحفوظ عنه الوجهان؛ لأن الوجه الأول من رواية مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وهو ثقة مأمون، ومُجَدِّد بن أبي عدي ثقة، وأما الوجه الآخر فهو من رواية أبي داود الطيالسي، وهو ثقة حافظ، وقد روى مثله همام بن يحيى، وغيره، ولعله سمع الوجهين من قتادة؛ لأنه من الطبقة الأولى من أصحاب قتادة، وفتادة واسع الرواية، ففي الوجه الأول تابعه شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وهما من كبار أصحاب قتادة مثل هشام، وأما الوجه الثاني فقد تابعه أيضا همام بن يحيى، وغيره.

وعادت الأوجه كلها إلى قتادة والظاهر أن المحفوظ عنه جميع الأوجه؛ لأن الوجه الأول، والثالث رواهما من الثقات الأثبات، وأما الوجه الثاني فقد تفرد به إسماعيل بن أبي خالد، ولكنه لا يضر؛ لأنه ثقة ثبت^(١)، والعهد على قتادة نفسه؛ لأنه كان يكثر الإرسال، فقوي احتمال إرساله^(٢).

● وأما مطر الوراق فقد روي عنه وجهان:

الوجه الأول: مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة مرفوعا.

وهذا رواية: سعيد بن أبي عروبة.

الوجه الثاني: مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن خارجة بحذف ابن غنم.

وهذا رواية: المغيرة بن مسلم، وورقاء بن عمر، ومعمربن راشد، وسعيد بن أبي عروبة.

والمحفوظ عنه الوجهان جميعا؛ لأن قتادة روى الوجهين معا عن شهر بن حوشب، فدل على أنه مطرا توبع في كلا الوجهين، ومما يؤكد أنه سعيد بن أبي عروبة روى الوجهين، فتبين أن الاختلاف عن شهر من قبل نفسه، ويقوي تحميل العهد عليه؛ أنه كان كثير الإرسال، والأوهام كما سبق في الترجمة، وقد رجح هذا الوجه الإمام أبو حاتم في علله، وقال: "ذكر عبد

(١) التقريب (ص: ١٠٧).

(٢) جامع التحصيل (١/٢٥٤).

الرحمن بن غنم أصح^(١)، فكأنه صحح الوجه الأول بعد أن كان الوجهان محفوظين عنه.

والحديث من وجهه الأول صحيح لغيره؛ لحال شهر بن حوشب، وهو صدوق كثير الأوهام، قال الترمذي: "حديث حسن صحيح"؛ لأن شهرًا عنده ثقة كما هو ظاهر كلامه^(٢)، أو صححه نظرًا لشواهد؛ لأنه أشار إلى حفظ الحديث من وجوه أخرى.

وأما الوجه الثاني فمقطوع؛ لأن بين شهر وبين عمرو بن خارجة عبد الرحمن بن غنم.

□ مناسبة هذا الحديث، والذي بعده من أحاديث المطلب:

وفي الأحاديث وعيد شديد على من انتسب إلى غير أبيه، أو إلى غير مواليه؛ لما في ذلك مفسد دينية، ودنيوية، وذلك يورث غضب لعنة الله عليهم، وعدم قبول أعمالهم.

قال ابن الأثير: "قوله: (ومن ادعى إلى غير أبيه) هو من يرغب عن أبيه، ويلتحق بغيره، إما تركًا للأدنى ورغبة في الأعلى، أو خوفًا من الإقرار بنسبه، أو تقريبًا إلى غيره بالانتماء إليه، وغير ذلك من الأغراض الداعية للإنسان إلى ارتكاب ذلك"^(٣).

وقال النووي: "هذا صريح في غلظ تحريم انتماء الإنسان إلى غير أبيه، أو انتماء العتيق إلى ولاء غير مواليه؛ لما فيه من كفر النعمة، وتضييع حقوق الإرث، والولاء، والعقل، وغير ذلك مع ما فيه من قطيعة الرحم والعقوق"^(٤).

وقال الطيبي: "فإن العتق من حيث إن له لحمًا كلحمته النسب، فإذا نسب إلى غير من هو له، كان كالدعي الذي تبرأ عمن هو منه، وألحق نفسه بغيره، فيستحق به الدعاء عليه بالطرء، والإبعاد عن الرحمة، وقوله: (بغير إذن مواليه) ليس لتقييد الحكم بعدم الإذن، وقصره عليه، وإنما هو للتنبيه على ما هو المانع، وهو إبطال حق مواليه والإهانة بهم، وإيراد الكلام على ما هو الغالب"^(٥).

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢٢٥/٣).

(٢) جامع الترمذي (٢١٢٠).

(٣) الشافعي في شرح مسند الشافعي (٥٦٢/٥).

(٤) شرح مسلم (١٤٤/١).

(٥) شرح المشكاة (٢٠٥١/٦). * الطيبي هو شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ).

❁ الحديث السادس والعشرون (٢٦):

قال سعيد بن منصور رحمته الله: نا إسماعيل بن عياش، قال: حدثني شرحبيل بن مسلم الخولاني، قال: سمعت أبا أمانة الباهلي، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع: (ألا إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه؛ فلا وصية لوارث، الولد للفراس، وللعاقر الحجر، وحسابهم على الله، (من ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله التابعة إلى يوم القيامة، لا يقبل منه صرف ولا عدل، لا تنفق امرأة شيئا من بيتها إلا بإذن زوجها)). قيل: يا رسول الله، ولا الطعام؟ قال: «ذلك أفضل أموالنا». ثم قال: إن العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم^(١).

□ تراجع الرواة:

١ - إسماعيل بن عياش بن سليم: أبو عتبة، العنسي مولا هم الحمصي، الأحول، الأزرق، (ت: ١٨١ هـ).

روى عن: عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة، وشرحبيل بن مسلم بن حامد، وغيرهما.

وروى عنه: سعيد بن منصور بن شعبة، وعبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وغيرهما.

قال يحيى بن معين: "إسماعيل بن عياش ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع، فخلط في حفظه عنهم"، وقال علي بن المديني: "كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام، ففيه ضعف"، ومرة ضعفه فيما روى عن أهل الشام، وغيرهم، وقال أحمد بن حنبل: "هو فيهم -يعني الشاميين- أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم"، وقال أيضا: "ما روى ابن عياش عن شيخ أوثق من شرحبيل بن مسلم"، وقال أبو حاتم: "هو لين، يكتب حديثه، لا أعلم أحدا كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري". وقال ابن عدي: "وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وفي الجملة

(١) سنن سعيد بن منصور ح (٤٢٧).

إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة".

قال الحافظ: "صدوق في روايته عن أهل بلده، مختلط في غيرهم"^(١).

٢- شرحبيل بن مسلم بن حامد: الخولاني الشامي الحمصي اليماني، (ت: ١٢١ هـ).

روى عن: صدي بن عجلان بن وهب، والمقدام بن معدي كرب بن عمرو، وغيرهما رحمهم الله.

وروى عنه: إسماعيل بن عياش بن سليم، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وغيرهما.

قال الحافظ: "صدوق فيه لين"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أبو داود (٣٥٦٥) عن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي،

والترمذي (٢١٢٠) عن علي بن حجر بن إياس، وهناد بن السري بن مصعب،

وابن ماجه (٢٣٩٨) عن هشام بن عمار،

وأحمد (٢٢٢٩٤)، والطبراني (٧٦٤٧) من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج،

وأبو داود الطيالسي (١٢٢٣)، ومن طريقه الطبراني (٧٦١٥)، والبيهقي (١١٥٩٢)،

وعبد الرزاق (٧٢٧٧)، و٧٣٣٢، و١٤٨٦٦، و١٦٣٠٨، و١٦٣٨٩، و٢٠٩٣٨،

ومن طريقه الطبراني (٧٦١٥)،

وابن أبي شيبه في المصنف (٢٦١١٠)، ومن طريقه الطبراني (٧٦١٥)،

وعبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته على المسند (٢٢٦٦٨) من طريق يحيى بن معين،

(١) التقريب (ص: ١٠٩)، وينظر: سؤلات ابن أبي شيبه لابن المديني (١/١٦١)، وعلل أحمد رواية المروزي (١/١٠٤)، والجرج والتعديل (٢/١٩١)، وتهذيب الكمال (٣/١٦٣).

(٢) التقريب (٢٦٥)، وينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/٤٢٨)، وثقات العجلي (٣/١٦٣).

والطحاوي في شرح المشكل (٥١٨٤) من طريق أسد بن موسى،
والطبراني (٧٦١٥) من طريق عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، وعبد الله بن جعفر بن
غلان الرقي،

والدارقطني (٢٩٦٠، و٢٩٦٤) من طريق الحسن بن عرفة،
جميعهم - ثلاثة عشر راويا - (عبد الوهاب، علي، وهناد، وهشام، وأبو المغيرة، وأبو
داود، وعبد الرزاق، وابن أبي شيبة، ويحيى، وأسد، وابن عبد الحكم، وابن جعفر، والحسن) عن
إسماعيل بن عياش به، بنحوه.

ورواية الجماعة سوى رواية سعيد بن منصور: بدون لفظ: "لا يقبل منه صرف، ولا
عدل".

* وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥٧٤٩)، والطبراني (٧٦٤٨)، والدارقطني
(٢٩٦٣) من طريق أبي عامر لقمان بن عامر الأوصائي.

والنسائي في السنن الكبرى (٥٧٥٠)، والطبراني (٧٦٦٣) من طريق حاتم بن حريث
الطائي،

والطبراني (٧٦٤٧) من طريق صفوان بن غزوان الأصم الطائي،
ثلاثتهم (أبو عامر، وحاتم، وصفوان) عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه به، مختصرا، ولم يسوقوا
موضع الشاهد.

□ دراسة الحديث:

إسناد متصل، وفيه إسماعيل بن عياش الشامي، وهو صدوق، وروايته عن أهل بلده أصح
من روايته عن غيرهم من العراقيين، والحجازيين، وشيخه هنا شرحبيل بن مسلم، وهو شامي
صدوق فيه لين كما تقدم في الترجمة، وقد توبع برواية أبي عامر لقمان بن عامر، وغيره، ولقمان
هذا صدوق، والطريق إليه ثابت، وإسماعيل مدلس، ولكنه صرح بالتحديث عند الترمذي،
وغیره، وقد تفرد عن شيخه، ولكن له شواهد صحيحة، يشهد له الحديث السابق، واللاحق،

وقد روى مسلم، وأحمد مثله من حديث علي عليه السلام ^(١).

قال الترمذي: "حديث حسن" ^(٢)، يعني بهذا الإسناد.

وللحديث طرق أخرى عن أبي أمامة.

منها: طريق أبي عامر لقمان بن عامر، عن أبي أمامة عليه السلام.

يرويه المعتمر بن سليمان، عن الحجاج بن فرافصة، عن مُجَدِّد بن الوليد، عن أبي عامر، عن أبي أمامة مرفوعاً مختصراً ^(٣)، وإسناده حسن، والحجاج بن فرافصة صدوق يهتم.

ومنها: طريق حاتم بن حريث الطائي.

يرويه الجراح بن مليح، عن حاتم بن حريث الطائي، عن أبي أمامة عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصراً.

وإسناده حسن، وفيه الهيثم بن خارجة الأنصاري، والجراح بن مليح البهراني، وهما صدوقان، وحاتم بن حريث قال ابن حجر فيه: "مقبول"، يعني عند المتابعة، وقد توبع.

ومنها: صفوان بن غزوان الأصم الطائي.

يرويه إبراهيم بن مُجَدِّد بن عرق الحمصي، عن مُجَدِّد بن مصفى، عن المغيرة عبد القدوس، عن إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، وصفوان الأصم الطائي، عن أبي أمامة عليه السلام مرفوعاً مختصراً. وصفوان هذا ضعيف، وقد توبع برواية شرحبيل، ولكن إبراهيم بن مُجَدِّد شيخ الطبراني لم أقف على حاله.

□ مناسبة الحديث: سبق ذكره ^(٤).

(١) صحيح مسلم ح (١٣٧٠)، ومسنند أحمد (٦١٥).

(٢) جامع الترمذي ح (٢١٢٠).

(٣) السنن الكبرى للنسائي ح (٥٧٤٩)، والمعجم الكبير للطبراني ح (٧٦٤٨)، وسنن الدارقطني ح (٢٩٦٣).

(٤) ينظر ح (٢٥).

❖ الحديث السابع والعشرون (٢٧):

قال الإمام أحمد رحمته الله: حدثنا أبو النضر، حدثنا عبد الحميد، حدثنا شهر، قال: قال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: (أيما رجل ادعى إلى غير والده، أو تولى غير مواليه الذين أعتقوه، فإن عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين إلى يوم القيامة، لا يقبل منه صرف ولا عدل)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- أبو النضر: هو هاشم بن القاسم بن مسلم، البغدادي، الملقب بقيصر، (ت: ٢٠٥ هـ)، وقيل: غير ذلك.

روى عن: شعبة، وشيبان بن عبد الرحمن، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهما.

قال الحافظ: "ثقة ثبت"^(٢).

٢- عبد الحميد بن بهرام: الفزاري المدائني، (ت: ١٦٠ هـ).

روى عن: شهر بن حوشب الأشعري، وعاصم الأحول.

وروى عنه: أبو النضر هاشم بن القاسم، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الباهلي، وغيرهما.

قال شعبة: "نعم الشيخ عبد الحميد بن بهرام، ولكن لا تكتبوا عنه، فإنه يحدث عن شهر ابن حوشب"، وقال مرة: "صدوق، إلا أنه يحدث عن شهر بن حوشب"، وقال أبو موسى محمد ابن المثنى: "ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمن يحدثان عن عبد الحميد بن بهرام شيئا قط"، وأطلق

(١) مسند أحمد ح (٢٩٢١).

(٢) التقريب (ص: ٥٧٠)، وينظر: الثقات للعجلي (٣٢٣/٢)، والكامل لابن عدي (٤١٨/٨).

القول في توثيقه يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد، وأبو داود: وأضاف علي بن المديني قائلاً: "وإنما كان يروى عن شهر بن حوشب من كتاب كان عنده"، وقال أحمد أيضاً: "حديثه عن شهر مقارب، كان يحفظها، كأنه يقرأ سورة من القرآن، وهو سبعون حديثاً طوالاً"، وقال العجلي: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم: "هو في شهر بن حوشب مثل الليث في سعيد المقبري، ثم قال: ليس به بأس، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم روى عن شهر بن حوشب أحاديث أحسن منها، ولا أكثر منها، أملئ عليه في سواد الكوفة، فسأله ابنه عبد الرحمن: يحتج بحديثه؟ قال: لا، ولا بحديث شهر بن حوشب، ولكن يكتب حديثه"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات"، وقال ابن عدي: "وهو في نفسه لا بأس به، وإنما عابوا عليه كثرة رواياته عن شهر، وشهر ضعيف".

قال ابن حجر: "صدوق"^(١).

٣- شهر بن حوشب: "صدوق كثير الإرسال والأوهام"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الدارمي (٢٩٠٦) عن محمد بن يوسف بن واقد الفرياني،

والطبراني (١٣٠١١)، وفي الدعاء (٢١٢٥)، من طريق أسد بن موسى بن إبراهيم،

والطبراني (١٣٠١١) من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي،

ثلاثتهم (محمد، وأسد، وأبو الوليد) عن عبد الحميد بن بهرام الفزاري به، بنحوه.

ورواية أبي الوليد الطيالسي موقوفة.

* وأخرجه ابن ماجه (٢٦٠٩)، وأحمد (٣٠٣٧)، وابن أبي شيبة (٢٦١١١)، وأبو يعلى

(٢٥٤٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٢٤)، وابن حبان (٤١٧)، والطبراني في المعجم الكبير

(١) التقريب (ص: ٣٣٣)، وينظر: سؤلات ابن أبي شيبة لابن المديني (٧٤/١)، والتاريخ الكبير (٥٤/٦)، وتهذيب الكمال (٤٠٩/١٦).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢٥).

(١٢٤٧٥) من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله بنحوه، إلا الجملة الأخيرة: "لا يقبل منه صرف، ولا عدل".

□ دراسة الحديث:

واختلف عن عبد الحميد بن بهرام في إسناده على وجهين، كما اختلف في متنه عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

● أما الإسناد فقد روي عن عبد الحميد بن بهرام على وجهين:

الوجه الأول: عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن عبد الله بن عباس مرفوعاً.

وهذه رواية: أبي النضر هاشم بن القاسم، ومُحمَّد بن يوسف الفريزي، وأسد بن موسى بن إبراهيم.

الوجه الثاني: عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن عبد الله بن عباس موقوفاً. وهذه رواية: أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي.

ولعل الاختلاف من عبد الحميد نفسه؛ لأنه مختلف فيه، والرواية عنه في الوجهين من الثقات الأثبات، والصحيح من روايته الأول؛ لأن سعيد بن جبير رواه مرفوعاً عن ابن عباس رضي الله عنه كما يلي.

عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس مرفوعاً.

يرويه عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً^(١).

وإسناده حسن؛ لأجل عبد الله بن عثمان.

فتبين من طريق سعيد أن شهراً خالفه، وزاد جملة: "لا يقبل منه صرف، ولا عدل"، وسعيد أقوى، وأحفظ من شهر بن حوشب، ولعل شهراً نقل حديث عمرو بن خارجة السابق

(١) سنن ابن ماجه ح (٢٦٠٩)، ومسند أحمد ح (٣٠٣٧)، ومصنف ابن أبي شيبة ح (٢٦١١١).

إلى حديث ابن عباس.

فحديث ابن عباس صحيح.

□ مناسبة الحديث: سبق ذكره^(١).



(١) ينظر ح (٢٥).

المطلب السادس عشر

إخفار ذمة المسلم

❖ الحديث الثامن والعشرون (٢٨):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا كَتَبْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الْقُرْآنَ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ حَدَّثًا أَوْ آوَى مُحَدَّثًا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا، فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ: "ثِقَةٌ"^(٢).

٢ - سَفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ: "ثِقَةٌ حَافِظٌ إِمَامٌ حُجَّةٌ"^(٣).

٣ - سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ الْأَعْمَشُ: "ثِقَةٌ حَافِظٌ"^(٤).

٤ - إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ شَرِيكَ: أَبُو أَسْمَاءَ، التَّيْمِيُّ الْكُوفِيُّ، (ت: ٩٢ هـ)، وَقِيلَ: بَعْدَهَا. رَوَى عَنْ: يَزِيدَ بْنِ شَرِيكَ النَّخْعِيِّ، وَالْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ التَّيْمِيِّ، وَغَيْرِهِمَا.

(١) صحيح البخاري ح (٣١٧٩).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٤).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (٩).

وروى عنه: سليمان الأعمش، والعوام بن حوشب بن يزيد الشيباني، وغيرهما.

نقل مغلطاي عن الكرابيسي قوله: "حدث التيمي يعني إبراهيم عن زيد بن وهب شيئاً قليلاً، أكثرها مدلسة".

قال ابن حجر: "ثقة، إلا أنه يرسل، ويدلس"^(١)، وذكره في المرتبة الثانية في المدلسين.

٥- عن أبيه: هو يزيد بن شريك بن طارق: أبو إبراهيم، التيمي الكوفي، (ت: ٧٠ - ٨٠ هـ).

روى عن: أبي ذر جندب بن جنادة، وعلي بن أبي طالب، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: ابنه إبراهيم بن يزيد التيمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة، يقال: إنه أدرك الجاهلية"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أبو داود (٢٠٣٤)، ومن طريقه البيهقي (٩٩٥١)،

والطحاوي في شرح المشكل (٢٨٤٥) من طريق يزيد بن سنان بن يزيد البصري،

وابن حبان (٣٧١٧) من طريق الفضل بن حباب الجمحي،

والبيهقي (٩٩٥١) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي،

والبيهقي (١٨١٦٨) من طريق محمد بن أيوب الرازي،

خمسهم (أبو داود، ويزيد، والفضل، وعثمان، ومحمد) عن محمد بن كثير العبدي، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (١٨٧٠)، وأحمد (١٠٣٧)، والنسائي في الكبرى (٤٢٦٤)، وأبو

يعلى (٢٩٦) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

(١) التقريب (ص: ٩٥)، وينظر: الجرح والتعديل (١٤٥/٢)، وثقات ابن حبان (٧/٤)، والإكمال لمغلطاي

(٣٠٩/١٠)، وتعريف أهل التقديس (٢٨/١).

(٢) التقريب (ص: ٦٠٢)، وينظر: ثقات العجلي (٣٦٤/٢)، والجرح والتعديل (٢٧١/٩).

والطحاوي في شرح المشكل (٢٨٤٦) من طريق عبيد الله بن موسى العبسي،

كلاهما (عبد الرحمن، وعبيد الله) عن سفيان بن سعيد الثوري، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٣١٧٢) من طريق وكيع بن الجراح،

والبخاري (٦٧٥٥) من طريق جرير بن عبد الحميد الضبي،

والبخاري (٧٣٠٠) من طريق حفص بن غياث،

ومسلم (١٣٧٠)، والترمذي (٢١٢٧)، وأحمد (٦١٥)، -وعنه ابنه عبد الله في كتاب

السنة (١٢٥٨) -، وأبو يعلى (٣٦٣)، والطبري في تهذيب الآثار (٣١٨)، والبيهقي

(١٦٨١٢)، وفي السنن الصغير (١٥٩٣) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم،

وأحمد (١٢٩٨)، وأبو داود الطيالسي (١٨٠)، وأحمد في فضائل الصحابة (١٢٠٤)،

والنسائي في الكبرى (٤٢٦٣) من طريق شعبة بن الحجاج،

وأبو عوانة (٤٨١٢) من طريق عبد الله بن نمير،

وأبو عوانة (٤٨١٣)، وابن حبان (٣٧١٦) من طريق زيد بن أبي أنيسة الكوفي،

وأبو عوانة (٤٨١٥) من طريق يعلى بن عبيد الطنافسي،

ثمانيتهم (وكيع، وجرير، وحفص، وأبو معاوية، وشعبة، وعبد الله، وزيد، ويعلى) عن
سليمان بن مهران الأعمش، به بنحوه،

ورواية شعبة - كما عند أحمد في مسنده، وفي فضائل الصحابة، والنسائي في الكبرى -

عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن علي رضي الله عنه.

* وأخرجه أحمد (٩٥٩)، وابن عبد الله في السنة (١٣١)، والنسائي في الكبرى (٨٦٢٨)

من طريق مالك بن الحارث الأشتري،

وأحمد (١٢٩٨)، وفي فضائل الصحابة (١٢٠٤)، والنسائي في الكبرى (٤٢٦٣) من

طريق الحارث بن سويد التيمي،

والبزار (٧٨٤) من طريق زيد بن يثيع الهمداني،

ثلاثتهم (مالك، والحرث، وزيد) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت للبخاري.

يرويه الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه يزيد بن شريك، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

● وقد اختلف عليه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول: الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: سفيان الثوري، ووكيع بن الجراح، وجريير بن عبد الحميد، وحفص بن غياث، وأبي معاوية، وعبد الله بن نمير، وزيد بن أبي أنيسة، ويعلى بن عبيد.

الوجه الثاني: الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد، عن الحرث بن سويد، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: شعبة بن الحجاج.

والمحفوظ الوجه الأول؛ لأن شعبة يخطئ في الأسماء كما توارد عليه الأئمة، قال أبو حاتم: "وكان أكثر خطأ شعبة في أسماء الرواة"^(١)، ولأنه رواية الجماعة، وفيهم الثوري وأبو معاوية، وهما من أثبت الناس في الأعمش، قال يعقوب بن سفيان الفسوي: "سفيان الثوري، وأبو معاوية، مقدمان في الأعمش على جميع من روى عن الأعمش"^(٢)، وقال شعبة نفسه: "سفيان أحفظ مني، وإذا خالفني في حديث فالحديث حديثه"، وقال أحمد: "سفيان أحفظ للإسناد، وأسماء الرجال من شعبة"، وقال أبو حاتم الرازي: "هو إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف شعبة والثوري فالثوري"، وقال أبو زرعة: "كان الثوري

(١) علل ابن أبي حاتم (٧٠١/٣).

(٢) شرح علل الترمذي (٧١٥/٢).

أحفظ من شعبة في إسناد الحديث ومنتنه"^(١)، ويؤيده أن الإمام أحمد، وغيره رجح الوجه الأول، قال أحمد: "إن شعبة خالفهم، قال: عن الحارث بن سويد فأخطأ، إنما هو عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، وهو الصواب إن شاء الله"^(٢)، وقال الدارقطني: "خالفهم شعبة، والمحفوظ قول الثوري ومن تابعه"^(٣).

فالحديث من وجهه المحفوظ صحيح كما تقدم.

□ شرح الغريب:

أخفر: من الإخفار، وهو نقض العهد^(٤).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أنه إذا أجاز أحد من المسلمين كافرا حرم على غيره التعرض له، ونقض عهده، فإنه يسبب لعنة الله، وحبوط عمله.

قال الخطابي: "وهو أن يجير الواحد من المسلمين كافرا كان المجير حرا، أو عبدا، أو امرأة، فإن جواره ماض، ليس لأحد منهم أن يخفر ذمته، وليس له أن يجيره أبدا، لكن مدة معلومة، ولا له أيضا أن يعقد ذمة لأمة من الكفار، فإن ذلك يؤدي إلى تعطيل الجهاد، وأمن أهل الكفر، ولكن يكون ذلك منه للواحد، ولتنفر منهم، والقبيلة إذا طلبوا الأمان، ليسلموا، أو يستمهلوا، لينظروا في أمورهم، أو نحو ذلك من أنواع المصلحة"^(٥)، وقال البيضاوي: "والمعنى: أن ذمة المسلمين واحدة، سواء صدرت من واحد، أو أكثر، شريف، أو ضيع، فإذا أمن أحد من المسلمين كافرا، وأعطاه ذمته لم يكن لأحد نقضه"^(٦).

(١) شرح علل الترمذي (١/٤٥٤).

(٢) السنة لعبد الله (٢/٥٤٢).

(٣) علل الدارقطني (٤/١٥٤).

(٤) أعلام الحديث (٢/٩٢٧). * الخطابي هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ).

(٥) المصدر السابق (٢/١٤٧٠).

(٦) تحفة الأبرار (٢/١٩٨). * البيضاوي هو ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي صاحب

المطلب السابع عشر

التساهل وعدم الغيرة في عرض الأهل

❁ الحديث التاسع والعشرون (٢٩):

قال الإمام الطبراني رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا إبراهيم بن دحيم الدمشقي، حدثني أبي، ح وحدثنا إسماعيل بن الحسن الخفاف المصنف، ثنا أحمد بن صالح، قال: ثنا ابن أبي فديك، ثنا موسى بن يعقوب الزمعي، عن أبي رزين الباهلي، عن مالك بن أخيمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن الله لا يقبل من الصقور صرفاً ولا عدلاً، قيل: ما الصقور يا رسول الله؟) قال: الذي يدخل الرجل على أهله^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١ - إبراهيم بن دحيم: وثقه الذهبي^(٢).
- ٢ - عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو دحيم: "ثقة حافظ متقن"^(٣).
- ٣ - محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك: أبو إسماعيل، المدني الديلي، (ت: ٢٠٠ هـ).

روى عن: الضحاك بن عثمان بن عبد الله، وموسى بن يعقوب بن عبد الله الزمعي، وغيرهما.

التفسير، (المتوفى: ٦٨٥ هـ).

(١) المعجم الكبير ح (٦٥٤).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢٣).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٢٣).

وروى عنه: مُحَمَّد بن رافع بن أبي زيد، وعبد الرحمن دحيم، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق"^(١).

٤- موسى بن يعقوب بن عبد الله: أبو مُحَمَّد، الزمعي الأسدي القرشي المطلي المدني الزهري (ت: ١٤٠ هـ).

روى عن: سلمة بن دينار، وأبي رزين الباهلي، وغيرهما.

وروى عنه: مُحَمَّد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، ومُحَمَّد بن خالد بن عثمة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق سيئ الحفظ"^(٢).

٥- أبو رزين: الباهلي، روى عن: مالك بن أخيمير، وأبي هريرة.

وروى عنه: موسى بن يعقوب بن عبد الله الزمعي، ومسلم بن أبي مريم.

لم أقف على حاله، قال البزار: "وفيه أبو رزين الباهلي، ولم أعرفه"^(٣).

٦- مالك بن أخيمير: مختلف في صحبته^(٤).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٥١/٣) عن أحمد بن علي الخزاز،

والخرائطي في مساوي الأخلاق (٤٠٨) من طريق مُحَمَّد بن عبد الرحمن السراج الرقي،

(١) التقريب (ص: ٤٦٨)، وينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٦٥/٢)، والجرح والتعديل (١٨٨/٧).

(٢) التقريب (ص: ٥٥٤)، وينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٣٦/٢)، والضعفاء والمتروكين للنسائي (٩٥/١).

(٣) مجمع الزوائد (٣٢٧/٤)، وينظر: التاريخ الكبير (٣٢/٩)، والجرح والتعديل (٣٧١/٩).

(٤) نفى صحبته العجلي، وأبو حاتم، وابن عبد البر، وابن الأثير وغيرهم، وخالفهم البخاري، وابن حبان، وابن مندة

وغيرهم، واسم "أخيمير" فيه عدة آراء، قيل: أخيمير، وأخامر، وبخامر، وأخيمر.

ينظر: الجرح والتعديل (٢٠٣/٨)، وثقات ابن حبان (٣٧٩/٣)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٢٤٦٨/٥)،

والاستيعاب في معرفة الصحابة (١٣٤٥/٣)، وأسد الغابة (٧/٥)، والإنابة إلى معرفة من اختلف فيهم من الصحابة

(١٣٣/٢).

كلاهما (أحمد، ومُحَمَّد) عن دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم به، بلفظه.
 * وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦٥٤) من طريق أحمد بن صالح المصري،
 ابن قانع في معجم الصحابة (٥١/٣) من طريق جعفر بن مسافر التنيسي،
 والخرائطي في مساوي الأخلاق (٤٠٨) من طريق عبيس بن مرحوم بن عبد العزيز،
 ثلاثتهم (أحمد، وجعفر، وعبيس) عن بن أبي فديك به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

في إسناده أبو رزين الباهلي، وهو مجهول، وتلميذه موسى بن يعقوب الزمعي، وهو صدوق سيئ الحفظ، وقد تفرد به أبو رزين، ولم يرو عنه إلا موسى بن يعقوب، وهو من طبقة أتباع التابعين، ومثله لا يحتمل منه التفرد، قال الهيثمي: "وفيه أبو رزين الباهلي، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات" ^(١)، فالحديث ضعيف.

□ شرح الغريب:

قال الخطابي: "الصقور تفسيره في الحديث أنه الديوث" ^(٢).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أن الصقور الذي لا يبالي من دخل على أهله لا يقبل منه العمل بسبب رداءة خلقه، وعدم غيخته على الأهل، والحديث لا يثبت، ولكن معناه منهي عنه بدلالة عمومات الشريعة، وقواعد الدين، وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: "ثلاثة لا ينظر الله عَنْكَ إليهم يوم القيامة: العاق لوالديه، والمرأة المترجلة، والديوث" ^(٣).

(١) مجمع الزوائد (٤/٣٢٧).

(٢) غريب الحديث (١/١٠٢)،

(٣) ينظر: سنن النسائي ح (٢٥٦٢) ومسند أحمد ح (٦١٨٠)، ومدار الحديث على عبد الله بن يسار الأعرج، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يوثقه أحد، قال ابن حجر: "مقبول"، أي عند المتابعة، ولم يتابع. ينظر: التقريب (ص: ٥٥٩).

المطلب الثامن عشر

الحسد

❖ الحديث الثلاثون (٣٠):

قال الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا هارون بن عبد الله الحمال، وأحمد بن الأزهر، قالا: حدثنا ابن أبي فديك، عن عيسى بن أبي عيسى الحنات، عن أبي الزناد، عن أنس، أن رسول الله ﷺ، قال: (الحسد يأكل الحسنات، كما تأكل النار الحطب، والصدقة تطفئ الخطيئة، كما يطفئ الماء النار، والصلاة نور المؤمن، والصيام جنة من النار)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- هارون بن عبد الله بن مروان: أبو موسى، البغدادي البزار، الحمال، (ت: ٢٤١ هـ)، وقيل: غير ذلك.

روى عن: معن بن عيسى القزاز، ومُحمَّد بن أبي فديك، وغيرهما.

وروى عنه: النسائي، وابن ماجه، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٢- ابن أبي فديك: هو مُحمَّد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك دينار: أبو إسماعيل، المدني الديلي، (ت: ٢٠٠ هـ)، وقيل: غير ذلك.

روى عن: الضحاك بن عثمان القرشي، وعيسى بن أبي عيسى الحنات، وغيرهما.

وروى عنه: مُحمَّد بن رافع القشيري، وهارون بن عبد الله، وغيرهما.

(١) سنن ابن ماجه ح (٤٢١٠).

(٢) التقریب (٥٦٩/١)، وينظر: الجرح والتعديل (٩٢/٩)، وتاريخ بغداد (٣١/١٦).

قال ابن حجر: "صدوق"^(١).

٣- عيسى بن أبي عيسى ميسرة: أبو موسى، الغفاري القرشي الكوفي الأصل المدني، الحنات، (ت: ١٥١ هـ).

روى عن: عامر الشعبي، وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان، وغيرهما.

وروى عنه: وكيع بن الجراح، ومُجَّد بن أبي فديك، وغيرهما.

قال ابن حجر: "متروك"^(٢).

٤- عبد الله بن ذكوان: أبو عبد الرحمن، القرشي المدني الأموي، أبو الزناد، (ت: ١٢٩ هـ)، وقيل: غير ذلك.

روى عن: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأنس بن مالك، وغيرهما.

وروى عنه: سفيان بن عينة، وعيسى بن أبي عيسى الحنات، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة فقيه"^(٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أبو يعلى الموصلي (٣٦٥٦) عن هارون بن عبد الله به، بنحوه.

* وأخرجه البزار (٦٢١٢) عن أبي الربيع عبيد الله بن مُجَّد،

وأبو الشيخ في التوخيخ (٦٢) من طريق يعقوب بن مُجَّد الزهري،

ومُجَّد القضاعي (١٠٤٩) من طريق أحمد بن صالح المصري،

ثلاثتهم (أبو الربيع، ويعقوب، وأحمد) عن مُجَّد بن أبي فديك به، بنحوه.

ورواية يعقوب: عن ابن أبي فديك، عن عيسى الحنات، عن الشعبي، عن أنس، فذكر

(١) التقريب (٤٦٨/١)، وينظر: الجرح والتعديل (١٨٩/٧)، وتهذيب الكمال (٤٨٧/٢٤).

(٢) التقريب (٤٤٠/١)، وينظر: الطبقات الكبرى (٤٢٤/١)، والتاريخ الكبير (٤٠٥/٦).

(٣) التقريب (٣٠٢/١)، وينظر: الطبقات الكبرى (٤١٤/٥)، وتاريخ دمشق (٤٤/٢٨).

الشعبي بدل أبي الزناد.

* وأخرجه الدارقطني معلقاً في العلل (٢٤٩٢) عن أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر، عن عيسى بن أبي عيسى الحنط، به، بنحوه.

* وأخرجه الدارقطني معلقاً في العلل (٢٤٩٢) عن عبد الرحمن بن قيس، عن أبي الزناد به، بنحوه.

ورواية عبد الرحمن بن قيس: عن أبي زناد، عن أنس موقوفاً.

* وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة (٢٦٥٩)، وهناد في الزهد (٢/ص ٦٤١)، وأبو الليث السمرقندي (٢١٨)، وأبو الشيخ في التويخ (٦١)، وابن بشران في الأمالي (٩٥٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦١٨٦) من طريق يزيد الرقاشي،

والخطيب في التاريخ (٤٧٣) من طريق قتادة بن دعامة،

كلاهما (يزيد، وكتادة) عن أنس بن مالك به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

فيه عيسى بن أبي عيسى ميسرة، وهو متروك، وإسناده منقطع؛ لأن أبا الزناد لم يسمع من أنس على الراجح، وقد نفى سماعه منه أحمد، والبخاري وأبو حاتم، وابن عبد البر، بينما أثبت سماعه العجلي، والعلائي^(١).

والحديث يرويه أبو الزناد.

وقد اختلف فيه عنه، كما اختلف عن أحد الرواة النازلين، وهو ابن أبي فديك.

● أما ابن أبي فديك فعنه على وجهين:

الوجه الأول: ابن أبي فديك، عن عيسى بن أبي عيسى، عن أبي الزناد، عن أنس مرفوعاً.

(١) ينظر: العلل الكبير (٣٨٦/١)، وثقات العجلي (٢٥٤/١)، والجرح والتعديل (٤٩/٥)، والاستغناء في معرفة المشهورين (٦٥١/١)، وبحر الدم فيمن تكلم فيهم الإمام أحمد (١٨٧/١)، وجامع التحصيل (٢١٠/١).

وهذه رواية: هارون بن عبد الله، وأبي الربيع عبيد الله بن مُجَدِّد، وأحمد بن صالح.

الوجه الثاني: ابن أبي فديك، عن عيسى بن أبي عيسى، عن أبي الزناد، عن الشعبي، عن أنس.

وهذه رواية: يعقوب بن مُجَدِّد الزهري،

والمحفوظ الوجه الأول؛ لأنه من رواية ثقات أصحاب ابن أبي فديك، وأما الوجه الثاني فهو منكر؛ يعقوب الزهري صدوق كثير الوهم، والرواية عن الضعفاء^(١).

● وأما أبو الزناد فقد روي عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو الزناد، عن أنس مرفوعا.

وهذه رواية: عيسى بن أبي عيسى.

الوجه الثاني: أبو الزناد، عن أنس موقوفا عليه.

وهذه رواية: عبد الرحمن بن قيس.

والوقف أصح؛ لأن راوي الوجه الأول عيسى الحنات قد سلك الجادة مع ضعفه الشديد؛ لأنه متروك كما تقدم في الترجمة، وقد رجح الوقف الدارقطني كما في العلل^(٢).

والحديث من وجهه الراجح أيضا لا يصح؛ للانقطاع بين أبي الزناد، وبين أنس.

وللحديث طرق أخرى عن أنس:

منها طريق يزيد الرقاشي، عن أنس رضي الله عنه مرفوعا^(٣).

● والمدار عليه، وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يزيد الرقاشي، عن أنس مرفوعا.

(١) التقريب (ص: ٦٠٨).

(٢) علل الدارقطني (١١١/١٢).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ح (٢٦٥٩)، وشعب الإيمان ح (٦١٨٦).

وهذه رواية: الأعمش فيما يرويه عنه أبو معاوية محمد بن خازم، وواقد بن سلامة.

الوجه الثاني: يزيد الرقاشي، عن الحسن البصري مرسلًا.

وهذه رواية: الأعمش فيما يروي عنه أبو معاوية محمد بن خازم في رواية.

الوجه الثالث: يزيد الرقاشي، عن الحسن البصري، عن أنس مرفوعًا،

وهذه رواية: الأعمش فيما يروي عنه أبو مسلم عبيد الله بن سعيد.

وهذا الاضطراب من يزيد الرقاشي نفسه؛ لأنه ضعيف الحديث، ويؤيده أن أبا معاوية روى الوجهين الأولين.

ومنها: طريق قتادة بن دعامة، عن أنس بن مالك مرفوعًا.

وهو أيضا معلول؛ فيه أبو هلال الراسبي، وهو متكلم فيه لا سيما في رواية عن قتادة، قال أحمد: "قد احتمل حديثه، إلا أنه يخالف في حديث قتادة، وهو مضطرب الحديث عن قتادة"^(١).

فتبين من خلال هذا العرض أن جميع طرق هذا الحديث ضعيفة جدا لا يعتمد على مثلها.

□ مناسبة الحديث:

في هذا الحديث، وما بعده من أحاديث المطلب دليل على ذم الحسد، وأنه محبط للحسنات. قال المناوي: "وينشأ عن الحسد إفساد الطاعات وفعل المعاصي من الشرور والعجب والهمل بلا فائدة، وعمى القلب حتى لا يكاد يفهم حكماً من أحكام الله تعالى والحرمان، والخذلان، فلا يكاد يظفر بمراد حزن دائم وعقل هائم وغم لازم، كفى بالحسد ذمًا أنه يفسد الطاعات، ويبعث على الخطيئات"^(٢).

(١) الجرح والتعديل (٢٧٤/٧).

(٢) شرح الأربعين النووية للمناوي (١٩٢/١)، والتنوير شرح الجامع الصغير (٤٢١/٥).

وللصنعاني كلام جميل حول الحسد، ولأهميته أنقل نصه، قال:

"وقوله: (كما تأكل النار الحطب) تحقيق لذهاب الحسنات بالحسد كما يذهب الحطب بالنار، ويتلاشى جرمه، واعلم أن دواء الحسد الذي يزيله عن القلب معرفة الحاسد أنه لا يضر بحسده المحسود في الدين، ولا في الدنيا، وأنه يعود وبال حسده عليه في الدارين؛ إذ لا تزول نعمة بحسد قط، وإلا لم تبق لله نعمة على أحد حتى نعمة الإيمان؛ لأن الكفار يحبون زواله عن المؤمنين، بل المحسود يتمتع بحسنات الحاسد؛ لأنه مظلوم من جهته سيما إذا أطلق لسانه بالانتقاص، والغيبة، وهتك الستر، وغيرها من أنواع الإيذاء؛ فيلقى الله مفلسا من الحسنات محروما من نعمة الآخرة، كما حرم من نعمة سلامة الصدر، وسكون القلب، والاطمئنان في الدنيا، فإذا تأمل العاقل هذا عرف أنه جر لنفسه بالحسد كل غم، ونكد في الدنيا، والآخرة"^(١).



(١) سبل السلام (٢/٦٥٤).

❁ الحديث الواحد والثلاثون (٣١):

قال الإمام محمد القضاعي: أخبرنا محمد بن منصور التستري، أبنا أبو سهل، محمود بن عمر بن جعفر العكبري، ثنا عمر بن محمد بن حفصة أبو حفص الخطيب، ثنا محمد بن معاذ بن المستهل، بحلب، ثني القعني، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- محمد بن منصور بن عبد الله بن جيكان: أبو عبد الله، التستري، وقيل: "القشيري"، والصواب الأول كما قال الحافظ في اللسان.

روى عن: عبد الله بن أحمد العسقلاني، وأبي عبد الله محمد بن أحمد الأرجاني، وغيرهما.

وروى عنه: أبو منصور الأصبهاني نزيل آمد، وأبو القاسم الطحان، وغيرهما.

قال أبو إسحاق الحبال: "كذاب"^(٢).

٢- محمود بن عمر بن جعفر: أبو سهل، العكبري.

روى عن: أحمد بن عثمان بن يحيى الأدمي، وعمر بن محمد بن حفصة، وغيرهما.

وروى عنه: أبو سهل بن زياد، والخطيب البغدادي، وغيرهما.

قال الخطيب: "كتبت عنه، وسمعت أحمد بن علي البادا ذكره فقال: كان عبدا صالحا أدام الصيام ثلاثين سنة، وليس هو في الحديث بذلك؛ لأنه روى كتاب القناعة عن شيخ لم يسمعه محمود منه"^(٣).

(١) مسند الشهاب ح (١٠٤٨).

(٢) ديوان الضعفاء (٣٧٦/١)، والإكمال في رفع الارتباب (٥٨٦/٢)، ولسان الميزان (٣٩٥/٥).

(٣) تاريخ بغداد (٩٦/١٣)، وميزان الاعتدال (٧٨/٤).

٣- عمر بن مُجَدَّ بن حفصة: أبو حفص، الخطيب.

لم أقف على حاله.

وذكره الذهبي في الميزان، فأورد حديث الباب، ثم قال: "فهذا بهذا الإسناد باطل" (١).

٤- مُجَدَّ بن معاذ بن سفيان بن المستهل: أبو بكر، العنزي البصري، ثم الحلبي، دران، (ت: ٢٩٤ هـ).

روى عن: القعني، ومسلم بن إبراهيم، وغيرهما.

وروى عنه: النجاد، ومحمود بن عمر، وغيرهما.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: "صدوق" (٢).

٥- عبد الله بن مسلمة بن قعنب: أبو عبد الله، القعني الحارثي البصري المدني الأصل، (ت: ٢٢٠ هـ)، وقيل: غير ذلك.

روى عن: مالك بن أنس، وعبد العزيز بن مُجَدَّ الدراوردي، وغيرهما.

وروى عنه: أبو داود، ومُجَدَّ بن معاذ بن المستهل، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة عابد، كان ابن معين وابن المدني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدا" (٣).

٦- مالك بن أنس: مالك بن أنس بن مالك، أبو عبد الله، الأصبحي الحميري المدني التيمي اليمني، (ت: ١٧٨ هـ).

روى عن: مُجَدَّ بن شهاب الزهري، ونافع، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن وهبي، والقعني، وغيرهما.

(١) ميزان الاعتدال (٢٢٢/٣).

(٢) الثقات لابن حبان (١٥٣/٩)، وسير أعلام النبلاء (٥٢١/١٠).

(٣) التقریب (٣٢٣/١)، وينظر: الجرح والتعديل (١٨١/٥)، وتهذيب الكمال (١٣٦/١٦).

قال ابن حجر: "إمام دار الهجرة رأس المتقين وكبير المثبتين"^(١).

٧- نافع مولى ابن عمر: أبو عبد الله، المدني القرشي العدوي، (ت: ١١٦ هـ).

روى عن: عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وصفية بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفية، وغيرهما.

وروى عنه: عبيد الله بن عمر بن حفص القرشي، ومالك بن أنس، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٢).

□ تخريج الحديث:

لم أقف على هذا الحديث بهذا الإسناد إلا عند القضاعي في مسنده.

□ دراسة الحديث:

هذا الحديث لا أصل له بهذا الإسناد، وكأن الإسناد مركب على هذا المتن؛ لأن فيه مُجَدَّ بن منصور التستري وهو كذاب، وفيه أيضاً محمود بن عمر، ومُجَدَّ بن عمر بن حفصة، كلاهما ضعيفان، والآفة من مُجَدَّ التستري على الأظهر، وقد حكم الذهبي على هذا الإسناد بطلانه في ترجمة عمر بن مُجَدَّ^(٣).

□ مناسبة الحديث^(٤).



(١) التقريب (ص: ٥١٦)، وينظر: طبقات ابن سعد (٤٣٣/١)، والجرح والتعديل (٢٠٤/٨).

(٢) التقريب (ص: ٥٥٩)، وينظر: التاريخ الكبير (٨٤/٨)، والمعرفة والتاريخ (٦٤٥/١).

(٣) ميزان الاعتدال (٢٢٢/٣).

(٤) ينظر: الحديث السابق.

❖ الحديث الثاني والثلاثون (٣٢):

قال الإمام أبو داود رحمته الله: حدثنا عثمان بن صالح البغدادي، حدثنا أبو عامر يعني عبد الملك بن عمرو، حدثنا سليمان بن بلال، عن إبراهيم بن أبي أسيد، عن جده، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب - أو قال: العشب -) ^(١).

□ تراجم الرواة:

١- عثمان بن صالح بن سعيد: أبو القاسم، الخلقاني البغدادي، الخياط، (ت: ٢٥٦ هـ).

روى عن: بشر بن عمر الزهراني، وأبي عامر عبد الملك بن عمرو، وغيرهما.

وروى عنه: أبو داود سليمان بن الأشعث، ومُجَدِّد بن مخلد، وغيرهما.

قال ابن حبان: "حسن الاستقامة في الرواية"، ووثقه الخطيب.

قال ابن حجر: "ثقة" ^(٢).

٢- عبد الملك بن عمرو: أبو عامر، القيسي العقدي البصري، الحافظ، (ت: ٢٠٤ هـ).

روى عن: زهير بن مُجَدِّد، وسليمان بن بلال، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، وعثمان بن صالح.

وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: "صدوق".

(١) سنن أبي داود ح (٤٩٠٣).

(٢) التقريب (٣٨٤/١)، وينظر: الثقات لابن حبان (٤٥٤/٨)، وتاريخ بغداد (٢٨٧/١١).

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٣- سليمان بن بلال: أبو مُجَدِّ، القرشي التيمي المدني، (ت: ١٧٢هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: يحيى بن سعيد الأنصاري، وإبراهيم بن أبي أسيد، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الحميد بن أبي أويس، وعبد الملك بن عمرو، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٤- إبراهيم بن أبي أسيد: المدني، البراد.

روى عن: جده المبهمة، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهما.

وروى عنه: سليمان بن بلال، وأنس بن عياض، وغيرهما.

قال أبو حاتم: "شيخ مدني محله الصدق"، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن حجر: "صدوق"^(٣).

٥- جد إبراهيم بن أبي أسيد: مجهول، وذكره الذهبي في عداد المجهولين، فقال: "لعل

جده -أي جد إبراهيم- سالم"^(٤).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه عبد بن حميد (١٤٣٠)،

والبزار (٨٤٠٢) من طريق مُجَدِّ بن المثنى،

كلاهما (عبد، ومُجَدِّ) عن عبد الملك بن عمرو به، بنحوه.

* وأخرجه ابن بشران في الأمالي (٧١٢) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن

سليمان بن بلال، به بنحوه.

(١) التقريب (٣٦٤/١)، وينظر: الجرح والتعديل (٥٣٥٩)، وتهذيب الكمال (٣٦٤/١٨).

(٢) التقريب (٢٥٠/١)، وينظر: الطبقات الكبرى (٤٨٩/٥)، وتاريخ يحيى رواية الدوري (١٦٥/٣).

(٣) التقريب (٨٨/١)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٧٢/١)، والجرح والتعديل (٨٨/٢).

(٤) ميزان الاعتدال (٦٠٢/٤).

□ دراسة الحديث:

في إسناده إبراهيم بن أبي أسيد، وجده، أما جده فمجهول، وإبراهيم محله الصدق كما سبق في الترجمة، لم يرو الحديث عن أبي هريرة إلا جد إبراهيم، ولا عن جده إلا إبراهيم، تفرد به سليمان بن بلال، فالحديث ضعيف؛ لجهالة جد إبراهيم، والتفرد، وقد ضعفه البخاري في التاريخ الكبير^(١).

□ مناسبة الحديث^(٢).

(١) التاريخ الكبير (١/٢٧٢).

(٢) ينظر: ح (١) في هذا المطلب.

المطلب التاسع عشر

الاستيلاء على أرض الناس بتغيير مناره

❖ الحديث الثالث والثلاثون (٣٣):

قال الإمام البزار رَحِمَهُ اللهُ: مُحَمَّدٌ بْنُ مَسْكِينٍ، قَالَ: نَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: نَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: نَا حَمْزَةُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ بَجَادِ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَبْرًا بِغَيْرِ حَقِّهِ طَوَّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - مُحَمَّدٌ بْنُ مَسْكِينٍ بن نميلة: أبو الحسن، اليمامي الحراني، (ت: ٢٨٩ هـ).

روى عن: عبد الله بن صالح بن مُحَمَّدٍ، وأسد بن موسى بن إبراهيم، وغيرهما.

وروى عنه: البزار، وابن خزيمة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٢ - أَسَدُ بْنُ مُوسَى بن إبراهيم: أبو سعيد، الأموي القرشي المصري المرواني البصري،

(ت: ٢١٢ هـ).

روى عن: حماد بن سلمة، وحاتم بن إسماعيل المدني، وغيرهما.

وروى عنه: الربيع بن سليمان المرادي، ومُحَمَّدُ بْنُ مَسْكِينٍ بن نميلة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق يغرب، وفيه نصب"^(٣).

٣ - حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أبو إسماعيل، المدني الحارثي الكوفي، (ت: ١٨٦ هـ).

(١) مسند البزار ح (١١٣٧).

(٢) التقريب (ص: ٥٠٦)، وينظر: مشيخة النسائي (٩٩/١)، وتاريخ بغداد (٤٨٣/٤).

(٣) التقريب (ص: ١٠٤)، وينظر: التاريخ الكبير (٤٩/٢)، وثقات العجلي (٦٢/١).

روى عن: جعفر بن مُجَدِّ الصادق، وحمزة بن أبي مُجَدِّ المدني، وغيرهما.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وأسد بن موسى بن إبراهيم، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صحيح الكتاب، صدوق يهم"^(١).

٤ - حمزة بن أبي مُجَدِّ: المدني.

روى عن: بجاد بن موسى بن سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن دينار، وغيرهما.

وروى عنه: حاتم بن إسماعيل المدني.

قال ابن حجر: "متروك متهم بالوضع"^(٢).

٥ - بجاد بن موسى بن سعد بن أبي وقاص: الزهري.

روى عن: عامر بن سعد بن أبي وقاص.

وروى عنه: حمزة بن أبي مُجَدِّ المدني، وحماد بن سلمة، وغيرهما.

ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يوثقه غيره فيما يظهر^(٣).

٦ - عامر بن سعد بن أبي وقاص: الزهري المدني القرشي، (ت: ١٠٣ هـ).

روى عن: سعد بن أبي وقاص، وأسامة بن زيد، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: مُجَدِّ بن شهاب الزهري، وبجاد بن موسى بن سعد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٤).

(١) التقريب (ص: ١٤٤)، وينظر: سؤلات ابن أبي شيبة لابن المديني (١١٨/١)، وطبقات ابن سعد (٤٢٥/٥).

(٢) التقريب (ص: ١٧٩)، وينظر: الجرح والتعديل (٦١٥/٣)، وتهذيب الكمال (٣٣٨/٧).

(٣) المؤلف والمختلف للدارقطني (١٩٥/١)، وثقات ابن حبان (١١٨/٦).

(٤) التقريب (ص: ٢٨٧)، وينظر: طبقات ابن سعد (١٢٧/٥)، ومشاهير علماء الأمصار (١١٠/١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أبو يعلى الموصلي (٧٤٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (٥١٤٩) من طريق
 محمد بن عباد المكي،

والطبري في تهذيب الآثار (٢٩٠) من طريق نعيم بن حماد،

كلاهما (محمد، ونعيم) عن حاتم بن إسماعيل المدني به، بلفظه.

□ دراسة الحديث:

في إسناده حمزة بن أبي محمد، وهو متهم، وشيخه بجاد بن موسى مجهول. فالحديث ضعيف
 جدا، وإن كان للجملة الأولى أصل في الصحيحين، ولكن محل الشاهد لم يحفظ إلا بهذا
 الإسناد. قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد بهذا اللفظ وبتمام هذا الكلام إلا
 من هذا الوجه بهذا الإسناد" (١).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على خطورة الاستيلاء على أراضي الناس، وأنه من الكبائر، ويؤدي إلى
 بطلان عمله، ولكن الوعيد ببطلان العمل في هذا الحديث لا أصل له كما أشار إليه البزار.



(١) مسند البزار ح (١١٣٧).

المطلب العشرون

التكلف والتشدد في الكلام لإمالة القلوب

❖ الحديث الرابع والثلاثون (٣٤):

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا ابن السرح، حدثنا ابن وهب، عن عبد الله بن المسيب، عن الضحاك بن شرحبيل، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (من تعلم صرف الكلام ليسبي به قلوب الرجال، أو الناس، لم يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح: أبو الطاهر، المصري الأموي مولاهم القرشي، (ت: ٢٤٩ هـ).

روى عن: عبد الله بن وهب بن مسلم، وسفيان بن عيينة، وغيرهما.

وروى عنه: مسلم، وأبو داود، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٢- عبد الله بن وهب بن مسلم: أبو مُجَدِّ، القرشي مولاهم المصري الفهري،

(ت: ١٩٧ هـ).

روى عن: يونس بن يزيد بن أبي النجاد، وعبد الله بن المسيب القرشي، وغيرهما.

وروى عنه: يونس بن عبد الأعلى بن موسى، وأحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن

(١) سنن أبي داود ح (٥٠٠٦).

(٢) التقریب (ص: ٨٣)، وينظر: مشيخة النسائي (٥٦/١)، وتاريخ ابن يونس (١٨/١).

السرْح، وغيرهما.

قال ابن سعد: "وكان كثير العلم ثقة فيما قال: حدثنا، وكان يدلّس".

قال ابن حجر: "ثقة حافظ عابد" (١).

٣- عبد الله بن المسيّب: أبو السوار، القرشي الفارسي المصري، (ت: ١٧٠ هـ).

روى عن: الضحاك بن شرحبيل بن عبد الله، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن وهب بن مسلم.

قال ابن حجر: "مقبول" (٢).

٤- الضحاك بن شرحبيل بن عبد الله: أبو عبد الله، الغافقي المصري، (ت: ١١١ هـ).

روى عن: زيد بن أسلم العدوي، وأبي هريرة رضي الله عنه، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: عبد الله بن لهيعة، وعبد الله بن المسيّب القرشي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق يهمل" (٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣١٨)، وفي الآداب (٣١٧) من طريق المؤلف به،
بمثله.

□ دراسة الحديث:

في إسناده عبد الله بن المسيّب، ولم يوثقه أحد، وذكره ابن حبان في الثقات، وهو مقبول عند الحافظ، يعني عند المتابعة، ولم يتابع، ولم يروه عن أبي هريرة إلا الضحاك بن شرحبيل، وهو

(١) التقريب (ص: ٣٢٨)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٥٩/٧)، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين (٣٨٤/١)، والكنى والأسماء لمسلم (٧٣٦/٢).

(٢) التقريب (ص: ٣٢٣)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٠٢/٥)، وثقات ابن حبان (٤٩/٥).

(٣) التقريب (ص: ٢٧٩)، وينظر: ثقات العجلي (٢٣١/١)، والجرح والتعديل (٤٥٩/٤).

صدوق يهم، وتفرد به عبد الله بن المسيب، وهما ممن لا يحتمل منهما التفرد، وقد أشار المنذري إلى احتمال انقطاع بين الضحاك، وبين أبي هريرة، فقال: "الضحاك بن شرحبيل ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكر له رواية عن أحد من الصحابة، وإنما روايته عن التابعين، ويشبه أن يكون الحديث منقطعاً، والله ﷻ أعلم"^(١)، فالحديث ضعيف.

□ شرح الغريب:

"صرف الكلام"، قال أبو عبيد: "صرف الحديث: يعني أن يزيد فيه، ويحسنه"^(٢).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أن تعلم صرف الكلام؛ لأجل إمالة القلوب محبط للعمل.
قال الخطابي: "صرف الكلام ما يتكلفه الإنسان من الزيادة فيه من وراء الحاجة، وإنما كره رسول الله ﷺ ذلك؛ لما يدخله من الرياء، والتصنع، ولما يخالطه من الكذب، والتزيد، وأمر ﷺ أن يكون الكلام قصداً تلو الحاجة، غير زائد عليها، يوافق ظاهره باطنه وسره علنه"^(٣).
وقال ابن الملك: "يعني: من تعلم الفصاحة، وأنواع البلاغة من الشعر، وغيره من العلوم لا لله تعالى، بل ليسبي به قلوب الرجال أو الناس؛ أي: ليجعل قلوبهم إليه مائلة"^(٤).



(١) مختصر سنن أبي داود (٣/٣٧١).

(٢) غريب الحديث (٥/٣٨٤). * أبو عبيد هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ).

(٣) معالم السنن (٤/١٣٦).

(٤) شرح المصابيح (٥/٢٣١). * ابن الملك هو محمد بن عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا، الرُّومِيُّ الكَرْمَانِيُّ، الحنفِيّ، المشهور بـ ابن الملك (المتوفى: ٨٥٤ هـ).

المطلب الواحد والعشرون

التأخير والتولية للمحابة

❁ الحديث الخامس والثلاثون (٣٥):

قال الإمام أحمد رحمته الله: حدثنا يزيد بن عبد ربه، قال: حدثنا بقية بن الوليد، قال: حدثني شيخ من قريش، عن رجاء بن حيوة، عن جنادة بن أبي أمية، عن يزيد بن أبي سفيان، قال: قال أبو بكر رضي الله عنه، حين بعثني إلى الشام: يا يزيد، إن لك قرابة عسيت أن تؤثرهم بالإمارة، وذلك أكبر ما أخاف عليك، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (من ولي من أمر المسلمين شيئاً، فأمر عليهم أحداً محابة فعليه لعنة الله، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم، ومن أعطى أحداً حمى الله فقد انتهك في حمى الله شيئاً بغير حقه، فعليه لعنة الله، أو قال: تبرأت منه ذمة الله عز وجل)^(١).

□ رواية الحديث:

١- يزيد بن عبد ربه: أبو الفضل، الزبيدي الحمصي الجرجسي، (ت: ٢٢٤ هـ).

روى عن: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، والدارمي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٢- بقية بن الوليد بن صائد: أبو يحمى، الكلاعي الحميري الميتمي الحمصي، (ت:

١٩٧ هـ)، وقيل: بعدها.

(١) مسند أحمد ح (٢١).

(٢) التقريب (٦٠٣/١)، وينظر: سؤلات ابن الجنيد ليحيى بن معين (٣٢٧/١)، والجرح والتعديل (٢٧٩/٩).

روى عن: بحير بن سعد السحولي، ومُحمَّد بن الوليد، وغيرهما.

وروى عنه: عمرو بن عثمان بن سعيد، ويزيد بن عبد ربه، وغيرهما.

قال ابن المبارك: "بقية بن الوليد صدوق اللهجة، كان يأخذ عمن أقبل وأدبر"، وقال العجلي: "بقية بن الوليد ثقة فيما روى عن المعروفين وما روى عن المجهولين فليس بشيء"، وقال أبو زرعة: "بقية أحب إلى من إسماعيل بن عياش، ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة"، وقال ابن عدي: "وفي بعض رواياته يخالف الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط".

قال ابن حجر: "صدوق كثير التدليس عن الضعفاء"^(١)، وذكره في المرتبة الرابعة في المدلسين.

٣- شيخ من قريش: مبهم لا يعرف:

٤- رجاء بن حيوة بن جرول: أبو المقدام، الكندي الشامي الفلسطيني، (ت: ١١٢ هـ).

روى عن: قبيصة بن ذؤيب، وجنادة بن أبي أمية، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن عون الضبي، ومُحمَّد بن عبد الله بن أبي يعقوب، وغيرهما.

قال ابن عون: "كان ثلاثة يتبعون اللفظ، القاسم بن مُحمَّد، ومُحمَّد بن سيرين، ورجاء بن حيوة".

وقال ابن حجر: "ثقة فقيه"^(٢).

٥- جنادة بن أبي أمية: أبو عبد الله، الأزدي الزهراني، (ت: ٦٧ هـ)، وقيل: بعدها.

(١) التقريب (١٢٦/١)، وينظر: الثقات للعجلي (٢٥٠/١)، والضعفاء لأبي زرعة (١٦٢/١)، والجرح والتعديل (٤٣٤/٢)، والكمال (٢٧٥/٢).

(٢) التقريب (٢٠٨/١)، وينظر: التاريخ الكبير (٣١٢/٣)، والجرح والتعديل (٥٠١/٣).

روى عن: عبادة بن الصامت، ويزيد بن أبي سفيان، وغيرهما.

وروى عنه: عمير بن هاني، ورجاء بن حيوة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "مختلف في صحبته، فقال العجلي: تابعي ثقة"^(١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الحاكم (٧٠٢٤) من طريق بكر بن خنيس الكوفي، عن رجاء بن حيوة به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

في إسناده شيخ بقية بن الوليد، وهو مجهول، وقد توبع ببكر بن خنيس الكوفي كما عند الحاكم، ولكن بكرا هذا أيضا ضعيف جدا، ضعفه الجمهور، بل قال بعضهم: "إنه متروك" فالحديث ضعيف جدا، قال الهيثمي: "رواه أحمد، وفيه رجل لم يسم"^(٢)، وقال الحاكم في حديث بكر: "حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"^(٣)، وتعقبه الذهبي، فقال: "قلت: فيه بكر بن خنيس، قال الدارقطني: متروك"^(٤).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على تحريم الغش، والظلم في الأمانة من تولية، وغيرها؛ لأجل المحاباة، وأنه سبب لبطلان العمل، ولكن حديث الباب لا يصح بخصوص الحبوط.

قال الصنعاني: "ومن ذلك توليته لمن لا يحوطهم، ولا يراقب أمر الله فيهم، وتوليته من غيره أَرْضَى اللهُ عَنْهُ مع وجوده، والأحاديث دالة على تحريم الغش، وأنه من الكبائر"^(٥).

(١) التاريخ الكبير (٢/٢٣٢)، والثقات للعجلي (١/٩٩)، والتقريب (١/١٤٢).

(٢) مجمع الزوائد (٥/٢٣٢).

(٣) المستدرک على الصحيحين ح (٧٠٢٤).

(٤) مختصر تلخيص الذهبي (٥/٢٥١٣).

(٥) سبل السلام (٢/٦٦٦).

المطلب الثاني والعشرون

محاولة رد القصاص

❁ الحديث السادس والثلاثون (٣٦):

قال الإمام النسائي رَحِمَهُ اللهُ: أخبرنا هلال بن العلاء بن هلال، قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: أنبأنا سليمان بن كثير، قال: حدثنا عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (من قتل في عميا أو رميا تكون بينهم بحجر أو سوط أو بعضا فعقله عقل خطأ، ومن قتل عمدا ففقد يده، فمن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- هلال بن العلاء بن هلال بن عمر: أبو عمر، ويقال: "أبو عمرو"، الباهلي مولاهم الرقي، (ت: ٢٨٠ هـ).

روى عن: أبيه العلاء بن هلال بن عمر، وسعيد بن سليمان بن كنانة، وغيرهما.

وروى عنه: النسائي، وأحمد بن سلمان بن الحسن، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق"^(٢).

٢- سعيد بن سليمان بن كنانة: أبو عثمان، الضبي الواسطي البزاز، سعدويه،

(ت: ٢٢٥ هـ).

روى عن: عباد بن العوام بن عمر، وسليمان بن كثير الأصيل، وغيرهما.

(١) سنن النسائي ح (٤٧٨٩).

(٢) التقريب (ص: ٥٧٦)، وينظر: مشيخة النسائي (٧٠/١)، والجرح والتعديل (٧٨/٩).

وروى عنه: أحمد بن يحيى بن إسحاق، وهلال بن العلاء بن هلال، وغيرهما.

قال أحمد: "كان صاحب تصحيف ما شئت".

قال ابن حجر: "ثقة حافظ" (١).

٣- سليمان بن كثير: أبو داود، ويقال: "أبو مُجَد"، العبدى البصري الواسطي الأصل القافلاني، (ت: ١٣٣ هـ).

روى عن: ابن شهاب الزهري، وعمرو بن دينار الأثرم، وغيرهما.

وروى عنه: مُجَد بن كثير، وسعيد بن سليمان بن كنانة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "لا بأس به في غير الزهري" (٢).

٤- عمرو بن دينار: أبو مُجَد، المكي القرشي الجمحي مولاهم، الأثرم، (ت: ١٢٥ هـ)، وقيل: بعدها، روى عن: جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وطاوس بن كيسان، وغيرهما، وروى عنه: سفيان بن عيينة، وسليمان بن كثير، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت" (٣).

٥- طاوس بن كيسان، ويقال اسمه: ذكوان: أبو عبد الرحمن، اليماني الحميري مولاهم الفارسي الجندي الهمداني مولاهم الخولاني، (ت: ١٠٠ هـ).

روى عن: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: ولده عبد الله بن طاوس بن كيسان، وعمرو بن دينار، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل" (٤).

(١) التقريب (ص: ٢٣٧)، وينظر: علل أحمد رواية عبد الله (٤٢٧/١)، وسؤلات الحاكم للدارقطني (٢١٤/١).

(٢) التقريب (ص: ٢٥٤)، وينظر: سؤلات ابن الجنيد لابن معين (٤٦٢/١)، والتاريخ الكبير (٣٣/٤).

(٣) التقريب (ص: ٤٢١)، وينظر: سؤلات أبي داود لأحمد (٢٢٩/١)، وسؤلات الأثرم لأحمد (٣٨/١).

(٤) التقريب (ص: ٢٨١)، وينظر: طبقات ابن سعد (٥٣٧/٥)، وثقات ابن حبان (٣٩١/٤).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٦٩٦٥) بهذا الإسناد، بنحوه.

* وأخرجه أبو داود (٤٥٩١)،

والطحاوي في شرح المشكل (٤٩٠٠) من طريق إبراهيم بن أبي داود الشامي،

والطبراني (١٠٨٤٨)، والبيهقي (١٥٨٨٤) من طريق محمد بن الفضل السقطي،

والدارقطني (٣١٣٧) من طريق أحمد بن يحيى الحلواني،

والبيهقي في السنن الصغير (٢٩٧١)، وفي الكبرى (١٦٠٠٢) من طريق عباس بن محمد

الدوري،

خمسهم (أبو داود، وإبراهيم، ومحمد، وأحمد، وعباس) عن سعيد بن سليمان به، بنحوه.

ورواية أبي داود، وأحمد بن يحيى: مختصرة، وليس فيها محل الشاهد.

* وأخرجه عبد الرزاق (١٧٢٠٣) - ومن طريقه الطبراني (١٠٨٤٩) - والدارقطني

(٣١٣٣) من طريق الحسن بن عمار بن المضرب،

والطحاوي في شرح المشكل (٤٩٠٠)، والبيهقي (١٦٠٠١) من طريق سفيان بن عينة،

والطبراني (١١٠١٧)، والدارقطني (٣١٣٥، ٣١٣٨) من طريق إسماعيل بن مسلم

المكي،

والدارقطني (٣١٣١، ٣١٣٢) من طريق حماد بن زيد،

والدارقطني (٣١٣٤) من طريق حمزة بن أبي حمزة النصيبي،

والدارقطني (٣١٣٥) من طريق بكر بن مضر بن محمد،

والدارقطني (٣١٣٩) من طريق عمرو بن الحارث بن يعقوب،

سبعهم (الحسن، وسفيان، وإسماعيل، وحماد، وحمزة، وبكر، وعمرو) عن عمرو بن دينار

به، بنحوه.

ورواية سفيان بن عينة عند الطحاوي في شرح المشكل: عن عمرو بن دينار، عن طاوس موقوفا عليه.

ورواية سفيان بن عينة عند البيهقي في السنن الكبرى، وإحدى روايتي حماد بن زيد عند الدارقطني: عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن النبي ﷺ مرسلًا.

ورواية إسماعيل بن مسلم: عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه مرفوعًا.

ورواية حمزة النصيبي، وبكر بن مضر، وعمرو بن الحارث: عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن أبي هريرة، بدل عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

□ دراسة الحديث:

الحديث يرويه عمرو بن دينار، عن طاوس بن كيسان، عن عبد الله بن عباس مرفوعًا.

● وقد اختلف فيه عن عمرو بن دينار على خمسة أوجه:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن طاوس بن كيسان، عن عبد الله بن عباس مرفوعًا.

وهذه رواية: سليمان بن كثير، والحسن بن عمارة، وإسماعيل بن مسلم المكي، وحماد بن زيد فيما يرويه عنه عمرو بن عون.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن طاوس بن كيسان موقوفا عليه.

وهذه رواية: سفيان بن عينة فيما يرويه عنه يونس بن عبد الأعلى بن موسى.

الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن طاوس بن كيسان، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذه رواية: سفيان بن عينة فيما يرويه عنه الشافعي، وحماد بن زيد فيما يرويه عنه خالد ابن يوسف.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن عبد الله بن عباس مرفوعًا.

وهذه رواية: إسماعيل بن مسلم الشامي.

الوجه الخامس: عمرو بن دينار، عن طاوس بن كيسان، عن أبي هريرة مرفوعًا.

وهذه رواية: حمزة النصيبي، وبكر بن مضر، وعمرو بن الحارث.

فتبين من هذا العرض أنه وقع الاختلاف على عمرو بن دينار، كما وقع على اثنين من أصحابه، وهما سفيان بن عيينة، وحماد بن زيد.

أما سفيان بن عيينة فالظاهر أن الاختلاف منه؛ لكونه معروفاً بالاعتماد على حفظه، ولاختلاطه آخر عمره، ورواة الوجهين عنه من الثقات^(١)، ورواية الشافعي عنه موافقة لما روى حماد بن زيد في الصحيح عنه، ولعل رواية يونس بن عبد الأعلى مما رواه سفيان بعد الاختلاط، أو اعتمد على الحفظ، فأخطأ، وأما الرواية الثانية لحماد -رواية عمرو بن عون- ففي الطريق إليه نظر؛ فيه مُجَدِّد بن سليمان الواسطي، وهو متكلم فيه، ولعله سلك الجادة.

فتلخصت أربعة أوجه عن عمرو بن دينار بعد سقوط الوجه الثاني، وهي الأول، والثالث، والرابع، والخامس.

والمحفوظ عنه فيما يظهر الوجه الثالث؛ وهو من رواية حماد بن زيد في الأصح عنه، وتابعه سفيان بن عيينة في هذا الوجه بعد أن اضطرب، ولعل هذا الوجه هو الصحيح عنه، وهما من كبار أصحاب عمرو بن دينار، وسفيان أخص به من حماد^(٢)، وأما الوجه الأول فهو شاذ؛ لأنه من رواية سليمان بن كثير، وهو دون حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة بكثير، وتابعه الحسن ابن عمار، وإسماعيل بن مسلم المكي، ولكن متابعتهم لا تنفع؛ لأن الحسن متروك، وإسماعيل ابن مسلم، ضعيف الحديث، والوجه الثالث منكر؛ لأنه من رواية إسماعيل بن مسلم أيضاً، وقد خالف الثقات مع ضعفه، وأما الوجه الخامس فهو من رواية حمزة بن أبي حمزة النصيبي، وهو متروك متهم بالكذب^(٣).

وقد وُجِدَت متابعتان لحمزة النصيبي من رواية بكر بن مضر بن مُجَدِّد، وعمرو بن الحارث ابن يعقوب، وهما ثقتان، ولكن الصحيح أنهما متابعتان صوريّتان، والخطأ ممن دون بكر بن

(١) تهذيب التهذيب (١٢٠/٤).

(٢) تاريخ يحيى رواية الدارمي (٥٥/١)، وشرح علل الترمذي (٦٨٤/٢).

(٣) ينظر: التقريب (ص: ١٦٢، ١١٠، و١٧٩).

مضر؛ لأن الراوي عنه عثمان بن صالح صدوق^(١)، وقد اضطرب، فمرة قال: "عن بكر بن مضر، عن عمرو بن دينار"، ومرة قال: "عن بكر بن مضر، عن عمرو بن الحارث بن يعقوب، عن عمرو بن دينار"، فإدريس بن يحيى الخولاني أوثق^(٢) من عثمان بن صالح، وكلاهما صدوقان، ولكن عثمان متكلم فيه، قال أبو حاتم: "إدريس صدوق"، وقال عن عثمان: "شيخ"، وقال أحمد بن صالح: "عثمان متروك"^(٣)، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن أبي هريرة إلا حمزة النصيبي"، وهذا يؤكد ما سبق من أن حديث أبي هريرة مما تفرد به حمزة النصيبي، وأشار إليه الدارقطني، ورجح الوجه الثالث، وهو رواية حماد بن زيد، وسفيان فيما صح عنهما^(٤).

فالحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لأجل إرساله.

□ شرح الغريب:

(في عمية) هي الأمر الذي لا يستبين وجهه، وقيل: هي كناية عن جماعة مجتمعين على أمر مجهول لا يعرف أنه حق، أو باطل (أو عصبية) هي المحاماة، والمدافعة، والعصبي هو الذي يعصب لعصبته، أي: أقاربه ويحامي عنهم، قوله: (فهو قود) أي: قتله سبب للقصاص^(٥).

□ مناسبة الحديث:

الحديث يدل على أنه إذا ترامى فريقان بحجارة، ونحوها ثم وجد بينهم قتيل لا يدري من قتله فإن دية القتل الخطأ، ولا قصاص فيه، وأن قتل العمد فيه القصاص، وأنه لا يحل لمسلم أن يحول دون استيفاء القصاص، أو الدية، وأن الحيلولة دون استيفاء القصاص أو الدية من الكبائر، وسبب في إحباط العمل^(٦).

(١) التقريب (ص: ٦٦٤).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٣١٨/٨).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (١٥٤/٦)، وتهذيب التهذيب (٦٣/٣).

(٤) علل الدارقطني ح (٢١١٨).

(٥) حاشية السندي (١٤٠/٢).

(٦) ينظر: فقه الإسلام شرح بلوغ المرام (١٦٣/٨).

المطلب الثالث والعشرون

الفرار من الزحف

❖ الحديث السابع والثلاثون (٣٧):

قال الإمام الطبراني رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، ثنا إسحاق بن إبراهيم أبو النصر، ثنا يزيد بن ربيعة، ثنا أبو الأشعث، عن ثوبان، عن النبي ﷺ قال: (ثلاثة لا ينفع معهم عمل: الشرك بالله، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- أحمد بن محمد بن يحيى: البتلهي الدمشقي، (ت: ٢٨٩ هـ).

روى عن: محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي، وإسحاق بن إبراهيم بن يزيد الدمشقي، وغيرهما.

وروى عنه: الطبراني، ومحمد بن يحيى بن خالد الدمشقي، وغيرهما.

قال الذهبي: "ضعيف"^(٢).

٢- إسحاق بن إبراهيم بن يزيد: أبو النصر، القرشي الدمشقي الفراديسي،

(ت: ٢٢٧ هـ).

روى عن: يزيد بن ربيعة الدمشقي، ويحيى بن حمزة بن واقد الدمشقي، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، وأحمد بن محمد بن يحيى الدمشقي، وغيرهما.

(١) المعجم الكبير ح (١٤٢٠).

(٢) تاريخ الإسلام (٦/٦٩٠)، ولسان الميزان (١/٢٩٥).

قال ابن حجر: "صدوق ضعف بلا مستند"^(١).

٣- يزيد بن ربيعة: أبو كامل، الرجي الدمشقي الشامي الصنعاني، (ت: ١٦١- ١٧٠ هـ).

روى عن: أبو الأشعث شراحيل بن آدة الصنعاني، ويزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الدمشقي، وغيرهما.

وروى عنه: إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الدمشقي، والربيع بن نافع الحلبي، وغيرهما.
قال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، منكر الحديث، واهى الحديث، وفي روايته عن أبي الأشعث، عن ثوبان تخطيط كثير"^(٢).

٤- أبو الأشعث: شراحيل بن آدة، الجرمي الأبنوي الشامي.
روى عن: شداد بن أوس، وعبادة بن الصامت، وغيرهما رضي الله عنه.
وروى عنه: أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، وعاصم بن مخلد، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

٥- ثوبان: رضي الله عنه مولى رسول الله ﷺ.

□ تخريج الحديث:

هذا الحديث لم أقف عليه في مصادر السنة إلا في المعجم الكبير.

(١) التقريب (ص: ٩٤)، وينظر: الجرح والتعديل (٢٠٨/٢)، وثقات ابن حبان (١١١/٨)، وتهذيب الكمال (٣٨٩/٢).

(٢) الجرح والتعديل (٢٦١/٩)، وينظر: التاريخ الأوسط (١٥٨/٢)، وأحوال الرجال (٢٧٦/١)، والكمال لابن عدي (١٣٢/٩).

(٣) التقريب (ص: ٢٦٤)، وينظر: تاريخ دمشق (٤٣٦/٢٢)، وتهذيب الكمال (٤٠٨/١٢).

□ دراسة الحديث:

الحديث ضعيف جدا؛ فيه يزيد بن ربيعة الرحبي، وهو متروك^(١)، وفي روايته عن أبي الأشعث، عن ثوبان نكارة، نص عليه دحيم، وأبو حاتم كما سبق في ترجمته، وفيه أيضا أحمد بن محمد بن يحيى البتلهي، وهو ضعيف، والحمل على يزيد على الأظهر.

□ مناسبة الحديث:

وفي الحديث دلالة على أن الفرار من الزحف سبب لحبوط العمل، ولكن الحديث لا يصح كما اتضح من الدراسة، ولا شك أنه من الكبائر كما ثبت في عامة الأحاديث الأخرى، ولكن دخوله في هذا الوعيد يحتاج إلى نقل صحيح.



المطلب الرابع والعشرون

اليمين الغموس عند منبر النبي ﷺ

❁ الحديث الثامن والثلاثون (٣٨):

قال الإمام النسائي رَحِمَهُ اللهُ: أخبرني إبراهيم بن يعقوب، قال: حدثنا ابن أبي مريم، قال: أخبرنا عبد الله بن الحبيب بن عبد الله بن أبي أمامة بن ثعلبة، قال: أخبرني أبي، عن عبد الله بن عطية، عن عبد الله بن أنيس، قال: أخبرنا أبو أمامة بن ثعلبة، أن رسول الله ﷺ قال: (من حلف عند منبري هذا بيمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم، فعليه لعنة الله والملائكة، والناس أجمعين لا يقبل الله منه عدلاً ولا صرفاً)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق: أبو إسحاق، السعدي الجوزجاني العبدي التميمي الخراساني، (ت: ٢٥٩ هـ).

روى عن: سعيد بن أبي مريم، ومُحَمَّد بن الفضل عارم، وغيرهما.

وروى عنه: الترمذي، والنسائي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(٢).

٢- سعيد بن أبي مريم: الحكم بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، الجمحي المصري الجهني،

(ت: ٢٢٤ هـ).

(١) السنن الكبرى ح (٥٩٧٤).

(٢) التقريب (ص: ٩٥)، وينظر: مشيخة النسائي (٦٠/١)، والجرح والتعديل (١٤٨/٢)، وثقات ابن حبان (٨١/٨)، وتاريخ دمشق (٢٨١/٧).

روى عن: يحيى بن أيوب الغافقي، وعبد الله بن المنيب المدني، وغيرهما.
وروى عنه: يحيى بن أيوب بن بادي الخولاني، وإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني،
وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه" (١).

٣- عبد الله بن المنيب بن عبد الله: الأنصاري الحارثي المدني، (ت: ١٨١ هـ).

روى عن: والده المنيب بن عبد الله الأنصاري، وهشام بن عروة بن الزبير، وغيرهما.

وروى عنه: محمد بن خالد بن عثمة الحنفي، وابن أبي مريم، وغيرهما.

قال ابن حجر: "لا بأس به" (٢).

٤- المنيب بن عبد الله بن أبي أمية: الأنصاري الحارثي المدني.

روى عن: عبد الله بن عطية بن عبد الله، وأنس بن مالك رضي الله عنه، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن المنيب بن عبد الله الأنصاري، وعبد بن رياح الغساني.

ذكره ابن حبان في الثقات، وهو مجهول، ولم يوثقه أحد غيره فيما يظهر.

قال ابن حجر: "مقبول" (٣).

٥- عبد الله بن عطية بن عبد الله:

روى عن: أبي أمية بن ثعلبة، وعبد الله بن أنيس المدني.

وروى عنه: المنيب بن عبد الله.

(١) التقريب (ص: ٢٣٤)، وينظر: التاريخ الكبير (٤٦٥/٣)، والجرح والتعديل (٢٣/٤)، وتهذيب الكمال (٢٩٥/١٠).

(٢) التقريب (ص: ٣٢٥)، وينظر: الجرح والتعديل (١٥٢/٥)، وتهذيب الكمال (١٧٧/١٢)، وتاريخ الإسلام (٩٠٢/٤).

(٣) التقريب (ص: ٥٢٠)، وينظر: الجرح والتعديل (٣٩٢/٨)، والثقات لابن حبان (٥٠٩/٧)، وتهذيب الكمال (٣٢٦/١٠).

قال الذهبي: "مجهول"، وقال ابن حجر: "مقبول"^(١).

٦- عبد الله بن أنيس المدني: رضي الله عنه

□ تخرج الحديث:

* أخرجه الطبراني (٧٩٥) عن عمرو بن أبي الطاهر بن السرح،

وفي المعجم الأوسط (١٩٣) عن أحمد بن حماد بن زغبة،

كلاهما (عمرو، وأحمد) عن سعيد بن أبي مريم به، بنحوه^(٢).

ورواية عمرو: "أتم"، بخلاف رواية أحمد بن حماد، فإنه ليس فيها محل الشاهد.

□ دراسة الحديث:

في إسناده منيب بن عبد الله، وشيخه عبد الله بن عطية، كلاهما مجهولان، فالحديث ضعيف؛ لجهالتهم، ولتفردهما. وقد قال ابن حجر: "رجاله ثقات"^(٣)، وتبعه كثير من المتأخرين، وقال في التقريب: "إن منيب بن عبد الله، وعبد الله بن عطية مقبولان" كما في الترجمة، أي عند المتابعة، لكنهما لم يتابعا على الظاهر، ويؤيده قول الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن أبي أمامة بن ثعلبة إلا بهذا الإسناد، تفرد به: عبد الله بن المنيب"^(٤).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على عظم تأثيم اليمين الكاذبة عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ثابت، ولكن حديث الباب زاد في ضمن الوعيد عدم قبول العمل، وتبين أنه لا يصح.

(١) التقريب (ص: ٣١٤)، وينظر: تهذيب الكمال (٣١٤/١٥)، والكاشف (٥٧٥/١).

(٢) تنبيه: قد وقع في بعض نسخ المعجم الكبير، والأوسط كما هو المثبت هنا: "عن عبد الله بن عطية بن عبد الله بن أنيس"، هكذا نسب عطية إلى عبد الله، والأظهر: أنه خطأ نسخي، أو مطبعي؛ بدليل أن ابن كثير، وابن حجر أوردا نفس الإسناد، فقالا: "عن عبد الله بن عطية، عن عبد الله بن أنيس"، وذكرنا: "عن" بدل "بن"، ويفهم في أول وهلة أن هذا اختلاف، وليس كذلك، وينظر: جامع المسانيد والسنن (٣٤٦/١)، وإتحاف المهرة (٤٤١/٢).

(٣) فتح الباري (٢٨٥/٥).

(٤) المعجم الأوسط (٩٦/١).

قال ابن الملك: "قيد الحلف بكونه عند منبره؛ تغليظاً لشأن اليمين، وتعظيمه، وشرفه، وإلا فاليمين الآثمة موجبة لسخط الله حيثما وقعت، فتكون في الموضع الشريف أكثر إثماً"^(١).



(١) شرح المصابيح (٢٩٦/٤).

الفصل الثاني من الدراسة التطبيقية

دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الجزئي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دراسة الأحاديث في الحبوط الجزئي الذي يقارن عملاً معيناً فيحبطه.

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الجزئي حيث تحبط معصية معينة لعمل معين من دون مقارنته له.

المبحث الثالث: دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الجزئي بحيث يناط قدر الحبوط من الحسنات على حسب كثرة الوقوع في العمل المحبط، وقلته.

المبحث الأول

دراسة الأحاديث في الحبوط الجزئي الذي يقارن عملاً معيناً فيحبطه

وفيه أربعة عشر مطلباً:

المطلب الأول: الرياء.

المطلب الثاني: العمل لغرض دنيوي.

المطلب الثالث: مخالفة السنة.

المطلب الرابع: إمامة الناس في الصلاة مع كراهيتهم.

المطلب الخامس: عدم دفع المار بين يدي المصلي.

المطلب السادس: تزعفر الرجال.

المطلب السابع: خروج المرأة بالتطيب.

المطلب الثامن: الإسهال.

المطلب التاسع: التهاون بأداء الفريضة في وقتها.

المطلب العاشر: المن بالإحسان.

المطلب الحادي عشر: الصلاة باللباس الحرام

المطلب الثاني عشر: التصديق بالمال الحرام.

المطلب الثالث عشر: قول الزور والغيبة حال الصوم.

المطلب الرابع عشر: الجزع، والتشكي عند المصيبة.

المطلب الخامس عشر: الكلام حال خطبة الجمعة.

المطلب الأول

الرياء والسمعة

❁ الحديث التاسع والثلاثون (٣٩):

قال الإمام مسلم رحمه الله: حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي، حدثنا خالد بن الحارث، حدثنا ابن جريج، حدثني يونس بن يوسف، عن سليمان بن يسار، قال: تفرق الناس عن أبي هريرة، فقال له نائل^(١) أهل الشام: أيها الشيخ، حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ، قال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد، فأُتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: قاتلت فيك حتى استشهدت، قال: كذبت، ولكنك قاتلت لأن يقال: جريء، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل تعلم العلم، وعلمه وقرأ القرآن، فأُتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: تعلمت العلم، وعلمته وقرأت فيك القرآن، قال: كذبت، ولكنك تعلمت العلم ليقال: عالم، وقرأت القرآن ليقال: هو قارئ، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل وسع الله عليه، وأعطاه من أصناف المال كله، فأُتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أنفقت فيها لك، قال: كذبت، ولكنك فعلت ليقال: هو جواد، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه، ثم ألقي في النار)^(٢).

(١) هو بالنون في أوله، وبعد الألف تاء مثناة فوق وهو نائل بن قيس الحزامي الشامي من أهل فلسطين، وهو تابعي،

وكان أبوه صحابياً، وكان نائل كبير قومه. ينظر: شرح النووي لصحيح مسلم (٥٠/١٣).

(٢) صحيح مسلم ح (١٩٠٥).

□ تراجم الرواة:

١- يحيى بن حبيب بن عري: أبو زكريا، الحارثي الشيباني البصري، (ت: ٢٤٨ هـ).

روى عن: حماد بن زيد، وخالد بن الحارث بن عبيد، وغيرهما.

وروى عنه: مسلم، والنسائي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٢- خالد بن الحارث بن عبيد: المشهور بخالد الصدق: أبو عثمان، التميمي الهجيمي البصري، (ت: ١٨٦ هـ).

روى عن: شعبة، وعبد الملك بن جريج، وغيرهما.

وروى عنه: محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، ويحيى بن حبيب الحارثي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٢).

٣- عبد الملك بن جريج: أبو الوليد، القرشي الأموي، المكي، (ت: ١٤٩ هـ).

روى عن: عطاء بن أبي رباح، ويونس بن يوسف بن حماس، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الرزاق بن همام، والضحاك بن مخلد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس، ويرسل"^(٣).

٤- يونس بن يوسف بن حماس: وقال بعضهم: "هو يوسف بن يونس"، المدني الليثي، (ت: ١٢١ - ١٣٠ هـ).

روى عن: سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الملك بن جريج، ومالك بن أنس، وغيرهما.

(١) التقريب (ص: ٥٨٩)، وينظر: مشيخة النسائي (٦٧/١)، وتهذيب الكمال (٢٦٢/٣١).

(٢) التقريب (ص: ١٨٧)، وينظر: طبقات ابن سعد (٢٩١/٧)، وطبقات خليفة بن خياط (٣٨٨/١).

(٣) التقريب (ص: ٣٦٣)، وينظر: الكنى والأسماء لمسلم (٨٥٧/٢)، والجرح والتعديل (٣٥٦/٥).

قال ابن حجر: "ثقة عابد" (١).

٥- سليمان بن يسار: أبو أيوب، الهلالي المدني، (ت: ٩٤ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: عبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: محمد بن شهاب الزهري، ويونس بن يوسف بن حماس.

قال ابن حجر: "ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة" (٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه النسائي (٣١٣٧)، وفي الكبرى (٣٤٣٠، ١١٤٩٥) عن محمد بن عبد الأعلى الصنعائي، عن خالد بن الحارث بن عبيد الهجيمي به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٨٢٧٧) عن حجاج بن محمد المصيصي،

وإسحاق بن راهويه (٣٠٩) عن النضر بن شميل،

والنسائي في الكبرى (٨٠٢٩)، وابن خزيمة (٧٤٤١) من طريق محمد بن يزيد القرشي،

وابن خزيمة (٧٤٤٢) والحاكم (١٨٥٤٩)، والبيهقي (١٨٥٤٩) من طريق عبد

الوهاب بن عطاء الخفاف،

والدارقطني -معلقاً- في العلل (٢١٩٦) من طريق أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر،

والحاكم (٢٥٢٤) من طريق عثمان بن عمر بن فارس العبدي،

ستتهم (حجاج، والنضر، ومحمد، وعبد الوهاب، وأبو خالد، وعثمان) عن عبد الملك بن

جريح به، بنحوه.

ورواية عبد الوهاب بن عطاء عند ابن خزيمة مختصرة، ولم يسق مثله.

(١) التقریب (ص: ٦١٤)، وينظر: التاريخ الكبير (٤٠٤/٨)، والکاشف (٤٠٤/٢).

(٢) التقریب (ص: ٢٥٥)، وينظر: تاریخ بن معین رواية الدوري (١٥٧/٣)، والجرح والتعديل (١٤٩/٤).

ورواية أبي خالد الأحمر: عن ابن جريج، عن ناتل، عن أبي هريرة.

* وأخرجه الترمذي (٢٣٨٢)، وابن خزيمة (٢٤٨٢)، وأبو عوانة (٧٤٤٣)، وابن حبان (٤٠٨)، والحاكم (١٥٢٨) من طريق شفي بن مائع الأصبحي،

والحاكم (٢٥٢٨) من طريق أبي صالح ذكوان،

كلاهما (شفي، والمقبري) عن أبي هريرة رضي الله عنه بسياقات مختلفة.

□ دراسة الحديث:

● الحديث في صحيح مسلم، يرويه عبد الملك بن جريج، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: ابن جريج، عن يونس بن يوسف، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: خالد بن الحارث، وحجاج بن محمد المصيصي، والنضر بن شميل، ومحمد بن يزيد القرشي، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وعثمان بن عمر بن فارس العبدي.

الوجه الثاني: ابن جريج، عن يونس بن يوسف، عن سليمان بن يسار، عن ناتل، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر.

والراجح هو الوجه الأول؛ لأنه رواية الجماعة، وفيهم خالد بن الحارث الهجيمي، والنضر بن شميل، وهما من الثقات الأثبات، بخلاف الوجه الثاني؛ فإنه من رواية أبي خالد الأحمر، وهو صدوق يخطئ^(١)، ولعل هذا من أخطائه، وقد تفرد بهذا الوجه، فالوهم يلصق به، قال الدارقطني عن الوجه الثاني: "إنه وهم"^(٢).

(١) التقريب (ص: ٢٥٠).

(٢) علل الدارقطني ح (٢١٩٦).

فالحديث من وجهه الراجح صحيح مخرج في صحيح مسلم، وغيره.

وللحديث طريقان آخران عن أبي هريرة رضي الله عنه:

الطريق الأول: طريق شفي بن ماتهع الأصبحي، عن أبي هريرة.

يرويه عبد الله بن المبارك، عن حيوة بن شريح، عن الوليد بن أبي الوليد أبي عثمان المدني، عن عقبة بن مسلم، عن شفي بن ماتهع، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

وفي إسناده الوليد بن أبي الوليد، وهو لين الحديث، ويتقوى بالإسناد المثبت.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب"، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، وقال الحاكم: "حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه هكذا"^(١).

الطريق الثاني: طريق سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

يرويه الحاكم في المستدرك عن أحمد بن محمد العنزي، عن عثمان بن سعيد الدارمي، عن هشام بن عمار، عن عبد الله بن الحارث الجمحي المكي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعا.

هذا الطريق جميع رجاله في مرتبة الصدوق، سوى عثمان بن سعيد الدارمي، وأبي صالح ذكوان، وهما ثقتان، فإسناده حسن، ويرتقي بغيره، قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة"^(٢).

□ مناسبة الحديث:

هذا الحديث، وما بعده من أحاديث المطلب يدل على تحريم الرياء، والسمعة، وخطورته، وأنه سبب لحبوط العمل، ودخول النار، وهو من كبائر الذنوب، والشرك الأصغر.

قال ابن رجب: "واعلم أن العمل لغير الله تارة يكون رياء محضاً، بحيث لا يراد به سوى

(١) جامع الترمذي ح (٢٣٨٢)، وصحيح ابن خزيمة ح (٢٤٨٢)، وصحيح ابن حبان ح (٤٠٨)، ومستدرك الحاكم ح (١٥٢٧).

(٢) مستدرك الحاكم ح (٢٥٢٨).

مראה المخلوقين لغرض دنيوي، وهذا العمل لا يشك مسلم أنه حابط، وتارة يكون العمل لله، ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه، وحبوطه أيضاً...^(١).

وقال ابن حجر الهيتمي: "من عقد عملاً لله، ثم طرأ له خاطر رياء؛ فإن دفعه لم يضر إجماعاً، وإن استرسل معه ففيه خلاف، والذي رجّحه أحمد وجماعة من السلف ثوابه بنيته الأولى، ومحله: في عمل يرتبط آخره بأوله كالصلاة والحج، دون نحو القراءة، ففيه لا أجر فيما بعد حدوث الرياء"^(٢).



(١) ينظر: جامع العلوم والحكم (١/٨٣).

(٢) الفتح المبين بشرح الأربعين (١/١٣٤). * ابن حجر الهيتمي هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ).

❖ الحديث الأربعون (٤٠):

قال الإمام مسلم رحمته الله: حدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا روح بن القاسم، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- زهير بن حرب بن شداد: أبو خيثمة، الحرشي النسائي البغدادي، (ت: ٢٣٢ هـ).

روى عن: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي، وإسماعيل ابن علية، وغيرهما.

وروى عنه: مسلم، وأبو يعلى الموصلي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٢).

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، المشهور بابن علية: أبو بشر، الأموي الكوفي،

(ت: ١٩٣ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: أيوب بن أبي تميمة، وسعيد بن إياس الجري، وغيرهما.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن حجر بن إياس السعدي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(٣).

٣- روح بن القاسم: أبو غياث، التميمي العنبري البصري، (ت: ١٤١ هـ).

(١) صحيح مسلم ح (٢٩٨٥).

(٢) التقريب (ص: ٢١٧)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٥٤/٧)، والتاريخ الكبير (٤٢٩/٣).

(٣) التقريب (ص: ١٠٥)، وينظر: الجرح والتعديل (٢/١٥٣)، وقبول الأخبار ومعرفة الرجال (٢/٢٥).

روى عن: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، وسهيل بن أبي صالح، وغيرهما.

وروى عنه: يزيد بن زريع العيشي، وإسماعيل ابن عليّة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(١).

٤ - العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب: أبو شبل، الحرقي المدني، (ت: ١٣٠ هـ).

روى عن: أبيه عبد الرحمن بن يعقوب المدني، وأبي السائب الأنصاري، وغيرهما.

وروى عنه: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، وروح بن القاسم التميمي، وغيرهما.

والعلاء مختلف فيه.

قال أحمد: "ثقة، لم نسمع أحداً ذكر العلاء بسوء"، وقال أبو حاتم: "روى عنه الثقات، وأنا أنكر من حديثه أشياء"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال يحيى بن معين: "ليس حديثه بحجة"، وقال أبو زرعة: "ليس هو بأقوى ما يكون".

قال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"^(٢).

٥ - عبد الرحمن بن يعقوب: المدني الجهني الحرقي، (ت: ١٠١ - ١١٠ هـ).

روى عن: أبي هريرة، وسعد بن سنان، وغيرهما رحمهم الله.

وروى عنه: العلاء الحرقي، ومحمد بن إبراهيم بن الحارث القرشي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

□ **تخريج الحديث:**

* أخرجه أبو يعلى الموصلي (٦٥٥١) عن يحيى بن أيوب المقابري،

والطحاوي في تهذيب الآثار (١١١٣) عن يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي،

(١) التقريب (ص: ٢١١)، وينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٣٧/٤)، ومشاهير علماء الأمصار (٢٤٥/١).

(٢) التقريب (ص: ٤٣٥)، وينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٤١/٣)، والجرح والتعديل (٣٥٧/٦).

(٣) التقريب (ص: ٣٥٣)، وينظر: ثقات العجلي (٣٠١/١)، وتاريخ ابن أبي خيثمة (١٨٥/٢).

كلاهما (يحيى، ويعقوب) عن إسماعيل بن إبراهيم، وهو ابن عليّة به، بلفظه.

ورواية يحيى بن أيوب عن إسماعيل: عن عمرو بن أبي عمرو المدني، عن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً.

* وأخرجه أحمد (٨٠٠٠) عن روح بن القاسم به، بمثله.

* وأخرجه ابن ماجه (٤٢٠٢) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم المدني،

وأحمد (٧٩٩٩، و٨٠٠٠، و٩٦١٩)، وابن خزيمة (٩٣٨)، والطحاوي في تهذيب الآثار (١١١١)، وابن حبان (٣٩٥) من طريق شعبة بن الحجاج،

، وأبو داود الطيالسي (٢٦٨٢) عن ورقاء بن عمر بن كليب اليشكري،

والطحاوي في تهذيب الآثار (١١١٢) من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري،

والطحاوي في تهذيب الآثار (١١١٣) من طريق روح بن القاسم،

أربعتهم (عبد العزيز، وشعبة، وورقاء، ومحمد، وروح) عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب به، بمثله.

* وأخرجه أبو يعلى (٦٥٥١)، والطحاوي في تهذيب الآثار (١١١٣، و١١١٤) عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه.

□ دراسة الحديث:

الحديث في صحيح مسلم، رجاله ثقات، سوى العلاء بن عبد الرحمن، وهو مختلف فيه كما في الترجمة، ولعله حجة عند مسلم كما أطلق القول على توثيقه أحمد، وغيره^(١)، أو انتفى من حديثه ما صحح كما هو عادة مسلم في مثل هؤلاء، لا سيما الحديث محفوظ من طريق سعيد المقبري كما يلي.

وله طريق آخر: وهو سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً كما تقدم في التخریج.

يرويه عمرو بن أبي عمرو، عن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً، وإسناده صحيح.

(١) الجرح والتعديل (٣٥٧/٦).

❖ الحديث الواحد والأربعون (٤١):

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثني أبي، عن إسماعيل بن سميع، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: (من سمع سمع الله به، ومن رأى رأى الله به)^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١- عمر بن حفص بن غياث: أبو حفص، النخعي الكوفي، (ت: ٢٢٢ هـ).
 روى عن: أبيه حفص بن غياث بن طلق، ومُحَمَّد بن شعيب بن شابور القرشي، وغيرهما.
 وروى عنه: البخاري، ومسلم، وغيرهما.
 قال ابن حجر: "ثقة ربما وهم"^(٢).
- ٢- حفص بن غياث: "ثقة، تغير حفظه قليلا في الآخر"^(٣).
- ٣- إسماعيل بن سميع: أبو مُحَمَّد، الحنفي الكوفي البيهسي النخعي السابري،
 (ت: ما بين ١٣١-١٤٠ هـ).
 روى عن: مالك بن عمير الحنفي، ومسلم بن عمران البطين، وغيرهما.
 وروى عنه: عبد الواحد بن زياد العبدي، وحفص بن غياث بن طلق النخعي، وغيرهما.
 وثقه يحيى بن معين، وأحمد، وغيرهما، وقال أحمد مرة: "صالح"، وكذا قال: أبو حاتم، وقال يحيى بن سعيد القطان، والنسائي: "ليس به بأس".

(١) صحيح مسلم ح (٢٩٨٦).

(٢) التقریب (ص: ٤١١)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٧٦/٦)، وثقات العجلي (٣٥٦/١).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (١).

قال ابن حجر: "صدوق، تكلم فيه لبدعة الخوارج"^(١).

٤- مسلم بن أبي عمران: ويقال: "مسلم بن عمران"، أبو عبد الله، الكوفي، البطين.

روى عن: سعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، وغيرهما.

وروى عنه: سليمان الأعمش، وإسماعيل بن سميع الحنفي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٥- سعيد بن جبير بن هشام: أبو محمد، الأسدي الوالي الكوفي التميمي، (ت: ٩٥ هـ).

روى عن: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: جعفر بن إياس اليشكري، ومسلم بن عمران البطين، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن حبان (٤٠٧) من طريق مسلم بهذا الإسناد، بمثله.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (١١٦٣٦) عن محمد بن علي بن ميمون،

والطبراني (١٢٣٧١) عن بشر بن موسى بن صالح البغدادي، وأبي زرعة عبد

الرحمن بن عمرو بن عبد الله الدمشقي،

ثلاثتهم (محمد، وبشر، وأبو زرعة) عن عمر بن حفص بن غياث النخعي به، بلفظه.

* وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١٩٠٢) من طريق عبد الله بن نمير، عن إسماعيل بن

سميع به، بمثله.

(١) التقريب (ص: ١٠٨)، وينظر: سؤلات ابن الجنيد (٣٤٥/١)، والكمال في ضعفاء الرجال (٤٦٤/١)، وتهذيب الكمال (١٠٩/٣).

(٢) التقريب (ص: ٥٣٠)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٦٨/٧)، والجرح والتعديل (١٩١/٨).

(٣) التقريب (ص: ٢٣٤)، وينظر: المعرفة والتاريخ (٧١٢/١)، وطبقات ابن سعد (٢٦٧/٦).

* وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة (٣٤٧٨٦، و٣٥٢٩٦) من طريق أبي ظبيان حصين بن جندب الجني، عن عبد الله بن عباس، بمثله.

إلا أنه روى الحديث عن ابن عباس رضي الله موقوفاً.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح مسلم، وفي إسناده إسماعيل بن سميع، وقد تكلم الناس فيه لبدعة الخوارج، فلا يضره في الرواية ما دام صادق اللهجة، وهذا الحديث يعرف بحفص بن غياث، ولم يروه عن شيخه إسماعيل غيره، قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل بن سميع، إلا حفص بن غياث، تفرد به ابنه"^(١)، وهو كما قال.

وهناك متابعة لحفص بن غياث عن إسماعيل بن سميع، وهي رواية عبد الله بن نمير عنه، ولا يغتر بها؛ لأنها متابعة صورية من قبل أحد الرواة المعروفين بسرقة الحديث، وهو محمد بن يزيد الأسلمي كما نفهمه من كلام أبي حاتم، لما سأل ابن أبي حاتم أباه، فقال: "ما توهمت؟" يعني عن هذه المتابعة، قال: "ظننت أن إنساناً ذاكره، فسرقه منه وكتبه، أسأل الله السلامة"^(٢)!

وللحديث طريق آخر، وهو طريق أبي ظبيان حصين بن جندب الجني، عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً، وإسناده ضعيف؛ فيه قابوس، وهو لين الحديث^(٣).

● والحديث اختلف فيه عن ابن عباس رفعاً، ووقفاً على وجهين:

الوجه الأول: عبد الله بن عباس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً.

وهذه رواية: سعيد بن جبير.

الوجه الثاني: عبد الله بن عباس رضي الله عنه موقوفاً.

وهذه رواية: أبي ظبيان حصين بن جندب الجني.

(١) المعجم الأوسط ح (٤٦٨٠).

(٢) ينظر: علل ابن أبي حاتم (١٨١/٥).

(٣) التقريب (ص: ٧٨٩).

والمحفوظ الوجه الأول؛ لأنه من رواية سعيد بن جبير، وهو ثقة ثبت، وأما الوجه الثاني فهو من رواية أبي ظبيان، وهو ثقة^(١)، ولكنه لا يصح عنه؛ لأنه من رواية ابنه قابوس عنه، وقابوس هذا مختلف فيه، لين الحديث، والأكثر على توهين أمره^(٢)، ولعله من أوهامه.

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث أن الرياء، والسمعة من كبائر الذنوب، وأن العمل يُحْبَطُ بهما كما قال النووي: "والمراد أن عمل المرائي باطل لا ثواب فيه، ويأثم به"^(٣).

وقال ابن بطلال: "معناه من سمع بعمله الناس، وقصد به اتخاذ الجاه، والمنزلة عندهم، ولم يرد به وجه الله، فإن الله تعالى يسمع به خلقه، أي يجعله حديثاً عند الناس الذي أراد نيل المنزلة عندهم بعمله، ولا ثواب له في الآخرة عليه، وكذلك من رأى بعمله الناس راءى الله به، أي أطلعهم على أنه فعل ذلك لهم، ولم يفعله لوجهه، فاستحق على ذلك سخط الله، وأليم عقابه"^(٤).

وقال المازري: "إن من راءى بعمله وسمع به الناس ليكرموه ويعظموه شهره الله يوم القيامة حتى يرى الناس ويسمعوا ما يحل به من الفضيحة"^(٥).



(١) التقريب (ص: ٢٥٣).

(٢) تهذيب الكمال (٣٢٧/٢٣).

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (١١٦/١٨).

(٤) شرح صحيح البخاري (٢٠٨/١٠). * ابن بطلال هو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ).

(٥) المعلم بفوائد مسلم (٣٨٤/٣). * المازري هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي (المتوفى:

❖ الحديث الثاني والأربعون (٤٢):

قال الإمام أحمد رحمته الله: حدثنا يحيى يعني ابن سعيد، عن شعبة، حدثني عمرو بن مرة، سمعت رجلاً، في بيت أبي عبيدة، أنه سمع عبد الله بن عمرو، يحدث ابن عمر: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (من سمع الناس بعمله، سمع الله به سامع خلقه، وصغره وحقره) قال: فذرفت عينا عبد الله (١).

□ تراجم الرواة:

- ١- يحيى بن سعيد بن القطان: أبو سعيد، القطان التميمي البصري، (ت: ١٩٨ هـ).
 روى عن: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما.
 وروى عنه: مسدد بن مسرهد، وأحمد بن حنبل، وغيرهما.
 قال الحافظ: "ثقة متقن حافظ إمام قدوة من كبار التاسعة" (٢).
- ٢- شعبة بن الحجاج: شعبة بن الحجاج بن الورد: أبو بسطام، العتكي الأزدي الواسطي البصري، (ت: ١٦٠ هـ).
 روى عن: قتادة بن دعامة، وعمرو بن مرة بن عبد الله، وغيرهما.
 وروى عنه: يحيى بن سعيد القطان، وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي، وغيرهما.
 قال الحافظ: "ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث" (٣).
- ٣- عمرو بن مرة بن عبد الله: أبو عبد الرحمن، الجملي المرادي الكوفي الأعشى، (ت: ١١٨ هـ).

(١) مسند أحمد ح (٦٥٠٩).

(٢) التقريب (ص: ٥٩١)، وينظر: ثقات العجلي (٣٥٣/٢)، والجرح والتعديل (٢٣٢/١).

(٣) التقريب (ص: ٢٦٦)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٤٤/٤)، وتهذيب التهذيب (٣٣٨/٤).

روى عن: سعيد بن فيروز الطائي، وأبي يزيد، وغيرهما.

وروى عنه: شعبة بن الحجاج، وسليمان الأعمش، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة عابد كان لا يدلّس، ورُمي بالإرجاء"^(١).

٤- الرجل المبهّم: يقال: "إنه يسمى بأبي يزيد كما ورد في بعض الطرق".

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أحمد (٦٩٣٩)، وأبو يعلى الموصلي - كما في إتحاف الخيرة (٣/٣٩٨) - من طريق مُجَدِّد بن جعفر غندر،

وأبو القاسم البغوي في الجعديات (١٣٥) عن علي بن الجعد،

وأحمد بن منيع - كما في إتحاف الخيرة (٢/٣٩٨) - عن أبي النضر هاشم بن القاسم بن مسلم،

والقضاعى في مسند الشهاب (٤٨٣) من طريق حجاج بن مُجَدِّد المصيصي،

أربعتهم (مُجَدِّد، وعلي، وأبو النضر، وحجاج) عن شعبة بن الحجاج به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٦٩٨٦)، وأبو بكر بن أبي شيبة (٣٥٣٠٠)، والقضاعى في مسند الشهاب (٤٨٢) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،

وأحمد (٧٠٨٥) عن مُجَدِّد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي،

وأحمد بن منيع - كما في إتحاف الخيرة (١/٣٩٨) عن مُجَدِّد بن عبد الرحمن^(٢)،

(١) التّريب (ص: ٤٢٦)، وينظر: الجرح والتعديل (٦/٢٥٧)، وثقات ابن حبان (٥/١٨٣).

(٢) هكذا وقع تسمية شيخ أحمد بن منيع في إتحاف الخيرة، ولكن الظاهر أنه مُجَدِّد بن عبيد الطنافسي، الذي هو شيخ أحمد ابن حنبل في رواية الأعمش هذه، وابن عبيد هو من شيوخ أحمد بن منيع الذين أكثر عنهم، ولم أهتم إلى رواية ابن منيع عن شخص اسمه مُجَدِّد بن عبد الرحمن غير هذا، فيحتمل أنه تصحيف، أو خطأ مطبعي، ويحتمل أنه غيره، والله أعلم.

والطبراني (١٤٤٨) من طريق فضيل بن عياض،

والبيهقي في شعب الإيمان (٦٤٠٣) من طريق أبي إسحاق الفزاري مسندا، وعن جرير ابن عبد الحميد معلقا،
ستتهم (أبو نعيم، ومُجَد، وابن عبد الرحمن، وفضيل، وأبو إسحاق، وجرير) عن سليمان الأعمش،

ووكيع بن الجراح في الزهد (٣٠٨) عن مسعر بن كدام،

والطبراني (١٤٤١٤)، وفي الأوسط (٤٩٨٤)، من طريق أبان بن تغلب الربيعي،

ثلاثتهم (الأعمش، ومسعر، وأبان) عن عمرو بن مرة به، بنحوه.

ورواية الأعمش فيما يروي عنه أبو نعيم، وفضيل بن عياض: عن عمرو بن مرة، عن رجل، وتارة عن شيخ يكنى بأبي يزيد، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

ورواية الأعمش فيما يروي عنه مُجَد بن عبيد، - ومُجَد بن عبد الرحمن إن صحت نسبته-، وجرير بن عبد الحميد: عن عمرو بن مرة، عن أبي يزيد، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

ورواية الأعمش فيما يروي عنه أبو إسحاق الفزاري: عن عمرو بن مرة، عن شيخ يكنى بأبي عمرو، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

ورواية أبان بن تغلب: عن عمرو بن مرة، عن خيثمة، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا، وذكر خيثمة مكان أبي يزيد.

* وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٧٤٨) من طريق سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا، بمثله.

□ دراسة الحديث:

رجالها ثقات سوى شيخ عمرو بن مرة، وهو مجهول في الأصح، مع ورود الخلاف في تعيينه كما يلي.

● وقد اختلف عن عمرو بن مرة في تسمية شيخه المبهم على أربعة أوجه:

الوجه الأول: عمرو بن مرة، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو.

وهذه رواية: شعبة بن الحجاج، ومسعر بن كدام.

الوجه الثاني: عمرو بن مرة، عن رجل، أو شيخ يكنى بأبي يزيد، عن عبد الله بن عمرو.

وهذه رواية: الأعمش فيما يروي عنه أبو نعيم فضل بن دكين، وفضيل بن عياض، ومُحمَّد ابن عبيد الطنافسي، ومُحمَّد بن عبد الرحمن، وجريز بن عبد الحميد.

الوجه الثالث: عمرو بن مرة، عن خيثمة، عن عبد الله بن عمرو.

وهذه رواية: أبان بن تغلب.

الوجه الرابع: عمرو بن مرة، عن شيخ يكنى بأبي عمرو، عن عبد الله بن عمرو.

وهذه رواية: الأعمش فيما يروي عنه أبو إسحاق الفزاري.

أما الأعمش فالمحفوظ عنه الرواية الأولى؛ لأنها رواية أصحابه الحفاظ كأبي نعيم، وفضيل ابن عياض، وهم جماعة، وخالفهم أبو إسحاق الفزاري، وهو أيضا ثقة، ولكنه لم يتابع، مع المخالفة، ولعله وهم.

فعاد الخلاف على عمرو بن مرة إلى ثلاثة أوجه، وهي الأول، والثاني، والثالث.

والمحفوظ منها الوجه الأول، والثاني؛ لأن رواتهما من الثقات الأجلاء، ولعل عمرو بن مرة تارة كناه بأبي يزيد، وتارة أبهمه، فقال: "رجل، أو شيخ"، وهما يعودان في الأصل إلى وجه واحد ما دام محفوظين عن عمرو، فالوجه الثاني يفسر الأول، بمعنى أن الرجل المبهم المذكور في الوجه الأول كان يسمى بأبي يزيد كما تبين من الوجه الثاني، وهذا لا يقدر، بل يزيده وضوحا.

وأما الوجه الثالث فهو من رواية أبان بن تغلب، وهو ثقة، ولكنه خالف كبار أصحاب عمرو بن مرة، ومنهم شعبة، ومسعر بن كدام، والأعمش، وروايته لا تقاوم رواية هؤلاء الأجلاء.

قال أبو نعيم في الحلية: "غريب من حديث أبان بن تغلب عن عمرو عن خيثمة لم يروه إلا عبد الرحيم بن محمد السكري"^(١)، وألصق الوهم بتلميذ خيثمة، ولو قدر أنه هو لظهر ذكره في الطرق؛ لأنه ثقة مشهور، ويؤيد كون الراوي المذكور رجلاً مبهماً سياق روايات أصحاب عمرو بن مرة، وقال المناوي في كشف المناهج: "فيه مجهول"^(٢)، يقصد أبا يزيد.

فالخلاصة أن الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لجهالة حال شيخ عمرو بن مرة، وقد توبع برواية سعيد بن المسيب، ولكن لا يثبت عنه كما سيأتي، وقد يستأنس بروايته؛ لأنه من الطبقة العليا، ومنتنه غير منكر، وله شواهد ثابتة كما علم.

وأما طريق سعيد بن المسيب يرويه الطبراني عن محمد بن عبد الله الحضرمي، عن إسحاق بن زيد الخطابي، عن محمد بن سليمان بن أبي داود، عن أبي، عن عبد الكريم بن مالك، عن سعيد ابن المسيب، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وإسناده ضعيف جداً؛ سليمان بن أبي داود، هو الحراني ضعيف جداً، قال البخاري: "منكر الحديث"^(٣)، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث جداً"^(٤).

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن المسيب إلا عبد الكريم بن مالك، تفرد به سليمان بن أبي داود"^(٥).

فالخلاصة: أن حديث عبد الله بن عمرو لا يصح بطريقه، ومنتنه ثابت بغير هذا الحديث.

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث أن السمعة بالعبادة يخسر صاحبها، حتى لا يقبل الله عمله، ويفضحه في مسامع الناس في الآخرة، وقد بوب ابن حبان لحديث جندب، وابن عباس السابقين في الرياء،

(١) حلية الأولياء (١٢٣/٤).

(٢) كشف المناهج (٤١٨/٤).

(٣) التاريخ الكبير (١١/٤).

(٤) الجرح والتعديل (١١٥/٤).

(٥) المعجم الأوسط (٤٥/٦).

والسمعة، فقال: "ذكر إثبات نفي الثواب في العقبي عمن راءى، وسمع في أعماله في الدنيا"^(١).
 قال البيضاوي: "(ستمع) أي: بلغ الله مسامع خلقه أنه مرء مزور، وأشهره بذلك فيما بين
 الناس"^(٢).



(١) صحيح ابن حبان ح (٤٠٦).

(٢) تحفة الأبرار (٣/٣٠٢).

❁ الحديث الثالث والأربعون (٤٣):

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مُحَمَّد بن بشار وغير واحد، قالوا: حدثنا مُحَمَّد بن بكر البرساني، عن عبد الحميد بن جعفر قال: أخبرني أبي، عن ابن ميناء، عن أبي سعد بن أبي فضالة الأنصاري، وكان من الصحابة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا جمع الله الناس يوم القيامة ليوم لا ريب فيه، نادى مناد: من كان أشرك في عمل عمله لله أحدا فليطلب ثوابه من عند غير الله، فإن الله أغنى الشركاء عن الشرك)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- مُحَمَّد بن جعفر: أبو عبد الله، البصري الهذلي غندر، (ت: ١٩٢ هـ).

روى عن: شعبة بن الحجاج، ومُحَمَّد بن بكر البرساني، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، والترمذي، وغيرهما.

قال أبو حاتم: "كان صدوقاً، وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة".

قال ابن حجر: "ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة"^(٢).

٢- مُحَمَّد بن بكر بن عثمان: أبو عبد الله، البرساني البصري الأزدي. (ت: ٢٠٤ هـ).

روى عن: عبد الملك بن جريج، وعبد الحميد بن جعفر بن عبد الله الأنصاري، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، ومُحَمَّد بن بشار بن دار، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق قد يخطئ"^(٣).

٣- عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله: أبو الفضل، الأنصاري الأوسي المدني، (ت:

(١) جامع الترمذي ح (٣١٥٤).

(٢) التقريب (ص: ٤٧٢)، وينظر: سؤلات ابن أبي شيبة لابن المدني (١/١٣٧)، والتاريخ الكبير (١/٥٧).

(٣) التقريب (ص: ٤٧٠)، وينظر: طبقات خليفة بن خياط (١/٣٩٠)، والكنى والأسماء لمسلم (١/٥٤٩).

١٥٣ هـ).

روى عن: أبيه جعفر بن عبد الله بن الحكم الأنصاري، ويزيد بن أبي حبيب الأزدي، وغيرهما.

وروى عنه: الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني، ومُجَّد بن بكر بن عثمان البرساني، وغيرهما.

قال العقيلي: "كان سفيان يضعف عبد الحميد بن جعفر، يعني من أجل القدر"، ولا يضر هذا في الرواية ما دام صادق اللهجة، ولم يضعفه سوى سفيان الثوري فيما يظهر.
قال ابن حجر: "صدوق رمي بالقدر، وربما وهم"^(١).

٤- عن أبيه: جعفر بن عبد الله بن الحكم: الأنصاري الأوسي المدني، (ت: ١١١ - ١٢٠ هـ).

روى عن: محمود بن لبيد بن عقبة الأوسي، وزيايد بن ميناء، وغيرهما.

وروى عنه: ابنه عبد الحميد الأنصاري، والحارث بن فضيل الأنصاري، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٥- زياد بن ميناء.

روى عن: أبي سعد بن أبي فضالة، وأبي هريرة رضي الله عنه.

وروى عنه: جعفر بن عبد الله بن الحكم الأنصاري، والحارث بن فضيل الأنصاري.
وهو مجهول، ولم يوثقه أحد سوى ابن حبان، فإنه ذكره في الثقات.
قال ابن حجر: "مقبول"^(٣).

(١) التقريب (ص: ٣٣٣)، وينظر: سؤلات ابن الجنيدي ليحيى بن معين (٣٠٨/١)، وسؤلات أبي داود لأحمد (٢٢٠/١)، وضعفاء العقيلي (٤٣/٣).

(٢) التقريب (ص: ١٤٠)، وينظر: التاريخ الكبير (١٩٥/٢)، وتهذيب الكمال (٦٤/٥).

(٣) التقريب (ص: ٢٢١)، وينظر: الجرح والتعديل (٥٤٦/٣)، وثقات ابن حبان (٤٤٤/٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن ماجه (٤٢٠٣)،

وابن حبان (٧٣٤٥) عن خالد بن النضر بن عمرو القرشي،

كلاهما (ابن ماجه، وخالد) عن مُجَدِّ بن بشار بNDAR به، بلفظه.

* وأخرجه ابن ماجه (٤٢٠٣) عن هارون بن عبد الله الحمال،

وابن ماجه (٤٢٠٣)، والطبراني (٧٧٨) من طريق إسحاق بن منصور الكوسج،

وأحمد (١٥٨٣٨، و١٧٨٨٨)،

وابن حبان (٤٠٤) من طريق يحيى بن معين،

أربعتهم (هارون، وإسحاق، وأحمد، ويحيى) عن مُجَدِّ بن بكر بن عثمان البرساني به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

في إسناده زياد بن ميناء، وهو مجهول، قال فيه ابن حجر: "مقبول"، وفيه مُجَدِّ بن بكر البرساني، وهو صدوق قد يخطئ، وعبد الحميد بن جعفر بن عبد الله، وهو صدوق ربما يهمل، وباقي رجاله ثقات.

فالحديث ضعيف؛ لجهالة حال زياد بن ميناء، وتفرد، وزياد مقبول عند ابن حجر، يعني في المتابعة، ولم يتابع، ولم يرو الحديث عن زياد بن ميناء إلا عبد الحميد بن جعفر، ولا عن أبي سعد رضي الله عنه إلا زياد، تفرد به مُجَدِّ بن بكر، قال علي بن المديني: "إسناد صالح يقبله القلب، ورب إسناده ينكره القلب، وزياد بن ميناء مجهول"^(١)، وقال الترمذي: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث مُجَدِّ بن بكر"^(٢).

(١) تاريخ دمشق (٢٦٢/٦٦).

(٢) جامع الترمذي ح (٣١٥٤).

❖ الحديث الرابع والأربعون (٤٤):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن سفيان، حدثني سلمة بن كهيل، ح وحدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن سلمة، قال: سمعت جندبا، يقول: - قال النبي ﷺ، ولم أسمع أحدا يقول قال النبي ﷺ غيره، فدنوت منه، فسمعتة يقول: - قال النبي ﷺ: (من سمع سمع الله به، ومن يراني يراني الله به)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- مسدد بن مسرهد بن مسريل: أبو الحسن، الأسدي الأزدي البصري، (ت: ٢٢٨ هـ).

روى عن: يحيى بن سعيد القطان، وإسماعيل ابن علية، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، معاذ بن المثنى، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(٢).

٢- يحيى بن سعيد القطان: "ثقة متقن حافظ إمام قدوة من كبار التاسعة"^(٣).

٣- سفيان بن سعيد الثوري: "ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس"^(٤).

٤- سلمة بن كهيل بن حصين: أبو يحيى، الحضرمي الكوفي التنعي، (ت: ١٢١ هـ).

روى عن: سعيد بن جبير، وجندب بن عبد الله البجلي رَحِمَهُ اللهُ، وغيرهما.

وروى عنه: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما.

(١) صحيح البخاري ح (٦٤٩٩).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٨/٧٢)، والجرح والتعديل (٨/٤٣٨)، والتقريب (ص: ٥٢٨).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤٢).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (٤).

قال ابن حجر: "ثقة يتشيع"^(١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البخاري (٦٤٩٩)، والرويانى (٩٦٥)، وابن حبان (٤٠٦)، والطبراني (١٦٩٦) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،

ومسلم (٢٩٨٧)، وأحمد (١٨٨٠٨)، وأبو بكر بن أبي شيبة (٣٥٢٩٨) من طريق وكيع ابن الجراح،

وابن ماجه (٤٢٠٧) من طريق مُحمَّد بن عبد الوهاب القنَاد،

وأحمد (١٨٨٠٨)، وأبو يعلى الموصلي (١٥٢٤)، والرويانى (٩٥٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

أربعتهم (أبو نعيم، ووكيع، ومُحمَّد، وعبد الرحمن) عن سفيان الثوري به، بنحوه.

* وأخرجه مسلم (٢٩٨٧)، والحميدي (٧٩٦)، - ومن طريقه أبو القاسم البغوي في الجعديات (٤٩٦)، والطبراني (١٦٩٨) - وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٤٩٥)، والطبراني (١٦٩٨) من طريق الوليد بن حرب بن الحارث الأشعري،

والطبراني (١٦٩٧) من طريق مُحمَّد بن جحادة الأودي،

والطبراني (١٦٩٩) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصاري،

والطبراني (١٧٠٠) من طريق عبد الجبار بن العباس الشبامي،

أربعتهم (الوليد، ومُحمَّد، وإبراهيم، وعبد الجبار) عن سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي به، بنحوه.

(١) التقريب (ص: ٢٤٨)، وينظر: الجرح والتعديل (١٧٠/٤)، وتاريخ دمشق (١١٦/٢٢).

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في صحيح البخاري، ومسلم، وغيرهما، والإسناد الموثق للبخاري.

□ شرح الغريب:

قال ابن الجوزي: "سمّع": عمد ليسمع الناس عنه فعله الحسن، سمّع الله به: أي أظهر عنه ما ينطوي عليه من قبح السريرة، تقول: سمّعت بالشيء: إذا أشعته؛ ففشأ في الأسماع، وسمعت بالرجل: إذا أشهرته، وأفشيت القبيح عنه، وعلى نحو هذا: "من رأى رأى الله به" ^(١).

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث بأن الرياء، والسمعة مما يوجب الإنسان إلى الهلاك؛ بسبب افتضاح قصده، وبطلان عمله.

قال الخطابي: "من عمل عملاً على غير إخلاص، وإنما يريد أن يراه الناس، ويسمعه جوزي على ذلك، بأن يشهره الله، ويفضحه، فيشيدوا عليه ما كان يبطنه، ويسره من ذلك" ^(٢).



(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤٥٥/٢).

(٢) أعلام الحديث (٢٢٥٧/٣).

❖ الحديث الخامس والأربعون (٤٥):

قال الإمام أحمد رحمته الله: حدثنا معاوية، حدثنا شيبان، عن فراس، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، عن نبي الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من يراني يراني الله به، ومن يسمع يسمع الله به)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - معاوية بن هشام: أبو الحسن، الأزدي الكوفي الأسدي العبسي، القصار، (ت: ٢٠٤ هـ).

روى عن: سفيان الثوري، وشيبان بن عبد الرحمن البصري، وغيرهما.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق له أوهام"^(٢).

٢ - شيبان بن عبد الرحمن: أبو معاوية، البصري الكوفي التميمي، (ت: ١٦٤ هـ).

روى عن: يحيى بن أبي كثير الطائي، وفراس بن يحيى الهمداني، وغيرهما.

وروى عنه: عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي، ومعاوية بن هشام الكوفي، وغيرهما.

وثقه يحيى بن معين، وأحمد، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به".

قال ابن حجر: "ثقة صاحب كتاب"^(٣).

(١) مسند أحمد ح (١١٣٥٧).

(٢) التقريب (ص: ٥٣٨)، وينظر: الجرح والتعديل (٣٨٥/٨)، والكامل في ضعفاء الرجال (١٤٧/٨).

(٣) التقريب (ص: ٢٦٩)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٥٤/٦)، وتاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (٢١٧/٤)، والجرح

٣- فراس بن يحيى: أبو يحيى، الهمداني الخارفي الكوفي، (ت: ١٢٩ هـ).

روى عن: عامر الشعبي، وعطية بن سعد بن جنادة العوفي، وغيرهما.

وروى عنه: شيبان بن عبد الرحمن البصري، وسفيان الثوري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"^(١).

٤- عطية بن سعد بن جنادة: أبو الحسن، العوفي الجدلي الكوفي القيسي، (ت: ١٢٧ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: أبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر، وغيرهما رحمهم الله.

وروى عنه: فضيل بن مرزوق الرقاشي، وفراس بن يحيى الهمداني، وغيرهما.

ضعفه الثوري، وهشيم، ويحيى بن معين، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وغيرهم.

قال الذهبي: "تابعي مشهور مجمع على ضعفه"، وقال ابن حجر في التقریب: "صدوق يخطئ كثيرا، وكان شيعيا مدلسا"، وقال في طبقات المدلسين: "تابعي معروف ضعيف الحفظ مشهور بالتدليس القبيح"^(٢).

ولعل الحافظ جمع بين قول الجمهور، وبين توثيق ابن سعد، وما ورد في بعض روايات يحيى بن معين، والذي يظهر أن قول الذهبي أقرب؛ لموافقته لكبار النقاد الأكثرين، وأما ابن سعد فلا نلفت النظر إلى قوله ما دام مخالفا للجمهور، وأما ابن معين فالصحيح عنه تضعيفه كما ورد في أكثر الروايات عنه.

والتعديل (٣٥٥/٤).

(١) التقریب (ص: ٤٤٤)، وينظر: التاريخ الكبير (١٣٩/٧)، وثقات العجلي (٣٨٢/١).

(٢) التقریب (ص: ٣٩٣)، وينظر: تعريف أهل التقديس (٥٠/١)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٣٥٩/٣)، وأحوال الرجال

(٧٢/١)، وميزان الاعتدال (٧٩/٣)، والمغني (٤٣٦/٢).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه الترمذي (٢٣٨١)، وأبو يعلى (١٠٥٩)، والطبراني في الأوسط (٥٨٦٥) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء بن كريب، عن معاوية بن هشام الكوفي به، بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه (٤٢٠٦)، وابن أبي شيبة (٣٥٣٠١) من طريق محمد بن أبي ليلى، عن عطية بن سعد العوفي به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

الحديث مداره على عطية بن سعد العوفي، وهو ضعيف مدلس، وقد عنعن في جميع طرقه، ولو صرح لما نفع؛ لأنه ضعيف في نفسه، وقد تفرد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد، ومتنه محفوظ من وجوه أخرى، وسبق بعضها، ولذا قال الترمذي: "حديث حسن غريب من هذا الوجه"، وضعفه البوصيري لحال عطية^(١).

□ مناسبة الحديث: وفي الأحاديث السابقة في هذا المطلب كفاية.



(١) جامع الترمذي ح (٢٣٨١)، ومصباح الزجاجة (٤/٢٣٨).

❁ الحديث السادس والأربعون (٤٦):

قال الإمام أحمد رحمته الله: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ عبد الله بن يزيد، حدثنا حيوة، حدثنا أبو صخر، أنه سمع مكحولاً يقول: حدثني أبو هند الداري، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من قام مقام رياء، وسمعة رأى الله به يوم القيامة وسمع)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- عبد الله بن يزيد المقرئ: أبو عبد الرحمن، المكي القرشي العدوي القصير،

(ت: ٢١٢ هـ).

روى عن: سعيد بن أبي أيوب الخزاعي، وحيوة بن شريح بن صفوان التجيبي، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، وبشر بن موسى بن صالح البغدادي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة فاضل"^(٢).

٢- حيوة بن شريح بن صفوان: أبو زرعة، التجيبي المصري الحضرمي الكندي،

(ت: ١٥٨ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: أبي صخر حميد بن هانئ الخولاني، ويزيد بن عبد الله بن أسامة الليثي، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن وهب بن مسلم القرشي.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

٣- أبو صخر حميد بن زياد أبي المخارق: المدني البصري الهاشمي، الخراط،

(١) مسند أحمد ح (٢٢٣٢٢).

(٢) التقريب (ص: ٣٣٠)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٢٨/٥)، والإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣٨٣/١).

(٣) التقريب (ص: ١٨٥)، وينظر: سؤلات ابن الجنيدي ليحيى بن معين (٣٢٧/١)، والجرح والتعديل (٣٠٦/٣).

(ت: ١٤١-١٥٠ هـ)، وقيل: غيرها.

روى عن: يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي، ومكحول الشامي، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، وحيوة بن شريح بن صفوان التجيبي، وغيرهما.

اضطربت أقوال النقاد فيه، ضعفه يحيى بن معين في أكثر رواياته، وقال مرة: "ثقة"، وقال أحمد: "ليس به بأس"، وقال مرة: "ضعيف"، وكذا قال النسائي، وممن وثقه: الدارقطني، وابن عدي، والعجلي، وغيرهم.

قال ابن حجر: "صدوق يهمل"^(١).

٤- مكحول بن أبي مسلم: أبو عبد الله، الشامي الدمشقي الهروي، (ت: ١١٢ هـ).

روى عن: أبي أمامة الباهلي، وأبي هند الداري، وغيرهما.

وروى عنه: برد بن سنان الشامي، وأبو صخر حميد بن أبي المخارق، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور"^(٢).

٥- أبو هناد الداري: الصحابي الجليل رضي الله عنه.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الدارمي (٢٧٩)،

والطبراني (٨٠٣) عن هارون بن ملول التجيبي،

كلاهما (الدارمي، وهارون) عن عبد الله بن يزيد المقرئ به، بمثله.

* وأخرجه الطبراني (٨٠٤) من طريق عبد الله بن لهيعة، عن أبي صخر حميد بن أبي

المخارق به، بمثله.

(١) التقريب (ص: ١٨١)، وينظر: الاستغناء في معرفة المشهورين (٧٨٠/٢)، وتاريخ دمشق (٣٠١/١٥).

(٢) التقريب (ص: ٥٤٥)، وينظر: سؤلات ابن طهمان ليحيى بن معين (٩٧/١)، وطبقات ابن سعد (٣١٥/٧).

□ دراسة الحديث:

في إسناده أبو صخر حميد بن زياد، وهو مختلف فيه، قال ابن حجر: "صدوق يهم"، وبقية رجاله ثقات، وظاهر إسناده متصل، ولكنه فيه نظر؛ لأن مكحولاً مشهور بالإرسال، ولا يصح تصريحه بالسماع هنا على الأظهر، ويحتمل أن الراوي عنه حميد بن زياد وهم في صيغة التحديث، فقلبها، لأن في حفظه شيئاً كما تقدم في ترجمته.

ويشهد له ما نقله أبو حاتم عن أبي مسهر: "أن مكحولاً لم يثبت له سماع من أحد من أصحاب النبي ﷺ، إلا من أنس رضي الله، ولما سئل عن سماعه من أبي هند الداري أنكر ذلك"، ونقل أبي حاتم عنه يعد قولاً له أيضاً؛ لأنه في مقام التقرير، ولو رأى خلافه لذكره^(١).

وخالفه الترمذي، فأثبت سماعه من أبي هند^(٢)، والراجح ما ذهب إليه أبو مسهر، ومن وافقه؛ لاتفاق اثنين من النقاد عليه، لاسيما أن أبا حاتم له عناية خاصة بهذا الجانب، ويؤيده ما قاله ابن العراقي: "في مسند الشاميين للطبراني التصريح بسماعه أي مكحول من تسعة من الصحابة، لكن الشأن في صحة الإسناد إليهم، وهم أنس، وواثلة، وأبو أمامة، وأبو هند الداري، ومعاوية، وابن عمر، وأبو هريرة، وجابر، وثوبان"^(٣).

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لضعف أبي صخر، وتفرد، ولرجحان عدم ثبوت سماع مكحول من أبي هند، ولكن له شواهد أخرى صحيحة كما سلف من حديث جندب، وغيره^(٤).

□ مناسبة الحديث: وفي الأحاديث السالفة في المطلب غنية عن الإعادة.

(١) الجرح والتعديل (٢٩٢/١).

(٢) جامع الترمذي ح (٢٥٠٦).

(٣) تحفة التحصيل (٣١٥/١).

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (٢١١/١)، وتحفة التحصيل (٣١٥/١).

❁ الحديث السابع والأربعون:

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا أحمد بن عبد الملك، حدثنا بكار، قال: حدثني أبي، عن أبي بكرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (من سمع سمع الله به، ومن رأى رأى الله به)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- أحمد بن عبد الملك بن واقد: أبو يحيى، الحراني الأسدي (ت: ٢٢١ هـ).

روى عن: زهير بن معاوية بن حديج الجعفي، وبكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة الثقفي، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، ومُحَمَّد بن أحمد بن النضر البغدادي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة تكلم فيه بلا حجة"^(٢).

٢- بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة: أبو بكرة، الثقفي البصري.

روى عن: أبيه عبد العزيز بن نفيع أبي بكرة، وكيسة بنت أبي بكرة.

وروى عنه: الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني، وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، وغيرهما.

قال الذهبي: "ضعيف"، وقال ابن حجر: "صدوق يهمل"^(٣).

والأقرب قول الذهبي؛ لأن عامة النقاد ضعفوه، ومن ضعفه يعقوب الفسوي، والعقيلي، وابن عدي، وغيرهم، ولم يوثقه سوى ابن حبان، واختلف فيه رأي يحيى بن معين،

(١) مسند أحمد ح (٢٠٤٥٦).

(٢) التقريب (ص: ٨٢)، وينظر: التاريخ الكبير (٣/٢)، وتاريخ بغداد (٤٣٩/٥).

(٣) والتقريب (ص: ١٢٦)، وينظر: تاريخ يحيى رواية الدوري (٨٦/٤)، والمعرفة والتاريخ (١٢٠/٢)، وضعفاء العقيلي

(١٥٢/١)، والكامل في ضعفاء الرجال (٢١٧/٢).

والبزار، فأما ابن معين فقال مرة: "صالح"، وفي رواية: "ليس حديثه بشيء"، والثاني هو الأقرب؛ لموافقة الجماعة، وهي أيضا رواية الدوري، وهو أوثق أصحاب يحيى بن معين، وأما قوله: "صالح" فيحمل على الصلاح في نفسه، وكذا البزار ضعفه مرة، وهو الموافق لرأي الجماعة، وقال مرة: "ليس به بأس"، يقصد به والله أعلم صلاحه في نفسه، أو أنه معتبر في الشواهد، والمتابعات؛ جمعا بين قوليه.

ونقل بعضهم كلام ابن عدي فيه: "لا بأس به"، فاكتمى بهذا القدر، ولكن تتممة كلامه تدل على خلاف ذلك، وهذا نص كلامه: "لا بأس به، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم"، يعني للاعتبار.

٣- عن أبيه: عبد العزيز بن أبي بكرة: نفع بن الحارث، الثقفي البصري الحبشي، (ت: ١٠١-١١٠ هـ).

روى عن: أبيه أبي بكرة، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وروى عنه: ابنه بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة، وعبد ربه بن عبيد الأزدي، وغيرهما. قال ابن حجر: "صدوق"^(١).

٤- أبو بكرة: الصحابي الجليل رضي الله عنه.

□ تخرج الحديث:

* أخرجه البزار (٣٦٩١) من طريق حامد بن عمر البكراوي، عن بكار بن عبد العزيز الثقفي به، بلفظه.

□ دراسة الحديث:

في إسناده بكار بن عبد العزيز ضعيف على الأظهر، ولم يروه عن أبي بكرة رضي الله عنه سوى عبد العزيز، تفرد به ابنه بكار، فالحديث ضعيف؛ لأجله، وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في

(١) التقریب (ص: ٣٥٦)، وينظر: ثقات العجلي (١/٣٠٤)، وثقات ابن حبان (٥/١٢٢).

مناكيره^(١)، قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا يرويه عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد"، وأما الحاكم فقد صحح الإسناد كعادته، وتعقبه الذهبي، فضعفه لحال بكار^(٢). وامتته ثابت من وجوه أخرى كما تقدم في هذا المطلب.

□ مناسبة الحديث: تقدمت في الأحاديث الماضية في المطلب.



(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٢١٧).

(٢) مسند البزار ح (٣٥٩١)، ومستدرک الحاكم (٤/١٧٢)، ومختصر تلخيص الذهبي (٦/٢٦٨٦).

المطلب الثاني

العمل لغرض دنيوي

❁ الحديث الثامن والأربعون (٤٨):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني مُحَمَّدُ بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- الحميدي عبد الله بن الزبير بن عيسى: أبو بكر، القرشي الأسدي المكي،

(ت: ٢١٩ هـ).

روى عن: سفيان بن عيينة، ومروان بن معاوية بن الحارث الفزاري، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، وبشر بن موسى بن صالح البغدادي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره"^(٢).

٢- سفيان بن عيينة بن أبي عمران: أبو مُحَمَّد، الهلالي الكوفي، ثم المكي، الأعور،

(ت: ١٩٧ هـ).

(١) صحيح البخاري ح (١).

(٢) التقريب (ص: ٣٠٣)، وينظر: طبقات ابن سعد (٤٤/٦)، والمعلم بشيوخ البخاري ومسلم (٣٤٤/١).

روى عن: مُجَدِّد بن شهاب الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهما.

وروى عنه: الحميدي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس، لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار"^(١).

٣- يحيى بن سعيد بن قيس: أبو سعيد، الأنصاري النجاري المدني، (ت: ١٤٣ هـ).

روى عن: سعيد بن المسيب، ومُجَدِّد بن إبراهيم التيمي، وغيرهما.

وروى عنه: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٢).

٤- مُجَدِّد بن إبراهيم بن الحارث: أبو عبد الله، القرشي التيمي المدني، (ت: ١١٩ هـ).

روى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن القرشي، وعلقمة بن وقاص الليثي، وغيرهما.

وروى عنه: يزيد بن عبد الله بن أسامة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهما.

قال أحمد: "في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير، أو منكراً".

قال ابن حجر: "المنكر أطلقه أحمد بن حنبل، وجماعة على الحديث الفرد، الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة".

وقال: "ثقة له أفراد"^(٣).

٥- علقمة بن وقاص بن محصن: أبو يحيى، وقيل: أبو واقد، الليثي العتواري المدني،

(ت: في خلافة عبد الملك بن مروان).

(١) التقريب (ص: ٢٤٥)، وينظر: الجرح والتعديل (٣٢/١)، وتهذيب الكمال (١١/١٧٧).

(٢) التقريب (ص: ٥٩١)، وينظر: التاريخ الكبير (٨/٢٧٥)، والجرح والتعديل (٩/١٤٧).

(٣) التقريب (ص: ٤٦٥)، وينظر: علل أحمد رواية عبد الله (١/٥٦٦)، وتهذيب الكمال (٢٤/٣٠٢)، وفتح الباري (١/٤٣٧).

روى عن: عائشة، وعمر بن الخطاب، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: ابنه عمرو، ومُحَمَّد بن إبراهيم التيمي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت، أخطأ من زعم: أن له صحبة، وقيل: إنه ولد في عهد النبي ﷺ"^(١).

□ تخریج الحديث:

* هو في مسند الحميدي (٢٨) ومن طريقه أخرجه أبو عوانة (٧٤٤٠)، والبيهقي (١٤٩٩٦) به، بلفظه.

* وأخرجه مسلم (١٩٠٧) عن ابن أبي عمر مُحَمَّد بن يحيى بن أبي عمر العدني، وأحمد (١٦٨)،

وابن الجارود (٦٤) عن ابن المقرئ مُحَمَّد بن أبي عبد الرحمن،

والطحاوي في شرح المشكل (٥١١٣) من طريق مُحَمَّد بن يوسف الفريابي،

أربعتهم (ابن أبي عمر، وأحمد، وابن المقرئ، والفريابي) عن سفيان بن عيينة به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٥٤، و٥٠٧٠) - ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب (٢) - ومسلم (١٩٠٧)، والنسائي (٣٤٣٧)، وفي الكبرى (٥٦٠١)، والطحاوي في شرح المشكل (٥١٠٨)، والبيهقي (٨١٠٨، و١٢٩٠٧) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي،

والبخاري (٥٠٧٠) عن يحيى بن قزعة القرشي،

والنسائي (٧٥) من طريق عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقي،

وأبو عوانة (٧٤٣٩)، والطحاوي في شرح المشكل (٥١٠٧، و٤٦٥٠) من طريق عبد الله بن وهب،

(١) التقريب (ص: ٣٩٧)، وينظر: ثقات العجلي (٣٤٢/١)، وتهذيب الكمال (٣١٣/٢٠).

والطحاوي (٥١٠٩) من طريق أشهب بن عبد العزيز بن داور،

والقضاعى فى مسند الشهاب (١١٣٧) من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد،
ستهم (القعنبي، ويحيى، وابن القاسم، وابن وهب، وأشهب، وعبد المجيد) عن مالك بن
أنس،

والبخارى (٢٥٢٩)، وأبو داود (٢٢٠١)، والطحاوي فى شرح المشكل (٥١١١)،
والبيهقي (١٨١) من طريق سفيان الثوري،

والبخارى (٣٨٩٨)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود الطيالسي (٣٧)، والبخارى (٢٥٧)،
والنسائي فى السنن الكبرى (٧٨)، وابن خزيمة (١٤٢، و٤٥٥)، والطحاوي فى شرح المشكل
(٥١١١)، وفى شرح المعاني (٤٦٥١)، والبيهقي (١٨٢، و١٠٣١) من طريق حماد بن زيد،

والبخارى (٦٦٨٩، و٦٩٥٣)، ومسلم (١٩٠٧)، والترمذي (١٦٤٧)، وابن خزيمة
(١٤٣)، وأبو عوانة (٧٤٣٨)، والطحاوي فى تهذيب الآثار (١١١٠)، والقضاعى فى مسند
الشهاب (١١٧١) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي،

ومسلم (١٩٠٧)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، والطحاوي فى شرح المشكل (٥١١٢) من
طريق الليث بن سعد،

ومسلم (١٩٠٧)، والنسائي (٣٧٩٤)، وفى الكبرى (٤٧١٤)، والطحاوي فى تهذيب
الآثار (١١١٠) من طريق أبى خالد سليمان بن حيان الأحمر،

ومسلم (١٩٠٧) من طريق حفص بن غياث،

ومسلم (١٩٠٧)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، وأحمد (٣٠٠)، وأبو عوانة (٧٤٣٨)،
والدارقطني (١٣١)، والقضاعى فى مسند الشهاب (١)، والبيهقي (١٤٢٢، و٢٢٥٤)،
و٧٣٧٠، و٨٩٩٢، و١٤٩٩٦) من طريق يزيد بن هارون،

ومسلم (١٩٠٧)، والنسائي (٧٥)، وفى الكبرى (٧٨، و١١٨٠٤)، والطحاوي فى شرح
المشكل (٥١١٤) من طريق عبد الله بن المبارك،

وأبو داود الطيالسي (٣٧) عن زهير بن مُجَدِّ التميمي،

والطحاي في تهذيب الآثار (١١١٠) من طريق علي بن هاشم بن بريد، وعمرو بن الحارث بن يعقوب،

وأبو عوانة (٧٤٣٨)، والطحاي (١١١٠)، والدارقطني (١٣١)، والبيهقي في السنن الصغير (١) من طريق جعفر بن عون المخزومي،

وابن حبان (٣٨٨) من طريق عبد الله بن هاشم الطوسي،

وابن حبان (٣٨٩) من طريق عيسى بن يونس بن إسرائيل،

وابن حبان (٤٨٦٨) من طريق عمر بن علي بن عطاء،

جميعهم - ستة عشر راويا - (مالك، والثوري، وحمد، وعبد الوهاب، والليث، وأبو خالد، وحفص، ويزيد، وابن المبارك، وزهير، وعلي، وعمرو، وجعفر، وعبد الله، وعيسى، وعمر) عن يحيى بن سعيد الأنصاري به، بنحوه.

ورواية مالك فيما يروي عنه عبد المجيد بن عبد العزيز: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري مرفوعا.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت للبخاري، وهو من أشهر الأحاديث النبوية، وقد رواه جمع كبير من الثقات الأثبات عن يحيى بن سعيد، عن مُجَدِّ بن إبراهيم التيمي، عن علقمة عن عمر رضي الله عنه، وأخرجه أصحاب الصحاح من هذا الطريق، ونصوا على تفرد يحيى به، واحتملوه.

● وقد وقع خلاف في رواية مالك بن أنس على وجهين:

الوجه الأول: مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مُجَدِّ بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب مرفوعا.

وهذه رواية: عبد الله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن قزعة، وعبد الرحمن بن القاسم،

وعبد الله بن وهب، وأشهب بن عبد العزيز بن داود عنه.

الوجه الثاني: مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

وهذه رواية: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد.

والمحفوظ الوجه الأول؛ لأنه رواية الجماعة، وهم من الثقات الأجلاء، وهو الموافق لروايات أصحاب يحيى بن سعيد الأنصاري، بينما الوجه الثاني قد تفرد به عبد المجيد بن عبد العزيز، وهو صدوق يخطئ، وهذا من أخطائه.

قال الدارقطني: "عبد المجيد لم يتابع عليه، وخالفه أصحاب مالك الحفاظ"^(١).

□ مناسبة الحديث:

والحديث فيه دلالة على أن مناط القبول، والثواب محله النية، والعمل لغرض دنيوي باطل كالهجرة إلى غرض الدنيا.

قال الخطابي: "وهذا الحديث أصل كبير من أصول الدين ويدخل في أحكام كثيرة"، وقال ابن فورك: "يريد بذلك أن النيات هي المصححة للأعمال، وأنها مع انفرادها عنها لا تقع مواقع القبول، والأجزاء"، وقال شهاب الدين التوربشتي: "ويشير إلى أن حسن القبول منوط بحسن النية، ومقادير المثوبات على مراتب النيات في قوة العزيمة، والتخلص عن شوائب الرياء، والتجرد عن دسائس الهوى". قال ابن رجب: "إشارة منه إلى أن كل عمل لا يراد به وجه الله، فهو باطل لا ثمر له في الدنيا ولا في الآخرة"^(٢).

(١) علل الدارقطني (١٩١/٢).

(٢) أعلام الحديث (١٠٨/١)، ومشكل الحديث (٢٧٠/١)، والميسر في شرح مصابيح السنة (٣٦/١)، وجامع العلوم والحكم (٥٨/١).

* ابن فورك هو محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (المتوفى: ٤٠٦هـ)، وشهاب الدين التوربشتي هو فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين التوربشتي (المتوفى: ٦٦١هـ).

❁ الحديث التاسع والأربعون (٤٩):

قال الإمام النسائي رحمته الله: أخبرنا عيسى بن هلال الحمصي، قال: حدثنا محمد بن حمير، قال: حدثنا معاوية بن سلام، عن عكرمة بن عمار، عن شداد أبي عمار، عن أبي أمانة الباهلي، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: أرأيت رجلاً غزا يلتمس الأجر والذكر، ماله؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا شيء له» فأعادها ثلاث مرات، يقول له رسول الله ﷺ: «لا شيء له» ثم قال: (إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً، وابتغي به وجهه)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- عيسى بن أبي عيسى هلال بن يحيى: المشهور بابن البراد، السليحي الطائي الحمصي،
(ت: ٢٤١ - ٢٥٠ هـ).

روى عن: محمد بن حمير بن أنيس القضاعي، وعبد القدوس بن الحجاج الخولاني، وغيرهما.
وروى عنه: النسائي، وأحمد بن النضر بن بحر العسكري، وغيرهما.
قال ابن حجر: "صدوق"^(٢).

٢- محمد بن حمير بن أنيس: أبو عبد الحميد، القضاعي السليحي الحمصي،
(ت: ٢٠٠ هـ).

روى عن: إبراهيم بن أبي عبلة الرملي، ومعاوية بن سلام بن أبي سلام الحبشي، وغيرهما.

(١) سنن النسائي ح (٣١٤٠).

(٢) التقريب (ص: ٤٤٠)، وينظر: ثقات ابن حبان (٤٩٣/٨)، وتهذيب التهذيب (٢٢٦/٨).

وروى عنه: يحيى بن عثمان بن سعيد القرشي، وعيسى بن هلال الحمصي، وغيرهما.
قال ابن حجر: "صدوق"^(١).

٣- معاوية بن سلام بن أبي سلام مطور: أبو سلام، الحبشي الألهاني الدمشقي،
(ت: ١٧٠ هـ).

روى عن: يحيى بن أبي كثير الطائي، وعكرمة بن عمار بن عقبة العجلي، وغيرهما.
وروى عنه: الربيع بن نافع الحلبي، ومحمد بن حمير بن أنيس القضاعي، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٤- عكرمة بن عمار بن عقبة: "صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى ابن أبي كثير
اضطراب، ولم يكن له كتاب"^(٣).

٥- شداد بن عبد الله: أبو عمار، القرشي الدمشقي الأموي العذري.
روى عن: أبي أمامة الباهلي، ووائل بن الأسقع، وغيرهما رضي الله عنه.
وروى عنه: الأوزاعي، وعكرمة بن عمار بن عقبة العجلي، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة يرسل"^(٤).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٤٣٣٣) عن عيسى بن هلال به، بمثله.
* وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١١١٢) من طريق عثمان بن عبد الرحمن بن
مسلم الطرائفي، عن معاوية بن سلام الحبشي به، بمثله.

(١) التقريب (ص: ٤٧٥)، وينظر: تاريخ يحيى بن معين رواية الدارمي (٢٠٤/١)، وتاريخ ابن يونس (٢٠١/٢).

(٢) التقريب (ص: ٥٣٨)، وينظر: مشاهير علماء الأمصار (٢٩٢/١)، والتعديل والتجريح (٧١٧/٢).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٧).

(٤) التقريب (ص: ٢٦٤)، وينظر: سؤلات البرقاني للدارقطني (٣٦/١)، وتاريخ دمشق (٤١٨/٢٢).

إلا أنه ذكر هود بن عطاء في موضع عكرمة بن عمار.

□ دراسة الحديث:

في إسناده عيسى بن أبي عيسى، ومُحمَّد بن حمير، كلاهما صدوقان، وأما عكرمة بن عمار، فصدوق أيضاً، ولكنه يغلط، ويدلس^(١)، ولم أقف على تصريحه بالتحديث، ولا بالسماع، وقد عنعن في الإسناد الموثب، وغيره، وباقي رجاله ثقات.

● وقد اختلف فيه عن معاوية بن سلام على وجهين:

الوجه الأول: معاوية بن سلام، عن عكرمة بن عمار، عن شداد أبي عمار، عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً.

وهذه رواية: مُحمَّد بن حمير بن أنيس.

الوجه الثاني: معاوية بن سلام، عن هود بن عطاء، عن شداد بن عبد الله، عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً.

وهذه رواية: عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الطرائفي.

والمحفوظ عنه الوجه الأول؛ لأن راويه مُحمَّد بن حمير أقوى من راوي الوجه الثاني عثمان بن عبد الرحمن، وهو معروف بالرواية عن الضعفاء، والمجاهيل، فيدلس عنهم، ولذا ذكره ابن حجر في آخر المراتب في المدلسين، وهنا لم يظهر تدليس، وقد صرح بالسماع، وعلى كل حال أن الخطأ يلصق به على الظاهر؛ لما علم من حاله، إما وهم كما هو الظاهر من كلام الطبراني، فقال: "لم يرو هذا الحديث عن هود إلا معاوية، تفرد به عثمان"، أو أنه قد قام بالتدليس، وحول أحد الرواة النازلين صيغة الاحتمال إلى صيغة التصريح؛ وفي طريقه شيخ الطبراني أبو الفوارس أحمد بن عبد الرحمن بن يزيد الحراني، وقال عنه ابن عدي: "سمعت أبا عروبة يقول: أبو الفوارس هذا لم يكن بمؤتمن على نفسه، ولا دينه"^(٢).

(١) تعريف أهل التقديس (٤٢/١).

(٢) الكامل لابن عدي (٣٣٤/١)، وينظر: المعجم الأوسط ح (١١١٢)، وتعريف أهل التقديس (١٨٠/١).

فالحديث من وجهه الراجح حسنه عدد من المتأخرين، ومنهم المنذري، والعراقي، وغيرهما^(١)، وعكرمة مدلس، ولم يأت بصيغة الاتصال، لا في السند المثبت، ولا في غيره، ولعلمهم مشوا خبره؛ لوجود شواهد عامة في الباب، لا سيما الحديث اللاحق يشهد له، وإن كان فيه ضعف من جهة جهالة التابعي فإنه يصلح للاعتبار.

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث بأن العمل الصالح إنما يقبل ممن قصد وجه الله، وابتغى مرضاته. قال الآجري: "لا يجوز لأحد من المسلمين أن يؤدي ما افترض الله ﷻ عليه من فريضة، ولا يتقرب إليه بنافلة، إلا بنية خالصة صادقة، لا رياء فيها، ولا سمعة، ولا يريد بها إلا الله ﷻ، ولا يشرك فيها مع الله ﷻ غيره، لأن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما أخلص له، وأريد به وجهه، لا يختلف في هذا العلماء"^(٢)، وقال ابن حجر: "وفيه ذم الحرص على الدنيا، وعلى القتال لحظ النفس في غير الطاعة"^(٣).



(١) الترغيب والترهيب (٥٥/١)، وتخريج الإحياء (١٧٥٣/١).

(٢) الأربعون حديثاً (٧٨/١). * الآجري هو أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ).

(٣) فتح الباري (٢٨/٦).

❖ الحديث الخمسون (٥٠):

قال الإمام أبو داود رحمته الله: حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع، عن ابن المبارك، عن ابن أبي ذئب، عن القاسم، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن ابن مكرز، رجل من أهل الشام، عن أبي هريرة، أن رجلا قال: يا رسول الله، رجل يريد الجهاد في سبيل الله، وهو يبتغي عرضا من عرض الدنيا، فقال رسول الله ﷺ: (لا أجر له). فأعظم ذلك الناس، وقالوا للرجل: عد لرسول الله ﷺ فلعلك لم تفهمه، فقال: يا رسول الله، رجل يريد الجهاد في سبيل الله، وهو يبتغي عرضا من عرض الدنيا، فقال: لا أجر له، فقالوا: للرجل عد لرسول الله ﷺ، فقال له: الثالثة. فقال له: لا أجر له^(١).

□ تراجم الرواة:

١- الربيع بن نافع: أبو توبة، الحلبي، (ت: ٢٤١ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: معاوية بن سلام بن أبي سلام الحبشي، وعبد الله بن المبارك، وغيرهما.

وروى عنه: أبو داود، وأحمد بن خليل بن يزيد الكندي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حجة عابد"^(٢).

٢- عبد الله بن المبارك بن واضح: أبو عبد الرحمن، الحنظلي التميمي المروزي،

(ت: ١٨١ هـ).

روى عن: معمر بن راشد، ومحمد بن أبي ذئب، وغيرهما.

وروى عنه: سويد بن نصر بن سويد المروزي، وأبو توبة الربيع بن نافع، وغيرهما.

(١) سنن أبي داود ح (٢٥١٦).

(٢) التقريب (ص: ٢٠٧)، وينظر: الجرح والتعديل (٣/٤٧٠)، وتاريخ دمشق (١٨/٨٢).

قال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير"^(١).

٣- **مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة:** المشهور بابن أبي ذئب، أبو الحارث، القرشي العامري

المدني المخزومي، (ت: ١٥٨ هـ).

روى عن: مُحَمَّد بن شهاب الزهري، والقاسم بن العباس بن مُحَمَّد الهاشمي، وغيرهما.

وروى عنه: أبو داود الطيالسي، وعبد الله بن المبارك، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل"^(٢).

٤- **القاسم بن عباس بن مُحَمَّد:** أبو العباس، الهاشمي المدني القرشي اللهي، (ت: ١٣١ هـ).

روى عن: عبد الله بن عمير العباسي، وبكير بن عبد الله بن الأشج القرشي، وغيرهما.

وروى عنه: مُحَمَّد بن أبي ذئب، وبكير بن عبد الله بن الأشج القرشي.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

٥- **بكير بن عبد الله بن الأشج:** أبو عبد الله، القرشي المدني، (ت: ١١٧ هـ)، وقيل: غيره.

روى عن: سليمان بن يسار الهلالي، وابن مكرز الشامي، وغيرهما.

وروى عنه: عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، والقاسم بن عباس بن مُحَمَّد الهاشمي، وغيرهما.

(١) التقريب (ص: ٣٢٠)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٧٢/٧)، وتاريخ بغداد (٣٨٨/١١).

(٢) التقريب (ص: ٤٩٢)، وينظر: علل أحمد رواية المروزي (٥٠/١)، وتهذيب الكمال (٦٣١/٢٥).

(٣) التقريب (ص: ٤٥٠)، وينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي (١٩٢/١)، والتاريخ الكبير (١٦٨/٧).

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٦- ابن مكرز: الشامي، قيل: إنه أيوب بن عبد الله بن مكرز، وقيل: يزيد بن مكرز، وهو الراجح على ما ذكره المزي^(٢).

روى عن: أبي هريرة رضي الله عنه.

وروى عنه: بكير بن عبد الله بن الأشج القرشي.

قال ابن حجر: "مجهول"^(٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البيهقي (١٨٥٥١) من طريق أبي بكر بن داسة، عن أبي داود به، بمثله.

* وأخرجه ابن حبان (٤٦٣٧) من طريق حبان بن موسى بن سوار السلمي،

والحاكم (٢٤٣٦)، ومن طريقه البيهقي (١٤٥٥١) من طريق علي بن الحسن بن شقيق العبدى،

كلاهما (حبان، وعلي) عن عبد الله بن المبارك به، بلفظه.

وفي الإسناد يزيد بن مكرز، وقد ورد في رواية حبان بن موسى: "مكرز"، ويحتمل أنه وقع سقط، وفي رواية علي بن الحسن بن شقيق: "أيوب بن مكرز".

ورواية علي بن الحسن بن شقيق: عن عبد الله بن المبارك، عن ابن أبي ذئب، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن أيوب بن مكرز، عن أبي هريرة مرفوعاً، ولم يذكر "القاسم بن عباس بن محمد الهاشمي".

(١) التقريب (ص: ١٢٨)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٠٨/١)، وثقات العجلي (٨٦/١).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٤٨٢/٣).

(٣) التقريب (ص: ٦٠٥)، وينظر: تهذيب الكمال (٤٧٩/٣)، والتكميل في الجرح والتعديل (٨٦/٤).

* وأخرجه أحمد (٧٩٠٠)،

والحاكم (٣٤٠٤) من طريق سعيد بن مسعود بن عبد الرحمن السلمي،

كلاهما (أحمد، وسعيد) عن يزيد بن هارون،

وأحمد (٨٧٩٣) عن حسين بن محمد بن بهرام التميمي،

كلاهما (يزيد، وحسين) عن محمد بن أبي ذئب به، بمثله.

ورواية يزيد بن هارون فيما يرويه عنه سعيد بن مسعود: عن ابن أبي ذئب، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن الوليد بن مسلم، عن أبي هريرة مرفوعا، ولم يذكر القاسم بن عباس، ولا ابن مكرز، وذكر الوليد بن مسلم مكان ابن مكرز.

دراسة الحديث:

رجاله ثقات، سوى ابن مكرز، وهو مجهول، واختلف في تعيينه، قال بعضهم: "إنه أيوب بن عبد الله بن مكرز"، وقال الآخرون: "يزيد بن مكرز"، والثاني هو الأظهر كما بينه المزني في الترجمة.

● والحديث يرويه ابن أبي ذئب، واختلف فيه عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ابن أبي ذئب، عن القاسم، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن ابن مكرز، عن أبي هريرة مرفوعا.

وهذه رواية: حسين بن محمد بن بهرام التميمي، وعبد الله بن المبارك - فيما يرويه عنه الربيع بن نافع الحلبي، وحبان بن موسى بن سوار الحلبي - ويزيد بن هارون فيما يرويه عنه أحمد بن حنبل.

الوجه الثاني: ابن أبي ذئب، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن أيوب بن مكرز، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

وهذه رواية عبد الله بن المبارك فيما يرويه عنه علي بن الحسن بن شقيق.

الوجه الثالث: عن ابن أبي ذئب، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن الوليد بن مسلم، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية يزيد بن هارون فيما يروي عنه سعيد بن مسعود بن عبد الرحمن المروزي.

والمحفوظ عن عبد الله بن المبارك فيما يظهر ما رواه عنه الربيع بن نافع، وحبان بن موسى؛ وهما ثقتان، فالربيع ثقة حجة^(١)، أوثق من راوي الوجه المرجوح وهو علي بن الحسن بن شقيق، وهو ثقة أيضاً، ولكنه لم يتابع، والراوي عنه عبد الله بن علي الغزال لم أقف على ترجمته، قال الشيخ مقبل الوادعي أيضاً في رجال الحاكم: "لم أقف على ترجمته"^(٢)، ويلصق الخطأ به إن كان ضعيفاً، فعليه يمكن أن يقال: إن الوهم إما من قبل علي بن الحسن، أو من الراوي عنه، ورواية الربيع موافقة لأصح روايتي يزيد بن هارون، وحسين بن محمد بن بهرام من أصحاب ابن أبي ذئب.

وأما يزيد بن هارون فالمحفوظ عنه رواية أحمد؛ لأنها موافقة لرواية حسين بن أحمد بن بهرام، وما ترجح من روايتي عبد الله بن المبارك، وأما الرواية الثانية عنه فهي لسعيد بن مسعود، وإن وثقه الذهبي إلا أنه دون أحمد في الحفظ، والإتقان بكثير، وقد تفرد به.

والخلاصة أن المحفوظ عن ابن أبي ذئب هو الوجه الأول، والوجهان الباقيان مما أخطأ الرواة على أصحاب ابن أبي ذئب.

والحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لجهالة يزيد بن مكرز، وقد نقل المزني تضعيف علي بن المديني للحديث، فقال: "لم يروه عنه غير ابن أبي ذئب، والقاسم مجهول، وابن مكرز مجهول"، كذا قال، أما تجهيل ابن مكرز فهو واضح، وأما تجهيله للقاسم فقد أجاب عليه المزني قائلاً: "هكذا قال علي بن المديني، وقد روى عن القاسم بن عباس غير واحد، كما هو مذكور في ترجمته، ووثقه يحيى بن معين وغيره، فارتفعت جهالته وثبتت عدالته، وأما ابن مكرز فهو

(١) التقريب (ص: ٣٢١).

(٢) تراجم رجال الحاكم (٤٧/١).

مجهول كما قال "(١)"، إلا أن الحديث ينجبر بالحديث السابق، ويرتقي إلى الحسن لغيره، لا سيما جهالة التابعين تغتفر؛ لعزة الكذب فيهم مادام المتن ليس منكرا.

□ شرح الغريب:

(عَرَضَ) عرض الدنيا: متاعها. وقيل: هو ما عدا الدينار والدرهم^(٢).

□ مناسبة الحديث:

دل الحديث على أن من أراد الدنيا بعمل الآخرة يحبط عمله، ولا أجر، ولكن فيه تفصيل كما بينه العلماء، فمحل حبوطه كليا إن كان أصل نيته الدنيا فحسب، وأما إذا كانت نيته صالحة، فشابهه عرض من الدنيا فينقص به أجره على قدر نيته، ولا يبطل العمل كليا.

قال ابن رجب: "فإن خالط نية الجهاد مثلاً نية غير الرياء، مثل أخذ أجره للخدمة، أو أخذ شيء من الغنيمة، أو التجارة، نقص بذلك أجر جهادهم، ولم يبطل بالكلية، وقد ذكرنا فيما مضى أحاديث تدل على أن من أراد بجهاده عرضاً من الدنيا أنه لا أجر له، وهي محمولة على أنه لم يكن له غرض في الجهاد إلا الدنيا"^(٣).

قال ابن رسلان: "وهذا يدل على أن شوب طلب الغنيمة مبطل للثواب، وكذا شوب الرياء وشوب التجارة وسائر حظوظ الدنيا"، ثم نقل عن الغزالي بأنه قال: "يبعد أن يكون من أراد الجهاد، وامتنع بإرادته شائبة من عرض الغنيمة أن يحبط عمله بالكلية وثواب جهاده، بل العدل أن يقال: إذا كان الغالب الأصلي، والمرجح القوي هو إعلاء كلمة الله تعالى وإنما الرغبة في الغنيمة على سبيل التبعية فلا يحبط به الثواب؛ نعم لا يساوي ثوابه ثواب من لا يلتفت إلى الغنيمة أصلاً، وأما هذا الحديث وأمثاله فيحمل على من الأغلب على همه طلب وإن كان الباعث الديني، والنفسي متساويان تساقطاً فلا له، ولا عليه"^(٤).

(١) تهذيب الكمال (٤٨٢/٣).

(٢) جامع الأصول (٥٨٢/٢).

(٣) جامع العلوم والحكم (٧٦/١).

(٤) شرح سنن أبي داود (١١٩/١١). * ابن رسلان هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان

❖ الحديث الواحد والخمسون (٥١):

قال الإمام البخاري رحمه الله: حدثنا عثمان، قال: أخبرنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن أبي موسى، قال: (جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما القتال في سبيل الله؟ فإن أحدنا يقاتل غضبا، ويقاتل حمية، فرفع إليه رأسه، قال: وما رفع إليه رأسه إلا أنه كان قائما، فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله ﷻ»^(١).

□ تراجع الرواة:

١- عثمان بن محمد بن أبي شيبة: أبو الحسن، العباسي مولا هم الكوفي، (ت: ٢٣٩ هـ).

روى عن: جرير بن عبد الحميد بن قرط، ووکیع بن الجراح، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، والحسين بن إسحاق بن إبراهيم التستري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ شهير، وله أوهام"^(٢).

٢- جرير بن عبد الحميد بن قرط: أبو عبد الله، الضبي الرازي الكوفي القرشي، الوراق،

(ت: ١٨٧ هـ).

روى عن: منصور بن المعتمر بن عبد الله، والمغيرة بن مقسم الكوفي، وغيرهما.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن محمد بن أبي شيبة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه"^(٣).

٣- منصور بن المعتمر بن عبد الله: أبو عتاب، السلمي الكوفي، (ت: ١٣٢ هـ).

المقدس الرملي الشافعي (المتوفى: ٨٤٤ هـ).

(١) صحيح البخاري ح (١٢٣).

(٢) التقريب (ص: ٣٨٦)، وينظر: الجرح والتعديل (١٦٦/٦)، وتاريخ بغداد (١٦٢/١٣).

(٣) التقريب (ص: ١٣٩)، وينظر: التاريخ الكبير (٢١٤/٢)، وثقات العجلي (٩٦/١).

روى عن: إبراهيم بن يزيد النخعي، وأبي وائل شقيق بن سلمة، وغيرهما.

وروى عنه: سفيان الثوري، وجريير بن عبد الحميد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت، وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش"^(١).

٤- أبو وائل شقيق بن سلمة: الأسدي الكوفي، (ت: ٨٢ هـ)، وقيل: غير ذلك.

روى عن: عبد الله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وغيرهما عليه السلام.

وروى عنه: الأعمش، ومنصور بن المعتمر، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة مخضرم"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه مسلم (١٩٠٤) عن إسحاق بن إبراهيم، وهو ابن راهويه، عن جريير بن عبد الحميد به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (١٩٤٩٣، و١٩٧٤٠)، وأبو عوانة (٧٤٣٤) من طريق زهير بن معاوية ابن حديج،

وأحمد (١٩٧٣٩) عن زياد بن عبد الله البكائي،

وأبو عوانة (٧٤٣٢) من طريق زائدة بن قدامة،

ثلاثتهم (زهير، وزياد، وزائدة) عن منصور بن المعتمر به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٢٨١٠، و٣١٢٦)، ومسلم (١٩٠٤)، وأبو داود (٢٥١٧)، و٢٥١٨، والنسائي (٣١٣٦)، وأبو داود الطيالسي (٤٨٩)، وسعيد بن منصور (٢٥٤٣)، والبزار (٣٠١١، و٣٠١٢)، والنسائي في الكبرى (٤٣٢٩)، والرويان (٥٢٧)، وأبو عوانة (٧٤٢٨، و٧٤٢٩، و٧٤٣٠، و٧٤٣١)، والطحاوي في شرح المشكل (٥١٠٦)، والبيهقي

(١) التقريب (ص: ٥٤٧)، وينظر: الهداية والإرشاد (٧٠٨/٢)، والتعديل والتجريح (٧٢١/٢).

(٢) التقريب (ص: ٢٦٨)، وينظر: طبقات ابن سعد (١٥٤/٦)، وثقات ابن حبان (٣٥٤/٤).

(١٨٥٤٤) من طريق عمرو بن مرة،

ومسلم (١٩٠٤)، والترمذي (١٦٤٦)، وابن ماجه (٢٧٨٣)، وأحمد (١٩٥٤٣)،
و١٩٥٩٦، و١٩٦٣١)، والبخاري (٣٠١٠)، والرويانى (٥٣٢)، والبيهقى (١٨٥٤٥) من طريق
أبي معاوية محمد بن خازم،

ومسلم (١٩٠٤) من طريق عيسى بن يونس،

وأبو داود الطيالسي (٤٨٨)، وأبو عوانة (٧٤٣٦) من طريق شعبة،

وعبد الرزاق (٩٥٦٧) ومن طريقه عبد بن حميد في المنتخب (٥٥٣)، وأبو عوانة
(٧٤٣٥)، وابن حبان (٤٦٣٦)، والبيهقى (١٨٥٤٦) من طريق سفيان الثوري،

وأبو يعلى (٧٢٥٣) من طريق علي بن مسهر،

وأبو عوانة (٧٤٣٧) من طريق أبي يحيى الحماني،

والدارقطني معلقا في العلل (١٣١١) من طريق يزيد بن عطاء بن يزيد الشكري،

سبعته (أبو معاوية، وعيسى، وشعبة، والثوري، وعلي، وأبو يحيى، ويزيد) عن سليمان
الأعمش،

وأبو داود الطيالسي (٤٩٠) من طريق عاصم بن أبي النجود،

ثلاثتهم (عمرو، والأعمش، وعاصم) عن أبي وائل شقيق بن سلمة به، بألفاظ متقاربة
المعنى.

ورواية الأعمش فيما يروي عنه يزيد بن عطاء الليثي عن الأعمش: عن أبي وائل، عن
مسروق، عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعا، وزاد مسروقا.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت للبخاري.

يرويه أبو وائل شقيق بن سلمة.

ويرويه عنه: منصور بن المعتمر، وعمرو بن مرة، وسليمان الأعمش، وعاصم بن أبي النجود.

● واختلف فيه عن الأعمش على وجهين:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً.

وهذه رواية: أبي معاوية محمد بن خازم، وعيسى بن يونس، وشعبة، وسفيان الثوري، وعلي بن مسهر، وأبي يحيى الحماني عنه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن مسروق بن الأجدع، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: يزيد بن عطاء يشكري.

والمحفوظ الوجه الأول؛ لأنه من رواية كبار أصحاب الأعمش، ومنهم شعبة، والثوري، وأبو معاوية، وهم من الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش، وقد روى مثله أصحاب أبي وائل، كمنصور بن المعتمر، وعمرو بن مرة، وعاصم بن أبي النجود.

وأما الوجه الثاني فهو منكر لمخالفة يزيد بن عطاء الليثي للثقات الأجلاء، وهو لين الحديث^(١)، قال ابن حبان عن يزيد بن عطاء: "ساء حفظه، حتى كان يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به"^(٢)، وقال الدارقطني: "وقد وهم يزيد في ذكر مسروق"^(٣).

فالحديث من وجهه الراجح صحيح.

□ مناسبة الحديث:

سبقت بيانه في الأحاديث الماضية، ومما يفيد الحديث أن إصلاح النية في العبادات من

(١) التقريب (ص: ٦٠٣).

(٢) المجروحين (١٠٣/٣).

(٣) علل الدارقطني ح (١٣١١).

شوائب الدنيا موجب لحصول الأجر، وعكسه يسبب إحباط الأجر المطلوب.

قال أبو العباس القرطبي: "فأما إذا كان الباعث عليها غير ذلك من أعراض الدنيا؛ فلا يكون عبادة، بل يكون مصيبة موبقة لصاحبها، هذا إذا كان الباعث على تلك العبادة الغرض الدنيوي وحده، بحيث لو فقد ذلك الغرض لترك العمل، فأما لو انبعث لتلك الحالة باعث الدنيا وباعث الدين، فإن كان باعث الدنيا أقوى، أو مساويا لحق القسم الأول في الحكم بإبطال ذلك عند أئمة هذا الشأن، فأما لو كان باعث الدين أقوى، فقد حكم المحاسبي رَحِمَهُ اللهُ بإبطال ذلك العمل، وخالفه في ذلك الجمهور" (١).



(١) المفهم (٧٤٢/٣).

❖ الحديث الثاني والخمسون (٥٢):

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا سفيان، عن أبي سلمة، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: (بشر هذه الأمة بالسنة والرفعة، والدين، والنصر، والتمكين في الأرض) وهو يشك في السادسة، قال: (فمن عمل منهم عمل الآخرة للدين، لم يكن له في الآخرة نصيب)^(١).

□ تراجع الرواة:

١- عبد الرزاق بن همام بن نافع: أبو بكر، اليماني الصنعاني الحميري، (ت: ٢١١ هـ).

روى عن: معمر بن راشد، وسفيان الثوري، وغيرهما.
وروى عنه: أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبري، وغيرهما.
قال ابن حبان: "وكان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه".
قال ابن حجر: "ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره؛ فتغير، وكان يتشيع"^(٢).
٢- سفيان الثوري: "ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس"^(٣).
٣- أبو سلمة المغيرة بن مسلم: "صدوق"^(٤).

٤- الربيع بن أنس البكري: البصري ثم الخراساني، (ت: ١٣٩ هـ).
روى عن: ربيع بن مهران الرياحي، وجده زياد، وغيرهما.

(١) مسند أحمد ح (٢١٢٢٠).

(٢) التقريب (ص: ٣٥٤)، وينظر: التاريخ الكبير (١٣٠/٦)، وثقات ابن حبان (٤١٢/٨).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (٩).

وروى عنه: أبو جعفر الرازي، وعيسى بن عبيد بن مالك، وغيرهما.

قال ابن حبان: "كل ما في أخباره من المناكير إنما هي من جهة أبي جعفر الرازي".

وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع"^(١).

٥- أبو العالية رفيع بن مهران: الرياحي البصري، (ت: ٩٠ هـ)، وقيل: غيره.

روى عن: عبد الله بن عباس، وأبي بن كعب، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: قتادة بن دعامة، والربيع بن أنس البكري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة كثير الإرسال"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٢١٢٢١)، والقضاعي (٤٨٤) من طريق معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي،

وعبد الله بن أحمد (٢١٢٢٢) من طريق يحيى بن يمان الكوفي،

وعبد الله بن أحمد (٢١٢٢٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٤١٦) من طريق قبيصة بن

عقبة بن محمد الكوفي،

والشاشي (١٤٩١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٤١٥) من طريق زيد بن الحباب بن

الريان الخراساني،

والحاكم (٧٨٩٥) من طريق عبد الصمد بن حسان المروزي،

والبيهقي في شعب الإيمان (٦٤١٥) من طريق محمد بن يوسف الفريابي،

ستتهم (المعتمر، ويحيى، وقبيصة، وزيد، وعبد الصمد، والفريابي) عن سفيان الثوري به،

(١) التقريب (ص: ٢٠٥)، وينظر: ثقات العجلي (١/١٥٣)، والجرح والتعديل (٣/٤٥٤)، ومشاهير علماء الأمصار (٢٠٣/١).

(٢) التقريب (ص: ٢١٠)، وينظر: الجرح والتعديل (٣/٥١٠)، وتاريخ دمشق (١٨/١٥٩).

بمثله.

ورواية قبيصة بن عقبة الكوفي عنه: عن أيوب السخيتاني، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب مرفوعاً.

ورواية الفريابي: عنه، عن مغيرة بن مسلم الخراساني، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب مرفوعاً.

* وأخرجه أحمد، وابنه عبد الله في زوائد المسند (٢١٢٢٣)، والشاشي (١٤٩٢)، و١٤٩٣، و١٤٩٤، و١٤٩٥)، وابن حبان (٤٠٨) من طريق أبي زيد عبد العزيز بن مسلم الخراساني، عن الربيع بن أنس به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

رجاله ثقات سوى أبي سلمة مغيرة بن مسلم، وشيخه الربيع بن أنس، وهما صدوقان، وأبو سلمة توبع برواية أخيه عبد العزيز بن مسلم.

● والحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف فيه عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: سفيان الثوري، عن أبي سلمة مغيرة بن مسلم، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية رفيع بن مهران الرياحي، عن أبي بن كعب مرفوعاً.

وهذه رواية: عبد الرزاق، والمعتز بن سليمان التيمي، ويحيى بن يمان الكوفي، وزيد بن الحباب بن الريان الخراساني، وعبد الصمد بن حسان المروزي.

الوجه الثاني: سفيان الثوري: عن أيوب السخيتاني، عن أبي العالية رافع بن مهران، عن أبي بن كعب مرفوعاً.

وهذه رواية: قبيصة بن عقبة الكوفي عنه.

الوجه الثالث: سفيان، مغيرة بن مسلم الخراساني، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب مرفوعاً.

وهذه رواية: محمد بن يوسف الفريابي عنه.

والمحفوظ منها الوجه الأول؛ لأنه من رواية أصحابه الثقات، كعبد الرزاق، ومعتز بن سليمان التيمي، وغيرهما، فاجتماع هؤلاء الجماعة على هذا الوجه دليل على الثبوت، والإتقان. وأما الوجه الثاني فلا يثبت؛ لأنه من رواية قبيصة بن عقبة بن مُجَدَّ الكوفي، وهو صدوق، وروايته عن الثوري ضعيفة كما نص عليه يحيى بن معين، وأحمد.

قال يحيى بن معين: "قبيصة ليس بحجة في سفیان الثوري"^(١)، وسئل أحمد: "فما قصة قبيصة في سفیان؟ فقال: كان كثير الغلط، قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيراً لا يضبط"^(٢)، وقد ضعف هذا الوجه أبو حاتم لأجل قبيصة^(٣).

وأما الوجه الثالث فهو أيضاً مرجوح؛ لأنه من رواية مُجَدَّ بن يوسف الفريابي، وهو وإن كان ثقة فقد خالف الجماعة الثقات، لاسيما روايته عن الثوري فيها كلام.

وحكى العجلي عن بعض البغداديين: "أخطأ مُجَدَّ بن يوسف في خمسين ومائة حديث من حديث سفیان"^(٤)، وقال ابن عدي: "والفريابي له عن الثوري أفرادات"^(٥)، ولعل هذا من أفرادهِ.

فالحديث من وجهه الراجح تفرد به الربيع بن أنس البكري، وهو صدوق له أوهام، ولم يروه عن أبي بن كعب إلا أبو العالية، ومثل الربيع يحتاج إلى متابعة؛ لظهور الأوهام في خبره، ويمكن أن يستأنس بخبره؛ لوجود شواهد عامة لمعناه، وقد صححه بعضهم متمسكا برواية أيوب السخيتاني، وقد سبق آنفا أنها لا تصح، وهي متابعة صورية.

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث أن من اتخذ العبادة مطية للحصول على حطام الدنيا فليس له في الآخرة من نصيب، ولا ثواب، وقد سبق تفصيله فيما مضى من أحاديث الباب.

(١) تاريخ يحيى بن معين رواية ابن محرز (١/١١٤).

(٢) تاريخ بغداد (٤٩٣/١٤).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٣/٣٤٣).

(٤) ثقات العجلي (١/٤١٦).

(٥) الكامل لابن عدي (٧/٤٦٨).

المطلب الثالث

مخالفة السنة

❖ الحديث الثالث والخمسون (٥٣):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا عمرو بن علي، أخبرنا أبو عاصم، عن ابن جريج، سمعت عطاء، أن أبا العباس الشاعر، أخبره أنه، سمع عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: بلغ النبي ﷺ، أني أسرد الصوم، وأصلي الليل، فإما أرسل إلى وإما لقيته، فقال: (ألم أخبر أنك تصوم ولا تفطر، وتصلي؟ فصم وأفطر، وقم ونم، فإن لعينك عليك حظا، وإن لنفسك وأهلك عليك حظا)، قال: إني لأقوى لذلك، قال: «فصم صيام داود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ» قال: وكيف؟ قال: «كان يصوم يوما ويفطر يوما، ولا يفر إذا لاقى»، قال: من لي بهذه يا نبي الله؟ - قال عطاء: لا أدري كيف ذكر صيام الأبد - قال النبي ﷺ: لا صام من صام الأبد مرتين^(١).

□ تراجع الرواة:

١ - عمرو بن علي بن بحر الفلاس: أبو حفص، الباهلي البصري، (ت: ٢٩٤ هـ).

روى عن: يحيى بن سعيد، والضحاك بن مخلد، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، والبزار، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(٢).

٢ - الضحاك بن مخلد بن الضحاك: أبو عاصم، الشيباني البصري، المكي، النبيل،

(١) صحيح البخاري ح (١٩٧٧).

(٢) التقريب (ص: ٤٢٤)، وينظر: التاريخ الكبير (٦/٣٥٥)، والجرح والتعديل (٦/٢٤٩).

(ت: ٢١١ هـ).

روى عن: ابن جريج، وسفيان الثوري، وغيرهما.

وروى عنه: عمرو الفلاس، وإبراهيم بن مرزوق، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت" (١).

٣- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج: "ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس، ويرسل" (٢).

٤- السائب بن فروخ: أبو العباس، المكي، الشاعر، (ت: ٩١-١٠٠ هـ).

روى عن: عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وغيرهما.

وروى عنه: حبيب بن أبي ثابت، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة" (٣).

٥- عطاء بن أبي رباح: أبو مُجَدَّ، القرشي الفهري المكي، (ت: ١١٢ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: عبد الملك بن جريج، والسائب بن فروخ،

قال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال" (٤).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه عبد الرزاق (٧٨٦٣)، ومن طريقه مسلم (١١٥٩)، وأحمد (٦٨٧٤)، وابن خزيمة (٢١٠٩)، وأبو عوانة (٣٠٣٣)،

ومسلم (١١٥٩)، وأحمد (٦٨٧٤) من طريق مُجَدَّ بن بكر بن عثمان،

(١) التقریب (ص: ٢٨٠)، وينظر: الطبقات الكبرى (٢٩٥/٧)، والتاريخ الكبير (٣٣٦/٤).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٣٩).

(٣) التقریب (ص: ٢٢٨)، وينظر: الطبقات الكبرى (٢٧/٦)، وعلل ابن المديني (٦٧/١).

(٤) التقریب (ص: ٣٩١)، وينظر: الطبقات الكبرى (٦٠/٦)، والتاريخ الكبير (٤٦٣/٦).

والنسائي (٢٣٧٨)، وفي الكبرى (٢٧٠٤) من طريق حجاج بن محمد المصيصي،

وأحمد (٦٨٧٤)، وأبو عوانة (٣٠٣٢) من طريق روح بن عباد،

أربعتهم (عبد الرزاق، وابن بكر، وحجاج، وروح) عن عبد الملك بن جريج به، بنحوه.

* وأخرجه النسائي (٢٣٧٣) وفي الكبرى (٢٦٩٩)، من طريق الحارث بن عطية البصري،

والنسائي (٢٣٧٤)، وفي الكبرى (٢٧٠٠) عن عيسى بن مساور الجوهري، ومحمد بن عبد الله بن ميمون،

والطبري في تهذيب الآثار (٤٧٤) من طريق سويد بن سعيد بن سهل،

وابن حبان (٣٥٨١) من طريق دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم،

خمسهم (الحارث، وعيسى، ومحمد، وسويد، ودحيم) عن الوليد بن مسلم،

والنسائي (٢٣٧٥)، وفي الكبرى (٢٧٠١)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٧٦) من طريق الوليد بن مزيد،

والنسائي (٢٣٧٥)، وفي الكبرى (٢٧٠١)، من طريق عقبة بن علقمة بن حديج

والنسائي (٢٣٧٦)، وفي الكبرى (٢٧٠٢) من طريق موسى بن أعين الجزري،

والنسائي (٢٣٧٧)، وفي الكبرى (٢٧٠٣) من طريق يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي،

وأحمد (٦٨٦٦)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٧٧) من طريق محمد بن مصعب بن صدقة،

والبزار (٢٤٠٠) عن سلمة بن شبيب النيسابوري،

والطبري في تهذيب الآثار (٤٧٣) عن عصام بن رواد،

كلاهما (سلمة، وعصام) عن رواد بن الجراح العسقلاني،

والطبري في تهذيب الآثار (٤٧٥) من طريق بشر بن بكر التنيسي،

تسعتهم (الحارث، والوليد بن مسلم، وابن مزيد، وعقبة، وموسى، ويحيى، ومُجَد، ورواد، وبشر) عن عبد الرحمن بن عمرو الأزاعي،

وعبد بن حميد (٣٢١)، والطبراني (١٤٣٢٨) من طريق الحجاج بن أُرطاة،

كلاهما (الأوزاعي، والحجاج) عن عطاء بن أبي رباح به، بنحوه.

ورواية الأزاعي فيما يريه عنه الحارث بن عطية، والوليد بن مسلم - في رواية عيسى بن مساور، ومُجَد بن عبد الله بن ميمون، وسويد بن سعيد -: عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر مرفوعاً.

ورواية الأزاعي فيما يرويه عنه الوليد بن مزيد، وعقبة بن علقمة، وموسى بن أعين، وبشر ابن بكر، ورواد بن الجراح - في رواية عصام -: عن عطاء بن أبي رباح، عن شيخ مبهم، عن ابن عمر مرفوعاً.

ورواية الحجاج بن أُرطاة، والأوزاعي فيما يرويه عنه مُجَد بن مصعب، والوليد بن مسلم - في رواية دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم -، ورواد بن الجراح - في رواية سلمة -: عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمرو مرفوعاً.

ورواية الأزاعي فما يرويه عنه يحيى بن حمزة: عن عطاء بن أبي رباح، عن شيخ مبهم، عن ابن عمرو مرفوعاً.

* وأخرجه البخاري (١٩٧٦)، ومسلم (١١٥٩)، وابن ماجه (١٧٠٦)، وأحمد (٦٥٢٧)، (٦٧٦٦)، (٦٧٨٩)، (٦٩٨٨)، وأبو داود الطيالسي، (٢٣٦٩)، وأبو القاسم البغوي (٥٤٣)، وابن أبي شيبة (٩٥٥٠)، وعبد بن حميد (٣٢١)، والبخاري (٢٣٩٩)، والطبراني في تهذيب الآثار (٤٧٩)، (٤٨٢)، وابن خزيمة (٢١٠٩)، وأبو عوانة (٢٩٢٧)، (٣٠٣٢)، وابن حبان (٦٢٢٧)، والطبراني (١٤٢٧٠)، (١٤٢٧٢)، والبيهقي (٨٤٧٣) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن أبي العباس السائب بن فروخ به بنحوه.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في الصحيحين، والإسناد الموثب للبخاري.

● يرويه عطاء بن أبي رباح، وقد اختلف عنه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: عطاء، عن أبي العباس، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

وهذه رواية: عبد الملك بن جريج.

الوجه الثاني: عطاء، عن عبد الله بن عمر مرفوعا.

وهذه رواية: الأوزاعي فيما يرويه عنه الحارث بن عطية، والوليد بن مسلم - في رواية عيسى ابن مساور، ومُجَّد بن عبد الله، وسويد بن سعيد -.

الوجه الثالث: عطاء، عن شيخ لم يسم، عن عبد الله بن عمر مرفوعا.

وهذه رواية: الأوزاعي فيما يرويه عنه الوليد بن مزيد، وعقبة بن علقمة، وموسى بن أعين، وبشر بن بكر، ورواد بن الجراح - في رواية ابنه عصام -.

الوجه الرابع: عطاء، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

وهذه رواية: الحجاج بن أرطاة، والأوزاعي - فيما يرويه عنه مُجَّد بن مصعب، والوليد بن مسلم - في رواية دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم -، ورواد بن الجراح - في رواية سلمة بن شبيب -.

الوجه الخامس: عطاء، عن شيخ لم يسم، عن عبد الله بن عمرو.

وهذه رواية: الأوزاعي فيما يرويه يحيى بن حمزة.

فتبين من خلال هذا العرض أن الاختلاف كما وقع على عطاء، فكذلك وقع على صاحبه الأوزاعي، ووقع أيضا على اثنين من أصحاب الأوزاعي، وهما الوليد بن مسلم، ورواد بن الجراح.

أما الوليد بن مسلم فقد روي عنه الوجه الثاني، والرابع، ولعل الوجهين محفوظان عنه؛ لأن الأول من رواية دحيم، وهو ثقة ثبت، وأما الوجه الثاني فهم أيضا جماعة كما سبق، وإن كان

كلهم في محل الصدوق^(١)، فالوليد وإن كان ثقة إلا أنه كثير الخطأ كما قال أحمد^(٢)، وقال ابن حبان: "ربما قلب الأسماء، وغير الكنى"^(٣) وقد جاء عنه هنا عن ابن عمر وابن عمرو كليهما، فكأنه قلب ابن عمرو ابنَ عمر وهما، ولعل الصحيح من روايته ما رواه عنه دحيم، وقد تابعه فيه مُحمَّد بن مصعب، قال أحمد: "حديث القرقساني يعني مُحمَّد بن مصعب، عن الأوزاعي مقارب"^(٤)، وأما رواية الجماعة فقد روى مثله الحارث بن عطية من أصحاب الأوزاعي، وهو صدوق يهم^(٥)، ولعل هذا من أوهامه، وقد خالفهما كبار أصحاب الأوزاعي كما سيأتي.

وأما رواد بن الجراح فقد روي عنه أيضا على وجهين: الثالث، والرابع، فالثالث يرويه ابنه عصام^(٦)، وهو صدوق، والرابع يرويه سلمة بن شبيب وهو ثقة^(٧)، فالعهدة على رواد نفسه؛ لأنه قد اختلط، وهو متكلم فيه، قال البخاري: "كان قد اختلط، لا يكاد أن يقوم حديثه"^(٨)، حديثه^(٩)، وقال أبو حاتم: "هو مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق"^(٩)، وقال النسائي: "ليس بالقوي، روى غير حديث منكر، وكان قد اختلط"^(١٠)، وقال ابن حبان: "كان يخطئ، ويخالف"^(١١) وقال الحافظ: "صدوق اختلط بأخرة؛ فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد"^(١٢).

فبعد تصفية الوجه الثاني عاد الخلاف إلى الأوزاعي بثلاثة أوجه، وهي الثالث، والرابع،

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٤٠، و ٤٩٠، و ٤٢٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١٥١/١١).

(٣) الثقات (٢٢٢/٩).

(٤) تاريخ بغداد (٤/٤٤٧).

(٥) التقريب (ص: ٢١٢).

(٦) الجرح والتعديل (٢٦/٧).

(٧) التقريب (ص: ٤٠٠).

(٨) التاريخ الكبير (٣/٣٣٦).

(٩) الجرح والتعديل (٣/٥٢٤).

(١٠) الضعفاء والمتروكين (١/٤٠).

(١١) الثقات (٨/٢٤٦).

(١٢) التقريب (ص: ٢١١).

والخامس، ولعل الاضطراب من الأوزاعي نفسه؛ لأن الوجه الثالث، والرابع رواهما عدد من أصحابه الثقات، وأما الخامس فلم يرو عنه سوى يحيى بن حمزة، وهو ثقة^(١)، فالوهم إما منه، أو أو من الأوزاعي نفسه، وقد خالفه أوثق أصحاب عطاء، وهو ابن جريج، قال أحمد: "ابن جريج أثبت الناس في عطاء"، وقال علي ابن المديني: "ما كان في الأرض أحد أعلم بعطاء من ابن جريج"؛ لأنه من أهل بلده أيضا بخلاف الأوزاعي فإنه شامي، وقد لازم ابن جريج عطاء مدة طويلة، فقال: فلزمته -يعني عطاء- ثماني عشرة سنة أو تسع عشرة سنة إلا أشهرا، أو ما شاء الله^(٢)، وقد تابع حبيب بن أبي ثابت عطاء على هذا الوجه.

فالحديث حديث عبد الله بن عمرو، وهو الذي اختاره الشيخان في صحيحيهما، ويؤيد أيضا أن النسائي لما ذكر الاختلاف على عطاء بن أبي رباح بدأ بذكر مسند ابن عمر، ثم سرد الأسانيد المختلفة إليه، وختم بمسند ابن عمرو^(٣)، وتصرف النسائي هذا يدل على أن الحديث حديث عبد الله بن عمرو؛ لأن النسائي طريقته إذا استوعب الطرق يبدأ بما هو غلط، ثم يختم بما هو الصواب^(٤).

□ مناسبة الحديث:

مما أفاده هذا الحديث، وما يشاكلة من أحاديث المطلب أن صوم الدهر منهي عنه، وأنه مناقض لهدي الرسول عليه الصلاة، والسلام، ولا يثاب فاعله.

قال المظهري: "يعني: هذا الشخص كأنه لم يصم ولم يفطر، لأنه لم يأكل شيئا، ولم يصم؛ لأنه لم يكن بأمر الشارع"^(٥). وقال ابن حجر: "والمعنى بالنفي: أنه لم يحصل أجر الصوم

(١) التقريب (ص: ٥٨٩).

(٢) الجرح والتعديل (٣٥٧/٥).

(٣) ينظر: سنن النسائي ح (٢٣٧٣)، وما بعده.

(٤) ينظر: مقارنة المرويات لشيخنا إبراهيم اللاحم (٤٧٧/٢).

(٥) المفاتيح في شرح المصاييح (٤٠/٣). * المظهري هو الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني الكوفي الصّرير الشيرازي الحنفي المشهور بالمظهري (المتوفى: ٧٢٧ هـ).

لمخالفته، ولم يفطر؛ لأنه أمسك"^(١). وقال السيوطي: "لا صام ولا أفطر"، وقال في النهاية: "أي لم يصم، ولم يفطر كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى، وهو إحباط الأجر على صومه حيث خالف السنة"^(٢).



(١) فتح الباري (٢٢٢/٤).

(٢) حاشية السيوطي على سنن النسائي (٢٠٥/٤).

❖ الحديث الرابع والخمسون (٥٤):

قال الإمام النسائي رحمته الله: أخبرنا علي بن حجر، قال: أنبأنا إسماعيل، عن الجريري، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن أخيه مطرف، عن عمران، قال: (قيل: يا رسول الله، إن فلانا لا يفطر نهارا الدهر، قال: لا صام ولا أفطر)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- علي بن حجر بن إياس: أبو الحسن، السعدي المروزي، (ت: ٢٤٤ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: إسماعيل ابن علي، وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، وغيرهما.
وروى عنه: النسائي، ومحمد بن عيسى بن سورة، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(٢).

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، ابن علي: "ثقة حافظ"^(٣).

٣- سعيد بن إياس: أبو مسعود، الجريري البصري الأزدي، (ت: ١٤٤ هـ).
روى عن: المنذر بن مالك، ويزيد بن عبد الله بن الشخير، وغيرهما.
وروى عنه: إسماعيل ابن علي، وحماد بن سلمة، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة، اختلط قبل موته بثلاث"^(٤).

٤- يزيد بن عبد الله بن الشخير: أبو العلاء، العامري البصري، (ت: ١٠٨ هـ)، وقيل:

(١) سنن النسائي ح (٢٣٧٩).

(٢) التقريب (ص: ٣٩٩)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٧٢/٦)، وتهذيب الكمال (٣٥٥/٢٠).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤٠).

(٤) التقريب (ص: ٢٣٣)، وينظر: الطبقات الكبرى (٢٦١/٧)، والجرح والتعديل (١/٤).

بعدها.

روى عن أخيه مطرف بن عبد الله، وأبي مسلم، وغيرهما.

وروى عنه: سعيد الجريري، وقتادة بن دعامة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٥- مطرف بن عبد الله بن الشخير: أبو عبد الله، العامري الحرثي البصري الواقدي،
(ت: ٨٦ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: عمران بن حصين، ووالده عبد الله بن الشخير، وغيرهما رضي الله عنه.

وروى عنه: قتادة بن دعامة، وأخوه يزيد بن عبد الله، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة عابد حافظ"^(٢).

□ **تخريج الحديث:**

* أخرجه النسائي في الكبرى (٢٦٩٤)، وابن خزيمة (٢١٥١) عن علي بن حجر به بنحوه.

* وأخرجه ابن خزيمة (٢١٥١)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٧٢) عن يعقوب بن إبراهيم الدوري،

والطبراني (٢١٦) من طريق مسدد بن مسرهد،

كلاهما (يعقوب، ومسدد) عن إسماعيل ابن علية به بنحوه.

* وأخرجه الروياني (١١٧)، والطبراني (٢١٧) من طريق بشر بن المفضل بن لاحق،

وابن حبان (٣٥٨٢)، والطبراني (٢١٧) من طريق خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن،

(١) التقریب (ص: ٦٠٢)، وينظر: الطبقات الكبرى (١١٣/٧)، والتاريخ الكبير (٣٤٥/٨).

(٢) التقریب (ص: ٥٣٤)، وينظر: الطبقات الكبرى (١٠٣/٧)، وثقات العجلي (٤٣١/١).

والطبراني (٢١٧) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى،

والطبراني (٢١٨) من طريق سفيان بن سعيد الثوري،

أربعتهم (بشر، وخالد، وعبد الأعلى، وسفيان) عن سعيد بن إياس الجريري به بنحوه.

* وأخرجه النسائي (٢٣٨٠)، (٢٣٨١)، وابن ماجه (١٧٠٥)، وأحمد (١٤٣٠٤)، (١٦٣٠٨)، (١٦٣١٥)، (١٦٣١٨)، (١٦٣٢٠)، (١٦٣٢٣)، وأبو داود الطيالسي (١٢٤٣)، وابن أبي شيبة (٩٥٥٢)، والدارمي (١٧٨٥)، والنسائي في الكبرى (٢٦٩٥)، (٢٦٩٦)، وابن خزيمة (٢١٥٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٦٥)، (٤٦٦)، (٤٦٧)، (٤٦٨)، (٤٦٩)، (٤٧٠)، (٤٧١)، وابن حبان (٣٥٨٣) من طريق قتادة بن دعامة عن مطرف بن عبد الله به بنحوه.

ورواية قتادة عن مطرف بن عبد الله: عن أبيه عبد الله بن الشخير مرفوعا.

□ دراسة الحديث:

رجالہ ثقات، وإسناده متصل، إلا أن سعيد الجريري كان قد اختلط في الآخر، ولكنه لا يضر هنا؛ لأنه من رواية إسماعيل ابن عليّة، وهو ممن قد سمع منه قبل الاختلاط^(١)، وقد تابع إسماعيل جمع ممن سمع من الجريري قبل الاختلاط في هذه الرواية، مثل الثوري، وبشر بن المفضل، وغيرهما كما تبين في التخریج.

● والحديث يرويه مطرف بن عبد الله، واختلف فيه عنه على وجهين:

الوجه الأول: مطرف، عن عمران مرفوعا.

وهذه رواية: يزيد بن عبد الله أخو مطرف.

الوجه الثاني: مطرف، عن أبيه عبد الله بن شخير مرفوعا.

وهذه رواية: قتادة بن دعامة.

(١) الكواكب النيرات (١/١٧٨).

وقد اختلف النقاد في المحفوظ منهما، فرجح أبو حاتم الوجه الثاني الذي رواه قتادة، فقال: "قتادة أحفظ"، وتصرف النسائي أيضا يوحى ترجيح جانب قتادة؛ لأنه آخر وجه قتادة بعد أن أورد طريق يزيد بن عبد الله، وسبق في الحديث الماضي أن هذا طريقة ترجيحه.

وقد تردد أبو زرعة، فقال: "ما أقف من هذا الحديث على شيء؛ يحتمل أن يكون جميعا صحيحين، ومطرف عن أبيه ما أدري كيف هو؟! والجريري بأخرة ساء حفظه، وليس هو بذلك الحافظ"^(١)، ولكن تقدم في التخريج أن الجريري قد توبع برواية الثقات، وقد صحح البخاري الوجهين عن مطرف؛ ولعله نظرا لقوة الطريقين إليه، ولخصوصيتهما فيه، فيزيد راوي الوجه الأول أخو مطرف، وهو أكثر عن أخيه مع قرابته، وقتادة أيضا أكثر عن مطرف، ولما سأل الترمذي شيخه البخاري أجاب بقوله: "يحتمل عنهما كليهما"^(٢).

ولكن يحتمل أن البخاري صحح الوجهين عن المدار فقط، ويحتمل أنه صحح الحديث أيضا من وجهيه بعدما ثبت حفظهما عن المدار، والله أعلم، والأظهر الثاني؛ لأن مطرفا لم يشر أحد إلى اضطرابه، وهو ثقة أكثر عن أبيه، وعن عمران كليهما؛ ولم أقف من الأئمة على من غمزه بوهم وخطأ، وإنما أطلقوا القول على توثيقه، ولأنه من الطبقات العليا التي يحتمل منه تعدد الشيوخ في حديث واحد، فالراجح أن الحديث صحيح من وجهيه، لأن الرجال ثقات، والإسناد متصل، ففي الوجه الأول سعيد الجريري، وهو مختلط، ولكن قد توبع برواية الثقات، فانتفت به شبهة وهمه.



(١) علل ابن أبي حاتم (٤٢/٣).

(٢) العلل الكبير للترمذي (١٢١/١).

❁ الحديث الخامس والخمسون (٥٥):

قال الإمام مسلم رحمته الله: وحدثنا يحيى بن يحيى التميمي، وقتيبة بن سعيد، جميعا عن حماد، قال يحيى: أخبرنا حماد بن زيد، عن غيلان، عن عبد الله بن معبد الزماني، عن أبي قتادة: رجل أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: كيف تصوم؟ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما رأى عمر رضي الله عنه، غضبه، قال: رضينا بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، نعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، فجعل عمر رضي الله عنه يردد هذا الكلام حتى سكن غضبه، فقال عمر: يا رسول الله، كيف بمن يصوم الدهر كله؟ قال: «لا صام ولا أفطر» - أو قال - «لم يصم ولم يفطر» قال: كيف من يصوم يومين ويفطر يوماً؟ قال: «ويطيق ذلك أحد؟» قال: كيف من يصوم يوماً ويفطر يوماً؟ قال: «ذاك صوم داود عليه السلام» قال: كيف من يصوم يوماً ويفطر يومين؟ قال: «وددت أني طوقت ذلك» ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثلاث من كل شهر، ورمضان إلى رمضان، فهذا صيام الدهر كله، صيام يوم عرفة، أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده، وصيام يوم عاشوراء، أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله»^(١).

□ تراجم الرواة:

١- يحيى بن يحيى بن بكر: أبو زكريا، التميمي الحنظلي النيسابوري، (ت: ٢٢٦ هـ).

روى عن: مالك بن أنس، وحماد بن زيد، وغيرهما.

وروى عنه: مسلم، وإسماعيل ابن علية، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت إمام"^(٢).

(١) صحيح مسلم ح (١١٦٢).

(٢) التقريب (ص: ٥٩٨)، وينظر: التاريخ الكبير (٣١٠/٨)، والتعديل والتجريح (١٢٢٣/٣).

٢- حماد بن زيد بن درهم: أبو إسماعيل، الأزدي الجهضمي البصري، الأزرق،

(ت: ١٧٧ هـ)، وقيل: غير ذلك.

روى عن: أيوب بن تيممة، وغيلان بن جرير، وغيرهما.

وروى عنه: سليمان بن حرب، ويحيى بن يحيى، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه" (١).

٣- غيلان بن جرير: المعولي، الأزدي البصري، (ت: ١٢٩ هـ).

روى عن: مطرف بن عبد الله، وعبد الله بن معبد، وغيرهما.

وروى عنه: مهدي بن ميمون، وحماد بن زيد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة" (٢).

٤- عبد الله بن معبد: الزماني البصري الأنصاري، (ت: ٨١ هـ)، وقيل: غير ذلك.

روى عن: أبي قتادة الربيعي، وعبد الله بن عتبة، وغيرهما.

وروى عنه: غيلان بن جرير، وقتادة بن دعامة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة" (٣).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم (١١٦٢)، والترمذي (٧٦٧)، والنسائي في الكبرى (٢٧٨) من طريق قتيبة بن سعيد،

وأبو داود (٢٤٢٦)، وأبو عوانة (٢٩٢٤) من طريق سليمان بن حرب،

(١) التقريب (ص: ٧٨٩)، وينظر: الجرح والتعديل (١٣٧/٣)، وثقات العجلي (٣١٩/١).

(٢) التقريب (ص: ٤٤٣)، وينظر: ثقات ابن حبان (٢٩١/٥)، وتهذيب الكمال (١٣٠/٢٣).

(٣) التقريب (ص: ٣٢٤)، وينظر: ثقات ابن حبان (٤٣/٥)، والكمال لابن عدي (٣٧٢/٥).

وأبو داود (٢٤٢٦) من طريق مسدد بن مسرهد،

والترمذي (٧٦٧) من طريق أحمد بن عبدة،

وأبو داود الطيالسي (٦٣٦) ومن طريقه البيهقي (١٤١)، (٨٣٩٩)،

وأبو عوانة (٢٩٢٤) من طريق معلى بن مهدي،

ستتهم (قتيبة، وسليمان، ومسدد، وأحمد، وأبو داود، ومعلى) عن حماد بن زيد به بنحوه.

* وأخرجه مسلم (١١٦٢)، والنسائي (٢٣٨٣)، وأحمد (٢٢٥٣٧)، والنسائي في الكبرى (٢٦٩٨)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٥٩)، وأبو عوانة (٢٩٤٩) من طريق شعبة ابن الحجاج،

ومسلم (١١٦٢)، والبيهقي (٨٤٧٦) من طريق أبان بن يزيد العطار،

والنسائي (٢٣٨٢)، وفي الكبرى (٢٦٩٧)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٥٧) من طريق الحسن بن موسى الأشيب،

وأبو يعلى (١٤٤) من طريق شيان بن فروخ الحبطي،

وأبو بكر الدينوري في المجالسة (٢١٢) عن جعفر بن محمد الصائغ،

والرافعي في أخبار قزوين (ج ١/ص ٣٠٥) من طريق الحارث بن محمد بن أبي أسامة،

كلاهما (جعفر، والحارث) عن سليمان بن حرب،

ثلاثتهم (الحسن، وشيان، وسليمان) عن أبي هلال محمد بن سليم الراسبي،

وأبو داود الطيالسي (٦٣٦)، وأبو بكر بن أبي شيبة (٩٥٥١)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٦١) من طريق مهدي بن ميمون،

وعبد الرزاق (٧٨٦٥)، وأبو داود الطيالسي (٦٣٦)، ومن طريقه البيهقي في الصغير

(١٤١٠)، (٨٣٩٩)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٥٨)، وابن حبان (٣٦٤٢) من طريق

قتادة بن دعامة،

خمسهم (شعبة، وأبان، وأبو هلال، ومهدي، وقتادة) عن غيلان بن جرير المعولي به، بنحوه.

ورواية أبي هلال - فيما يرويه عنه الحسن بن موسى - عن غيلان، عن عبد الله بن معبد، عن أبي قتادة عن عمر.

ورواية أبي هلال - فيما يرويه عنه شيبان بن فروخ - عن غيلان، عن عبد الله بن معبد، عن عمر، ولم يذكر أبا قتادة.

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في صحيح مسلم.

يرويه غيلان بن جرير.

● وقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه.

الوجه الأول: غيلان، عن عبد الله بن معبد، عن أبي قتادة.

وهذه رواية: حماد بن زيد، وشعبة، وأبان بن يزيد العطار، ومهدي بن ميمون، وقتادة، وأبو هلال فيما يرويه سليمان بن حرب في رواية الحارث بن محمد،

الوجه الثاني: غيلان، عن عبد الله بن معبد، عن أبي قتادة عن عمر.

وهذه رواية: أبو هلال فيما يروي عنه الحسن بن موسى، وسليمان بن حرب - في رواية جعفر بن محمد -،

الوجه الثالث: غيلان، عن عبد الله بن معبد، عن عمر، ولم يذكر أبا قتادة.

وهذه رواية: أبو هلال - فيما يروي عنه شيبان بن فروخ -.

فتبين من هذا العرض أن الاختلاف كما وقع على غيلان، وقع أيضا على أبي هلال، وكذلك وقع على سليمان بن حرب تلميذ أبي هلال.

أما سليمان فقد روي عنه على وجهين من هذه الأوجه: وهما الأول، والثاني، ولكن الثاني

لا يصح إسناده؛ لأجل أحمد بن مروان الدينوري صاحب كتاب المجالسة، وهو ممن يضع الحديث كما قال الدارقطني^(١)، فالصحيح عنه الوجه الأول.

وأما أبو هلال الراسبي صدوق لين الحديث^(٢)، وقد اضطرب في الحديث على ثلاثة أضرب كما سبق في العرض، والصحيح من رواياته الوجه الأول؛ لموافقته للحفاظ الثقات كحماد بن زيد، وشعبة، وغيرهما، وأما الوجه الثاني فلم يتابعه فيه أحد من أصحاب غيلان، قال ابن عدي: "رواه أبو هلال، فقال: عن عبد الله بن معبد، عن عمر بن الخطاب، وإنما هو عن عبد الله بن معبد، عن أبي قتادة الأنصاري، وهو الصحيح"^(٣)، وكأنه ألصق الوهم بأبي هلال، ولما قارن أبو زرعة بين روايتي سليمان، وشيبان، رجح رواية سليمان، فقال: حديث سليمان أصح^(٤)، يعني الوجه الأول من الأوجه الثلاثة.

فتبين بعد التصفية أن الوجه الأول هو المحفوظ عن غيلان، والوجهان الآخران منكران، ولم يصح عنه؛ أخطأ عليه أبو هلال؛ لأنه خالف كبار أصحاب غيلان كشعبة، وحماد بن زيد، وغيرهما، والصواب أن عمر رضي الله عنه وارد في القصة، والحديث من مسند أبي قتادة.

قال الدارقطني بعد أن رجح رواية الجماعة: "والصحيح عن أبي قتادة، أنه سمع رجلاً سأل النبي ﷺ عن الصيام، فقال عمر بن الخطاب: يا رسول الله، كيف من يصوم الدهر"^(٥).

والحديث -من وجهه الراجح- صحيح، صححه مسلم، وغيره، وقد أعل بالانقطاع بين عبد الله بن معبد وأبي قتادة.

قال البخاري: "وروى غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة عن

(١) ينظر: لسان الميزان (١/٦٧٢).

(٢) التقريب (ص: ٨٤٩).

(٣) الكامل (٧/٤٣٧).

(٤) علل ابن أبي حاتم (٣/١٤٨).

(٥) علل الدارقطني (٦/١٤٥).

النبي ﷺ، ولا يعرف سماع عبد الله بن معبد من أبي قتادة^(١)، وأورد العقيلي هذا الحديث في الضعفاء بعد ما ذكر: "ولا يعرف سماعه من أبي قتادة"^(٢)، وقال ابن عدي في ترجمة عبد الله بن معبد بعد أن نقل قول البخاري، وحديث الباب: "وهذا الحديث هو الحديث الذي أراده البخاري أن عبد الله بن معبد لا يعرف له سماع من أبي قتادة"^(٣).

وهذا الذي ذكره البخاري على قاعدته المعروفة من اشتراط اللقاء، ولا شك أنه أقوى، ولكن مسلما جرى على قاعدته من اكتفاء المعاصرة مع ثقة الرواة، وعدم التدليس، واعتماده على حديث ابن معبد عن أبي قتادة دليل على معرفته للمعاصرة بينهما؛ لأنه اشترط بالعلم بالمعاصرة، لا سيما والحديث له شواهد من حديث عبد الله عمرو، وغيره.



(١) التاريخ الكبير (٦٨/٣، و١٩٨/٥).

(٢) الضعفاء الكبير (٣٠٥/٢).

(٣) الكامل (٣٧٢/٥).

❁ الحديث السادس والخمسون (٥٦):

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله: حدثنا أبو النضر، وحسن بن موسى، قالوا: حدثنا شيبان، عن ليث، عن شهر، عن أسماء بنت يزيد، قالت: أتى النبي صلى الله عليه وسلم بشارب فدار على القوم، وفيهم رجل صائم فلما بلغه قال له: «اشرب» فقبل: يا رسول الله، إنه ليس يفطر، - أو: يصوم الدهر - فقال - يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم - : (لا صام من صام الأبد)^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١- هاشم بن القاسم بن مسلم: أبو النضر: "ثقة ثبت"^(٢).
- ٢- شيبان بن عبد الرحمن: أبو معاوية، "ثقة صاحب كتاب"^(٣).
- ٣- ليث بن أبي سليم بن زعيم: أبو بكر، الكوفي الأموي، (ت: ١٣٨ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: مجاهد بن جبر، وشهر بن حوشب، وغيرهما.

وروى عنه: إبراهيم بن طهمان، وشيبان بن عبد الرحمن، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق اختلط جدا، ولم يتميز حديثه؛ فترك"^(٤).

٤- شهر بن حوشب: "صدوق كثير الإرسال، والأوهام"^(٥).

(١) مسند أحمد ح (٢٧٥٧٦).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢٧).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤٥).

(٤) التقریب (ص: ٤٦٤)، وينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (١/١٥٨)، وأحوال الرجال (١/١٤٩).

(٥) تقدمت ترجمته في ح (٢٥).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أحمد (٢٧٥٧٦)، والطبراني (٤٥٣) من طريق حسن بن موسى الأشيب، عن شيبان بن عبد الرحمن النحوي به، بنحوه.

* وأخرجه إسحاق بن راهويه (٢٢٨٦)، والطبراني (٤٥٢) من طريق جرير بن عبد الحميد،

والطبراني (٤٥٢) من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي،

والطبراني (٤٥٤) من طريق عمرو بن أبي الوليد،

ثلاثتهم (جرير، والمحاربي، وعمرو) عن ليث بن أبي سليم به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

إسناده ضعيف جدا، مداره ليث بن أبي سليم، قال أحمد: "لا يفرح بحديثه"، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: "ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث"^(١)، وفيه أيضا شيخ ليث شهر بن حوشب وهو صدوق كثير الأوهام، ولم يروه إلا شهر بن حوشب، وتفرد به ليث، وليس له طريق آخر سوى هذا الطريق فيما وقفت، فالحديث لا يصح بهذا الإسناد.



(١) العلل الكبير للترمذي ح (٥٤٣)، والجرح والتعديل (١٧٧/٧).

❁ الحديث السابع والخمسون (٥٧):

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا يحيى بن عيسى، عن عبيدة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: (لا صام من صام الأبد)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- الربيع بن سليمان بن عبد الجبار: أبو مُجَدِّ، المرادي الغطيفي المصري،

(ت: ٢٧٠ هـ).

روى عن: مُجَدِّ بن إدريس الشافعي، وأسد بن موسى، وغيرهما.

وروى عنه: مُجَدِّ بن يعقوب، ومُجَدِّ بن جرير الطبري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٢- أسد بن موسى بن إبراهيم: "صدوق يغرب، وفيه نصب"^(٣).

٣- يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن: أبو زكريا، التيمي الكوفي الرملي، (ت: ٢٠١ هـ).

روى عن: سليمان بن مهران الأعمش، وعبيدة بن متعب، وغيرهما.

وروى عنه: مُجَدِّ بن عمرو السوسي، وأسد بن موسى، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق يخطئ، ورمي بالتشيع"^(٤).

٤- عبيدة بن متعب: أبو عبد الكريم، الضبي الكوفي، (ت: ١٤١ هـ)، وقيل: بعدها.

(١) تهذيب الآثار ح (٤٧٨).

(٢) التقريب (ص: ٢٠٦)، وينظر: تاريخ ابن يونس (١٧٠/١)، ومشیخة النسائي (٦٤/١).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٣٣).

(٤) التقريب (ص: ٥٩٥)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٩٦/٨)، وضعفاء النسائي (١٠٨/١).

روى عن: إبراهيم بن يزيد، وحبيب بن أبي ثابت، وغيرهما.

وروى عنه: هشيم بن بشير، ويحيى بن عيسى، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ضعيف، واختلط بأخرة"^(١).

٥- حبيب بن قيس بن دينار: ابن أبي ثابت، أبو يحيى، الكوفي الكاهلي الأسدي، (ت: ١١٩ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: سعيد بن جبير، وابن عباس، وغيرهما.

وروى عنه: سفيان بن سعيد الثوري، وعبيدة بن متعب، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال، والتدليس"^(٢).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه الطبراني (١٢٦٧٦) عن المقدام بن داود، عن أسد بن موسى به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

في إسناده عبيدة بن متعب الضبي وهو ضعيف مختلط كما في الترجمة، والحديث لم يروه عن ابن عباس إلا حبيب بن أبي ثابت، ولا عن حبيب إلا عبيدة بن متعب، ولا عن عبيدة إلا يحيى بن عيسى، تفرد به أسد بن موسى، ولعل الحديث مدخول؛ لأن أصحاب حبيب بن أبي ثابت الحفاظ، ومنهم شعبة، وسفيان الثوري، ومسعر، ومطرف بن طريف رَوَوْا عنه، عن أبي العباس، عن عبد الله بن عمرو كما تقدم في الباب، والله أعلم، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد.



(١) التقريب (ص: ٣٧٩)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٣٩/٦)، والكنى والأسماء لمسلم (٦٤٩/١).

(٢) التقريب (ص: ١٥٠)، وينظر: التاريخ الكبير (٣١٣/٢)، والجرح والتعديل (١٠٦/٣).

❁ الحديث الثامن والخمسون (٥٨):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مسدد، قال: حدثنا إسماعيل، عن أيوب، عن مُحَمَّد بن سيرين، عن أنس، قال: قال النبي ﷺ: (من ذبح قبل الصلاة، فليعد)، فقام رجل فقال: هذا يوم يشتهي فيه اللحم، وذكر من جيرانه، فكأن النبي ﷺ صدقه، قال: وعندي جذعة أحب إلي من شاتي لحم، فرخص له النبي ﷺ، فلا أدري أبلغت الرخصة من سواه أم لا^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١ - مسدد بن مسرهد بن مسربل: "ثقة حافظ"^(٢).
- ٢ - إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم: المعروف بابن عليّة، "ثقة حافظ"^(٣).
- ٣ - أيوب بن أبي تميمة كيسان: أبو بكر، السخيتاني البصري العذري، (ت: ١٣٠ هـ)، وقيل: بعدها.
- روى عن: مُحَمَّد بن سيرين، ونافع مولى بن عمر، وغيرهما.
- وروى عنه: معمر بن راشد، وإسماعيل ابن عليّة، وغيرهما.
- قال ابن حجر: "ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد"^(٤).
- ٤ - مُحَمَّد بن أبي عمرة: وهو ابن سيرين، أبو بكر، البصري الأنصاري، (ت: ١١٠ هـ).
- روى عن: عبد الرحمن بن صخر أبي هريرة، وأنس بن مالك، وغيرهما.

(١) صحيح البخاري ح (٩٥٤).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٤٤).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤٠).

(٤) التقريب (ص: ١١٧)، وينظر: طبقات ابن سعد (١٨٣/٧)، وسؤلات البرقاني للدارقطني (٥٩/١)..

وروى عنه: أيوب السختياني، وهشام بن حسان، وغيرهما.

وقال الحافظ: "ثقة ثبت عابد، كبير القدر، لا يرى الرواية بالمعنى"^(١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البيهقي (١٩٠٢٤) من طريق أبي المثني معاذ بن المثني، عن مسدد بن مسرهد به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٥٥٤٩) عن صدقة بن الفضل المروزي،

والبخاري (٥٥٦١)، وأبو عوانة (٧٨٣٧) من طريق علي بن عبد الله المديني،

ومسلم (١٩٦٢) عن يحيى بن أيوب المقابري، وعمرو بن محمد الناقد،

ومسلم (١٩٦٢)، وأبو يعلى الموصلي (٢٨٢٦) عن أبي خيثمة زهير بن حرب،

والنسائي (٤٣٩٦)، وفي الكبرى (٤٤٧٢) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي،

وابن ماجه (٣١٥١) عن عثمان بن أبي شيبة،

وأحمد (١٢١٢٠)، (١٢١٧١)،

ثمانيتهم (صدقة، وعلي، ويحيى، وعمرو، وزهير، ويعقوب، وعثمان، وأحمد) عن إسماعيل بن إبراهيم -ابن عليّة- به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٥٩٨٤)، ومسلم (١٩٦٢)، وأبو عوانة (٧٨٣٨)، والطحاوي في

شرح المعاني (٦٢١٠)، والبيهقي (١٩١١٦) من طريق حماد بن زيد،

ومسلم (١٩٦٢)، وأبو عوانة (٧٨٣٦) من طريق حاتم بن وردان بن مروان السعدي،

كلاهما (حماد، وحاتم) عن أيوب بن أبي تيممة السختياني به، بنحوه.

* وأخرجه مسلم (١٩٦٢)، وأبو عوانة (٧٨٣٨)، والطحاوي في شرح المعاني (٦٢١٠)،

والبيهقي (١٩١١٦) من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين به، بنحوه.

(١) التقريب (٤٨٣/١)، وينظر: ثقات العجلي (٣٤٨/٥)، وتهذيب التهذيب (٢١٤/٩).

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في الصحيحين، والإسناد الموثق للبخاري.

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أن مخالفة هدي الرسول ﷺ يوجب عدم قبول العمل، فالذبح قبل صلاة العيد لا تجزئ.

قال البيهقي: "ففي هذه الأخبار دلالة على أن من ذبح قبل صلاة النبي ﷺ فليس من النسك في شيء"^(١). وقال ابن القطان الفاسي: "وأجمعوا أن الذبح لأهل الحضر لا يجوز قبل الصلاة، واختلفوا في الذبح بعد الصلاة وقبل الإمام"^(٢).



(١) السنن الكبرى ح (١٩١١٧).

(٢) الإقناع في مسائل الإجماع (٣٠٤/١). * ابن القطان هو علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ).

❖ الحديث التاسع والخمسون (٥٩):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مُحَمَّدُ بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن زبيد الإيامي، عن الشعبي، عن البراء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال النبي ﷺ: «إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي، ثم نرجع فننحر، من فعله فقد أصاب سنتنا، ومن ذبح قبل، فإنما هو لحم قدمه لأهله، ليس من النسك في شيء» فقام أبو بردة بن نيار، وقد ذبح، فقال: إن عندي جذعة، فقال: «اذبحها ولن تجزي عن أحد بعدك» قال مطرف: عن عامر، عن البراء: قال النبي ﷺ: (من ذبح بعد الصلاة تم نسكه، وأصاب سنة المسلمين)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- مُحَمَّدُ بن بشار، بNDAR: "ثقة"^(٢).

٢- مُحَمَّدُ بن جعفر: أبو عبد الله، البصري الهذلي، غندر، (ت: ١٩٢ هـ).

روى عن: شعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، ومُحَمَّدُ بن بشار، وغيرهما.

وقال أبو حاتم: "كان صدوقا وكان مؤديا، وفي حديث شعبة ثقة".

قال ابن حجر: "ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة"^(٣).

٣- شعبة بن الحجاج بن الورد: "ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث"^(٤).

(١) صحيح البخاري ح (٥٥٤٥).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٤٣).

(٣) التقريب (ص: ٤٧٢)، وينظر: سؤلات ابن أبي شيبة لابن المديني (١/١٣٧)، والتاريخ الكبير (١/٥٧).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (٤٢).

٤- زبيد بن الحارث بن عبد الكريم: أبو عبد الرحمن، الإيامي الكوفي، (ت: ١٢٠ هـ)،
وقيل: بعدها.

روى عن: مرة بن شراحيل-مرة الطيب-، وعامر بن شراحيل الشعبي، وغيرهما.
وروى عنه: سفيان بن سعيد الثوري، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة ثبت عابد"^(١).

٥- عامر بن شراحيل الشعبي: "ثقة فاضل"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البخاري (٥٥٥٧)،

ومسلم (١٩٦١)،

والرويانى (٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧٠)،

ثلاثتهم (البخاري، ومسلم، والرويانى) عن شعبة به، بنحوه.

* وأخرجه مسلم (١٩٦١) عن محمد بن المثنى،

وأحمد (١٨٦٩١، ١٨٦٩٣)،

كلاهما (ابن المثنى، وأحمد) عن محمد بن جعفر غندر به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٩٦٥)، والبيهقي (١٩٠٥٨) عن آدم بن أبي إياس،

والبخاري (٩٦٨)، والبيهقي (١٩١٠٩) من طريق سليمان بن حرب،

والبخاري (٥٥٦٠)، والبيهقي في السنن الصغير (١٨٢٨)، من طريق حجاج بن

المنهال،

(١) التقريب (ص: ٢١٣)، وينظر: الجرح والتعديل (٦٢٣/٣)، والتعديل والتجريح (٥٩٨/٢).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١).

ومسلم (١٩٦١) من طريق معاذ بن معاذ بن نصر،

والنسائي (١٥٦٣) وفي الكبرى (١٧٧٦) من طريق بهز بن أسد،

وأحمد في المسند (١٨٤٨١)، والنسائي في الكبرى (١٧٧٧)، وأبو عوانة (٧٨١٦)، وابن حبان (٥٩٠٧) من طريق عفان بن مسلم،

وأبو داود الطيالسي (٧٧٩، ٧٨٨)، ومن طريقه أبو عوانة (٧٨١٢)، والطحاوي في شرح المشكل (٤٨٧١)، وفي شرح المعاني (٦٢٠٣)، والبيهقي (١٩١١٥)،

وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٥٠٩) عن علي بن الجعد

وأبو القاسم في الجعديات (١٧٣١)، وأبو عوانة (٧٨١٧) من طريق عاصم بن علي بن عاصم الواسطي،

وأبو عوانة (٧٨٤١)، والطحاوي في شرح المشكل (٤٨٧١)، وفي شرح المعاني (٦٢٠٣) من طريق وهب بن جرير،

وابن حبان (٥٩٠٦) من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك،

وابن حبان (٥٩١١) من طريق أبي عامر العقدي عبد الملك بن عمرو،

جميعهم -اثنا عشر راويًا- (آدم، وسليمان، وحجاج، ومعاذ، وبهز، وعفان، وأبو داود، وعلي، وعاصم، وهب، وأبو الوليد، وأبو عامر) عن شعبة بن الحجاج به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٩٧٦)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٢٧١٦)، والبيهقي (٦٢٦٣) من طريق محمد بن طلحة بن مصرف،

والدرامي (٢٠٠٥)، وأبو عوانة (٧٨١٩) من طريق سفيان بن سعيد الثوري،

كلاهما (محمد، وسفيان) عن زبيد بن الحارث الإيامي به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٥٥٥٥، ٥٥٥٦)، ومسلم (١٩٦١) وأبو داود (٢٨٠١)، وأبو عوانة (٧٨٢٤، ٧٨٢٥، ٧٨٢٦)، والبيهقي (١٩٠٥٩، ١٩١١٤) من طريق مطرف بن

طريف الحارثي،

والبخاري (٩٥٥، ٩٨٣)، ومسلم (١٩٦١)، وأبو داود (٢٨٠٠) والنسائي (١٥٨١)،
 (٤٣٩٥)، وأحمد (١٨٤٨١)، والدارمي (٢٠٠٥)، والنسائي في الكبرى (١٧٧٧، ١٨١٦)،
 (٤٤٧١)، وأبو يعلى (١٦٦٢)، وابن خزيمة (١٤٢٧)، وأبو عوانة (٧٨٠٩، ٧٨١١)،
 (٧٨١٦، ٧٨١٩)، وابن حبان (٥٩٠٧، ٥٩١٠)، والبيهقي (٦١٦٤، ٦٢٦٢، ١٩١١٢)
 من طريق منصور بن المعتمر،

والبخاري (٥٥٦٣)، ومسلم (١٩٦١)، والنسائي (٤٣٩٤)، وفي الكبرى (٤٤٧٠)،
 وأبو عوانة (٧٨٢٧، ٧٨٢٨)، وابن حبان (٥٩٠٨)، والبيهقي (١٩١١١) من طريق فراس
 ابن يحيى الهمداني،

والبخاري (٢٢٧٣)، وأحمد (١٨٤٨١)، والنسائي في الكبرى (١٧٧٧٧)، وأبو عوانة
 (٧٨١٦)، وابن حبان (٩٥٠٧) من طريق عبد الله بن عون،

ومسلم (١٩٦١)، والترمذي (١٥٠٨)، وأحمد (١٨٤٧، ١٨٦٣)، والنسائي في الكبرى
 (١٧٧٧، ٣٣٧٠)، وأبو يعلى (١٦٦١)، والرويان (٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧٠)، وأبو عوانة
 (٧٨١٢، ٢٨٢٠، ٧٨٢١، ٧٨٢٢)، والطحاوي في شرح المشكل (٤٨٧٣)، وابن حبان
 (٥٩٠٧)، والبيهقي (١٩٠٢٣، ١٩١١٣) من طريق داود بن أبي هند،

وأحمد (١٨٤٨١)، والنسائي في الكبرى (١٧٧٧)، وأبو عوانة (٧٨١٦)، وابن حبان
 (٥٩٠٧) من طريق مجالد بن سعيد،

وأبو القاسم البغوي في الجعديات (١٧٣١)، وأبو عوانة (٧٨١٧) من طريق سيار بن أبي
 سيار وردان العنزي،

وابن الجارود (٩٠٨) من طريق داود بن علي بن عبد الله الهاشمي،

وأبو عوانة (٧٨٢٢) من طريق عاصم بن سليمان الأحول،

ثمانيتهم (مطرف، ومنصور، وفراس، وابن عون، وداود بن أبي هند، ومجالد، وسيار، وداود
 ابن علي، وعاصم) عن عامر بن شراحيل الشعبي به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٥٥٥٧)، ومسلم (١٩٦١)، وأحمد (١٨٦٩١)، وأبو داود الطيالسي (٧٨٨)، والرويانى (٣٣٢، ٣٨٧)، وأبو عوانة (٧٨٣٩، ٧٨٤١)، وابن حبان (٥٩١١)، والبيهقي (١٩١١٥) من طريق أبي جحيفة وهب بن عبد الله،

وأحمد (١٨٤٨٩، ١٨٤٩٠) من طريق يزيد بن البراء بن عازب،

كلاهما (أبو جحيفة، ويزيد) عن البراء بن عازب رضي الله عنه بنحوه.

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت للبخاري.

□ شرح الغريب:

قال أبو العباس القرطبي: "واختلف في سن الجذعة من الغنم، فأقل ما قيل في ذلك: ستة أشهر، وأقصى ما قيل في ذلك: سنة تامة"^(١)، وصاحب الهداية من الحنفية فسره بأن الجذع من الضأن ما له ستة أشهر، وفي شرح المنتقى وهو قول أكثر الحنفية: الجذع ما أتى عليه أكثر الحول، وعند المالكية: أن الجذع من الضأن والمعز: هو ابن ستة أشهر، وقيل ثمانية، وقيل عشرة، والأصح عند الشافعية: -وهو وجه للمالكية- أن الجذع ما دخل في السنة الثانية، ويرى الحنابلة: أن الجذع من الضأن ما له ستة أشهر، ودخل في السابعة^(٢).

□ مناسبة الحديث:

قال الكرماني: "لا ثواب فيها، بل هي لحم ينتفع به أهلك"^(٣)، وحكى ابن حجر عن أبي محمد بن أبي جمرة قوله: "وفيه أن العمل وإن وافق نية حسنة لم يصح، إلا إذا وقع على وفق الشرع"^(٤).

(١) المفهم (٣٥٥/٥).

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٣٤/١٥).

(٣) الكواكب الدراري (١٢١/٢٠). * الكرماني هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ).

(٤) فتح الباري (١٧/١٠). * ابن أبي جمرة هو عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي (ت: ٦٧٥هـ).

❖ الحديث الستون (٦٠):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مسلم، قال: حدثنا شعبة، عن الأسود، عن جندب، قال: صلى النبي ﷺ يوم النحر، ثم خطب، ثم ذبح، فقال: (من ذبح قبل أن يصلي، فليذبح أخرى مكانها، ومن لم يذبح، فليذبح باسم الله)^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١- مسلم بن إبراهيم الفراهيدي: "ثقة مأمون مكثر، عمي بأخرة"^(٢).
- ٢- شعبة بن الحجاج: "ثقة ثبت إمام حافظ"^(٣).
- ٣- الأسود بن قيس: أبو قيس، العبدى الكوفي، (ت: ١٣١ هـ)، وقيل: بعدها. روى عن: جندب بن عبد الله رَحِمَهُ اللهُ، ونبيح بن عبد الله، وغيرهما. وروى عنه: سفيان بن سعيد الثوري، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما. قال ابن حجر: "ثقة"^(٤).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البخاري (٥٥٢٦)، والبيهقي (١٩٠٢٢) من طريق آدم بن أبي إياس، والبخاري (٦٦٧٤)، والطبراني (١٧١٣) من طريق سليمان بن حرب، والبخاري (٧٤٠٠) عن حفص بن عمر بن الحارث،

(١) صحيح البخاري ح (٩٨٥).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١٠).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤٢).

(٤) التقریب (ص: ١١١)، وينظر: سؤلات أبي داود لأحمد (٣٠٢/١)، والتاريخ الكبير (٤٤٨/١).

- ومسلم (١٩٦٠) من طريق معاذ بن معاذ بن نصر،
- ومسلم (١٩٦٠)، وأحمد (١٨٨١٢)، والرويان من طريق محمد بن جعفر غندر،
- وأحمد في المسند (١٨٧٩٨) عن عفان بن مسلم،
- وأحمد (١٨٨١٥)، وأبو عوانة (٧٨٣١) من طريق يزيد بن هارون،
- وأبو داود الطيالسي (٩٧٩)، ومن طريقه أبو عوانة (٧٨٣٤)، والبيهقي (٦٢٦٤)،
- وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٨٤٣)،
- وأبو عوانة (٧٨٣٢) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم،
- والطحاوي في شرح المعاني (٦٢٠٧) من طريق وهب بن جرير بن حازم،
- والطبراني (١٧١٣) من طريق أبي الوليد هاشم بن القاسم الطيالسي، وعمرو بن مرزوق،
- وعاصم بن علي بن عاصم،
- جميعهم -أربعة عشر راويًا- (آدم، وسليمان، وحفص، ومعاذ، ومحمد، وعفان، ويزيد، وأبو داود، وعلي، وأبو النضر، ووهب، وأبو الوليد، وعمرو، وعاصم) عن شعبة بن الحجاج به، بنحوه.
- * وأخرجه البخاري (٥٥٠٠)، ومسلم (١٩٦٠)، والنسائي في الكبرى (٤٤٦٩)،
- (٧٦١٥)، وأبو يعلى (١٥٣٦)، وابن حبان (٥٩١٣)، والطبراني (١٧١٦) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبد الله الشكري،
- ومسلم (١٩٦٠)، وأبو القاسم البغوي (٨٤٣)، وأبو عوانة (٧٨٣٥)، والطبراني (١٧١٤) من طريق زهير بن حرب،
- ومسلم (١٩١٦)، والنسائي (٤٣٦٨)، وفي الكبرى (٤٤٤٢)، والطحاوي في شرح المعاني (٦٢٠٩)، والطبراني (١٧١٥) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم،
- ومسلم (١٩٦٠)، وابن ماجه (٣١٥٢)، وأحمد (١٨٨١٢)، والرويان (٩٥٦)، وأبو

عوانة في المستخرج (٧٨٣١، ٧٨٣٣)، والطحاوي في شرح المعاني (٦٢٠٧)، والطبراني (١٧١٧)، والبيهقي (١٩١١٧) من طريق سفيان بن عيينة،

وأحمد (١٨٨٠٢)، وأبو عوانة (٧٨٢٩) من طريق عبدة بن حميد بن صهيب،

وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٨٤٣)، والطبراني (١٧١٦)، من طريق شريك بن عبد الله النخعي،

والطبراني (١٧١٦) من طريق يزيد بن عطاء بن يزيد الشكري،

والطبراني (١٧١٨) من طريق عمرو بن أبي قيس الرازي،

ثمانيتهم (أبو عوانة، وزهير، وأبو الأحوص، وابن عيينة، وعبدة، وشريك، ويزيد، وعمرو) عن الأسود بن قيس العبدي به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت للبخاري.

□ مناسبة الحديث:

مما يفيد الحديث أن ذبح الأضحية قبل صلاة العيد غير مقبول؛ لمخالفه للاتباع.



المطلب الرابع

إمامة الناس وهم له كارهون

❖ الحديث الواحد والستون (٦١):

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حدثنا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ قَالَ: حدثنا الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ قَالَ: حدثنا أَبُو غَالِبٍ، قَالَ: سمعت أبا أُمَامَةَ، يقول: قال رسول الله ﷺ: (ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم: العبد الآبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أبو عبد الله، الجعفي البخاري، الحافظ، (ت: ٢٥٦ هـ).

روى عن: مسدد بن مسرهد بن مسربل، وعلي بن الحسن بن شقيق، وغيرهما.

وروى عنه: الترمذي، ومُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ فَارَسٍ، وغيرهما.

قال ابن حجر: "جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث"^(٢).

٢- عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ شَقِيقٍ: أبو عبد الرحمن، العبدي مولا هم المروزي، (ت: ٢١١ هـ).

روى عن: الحسين بن واقد المروزي، ومُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ المروزي، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وغيرهما.

(١) جامع الترمذي ح (٣٦٠).

(٢) التقريب (ص: ٤٦٨)، وينظر: طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/٢٤٣)، والكاشف (٢/١٥٦).

قال ابن حجر: "ثقة حافظ من كبار العاشر"^(١).

٣- الحسين بن واقد: أبو عبد الله، المروزي القرشي، (ت: ١٥٩ هـ).

روى عن: عبد الله بن بريدة بن الحصيب، وأبي غالب حزور البصري، وغيرهما.

وروى عنه: علي بن الحسين بن واقد، وزيد بن الحباب بن الريان، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة له أوهام"^(٢).

٤- أبو غالب: حزور، وقيل: اسمه سعيد بن الحزور، أو نافع: أبو غالب، البصري الأموي، (ت: ١٢١ هـ).

روى عن: أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، وأم الدرداء هجيمة، وغيرهما.

وروى عنه: الحسين بن واقد المروزي، وحماد بن سلمة، وغيرهما.

قال النسائي: "ضعيف"، وقال ابن حبان: "منكر الحديث على قلته، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات"، وذكر البرقاني عن الدارقطني: "لا يعتبر به، ومرة قال: ثقة".

قال الحافظ: "صدوق يخطئ"^(٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٤١١٣، و١٧١٣٨)، ومن طريقه الطبراني (٨٠٩٨، و٨٠٩٠)،

والبيهقي (٥٩٥٩) من طريق إبراهيم بن هلال البوزنجردي،

كلاهما (ابن أبي شيبة، وإبراهيم) عن علي بن الحسن به، بنحوه.

(١) التقريب (ص: ٣٩٩)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٦٨/٦)، والجرح والتعديل (١٨٠/٦).

(٢) التقريب (ص: ١٦٩)، وينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي (١٠١/١)، والكاشف (٣٣٦/١).

(٣) التقريب (ص: ٦٦٤)، وينظر: ضعفاء النسائي (١١٥/١)، والمجروحين (٣٦٧/١)، وسؤالات ابن الجنيد ليحيى بن

معين (٣٠٠/١)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (٢٦/١)، وميزان الاعتدال (٤٧٦/١).

□ دراسة الحديث:

رجاله ثقات إلا أبا غالب، وفيه كلام، قال ابن حجر: "صدوق يخطئ"، كما مر في الترجمة، وقد تفرد به، ولكن له شاهد يرتقي به أخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(١) من طريق عمرو بن الوليد القرشي، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، وهو حديث حسن؛ لأجل عمرو بن الوليد؛ لأنه صدوق، وقد روي الحديث أيضاً عن عدد من الصحابة، ولكن كلها لا تخلو من مقال.

قال الترمذي: "حسن غريب من هذا الوجه"، يشير إلى وجود شواهد، وإن كان أبو غالب تفرد عن أبي أمامة، وقد ضعف البيهقي حديث أبي أمامة في السنن الكبرى، ولكنه عاد إلى تقويته في المعرفة عند كلامه عن حديث عبد الله بن عمرو في الباب^(٢).

□ مناسبة الحديث:

يأخذ من الحديث أن صلاة الإمام يقوم حالة كراهيتهم له يحبط أجره، ولا تقبل منه، وهذا ليس على إطلاقه.

قال الترمذي: "وقد كره قوم من أهل العلم: أن يؤم الرجل قوما وهم له كارهون فإذا كان الإمام غير ظالم فإنما الإثم على من كرهه، وقال أحمد، وإسحاق في هذا: إذا كره واحد أو اثنان أو ثلاثة فلا بأس أن يصلي بهم حتى يكرهه أكثر القوم".

وقال الخطابي: "يشبه أن يكون هذا الوعيد في الرجل ليس من أهل الإمامة؛ فيتقحم فيها، ويتغلب عليها حتى يكره الناس إمامته، فأما إن كان مستحقاً للإمامة فاللوم على من كرهه دونه"^(٣).

وقال المظهري: قوله: "وإمام قوم وهم له كارهون"، وهذا فيما إذا كان القوم كرهوا الإمام لبدعته، أو فسقه، أو جهله بالإمامة، أما إذا كان بينهم وبينه كراهة، وعداوة بسبب شيء دنيوي لا يكون للإمام هذا الحكم^(٤).

(١) صحيح ابن خزيمة ح (٧٤٨).

(٢) ينظر: جامع الترمذي ح (٣٦٠)، والسنن الكبرى ح (٥٣٣٩)، ومعرفة السنن والآثار (٥٩٦٧).

(٣) معالم السنن (١/١٧٠).

(٤) المفاتيح في شرح المصايح (٢/٢٣٦). * المظهري هو الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني الكوفي

❁ الحديث الثاني والستون (٦٢):

قال الإمام ابن أبي شيبة: نا أبو أسامة، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: سمعت القاسم بن مخيمرة، يذكر أن سلمان، قدمه قوم يصلي بهم فأبى فدفعوه، فلما صلى بهم قال: أكلكم راض، قالوا: نعم، قال: الحمد لله، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ثلاثة لا تقبل صلاتهم: المرأة تخرج من بيتها بغير إذن، والعبد الآبق، والرجل يؤم الناس وهم له كارهون)^(١).

□ تراجع الرواة:

١- حماد بن أسامة بن زيد: أبو أسامة، القرشي الهاشمي الكوفي، (ت: ٢٠٠هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: هشام بن عروة بن الزبير، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر الشامي، وغيرهما.
وروى عنه: ابن أبي شيبة، ومحمد بن العلاء بن كريب، وغيرهما.
قال ابن حجر: "مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره"^(٢).

٢- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: أبو عتبة، الأزدي الشامي الداراني السلمي الدمشقي، (ت: ١٥٣هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: مكحول بن أبي مسلم الشامي، والقاسم بن مخيمرة الكوفي، وغيرهما.
وروى عنه: الوليد بن مسلم، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وغيرهما.

الضَّرِيرُ الشَّيرَازِيُّ الحَتَفِيُّ المشهورُ بالمُظْهَرِي (المتوفى: ٧٢٧هـ).

(١) مسند ابن أبي شيبة ح (٤٥٣).

(٢) التقریب (ص: ١٧٧)، وينظر: طبقات خليفة بن خياط (١/٢٩١)، والجرح والتعديل (٣/١٣٢).

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٣- القاسم بن مخيمرة: أبو عروة، الهمداني الكوفي، (ت: ١٠٠ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: شريح بن هانئ بن يزيد الكوفي، وسلمان الفارسي رضي الله عنه، وغيرهما.

وروى عنه: الحكم بن عتيبة الكوفي، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر الشامي، وغيرهما.

قال يحيى بن معين: "القاسم بن مخيمرة كوفي ذهب إلى الشام، ولم أسمع أنه سمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ".

قال ابن حجر: "ثقة فاضل"^(٢).

٤- سلمان: الفارسي رضي الله عنه.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه المؤلف في مصنفه (٤١١٢، و١٧١٣٧) بنفس الإسناد.

□ دراسة الحديث:

رجاله ثقات، وإسناده متصل في الظاهر، ولكن في سماع القاسم من سلمان الفارسي نظر؛ على ما ذكره يحيى بن معين بقوله: "القاسم بن مخيمرة كوفي ذهب إلى الشام، ولم أسمع أنه سمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ"^(٣).

وفي سياق إسناده قرينة على الانقطاع؛ لأن القاسم لم يرو عن سلمان، وإنما روى قصته على الظاهر، فالحديث ضعيف؛ للانقطاع، ولمتنه شواهد ثابتة كما تقدم في الحديث السابق.



(١) التقريب (ص: ٣٥٣)، وينظر: تاريخ يحيى رواية الدوري (٤/٤٥٦)، وتاريخ دمشق (٤٨/٣٦).

(٢) التقريب (ص: ٤٥٢)، وينظر: طبقات ابن سعد (٦/٣٠٤)، وتاريخ يحيى رواية الدوري (٣/٤٣٠).

(٣) تاريخ يحيى رواية الدوري (٣/٤٣٠).

المطلب الخامس

المرور بين يدي المصلي

❖ الحديث الثالث والستون (٦٣):

قال الإمام مسلم رحمته الله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا إسماعيل ابن علية، ح قال: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن يونس، عن حميد بن هلال، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا قام أحدكم يصلي، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل، فإنه يقطع صلاته الحمار، والمرأة، والكلب الأسود) قلت: يا أبا ذر، ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر؟ قال: يا بن أخي، سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال: «الكلب الأسود شيطان»^(١).

□ تراجم الرواة:

١- أبو بكر بن أبي شيبة: "ثقة حافظ صاحب تصانيف"^(٢).

٢- إسماعيل ابن علية: "ثقة حافظ"^(٣).

٣- يونس بن عبيد بن دينار: أبو عبد الله، الكوفي، البصري العبدى، (ت: ١٣٨ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: الحسن البصري، وحميد بن هلال بن هبيرة العدوي، وغيرهما.

(١) صحيح مسلم ح (٥١٠).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤٠).

وروى عنه: إسماعيل ابن عُلية، وهشيم بن بشير، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل ورع"^(١).

٤- حميد بن هلال بن هبيرة: أبو نصر، العدوي البصري الهلالي.

روى عن: عبد الله بن الصامت الغفاري، وأبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وغيرهما.

وروى عنه: سليمان بن المغيرة القيسي، وأيوب السختياني، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة عالم توقف فيه ابن سيرين؛ لدخوله في عمل السلطان"^(٢).

٥- عبد الله بن الصامت: أبو النصر، الغفاري البصري، (ت: ٧٠-٨٠ هـ)، وقيل:

بعدها.

روى عن: أبي ذر، ورافع بن عمرو، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: حميد بن هلال بن هبيرة، وعبد الملك بن حبيب البصري، وغيرهما.

وثقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي، وابن حبان، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه".

قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

□ تخریج الحديث:

* أخرجه ابن حبان (٢٣٩٢) عن الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني، عن أبي بكر بن أبي شيبة به، بمثله.

* وهو في مصنف ابن أبي شيبة بهذا الإسناد، بمثله.

(١) التقريب (ص: ٦١٣)، وينظر: التاريخ الكبير (٤٠٢/٨)، وقبول الأخبار ومعرفة الرجال (٣٩٥/١)، وتهذيب التهذيب (٤٤٢/١١).

(٢) التقريب (ص: ١٨٢)، وينظر: سؤلات ابن الجنيد لابن معين (٣٣٨/١)، وسؤالات أبي داود لأحمد (٣٣٢/١)، الجرح والتعديل (٢٣٠/٣).

(٣) التقريب (ص: ٣٠٨)، وينظر: طبقات ابن سعد ٢١٢/٧، وتاريخ ابن معين رواية الدوري (٩٦/٤)، وتهذيب التهذيب (٢٦٤/٥).

* وأخرجه مسلم (٥١٠) عن زهير بن حرب،

وأحمد (٢١٣٤٢، و٢١٤٢٤)،

وابن خزيمة (٨٣٠) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي،

ثلاثتهم (زهير، وأحمد، وإبراهيم) عن إسماعيل ابن علية به، بلفظه.

* وأخرجه الترمذي (٣٣٨)، وأبو عوانة (١٩٩٨)، والطحاوي في شرح المعاني (٢٦٣٣)

من طريق هشيم بن بشير،

والنسائي (٧٥٠) من طريق يزيد بن زريع،

وابن خزيمة (٨٣٠) من طريق بشر بن المفضل بن لاحق، وهشام بن حسان العتكي،

وحمد بن سلمة،

خمسهم (هشيم، ويزيد، وبشر، وهشام، وحمد) عن يونس بن عبيد به، بمثله.

* وأخرجه مسلم (٥١٠)، وأبو داود (٧٠٢) وأحمد (٢١٣٧٨) وأبو القاسم البغوي في

الجعديات (١١٦٤)، وأبو عوانة (١٤٠٠)، وابن حبان (٢٣٨٤)، والبيهقي (٣٤٨٤) من

طريق سليمان بن المغيرة القيسي،

ومسلم (٥١٠) وأبو داود (٧٠٢)، وابن ماجه (٩٥٢)، وأحمد (٢١٣٢٣، و٢١٤٣٠)،

وأبو داود الطيالسي (٤٥٤)، وأبو القاسم في الجعديات (١١٦٤)، وابن خزيمة (٨٣٠)، وأبو

عوانة (١٤٠٠٩)، وابن حبان (٢٣٨٥)، والبيهقي (٣٤٨٣) من طريق شعبة بن الحجاج،

ومسلم (٥١٠) من طريق جرير بن حازم بن زيد العتكي،

ومسلم (٥١٠)، وابن خزيمة (٨٣٠)، وابن حبان (٢٣٨٨) من طريق سلم بن أبي

الذيل البصري،

ومسلم (٥١٠)، والبيهقي معلقا (٣٤٨٤) من طريق عاصم بن سليمان الأحول،

والترمذي (٣٣٨)، وابن خزيمة (٨٣٠)، وأبو عوانة (١٣٩٨)، والطحاوي في شرح المعاني

(٢٦٣٣) من طريق منصور بن زاذان،

والبزار (٣٩٣٠) من طريق خالد بن مهران الحذاء،

والبزار (٣٩٤٢) من طريق الحسن بن ذكوان البصري، والحسن بن دينار البصري،
وأشعث بن عبد الملك الحمراي،

والبزار (٣٩٤٥)، وابن خزيمة (٨٣٠) من طريق عمر بن عامر البصري،

وابن خزيمة (٨٣٠) من طريق سهل بن أسلم العدوي،

وابن خزيمة (٨٣٠)، وابن حبان (٢٣٨٩) من طريق أيوب السختياني،

وابن خزيمة (٨٣٠)، وابن حبان (٢٣٨٩) من طريق حبيب بن الشهيد البصري،

وابن خزيمة (٨٣١)، وابن حبان (٢٣٩١) من طريق هشام الدستوائي،

وابن حبان (٢٣٨٣)، والطبراني (١٦٣٥) من طريق قتادة بن دعامة،

والطبراني (١٦٣٥) من طريق مطر الوراق،

جميعهم -سبعة عشر راويا- (سليمان، وشعبة، وجريز، وسلم، وعاصم، ومنصور، وخالد،
والحسن، وابن دينار، وأشعث، وعمر، وأيوب، وحبيب، وسهل، هشام، وقتادة، ومطر) عن
حميد بن هلال به، بمثله.

ورواية سليمان بن المغيرة، وعاصم الأحول، وسهل بن أسلم، وقتادة عنه: عن عبد الله
الصامت، عن أبي ذر رضي الله عنه، وجعلوا صدر الحديث من قوله.

* وأخرجه عبد الرزاق (٢٣٨٤)، ومن طريقه أحمد (٢١٤٥٥) من طريق علي بن زيد بن
جدعان،

والبزار (٣٩٢٧) من طريق سعيد بن أبي الحسن الأنصاري،

كلاهما (علي، وسعيد) عن عبد الله بن الصامت به، بمثله.

ورواية علي بن جدعان، عن عبد الله بن الصامت: عن أبي ذر، وجعل أول الحديث
من قوله.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح مسلم، يرويه حميد بن هلال بن هبيرة، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر رضي الله عنه.

● وقد اختلف فيه في الرفع، والوقف على وجهين:

الوجه الأول: عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر مرفوعا.

وهذه رواية: سعيد بن أبي الحسن الأنصاري، وحميد بن هلال العدوي فيما يرويه عنه يونس بن يزيد، وشعبة بن الحجاج، وجريير بن خازم، وسلم بن أبي الذيال، ومنصور بن زاذان، وخالد الحذاء، والحسن بن ذكوان، والحسن بن دينار، وأشعث بن عبد الملك، وعمر بن عامر، وأيوب السخيتاني، وحبيب بن الشهيد، وهشام الدستوائي، ومطر الوراق.

الوجه الثاني: عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر موقوفا.

وهذه رواية: علي بن جدعان، وحميد بن هلال فيما يروي عنه سليمان بن المغيرة، وعاصم بن سليمان الأحول، وسهل بن أسلم العدوي، وقتادة بن دعامة.

أما حميد بن هلال فالحفوظ عنه فيما يظهر كلتا الروايتين؛ لأنه رواهما جماعة من الثقات الأثبات، وإن كان عدد الرواية الأولى أكثر، وفي نفس الوقت رواة الرواية الثانية أيضا أربعة أنفس، بحيث يصعب حمل روايتهم جميعا على الوهم، وفيهم سليمان بن المغيرة، وقتادة، وهم من الثقات الأثبات، ورواية الحافظ الوجهين مما يقوي حفظ الوجهين عن المدار، ويظهر أن الاختلاف ليس اضطرابا من حميد، بل سمعه على الوجهين؛ لأنه متابع في كلا الوجهين.

وأما عبد الله بن الصامت فلعل الوجهين ثابتان عنه، تارة رفعه، وأخرى قصر حسب نشاطه؛ لأنه ثقة من الطبقة العليا، والرواة عنه أيضا ثقات، فالوجه الأول رواه حميد بن هلال، ومعه سعيد بن أبي الحسن^(١)، وهما ثقتان، والوجه الثاني رواه حميد بن هلال، ومعه علي بن زيد ابن جدعان، وهو وإن كان ضعيفا، ولكنه ليس بمترك، ويعتبر به، وهنا يتقوى خبره بمتابعة

(١) التقریب (ص: ٣٧٥).

حميد له.

قال أبو حاتم: "ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به"^(١)، وقال ابن عدي: "ولعلي بن زيد غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة، ولم أر أحدا من البصريين، وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، ومع ضعفه يكتب حديثه"^(٢).

فيستفاد من كلام الإمامين أن علي بن جدعان ضعيف معتبر في المتابعة.

ومما يشهد على حفظ علي بن جدعان أيضا أنه معروف برفع الموقوفات، فمجرد عدوله عما اشتهر فيه إلى غيره فيه دليل على حفظه، قال شعبة: "علي بن زيد بن جدعان كان رفعا"^(٣).

□ مناسبة الحديث:

في الحديث بيان الأشياء التي تقطع الصلاة عند عدم السترة، وهي المرأة، والحمار، والكلب الأسود، وهذا ظاهر هذا الحديث، وغيره من معنى حديث الباب كحديث أبي هريرة، وعبد الله بن مغفل، وأنس، وابن عباس، وغيرهم، وهناك أحاديث أخرى ظاهرها التعارض لهذه الأحاديث، كحديث عائشة رضي الله عنها، ومن ثم اختلف العلماء سلفا، وخلفا، وجمهورهم على عدم بطلان الصلاة؛ لوجود المعارضة بين الأحاديث، وسلكوا مسلك التأويل.

قال ابن رجب: "لما كان المصلي مشغلا بمناجاة الله، وهو في غاية القرب منه والخلوة به، أمر المصلي بالاحتراز من دخول الشيطان في هذه الخلوة الخاصة، والقرب الخاص؛ ولذلك شرعت السترة في الصلاة خشية من دخول الشيطان، وكونه وليجة في هذه الحال فيقطع بذلك مواد الأنس والقرب؛ فإن الشيطان رجيم مطرود مبعد عن الحضرة الإلهية، فإذا تخلل في محل القرب الخاص للمصلي أوجب تخلله بعدا وقطعا لمواد الرحمة والقرب والأنس، فلهذا المعنى - والله أعلم - خصت هذه الثلاث بالاحتراز منها، وليس ذلك موجبا لإبطال الصلاة وإعادتها،

(١) الجرح والتعديل (١٨٦/٦)

(٢) الكامل (٣٣٣/٦).

(٣) الجرح والتعديل (١٤٧/١).

والله أعلم^(١).

ومنهم من ذهب: إلى أن حديث الباب صحيح صريح في بطلانها؛ فيتعين الأخذ بظاهره، وأن الأحاديث المعارضة له إما صحيح غير صريح، أو صريح غير صحيح، وقالت به طائفة من السلف.

قال الشيخ محمد علي آدم الإثيوبي: "أرجح المذاهب، وأقواها هو مذهب من قال: إنه يقطع الصلاة، ويُطلها مرور الكلب الأسود، والمرأة الحائض، والحمار؛ لظهور حجته، مع ضعف معارضها"^(٢).



(١) فتح الباري (١١٨/٤)، وشرح النووي على مسلم (٢٢٦/٤)، وشرح الزرقاني على الموطأ (٥٤١/١)، وطرح الشريب (٣٨٨/٢).

(٢) البحر المحيط (٤١٤/١١).

المطلب السادس

تزعر الرجال

❖ الحديث الرابع والستون (٦٤):

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا زهير بن حرب الأسدي، حدثنا مُحَمَّد بن عبد الله ابن الزبير الأسدي، حدثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن جديه قالا: سمعنا أبا موسى، يقول: قال رسول الله ﷺ: (لا يقبل الله تعالى صلاة رجل في جسده شيء من خلوق)^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١- زهير بن حرب بن شداد: أبو خيثمة: "ثقة ثبت"^(٢).
- ٢- مُحَمَّد بن عبد الله بن الزبير: أبو أحمد، الأسدي الزبيري الكوفي الأسلمي، (ت: ٢٠٣ هـ).
- روى عن: سفيان الثوري، وأبي جعفر الرازي عيسى بن أبي عيسى، وغيرهما.
- وروى عنه: أحمد بن حنبل، وزهير بن حرب الأسدي، وغيرهما.
- قال ابن حجر: "ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري"^(٣).
- ٣- أبو جعفر الرازي: عيسى بن أبي عيسى ماهان: التميمي مولاهم، (ت: في حدود ١٦٠ هـ).

(١) سنن أبي داود ح (٤٢٧٨).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٤٠).

(٣) التقريب (ص: ٤٨٧)، وينظر: طبقات خليفة بن الحياط (١/٢٩٤)، وثقات العجلي (١/٤٠٦).

روى عن: الربيع بن أنس، وحميد بن أبي حميد، وغيرهما.

وروى عنه: وكيع بن الجراح، ومُجَّد بن عبد الله بن الزبير، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق سيئ الحفظ، خصوصاً عن مغيرة"^(١).

٤- الربيع بن أنس: البكري: "صدوق له أوهام"^(٢).

٥- زيد جد الربيع بن أنس.

روى عن: أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وروى عنه: الربيع بن أنس.

قال ابن حبان: "زيد جد الربيع بن أنس، وقد قيل: جد الربيع بن أنس زياد".

قال ابن حجر: "مجهول"^(٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أحمد (١٩٦١٣)،

والبزار (٣٠٧٩) عن نصر بن علي بن نصر الأزدي،

والطحاوي في شرح المعاني (٣٥٨٥) عن أبي بكرة بكار بن قتيبة بن عبيد الله،

ثلاثتهم (أحمد، ونصر وأبي بكرة) عن مُجَّد بن عبد الله بن الزبير الأسدي به، بمثله.

* وأخرجه البزار (٣٠٨٠) من طريق يحيى بن أبي بكير العبدى،

وأبو يعلى (٧٢٧٢) من طريق عبد الله بن نمير،

والبيهقي (٨٩٧١) من طريق عبيد الله بن موسى بن أبي المختار،

(١) التقريب (٦٢٩)، وينظر: ضعفاء العقيلي (٣٨٨/٣)، والتاريخ الأوسط للبخاري (١٠٤/٢)، وتهذيب الكمال (١٩٢/٣٣).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٥٢).

(٣) التقريب (ص: ٢٢٥)، وينظر: ثقات ابن حبان (٢٤٨/٤)، وتهذيب الكمال (٥٢٩/٩).

ثلاثتهم (يحيى، وعبد الله، وعبيد الله) عن أبي جعفر عيسى بن ماهان الرازي به، بلفظه.

□ دراسة الحديث:

في إسناده زيد، وزيد كلاهما مجهولان، ولم يرو عنهما إلا الربيع بن أنس، تفرد به أبو جعفر الرازي، فالحديث ضعيف جدا.

قال ابن القطان: "إنه من رواية الربيع بن أنس بن مالك، عن جديه: زيد وزيد، وهما غير معروفين، ولم يذكرنا بغير ما في هذا الإسناد من روايتهما عن أبي موسى، ورواية الربيع بن أنس عنهما، وليس بمذكورين في نسب الربيع بن أنس، وقد ذكر البخاري في تاريخه هذا الحديث فقال: في إسناده نظر"^(١).

□ شرح الغريب:

"الْخُلُقُ": ضرب من الطيب ذو لون، يقال: تخلق إذا أطلى به^(٢).

□ مناسبة الحديث:

في الحديث بيان تحريم استخدام الرجال للخلوق، وهو من كبائر الذنوب التي توجب عدم قبول الصلاة، ولكن ربطه بعدم القبول لم يصح به الحديث كما تبين من الدراسة، وإن كان ورد فيه عموم النهي كحديث أنس بن مالك رضي الله عنه: (نهى النبي ﷺ أن يتزعفر الرجل)^(٣).



(١) بيان الوهم والإيهام (٢٧٦/٣).

(٢) التخبير لإيضاح معاني التيسير (٦٠٥/٤).

(٣) صحيح البخاري ح (٥٨٤٦)، وصحيح مسلم ح (٢١٠١)، وينظر: فتح الباري (٢٣٦/٩).

المطلب السابع

خروج المرأة مع التطيب

❁ الحديث الخامس والستون (٦٥):

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حدثنا سفيان، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبيد، مولى أبي رهم، عن أبي هريرة، قال: لقيت امرأة وجد منها ريح الطيب ينفح، ولذيلها إعصار، فقال: يا أمة الجبار، جئت من المسجد؟ قالت: نعم، قال: وله تطيبت؟ قالت: نعم، قال: إني سمعت حي أبا القاسم رَحِمَهُ اللهُ يقول: (لا تقبل صلاة لامرأة تطيبت لهذا المسجد، حتى ترجع فتغتسل غسلها من الجنابة)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ العبدى: "ثقة"^(٢).

٢ - سفيان بن سعيد الثوري: "ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة"^(٣).

٣ - عاصم بن عبيد الله بن عاصم: العدوي المدني القرشي العمري (ت: ١٣٢ هـ).

روى عن: عبد الله بن عامر بن ربيعة، وعبيد بن أبي عبيد مولى أبي رهم، وغيرهما.

وروى عنه: سفيان الثوري، وشريك بن عبد الله النخعي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ضعيف"^(٤).

(١) سنن أبي داود ح (٤١٧٤).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٤).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤).

(٤) التقریب (ص: ٢٨٥)، وينظر: سؤلات أبي داود لأحمد (١/٢٠٦)، وتاريخ ابن معين للدارمي (١/١٣٧).

٤- عبيد بن أبي عبيد: كثير مولى أبي رهم، أبو الحارث، المدني.

روى عن: عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وروى عنه: عاصم بن عبيد الله بن عاصم، وعبد الرحمن بن الحارث بن عبيد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "مقبول"^(١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أحمد (٧٣٥٦)،

وأحمد (٩٧٢٧) عن وكيع بن الجراح،

وأحمد (٩٩٣٨) عن عبد الرحمن بن مهدي،

وعبد الرزاق (٨١٠٩)،

أربعتهم (أحمد، ووكيع، وعبد الرحمن، وعبد الرزاق) عن سفيان الثوري به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٧٤٧٣)، وابن ماجه (٤٠٠٢)، والشافعي في السنن المأثورة (١٨٩)،

والحميدي (١٠٠١) من طريق سفيان بن عيينة،

وأحمد (٧٩٩٥)، وأبو داود الطيالسي (٢٦٨٠) من طريق شعبة بن الحجاج،

وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٢٢٦٨)، وعبد بن حميد (١٤٦١)، وأبو يعلى

(٦٤٧٩) من طريق شريك بن عبد الله النخعي،

ثلاثتهم (سفيان، وشعبة، وشريك) عن عاصم بن عبيد الله العمري به، بلفظه.

* ومعمر بن راشد (٨١١٠)،

والدارقطني في العلل (١٦٥٤) من طريق حماد بن سلمة، وعبد الله بن إدريس، وأبو

حفص الأبار، وزائدة بن قدامة،

(١) التقريب (ص: ٣٧٧)، وينظر: التاريخ الكبير (٤٥٣/٥)، وثقات العجلي (٣٢١/١).

خمسهم (معمر، وحامد، وعبد الله، وأبو حفص، وزائدة) عن ليث بن أبي سليم،

والبيهقي (٥٣٧٦) من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن أبي عبيد،

كلاهما (ليث، وعبد الرحمن) عن عبيد مولى أبي رهم به، بنحوه.

ورواية ليث بن أبي سليم فيما يروي عنه حماد بن سلمة: عن عبيد، عن أبي هريرة.

ورواية ليث بن أبي سليم فيما يروي عنه معمر بن راشد: عن رجل، عن أبي هريرة.

وروايته فيما يروي عنه عبد الله بن إدريس، وأبو حفص الأبار عمر بن عبد الرحمن: عن علوان مولى أبي رهم، عن أبي هريرة.

وروايته فيما يروي عنه زائدة بن قدامة: عن عبد الكريم مولى أبي رهم، عن أبي هريرة.

* وأخرجه النسائي (٥١٢٧)، وفي الكبرى (٩٣٦٢) من طريق رجل غير مسمى،

وأبو يعلى (٦٣٨٣)، والبيهقي (٥٣٧٣) من طريق موسى بن يسار الأردني،

كلاهما (الرجل المبهمة، وموسى) عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه.

ورواية المبهمة "مختصرة".

□ دراسة الحديث:

في إسناده عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف، وشيخه عبيد مولى أبي رهم، وهو مقبول عند ابن حجر، قال ابن حبان: "يكتب حديثه"، وقد توبع عبيد برواية موسى بن يسار، وهو مستقيم الحديث، وأيضا برواية رجل مبهمة عند النسائي، وقد قال الراوي عنه: "رجل ثقة"، وهذا التعديل وإن كان غير كاف فمثله يعتبر به^(١).

والحديث يرويه عبيد بن أبي عبيد مولى أبي رهم، ويروي عنه عاصم بن أبي عبيد، وليث بن أبي سليم، وعبد الرحمن بن الحارث بن أبي عبيد.

(١) الجرح والتعديل (١٦٨/٨)، وثقات ابن حبان (١٣٥/٥).

● وقد اختلف في إسناده عن ليث بن أبي سليم على أربعة أوجه:

الوجه الأول: ليث بن أبي سليم، عن رجل، عن أبي هريرة.

وهذا رواية: معمر بن راشد.

الوجه الثاني: ليث بن أبي سليم، عن عبيد مولى أبي رهم، عن أبي هريرة.

وهذا رواية: حماد بن سلمة.

الوجه الثالث: ليث بن أبي سليم، عن علوان مولى أبي رهم، عن أبي هريرة.

وهذا رواية: عبد الله بن إدريس، وأبي حفص عمر بن عبد الرحمن الأبار.

الوجه الرابع: ليث بن أبي سليم، عن عبد الكريم مولى أبي رهم، عن أبي هريرة.

وهذا رواية: زائدة بن قدامة.

والظاهر أن هذا الاختلاف مرجعه ليث بن أبي سليم، وهو مضطرب الحديث كما نقله الذهبي عن الإمام أحمد^(١)، وقال الحافظ عنه: "صدوق اختلط جدا، ولم يتميز حديثه، فترك"^(٢)، فعليه أن العهدة من هذه الاختلافات على الليث نفسه، والرواة عنه ثقات، والصحيح من هذه الأوجه الوجه الثاني، وهو الموافق لما روى عاصم بن عبيد الله، عن عبيد مولى أبي رهم، وقد رجحه الإمام الدارقطني^(٣).

والحديث من وجهه الراجح حسن لغيره؛ لأن طريق عبيد، وإن كان ضعيفا فيصلح للاعتضاد، وقد توبع بطريق موسى بن يسار، وهو مقبول عند ابن حجر، يعني عند المتابعة، ورجل مبهم وثقه راويه، والإسناد إليهما صحيح.

(١) ميزان الاعتدال (٤٢١/٣).

(٢) التقريب (ص: ٨١٧).

(٣) علل الدارقطني (٨٦/٩).

□ شرح الغريب:

قال الخطابي: "الإعصار: غبار ترفعه الريح".

□ مناسبة الحديث:

الحديث يبين تحريم خروج المرأة متطيبة إلى المسجد، فلا تقبل منه حتى ترجع، وتزيل هذه الرائحة؛ ويوجب عدم قبول صلاتها في هذه الحالة.

قال مُحمَّد آدم الإثيوبي: "يحرم على المرأة خروجها متعطّرة، ولو إلى محلّ العبادة، كالمسجد؛ لأنه يؤدّي إلى افتتان الرجال بها"^(١).



(١) ذخيرة العقبى (١٧٥/٣٨).

المطلب الثامن

الإسبال

❖ الحديث السادس والستون (٦٦):

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان، حدثنا يحيى، عن أبي جعفر، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: بينما رجل يصلي مسبلاً إزاره إذ قال له رسول الله ﷺ: «اذهب فتوضأ»، فذهب فتوضأ، ثم جاء، ثم قال: «اذهب فتوضأ»، فذهب فتوضأ، ثم جاء، فقال له رجل: يا رسول الله ما لك أمرته أن يتوضأ، ثم سكت عنه، فقال: (إنه كان يصلي وهو مسبل إزاره وإن الله تعالى لا يقبل صلاة رجل مسبل إزاره)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - موسى بن إسماعيل: أبو سلمة، التبوذكي، المنقري مولاهم البصري، (ت: ٢٢٣ هـ).

روى عن: حماد بن سلمة، وأبان بن يزيد العطار، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، وأبو داود، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت، ولا التفات إلى قول ابن خراش: تكلم الناس فيه"^(٢).

٢ - أبان بن يزيد: أبو يزيد، البصري، العطار، (ت: في حدود ١٦٠ هـ).

روى عن: يحيى بن أبي كثير، وقتادة، وغيرهما.

وروى عنه: عفان بن مسلم، وموسى بن إسماعيل التبوذكي، وغيرهما.

(١) سنن أبي داود ح (٦٣٨).

(٢) التقريب (ص: ٥٤٩)، وينظر: الهداية والإرشاد (٦٩٩/٢)، والاستغناء في معرفة المشهورين (٩٠٩/٢).

قال ابن حجر: "ثقة له أفراد" (١).

٣- يحيى بن أبي كثير: ثقة ثبت، لكنه يدلّس، ويرسل (٢).

٤- أبو جعفر: الأنصاري المدني المؤذن.

روى عن: أبي هريرة رضي الله عنه، وعطاء بن يسار.

وروى عنه: يحيى بن أبي كثير.

وهو مجهول على قول كثير من العلماء.

نقل المزي عن الترمذي قوله: "لا يعرف اسمه"، غير أن بعضهم قالوا: "إنما هو مُحمَّد بن علي بن الحسين الباقر"، وقال ابن حجر: "مقبول، ومن زعم أنه مُحمَّد بن علي بن الحسين فقد وهم" (٣).

٥- عطاء بن يسار: "ثقة" (٤).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥٧١٨) من طريق أبي بكر بن داسة، عن أبي داود به، بلفظه.

* وأخرجه أبو داود (٤٠٨٦) بهذا الإسناد، بمثله.

* وأخرجه البزار (٨٧٦٢) عن إبراهيم بن نصر بن عبد العزيز الداري،

والبيهقي (٣٣٠٤) من طريق أبي إسماعيل مُحمَّد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي،

كلاهما (إبراهيم، وأبو إسماعيل) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي به، بمثله.

(١) التقريب (ص: ٨٧)، وينظر: سؤلات ابن أبي شيبة لابن المديني (٧١/١)، والجرح والتعديل (٢٩٩/٢).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١٠).

(٣) التقريب (ص: ٦٢٨)، وينظر: تهذيب الكمال (١٩١/٣٣).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (١٧).

* وأخرجه أحمد (١٦٦٢٨، و٢٣٢١٧) عن يونس بن عُجْد بن مسلم، عن أبان بن يزيد به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١٦٦٢٨، و٢٣٢١٧)، عن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، وأحمد بن منيع كما في (إتحاف الخيرة - ١/٤٠٤٥)، والحرث بن عُجْد (١/١١٦٧) عن يزيد بن هارون،

والنسائي في السنن الكبرى (٩٦٢٣)، من طريق خالد بن الحرث بن عبيد، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٧١٩) من طريق ابن أبي عدي، أربعتهم (عبد الصمد، ويزيد، وخالد، وابن أبي عدي) عن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي،

والبيهقي (٣٣٠٥) من طريق حرب بن شداد الشكري، كلاهما (هشام، وحرب) عن يحيى بن أبي كثير به، بنحوه. ورواية هشام الدستوائي فيما يروي عنه عبد الصمد بن عبد الوارث ويزيد بن هارون، وخالد بن الحرث بن عبيد: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي جعفر، عن عطاء بن يسار، عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

ورواية هشام الدستوائي فيما يروي عنه ابن أبي عدي: عن يحيى بن أبي كثير، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، بإسقاط من بين يحيى، وعطاء.

ورواية حرب بن شداد: عن يحيى، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبي جعفر المدني، عن عطاء بن يسار أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ، بزيادة راو بين يحيى، وأبي جعفر.

□ دراسة الحديث:

رجاله ثقات، إلا أبا جعفر، قال ابن حجر: "مقبول"، يعنى عند المتابعة، فلم يتابع كما سيتبين، وفيه يحيى بن أبي كثير، وهو مدلس، ولكنه صرح بالتحديث عند أحمد بن منيع، وغيره.

● والحديث يرويه يحيى بن أبي كثير، واختلف فيه عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن أبي جعفر، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: أبان بن يزيد، وهشام الدستوائي - فيما يروي عنه عبد الصمد بن عبد الوارث، ويزيد بن هارون، وخالد بن الحارث بن عبيد.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

وهذه رواية: هشام الدستوائي فيما يروي عنه محمد بن أبي عدي.

الوجه الثالث: عن يحيى بن أبي كثير، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبي جعفر المدني، عن عطاء بن يسار أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ.

وهذه رواية: حرب بن شداد.

أما هشام الدستوائي فالمحفوظ عنه فيما يظهر الرواية الأولى؛ لأنها رواية الجماعة، وفيهم من هو أوثق ممن روى الرواية الثانية، منهم يزيد بن هارون، وخالد بن الحارث بن عبيد، وغيرهما. وقد روى مثلهم أبان بن يزيد أيضا.

وأما الرواية الثانية عن هشام فهي شاذة؛ لأنها من رواية ابن أبي عدي عنه، وهو ثقة، ولكنه قد خالف الثقات.

وأما يحيى بن أبي كثير فالمحفوظ عنه فيما يبدو الوجه الأول؛ لأنه رواية اثنين، هشام الدستوائي، وهو ثقة ثبت، وأبان بن يزيد، وهو ثقة كذلك.

وأما الوجه الثاني فهو من رواية حرب بن شداد، وهو وإن كان ثقة فهشام أوثق، وأثبت منه، وقد توارد عدد من الأئمة على أن هشام أوثق أصحاب يحيى بن أبي كثير^(١).

فالحديث من وجهه الراجح حسن لغيره؛ مداره على أبي جعفر المدني، وهو مجهول، وقد توبع بالحديث اللاحق، لاسيما وقد قال فيه ابن حجر: "مقبول"، أي عند المتابعة.

واختلف رأي المتأخرين في درجة الحديث، منهم من صححه؛ زعما أن أبا جعفر في الإسناد هو محمد بن علي الباقر، وبه قال النووي، -بل ذكر: "إنه على شرط مسلم"- والهيثمي، وغيرهما، وقال بعضهم: "ضعيف"؛ لأجل جهالة أبي جعفر، وبه أعله عبد الحق الإشيلي، والمنذري^(٢)، وحكم الإشيلي، والمنذري عائد إلى الإسناد.

□ مناسبة الحديث:

مما يفيد الحديث أن الصلاة مع الإسبال موجب لعدم قبولها.

قال ابن العربي المالكي: "ومعناه: أن الصلاة حال تواضع، وإسبال الإزار فعل متكبر فتعارضاً، وأمره بإعادة الوضوء أدبا له وتأكيداً عليه؛ لأن المصلي يناجي ربه، والله لا ينظر إلى من جر إزاره ولا يكلمه، فلذلك لم تقبل صلاته"^(٣).



(١) شرح علل الترمذي (٦٧٧/٢).

(٢) ينظر: الأحكام الوسطى (٣١٧/١)، ومختصر سنن أبي داود (٤١/٣)، ورياض الصالحين (٢٥١/١)، ومجمع الزوائد (١٢٥/٥).

(٣) المسالك في شرح موطأ مالك (٢٩٥/٧).

❖ الحديث السابع والستون (٦٧):

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا زيد بن أخزم، حدثنا أبو داود، عن أبي عوانة، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله في حل ولا حرام)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- زيد بن أخزم: أبو طالب، الطائي النبهاني البصري، (ت: ٢٥٧ هـ).

روى عن: أبي داود الطيالسي، وسلم بن قتيبة البصري، وغيرهما.

وروى عنه: البزار، وأبو داود، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(٢).

٢- أبو داود سليمان بن داود بن الجارود: الطيالسي البصري الفارسي القرشي.

(ت: ٢٠٣ هـ).

روى عن: شعبة، وأبي عوانة الوضاح بن عبد الله، وغيرهما.

وروى عنه: يونس بن حبيب بن عبد القاهر، وزيد بن أخزم الطائي، وغيرهما.

قال ابن عدي: "وله أحاديث منها يرفعها، وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث، منها يرفع أحاديث يوقفها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أتى ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيره إلا متيقظ ثبت".

قال ابن حجر: "ثقة حافظ، غلط في أحاديث"^(٣).

(١) سنن أبي داود ح (٦٣٧).

(٢) التقریب (ص: ٢٢١)، وينظر: مشيخة النسائي (٨٧/١)، والجرح والتعديل (٥٥٦/٣).

(٣) التقریب (ص: ٢٥١)، وينظر: طبقات ابن سعد (٢٩٨/٧)، والكمال (٢٧٤/٤).

٣- أبو عوانة الوضاح بن عبد الله: "ثقة ثبت" (١).

٤- عاصم بن سليمان الأحول: "ثقة" (٢).

٥- أبو عثمان: عبد الرحمن بن مل، ويقال: ابن ملي بن عمرو: النهدي الكوفي القضاعي، (ت: ٧٥ هـ)، وقيل: "غير ذلك".

روى عن: سلمان الفارسي، وأبي هريرة، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: سليمان بن طرخان التيمي، وعاصم بن سليمان الأحول، وغيرهما.

قال ابن حجر: "مخضرم من كبار الثانية، ثقة ثبت عابد" (٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البزار (١٨٨٤) عن زيد بن أحمز به، بنحوه.

إلا أنه ذكر هنا بلفظ: "من جر ثوبه من الخيلاء - أو قال في الصلاة...".

* وهو في مسند أبي داود الطيالسي (٣٤٩) بهذا الإسناد بنحوه، ومن طريقه البيهقي (٣٣٠٦).

* وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٩٦٠٠) من طريق يحيى بن حماد بن أبي زياد، عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله به، بنحوه.

* وأخرجه أبو داود معلقا (٦٣٧) من طريق حماد بن سلمة، وأبي الأحوص سلام بن سليم، وأبي معاوية محمد بن خازم، ومن طريقه البيهقي (٣٣٠٦)،

وأبو داود الطيالسي (٣٤٩) من طريق أبي زيد ثابت الأحول، ومن طريقه البيهقي (٣٣٠٦)،

(١) تقدمت ترجمته في ح (٢٥).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١٨).

(٣) التقريب (ص: ٣٥١)، وينظر: علل ابن المديني (٦٤/١)، وطبقات ابن سعد (٦٨/٧).

والطبراني في المعجم الأوسط (٣٤٥٧، و١٠٥٥٩) من طريق إسماعيل بن أبي خالد الكوفي،

والطبراني (٩٣٦٨) من طريق حماد بن زيد،

ستتهم (حماد بن سلمة، وأبو الأحوص، وأبو معاوية، وثابت، وإسماعيل، وحماد بن زيد) عن عاصم بن سليمان الأحول به، بنحوه.

ورواية حماد بن سلمة، وأبي الأحوص سلام بن سليم، وأبي معاوية محمد بن خازم، وثابت أبي زيد، وحماد بن زيد: عن عاصم بن سليمان، عن أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

ورواية إسماعيل بن أبي خالد: بلفظ: "من جر ثيابه خيلاء لم ينظر الله إليه في حلال ولا حرام".

□ دراسة الحديث:

الحديث إسناده متصل، ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في إسناده، ومتمنه.

● فأما الإسناد فقد اختلف فيه على عاصم بن سليمان على وجهين:

الوجه الأول: عاصم بن سليمان، عن أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: أبي عوانة الوضاح بن عبد الله، وإسماعيل بن أبي خالد.

الوجه الثاني: عاصم بن سليمان، عن أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

وهذه رواية: حماد بن سلمة، وأبي الأحوص سلام بن سليم، وأبي معاوية محمد بن خازم، وثابت أبي زيد، وحماد بن زيد.

والمحفوظ عن عاصم الوجه الثاني؛ لأنه رواية الجماعة، وفيهم من هو أوثق، وأقوى من رواية الوجه الثاني، مثل حماد بن زيد، وأبي الأحوص سلام بن سليم، وهما من الثقات الأثبات، وأما الوجه الأول فهو من رواية أبي عوانة الوضاح بن عبد الله، وإسماعيل بن أبي خالد، فإسماعيل بن أبي خالد لم يصح طريقه؛ لأن الراوي عنه عطاء بن مسلم الخفاف الحلي، وأكثر

النقاد على تضعيفه، قال ابن حجر: "صديق يخطئ كثيرا"، ولعل هذا من أخطائه، وقد تفرد عن شيخه إسماعيل كما أعل به الطبراني^(١)، وقال ابن حبان فيه: "كان شيخا صالحا، دفن كتبه ثم جعل يحدث، فكان يأتي بالشيء على التوهم، فيخطئ، فكثير المناكير في أخباره، وبطل الاحتجاج به، إلا فيما وافق الثقات"^(٢).

وأما رواية أبي عوانة فهي شاذة؛ لأنه - وهو إن كان ثقة - فقد تفرد برفعه، مع مخالفته لمن هو أوثق منه، ويغلب على الظن أنه رواه من حفظه؛ لأنه صحيح الكتاب، ويخطئ إذا حدث من حفظه كما ذهب إليه عامة النقاد^(٣).

وقد أشار أبو داود إلى اختلاف الرفع، والوقف، وقال البزار: "وهذا الكلام لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله، وقد رواه غير واحد، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن عبد الله موقوفا، وأسنده أبو عوانة"^(٤).

وأما المتن فقد رواه الجماعة، وقيدوا الإسبال بالصلاة، بخلاف إحدى روايتي أبي عوانة، ورواية إسماعيل بن أبي خالد، فروياهما مطلقا بدون تقييده بالصلاة، وقد مر أنفا الكلام في روايتيهما.

فالحديث من وجهه الراجح موقوف صحيح، وقد تفرد به عاصم مع تأخر طبقتهم، ولكن يشهد له ما سبق من حديث أبي هريرة، فلا يضر التفرد، والحديث له حكم الرفع؛ لأن مثله لا يخضع للاجتهاد كما بين الحافظ ابن حجر، فقد قال: "أخرج الطبراني بسند حسن عن ابن مسعود أنه رأى أعرابيا يصلي قد أسبل؛ فقال: المسبل في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام، ومثل هذا لا يقال بالرأي، فعلى هذا لا مانع من حمل الحديث على ظاهره"^(٥).

(١) المعجم الأوسط ح (٣٤٥٧).

(٢) المجروحين (١٣١/٢).

(٣) الجرح والتعديل (٤٠/٩).

(٤) مسند البزار ح (١٨٨٤)، وينظر: سنن أبي داود ح (٦٣٧).

(٥) فتح الباري (٢٥٧/١٠).

□ شرح الغريب:

قال العيني: "قوله: (فليس من الله في حل ولا حرام) الحل - بكسر الحاء - بمعنى الحلال، وكلمة "من" هاهنا بمعنى "عند" كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾ (١) والمعنى: فليس عند الله في شيء، وقد شاع بين العرب ضرب المثل بقولهم: فلان لا ينفع للحلال ولا للحرام، ويريدون به أنه ساقط من الأعين، لا يلتفت إليه، ولا يعبا به وبأفعاله، وكذلك معنى الحديث: من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس هو عند الله في شيء، ولا يعبا الله به، ولا بصلاته (٢).

□ مناسبة الحديث:

قال الملا علي: "ويمكن أن يستدل بالحديث على كون الإسبال من مفسدات الصلاة بناء على أن عدم القبول يرادف الرد، وإذا كانت صلاة المسبل مردودة كانت باطلة، والله أعلم" (٣).



(١) سورة آل عمران (الآية ١٠).

(٢) شرح أبي داود (١٧٠/٣).

(٣) مرقاة المفاتيح (٤٧٧/٢).

المطلب التاسع

تأخير صلاة الفريضة عن وقتها

❖ الحديث الثامن والستون (٦٨):

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا القعني، حدثنا عبد الله بن عمر بن غانم، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عمران بن عبد المعافري، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة، من تقدم قوما وهم له كارهون، (ورجل أتى الصلاة دباراً) والدبار: أن يأتيها بعد أن تفوته، ورجل اعتبد محرره»^(١).

□ تراجم الرواة:

١- القعني عبد الله بن مسلمة بن قعنب: "ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً"^(٢).

٢- عبد الله بن عمر بن غانم: أبو عبد الرحمن، الرعياني الإفريقي المغربي، (ت: ١٩٠).

روى عن: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي.

وروى عنه: عبد الله بن مسلمة القعني، وسفيان الثوري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "وثقه ابن يونس وغيره ولم يعرفه أبو حاتم وأفرط ابن حبان في تضعيفه"^(٣).

٣- عبد الرحمن بن زياد بن أنعم: أبو أيوب، الشعباني الإفريقي المصري

المعافري، (ت: ١٥٦ هـ).

(١) سنن أبي داود ح (٥٩٣).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٣١).

(٣) التقريب (ص: ٣١٥)، وينظر: الجرح والتعديل (١١٠/٥)، وطبقات علماء إفريقيا لأبي العرب (٤٦/١).

روى عن: عبد الله بن يزيد المعافري، وعمران بن عبد المعافري، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن يزيد المكي، وعبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ضعيف في حفظه"^(١).

٤ - عمران بن عبد: أبو عبد الله، المعافري المصري.

روى عن: عبد الله بن عمرو بن العاص.

وروى عنه: عبد الرحمن بن زياد الإفريقي.

قال ابن حبان: "يعتبر بحديثه من غير حديث عبد الرحمن بن زياد الإفريقي عنه".

قال ابن حجر: "ضعيف"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن ماجه (٩٧٠) من طريق عبدة بن سليمان الكلابي،

وابن ماجه (٩٧٠)، والبيهقي (٥٣٣٩) من طريق جعفر بن عون بن جعفر المخزومي،

والطبراني (١٧٦)، والبيهقي (٥٣٣٩)، وفي السنن الصغير (٥٣٤)، من طريق أبي عبد

الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ،

ثلاثتهم (عبدة، وجعفر، وعبد الله) عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

في إسناده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ضعيف مدلس، والمدار عليه، وذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة في التدليس^(٣)، وقد عنعن، وشيخه عمران بن عبد، وهو ضعيف

(١) التقريب (ص: ٣٤٠)، وينظر: سؤلات ابن أبي شيبقة لان المديني (١/١٥٦)، وتاريخ يحيى بن معين رواية ابن محرز (١/٧٢).

(٢) التقريب (ص: ٤٣٠)، وينظر: ثقات ابن حبان (٥/٢٢٠)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/٢٢١).

(٣) تعريف أهل التدليس (١/٥٥).

كذلك، فالحديث لا يصح، وللشطر الأول شواهد كما سبق في حديث أبي أمامة رضي الله عنه ^(١).
وقد ضعف الحديث المنذري، وعبد الحق الإشبيلي، وابن القطان، وقال النووي: "رواه أبو داود، وابن ماجه بإسناد ضعيف، وضعفه الشافعي، وآخرون" ^(٢).

□ شرح الغريب:

(دَبَّارًا): جمع دَبَّرَ، أو دُبَّرَ، هو آخر أوقات الشيء، وقيل: أراد بعدما يفوت الوقت، و(اعْتَبَدَ مُحَرَّرَةً): المحَرَّر: المعتق، أي: الذي جعل حُرًّا. واعتباده: استرقاقه، واستهلاكه ^(٣).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أن الأمور المذكورة في الحديث من الكبائر، ويوجب حبوط الحسنات، ولكن الحديث سوى الشطر الأول ضعيف، فلا يثبت به الوعيد المذكور، وإن كانت هذه الأمور من جملة المنهيات بقواعد، وأدلة الشرعية العامة.

قال الخطابي: "وقوله وأتى الصلاة دباراً فهو أن يكون قد اتخذها عادة حتى يكون حضوره الصلاة بعد فراغ الناس وانصرافهم عنها، واعتباد المحرر يكون من وجهين أحدهما أن يعتقه ثم يكتم عتقه أو ينكره وهو شر الأمرين. والوجه الآخر أن يستخدمه كرها بعد العتق" ^(٤).

وقال ابن الملك: "أو معناه: اتخذ حر الأصل عبداً بادعائه، فيستملكه" ^(٥).



(١) ينظر: ح (٦١).

(٢) خلاصة الأحكام (٧٠٤/٢)، وينظر: مختصر سنن أبي داود (١٨١/١)، والأحكام الوسطى (٣٢٥/١)، وبيان الوهم والإيهام (١٤٩/٣).

(٣) جامع الأصول (٥٨٥/٥).

(٤) معالم السنن (١٧٠/١).

(٥) شرح المصابيح (١١٩/٢).

المطلب العاشر

الْمَنْ بِالْإِحْسَانِ

قال الإمام الطبراني رحمه الله في معجمه الكبير (٧٥٤٧): حدثنا إبراهيم بن دحيم الدمشقي، ثنا أبي ح، وحدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا دحيم، ثنا محمد بن شعيب، عن عمر بن يزيد، عن أبي سلام الأسود، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: (ثلاثة لا يقبل منهم يوم القيامة صرف، ولا عدل: عاق، ومنان، ومكذب بقدر).

هذا الحديث لا يصح، وتقدمت دراسته في موضوع عقوق الوالدين، ومتمنه محفوظ في القرآن الكريم، وكذا الشطر الأخير له أصل، وسبق الكلام عنه في باب "تكذيب القدر"، فلا يحسن تصحيح حديث بمجرد حفظ معناه في القرآن؛ فالاعتماد حينئذ على القرآن.

قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (٦٤) (١).

□ شرح الغريب:

قال البيضاوي: "والمن أن يعتد بإحسانه على من أحسن إليه، والأذى أن يتناول عليه بسبب ما أنعم عليه" (٢).

□ مناسبة الحديث:

مما نستفيد من هذه النصوص أن المن والأذى يفضي إلى حبوط أجر الصدقة.

(١) البقرة (الآية: ٢٦٤).

(٢) تفسير البيضاوي (١/١٥٨).

قال الطبري: "لا تبطلوا أجور صدقاتكم بالمن والأذى"، وقال ابن كثير: "إن الصدقة تبطل بما يتبعها من المن والأذى، فما يفي ثواب الصدقة بخطيئة المن والأذى، ولا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كما تبطل صدقة من رأى بها الناس"^(١).



(١) تفسير الطبري (٥/٥٢١)، وتفسير ابن كثير (١/٥٣٣).

المطلب الحادي عشر

الصلاة باللباس الحرام

❁ الحديث التاسع والستون (٦٩):

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا أسود بن عامر، حدثنا بقية بن الوليد الحمصي، عن عثمان بن زفر، عن هاشم، عن ابن عمر قال: (من اشترى ثوبا بعشرة دراهم، وفيه درهم حرام، لم يقبل الله له صلاة مادام عليه، قال: ثم أدخل أصبعيه في أذنيه، ثم قال: صمنا إن لم يكن النبي ﷺ سمعته يقول) (١).

□ تراجم الرواة:

١- الأسود بن عامر: أبو عبد الرحمن، الشامي ثم البغدادي، شاذان (ت: ٢٠٧ هـ).

روى عن: شريك بن عبد الله النخعي، وبقية بن الوليد الحمصي، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، وابن أبي شيبة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة" (٢).

٢- بقية بن الوليد بن صائد: "صدوق كثير التدليس عن الضعفاء" (٣).

٣- عثمان بن زفر: الجهني الشامي الدمشقي الفزاري، (ت: ١٣٠ هـ).

روى عن: أبي الأشد السلمي، وهاشم الأوقص، وغيرهما.

وروى عنه: بقية بن الوليد الحمصي، ومعمر بن راشد.

(١) مسند أحمد ح (٥٧٣٢).

(٢) التقریب (ص: ١١١)، وينظر: الكنى والأسماء لمسلم (١/٥٢٧)، والجرح والتعديل (٢/٢٩٤).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٣٥).

قال ابن حجر: "مجهول"^(١).

٤ - هاشم: هو الأوقص، وقيل: ابن الأوقص.

روى عن: عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

وروى عنه: عثمان بن زفر الجهني، ومسلمة الجهني، وغيرهما.

قال البخاري: "غير ثقة"، وقال الجوزجاني: "ضال، غير ثقة"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه عبد بن حميد (٨٤٩) عن الأسود بن عامر به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي الدنيا في الأموال (١٧٣) عن سويد بن سعيد بن سهل الأنباري،

والبيهقي في شعب الإيمان (٥٧٠٧) من طريق سعيد بن يزيد بن عقبة التيمي،

والخطيب البغدادي في التاريخ (٤٥٩٥) من طريق هارون بن أبي هارون العبدي،

والخطيب (٤٥٩٦) من طريق أبي عتبة أحمد بن الفرّج الحمصي،

والخطيب (٤٥٩٧) من طريق مؤمل بن الفضل،

خمسهم (سويد، وسعيد، وهارون، وأبو عتبة، ومؤمل) عن بقية بن الوليد به، بنحوه.

ورواية سويد بن سعيد، وسعيد بن يزيد بن عقبة التيمي: عن بقية، عن يزيد بن عبد الله،

عن هاشم الأوقص، عن ابن عمر.

ورواية هارون بن أبي هارون العبدي: عن بقية بن الوليد، عن مسلمة الجهني، عن هاشم

الأوقص، عن ابن عمر.

ورواية أبي عتبة أحمد بن الفرّج: عن بقية، عن يزيد بن عبد الله الجهني، عن أبي جعونة،

(١) التقريب (ص: ٣٨٣)، وينظر: ثقات ابن حبان (٤٥٣/٠٨)، وتاريخ دمشق (٤٥٦/٣٨).

(٢) ينظر: أحوال الرجال (١/١٦٢)، والكامل لابن عدي (٤٢١/٨)، ولسان الميزان (١٨٤/٦).

عن هاشم الأوقص، عن ابن عمر.

ورواية مؤمل بن الفضل: عن بقية، عن جعونة، عن هاشم الأوقص، عن نافع، عن ابن عمر.

* وأخرجه ابن أبي الدنيا في الأموال (١٧٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٧٠٧) من طريق يزيد بن عبد الله الجهني به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

في إسناده عثمان بن زفر، وهو مجهول، وهاشم الأوقص، وهو ضعيف، وبقية بن الوليد، وهو صدوق مدلس، وقد عنعن.

● وقد اختلف فيه عن بقية بن الوليد على خمسة أوجه:

الوجه الأول: بقية بن الوليد، عن عثمان بن زفر، عن هاشم الأوقص، عن عبد الله بن عمر.

وهذه رواية: أسود بن عامر.

الوجه الثاني: بقية بن الوليد، عن يزيد بن عبد الله، عن هاشم الأوقص، عن ابن عمر.

وهذه رواية: سويد بن سعيد الحداثي، وسعيد بن يزيد بن عقبة التيمي.

الوجه الثالث: بقية بن الوليد، عن مسلمة الجهني، عن هاشم الأوقص، عن ابن عمر.

وهذه رواية: هارون بن أبي الهارون العبدي.

الوجه الرابع: بقية بن الوليد، عن يزيد بن عبد الله الجهني، عن أبي جعونة، عن هاشم الأوقص، عن ابن عمر.

وهذه رواية: أبي عتبة أحمد بن الفرغ الحمصي.

الوجه الخامس: بقية بن الوليد، عن جعونة، عن هاشم الأوقص، عن نافع، عن ابن عمر.

وهذه رواية: مؤمل بن الفضل الجزري.

أما الوجه الثاني فلا يصح عنه أصلاً؛ لأنه من رواية سويد الحداثي، وسعيد بن يزيد التيمي، فالأول متروك، والثاني مجهول.

وأما بقية الأوجه فإنه من قبل بقية بن الوليد، ولعله دلس هنا؛ والحمل على الواسطة بينه، وبين شيخه المذكور إن كان دلس فعلاً، أو الاضطراب من شيخه المجهول نفسه، فإن بقية مكث عن الضعفاء، والمجاهيل، ويدلس عنهم، وحمل الاضطراب عليه ابن عساكر^(١)، يعني من قبله، وليس من الرواة عنه.

فالحديث ضعيف جداً؛ لاجتماع أنواع من العلل من اضطراب بقية، وعننته عن شيخه المجهول، وفيه أيضاً شيخ شيخه هاشم الأوقص، وهو أيضاً ضعيف.

□ مناسبة الحديث:

في الحديث دليل على أن الصلاة بالثوب الحرام غير مقبول، والقبول هنا الرضا، والثواب، وإن كانت تبرأ به الذمة؛ لأن الثوب الحلال ليس من شرط الصلاة، والنهي إذن عائد إلى خارج الشروط، والأركان.

قال ابن رجب: "يدل على أنه لا يتقبل العمل مع مباشرة الحرام، لكن القبول قد يراد به الرضا بالعمل، ومدح فاعله، والثناء عليه بين الملائكة، والمباهاة به، وقد يراد به حصول الثواب، والأجر عليه، وقد يراد به سقوط الفرض به من الذمة، فإن كان المراد هاهنا القبول بالمعنى الأول أو الثاني، لم يمنع ذلك من سقوط الفرض به من الذمة، والمراد - والله أعلم - نفي القبول بالمعنى الأول أو الثاني، وهو المراد"^(٢).



(١) ينظر: تاريخ دمشق (١١/٢٤٤).

(٢) ينظر: جامع العلوم والحكم (١/٢٦٢).

المطلب الثاني عشر

التصدق بالمال الحرام

❁ الحديث السبعون (٧٠):

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا سعيد بن منصور، وقتيبة بن سعيد، وأبو كامل الجحدري، - واللفظ لسعيد -، قالوا: حدثنا أبو عوانة، عن سماك بن حرب، عن مصعب بن سعد، قال: دخل عبد الله بن عمر على ابن عامر يعودوه وهو مريض فقال: ألا تدعو الله لي يا بن عمر؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول، وكنت على البصرة)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- سعيد بن منصور بن شعبة: أبو عثمان، الخراساني المروزي المكي، (ت: ٢٢٦ هـ).

روى عن: هشيم بن بشير، وأبي عوانة الوضاح، وغيرهما،

وروى عنه: مسلم بن الحجاج، وأحمد بن نجدة بن العريان، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه؛ لشدة وثوقه به"^(٢).

٢- أبو عوانة الوضاح بن عبد الله: "ثقة ثبت"^(٣).

٣- سماك بن حرب بن أوس: أبو المغيرة، الذهلي البكري الكوفي، (ت: ١٢٣ هـ).

روى عن: جابر بن سمرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومصعب بن سعد، وغيرهما.

(١) صحيح مسلم ح (٢٢٤).

(٢) التقريب (٢٤١/١)، وينظر: المعرفة والتاريخ (١٧٨/٢)، وتاريخ ابن يونس (٩٣/٢).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٢٥).

وروى عنه: شعبة، وأبو عوانة، وغيرهما.

قال يحيى بن معين: "سماك بن حرب ثقة وكان شعبة يضعفه"، وقال العجلي: "وكان الثوري يضعفه بعض الضعف"، وقال ابن المبارك: "سماك ضعيف في الحديث"، وسئل يحيى بن معين عن سماك ما الذي عابه؟ قال: "أسند أحاديث لم يسندها غيره، وسماك ثقة". وقال أبو علي بن المديني: "رواية سماك عن عكرمة مضطربة"، وقال أحمد: "مضطرب الحديث". وقال أبو حاتم: "صدوق ثقة"، وقال يعقوب الفسوي: "وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، ومن سمع من سماك قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما يرى أنه فيمن سمع منه بأخرة"، وقال ابن خراش: "في حديثه لين"، وقال النسائي: "ليس به بأس، وفي حديثه شيء".

قال ابن حجر: "صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن"^(١).

٤ - مصعب بن سعد بن أبي وقاص: أبو زرارة، القرشي الزهري المدني، (ت: ١٠٣ هـ).

روى عن: والده سعد، وعبد الله بن عمر، وغيرهما رحمهم الله.

وروى عنه: عاصم بن أبي النجود المقرئ، وسماك بن حرب، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة أرسل عن عكرمة بن أبي جهل"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه مسلم (٢٢٤)، والترمذي (١)، وابن حبان (٣٣٦٦)، والبيهقي (٧٨٤٠) من طريق قتيبة بن سعيد،

ومسلم (٢٢٤) عن أبي كامل فضيل بن حسين الجحدري،

وأحمد (٥٤١٩) عن عفان بن مسلم،

(١) التقريب (٢٥٥/١)، وينظر: الجرح والتعديل (٢٧٩/٤)، والكامل في ضعفاء الرجال (٥٤٢/٤).

(٢) التقريب (٥٣٣/١)، وينظر: الطبقات الكبرى (١٦٩/٥)، ومشاهير علماء الأمصار (١١٣/١).

والطبراني (١٣٢٦) من طريق أسد بن موسى،

أربعتهم (قتيبة، وأبي كامل، وعفان، وأسد) عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله به، بنحوه.

* وأخرجه مسلم (٢٢٤)، وابن ماجه (٢٧٢)، وأحمد (٤٧٠٠، ٥١٢٣)، وأبو داود الطيالسي (١٩٨٦) - ومن طريقه ابن خزيمة (٨) -، وابن الجارود (٥٦)، وأبو عوانة (٦٣٥) من طريق شعبة،

ومسلم (٢٢٢٤)، والترمذي (١)، وأحمد (٤٩٦٩)، وابن أبي شيبة (٢٦)، وأبو يعلى (٥٦١٥)، وأبو عوانة (٦٣٦)، والطحاوي في شرح المشكل (٣٢٩٩)، والبيهقي في السنن الصغير (١٩) من طريق زائدة بن قدامة،

ومسلم (٢٢٤)، وابن ماجه (٢٧٢)، وأحمد (٥٢٠٥)، وابن أبي شيبة (٢٦)، وأبو يعلى (٥٦١٤، ٥٦١٦، ٥٦٧٧) من طريق إسرائيل بن يونس السبيعي،

والبيهقي (٣٣٨٠) من طريق إبراهيم بن طهمان بن شعبة،

أربعتهم (شعبة، وزائدة، وإسرائيل، وإبراهيم) عن سماك بن حرب به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح مسلم، ولا يضر ما قيل في سماك؛ لأن الإمام مسلماً معروف بانتقاء أحاديث أمثال سماك، ومما يؤكد أنه من رواة هذا الحديث عن سماك شعبة، وحديثه عنه قديم قبل اختلاطه كما سبق في الترجمة.

□ شرح الغريب:

قال القاضي عياض: "الغلول: الخيانة"^(١)، وقال النووي: "والمراد بالغلول هنا: الحرام، سواء كان من الغنيمة، أو غيرها، وسُمي غلولاً؛ لأن الأيدي مغلولة عنه، أي: ممنوعة"^(٢).

(١) إكمال المعلم (١٠/٢)

(٢) الإيجاز في شرح سنن أبي داود (٢٥٤/١).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على عدم قبول الصدقة بالمال الحرام.

قال النووي: "فمعناه أنك لست بسالم من الغلول، فقد كنت واليا على البصرة، وتعلقت بك تبعات من حقوق الله تعالى، وحقوق العباد، ولا يقبل الدعاء لمن هذه صفته كما لا تقبل الصلاة والصدقة إلا من متصون"^(١).

وقال ابن رجب: "وأما الصدقة بالمال الحرام، فغير مقبولة كما في "صحيح مسلم" عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول»، واعلم أن الصدقة بالمال الحرام تقع على وجهين:

أحدهما: أن يتصدق به الخائن أو الغاصب ونحوهما، عن نفسه، فهذا هو المراد من هذه الأحاديث أنه لا يتقبل منه: بمعنى أنه لا يؤجر عليه، بل يآثم بتصرفه في مال غيره بغير إذنه، ولا يحصل للمالك بذلك أجر، لعدم قصده ونيته.

الوجه الثاني: من تصرفات الغاصب في المال المغصوب: "أن يتصدق به عن صاحبه إذا عجز عن رده إليه، أو إلى ورثته، فهذا جائز عند أكثر العلماء، منهم مالك، وأبو حنيفة، وأحمد وغيرهم"^(٢).



(١) شرح النووي على مسلم (١٠٢/٣).

(٢) جامع العلوم والحكم (٢٦٣/١).

❁ الحديث الواحد السبعون (٧١):

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: (لا يقبل الله ﷻ صدقة من غلول، ولا صلاة بغير طهور)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- مسلم بن إبراهيم الفراهيدي: ثقة مأمون مكثّر، عمي بأخرة^(٢).

٢- شعبة بن الحجاج: "ثقة حافظ متقن"^(٣).

٣- قتادة بن دعامة: "ثقة ثبت"^(٤).

٤- أبو المليح: هو عامر بن أسامة بن عمير: "ثقة"^(٥).

٥- عن أبيه: هو أسامة بن عمير رَحِمَهُ اللهُ.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البيهقي (١٠٩٠) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي، عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، به بنحوه، غير أنه لم يذكر قتادة بين شعبة وبين أبي المليح.

* وأخرجه النسائي (٢٥٢٤)، وابن ماجه (٧٢١)، والنسائي في الكبرى (٢٣١٥) من طريق يزيد بن زريع،

(١) سنن أبي داود ح (٥٩).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١٠).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤٢).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (٢).

(٥) تقدمت ترجمته في ح (١٠).

- والنسائي (٢٥٢٤)، وفي الكبرى (٢٣١٥) من طريق بشر بن المفضل بن لاحق،
 وابن ماجه (٢٧١)، وأحمد (٢٠٧١٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان،
 وابن ماجه (٢٧١)، وأحمد (٢٠٧٠٨)، والبزار (٢٣٢٩) من طريق مُحَمَّد بن جعفر غندر،
 وابن ماجه (٢٧١)، وابن أبي شيبة (٢٩) من طريق عبيد بن سعيد بن أبان،
 وابن ماجه (٢٧١)، وابن أبي شيبة (٢٩) من طريق شبابة بن سوار المدائني،
 وأحمد (٢٠٧٠٨) عن حجاج بن أرطاة،
 وأبو داود الطيالسي (١٤١٦)، ومن طريقه البيهقي (١٨٨)،
 وأبو القاسم البغوي في الجعديات عن علي بن الجعد (٩٦٠)، ومن طريقه ابن حبان
 (١٧٠٥)، والطبراني (٥٠٥)،
 والدارمي (٧١٣) من طريق سهل بن حماد الدلال،
 وأبو عوانة (٦٣٨) من طريق أبي عامر (عبد الملك بن عمرو القيسي)، ووهب بن
 جرير،
 والطبراني (٥٠٥) من طريق أسد بن موسى بن إبراهيم، وعمرو بن مرزوق الباهلي،
 جميعهم - أربعة عشر راويا - (زيد، وبشر، ويحيى، ومُحَمَّد، وعبيد، وشبابة، وحجاج،
 والطيالسي، وعلي، وسهل، وأبو عامر، ووهب، وأسد، وعمرو) عن شعبة، به بنحوه.
 * وأخرجه النسائي (١٣٩)، والبزار (٢٣٢٨)، والنسائي في الكبرى (٧٩، ١٧٢) من
 طريق أبي عوانة الوضاح،
 وابن أبي شيبة في المسند (٩٠٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة،
 كلاهما (أبو عوانة، وسعيد) عن قتادة، به بنحوه.

□ دراسة الحديث:

إسناده متصل، ورجاله ثقات، وقد أمن تدليس قتادة؛ لأنه صرح بالتحديث عند أحمد، وأبي داود الطيالسي، وإسنادهما صحيح، ولولا التصريح لما ضر؛ لأنه من رواية شعبة عنه، وروايته عنه في حكم الاتصال، ولو جاء بصيغة العنعنة.

أخرج البيهقي بإسناده عن شعبة: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة"^(١)، وعلق عليه ابن حجر بقوله: "فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع، ولو كانت معنعة"^(٢).

● وقد وقع الاختلاف عن شعبة على وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أبي المليح.

وهذا رواية الجماعة، وفيهم يحيى بن سعيد القطان، ومُحمَّد بن جعفر، وأبي داود الطيالسي، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي فيما يروي عنه أبو داود السجستاني.

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي المليح.

وهذا رواية مسلم بن إبراهيم الفراهيدي فيما يروي عنه يعقوب الفسوي.

ولعل المحفوظ عن مسلم بن إبراهيم الوجه الأول؛ لأنه رواية الجماعة عن شعبة؛ وأما الوجه الثاني ففي إسناده عبد الله بن جعفر بن درستويه، الراوي عن يعقوب، وهو متكلم فيه، فالصاق الوهم به أقرب.

فالحديث من وجهه الراجح صحيح، قال البزار: "فذكرنا حديث أبي مليح عن أبيه دون غيره فإن إسناده كان أحسن إسنادا من غيره"^(٣).

(١) المدخل إلى علم الحديث (٢٥٦/١).

(٢) تعريف أهل التقديس (٥٩/١).

(٣) مسند البزار ح (٢٣٢٩).

❖ الحديث الثاني والسبعون (٧٢):

قال الإمام ابن ماجه رحمته الله: حدثنا سهل بن أبي سهل قال: حدثنا أبو زهير، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- سهل بن أبي سهل زنجلة: أبو عمرو، وقيل: أبو عثمان، الخياط الرازي الصفدي، الأشتر، (ت: ٢٤٠ هـ).

روى عن: سفيان بن عيينة، وأبي زهير عبد الرحمن بن مغراء، وغيرهما.

وروى عنه: محمد بن ماجه، وأبو يعلى الموصلي، وغيرهما.

قال أبو حاتم: "رازي صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال "ربما أخطأ"، وقال مسلمة الأندلسي في كتاب «الصلة»: "رازي ثقة".

قال ابن حجر: "صدوق"^(٢).

٢- أبو زهير: عبد الرحمن بن مغراء بن عياض، الدوسي الكوفي الرازي،

(ت: ١٩٠ هـ).

روى عن: سليمان الأعمش، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وغيرهما.

وروى عنه: يوسف بن موسى بن راشد الرازي، وسهل بن أبي سهل، وغيرهما.

قال علي بن المديني: "عبد الرحمن بن مغراء أبو زهير ليس بشيء، كان يروي عن الأعمش

(١) سنن ابن ماجه ج (٢٧٣).

(٢) التقريب (ص: ٢٥٧)، وينظر: الجرح والتعديل (٤/١٩٨)، وإكمال تهذيب الكمال (٦/١٣٦).

ستمائة حديث تركناه، لم يكن بذاك"، وقال أبو زرعة: "صدوق". وقال ابن عدي: "وهذا الذي قاله علي بن المديني هو كما قال، إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه الثقات عليها، وله عن غير الأعمش غرائب، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم"، وقال أبو زرعة: "صدوق".

قال ابن حجر: "صدوق تكلم في حديثه عن الأعمش"^(١).

٣- **مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارَ:** أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله، المدني القرشي المطلي، الأحول، (ت: ١٥٢ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: مُحَمَّدُ بْنُ شَهَابِ الزَّهْرِيِّ، ويزيد بن أبي حبيب، وغيرهما.

وروى عنه: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم العوفي، وأبو زهير عبد الرحمن بن مغراء، وغيرهما. قال شعبة: "مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ صَدُوقٌ فِي الْحَدِيثِ"، وقال مرة: "مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَمِيرُ الْمُحَدِّثِينَ"، وقال مالك: "دجال من الدجاجة"، وقال عبد الله بن المبارك: "إننا وجدناه صدوقا ثلاث مرات"، وقال الفلاس: "كنا عند وهب بن جرير، فانصرفنا من عنده، فمررنا ببيحي بن سعيد القطان، فقال أين كنتم؟ قلنا: كنا عند وهب بن جرير، يعني يقرأ علينا كتاب المغازي عن أبيه عن ابن إسحاق، قال: تنصرفون من عنده بكذب كثير"، وقال سفيان بن عيينة: "جالست ابن إسحاق بضعا وسبعين سنة، وما يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئا".

وقال يحيى بن معين: "مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ صَدُوقٌ، ولكنه ليس بحجة"، وقال مرة: ما أحب إن احتج به في الفرائض، وقال أيضا: لم يزل الناس يتقون حديث مُعَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وقال مرة أخرى: "ليس بذاك هو ضعيف"، وقال أحمد: "أما في المغازي وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا، ومد يده وضم أصابعه"، وقال عبد الله بن أحمد: "كان أبي يتتبع حديثه، فيكتبه كثيرا بالعلو والنزول، ويخرجه في "المسند"، وما رأيته أنفى حديثه قط، قيل له:

(١) التقریب (ص: ٣٥٠)، وينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (١٧٤/٢)، وتاريخ دمشق (٤٥٥/٣٥).

يحتج به؟ قال: لم يكن يحتج به في السنن"، وقيل له أيضا "يا أبا عبد الله ابن إسحاق إذا تفرد بحديث تقبله؟ قال: لا، والله إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من ذا"، وقال أبو حاتم: "ليس عندي في الحديث بالقوي ضعيف الحديث، وهو أحب إلي من أفلق بن سعيد، يكتب حديثه"، وقال أبو زرعة: "صدوق، من تكلم في محمد بن إسحاق؟ محمد بن إسحاق صدوق"، وضعفه النسائي، وقال ابن عدي: "فتشت أحاديثه الكثير فلم أجد في أحاديثه ما يتهى أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو يهمل في الشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات، والأئمة، وهو لا بأس به"، وضعفه الدارقطني.

قال الذهبي: "الذي استقر عليه الأمر أن ابن إسحاق صالح الحديث، وأنه في المغازي أقوى منه في الأحكام، وكان أحد أوعية العلم خبرا في معرفة المغازي، والسير، وليس بذاك المتقن؛ فانحط حديثه عن رتبة الصحة وهو صدوق في نفسه مرضي"، وقال أيضا: "والذي تقرر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية، مع أنه يشذ بأشياء، وأنه ليس بحجة في الحلال، والحرام، وقد علم أن كثيرا من كلام الأقران بعضهم في بعض مهمل لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرجلان كل منهما قد نال من صاحبه، لكن أثر كلام مالك في محمد بن بعض اللين، ولم يؤثر كلام محمد فيه، ولا ذرة، وارتفع مالك، وصار كالنجم، فله ارتفاع بحسبه، ولا سيما في السير، وأما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن، إلا فيما شذ فيه، فإنه يعد منكرا، هذا الذي عندي في حاله، والله أعلم".

وقال ابن حجر: "كذبه سليمان التيمي، ويحيى القطان، وهيب بن خالد" فأما وهيب والقطان فقلدا فيه هشام بن عروة، ومالك، وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث؛ لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل، قال ابن حبان في الثقات: تكلم فيه رجلان هشام، ومالك، فأما قول هشام فليس مما يجرح به الإنسان؛ وذلك أن التابعين سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، وكذلك ابن إسحاق كان سمع من فاطمة، والستر بينهما مسبل، وأما مالك فإن ذلك كان منه مرة واحدة، ثم عادله إلى ما يجب، ولم يكن يقدر فيه من أجل الحديث، إنما كان ينكر تتبعه غزوات النبي ﷺ من أولاد اليهود

الذين أسلموا، وحفظوا قصة خيبر وغيرها، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا منهم من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن".

وقال أيضا في التقريب: "إمام المغازي صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع، والقدر"^(١).

٤- يزيد بن أبي حبيب سويد: أبو رجاء، الأزدي المصري، (ت: ١٢٨ هـ).

روى عن: مرثد بن عبد الله اليزني، وسان بن سعد الكندي، وغيرهما.

وروى عنه: الليث بن سعد، ويزيد بن أبي حبيب، وغيرهما.

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن يزيد بن أبي حبيب وموسى الجهني: أيهما أحب إليك؟ قال: يزيد أحب إلي"، وقد قال أبو حاتم عن موسى الجهني هذا: "ثقة صدوق"، وقال أبو زرعة: "ثقة".

قال ابن حجر: "ثقة فقيه، وكان يرسل"^(٢).

٥- سنان بن سعد: ويقال: سعد بن سنان، الكندي المصري.

روى عن: أنس بن مالك، ولم يرو عن غيره.

وروى عنه: يزيد بن أبي حبيب وحده.

قال ابن سعد: "سنان بن سعد منكر الحديث"، وقال يحيى بن معين: "ثقة"، وقال البخاري: "الصحيح عندي سنان بن سعد، وهو صالح مقارب الحديث وسعد بن سنان خطأ إنما قاله الليث"، وقال أبو داود: "قلت لأحمد بن صالح: سنان بن سعد سمع أنسا؟ فغضب من إجلاله له".

وقال أحمد: "ترك حديثه؛ حديثه مضطرب"، وقال الجوزجاني: "أحاديثه واهية"، وقال النسائي: "منكر الحديث"، وقال الدارقطني: "ضعيف ليس بحجة".

(١) التقريب (ص: ٤٦٧)، وينظر: الجرح والتعديل (١٩٢/٧)، والكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٤/٧)، وتاريخ بغداد

(٧/٢)، وتهذيب الكمال (٤٠٥/٢٤)، وتذكرة الحفاظ (١٣٠/١)، وميزان الاعتدال (٤٦٨/٣).

(٢) التقريب (ص: ٦٠٠)، وينظر: الجرح والتعديل (٢٦٧/٩)، وتهذيب الكمال (١٠٣/٣٢).

قال ابن حجر: "صدوق له أفراد"^(١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أبو يعلى (٤٢٥٢) من طريق يزيد بن هارون،

وأبو عوانة (٦٣٩) من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري،

كلاهما (يزيد، وإبراهيم) عن محمد بن إسحاق به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبه (٢٨)، وأبو عوانة (٦٣٩) من طريق الليث بن سعد، عن يزيد ابن أبي حبيب به، بنحوه.

* وأخرجه البزار (٦٩٤٥) من طريق ثابت البناني، عن أنس بن مالك به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

في إسناده محمد بن إسحاق، وقد عنعن، ولكنه صرح بالتحديث عند أبي عوانة، وقد تابعه الليث بن سعد، ولكن الإشكال في سنان بن سعد، وهو صدوق له أفراد كما تقدم في الترجمة، وهذا من أفراد، وقد تابعه ثابت البناني، ولكن الطريق إليه لا يصح؛ لأن الراوي عنه الحسن بن أبي جعفر وهو ضعيف الحديث، قال البخاري: "منكر الحديث"، ولعل هذا من أوهامه، لاسيما أن في روايته عن أنس مقالا، قال أحمد: "يشبه حديثه حديث الحسن لا يشبه حديث أنس"، وقال الجوزجاني: "أحاديثه واهية لا تشبه أحاديث الناس عن أنس"^(٢)، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد، وفي الحديثين السابقين غنية عن هذا.



(١) التقريب (ص: ٢٣١)، وينظر: التاريخ الكبير (١٦٣/٤)، وعلل الترمذي ح (١٨٢)، والضعفاء للنسائي (٥٢/١)، وتهذيب التهذيب (٤٧١/٣).

(٢) علل أحمد رواية عبد الله (٥١٧/٢)، وينظر: أحوال الرجال (٢٦٥/١).

❁ الحديث الثالث والسبعون (٧٣):

قال الإمام البزار رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مُحَمَّدُ بن مسكين، قال: حدثنا يحيى بن حسان، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- مُحَمَّدُ بن مسكين بن نميلة: "ثقة"^(٢).

٢- يحيى بن حسان بن حيان: أبو زكريا، ويقال: أبو سعيد، التنيسي البكري البصري الأصل الكوفي الشامي المدني الدمشقي، (ت: ٢٠٨ هـ).

روى عن: سليمان بن بلال التيمي، وسليمان بن موسى الكوفي، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ومُحَمَّدُ بن مسكين بن نميلة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

٣- سليمان بن بلال: "ثقة"^(٤).

٤- كثير بن زيد - ابن مافنة -: أبو مُحَمَّدٍ، المدني الأسلمي ثم السهمي (ت: ١٥٨ هـ).

روى عن: الوليد بن رباح الدوسي، والمطلب بن عبد الله بن الحنطب، وغيرهما.

وروى عنه: سليمان بن بلال التيمي، وعبد الملك بن عمرو القيسي، وغيرهما.

(١) مسند البزار ح (٨١١٨).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٣٣).

(٣) التقريب (ص: ٢٢١)، وينظر: العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٢٥٣/٣)، وتاريخ ابن معين رواية ابن محرز (٩٩/١).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (٣٢).

قال يحيى بن معين: "ضعيف"، وقال في رواية: "ليس بذاك القوى"، وقال أحمد: "ما أرى به بأساً"، وقال ابن عمار الموصلي: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "صالح ليس بالقوى، يكتب حديثه"، وقال يعقوب بن شيبة: "ليس بذاك الساقط، وإلى الضعف ما هو"، وقال أبو زرعة: "صدوق فيه لين"، وقال النسائي: "ضعيف"، وقال ابن حبان: "كان كثير الخطأ على قلة روايته، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد"، وقد ذكره أيضاً في الثقات، وقال ابن عدي: "لم أر به بأساً، وأرجو أنه لا بأس به".

قال ابن حجر: "صدوق يخطئ"^(١).

٥- الوليد بن رباح: أبو البداح، الدوسي المدني (ت: ١١٧ هـ).

روى عن: أبي هريرة، وسهل بن حنيف، وسلمان الأغر.

وروى عنه: ابنه مسلم بن الوليد بن رباح، وكثير بن زيد المدني، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن خزيمة (١٠)، وأبو عوانة (٦٤٠) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن كثير بن زيد، به بنحوه.

* وأخرجه أبو يعلى (٦٢٣٠) من طريق الحسن البصري،

وابن خزيمة (٩)، وأبو عوانة (٦٤٢) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن،

وأبو عوانة (٦٤١) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن موهب،

وأبو عوانة (٦٤٣) من طريق محمد بن سيرين،

أربعتهم (الحسن، وأبو سلمة، وعبيد الله، ومحمد) عن أبي هريرة بنحوه.

(١) التقريب (ص: ٤٥٩)، وينظر: العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٣١٧/٢)، وتهذيب التهذيب (٤١٣/٨).

(٢) التقريب (٥٨١/١)، وينظر: الجرح والتعديل (٤/٩)، والكاشف (٣٥١/٢).

□ دراسة الحديث:

إسناده متصل، ورجاله ثقات، سوى كثير بن زيد، وهو صدوق يخطئ، والوليد بن رباح وهو صدوق، وقد تفرد به كثير بن زيد، ولكن لحديثه أصل من طريق آخر يرتقي به، وهو طريق ابن سيرين عن أبي هريرة، كما سيتبين بما يلي.

وللحديث طرق عن أبي هريرة، وفي أكثرها مقال.

منها: طريق الحسن البصري، عن أبي هريرة:

يرويه أبو يعلى الموصلي، عن أبي يوسف الجيزي وهو يعقوب بن إسحاق، عن عبد الله بن الوليد، عن عباد بن كثير، عن أبي أمية عبد الكريم، عن الحسن البصري.

وهذا الطريق واه جدا؛ فيه عباد بن كثير وهو متروك الحديث.

ومنها: طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة:

يرويه عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة.

وهذا الطريق أيضا ضعيف؛ فعكرمة بن عمار صدوق يغلط، وروايته عن يحيى بن أبي كثير مضطربة، ويحيى مدلس، وقد عنعن، وذكره العقيلي في مناكير عكرمة، فقال: "ورواه غسان بن عبيد، عن عكرمة أيضا هكذا، ولا يتابع عكرمة عليه، وقد روى هذا الحديث سليمان بن بلال وابن أبي حازم وغيرهما عن كثير بن زيد، عن وليد بن رباح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وهذا أصلح من حديث عكرمة"^(١).

ومنها: طريق عبيد الله بن عمر موهب، عن أبي هريرة:

يرويه أبو يعلى، عن محمد بن يحيى الذهلي، عن يعلى بن عبيد، عن يحيى بن عبيد الله، عن أبيه وهو عبيد الله بن عمر بن موهب.

وهذا الطريق ضعيف جدا؛ فيه يحيى بن عبيد الله وهو متروك، وقال ابن حبان: "يروي عن

(١) ضعفاء العقيلي (٣/٣٧٨).

أبيه ما لا أصل له، فسقط الاحتجاج به، وكان سيئ الصلاة"^(١)، وهذه الرواية عن أبيه.

ومنها: طريق ابن سيرين، عن أبي هريرة:

يرويه أبو يعلى، عن البرقي القاضي أبو العباس وهو أحمد بن محمد، عن الحكم بن موسى، عن هقل وهو محمد بن زياد، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً^(٢).

وإسناده حسن؛ فيه الحكم بن موسى البغدادي وهو صدوق، وباقي رجاله ثقات.

فالحديث صحيح لغيره.



(١) المجروحين (١٢١/٣).

(٢) مستخرج أبي عوانة ح (٦٤٣).

❖ الحديث الرابع والسبعون (٧٤):

قال الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مُحَمَّد بن عقيل قال: حدثنا الخليل بن زكريا قال: حدثنا هشام بن حسان، عن الحسن، عن أبي بكرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- مُحَمَّد بن عقيل بن خويلد: أبو عبد الله، الخزاعي النيسابوري، (ت: ٢٥٧ هـ).

روى عن: حفص بن عبد الله بن راشد، ومُحَمَّد بن ماجه، وغيرهما.

وروى عنه: النسائي، والخليل بن زكريا الشيباني، وغيرهما.

قال ابن حبان: "ربما أخطأ، حدث بالعراق بمقدار عشرة أحاديث مقلوبة".

قال ابن حجر: "صدوق حدث من حفظه بأحاديث، فأخطأ في بعضها"^(٢).

٢- الخليل بن زكريا: أبو زكريا، ويقال: أبو زكار، الشيباني البصري،

(ت: ٢٠١-٢١١ هـ).

روى عن: مجالد بن سعيد بن عمير، وهشام بن حسان القردوسي، وغيرهما.

وروى عنه: الحارث بن مُحَمَّد بن أبي أسامة، ومُحَمَّد بن عقيل بن خويلد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "متروك"^(٣).

٣- هشام بن حسان: أبو عبد الله، العتكي الأزدي القردوسي البصري، (ت: ١٤٦ هـ).

(١) سنن ابن ماجه ح (٢٧٤).

(٢) التقريب (ص: ٤٩٧)، وينظر: مشيخة النسائي (٩٨/١)، وثقات ابن حبان (١٣٩/٩).

(٣) التقريب (ص: ٧٢٧)، وينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥٠٩/٣)، وتهذيب الكمال (٣٣٤/٨).

روى عن: مُحَمَّد بن سيرين، والحسن بن أبي الحسن البصري، وغيرهما.

وروى عنه: يزيد بن هارون السلمي، والخليل بن زكريا الشيباني، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن، وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما"^(١).

٤- الحسن بن أبي الحسن يسار البصري: "ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا، ويدلس"^(٢).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه عبد الرزاق بن همام (٩٤٩٩)،

وابن عدي في الكامل (١٧٧٤) من طريق المنهال بن بحر،

كلاهما (عبد الرزاق، والمنهال) عن هشام بن حسان به، بنحوه.

ورواية عبد الرزاق عنه، عن الحسن البصري مرسلا.

□ دراسة الحديث:

في إسناد الخليل بن زكريا وهو متروك، وبقية رجاله ثقات.

● وقد اختلف فيه عن هشام بن حسان على وجهين:

الوجه الأول: هشام بن حسان، عن الحسن البصري، عن أبي بكرة، عن النبي ﷺ

موصولا.

وهذه رواية: الخليل بن زكريا، والمنهال بن بحر عنه.

الوجه الثاني: هشام بن حسان، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلا.

(١) التقريب (ص: ٥٧٢)، وينظر: العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٤١١/١)، والتاريخ الكبير (١٩٧/٨).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٨).

وهذه رواية: عبد الرزاق بن همام عنه.

والمحفوظ عنه رواية عبد الرزاق؛ لأن الوجه الأول من رواية الخليل وهو متروك، والمنهال متكلم فيه، والراوي عنه محمد بن عبد العزيز الدينوري ساقط منكر الحديث، وقال الخليلي: "وأقرانه ضعفوه جدا، فسقط"^(١)، وقال الذهبي: "وكان ليس بثقة، يأتي ببلايا"^(٢).

وقد قال ابن عدي: "وهذا بهذا الإسناد تفرد به محمد بن عبد العزيز الدينوري عن المنهال بن بحر عن هشام، وهو باطل بهذا الإسناد، وقد رواه الخليل بن زكريا عن هشام بن حسان بهذا الإسناد والمنهال خير من الخليل بن زكريا"^(٣).

فالحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لأجل إرساله، وضعف روايته عن الحسن، قال على بن المديني: أما أحاديث هشام عن محمد يعني ابن سيرين فصحيح، -وهذا إن صح السند إليه، فتبين عدم صحته إليه- وحديثه عن الحسن أي البصري عامتها يدور على حوشب يعني ابن مسلم الثقفي، وقال إسماعيل ابن عليّة: "كنا لا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئا"^(٤)، وقال أبو داود: "إنما تكلموا في حديثه عن الحسن، وعطاء؛ لأنه كان يرسل"^(٥).



(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/٦٢٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/٦٢٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/٥٤٨).

(٤) الجرح والتعديل (٩/٥٤).

(٥) سؤالات الآجري أبا داود (١/٢٨٤).

❁ الحديث الخامس والسبعون (٧٥):

قال الإمام أبو عوانة رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مُحَمَّد بن عبيد الله بن يزيد القردواني الحراني، حدثني أبي، حدثني سليمان بن أبي داود، عن مكحول، عن رجاء بن حيوة، عن أبي سعيد الخدري، أن نبي الله ﷺ قال: (لا يقبل الله صدقة من غلول، ولا صلاة بغير طهور)^(١).

□ رواة الحديث:

١- مُحَمَّد بن عبيد الله بن يزيد: أبو جعفر، الشيباني مولا لهم، الحراني القردواني، (ت: ٢٦٨).

روى عن: والده عبيد الله بن يزيد بن إبراهيم، وعثمان بن عبد الرحمن بن مسلم، وغيرهما، وروى عنه: النسائي، وأبو عوانة الإسفراييني، وغيرهما.
قال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالمتين عندهم"، وقال أبو عروبة: "كان من عدول الحكماء، ولم يكن يعرف الحديث"، وذكره ابن حبان في الثقات.
قال ابن حجر: "صدوق فيه لين"^(٢).

٢- عبيد الله بن يزيد بن إبراهيم: الحراني، القردواني، الشيباني.

روى عن: سليمان بن أبي داود الحراني، ومعقل بن عبيد الله الجزري الحراني، وغيرهما.

وروى عنه: ابنه مُحَمَّد بن عبد الله، وعلي بن مسهر بن علي.

قال ابن حجر: "مجهول"^(٣).

٣- سليمان بن أبي داود: وهو سليمان بن عبد الله بن مُحَمَّد بن سليمان ابن أبي داود

(١) مستخرج أبي عوانة ح (٧١٣).

(٢) التقريب (ص: ٤٩٤)، وينظر: ثقات ابن حبان (١٤٠/٩)، ولسان الميزان (٣٦٨/٧).

(٣) التقريب (ص: ٣٦٩)، وينظر: تهذيب الكمال (١٧٦/٩)، وإكمال تهذيب الكمال (٧٥/٩).

الحراني، بومة، (ت: ١٥٠-١٦٠ هـ).

روى عن: عبد الكريم بن مالك الخضرمي، ومكحول بن أبي مسلم، وغيرهما.

وروى عنه: ابنه محمد بن سليمان بن أبي داود، وعبيد الله بن يزيد الحراني، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق"^(١).

٤- مكحول بن أبي مسلم: "ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور"^(٢).

٥- رجاء بن حيوة بن جرول: "ثقة فقيه"^(٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٦٨٩٧) عن محمد بن عبد الله بن عبد السلام البيروني، عن محمد بن عبيد الله بن يزيد القردواني به بنحوه.

□ دراسة الحديث:

في إسناد محمد بن عبيد الله بن يزيد وهو صدوق فيه لين، ووالده مجهول.

فالحديث ضعيف؛ لجهالة عبيد الله، وتفرد ابنه عنه، ويغني عنه ما صح في الباب كما سبق.

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن مكحول إلا سليمان بن أبي داود، تفرد به محمد بن عبيد الله بن يزيد، عن أبيه"^(٤).



(١) التقريب (ص: ٢٥٢)، وينظر: مشيخة النسائي (١/٨٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٦/٣٣٩).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٤٦).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٣٥).

(٤) المعجم الأوسط ح (٦٨٩٧).

❁ الحديث السادس والسبعون (٧٦):

قال أبو عوانة رحمته الله: حدثنا أحمد بن الهيثم بسرهما قال: ثنا عبد الله بن عمرو الواقعي قال: ثنا زهير بن معاوية، عن جابر، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة قالت: سمعت أبا بكر الصديق رضي الله عنه يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يقبل الله صدقة من غلول، ولا صلاة بغير طهور، وابدأ بمن تعول)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - أحمد بن الهيثم بن خالد: أبو جعفر، العسكري البزاز، (ت: ٢٨٠ هـ).

روى عن: عبد الله بن عمرو بن حسان، وهانئ بن يحيى السلمي، وغيرهما.

وروى عنه: أبو عوانة الإسفرايني، عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم، وغيرهما.

قال الذهبي: "كان ثقة"^(٢).

٢ - عبد الله بن عمرو بن حسان: الواقعي البصري.

روى عن: سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى، وزهير بن معاوية بن حديج، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد بن الهيثم بن خالد، وإبراهيم بن عبد الله بن مسلم، وغيرهما.

قال علي بن المديني: "عبد الله بن عمرو بن حسان الواقعي كان يضع الحديث".

وقال الذهبي: "متهم بالكذب"^(٣).

٣ - زهير بن معاوية بن حديج: أبو خيثمة، الجعفي الكوفي، (ت ١٧٣ هـ).

(١) مستخرج أبي عوانة ح (٦٤٥).

(٢) تاريخ الإسلام (٥٠٤/٦)، وينظر: تاريخ بغداد (٤٢٧/٦).

(٣) المغني في الضعفاء (٣٤٩/١)، وينظر: الجرح والتعديل (١١٨/٥).

روى عن: عمرو بن عبد الله بن عبيد، وجابر بن يزيد الجعفي، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد بن عبد الله بن يونس، وعبد الله بن عمرو بن حسان، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة"^(١).

٤- جابر بن يزيد بن الحارث: أبو عبد الله، ويقال: أبو يزيد، الجعفي الكوفي،

(ت: ١٢٧ هـ).

روى عن: عامر الشعبي، ومحمد بن علي بن الحسين الباقر، وغيرهما.

وروى عنه: سفيان الثوري، وزهير بن معاوية بن حديج، وغيرهما.

قال شعبة: "جابر الجعفي صدوق في الحديث"، وقال سفيان الثوري: "إذا قال جابر: حدثنا وأخبرنا فذاك"، وقال أيضا: "كان جابر ورعا في الحديث، ما رأيت أروع في الحديث من جابر"، وقال وكيع: "مهما شككتم في شيء فلا تشكوا أن جابر بن يزيد أبا محمد الجعفي ثقة، حدثنا عنه مسعر، وسفيان، وشعبة، وحسن بن صالح"، وتركه عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وقال يحيى بن معين: "ضعيف"، وقال أيضا: "لا يكتب حديثه، ولا كرامة"، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به"، وقال أبو زرعة: "لين"، وقال العجلي: "كان ضعيفا يغلو في التشيع، وكان يدلس"، وقال النسائي: "متروك"، وقال ابن عدي: "ولجابر حديث صالح، وقد روى عنه الثوري الكثير، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري، وحدث عنه زهير، وشريك، وسفيان، والحسن بن صالح، وابن عيينة، وأهل الكوفة، وغيرهم، وقد احتمله الناس، ورووا عنه، وعامة ما قذفوه أنه كان يؤمن بالرجعة، وقد حدث عنه الثوري مقدار خمسين حديثا، ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، ولم أر له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق".

قال الذهبي: "كذب ابن معين، وزائدة، وابن عيينة، وحكى العقيلي أن سعيد بن جبير كذبه أيضًا".

(١) التقريب (ص: ٢١٨)، وينظر: الثقات للعجلي (١/١٦٦)، والجرح والتعديل (٣/٥٨٨).

وقال ابن حجر: "ضعيف رافضي"^(١).

٥- عامر بن شراحيل الشعبي: "ثقة مشهور فقيه فاضل"^(٢).

٦- مسروق بن الأجدع: "ثقة فقيه عابد مخضرم"^(٣).

□ تخريج الحديث:

لم أقف عليه من بين كتب السنة إلا عند أبي عوانة.

□ دراسة الحديث:

في إسناده عبد الله بن عمرو الواقعي، وهو وضاع، وجابر الجعفي وهو ضعيف.

فالحديث باطل بهذا الإسناد؛ والحمل فيه على عبد الله الواقعي، وذكره العقيلي في الضعفاء، فقال: "كان يضع الحديث"^(٤)، ثم أورد هذا الحديث، ولعله سرقه؛ لأن المتن ثابت في أحاديث آخر كما سبق.



(١) التقريب (ص: ١٣٧)، وينظر: التاريخ الكبير (٢/٢١٠)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/١٩١، ٢/٢٨٤)، والجرح والتعديل (٢/٤٩٧)، والكامل لابن عدي (٢/٣٢٧)، وتهذيب الكمال (٤/٤٦٥).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (١).

(٤) الضعفاء الكبير (٢/٢٨٤).

❖ الحديث السابع والسبعون (٧٧):

قال الإمام الطبراني رحمته الله: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا مسروق بن المَرْزبان، ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: (لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - محمد بن عبد الله بن سليمان المشهور بمطين: أبو جعفر الحضرمي الكوفي،

(ت: ٢٩٧).

روى عن: مسروق بن المَرْزبان، ومحمد بن العلاء بن كريب، وغيرهما.

وروى عنه: الطبراني، وأحمد بن عبد الله بن محمد المزني، وغيرهما.

قال ابن أبي حاتم: "صدوق".

وقال الذهبي: "وثقه الناس، وحطه ابن أبي شيبة، ولكن الأئمة لم يلتفتوا إليه؛ لأنه من باب كلام الأقران بعضهم في البعض"^(٢).

٢ - مسروق بن المَرْزبان بن مرزوق: أبو سعيد، الكندي الكوفي، روى عن: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وعبد السلام بن حرب بن سلم، وغيرهما، وروى عنه: أبو يعلى الموصلي، ومحمد بن عبد الله بن سليمان، وغيرهما.

قال أبو حاتم: "ليس بقوي، يكتب حديثه". وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"^(٣).

(١) المعجم الكبير ح (١٠٢٧٦).

(٢) ينظر: لسان الميزان (٢٥٧/٧). الجرح والتعديل (٢٩٨/٧).

(٣) التقريب (ص: ٥٢٨)، وينظر: الجرح والتعديل (٣٩٧/٨)، وتهذيب التهذيب (١١٢/١٠).

٢- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: أبو سعيد، الهمداني الوادعي الكوفي، (ت: ١٨٣ هـ).

روى عن: أبيه زكريا بن أبي زائدة، ومُحَمَّد بن إِسْحَاق بن يسار، وغيرهما.

وروى عنه: أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شيبه، ومسروق بن المرزبان، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة متقن"^(١).

٣- زكريا بن أبي زائدة: أبو يحيى، الهمداني الوادعي مولا هم الكوفي، (ت: ١٤٧ هـ).

روى عن: عامر الشعبي، وأبي إِسْحَاق السبيعي، وغيرهما.

وروى عنه: ابنه زكريا بن أبي زائدة، ووکیع بن الجراح، وغيرهما.

قال يحيى بن سعيد القطان: "ليس به بأس، وليس عندي مثل إِسْمَاعِيل بن أبي خالد"، وقال يحيى بن معين: "صويلح"، وقال أحمد بن حنبل: "إذا اختلف زكريا، وإسرائيل فإن زكريا أحب إلي في أبي إِسْحَاق من إسرائيل، وقال: ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إِسْحَاق لين، سمعا منه بأخرة"، وقال أيضا: "ثقة حلو الحديث، ما أقربه من إِسْمَاعِيل ابن أبي خالد"، وقال العجلي: "زكريا من أصحاب الشعبي، وكان ثقة إلا أن سماعه من أبي إِسْحَاق بأخرة بعدما كبر أبو إِسْحَاق، وروايته ورواية زهير بن معاوية، وإسرائيل بن يونس قريب من السواء". وقال أبو زرعة: "صويلح يدلّس كثيرا عن الشعبي"، وقال أبو داود: "زكريا ثقة، ولكنه يدلّس". وقال أبو حاتم: "لين الحديث، كان يدلّس، وإسرائيل أحب إلى منه، يقال: إن المسائل التي يرويها زكريا عن الشعبي لم يسمعها منه إنما أخذها عن أبي حريز"، وقال النسائي: "ثقة".

قال ابن حجر: "ثقة، وكان يدلّس، وسماعه من أبي إِسْحَاق بأخرة"^(٢).

٤- أبو إِسْحَاق عمرو بن عبد الله بن عبيد: السبيعي الهمداني الكوفي، (ت: ١٢٦ هـ).

روى عن: البراء بن عازب رضي الله عنه، وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وغيرهما.

(١) التقريب (ص: ٥٩٠)، وينظر: تاريخ يحيى رواية الدارمي (٦٩/١)، والتاريخ الكبير (٢٧٣/٨).

(٢) التقريب (ص: ٢١٦)، وينظر: علل أحمد رواية عبد الله (٧٤/٢)، والعديل والتجريح (٥٩١/٢).

وروى عنه: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة مكثر عابد اختلط بأخرة"^(١).

٥- أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود: ويقال: اسمه عامر، والأشهر أنه لا اسم له غير كنيته، الكوفي الهذلي (ت: ٨١ هـ).

روى عن: أبيه عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن قيس رضي الله عنه، وغيرهما.

وروى عنه: أبو إسحاق السبيعي، وعمرو بن مرة بن عبد الله المراد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه"، وقال أيضا: "أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود ثقة، مشهور حديثه عن أبيه في السنن، وعن غير أبيه في الصحيح، واختلف في سماعه من أبيه، والأكثر على أنه لم يسمع منه، وثبت له لقاءه، وسماع كلامه، فروايته عنه داخلة في التدليس"^(٢).

كذا قال الحافظ، ولكن حديثه عن أبيه في حكم الاتصال، وإن لم يسمعه منه مباشرة؛ لأن الوساطة إذا علمت فالحكم يدور على حسب حال الوساطة، وهنا الوساطة بينهما ثقات معروفون كما عليه جماعة من السلف، حكى ابن رجب عن ابن المديني، وغيره حيث قال: "وأبو عبيدة وإن لم يسمع من أبيه إلا أن أحاديثه عنه صحيحة؛ تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه، قاله ابن المديني وغيره"، ونقل أيضا عن يعقوب بن شيبة أنه قال: "إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند، يعني في الحديث المتصل، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه، وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر"^(٣).

٦- عبد الله: هو ابن مسعود رضي الله عنه.

(١) التقريب (ص: ٤٢٣)، وينظر: ثقات العجلي (٣٦٦/١)، والجرح والتعديل (٢٤٢/٦).

(٢) التقريب (ص: ٦٥٦)، وينظر: الجرح والتعديل (٤٠٣/٩)، وتعريف أهل التقديس (٤٨/١).

(٣) فتح الباري (٣٤٢/٧)، وشرح علل الترمذي (٥٤٤/١)، وينظر: الاتصال والانقطاع (ص: ٤٢٩) لشيخنا الفاضل

إبراهيم اللاحم حفظه الله.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٣١) عن وكيع بن الجراح،

والدارقطني في العلل معلقا (٨٨٨) من طريق علي بن هاشم بن البريد، وعلي بن مسهر، وعن رواية لم يسمهم،

ثلاثتهم ومن معهم من المبهمين (وكيع، وعلي، وابن مسهر، وغيرهم ممن لم يسمهم) عن سليمان الأعمش،

والدارقطني في العلل معلقا (٨٨٨) من طريق سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبي الأحوص سلام بن سليم،

أربعتهم (الأعمش والثوري، وشعبة، وأبو الأحول) عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي به، بنحوه.

ورواية الثوري، وشعبة، وأبي الأحوص، وإحدى روايتي الأعمش موقوفة.

* وأخرجه الطبراني (١٠٢٠٥) من طريق الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

في إسناده مسروق بن المرزبان وهو صدوق له أوهام، وقد تفرد عن يحيى بن أبي زائدة، وفيه أيضا زكريا بن أبي زائدة، وهو ثقة، ولكنه مدلس، وقد عنعن، لاسيما أن روايته عن أبي إسحاق ضعيفة؛ لأنه أخذ منه بعد تغيره، ولكنه قد توبع من الثوري، وشعبة، وغيرهما عن أبي إسحاق مع مخالفته لهم كما سيأتي.

● وقد اختلف عن أبي إسحاق كما اختلف عن تلميذه الأعمش على وجهين:

الوجه الأول: أبو إسحاق السبيعي، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه مرفوعا.

وهذه رواية: زكريا بن أبي زائدة، وسليمان الأعمش فيما يروي عنه علي بن هاشم بن البريد.

الوجه الثاني: أبو إسحاق السبيعي، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه موقوفاً.

وهذه رواية: الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبي الأحوص، والأعمش فيما يروي عنه وكيع بن الجراح، وعلي بن مسهر، وغيرهم.

أما الأعمش فالمحفوظ عنه الوجه الثاني؛ لأنه من رواية أصحابه الحفاظ كوكيع، وعلي بن مسهر، وهو الموافق لما رواه أصحاب أبي إسحاق، وأما الوجه الأول من رواية علي بن هاشم، وقد خالف الجماعة، وهو صدوق، وقال فيه ابن حبان: "ممن يروي المناكير عن المشاهير، حتى كثر ذلك في رواياته"^(١)، وقد رجح الدارقطني رواية الوقف عن الأعمش"^(٢).

وأما أبو إسحاق السبيعي فالظاهر أن الوجهين محفوظان عنه، والصحيح من الوجهين المحفوظين عنه رواية الجماعة، وفيهم الثوري، وشعبة، وهما من أثبت أصحاب أبي إسحاق السبيعي، وسماعهما منه قديم، وأما رواية الرفع فهي من رواية زكريا بن أبي زائدة، وهو ممن سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، ومن أجله ضعفه الأئمة في أبي إسحاق، قال أحمد: "وحدِيثهما - أي زكريا بن أبي زائدة، وإسرائيل بن يونس - عن أبي إسحاق لين؛ سمعا بأخرة"^(٣).

فالحديث من وجهه الراجح صحيح موقوف؛ وأبو عبيدة، وإن لم يسمع من أبيه، إلا أن أحاديثه عنه صحيحة كما سبق بيانه في الترجمة، وأما طريق الأسود بن يزيد فمرفوع، ولكنه لا يصح؛ فيه عباد بن أحمد العزمي، وعمه محمد بن عبد الرحمن العزمي، وكلاهما متروكان كما قال الدارقطني^(٤)، وله شواهد صحيحة من حديث ابن عمر، وأسامة بن عمير مرفوعة كما سبق.

(١) المجروحين (١١٠/٢).

(٢) علل الدارقطني (٢٨٥/٥).

(٣) الجرح والتعديل (٥٩٣/٣)، وشرح علل الترمذي (٧٠٩/٢).

(٤) ينظر: لسان الميزان (٣٨٦/٤، ٢٩٧/٧).

❁ الحديث الثامن والسبعون (٧٨):

قال الإمام الطبراني: حدثنا عبد العلي بن أحمد بن عبد الله بن الفضل الحميدي، ورجاء البزار، قالا: ثنا زيد بن الحباب، ثنا شعبة، عن قتادة، عن أي السوار العدوي، عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- عبد العلي بن أحمد بن عبد الله: "مجهول"^(٢).

٢- زيد بن الحباب بن الريان: أبو الحسين العكلي الخراساني ثم الكوفي التميمي، (ت: ٢٠٣ هـ).

روى عن: شعبة بن الحجاج، ومعاوية بن صالح بن حدير، وغيرهما وروى عنه: ابن أبي شيبه، والطبراني، وغيرهما.

قال يحيى بن معين: "كان يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس"، وقال أحمد: "زيد بن حباب كان صدوقا، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، ولكن كان كثير الخطأ". قال ابن حجر: "صدوق يخطئ في حديث الثوري"^(٣).

(١) المعجم الكبير ح (٥٠٩).

(٢) إرشاد القاصي (٣٦٢/١)، * ولعله تصحيف من عبيد العجلي؛ لأن أبا نعيم أخرجه من طريق المؤلف، فقال: حدثناه سليمان بن أحمد، ثنا عبيد العجلي، ثنا رجاء البزار، وأحمد بن عبد الله بن الفضل، ح وحدثنا أبو محمد بن حيان، ثنا الهيثم بن خلف الدوري، ثنا أحمد بن عبيد الله، قالوا: ثنا زيد بن الحباب...، فعبيد العجلي يروي عن أحمد بن عبد الله بن الفضل، وليس ابنه على ظاهر تصرف أبي نعيم، وأشار صاحب إرشاد القاصي إلى احتمال تصحيف في الإسناد، ويؤيده ما نقلت من تصرف أبي نعيم، والله أعلم.

(٣) التقريب (ص: ٢٢٢)، وينظر: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (٤٧٢/١)، وسؤالات أبي داود لأحمد (٣١٩/١).

٣- شعبة بن الحجاج: "ثقة حافظ متقن" (١).

٤- قتادة بن دعامة: "ثقة ثبت" (٢).

٥- أبو السوار حجير بن الربيع: قيل: اسمه حسان بن حريث، وقيل: حريث بن حسان، العدوي البصري، (ت: ١٠١ - ١١٠ هـ).

روى عن: عمران بن حصين، وجندب بن عبد الله، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: قتادة بن دعامة، وخالد بن رباح الهذلي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة" (٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الطبراني (٥٠٩)، ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (١٧٦/٧) من طريق رجاء بن أحمد بن زيد البزار،

وأبو نعيم في الحلية (١٧٦/٧) من طريق أحمد بن عبد الله بن محمد الهمداني، وأحمد بن عبيد الله،

ثلاثتهم (رجاء، وابن عبد الله، وابن عبيد الله) عن زيد بن الحباب بن الريان به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

في إسناده عبد العلي بن أحمد بن عبد الله، فلم أعثر على حاله، قال صاحب إرشاد القاصي في تراجم رجال الطبراني: "مجهول"، وسبقت الإشارة إلى احتمال كونه عبيد العجل الحسين بن محمد بن حاتم، وهو ثقة، وقد توبع عبد العلي برواية رجاء بن سعيد البزار، وأحمد بن عبد الله بن الفضل، وأحمد بن عبيد الله، وهؤلاء الثلاثة لم أعثر على تراجمهم بعد البحث، فإن

(١) تقدمت ترجمته في ح (٤٢).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢).

(٣) التقريب (ص: ١٥٤)، وينظر: التاريخ الكبير للبخاري (١٠٧/٣)، والثقات للعجلي (١١٠/١).

ثبت أن عبد العلي هو عبيد العجل، فيتوقف في تصحيح الحديث؛ لأن مداره زيد بن الحباب. قال فيه أحمد بن صالح المصري: "فكان يملئ من حفظه، وربما وهم في الشيء"، وقال أحمد: "كان كثير الخطأ"، وقال ابن حبان: "وكان ممن يخطئ، يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير"^(١)، وقد تفرد هنا عن شعبة، ومثله يتوقف في تفرد مع تأخر طبقته، فإن ثبت هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد لاشتهر عنه، ولا يخفى على تلاميذه؛ لجلالته، وكثرة تلاميذه، ويؤيده أن الحديث بهذا الإسناد لم أقف عليه إلا عند الطبراني، وأبي نعيم، وكتاباهما من مظان الغرائب، فلا يعتمد على مثل هذا الإسناد، على أن الهيثمي قال: "رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح"^(٢)، وهذا معروف منه رَحِمَهُ اللهُ في حكمه لظاهر الإسناد، والله أعلم.



(١) ثقات ابن حبان (٢٥٠/٨)، وينظر: تاريخ بغداد ٦٥٨/٨، وتهذيب الكمال (٤٠/١٠)، وإكمال التهذيب (١٤٤/٥).

(٢) مجمع الزوائد (٢٢٧/١).

❖ الحديث التاسع والسبعون (٧٩):

قال الإمام مسلم: وحدثني أبو كريب محمد بن العلاء، حدثنا أبو أسامة، حدثنا فضيل بن مرزوق، حدثني عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾^(١)، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾^(٢)، ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء، يا رب، يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأني يستجاب لذلك؟^(٣).

□ تراجم الرواة:

- ١- أبو كريب محمد بن العلاء بن كريب: الهمداني الكوفي الحافظ، (ت: ٢٤٨ هـ).
 روى عن: أبي معاوية محمد بن خازم، وأبي أسامة حماد بن أسامة بن زيد، وغيرهما.
 وروى عنه: مسلم، ومحمد بن عبد الله بن سليمان مطين، وغيرهما.
 قال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(٤).
- ٢- أبو أسامة حماد بن أسامة بن زيد: "ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره"^(٥).
- ٣- فضيل بن مرزوق: أبو عبد الرحمن، الرقاشي، ويقال: الرؤاسي، الكوفي العنزي الأغبر،

(١) سورة المؤمنون (الآية ٥١).

(٢) سورة البقرة (الآية ١٧٢).

(٣) صحيح مسلم ح (١٠١٥).

(٤) التقريب (ص: ٥٠٠)، وينظر: الطبقات الكبرى (٤١٤/٦)، والتاريخ الكبير (٢٠٥/١).

(٥) تقدمت ترجمته في ح (٦٢).

(ت: ١٦٠ هـ).

روى عن: عطية بن سعد بن جنادة، وعدي بن ثابت الأنصاري، وغيرهما.

وروى عنه: وكيع بن الجراح بن مليح، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وغيرهما.

قال سفيان الثوري، وابن عيينة، ويحيى بن معين: "ثقة"، وقال ابن معين أيضا: "صالح الحديث، ولكنه شديد التشيع"، وقال مرة: "لا بأس به"، وقال أحمد: "لا أعلم إلا خيرا"، وقال أبو حاتم: "صدوق، صالح الحديث، يهم كثيرا، يكتب حديثه. قيل: يحتج به؟ قال: لا"، وقال النسائي: "ضعيف"، وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به".

قال ابن حجر: "صدوق يهم، ورمي بالتشيع"^(١).

٤- عدي بن ثابت: الأنصاري الكوفي الظفري، الحافظ، (ت: ١١٥ هـ).

روى عن: البراء بن عازب رضي الله عنه، وأبي حازم سلمان الأعرج، وغيرهما.

وروى عنه: شعبة بن الحجاج، وفضيل بن مرزوق الرقاشي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة رمي بالتشيع"^(٢).

٥- أبو حازم هو سلمان: الأشجعي الكوفي، الأعرج، (ت: على رأس ١٠٠ هـ).

روى عن: أبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: يزيد بن كيسان الشكري، وعدي بن ثابت الأنصاري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

(١) التقريب (ص: ٤٤٨)، وينظر: تاريخ ابن معين للدوري (٢٧٢/٣)، والكامل في ضعفاء الرجال (١٢٨/٧).

(٢) التقريب (ص: ٣٨٨)، وينظر: علل أحمد لعبد الله (٤٩٠/٢)، وثقات العجلي (٣٣٠/١).

(٣) التقريب (ص: ٢٤٦)، وينظر: ثقات ابن حبان (٣٣٣/٤)، وتهذيب الكمال (٢٥٩/١١).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه البيهقي (٦٣٩٤) من طريق عبد الله بن محمد عبد الرحمن، عن أبي كريب محمد بن العلاء به، بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (٢٩٨٩)، والدارمي (٢٧٥٩)، والبيهقي (٦٣٩٤) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،

وأحمد (٨٣٤٨) عن أبي النضر هاشم بن القاسم بن مسلم،

وعبد الله بن المبارك في الزهد (٤٥٦)،

وعبد الرزاق (٨٨٣٩) من طريق سفيان الثوري،

وأبو القاسم البغوي (٢٠٠٩) علي بن الجعد،

وإسحاق بن راهوية (١٩٩) عن يحيى بن آدم بن سليمان،

ستتهم (أبو نعيم، وأبو النضر، وعبد الله، والثوري، وعلي، ويحيى) عن فضيل بن مرزوق الرقاشي به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح مسلم، وفيه فضيل بن مرزوق، وهو صدوق يهم كما تقدم، وقد عاب مسلماً بعض العلماء في إخراج حديث فضيل^(١)، ولكنه لا يضر؛ لأن مسلماً ينتقي أحاديث هؤلاء الصنف كما هو معروف من عاداته، ولا سيما قد وثقه كثير من النقاد.

□ مناسبة الحديث:

الحديث من مهمات الدين، ومن فوائده أن من شروط قبول الصدقة أن تكون من المال الحلال الطيب.

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٥١٨/٩).

قال أبو العباس القرطبي: "وإنما لا يقبل الله الصدقة من المال الحرام؛ لأنه غير مملوك للمتصدق، وهو ممنوع من التصرف فيه، والتصدق به تصرف فيه، فلو قبلت منه؛ لزم أن يكون مأمورا به، منهيا عنه من وجه واحد، وهو محال"^(١).

وقال فضل الله التوريشي: "ومعني الحديث: لا يقبل الله إلا الشيء الطيب، ولا يحل أن يتقرب بغير ذلك إليه؛ إذ ليس من صفته قبول الشيء الخبيث والرضا بالمنكر"^(٢).



(١) المفهم (٥٩/٣).

(٢) الميسر في شرح مصابيح السنة (٦٥٥/٢).

❁ الحديث الثمانون (٨٠)

قال الإمام ابن الجارود رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا علي بن خشرم، قال: أنا عبد الله يعني ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن دراج أبي السمح، عن ابن حجية الخولاني، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: (إذا أدت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك، ومن جمع مالا حراما فتصدق به لم يكن له فيه أجر، وكان إصره عليه)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- علي بن خشرم بن عبد الرحمن: أبو الحسن، المروزي الكوفي (ت: ٢٥٦ هـ).

روى عن: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، وعبد الله بن وهب، وغيرهما.

وروى عنه: ابن خزيمة، وعلي بن الجارود، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٢- عبد الله بن وهب بن مسلم: "ثقة حافظ عابد"^(٣).

٣- عمرو بن الحارث بن يعقوب: أبو أمية، الأنصاري المصري المدني الأصل،

(ت: ١٤٧ هـ).

روى عن: بكير بن عبد الله بن الأشج، وأبي السمح دراج بن سمعان المصري، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن وهب بن مسلم، وبكر بن مضر بن مُجَدِّ، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة فقيه حافظ"^(٤).

(١) المنتقى ح (٣٣٦).

(٢) التقریب (ص: ٦٩٥)، وينظر: مشيخة النسائي (٥٩/١)، والمعلم في شيوخ البخاري ومسلم (٤٥٦/١).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٣٤).

(٤) التقریب (ص: ٤١٩)، وينظر: الضعفاء لأبي زرعة (٩١٦/٣)، وتاريخ يحيى لابن محرز (١٠٧/١).

٤- **دراج بن سمعان**: قيل: اسمه عبد الله، وقيل: عبد الرحمن، أبو السمع، القرشي السهمي المصري التجيبي، الملقب بدراج، (ت: ١٢٦ هـ).

روى عن: سليمان بن عمرو بن عبيد، وعبد الرحمن بن حجيرة الخولاني، وغيرهما.

وروى عنه: عمرو بن الحارث بن يعقوب، وعبد الله بن لهيعة بن عقبة، وغيرهما.

قال يحيى بن معين: "ثقة"، وقال عباس الدوري: "سألت يحيى بن معين عن حديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، فقال: ما كان هكذا بهذا الإسناد، فليس به بأس، دراج ثقة، وأبو الهيثم ثقة"، وقال أحمد: "حديثه منكر"، وقال أبو داود: "أحاديثه مستقيمة، إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد"، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: "دراج أبو السمع، ومشرح بن هاعان ليسا بكل ذاك، وهما صدوقان"، وقال أبو حاتم: "في حديثه ضعف"، وقال مرة: "في حديثه صنعة"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال في موضع آخر: "منكر الحديث"، وقال الدارقطني: "ضعيف"، وقال في موضع آخر: "متروك"، وأورد له ابن عدي أحاديث، ثم قال: "وعامة الأحاديث التي أُمليت لها لا يتابع دراج عليه، وسائر أخبار دراج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إذا أخرجت دراجا، وبرأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها، وتقرب صورته مما قال فيه يحيى ابن معين".

قال ابن حجر: "صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف" (١).

٥- **عبد الرحمن بن حجيرة**: أبو عبد الله، الخولاني المصري (ت: ٨٣ هـ).

روى عن: أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: دراج بن سمعان المصري، والحارث بن يزيد الخضرمي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة" (٢).

(١) التقريب (ص: ٢٠١)، وينظر: الجرح والتعديل (٤٤١/٣)، وتاريخ ابن يونس (١٦١/١)، وتهذيب الكمال (٤٧٧/٨).

(٢) التقريب (ص: ٣٣٨)، وينظر: الثقات للعجلي (٢٩١/١)، وتهذيب الكمال (٥٤/١٧).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الترمذي (٦١٨) عن عمر بن حفص الشيباني،
 أخرجه ابن خزيمة (٢٤٧١) عن عيسى بن إبراهيم بن عيسى المشرودي،
 وابن حبان (٣٣٧٦) من طريق حرملة بن يحيى بن عبد الله،
 والبيهقي (٧٢٤٠)، وفي السنن الصغير (١١٦٧)، من طريق بحر بن نصر بن سابق،
 أربعتهم: (عمر، وعيسى، وحرملة، وبحر) عن عبد الله بن وهب بن مسلم به، بنحوه.
 ورواية عمر بن حفص مختصرة.

□ دراسة الحديث:

في إسناده دراج بن سمعان، وهو مختلف فيه، وقد تفرد به عن عبد الرحمن بن حجية، وفي حديثه مناكير، والأقرب أن الحديث ضعيف؛ لحال دراج، وتفرد، ومثله لا يحتمل منه التفرد، ولذلك حكم الترمذي بالغرابة، فقال: "غريب"، وقد صححه ابن خزيمة، وابن حبان^(١)، والأقرب ما ذهب إليه الترمذي.

□ شرح الغريب:

"الإصر": الإثم، والعقوبة^(٢).

□ مناسبة الحديث:

مما يفيد الحديث أن التصديق بالمال الحرام يجب عدم قبوله، وبوب له ابن حبان بقوله:
 "ذكر البيان بأن المال إذا لم يكن بطيب أخذ من حله، لم يؤجر المتصدق به عليه".

(١) جامع الترمذي ح (٦١٨)، وصحيح ابن خزيمة ح (٢٤٧١)، وصحيح ابن حبان ح (٣٣٧٦).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٥٢/١).

❁ الحديث الواحد والثمانون (٨١):

قال الإمام أبو داود الطيالسي: حدثنا جعفر، عن النضر بن حميد، عن الجارود، عن أي الأحوص، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يعجبك رحب الذراعين يسفك الدماء فإن له عند الله قاتلا لا يموت، ولا يعجبك امرؤ كسب مالا من حرام، فإنه إن أنفق، أو تصدق به لم يقبل منه، وإن تركه لم يبارك له فيه وإن بقي منه شيء كان زاده إلى النار)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - جعفر بن سليمان: أبو سليمان، الضبعي البصري الحرشي مولا هم، (ت: ١٧٨ هـ).

روى عن: ثابت بن أسلم البناي، وأبي الجارود النضر بن حميد، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الرزاق بن همام، وأبو داود الطيالسي، وغيرهما.

كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وكان يستضعفه، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا ينبسط لحديث جعفر بن سليمان، وقال محمد بن سعد: "كان ثقة، وبه ضعف، وكان يتشيع"، وقال يحيى بن معين: "ثقة"، وقال أحمد: "لا بأس به، قيل له: إن سليمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه؟ فقال: حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه، وكان ينهى عن عبد الوارث ولا ينهى عن جعفر، إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في فضل علي، وأهل البصرة يغلون في علي".

قال ابن حجر: "صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع"^(٢).

٢ - النضر بن حميد: (ت: في حدود ١٥١ هـ).

(١) مسند أبي داود الطيالسي ج (٣٠٨).

(٢) التقريب (ص: ١٤٠)، وينظر: الطبقات الكبرى (٧/٢٨٨)، والجرح والتعديل (٢/٤٨١).

روى عن: أبي الجارود زياد بن المنذر، وسعد بن طريف الإسكافي، وغيرهما.

وروى عنه: جعفر بن سليمان الضبعي، وإبراهيم بن المختار حبويه.

قال البخاري: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث"^(١).

٣- أبو الجارود زياد بن المنذر: الهمداني الكوفي، (ت حوالي ١٥٠ هـ).

روى عن: أبي داود نفع بن الحارث، وأبي الأحوص عوف بن مالك، وغيرهما.

وروى عنه: يونس بن بكير بن واصل، وأبي الجارود النضر بن حميد، وغيرهما.

قال أبو حاتم: "زياد بن المنذر متروك الحديث، وضعفه جدا"، وقال ابن حبان "كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ، ويروي عن فضائل أهل البيت أشياء، ما له أصول، لا تحل كتابة حديثه".

قال ابن حجر: "رافضي كذبه يحيى بن معين"^(٢).

٤- عوف بن مالك بن نضلة: أبو الأحوص، الجشمي الكوفي.

روى عن: عبد الله بن مسعود، ومالك بن نضلة، وغيرهما رحمهم الله.

وروى عنه: أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، وأبو الجارود زياد بن المنذر، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

(١) ميزان الاعتدال (٢٥٦/٤)، وينظر: الجرح والتعديل (٤٧٦/٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢٨٩/٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٤٠/٤).

(٢) التقریب (ص: ٢٢١)، وينظر: علل أحمد لعبد الله (٣٨٢/٣)، والمجروحين (٣٠٦/١)، ويتنبه: أنه وقع عند المصنف: "الجارود دون نسبة"، وكأنه خطأ مطبعي، بدلالة ما في مسند الشاشي، والطبراني، ففيهما وقع مكنيا: "بأبي الجارود".

(٣) التقریب (ص: ٤٣٣)، وينظر: الجرح والتعديل (١٤/٧)، والكاشف (١٠١/٢).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه الهيثم بن كليب في مسند الشاشي (٧٢٨) من طريق أبي ربيعة فهد بن عوف، والطبراني (١٠١١١) من طريق محمد بن عبيد بن حساب، عن جعفر بن سليمان الضبعي به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

في إسناده أبو الجارود زياد بن المنذر، وهو كذاب يضع الحديث، وتفرد عنه النضر بن حميد، وهو منكر الحديث، فالحديث باطل، ولعل البلاء من زياد بن المنذر الرافضي الكذاب.



❁ الحديث الثاني والثمانون (٨٢):

قال الإمام أحمد رحمته الله: حدثنا محمد بن عبيد حدثنا أبان بن إسحق عن الصباح بن محمد عن مرة الهمداني عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله قسم بينكم أخلاقكم، كما قسم بينكم أرزاقكم، وإن الله ﻋﻠﯿﻚ يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، ولا يعطي الدين إلا لمن أحب، فمن أعطاه الله الدين فقد أحبه، والذي نفسي بيده، لا يسلم عبد حتى يسلم قلبه ولسانه، ولا يؤمن حتى يأمن جاره بوائقه، قالوا: وما بوائقه يا نبي الله!، قال: غشمه وظلمه، ولا يكسب عبد مالا من حرام فينفق فيه فيبارك له فيه، ولا يتصدق به فيقبل منه، ولا يترك خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار، إن الله ﻋﻠﯿﻚ لا يمحو السيئ، ولكن يمحو السيئ بالحسن، إن الخبيث لا يمحو الخبيث^(١).

□ تراجم الرواة:

١- محمد بن عبيد بن أبي أمية عبد الرحمن: أبو عبد الله، الطنافسي الكوفي، الإيادي وقيل: الحنفي الأحمد، (ت: ٢٠٣ هـ).

روى عن: سليمان بن مهران الأعمش، وأبان بن إسحاق الأسدي، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة يحفظ"^(٢).

٢- أبان بن إسحاق: الأسدي الكوفي النحوي.

روى عن: صباح بن محمد بن أبي حازم، وأنس بن مالك رضي الله، وغيرهما.

وروى عنه: محمد بن عبيد بن أبي أمية، ومروان بن معاوية بن الحارث، وغيرهما.

(١) مسند أحمد ح (٣٦٧٢).

(٢) التقریب (ص: ٤٩٥)، وينظر: طبقات خليفة بن خياط (٢٩١/١)، وثقات العجلي (٤١٠/١).

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس"، وقال العجلي: "ثقة"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو الفتح الأزدي: "متروك".

قال الذهبي: "لا يترك، فقد وثقه أحمد، والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح"، وقال ابن حجر: "ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة"^(١).

٣- الصباح بن محمد بن أبي حازم: البجلي الأحمسي الكوفي.

روى عن: مرة بن شراحيل المشهور بمرة الطيب الهمداني.

وروى عنه: أبان بن إسحاق الأسدي، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وغيرهما.

قال العجلي: "ثقة"، وقال العقيلي: "في حديثه وهم، ويرفع الموقوف"، وقال ابن حبان: "وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات".

وقال ابن حجر: "ضعيف، أفرط فيه ابن حبان"^(٢).

٤- مرة بن شراحيل: أبو إسماعيل، الهمداني البجلي الكوفي، المشهور بمرة الطيب، ومرة الخير، (ت: ٧٦ هـ).

روى عن: عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن قيس، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم، وعمرو بن مرة بن عبد الله الجملي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة عابد"^(٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البزار (٢٠٢٦) عن عبدة بن عبد الله بن عبدة الخزاعي، عن محمد بن عبيد به، بنحوه.

(١) التقريب (ص: ٨٦)، وينظر: الجرح والتعديل (٢/٢٩٩)، وميزان الاعتدال (٥/١).

(٢) التقريب (ص: ٢٧٤)، وينظر: التاريخ الكبير (٤/٣١٣)، والضعفاء الكبير (٢/٢١٣).

(٣) التقريب (ص: ٥٢٨)، وينظر: طبقات ابن سعد (٦/١٧١)، وثقات ابن حبان (٥/٤٤٦).

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٣٤٤) عن عبد الله بن نمير، عن أبان بن إسحاق به، بنحوه.

* وأخرجه العقيلي (٧٥٠) معلقاً من طريق زبيد بن الحارث بن عبد الكريم الياامي، عن مرة بن شراحيل به، بنحوه.

ورواية زبيد بن الحارث: عن مرة بن شراحيل، عن عبد الله بن مسعود موقوفاً.

□ دراسة الحديث:

في إسناده الصباح بن مُجَّد، وهو ضعيف.

● وقد اختلف فيه عن مرة بن شراحيل الهمداني على وجهين:

الوجه الأول: مرة بن شراحيل، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.

وهذه رواية: الصباح بن مُجَّد بن أبي حازم.

الوجه الثاني: مرة بن شراحيل، عبد الله بن مسعود موقوفاً عليه،

وهذه رواية: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم الياامي.

والذي يظهر أن الراجح الوقف؛ لأنه من رواية زبيد، وهو ثقة ثبت، والصباح ضعيف معروف برفع الموقوفات، قال العقيلي: "في حديثه وهم، يرفع الموقوف"، وقد رجح الوقف الإمام البخاري وكذا العقيلي، فقال: "ورواه الثوري عن زبيد، عن مرة، عن عبد الله، موقوفاً، حدثناه مُجَّد بن موسى، عن قبيصة، وهذا أولى"^(١).

فالحديث موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه.



(١) ينظر: التاريخ الكبير (٣١٣/٤)، وضعفاء العقيلي (٢١٣/٢).

❖ الحديث الثالث والثمانون (٨٣):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا عبد الله بن منير، سمع أبا النضر، حدثنا عبد الرحمن هو ابن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: (من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، وإن الله يتقبلها بيمينه، ثم يربها لصاحبه، كما يربي أحدكم فلوه، حتى تكون مثل الجبل)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- عبد الله بن منير: أبو عبد الرحمن، المروزي، (ت: ٢٤١ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: يزيد بن هاون، وأبي النضر هاشم بن القاسم، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، والترمذي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة عابد"^(٢).

٢- أبو النضر: هاشم بن القاسم بن مسلم: "ثقة ثبت"^(٣).

٣- عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار: القرشي العدوي المدني، (ت: ١٦١ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: أبيه عبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم، وغيرهما.

وروى عنه: أبو النضر هاشم بن القاسم، وعبد الصمد بن عبد الوارث التميمي، وغيرهما.

قال: عمرو بن علي الفلاس: "لم أسمع عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار بشيء قط".

(١) صحيح البخاري ح (١٤١٠).

(٢) التقريب (ص: ٣٢٥)، وينظر: تاريخ ابن يونس (٢٨٧/١)، وتهذيب الكمال (١٧٨/١٦).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٢٧).

وقال يحيى بن معين: "حديثه عندي ضعف، وقد حدث عنه يحيى بن سعيد القطان، فحسبه أن يحدث عنه يحيى بن سعيد القطان"، وقال مرة: "عبد الله بن دينار ثقة، وولده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ليس بذاك القوي، وقد روى عنه يحيى"، وقال علي بن المديني: "صدوق"، وقال أحمد: "لا بأس به مقارب الحديث"، وقال أبو زرعة: "ليس بذاك"، وقال أبو داود: "حدث عنه يحيى القطان" وقال أبو حاتم: "فيه لين، يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقال ابن حبان: "يروي عن أبيه وزيد بن أسلم، روى عنه العراقيون، كان ممن ينفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه، مع فحش الخطأ في روايته، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، كان يحيى القطان يحدث عنه، وكان محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري ممن يحتج به"، وقال ابن عدي: "وفي حديثه عندي ضعف، ولعبد الرحمن بن عبد الله غير ما ذكرت من الأحاديث، وبعض ما يرويه منكر مما لا يتابع عليه، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء"، وقال الدارقطني: "أخرج عنه البخاري وهو عند غيره ضعيف، فيعتبر به".

قال ابن حجر: "صدوق يخطئ"^(١).

٤- عبد الله بن دينار: أبو عبد الرحمن، القرشي العدوي المدني، (ت: ١٢٧ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: عبد الله بن عمر، وأبي صالح ذكوان، وغيرهما.

وروى عنه: مالك بن أنس، وعبد الله بن دينار، وغيرهما.

قال الذهبي: "أحد الأئمة الأثبات، انفرد بحديث الولاء، فذكره لذلك العقيلي في الضعفاء، وقال: في رواية المشايخ عنه اضطراب، ثم ساق له حديثين مضطربي الإسناد، وإنما الاضطراب من غيره، فلا يلتفت إلى فعل العقيلي، فإن عبد الله حجة بالإجماع".

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

(١) التقريب (ص: ٣٤٣)، وينظر: وسؤالات أبي داود لأحمد (٢١٦/١)، والجرح والتعديل (٢٥٤/٥)، وسؤالات الآجري لأبي داود (١٠٨/١)، والضعفاء لأبي زرعة (٤٤٣/٢)، والمجروحين (٥١/٢)، والكمال (٤٨٦/٥)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (٤٢/٢)، تهذيب الكمال (٢٠٨/١٧)، وتهذيب التهذيب (٢٠٦/٦).

(٢) التقريب (ص: ٣٠٢)، وينظر: ثقات العجلي (٢٥٤/١)، والجرح والتعديل (٤٦/٥)، وميزان الاعتدال (٤١٧/٢).

٥- أبو صالح: ذكوان الزيات: "ثقة ثبت" (١).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه أحمد (٨٣٨١)،

وابن حبان (٣٣١٩) من طريق علي بن شعيب بن عدي،

والبيهقي (٧٧٤٦، ٧٨٣٨)، وفي السنن الصغير (١٢٤٩) من طريق العباس بن محمد

الدوري،

ثلاثتهم (أحمد، وعلي، والعباس) عن أبي النضر هاشم بن القاسم به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٤٨٣٠) من طريق سليمان بن بلال،

وأحمد (٨٣٨١)، والبيهقي (٧٧٤٦، ٧٨٣٨) وفي السنن الصغير (١٢٤٩) من طريق

ورقاء بن عمر اليشكري،

والدارقطني معلقا في العلل (١٨٩٤) من طريق أبي جعفر الرازي،

ثلاثتهم: (سليمان، وورقاء، وأبو جعفر) عن عبد الله بن دينار به، بنحوه.

ورواية ورقاء: عن عبد الله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعا.

ورواية أبي جعفر الرازي: عن عبد الله بن دينار، عن بشير بن يسار، عن أبي هريرة

مرفوعا.

* وأخرجه البخاري معلقا (١٤١٠) من طريق مسلم بن أبي مريم،

ومسلم (١٠١٤) من طريق زيد بن أسلم،

ومسلم (١٠١٤)، وأحمد (٨٩٦١، ٩٤٣٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٦٢٤) من

طريق سهيل بن أبي صالح،

(١) تقدمت ترجمته في ح (٩).

ثلاثتهم (مسلم، وزيد، وسهيل) عن أبي صالح ذكوان به، بنحوه.

* وأخرجه مسلم (١٠١٤)، والترمذي (٦٦١)، والنسائي (٢٥٢٥)، وابن ماجه (١٨٤٢)، وأحمد (١٠٤٥)، والنسائي في الكبرى (٢٣١٦، ٧٦٨٧) من طريق الليث بن سعد،

وابن أبي عاصم في السنة (٦٢٤) من طريق جرير بن حازم،
والنسائي في الكبرى (١١١٦٣)، وابن خزيمة (٢٤٢٥)، وابن حبان (٣٣١٦) من طريق عبد الله بن المبارك،

والدارقطني معلقا (١٨٩٤) من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض المدني،
ثلاثتهم (جرير، وعبد الله، وأبو ضمرة) عن عبيد الله بن عمر بن حفص،
وأحمد (١٠٧٩٧) من طريق محمد بن مسلم بن أبي الوضاح،
وابن حبان (٣٣١٨)، والدارقطني معلقا (١٨٤٩) من طريق يزيد بن هارون،
والدارقطني معلقا (١٨٩٤) من طريق عبدة بن سليمان المروزي، وجنادة بن سليمان،
وعلي بن مسهر،

خمسهم (محمد، ويزيد، وعبدة، وجنادة، وعلي) عن محمد بن عمرو بن علقمة،
والدارقطني معلقا (١٨٩٤) من طريق ابن أبي ذئب، وأبي صخر حميد بن زياد،
أربعتهم: (الليث، وعبيد الله، ومحمد، وابن أبي ذئب، وأبي صخر) عن سعيد بن أبي سعيد المقبري،

وأحمد (٩٤٢٣، ٩٥٦٥)، والنسائي في الكبرى (٧٧١١)، وابن حبان (٢٧٠)،
(٣٣١٩)، والحميدي (١١٨٨) من طريق محمد بن عجلان،
والدارقطني معلقا في العلل (١٨٩٤) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي،
والنسائي في الكبرى (٧٦٨٨) من طريق معن بن عيسى بن يحيى،

والدارقطني في العلل معلقا (١٨٩٤) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وسعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن نافع الصائغ المدني، ومروان بن مُجَدِّد بن حسان، وزيد بن يحيى الدمشقي، ويحيى بن بكير القرشي، وسعيد بن داود الزنبري، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وأبي قرّة موسى بن طارق،

جميعهم -اثنا عشر راويا- (معن، وعبد الرحمن، وسعيد، وعبد الله، ومروان، وزيد، ويحيى، وسعيد، وإسحاق، وابن وهب، والقعنبي، وأبو قرّة) عن مالك بن أنس،

كلاهما (عبد الوهاب، ومالك) عن يحيى بن سعيد الأنصاري،

ثلاثتهم (سعيد المقبري، وابن عجلان، ويحيى) عن أبي الحباب سعيد بن يسار،

* وأخرجه معمر بن راشد (٢٠٠٥٠)، ومن طريقه أحمد (٧٦٣٤)، وابن خزيمة (٢٤٢٦)،

والدارقطني في العلل معلقا (٢١٨٤) من طريق مُجَدِّد بن ثور الصنعاني،

كلاهما (عبد الرزاق، ومُجَدِّد) عن معمر بن راشد،

والدارقطني في العلل معلقا (٢١٨٤) من طريق حماد بن زيد،

كلاهما (معمر، وحماد) عن أيوب السخيتاني،

وأحمد (٩٢٤٥) من طريق عبد الواحد بن صبرة،

والترمذي (٦٦٢)، وابن أبي شيبة (٩٨١٤)، ومن طريقه أحمد (١٠٠٨٨) عن وكيع بن الجراح،

وأحمد (١٠٠٨٨) من طريق إسماعيل ابن عليّة،

وأحمد (٩٢٤٥) من طريق المبارك بن فضالة،

والدارقطني في العلل -معلقا- (٢١٨٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف،

وسفیان الثوري، وحماد بن سلمة، وداود بن أبي هند، وعبد الله بن بكر بن حبيب، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وحجاج بن حجاج الباهلي، وحماد بن

زيد، ويونس بن عبيد،

جميعهم - أربعة عشر راويا - (وكيع، وإسماعيل، والمبارك، وعبد الوهاب، والثوري، وحماد، وداود، وعبد الله، وعبد الأعلى، وعبد الصمد، وحجاج، وحماد بن زيد، ويونس، وهشام) عن عباد بن منصور،

والدارقطني في العلل معلقا (٢١٨٤) من طريق عبد الله بن عون،

والدارقطني في العلل معلقا (٢١٨٤) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، وسليمان بن حرب، عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني،

والدارقطني في العلل معلقا (٢١٨٤) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ووهب ابن جرير، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن هشام بن حسان،

ستتهم (أيوب، وعبد الواحد، وعباد، وابن عون، وثابت، وهشام) عن القاسم بن محمد بن أبي بكر،

كلاهما (أبو الحباب سعيد بن يسار، والقاسم) عن أبي هريرة بنحوه.

ورواية سعيد بن أبي سعيد المقبري فيما يرويه عنه الليث بن سعد، وابن أبي ذئب: عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة.

ورواية سعيد بن أبي سعيد المقبري فيما يرويه عنه أبو صخر حميد بن زياد: عن أبي هريرة، ولم يذكر بينهما أحدا.

ورواية عبيد الله بن عمر في رواية جرير بن حازم: عن خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة.

ورواية سعيد بن أبي سعيد المقبري فيما يرويه عنه عبيد الله بن عمر في رواية عبد الله بن المبارك: عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة.

ورواية سعيد بن أبي سعيد المقبري فيما يرويه عنه عبيد الله بن عمر في رواية أبي ضمرة أنس بن عياض: عن الخيار، عن أبي هريرة.

ورواية مُجَّد بن عمرو فيما يرويه عنه مُجَّد بن مسلم بن أبي الوضاح: عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة.

ورواية سعيد بن أبي سعيد المقبري فيما يرويه عنه مُجَّد بن عمرو في رواية عبدة بن سليمان المروزي، وجنادة بن سلم بن خالد، ويزيد بن هارون عند الدارقطني: عن أبي هريرة.

ورواية سعيد بن أبي سعيد المقبري فيما يرويه عنه مُجَّد بن عمرو في رواية علي بن مسهر، ويزيد بن هارون عند ابن حبان: عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي هريرة.

ورواية يحيى بن سعيد الأنصاري فيما يرويه عنه عبد الوهاب الثقفي، ومالك بن أنس في رواية معن بن عيسى، وعبد الرحمن بن مهدي، وسعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن نافع، ومروان ابن مُجَّد، وزيد بن يحيى الدمشقي، ويحيى بن بكير، وسعيد بن داود الزنبري، وإسحاق الحنيني: عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة.

ورواية يحيى بن سعيد الأنصاري فيما يروي عنه مالك بن أنس في رواية عبد الله بن وهب، والقعني، وأبو قرّة موسى بن طارق: عن سعيد بن يسار، عن النبي ﷺ مرسلًا.

ورواية أيوب السخيتاني فيما يرويه عنه حماد بن زيد، ومعمّر في رواية عبد الرزاق: عن القاسم بن مُجَّد، عن أبي هريرة مرفوعًا.

ورواية أيوب السخيتاني فيما يرويه عنه معمّر في رواية مُجَّد بن ثور: عن القاسم بن مُجَّد، عن أبي هريرة موقوفًا.

ورواية هشام بن حسان فيما يرويه عنه عبد الوهاب الثقفي: عن القاسم بن مُجَّد، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

ورواية هشام بن حسان فيما يرويه عنه وهب بن جرير، عن عباد بن منصور، عن القاسم ابن مُجَّد، عن أبي هريرة، موقوفًا.

ورواية هشام بن حسان فيما يرويه عنه عبد الأعلى بن عبد الأعلى: عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورواية عباد بن منصور فيما يرويه عنه يونس بن عبيد، وهشام بن حسان في رواية وهب ابن جرير: عن القاسم بن مُجَد، عن أبي هريرة موقوفاً.

ورواية عباد بن منصور فيما يرويه عنه عبد الوهاب بن عطاء: عن القاسم بن مُجَد، عن عائشة مرفوعاً.

ورواية عباد بن منصور فيما يرويه عنه سفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وداود بن أبي هند، ووكيع، وعبد الله بن بكر، وإسماعيل ابن علية، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وحجاج بن حجاج: عن القاسم، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواية عباد بن منصور فيما يرويه عنه حماد بن زيد: عن القاسم، موقوفاً قوله.

ورواية ثابت البناني فيما يرويه عنه حماد بن سلمة في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث: عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

ورواية ثابت البناني فيما يرويه عنه حماد بن سلمة في رواية سليمان بن حرب: عن القاسم مرسلًا.

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت للبخاري، وفي إسناده عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار وهو متكلم فيه، وقد احتج به البخاري، ولم ينفرد عبد الرحمن؛ تابعه سليمان بن بلال كما سبق، وسليمان ثقة، فدل على أن عبد الرحمن قد ضبط الحديث.

● وقد اختلف فيه عن عبد الله بن دينار على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: ابنه عبد الرحمن، وسليمان بن بلال عنه.

والوجه الثاني: عبد الله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: ورقاء بن عمر.

والوجه الثالث: عبد الله بن دينار، عن بشير بن يسار، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: أبي جعفر عيسى بن ماهان الرازي عنه.

والذي يظهر أن المحفوظ عنه الوجه الأول؛ لاتفاق راويين عليه، وقد اختاره البخاري كما في الإسناد المثبت، وأما الوجه الثاني فهو من رواية ورقاء بن عمر، وهو صدوق^(١)، وروايته شاذة؛ لمخالفته من هو أوثق، وأكثر، وقد أشار إلى شذوذه البخاري، وصرح به ابن حجر^(٢)، نعم توجد رواية محفوظة عن سعيد بن يسار كما سيأتي، ولكنها لا تعرف بعبد الله بن دينار.

والوجه الثاني هو من رواية ورقاء بن عمر وهو صدوق، وله أصل رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن يسار.

وأما الوجه الثالث فهو أيضا غير محفوظ؛ لأنه من رواية أبي جعفر الرازي وهو صدوق سيئ الحفظ، وهو مع سوء حفظه خالف الجماعة، وأشار الدارقطني إلى ترجيح الوجه الأول^(٣). فالحديث من وجهه الراجح أخرجه البخاري، ومسلم، وغيرهما.

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة:

الأول: طريق أبي الحباب سعيد بن سيار، عن أبي هريرة كما تقدمت الإشارة إليه:

يرويه عنه عبد الله بن دينار، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، ومُحَمَّد بن عجلان، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

أما عبد الله بن دينار فقد تبين أنه لا يصح عنه.

وأما حديث سعيد المقبري.

يرويه عنه الليث بن سعد، وعبيد الله بن عمر، ومُحَمَّد بن عمرو، وابن أبي ذئب وهو مُجَدِّد بن عبد الرحمن، وأبو صخر حميد بن زياد،

(١) التقريب (ص: ١٠٣٦).

(٢) ينظر: صحيح البخاري ح (١٤١٠)، وفتح الباري (٣/٢٨٠).

(٣) علل الدارقطني ح (١٨٩٤).

وقد اختلف فيه عنه كما اختلف عن اثنين من أصحابه، وهما عبيد الله بن عمر بن حفص، ومُجَّد بن عمرو بن علقمة.

● أما عبيد الله بن عمر فقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمر، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: جرير بن حازم.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: عبد الله بن المبارك.

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي الخيار، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: أبي ضمرة أنس بن عياض.

فالمحفوظ عن عبيد الله الوجه الثاني؛ لأنه من رواية عبد الله بن المبارك وهو ثقة ثبت، وهو الموافق لرواية الليث، وابن أبي ذئب عن سعيد المقبري.

وأما الوجه الأول فشاذ؛ لأنه من رواية جرير بن حازم، وقد تفرد به، ولعله حدثه من حفظه، قال فيه ابن حجر: "ثقة، وله أوهام إذا حدث من حفظه"^(١).

والوجه الثالث كذلك وهم؛ لأنه من رواية أبي ضمرة، وهو إن كان ثقة فإنه دون عبد الله في الحفظ، وقد حكم الدارقطني على روايته هذه بالوهم كما في العلل، والمؤتلف والمختلف، فقال: "قول أبي ضمرة في هذا الحديث: عن الخيار وهم منه؛ وإنما روى هذا الحديث سعيد

(١) التقریب (ص: ١٩٦)، وينظر: ثقات ابن حبان (١٤٤/٦).

المقبري، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة^(١).

● وأما مُحمَّد بن عمرو بن علقمة فعنه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: مُحمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: مُحمَّد بن مسلم بن أبي الوضاح.

الوجه الثاني: مُحمَّد بن عمرو، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: عبدة بن سليمان، وجنادة بن سلم، - ويزيد بن هارون عند الدارقطني.

الوجه الثالث: مُحمَّد بن عمرو، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: علي بن مسهر، - ويزيد بن هارون عند ابن حبان -.

والحفوظ عنه جميع الأوجه، ولعل هذا من اضطرابه؛ لأنه صدوق له أوهام^(٢)؛ ولذا خطأ الدارقطني الأوجه كلها حيث قال: "والصواب من ذلك قول من قال: عن سعيد المقبري، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة"^(٣)، ويؤيده أن يزيد بن هارون قد روى الوجهين منها، وهما الثاني، والثالث، وهذا يؤكد أن الاختلاف من مُحمَّد بن عمرو نفسه. وقد رواه مثله عن سعيد المقبري أبو صخر حميد بن زياد.

● وأما سعيد بن أبي سعيد المقبري فقد انحصر الخلاف عنه على وجهين بعد تصفية الأوجه المرجوحة:

الوجه الأول: سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، وعبيد الله بن عمر.

(١) علل الدارقطني ح (١٨٩٤)، والمؤتلف والمختلف (٤٠٥/١).

(٢) التقريب (ص: ٨٨٤).

(٣) علل الدارقطني ح (١٨٩٤).

الوجه الثاني: سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: أبي صخر حميد بن زياد.

والمحفوظ عنه الوجه الأول؛ لأنه رواية الجماعة، وفيهم حفاظ أثبات كالليث، وعبيد الله بن عمر، وأما الوجه الثاني يرويه أبو صخر، وهو صدوق يهم، وهذا من أوهامه، ولعله سلك الجادة؛ لشهرة سلسلة سعيد المقبري عن أبي هريرة، وسهولة حفظها.

وهذا الطريق من وجهه الراجح صحيح، وقد صححه الإمام مسلم، وغيره.

وأما حديث يحيى بن سعيد الأنصاري يرويه عنه عبد الوهاب الثقفي، ومالك بن أنس:

● وقد اختلف فيه عنه على وجهين:

الوجه الأول: يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومالك بن أنس فيما يرويه عنه معن بن عيسى الأشجعي، وعبد الرحمن بن مهدي، وسعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن نافع، ومروان بن مُجَدِّ الأسدي، وزيد بن يحيى الدمشقي، ويحيى بن بكير المخزومي، وسعيد بن داود الزنبري، وإسحاق وهو ابن إبراهيم الحنيني.

الوجه الثاني: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن يسار، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذه رواية مالك بن أنس فيما يرويه عنه عبد الله بن وهب، والقعنبي وهو عبد الله بن مسلمة، وأبو قرّة موسى بن طارق.

فتبين أن المحفوظ عن يحيى الوجه الأول؛ لاتفاق مالك، وعبد الوهاب الثقفي عليه، ورواه مثله سعيد المقبري كما سبق في الأصح عنه، وأما الوجه الثاني فالذي يظهر أنه من مالك، تارة رواه موصولاً كرواية الجماعة عنه، وتارة قصر في الإسناد؛ لأن الوجه الثاني رواه عن مالك ثلاثة من أصحابه الثقات، وفيهم من له خصوصية في مالك كالقعنبي، وعبد الله بن وهب.

فتبين مما سبق أن طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ صحيح.

والطريق الثاني: طريق القاسم بن مُجَدَّ بن أبي بكر عن أبي هريرة:

يرويه عنه أيوب السخيتاني، وعبد الواحد بن صبرة، وعباد بن منصور، وثابت البناني، وهشام بن حسان، وعبد الله بن عون، وهشام بن عروة، ويونس بن عبيد، وميمون بن سياه. وقد اختلف فيه عن القاسم بن مُجَدَّ كما اختلف عن اثنين من أصحابه، وهما عباد بن منصور، وهشام بن حسان، واختلف كذلك في طريق أيوب السخيتاني، وثابت البناني.

● أما هشام بن حسان فقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: هشام بن حسان، عن القاسم بن مُجَدَّ، عن أبي هريرة مرفوعا.

وهذه رواية: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

الوجه الثاني: هشام بن حسان، عن عباد بن منصور، عن القاسم بن مُجَدَّ، عن أبي هريرة موقوفا.

وهذه رواية: وهب بن جرير بن حازم.

الوجه الثالث: هشام بن حسان، عن مُجَدَّ بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعا.

وهذه رواية: عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي.

والذي يظهر أن الوجه الثاني هو الصواب لأمرين؛ الأول: أن وهبا زاد عبادا بين هشام وبين القاسم، وهذا يدل على ضبطه؛ لأن تركه أسهل، والثاني: أنه وقف الحديث على أبي هريرة، لأن الجادة هو الرفع، وعدوله من الرفع إلى الوقف دليل على ضبطه.

وأما الوجه الأول فرواه عبد الوهاب الثقفي والوجه الثالث رواه عبد الأعلى وهما ثقتان، ولكنهما سلكا الطريق السهل فيما يبدو؛ رواية عبد الوهاب مرفوعة، والرفع أسهل في اللسان، وأما رواية عبد الأعلى فهي سلسلة معروفة، وهي جادة كذلك، وقد رجح الدارقطني الوجه الثاني، حيث قال: "والصحيح عن هشام قول وهب بن جرير" (١).

(١) علل الدارقطني ح (٢١٨٤).

● وأما القاسم بن مُجَد فقد اختلف عنه على ستة أوجه:

الوجه الأول: القاسم بن مُجَد بن أبي بكر، عن أبي هريرة مرفوعا.

وهذه رواية: عبد الواحد بن صبرة، وعبد الله بن عون، وأيوب السخيتاني - فيما يرويه عنه معمر بن راشد في رواية عبد الرزاق بن همام - وعباد بن منصور فيما يرويه عنه سفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وداود بن أبي هند، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن بكر، وإسماعيل ابن علية، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وحجاج بن حجاج، ويونس بن عبيد.

الوجه الثاني: القاسم بن مُجَد، عن أبي هريرة موقوفا.

وهذه رواية: أيوب السخيتاني - فيما يرويه عنه حماد بن زيد، ومعمر بن راشد في رواية مُجَد بن ثور -، ورواية عباد بن منصور فيما يرويه عنه هشام بن حسان في رواية وهب بن جرير.

الوجه الثالث: القاسم بن مُجَد، عن عائشة مرفوعا.

وهذه رواية: عباد بن منصور - فيما يرويه عنه عبد الوهاب بن عطاء -، وثابت البناني فيما يرويه عنه حماد بن سلمة في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث.

الوجه الرابع: القاسم بن مُجَد موقوفا قوله.

وهذه رواية: عباد بن منصور فيما يرويه عنه حماد بن زيد.

الوجه الخامس: القاسم بن مُجَد، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذه رواية: ثابت البناني فيما يرويه عنه حماد بن سلمة في رواية سليمان بن حرب.

أما معمر فالصحيح عنه رواية مُجَد بن ثور، وهو أحفظ من عبد الرزاق، وقد روى مثله حماد بن زيد عن أيوب، وهو أثبت أصحابه، ولعل عبد الرزاق وهم في رفعه؛ قال الدارقطني:

"والصحيح عن أيوب قول حماد بن زيد عنه، ومتابعة ابن ثور، عن معمر، عن أيوب"^(١).

وأما حماد بن سلمة فالصحيح عنه رواية سليمان بن حرب وهو ثقة حافظ، وأقوى من عبد الصمد؛ لأنه صدوق، ولعل عبد الصمد رفعه عن عائشة رضي الله عنها وهما؛ لسهولة الإسناد على اللسان.

وقد أشار الدارقطني إلى أن ثابت البناني، وهشام بن حسان إنما أخذوا الحديث عن عباد ابن منصور، وكذا ذكر العقيلي أن رواية أيوب السخيتاني، وهشام بن حسان عن القاسم منقطعة، وإنما أخذوا عن عباد بن منصور، ويشهد له ما نقله البخاري عن أيوب، فقال: "وقال أيوب: حدثت عن القاسم بن محمد، عن أبي هريرة"، وتبين من هذه الرواية أن رواية أيوب عن القاسم منقطعة.

وقال البزار: "وهذا الحديث قد رواه بعض أصحاب عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن رجل عن القاسم، عن أبي هريرة فيرون أن أيوب سمعه من عباد بن منصور"^(٢).

فرواية أيوب السخيتاني، وثابت البناني، وهشام بن حسان كلها تعود إلى عباد بن منصور، وتبين مما سبق أن عبادا روى الأحاديث على ضرب، فبعض الأوجه عنه وهم عليه، وبعضها الآخر يظهر أنه منه، أما رواية عبد الوهاب الخفاف فهي وهم على عباد، وأخطأ عليه عبد الوهاب كما أشار إليه الدارقطني، وأما باقي الأوجه فلعلها اضطراب منه، كما في رواية أيوب، وحماد بن زيد الموقوفة، ورواية ثابت البناني المرسلة - بعد أن تبين أن أيوب، وثابت أخذه من عباد - ويؤيده أن الثوري رواه عنه مرفوعا، وموقوفا كما ذكره العقيلي^(٣)، ورواية الثوري على وجهين دليل على حفظهما عن عباد؛ لأن عبادا ضعفه الجمهور، وقد اختلط في آخر عمره^(٤).

(١) علل الدارقطني (٢١٨٤).

(٢) العلل الكبير للترمذي (١٠٧/١)، ومسنند البزار ح (٨٠٦١).

(٣) ينظر: ضعفاء العقيلي (١٣٥/٣)، وعلل الدارقطني ح (٢١٨٤).

(٤) الكاشف (٧٧/٣)، والكواكب النيرات (٤٧٤/١).

والصواب عنه من هذه الأوجه الوجه الأول؛ وهو ما رجح عنه الدارقطني؛ تابعه عليه عبد الواحد بن صبرة البصري، وهو صدوق، وكذا رواه عبد الله بن عون، وهشام بن عروة، عن القاسم عن أبي هريرة، على أن أحمد، والعقيلي نقلًا عن شعبة أن عبد الرحمن بن القاسم ينكر ثبوت هذا الحديث عن القاسم، وخالفه الدارقطني، فأكد ثبوته عن القاسم بإيراد متابعات لعباد ابن منصور من رواية عبد الواحد بن صبرة، وهشام بن عروة مما يشهد لحفظ الحديث عن القاسم^(١).

والخلاصة أن طريق القاسم عن أبي هريرة ثابت، ولا يصح عن عائشة رضي الله عنها.

□ شرح الغريب:

قوله: (بعدل تمرة) يريد قيمة تمرة، و(الفلو) - بتشديد الواو - المهر، إنما ضرب المثل به، لأن الصدقة نتاج عمله، ولأن صاحبه لا يزال يتعاهده، ويتولى تربيته، ثم إن النتاج أحوج ما يكون إلى التزئية فطيما، وإذا أحسن القيام به وأصلحه، انتهى إلى حد الكمال، وكذلك عمل ابن آدم لاسيما الصدقة^(٢).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أن أهم شروط قبول الصدقة أن تكون من مال طيب، ولا يصعد إلى الله إلا الطيب.

قال ابن الملك: "وفيه إشارة إلى أن غير الحلال غير مقبولة، وأن الحلال المكتسب يقع بمحل عظيم"^(٣).

❁ الحديث الرابع والثمانون (٨٤):

قال الإمام الطبراني رحمته الله: حدثنا محمد بن حنيفة الواسطي قال: نا وهب بن حفص

(١) الزهد لأحمد ح (١٨٠٠)، وضعفاء العقيلي (١٣٥/٣)، وعلل الدارقطني ح (٣٥٩٣).

(٢) أعلام الحديث (٧٥٤/١)، شرح المشكاة للطبي (١٥٣٩/٥).

(٣) شرح المصابيح (٤٦١/٢).

الحراني قال: نا أبو قتادة الحراني قال: نا الليث بن سعد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير بن العوام قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يقبل الله صلاة إلا بطهور، ولا صدقة من غلول)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- محمد بن حنيفة بن محمد بن ماهان: أبو حنيفة، القصبى الواسطي،

(ت: على حدود ٣٠٠ هـ).

روى عن: أحمد بن أبي حنيفة الواسطي، ووهب بن يحيى بن حفص البجلي، وغيرهما.

وروى عنه: الطبراني، ومحمد بن الحسن بن مقسم، وغيرهما.

قال الدارقطني: "ليس بالقوي"^(٢).

٢- وهب بن يحيى بن حفص بن عمرو: أبو الوليد، البجلي الحراني، (ت: ٢٥٠ هـ).

روى عن: محمد بن سليمان بن أبي داود، وأبي قتادة عبد الله بن واقد الحراني، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد بن وهب الواسطي، ومحمد بن حنيفة بن محمد، وغيرهما.

كذبه الحافظ أبو عروبة، وقال الدارقطني: "كان يضع الحديث"^(٣).

٣- أبو قتادة هو عبد الله بن واقد: الحراني الحماني الخراساني (ت: ٢٠٧ هـ).

روى عن: سفيان الثوري، والليث بن سعد بن عبد الرحمن، وغيرهما.

وروى عنه: قتيبة بن سعيد بن جميل، ووهب بن يحيى بن حفص، وغيرهما.

قال ابن حجر: "متروك، وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر، واختلط، وكان يدلّس"^(١).

(١) المعجم الأوسط ح (٦١٥٥).

(٢) سؤلات الحاكم للدارقطني (١٥١/١)، وينظر: تاريخ بغداد (١١٥/٣).

(٣) ينظر: التكميل في الجرح والتعديل (١٣٢/٢)، وميزان الاعتدال (٣٥١/٤).

٤- الليث بن سعد بن عبد الرحمن: أبو الحارث، الأصبهاني المصري الفهمي،
(ت: ١٧٥ هـ).

روى عن: عقيل بن خالد بن عقيل، وهشام بن عروة، وغيرهما.
وروى عنه: قتيبة بن سعيد بن جميل، وأبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني، وغيرهما.
قال أحمد: "أصح الناس حديثاً عن سعيد المقبري ليث بن سعد، يفصل ما روى عن
أبي هريرة، وما روى عن أبيه عن أبي هريرة".
وقال يعقوب بن شيبة: "الليث بن سعد ثقة، وهو دونهم في الزهري يعني دون مالك،
ومعمر، وسفيان بن عيينة، وفي حديثه عن الزهري بعض الاضطراب".
قال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه إمام مشهور"^(٢).

٥- هشام بن عروة بن الزبير: أبو المنذر، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو بكر الأسدي
القرشي المدني المكي، (ت: ١٤٥ هـ).

روى عن: أبيه عروة بن الزبير، وفاطمة بنت المنذر بن الزبير، وغيرهما.
وروى عنه: حماد بن أسامة بن زيد، والليث بن سعد، وغيرهما.
قال يعقوب بن شيبة: "ثبت ثقة، لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق؛ فإنه
انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، ثم قال: قال جدي: والذي يرى أن
هشاماً يتسهل لأهل العراق، أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهله أنه
أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه".

وقال الذهبي في السير: "الرجل حجة مطلقاً، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن
القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطاً، وتغيراً، فإن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر،

(١) التقريب (ص: ٣٢٨)، وينظر: الطبقات الكبرى (٣٣٧/٧)، والكمال في ضعفاء الرجال (٣٢٠/٥).

(٢) التقريب (ص: ٤٦٤)، وينظر: سؤلات أبي داود لأحمد (٣٧٣/١)، والجرح والتعديل (١٨٠/٧).

وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شببته، وما ثم أحد بمعصوم من السهو، والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلاً، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط هذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج في الموطأ، والصحاح، والسنن، فقول ابن القطان إنه اختلط: قول مردود مرذول، فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ، والوهم، فهذا شعبة وهو في الذروة له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك رحمة الله عليهم".

قال ابن حجر: "ثقة فقيه، ربما دلس"^(١).

٦- عروة بن الزبير بن العوام: أبو عبد الله، الأسدي المدني القرشي، (ت: ٩١ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: عائشة بنت أبي بكر الصديق، وأبيه الزبير بن العوام، وغيرهما.

وروى عنه: ابنه هشام بن عروة، ومُجَّد بن شهاب الزهري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة فقيه مشهور"^(٢).

□ تخريج الحديث:

هذا الحديث لم أقف عليه بهذا الإسناد في مصادر السنة إلا عند الطبراني في معجمه الأوسط.

□ حكم الحديث:

إسناد الطبراني باطل مسلسل بالكذابين، والضعفاء؛ فيه وهب بن يحيى الحراني، وهو كذاب، وعبد الله بن واقد، وهو متروك، وفيه أيضاً مُجَّد بن حنيفة، وهو ضعيف، ولم يرو عن الليث بن سعد إلا عبد الله بن واقد، تفرد به وهب بن يحيى، قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث

(١) التقريب (ص: ٥٧٣)، وينظر: طبقات ابن سعد (٢٢٩/١)، والتاريخ الكبير (١٩٣/٨)، وسير أعلام النبلاء (٢١٠/٦).

(٢) التقريب (ص: ٣٨٩)، وينظر: الطبقات الكبرى (١٣٦/٥)، والجرح والتعديل (٣٩٥/٦).

عن ابن سعد إلا أبو قتادة الحراني، ولا يروى عن الزبير إلا بهذا الإسناد^(١).
فلا يصح الحديث بهذا الإسناد، ومنتنه محفوظ من وجوه أخرى كما سبق في الباب.



(١) المعجم الأوسط ح (٦١٦٥).

المطلب الثالث عشر

قول الزور والغيبة عند الصوم

❖ الحديث الخامس والثمانون (٨٥):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا ابن أبي ذئب، حدثنا سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: (من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه، وشرابه)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- آدم بن أبي إياس: عبد الرحمن بن مُجَدَّ: أبو الحسن، العسقلاني الخرساني المروزي التيمي، (ت: ٢٢١ هـ).

روى عن: شعبة بن الحجاج، وابن أبي ذئب، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، وإبراهيم بن الحسين بن علي الهمداني، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة عابد"^(٢).

٢- ابن أبي ذئب: هو مُجَدَّ بن عبد الرحمن بن المغيرة: "ثقة فقيه فاضل"^(٣).

٣- سعيد بن أبي سعيد: كيسان: المقبري المدني الليثي، (ت: ١٢٠ هـ).

روى عن: أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأبيه كيسان، وغيرهما.

(١) صحيح البخاري ح (١٩٠٣).

(٢) التقريب (ص: ٨٦)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٤٠/٧)، ومشیخة النسائي (٩١/١)، والجرح والتعديل

(٢/٢٦٨)، وتهذيب الكمال (٣٠١/٢).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٥٠).

وروى عنه: مُحَمَّد بن عجلان المدني، وابن أبي ذئب، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين" (١).

٤- أبوه، اسمه كيسان: أبو سعيد، المقبري المدني الليثي ثم الجندعي، (ت ١٠٠ هـ).

روى عن: أبي هريرة، وسعد بن مالك، وغيرهما رضي الله عنه.

وروى عنه: ابنه سعيد، وحفيده عبد الله، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت" (٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البخاري (٦٠٥٧)، وأبو داود (٢٣٦٢) - ومن طريقه البيهقي (٨٣١١) - والبيهقي في السنن الصغير (١٤٣٤)، وفي شعب الإيمان (٣٣٦٨) من طريق أحمد بن يونس التميمي،

والترمذي (٧٠٧)، وابن خزيمة (١٩٩٥) من طريق عثمان بن عمر بن فارس العبدي،

وحبان بن موسى بن سوار في المسند (٧٤)،

والحسين بن الحسن بن حرب السلمي، في الزهد (١٣٠٧)

وابن ماجه (١٦٨٩) عن عمرو بن رافع بن الفرات القزويني،

والنسائي في الكبرى (٣٢٣٣) عن سويد بن نصر بن سويد المروزي،

وابن خزيمة (١٩٩٥) عن مُحَمَّد بن عيسى بن زياد الرازي،

وابن حبان (٣٤٨٠) من طريق سعيد بن يعقوب الطالقاني،

(١) التقريب (ص: ٢٣٦)، وينظر: الجرح والتعديل (٥٧/٤)، وثقات ابن حبان (٤/ ٢٨٤)، وتاريخ دمشق (٢٧٧/٢١)، والمختلطين للعلائي (٣٩/١).

(٢) التقريب (ص: ٤٦٣)، وينظر: طبقات ابن سعد (٦٢/٥)، وثقات العجلي (٤٩٩/١)، وتهذيب الكمال (٢٤٠/٢٤)، وجامع التحصيل (٣١١/١).

ستتهم (حبان، والحسين، وعمرو، وسويد، ومُحَمَّد، وسعيد) عن عبد الله بن المبارك،
وأحمد (٩٨٣٩) عن حجاج بن مُحَمَّد المصيصي،
وأحمد (٩٨٣٩)،
وأبو القاسم البغوي - في زياداته على مسند علي بن الجعد - في الجعديات (٢٨٤٣) عن
جده أحمد بن منيع
والبيهقي في شعب الإيمان (٣٣٦٨) من طريق مالك بن يحيى بن مالك الهمداني،
ثلاثتهم (أحمد، وابن منيع، ومالك) عن يزيد بن هارون،
وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٢٨٣١) من طريق حماد بن خالد الحياط،
والنسائي في الكبرى (٣٢٣٢) من طريق عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبه الحزامي،
والدارقطني معلقا (٢٠٧٣)،
كلاهما (عبد الرحمن، والدارقطني) من طريق أبي نباتة يونس بن يحيى بن نباتة،
والنسائي في الكبرى (٣٢٣٤) عن الربيع بن سليمان،
والنسائي في الكبرى (٣٢٣٥) عن أحمد بن عمرو بن السرح،
كلاهما (الربيع، وأحمد) عن عبد الله بن وهب،
والبزار (٨٤٢٨) من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي،
والبزار (٨٤٢٩) من طريق أبي قتيبة سلم بن قتيبة البصري،
عشرتهم (أحمد، وعثمان، وعبد الله، وحجاج، ويزيد، وحماد، ويونس، وابن وهب، وأبو
عامر، وأبو قتيبة) عن مُحَمَّد بن أبي ذئب به، بنحوه.
ورواية حماد بن خالد الحياط، -وعبد الله بن المبارك فيما يروي عنه سعيد بن يعقوب
الطالقاني - ويزيد بن هارون فيما يروي عنه مالك بن يحيى بن مالك الهمداني، - وأبي نباتة
يونس بن يحيى فيما علق عنه الدارقطني - وعبد الله بن وهب فيما يروي عنه أحمد بن عمرو بن

السرّح: عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ولم يذكروا أبا سعيد المقبري.
ورواية أبي نباتة الأخرى فيما يروي عنه عبد الرحمن بن عبد الملك الحزامي: عن ابن أبي
ذئب، عن ابن شهاب الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيّر، عن أبي هريرة مرفوعاً.

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في صحيح البخاري.

يرويه ابن أبي ذئب.

● واختلف فيه عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.
وهذه رواية: آدم بن أبي إياس، وأحمد بن يونس التميمي، وعثمان بن عمر بن فارس
العبدى، وحجاج بن محمد المصيصي، وأبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي.
وعبد الله بن المبارك فيما يرويها عمرو بن رافع بن الفرات القزويني، وحبان بن
موسى بن سوار، والحسين بن الحسن بن حرب السلمي، وسويد بن نصر بن سويد المروزي،
ومحمد بن عيسى بن زياد الرازي - ويزيد بن هارون فيما يروي عنه أحمد بن حنبل، وأحمد بن
منيع - وعبد الله بن وهب فيما يروي عنه الربيع بن سليمان بن داود الأزدي.

الوجه الثاني: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: حماد بن خالد الخياط، -وعبد الله بن المبارك فيما يرويها عنه سعيد بن
يعقوب الطالقاني - وأبي نباتة يونس بن يحيى فيما علق عنه الدارقطني - وعبد الله بن وهب فيما
يرويه عنه أحمد بن عمرو بن السرح.

الوجه الثالث: ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيّر،
عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: أبي نباتة فيما يروي عنه عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبه، وأبو قتادة^(١).

أما عبد الله بن المبارك فقد وردت عنه روايتان، وأكثر أصحابه رَووا عنه بإثبات أبي سعيد المقبري كما في الوجه الأول، وهو المحفوظ عنه؛ لأنه رواية الجماعة، وفيهم الثقات الأثبات كعمرو بن رافع القزويني، وهو الموافق لرواية أصحاب ابن أبي ذئب، والرواية الأخرى - بإسقاط أبي سعيد المقبري - لسعيد بن يعقوب الطالقاني، وهو ثقة، ولكنه خالف الأكثر، والأوثق، فروايته شاذة، وسلسلة سعيد المقبري، عن أبي هريرة أيضا مشهورة، ولعله سلك هذه الجادة، فتفرده من بين أصحاب عبد الله بن المبارك دليل على وهمه.

وأما يزيد بن هارون فالظاهر أن المحفوظ عنه ما رواه عنه الإمام أحمد، وأحمد بن منيع بإثبات أبي سعيد؛ موافقة لأصحاب ابن أبي ذئب، بخلاف رواية مالك بن يحيى الهمداني، وهو مستقيم الحديث كما قال ابن حبان^(٢)، ولكن مخالفته لكبار أصحاب يزيد دلت على وهمه.

وأما عبد الله بن وهب فالمحفوظ عنه فيما يبدو ما رواه عنه الربيع بن سليمان الأزدي؛ لموافقه لأصحاب ابن أبي ذئب الحفاظ.

وبعد تصفية الطرق تبين أن المحفوظ عن ابن أبي ذئب هو الوجه الأول فيما يبدو؛ لكثرة روايته، وقوتهم في الحفظ ممن روى باقي الأوجه، فعدولهم عن الإسناد العالي إلى النازل دليل على حفظهم، وأما الوجه الثاني رواه عنه اثنان فقط من أصحابه، وهما حماد بن خالد الحياط، ويونس بن يحيى أبو نباتة، ولعلهما وهما فيه؛ لمخالفتهما لمن هو أوثق، وأكثر، وورود الوهم في مثل هذا الإسناد لا يستبعد؛ لشهرته، وسهولته في اللسان.

والوجه الثالث مرجوح أيضا، وقد حكم عليه النسائي، والدارقطني بالنكارة^(٣).

□ شرح الغريب:

قال الكرماني: "الزور هو الكذب، والعمل به أي بمقتضاه مما نهي الله عنه"^(٤).

(١) أبو قتادة هذا لم أهتم إلى تعيينه، وذكر روايته الدارقطني في العلل (٢٠٧٣)، وحكم عليها بالخطأ.

(٢) الثقات (١٦٦/٩).

(٣) السنن الكبرى ح (٣٢٣٢)، وعلل الدارقطني ح (٢٠٧٣).

(٤) الكواكب الدراري (١٩٧/٢١).

□ مناسبة الحديث:

الحديث يفيد أن الكذب، والعمل به يوجب حبوط أجر الصائم.

قال ابن بطال: "ودل قوله (ﷺ) فليس لله حاجة في أن يدع طعامه، وشرابه) على أن الزور يحبط أجر الصائم، وأن من نطق به في صيامه كالأكل الشارب عند الله تعالى في الإثم، فينبغي تحنيبه، والحذر منه؛ لإحباطه للصيام"^(١).



(١) شرح صحيح البخاري (٢٥٠/٩).

❖ الحديث السادس والثمانون (٨٦):

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا يزيد، أخبرنا سليمان، وابن أبي عدي، عن سليمان المعنى، عن رجل، حدثهم في مجلس أبي عثمان النهدي، قال ابن أبي عدي، عن شيخ في مجلس أبي عثمان، عن عبيد مولى رسول الله ﷺ: أن امرأتين صامتا وأن رجلا قال: يا رسول الله إن هاهنا امرأتين قد صامتا، وإنهما قد كادتا أن تموتا من العطش، فأعرض عنه أو سكت، ثم عاد، وأراه قال: بالهجرة، قال: يا نبي الله، إنهما والله قد ماتتا أو كادتا أن تموتا قال: «ادعهما» قال: فجاءتا، قال: فجيء بقدر أو عس فقال لإحدهما: «قيئي» فقالت قيحا أو دما وصديدا ولحما حتى قاءت نصف القدح، ثم قال للأخرى: «قيئي» فقالت من قيح ودم وصديد ولحم عبيط وغيره حتى ملأت القدح، ثم قال: (إن هاتين صامتا عما أحل الله لهما، وأفطرتا على ما حرم الله عليهما، جلست إحدهما إلى الأخرى، فجعلتا يأكلان لحوم الناس)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - يزيد بن هارون: "ثقة متقن عابد"^(٢).

٢ - سليمان بن طرخان: "ثقة عابد"^(٣).

٣ - رجل "مجهول".

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٦٦٢)،

(١) مسند أحمد ح (٢٣٦٥٣).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٣).

والروايي (٧٢٩) عن سفيان بن وكيع،

كلاهما (ابن أبي شيبه، وسفيان) عن يزيد بن هارون به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٢٣٦٥٣) عن ابن أبي عدي،

وأبو يعلى (١٥٧٦) من طريق حماد بن سلمة،

كلاهما (ابن أبي عدي، وحماد بن سلمة) عن سليمان بن طرخان التيمي به، بنحوه.

ورواية حماد بن سلمة: عن سليمان التيمي، عن عبيد مولى النبي ﷺ، بإسقاط رجل

مبهم بين سليمان، وعبيد.

* وأخرجه أحمد (٢٣٦٥٥، ٢٣٦٥٦) من طريق عثمان بن غياث، عن رجل، عن عبيد مرفوعاً.

وشك عثمان في الإسناد، فذكر: "سعد، أو عبيد".

□ دراسة الحديث:

في إسناده رجل مبهم، شيخ سليمان التيمي، والمدار عليه.

● والحديث يرويه سليمان التيمي، واختلف فيه عنه على وجهين:

الوجه الأول: سليمان التيمي، عن رجل، عن عبيد مولى رسول الله ﷺ.

وهذه رواية: يزيد بن هارون، وابن أبي عدي.

الوجه الثاني: سليمان التيمي، عن عبيد مولى رسول الله ﷺ.

وهذه رواية: حماد بن سلمة.

والحفظ فيما يبدو الوجه الأول؛ لأنه رواية اثنين، وفيه يزيد بن هارون، وهو ثقة متقن

فوق حماد بن سلمة، وتغير حماد في آخره، ولعل هذا من أوهامه.

وشك عثمان بن غياث الراسبي في تسمية مولى رسول الله ﷺ أهو سعد، أم عبيد،

والصحيح أنه عبيد كما رواه سليمان التيمي.

والحديث من وجهه الراجح ضعيف جداً؛ لجهالة حال المبهمة؛ ونكارة متنه، وقد أشار إلى ضعفه جمع من الأئمة، ومنهم العراقي^(١).

وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه، ومداره على يزيد الرقاشي، وهو ضعيف، لاسيما في روايته عن أنس، قال ابن كثير: "إسناد ضعيف، ومتن غريب"^(٢)، وعليه فالحديث لا يتقوى، ولا يقوي غيره.



(١) تخریج الإحياء (٢٧٨/١).

(٢) تفسير ابن كثير (٣٥٧/٧)، وينظر: مسند أبي داود الطيالسي ح (٢٢٢١)، والجرح والتعديل (٢٥١/٩).

المطلب الرابع عشر

الجزع والتشكي عند المصيبة

❖ الحديث السابع والثمانون (٨٧):

قال الإمام الطبراني رحمته الله: حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي، حدثني عمرو بن بكر بن بكار القعني، ثنا مجاشع بن عمرو بن حسان الأسدي، ثنا الليث بن سعد، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن معاذ بن جبل، أنه مات ابن له فكتب إليه رسول الله ﷺ يعزيه بابه فكتب إليه: (بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله ﷺ إلى معاذ بن جبل، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو. أما بعد، فأعظم الله لك الأجر، وألهمك الصبر، ورزقنا وإياك الشكر، فإن أنفسنا وأموالنا وأهلينا من مواهب الله الهنيئة وعواريه المستودعة، يمتع بها إلى أجل، ويقبضها إلى وقت معلوم، وإننا نسأله الشكر على ما أعطى، والصبر إذا ابتلى، وكان ابنك من مواهب الله الهنيئة وعواريه المستودعة، متعك الله به في غبطة وسرور، وقبضه منك بأجر كثير: الصلاة والرحمة والهدى إن احتسبته، فاصبر، ولا يحبط جزعك أجرك فتندم، واعلم أن الجزع لا يرد ميتا، ولا يدفع حزنا، وما هو نازل فكأن قد والسلام)^(١).

□ تراجع الرواة:

١ - أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان: أبو العباس، الرقي المصري، (ت: ٢٩٤ هـ).

روى عن: يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي، وعمرو بن بكر بن بكار القعني، وغيرهما.

وروى عنه: الطبراني.

(١) المعجم الكبير ح (٣٢٤).

وثقه أبو نصر السجزي كما نقل عنه زين الدين العراقي^(١).

٢- عمرو بن بكر بن بكار القعني.

روى عن: مجاشع بن عمرو بن حسان الأسدي.

وروى عنه: أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي.

لم أقف على حاله.

٣- مجاشع بن عمرو بن حسان الأسدي: أبو يوسف، (ت: ١٧٠-١٨٠ هـ).

روى عن: الليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، وغيرهما.

وروى عنه: عمرو بن بكر بن بكار القعني، وإسحاق بن إبراهيم بن محمد، وغيرهما.

كذبه ابن معين، وقال البخاري: "مجاشع بن عمر منكر مجهول"، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث ضعيف ليس بشيء"، وقال العقيلي: "مجاشع بن عمرو حديثه منكر غير محفوظ"، وقال ابن حبان: "كان ممن يضع الحديث على الثقات، ويروي الموضوعات عن أقوام ثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار"، وقال أبو أحمد الحاكم: "منكر الحديث"، وذكر من موضوعاته حديث الباب^(٢).

٤- الليث بن سعد: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور^(٣).

٥- عاصم بن عمر بن قتادة: أبو عمر، الأوسي الأنصاري المدني الظفري،

(ت: ١١٩ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: محمود بن لبيد، وجابر بن عبد الله، وغيرهما رضي الله عنهم.

(١) ذيل ميزان الاعتدال (٦٠/١)، وتاريخ الإسلام (٩٠٤/٦).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٣٩٠/٨)، وضعفاء العقيلي (٢٦٤/٤)، وميزان الاعتدال (٤٣٦/٣)، ولسان الميزان (١٥/٥).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٨٤).

وروى عنه: مُحمَّد بن إسحاق، والليث بن سعد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٦- محمود بن لبيد: رحمته الله.

□ تخرج الحديث:

* أخرجه الطبراني في الدعاء (١٢١٦)، والحاكم (٥١٩٣)، من طريق عمرو بن بكر السكسكي، عن مجاشع بن عمرو بن حسان الأسدي، به مثله.

□ دراسة الحديث:

في إسناده مجاشع بن عمرو بن حسان الأسدي، وهو متروك منكر الحديث، ومداره عليه. قال الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن معاذ، إلا بهذا الإسناد، تفرد به مجاشع"، وقال الحاكم: "غريب حسن، إلا أن مجاشع بن عمرو ليس من شرط هذا الكتاب"، وهذا من تساهله رحمته الله، وإلا حال مجاشع مشهور كما تقدم، وقال أبو نعيم عقب إيراده الحديث: "وليس مُحمَّد بن سعيد، ولا مجاشع ممن يعتمد على روايتهما، ومفاريدهما"، وقال الهيثمي: "وفيه مجاشع بن عمرو، وهو ضعيف"^(٢)، وحال مجاشع دون ما وصفه الهيثمي بكثير، فالحديث ضعيف جدا.

□ شرح الغريب:

"الجزع: القول السيئ، والظن السيئ"، والجزع ضد الصبر: وهو شدة القلق من المصيبة^(٣).

(١) التاريخ الكبير (٤٧٨/٦)، ومشاهير علماء الأمصار (١١٥/١)، والكاشف (٥٢٠/١)، وتهذيب التهذيب (٥٤/٥)، والتقريب (ص: ٢٨٥).

(٢) ينظر: جمع الزوائد (٣/٣)، والمعجم الأوسط ح (٨٣)، والمستدرک ح (٩٣٥١)، وحلية الأولياء (٢٤٢/١).

(٣) صحيح البخاري ح (١٣٠١)، وكشف المشكل (١٧٠/٤).

□ مناسبة الحديث:

في الحديث دلالة على حبوط أجر المبتلى حين يجزع، ولا شك أن من حق المبتلى الصبر، والرضا، وحسن الظن بالله، وأما الجزع فمناف للقدر، وإذا وصل الحال إلى تكذيبه يوجب حبوط الأجر كما سبق في باب تكذيب القدر، ولكن الحديث المذكور ليس عمدة في المسألة؛ لما تبين من عدم صحته.



❁ الحديث الثامن والثمانون (٨٨):

قال الإمام الطبراني رحمته الله: حدثنا عثمان بن عمر الضبي قال: نا عثمان بن عبد الله الشامي قال: نا يوسف بن أسباط، عن محل بن خليفة الضبي، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، والأسود، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: (من تسخط رزقه وبث شكواه، ولم يصبر لم يصعد له إلى الله عمل، ولقي الله وهو عليه غضبان)^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١- عثمان بن حفص بن عمر: أبو عمرو، الضبي.
 روى عن: عبد الله بن رجاء بن عمر، وعثمان بن عبد الله الشامي، وغيرهما.
 وروى عنه: الطبراني، وأحمد بن عبيد الصفار، وغيرهما.
 قال الحاكم: "ثقة مشهور"^(٢).
- ٢- عثمان بن عبد الله بن عمرو: أبو عمرو، الأموي، الشامي، القرشي، العثماني.
 روى عن: بقية بن الوليد، ويوسف بن أسباط، وغيرهما.
 وروى عنه: عثمان بن حف بن عمر.
 قال الذهبي: "متهم وإه"^(٣).
- ٣- يوسف بن أسباط بن واصل: أبو محمد، الشيباني، الكوفي، العراقي الأصل، الشامي،
 (ت: ١٩٥ هـ).

(١) المعجم الأوسط ح (٣٧١٠).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (١٤٨/٦)، والمعجم الصغير لرواة الطبري (٣٦٤/١)، وسير أعلام النبلاء (٧٧٩/٦).

(٣) ديوان الضعفاء (٢٧٠/١)، وينظر: المجروحين (٧٦/١٢)، وسؤالات السجزي للحاكم (٨٢/١)، ولسان الميزان (٣٩٤/٥).

روى عن: مالك بن مغول بن عاصم، ومحل بن خليفة، وغيرهما.

وروى عنه: الوليد بن شجاع بن الوليد، وعثمان بن عبد الله الشامي، وغيرهما.

وثقه يحيى بن معين، وقال أبو داود: "قلت لأحمد: يوسف بن أسباط، قال: ثقة، قلت: فدفن كتبه، قال: قد علمت يقال، ثم قال: ومن مثل يوسف؟!". وقال البخاري: "كان قد دفن كتبه، فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي"، وقال أبو حاتم: "لا يحتج به"^(١).

٤- محل بن خليفة: الطائي، الكوفي، (ت: ١١١-١٢٠ هـ).

روى عن: عدي بن حاتم رضي الله عنه، وإبراهيم النخعي، وغيرهما.

وروى عنه: يحيى بن الوليد بن المسير، ويوسف بن أسباط، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٥- إبراهيم بن يزيد بن قيس: أبو عمران، النخعي، الكوفي، (ت: ٩٤ هـ).

روى عن: علقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، وغيرهما.

وروى عنه: الأعمش، ومحل بن خليفة الضبي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة، إلا أنه كان يرسل كثيرا"^(٣).

٦- علقمة بن قيس بن عبد الله: أبو شبل، النخعي، الكوفي، (ت: ٦١ هـ).

روى عن: عبد الله بن مسعود، وأبي سعيد الخدري، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: إبراهيم النخعي، وعامر الشعبي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه عابد"^(٤).

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٤/٥٣)، وسؤالات أبي داود لأحمد (١/٢٨٦)، والتاريخ الأوسط للبخاري (٢/٢٥٦).

(٢) التقريب (ص: ٥٢٢)، وينظر: التاريخ الكبير (٨/٢٠)، والجرح والتعديل (٨/٤١٣).

(٣) التقريب (ص: ٩٥)، وينظر: طبقات ابن سعد (٦/٢٧٩)، والتاريخ الكبير (١/٣٣٣).

(٤) التقريب (ص: ٣٩٧)، وينظر: طبقات ابن سعد (٦/١٤٦)، وثقات العجلي (١/٣٣٩).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٤٥/٨) عن المؤلف به، بمثله.

والرواية الأخرى ليوسف عند أبي نعيم: عن غالب بن عبيد الله، عن زيد بن وهب، عن عبد الله بن مسعود، وأبي سعيد الخدري.

□ دراسة الحديث:

في إسناده عثمان بن عبد الله الشامي، ويوسف بن أسباط، فأما عثمان فهو متهم، وأما يوسف فهو مختلف فيه، وقد ضعفه البخاري، وأبو حاتم؛ لكثرة غلطه بعد دفن كتبه.

● وقد اختلف فيه عن يوسف بن أسباط على وجهين:

الوجه الأول: يوسف بن أسباط، عن محل بن خليفة، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة، والأسود، عن أبي سعيد الخدري.

وهذه رواية: عثمان بن عبد الله عند الطبراني، وأبي نعيم.

الوجه الثاني: يوسف بن أسباط، عن غالب بن عبيد الله، عن زيد بن وهب، عن عبد الله بن مسعود، وأبي سعيد الخدري.

وهذه رواية: عثمان بن عبد الله الشامي الأخرى عند أبي نعيم.

والظاهر أن الاختلاف من يوسف؛ لسوء حفظه، ولكن تحميل العهدة على عثمان أقرب؛ لأنه كان معروفاً بوضع الأحاديث على الثقات، وسرقة الحديث، ولعله ركب الإسنادين جميعاً.

فالحديث باطل؛ قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم، إلا محل، ولا عن محل إلا يوسف بن أسباط، تفرد به: عثمان بن عبد الله الشامي، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد"^(١)، وقال ابن حجر: "قلت: ورواه عثمان أيضاً عن يوسف، عن محل بن خليفة، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود، عن عبد الله، وهو من اختلاقه، فالله المستعان"^(٢).

(١) المعجم الأوسط ح (٣٧١٠).

(٢) لسان الميزان (٣٩٤/٥).

المطلب الخامس عشر

التحدث أثناء خطبة الجمعة

❖ الحديث التاسع والثمانون (٨٩):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة، أخبره: أن رسول الله ﷺ قال: (إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت، والإمام يخطب، فقد لغوت)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- يحيى بن بكير: يحيى بن عبد الله بن بكير: أبو زكريا، القرشي المخزومي مولا هم المصري الشامي، (ت: ٢٣١ هـ).

روى عن: الليث بن سعد بن عبد الرحمن، ومالك بن أنس، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، ومُحَمَّد بن إبراهيم بن سعيد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك"^(٢).

٢- الليث هو ابن سعد بن عبد الرحمن: "ثقة ثبت فقيه إمام مشهور"^(٣).

٣- عقيل بن خالد بن عقيل: أبو خالد، الأموي مولا هم الأيلي القرشي، (ت:

١٤١ هـ). روى عن: مُحَمَّد بن شهاب الزهري، وهشام بن عروة، وغيرهما.

وروى عنه: الليث بن سعد، وسلامة بن روح بن خالد، وغيرهما.

(١) صحيح البخاري ح (٩٣٤).

(٢) التقریب (ص: ٥٨٨)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٨٥/٨)، والكنى والأسماء لمسلم (٣٣٨/١).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٨٤).

قال ابن حجر: "ثقة ثبت" (١).

٤- ابن شهاب الزهري: مُجَدِّد بن مسلم: أبو بكر، القرشي الزهري المدني،

(ت: ١٢٣ هـ).

روى عن: عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وغيرهما.

وروى عنه: معمر بن راشد، وعقيل بن خالد بن عقيل، وغيرهما.

قال ابن حجر: "الفقيه الحافظ، متفق على جلالته، وإتقانه، وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة" (٢).

٥- سعيد بن المسيب: أبو مُجَدِّد، القرشي المخزومي المدني، (ت: ٨٧ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: أبي هريرة، وعمر بن الخطاب، وغيرهما رضي الله عنه.

وروى عنه: ابن شهاب الزهري، وقتادة بن دعامة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علما منه" (٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البيهقي (٥٨٢٤) من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان، عن يحيى بن بكير به، بمثله.

* وأخرجه مسلم (٨٥١)، والترمذي (٥١٦)، والنسائي (١٤٠١)، وفي الكبرى (١٧٣٩)، والبيهقي (٥٨٢٥) من طريق قتيبة بن سعيد،

ومسلم (٨٥١) عن مُجَدِّد بن رُمح بن المهاجر،

(١) التقريب (ص: ٩٦)، وينظر: مشاهير علماء الأمصار (٢٩٠/١)، وتاريخ دمشق (٣٦/٤١).

(٢) التقريب (ص: ٥٠٦)، وينظر: ثقات العجلي (٤١٢/١)، والجرح والتعديل (٧١/٨).

(٣) التقريب (ص: ٢٤١)، وينظر: التاريخ الكبير (٥١٠/٣)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (٢٣٧/١).

ومسلم (٨٥١)، والنسائي (١٤٠٢)، وفي الكبرى (١٧٤٠) من طريق شعيب بن الليث
ابن سعد،

والطحاوي في شرح المعاني (٢١٥٩) من طريق أبي صالح عبد الغفار بن داود بن
مهران،

أربعتهم (قتيبة ومُجَدِّد، وشعيب، وأبو صالح) عن الليث بن سعد به، بمثله.

ورواية شعيب بن الليث، وأبي صالح: عن الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد، عن
ابن شهاب، عن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، وعن ابن المسيب، عن
أبا هريرة مرفوعاً.

* وأخرجه ابن خزيمة (١٨٠٥) من طريق سلامة بن روح بن خالد، عن عقيل بن خالد
ابن عقيل به، بمثله.

* وأخرجه أبو داود (١١١٢)، وأحمد (١٠١٢٨، و١٠٣٠١، و١٠٨٨٨)، وعبد الرزاق
(٥٤١٦) - ومن طريقه أحمد (٧٧٦٤)، وابن حبان (٢٧٩٥) -، والدارمي (١٥٩٠)،
والنسائي في الكبرى (١٧٣٨، و١٧٩٣)، والطحاوي في شرح المعاني (٢١٥٧) من طريق
مالك بن أنس،

وابن ماجه (١١١٠)، وأحمد (٩١٠١، و١٠٨٨٨)، وأبو داود الطيالسي (٢٤١١) من
طريق ابن أبي ذئب هو مُجَدِّد بن عبد الرحمن،

ومسلم (٨٥١)، وأحمد (٧٦٨٦) وابن خزيمة (١٨٠٥)، من طريق مُجَدِّد بن بكر بن
عثمان،

وعبد الرزاق بن همام (٥٤١٤) ومن طريقه أحمد (٧٦٨٦، و٧٧٦٤)، وابن خزيمة
(١٨٠٥)، وابن حبان (٢٧٩٥)، والبيهقي (٥٨٢٦) وفي السنن الصغير (٦٢٧)،

وأبو يعلى (٥٨٤٦، و٦٤١٦) من طريق يحيى بن سعيد بن أبان الأموي،

وأبو يعلى (٥٨٥٩) من طريق روح بن عباد،

والطحاوي في شرح المعاني (٢١٥٨) من طريق القاسم بن معن بن عبد الرحمن،
 خمستهم (مُجَّد، وعبد الرزاق، ويحيى، وروح، والقاسم) عن عبد الملك بن جريج،
 وأحمد (٩١٤٧) عن أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس،
 وأحمد (١٠٧٢٠)، وابن خزيمة (١٨٠٥)، وابن حبان (٢٧٩٣) من طريق يونس بن يزيد
 ابن أبي النجاد،

والدارمي (١٥٩١) عن معمر بن راشد،

والدارقطني في العلل (١٣٤٠) - موصولا، ومعلقا - من طريق عبد الله بن سميان
 القرشي، وعمر بن قيس المكي، - ومعلقا - من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، ومُجَّد بن
 إسحاق، وفليح بن سليمان بن أبي المغيرة، وعبد الرزاق بن عمر الثقيفي، وصالح بن أبي
 الأخضر اليمامي، وإسحاق بن راشد الجزري،

جميعهم - أربعة عشر راويا - (مالك، وابن أبي ذئب، وابن جريج، وأبو أويس، ويونس،
 ومعمر، وابن سميان، وعمر، ويحيى، وابن إسحاق، وفليح، وعبد الرزاق، وصالح، وإسحاق)
 عن ابن شهاب الزهري به، بنحوه.

ورواية عقيل بن خالد فيما يروي عنه الليث بن سعد في رواية ابنه شعيب، وعبد الغفار
 ابن داود: عن ابن شهاب، عن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، وعن
 ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعا.

ورواية ابن جريج فيما يروي عنه مُجَّد بن بكر، ويحيى بن سعيد الأموي، وروح بن عباد:
 عن ابن شهاب الزهري عن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، وعن ابن
 المسيب، عن أبي هريرة مرفوعا.

وقد خالف ابن جريج عقيلًا، فجعل إبراهيم بن عبد الله بن قارظ مكان عبد الله بن

إبراهيم بن قارظ^(١).

ورواية صالح بن أبي الأخضر: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة بدل سعيد بن المسيب.

ورواية إسحاق بن راشد، وعمر بن قيس: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، قارنا بينهما.

* وأخرجه مسلم (٨٥١)، والنسائي (١٤٠٢)، وأحمد (٧٦٨٦، و٧٧٦٤)، وعبد الرزاق (٥٦١٥)، والنسائي في الكبرى (١٧٤٠)، وأبو يعلى (٥٨٤٦، و٥٨٥٩، و٦٤١٦)، وابن خزيمة (١٨٠٥)، والطحاوي في شرح المعاني (٢١٥٩) من طريق عمر بن عبد العزيز، عن سعيد بن المسيب به، بنحوه.

* وأخرجه مسلم (٨٥١)، والنسائي (١٤٠٢)، وعبد الرزاق (٥٤١٥)، - ومن طريقه أحمد (٧٦٨٦، و٧٧٦٤) -، والنسائي في الكبرى (١٧٤٠)، وأبو يعلى (٥٨٤٦، و٥٨٥٩، و٦٤١٦)، وابن خزيمة (١٨٠٥)، والطحاوي في شرح المعاني (٢١٥٩)، والبيهقي (٥٨٢٦) من طريق عبد الله بن إبراهيم بن قارظ،

ومسلم (٨٥١)، وأحمد (٧٣٣٢، و٧٦٨٦)، ومالك (٦) - ومن طريقه أحمد (١٠٣٠٠)، والدارمي (١٥٨٩) -، والحميدي (٩٩٦)، وابن أبي شيبه (٥٢٩٥)، وابن الجارود (٢٩٩)، وابن خزيمة (١٨٠٦)، والبيهقي (٥٨٢٧، و٥٨٢٨) من طريق الأعرج عبد الرحمن بن هرمز،

(١) هما واحد على الصحيح، وقال بعضهم: "وتابع سعيدًا إبراهيم بن قارظ، وعبد الله بن إبراهيم بن قارظ؛ ظنا منه أنهما راويان، كما في التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٥٩٩/٧)، ولعله تبع فيه من جعلها راويين، فليتنبه على هذا، قال الذهبي في الكاشف (٢١٥/١): "إبراهيم بن عبد الله على الصحيح"، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٣٤/١): "جعل ابن أبي حاتم إبراهيم بن عبد الله بن قارظ وعبد الله بن إبراهيم بن قارظ ترجمتين، والحق أنهما واحد، والاختلاف فيه على الزهري وغيره، وقال ابن معين: "كان الزهري يغلط فيه"، وفي تاريخ البخاري ما معناه".

وأحمد (٩٠٤٣)، وابن أبي شيبه (٥٣٠٨)، وابن خزيمة (١٨٠٤)، من طريق أبي صالح
ذكوان،

وعبد الرزاق (٥٤١٨) من طريق همام بن منبه،

أربعتهم (عبد الله، والأعرج، وأبو صالح، وحماد) عن أبي هريرة رضي الله عنه، بنحوه.

ورواية الأعرج: "إذا قلت لصاحبك: أنصت، يوم الجمعة، والإمام يخطب، فقد
لغيت"، قال أبو الزناد: "هي لغة أبي هريرة، وإنما هو فقد لغوت".

ورواية أبي صالح عند أحمد، وابن خزيمة: "إذا تكلمت يوم الجمعة فقد لغوت
وألغيت".

وروايته عند ابن أبي شيبه إذا قال يوم الجمعة والإمام يخطب: "صه، فقد لغا".

ورواية همام بن منبه عند عبد الرزاق: "إذا قلت للناس أنصتوا يوم الجمعة، وهم ينطقون،
والإمام يخطب، فقد لغوت على نفسك".

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في الصحيحين، والإسناد الموثق للبخاري.

● والحديث يرويه الزهري، وقد اختلف فيه عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: مالك، ويونس، وعبد الله بن سمعان، وابن أبي ذئب، وأبو أويس، ويحيى بن
سعيد الأنصاري، ومُحمَّد بن إسحاق، وفليح بن سليمان، وعبد الرزاق بن عمر، وعقيل بن خالد
فيما يروي عنه الليث بن سعد في رواية ابنه شعيب - وابن جريج فيما يروي عنه عبد الرزاق،
ومُحمَّد بن بكر، والقاسم بن معن.

الوجه الثاني: الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، وعن
سعيد بن المسيب أنهما حدثاه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: عقيل بن خالد فيما يرويه عنه يحيى بن بكير، ومُحمَّد بن رُمح بن المهاجر، وابن جريج فيما يرويه عنه مُحمَّد بن بكر، ويحيى بن سعيد الأموي، وروح بن عباد.

الوجه الثالث: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: صالح بن أبي الأخضر.

الوجه الرابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: إسحاق بن راشد، وعمر بن قيس.

والمحفوظ عن عقيل بن خالد كلا الوجهين؛ لأن الرواة عنه ثقات، والذين رووا الوجه الثاني جمعوا بين رواية الجماعة عن الزهري، وبين الرواية الأخرى عن عقيل، وهذا دليل على حفظ الوجهين عن عقيل، ولا يستبعد ورود هذا الإسناد الجديد؛ لأن الزهري واسع الرواية، وعقيل بن خالد من أخص أصحابه، ويعد من الطبقة العليا^(١).

وأما ابن جريج وإن كان يضعف في الزهري^(٢) فالروايتان عنه محفوظتان وصحیحتان على الظاهر؛ لأن ثلاثة من ثقات أصحابه رووا الوجه الثاني، وجمعوا بين الروايتين، وهم مُحمَّد بن بكر، ويحيى بن سعيد الأموي، وروح بن عباد، وهذا يدل على أنه محفوظ عنه، وكذا تابعه عقيل في هذا الوجه، وهذه قرينة قوية على أنه صحيح عنه، ومحفوظ عن الزهري.

فتبين من هذا العرض السابق أن الإسنادين محفوظان عن الزهري؛ ولكن يتنبه هنا أن حديث عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ليس مرفوعاً، وإنما هو موقوف على أبي هريرة؛ لأن روايته وردت مقرونة برواية ابن المسيب، فتوهم أنها أيضاً مرفوعة، وقد بينه أحمد، والدارقطني، قال أحمد: "قال ابن بكر، في حديثه: قال: أخبرني ابن شهاب، عن حديث عمر بن عبد العزيز، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن أبي هريرة، وعن حديث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقوله"، وقال الدارقطني: "والمحفوظ حديث الزهري، عن

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٠٥/٣).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٤١/١).

ابن المسيب، عن أبي هريرة، وحديث الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، عن إبراهيم بن عبد الله ابن قارظ غير مرفوع^(١).

وأما الوجه الثالث فهو من رواية صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف، لاسيما حديثه عن الزهري لا يحتاج به كما قال البخاري، وقال أبو زرعة: "وأما صالح فعنده عن الزهري كتابان: أحدهما عرض، والآخر مناولة، فاختلطا جميعا، وكان لا يعرف هذا من هذا"^(٢)، وتفرد عنه أمثال الزهري، مع ضعفه يوجب ترك روايته، وقد تابعه إسحاق بن راشد، وعمر بن قيس، ولكن متابعتهم لا تنفعان بعد ظهور خطئه، لا سيما رواية إسحاق عن الزهري ضعيفة، وعمر ابن قيس متروك^(٣).

والوجه الرابع فمقرون برواية ابن المسيب، وأبي سلمة؛ أما رواية ابن المسيب فله أصل؛ لأنه رواية أصحاب الزهري كما سبق، ولكن رواية أبي سلمة غير صحيحة؛ ولم يروه أحد من حفاظ أصحاب الزهري، وهي تدور على الضعفاء؛ لأنها من رواية إسحاق بن راشد، وعمر بن قيس، وصالح بن أبي الأخضر، وقد تبين حالهم آنفا.

□ شرح الغريب:

قال ابن عبد البر: "ومعنى قوله قد لغوت: أي جئت بالباطل، وما ليس بحق، واللغو الباطل"^(٤).

□ مناسبة الحديث:

مما يفيد الحديث أن الكلام حال الخطبة يؤثر على أجر الجمعة.

قال ابن العطار: "ومعنى الحديث: النهي عن جميع أنواع الكلام حال الخطبة، ونبه بهذا على ما سواه؛ لأنه إذا قال: أنصت، وهو في الأصل أمر بمعروف، وسماء لغوًا، فغيره من الكلام

(١) علل الدارقطني (٢٦٦/٧).

(٢) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٩٨/٩)، وتهذيب التهذيب (١٨٨/٢).

(٣) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٧٢٨)، وشرح علل الترمذي (٨٠٨/٢).

(٤) الاستذكار (٢٠/٢).

أولى"، وقال ابن وهب: "من لغا كانت صلاته ظهراً؛ وحرم فضل الجمعة"، وقال النضر بن شميل: "معناه: خبت من الأجر، وقيل بطلت فضيلة جمعتك، وقيل صارت جمعتك ظهراً"^(١).



(١) ينظر: العدة في شرح العمدة (٦٨٢/٢)، والكواكب الدراري (٤٢/٦)، وحاشية السيوطي على سنن النسائي (١٠٤/٣). * ابن العطار هو علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (المتوفى: ٧٢٤ هـ).

❁ الحديث التسعون (٩٠):

قال الإمام أحمد رحمته الله: حدثنا ابن نمير، عن مجالد، عن الشعبي، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: (من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب، فهو كمثل الحمار يحمل أسفارا، والذي يقول له: أنصت، ليس له جمعة)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- عبد الله بن نمير: "ثقة صاحب حديث من أهل السنن"^(٢).

٢- مجالد بن سعيد بن عمير: أبو عمرو، الهمداني الكوفي الأخباري، (ت: ١٤٤ هـ).

روى عن: عامر الشعبي، وأبي الوداك جبر بن نوف، وغيرهما.

وروى عنه: حماد بن أسامة، وعبد الله بن نمير، وغيرهما.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد، وأبي أسامة ليس بشيء، ولكن حديث شعبة، وحماد بن زيد، وهشيم، وهؤلاء القدماء"، وقال يحيى بن معين: "مجالد بن سعيد ثقة"، ومرة قال: "مجالد لا يحتج بحديثه"، وقال أحمد بن حنبل: "ليس بشيء، يرفع حديثا كثيرا لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس"، وقال البخاري: "كان يحيى -أي القطان - يضعف مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي، وكان ابن مهدي لا يروي عنه"، وقال العجلي: "كوفي جازئ الحديث، حسن الحديث"، وقال أبو حاتم: "وليس مجالد بقوي الحديث"، وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به".

قال ابن حجر: "ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره"^(٣).

(١) مسند أحمد ح (٢٠٣٣).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١٦).

(٣) التقريب (ص: ٥٢٠)، وينظر: الجرح والتعديل (٣٦١/٨)، وعلل أحمد رواية المروزي (٤٩/١)، وتاريخ يحيى رواية

٣- الشعبي: عامر بن شراحيل: "ثقة مشهور فقيه فاضل" (١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٥٣٠٥)،

والبزار (٥٣٤٥) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري،

والطبراني (١٢٥٦٣) من طريق محمد بن عبد الله بن نمير،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وإبراهيم، ومحمد) عن عبد الله بن نمير به، بنحوه.

ورواية إبراهيم بن سعيد مختصرة، ولم يسق الجملة الثانية.

□ دراسة الحديث:

في إسناده مجالد بن سعيد، وهو ضعيف عند جماهير النقاد، وعليه مدار هذا الحديث، فالحديث ضعيف بهذا السياق؛ قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم يروى بهذا اللفظ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم حدث بهذا الحديث عن مجالد إلا عبد الله بن نمير"، وقد ضعفه أيضا ابن القيسراني، وابن عبد الهادي، بينما قال الحافظ في البلوغ: "رواه أحمد بإسناد لا بأس به" (٢)، والأقرب أنه ضعيف؛ ويغني عنه الحديث الماضي.



الدوري (٢٦٩/٣)، والتاريخ الأوسط (٧٩/٢)، وثقات العجلي (٤٢٠/١)، والمجروحين (١٠/٣).

(١) تقدمت ترجمته في ح (١).

(٢) مسند البزار ح (٥٣٤٥)، وينظر: ذخيرة الحفاظ (٢٠٤٧/٤)، والمحرم في الحديث (٢٧٦/١)، وبلوغ المرام (١٩٦/١).

❁ الحديث الواحد والتسعون (٩١):

قال الإمام أبو داود رحمته الله: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا عيسى، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: حدثني عطاء الخراساني، عن مولى امرأته أم عثمان، قال: سمعت علياً عليه السلام على منبر الكوفة يقول: إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين براياتها إلى الأسواق، فيرمون الناس بالتراب، أو الربا، ويثبطونهم عن الجمعة، وتغدو الملائكة فيجلسون على أبواب المسجد، فيكتبون الرجل من ساعة، والرجل من ساعتين حتى يخرج الإمام، فإذا جلس الرجل مجلساً يستمكن فيه من الاستماع، والنظر، فأنصت ولم يلغ، كان له كفلان من أجر، فإن نأى وجلس حيث لا يسمع، فأنصت، ولم يلغ كان له كفل من أجر، وإن جلس مجلساً يستمكن فيه من الاستماع، والنظر فلغا، ولم ينصت، كان له كفل من وزر، ومن قال يوم الجمعة لصاحبه: "صه" فقد لغا، ومن لغا فليس له في جمعته تلك شيء، ثم يقول في آخر ذلك: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك^(١).

□ تراجم الرواة:

١- إبراهيم بن موسى بن يزيد: أبو إسحاق، التميمي الفراء الرازي، الصغير، (ت: ٢١٩ هـ).

روى عن: هشام بن يوسف الصنعاني، وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق، وغيرهما. وروى عنه: البخاري، وأبو داود السجستاني، وغيرهما. قال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(٢).

٢- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق: أبو عمرو، السبيعي الكوفي الهمداني،

(١) سنن أبي داود ح (١٠٥١).

(٢) التقريب (ص: ٩٤)، وينظر: المتفق والمفترق (٣٠٨/١)، والتعديل والتجريح (٣٥٠/١).

(ت: ١٨٧ هـ).

روى عن: الأعمش، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وغيرهما.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وإبراهيم بن موسى بن يزيد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة مأمون"^(١).

٣- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: أبو عتبة، الأزدي الشامي الداراني السلمي
الدمشقي، (ت: ١٥٣ هـ).

روى عن: مكحول بن أبي مسلم، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، وغيرهما.

وروى عنه: الوليد بن مسلم القرشي، وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٤- عطاء بن أبي مسلم عبد الله: أبو أيوب، الخراساني البلخي، (ت: ٥٠ هـ).

روى عن: سعيد بن المسيب، ومولى زوجته - راو مجهول -، وغيرهما.

وروى عنه: معمر بن راشد، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وغيرهما.

قال يحيى بن معين، وأحمد، والعجلي، ويعقوب بن شيبة: "ثقة"، وذكره البخاري، والعقيلي
في الضعفاء، وقال أبو حاتم: "لا بأس به صدوق"، وقال ابن حبان: "كان من خيار عباد الله
غير أنه رديء الحفظ كثير الوهم، يخطئ ولا يعلم، فحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته بطل
الاحتجاج به".

قال ابن حجر: "صدوق يهم كثيرا، ويرسل، ويدلس"^(٣).

(١) التقريب (ص: ٤٤١)، وينظر: طبقات ابن سعد (٤٨٨/٧)، والتاريخ الكبير (٤٠٦/٦).

(٢) التقريب (ص: ٣٥٣)، وينظر: سؤلات ابن الجنيد ليحيى بن معين (٣٩٩/١)، وسؤالات أبي داود لأحمد (٢٥٧/١).

(٣) التقريب (ص: ٣٩٢)، وينظر: الضعفاء الصغير (١٠٨/١)، وثقات العجلي (٣٣٤/١)، والجرح والتعديل (٣٣٤/٦)، والمجروحين (١٣٠/٢)، وميزان الاعتدال (٧٣/٣).

٥- مولى امرأته: راو مجهول.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البيهقي (٥٨٣٤) من طريق الوليد بن مزيد، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٧١٩) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن عطاء الخراساني به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

في إسناده شيخ عطاء الخراساني، وهو مجهول، وعطاء صدوق يهم كثيرا، وصاحب تدليس، وقد عنعن هنا عن هذا المجهول مع تفرده عنه، وعليه فالحديث ضعيف لا يعتمد عليه. قال الذهبي: "تابعه -أي الوليد بن مزيد- عيسى بن يونس، عن ابن جابر بنحوه، والخراساني صاحب تدليس، وهنا قد دلس عن مجهول"^(١).



(١) المهذب في اختصار السنن الصغير (١١٤٩/٣).

❖ الحديث الثاني والتسعون (٩٢):

قال الإمام ابن أبي شيبة رحمته الله: حدثنا أبو أسامة، عن مجالد، عن عامر، عن جابر، قال: قال سعد لرجل يوم الجمعة: لا صلاة لك، قال: فذكر ذلك الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله، إن سعدا قال: لا صلاة لك، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لم يا سعد» فقال: إنه تكلم وأنت تخطب، فقال: «صدق سعد»^(١)).

□ تراجم الرواة:

١- أبو أسامة حماد بن أسامة بن زيد: "ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره"^(٢).

٢- مجالد بن سعيد بن عمير: "ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره"^(٣).

٣- عامر بن شراحيل الشعبي: "ثقة مشهور فقيه فاضل"^(٤).

٤- جابر بن عبد الله: رحمته الله.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه عبد بن حميد (١١٤٢) من طريق المصنف به، بمثله.

* وأخرجه أبو يعلى (٧٠٨) عن أبي هشام محمد بن يزيد بن محمد، عن أبي أسامة حماد بن أسامة به، بلفظه.

(١) مصنف ابن أبي شيبة ح (٥٣٠٦).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٦٢).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٩٠).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (١).

□ دراسة الحديث:

في إسناده مجالد بن سعيد، وهو ضعيف كما تقدم، والذي يظهر أن الحديث لا يصح بهذا الإسناد؛ لأن نفس القصة وقعت بين أبي ذر، وبين أبي بن كعب رضي الله عنه مروية بمسند أبي ذر، ومسند أبي هريرة، وهو الصحيح على الظاهر، ولعل مجالدا وهم، فجعل الحديث من مسند جابر رضي الله عنه، وجعل القصة بين رجل مبهم، وبين سعد بن أبي وقاص، وقد روي الحديث أيضا على عدة أضرب.

قال البيهقي: "ورواه عبد الله بن جعفر، عن شريك، عن عطاء، عن أبي الدرداء، عن أبي بن كعب، وجعل القصة بينهما، ورواه حرب بن قيس، عن أبي الدرداء، وجعل القصة بينه وبين أبي، ورواه عيسى بن جارية عن جابر بن عبد الله، فذكر معنى هذه القصة بين ابن مسعود، وأبي بن كعب، ورواه الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس فجعل معنى هذه القصة بين رجل غير مسمى، وبين عبد الله بن مسعود، وجعل المصيب عبد الله بن مسعود بدل أبي".

ثم قال: "وليس في الباب أصح من الحديث الذي ذكرنا إسناده، والله أعلم"^(١)، يقصد الحديث بمسند أبي ذر، ووقوع القصة بينه، وبين أبي بن كعب، وهو كما قال رحمته الله؛ لأن الأحاديث المشار إليها كلها لا تخلو من ضعف، فلا تصح كما يلي:

الأول: حديث عطاء عن أبي الدرداء رضي الله عنه، أشار البيهقي إلى نكارتة^(٢).

الثاني: حديث حرب بن قيس، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وهو ضعيف؛ للانقطاع بينهما^(٣).

الثالث: حديث عيسى بن جارية الأنصاري، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وهو ضعيف؛ قال يحيى بن معين: "ليس حديثه بذاك لا أعلم أحدا روى عنه غير يعقوب القمي"، وقال أبو

(١) السنن الكبرى ح (٥٨٣٢).

(٢) ينظر المصدر السابق بنفس الرقم، وهو مخرج عنده معلقا، ولم أجده موصولا.

(٣) مسند أحمد ح (٢٢٠٥٨)، وينظر: تحفة التحصيل (٧٨/١).

داود: "عيسى بن جارية منكر الحديث"^(١).

الرابع: حديث عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه، وهو ضعيف جداً؛ فيه حسين بن عيسى الحنفي، قال البخاري: "مجهول، وحديثه منكر"، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي، روى عن الحكم بن أبان أحاديث منكراً"^(٢).

فتبين من هذا العرض أن الحديث لا يصح من مسند جابر بن عبد الله، ولا غيره من الصحابة المذكورين، إلا ما رجحه البيهقي، وسيأتي مزيد بيانه في الأحاديث اللاحقة. وأشار إلى ضعف الإسناد المثبت الهيثمي، والبوصيري، بينما حسن إسناده الحافظ ابن كثير، وقال ابن حجر: "إسناده مقارب"^(٣).



(١) مسند أبي يعلى ح (١٧٩٧)، وينظر: تهذيب الكمال (٥٨٨/٢٢)، وتهذيب التهذيب (٣٥٥/٣).

(٢) صحيح ابن خزيمة ح (١٨٠٩)، وينظر: الجرح والتعديل (٦٠/٣)، وتهذيب التهذيب (٤٦٣/٦).

(٣) جامع المسانيد والسنن (٣١٢/٣)، ومجمع الزوائد (٥٨٥/٢)، وإتحاف الخيرة (٢٨٥/٢)، والمطالب العالية (٢٣/٥).

❁ الحديث الثالث والتسعون (٩٣):

قال الإمام ابن ماجه: حدثنا محرز بن سلمة العدني قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن أبي بن كعب، أن رسول الله ﷺ «قرأ يوم الجمعة تبارك، وهو قائم، فذكرنا بأيام الله»، وأبو الدرداء أو أبو ذر يغمزني، فقال: متى أنزلت هذه السورة؟ إني لم أسمعها إلا الآن، فأشار إليه، أن اسكت، فلما انصرفوا، قال: سألتك متى أنزلت هذه السورة فلم تخبرني؟ فقال أبي: ليس لك من صلاتك اليوم إلا ما لغوت، فذهب إلى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، وأخبره بالذي قال أبي، فقال رسول الله ﷺ: "صدق أبي" ^(١).

□ تراجم الرواة:

١- محرز بن سلمة بن يزداد: العدني البغدادي المكي الأصل العبدي (ت: ٢٣٤ هـ).

روى عن: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعبد العزيز بن أبي حازم المدني، وغيرهما.

وروى عنه: ابن ماجه، ومحمد بن علي بن زيد المكي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق" ^(٢).

٢- عبد العزيز بن محمد بن عبيد: أبو محمد، الدراوردي المدني الأصبهاني الجهني مولاهم، (ت: ١٨٢ هـ).

روى عن: سهيل بن أبي صالح ذكوان، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وغيرهما.

وروى عنه: قتيبة بن سعيد بن جميل، ومحرز بن سلمة بن يزداد، وغيرهما.

وثقه مالك بن أنس، وقال محمد بن سعد: "وكان كثير الحديث يغلط"، وقال يحيى بن

(١) سنن ابن ماجه ح (١١١١).

(٢) التقريب (ص: ٥٢١)، وينظر: الجرح والتعديل (٣٤٦/٨)، وثقات ابن حبان (١٩٢/٩).

معين: "صالح ليس به بأس."، وقال أحمد: "كان معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم؛ فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري، يرويه عن عبيد الله بن عمر"، وقال أبو حاتم: "عبد العزيز أي الدراوردي محدث"، وقال أبو زرعة: "عبد العزيز الدراوردي سيئ الحفظ، وربما حدث من حفظه الشيء؛ فيخطئ".

قال ابن حجر: "صدوق كان يحدث من كتب غيره؛ فيخطئ، قال النسائي حديثه عن عبيد الله العمري منكر"^(١).

٣- شريك بن عبد الله بن أبي نمر: أبو عبد الله، القرشي المدني الكناني، (ت: ١٤٠ هـ). روى عن: أنس بن مالك رضي الله عنه، وعطاء بن يسار، وغيرهما. وروى عنه: سليمان بن بلال القرشي، وعبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، وغيرهما. قال ابن حجر: "صدوق يخطئ"^(٢).

٤- عطاء بن يسار الهلالي: "ثقة"^(٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه عبد الله في زوائده على مسند أبيه (٢١٢٨٧) عن مصعب بن عبد الله الزبيري، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي به، بنحوه.

إلا أنه بدل السورة، فقال: "براءة"، وقال أيضا: "أبو الدرداء، وأبو ذر"، جمع بينهما.

* وأخرجه ابن خزيمة (١٨٠٧)، والحاكم (١٠٦٠)، والبيهقي (٥٨٣٢) من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر به، بنحوه،

(١) التقريب (ص: ٣٥٨)، وينظر: طبقات ابن سعد (٤٢٤/٥)، وطبقات خليفة بن خياط (٤٨٢/١)، والجرح والتعديل (٣٩٥/٥).

(٢) التقريب (ص: ٢٦٦)، وينظر: ثقات العجلي (٢١٧/١)، تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٩٧/٢).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (١٧).

إلا أنه روى الحديث من مسند أبي ذر، وجعل القصة بينه، وبين أبي بن كعب، وذكر أيضاً: "براءة"، بدل تبارك.

□ دراسة الحديث:

رجاله كلهم بمرتبة الصدوق، سوى عطاء بن يسار، وهو ثقة، غير أن شريك بن عبد الله، وعبد العزيز الدراوردي فيهما كلام كما سبق في الترجمة.

والحديث يرويه شريك بن عبد الله بن أبي نمر.

وقد اختلف فيه عنه في السند، والمتن.

● وأما السند فقد روي عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: شريك بن عبد الله، عن عطاء بن يسار، عن أبي بن كعب، وجعله من مسند أبي، والقصة بينه وبين أبي ذر، أو بينه وبين أبي الدرداء، وهكذا جمع بينهما، تارة مع الشك.

وهذه رواية: عبد العزيز بن محمد الدراوردي.

الوجه الثاني: شريك بن عبد الله، عن عطاء بن يسار، عن أبي ذر، من مسنده، والقصة بينه وبين أبي بن كعب.

وهذه رواية: محمد بن جعفر بن أبي كثير.

الوجه الثالث: شريك بن عبد الله، عن عطاء بن يسار، عن أبي الدرداء من مسنده، والقصة بينه، وبين أبي.

وهذه رواية: عبد الله بن جعفر فيما علق عنه البيهقي في السنن الكبرى.

والمحفوظ من هذه الأوجه فيما يظهر الوجه الثاني؛ لأنه من رواية محمد بن جعفر بن أبي كثير، وهو ثقة، بل أوثق من عبد العزيز بن محمد الدراوردي راوي الوجه الأول، والدراوردي صدوق سيئ الحفظ، ويظهر أنه حدثه من حفظه، فأخطأ، ويؤكد قول ابن عدي في شريك:

"وحديثه إذا روى عنه ثقة فإنه لا بأس بروايته، إلا أن يروي عنه ضعيف" (١).

وأما الوجه الثالث فقد علقه البيهقي، ثم رجع الوجه الثاني، فقال: "وليس في الباب أصح من الحديث الذي ذكرنا إسنادَه، والله أعلم" (٢)، وهذا يدل على أن الوجه الثالث أيضا غير محفوظ.

وأما المتن: فقد روي بلفظ: "تبارك"، وروي: "براءة"، والثاني أصح؛ لأنه من رواية محمد بن جعفر بن أبي كثير، والدراوردي، فيما يروي عنه مصعب بن عبد الله الزبيري، وأما رواية: "تبارك" فقد تفرد به محرز بن سلمة.

فالحديث من وجهه الراجح حسن؛ لحال شريك بن عبد الله، وقد صححه البيهقي، واختاره في عديد من كتبه، وخالفه الذهبي، فأشار إلى عدم سماع عطاء من أبي ذر، رغم تصحيحه في أحد المواضع (٣)، والأقرب عدم الانقطاع؛ لأن أمثال البيهقي لا يختار طريقا من بين الطرق، ويصححه إلا بعد الدراسة، والموازنة، وهذا هو الظاهر، وليس هناك ما يقطع بالانقطاع؛ لاحتمال سماعه؛ لأن أبا ذر رضي الله عنه توفي، وعمر عطاء ثلاث عشرة سنة، وقيل: ثلاث وعشرون، وهذا العمر لا يدفع إمكانية السماع، ولم يشر إلى الانقطاع بينهما أحد من أصحاب التراجم فيما يظهر، ولم ينقل أحد ممن لهم عناية بالباب، سوى ما نقله ابن العراقي عن الذهبي، والله أعلم.



(١) الكامل (٩/٥)

(٢) السنن الكبرى ح (٥٨٣٢).

(٣) معرفة السنن والآثار (٣٧٨/٤)، والمهذب في اختصار السنن الكبير (١١٤٨/٣)، وتلخيص مستدرك الحاكم ح (٢٩٠٢)، وتحفة التحصيل (١/٢٣٠).

❖ الحديث الرابع والتسعون (٩٤)

قال الإمام أبو داود الطيالسي رحمته الله: حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: بينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ قال أبو ذر لأبي بن كعب: متى أنزلت هذه السورة؟، فلم يجبه، فلما قضى صلاته قال له: ما لك من صلاتك إلا ما لغوت فأتى أبو ذر النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال: صدق أبي^(١).

□ تراجم الرواة:

١- حماد بن سلمة بن دينار: أبو سلمة، البصري الخزاز التميمي القرشي السلمي، (ت: ١٦٧ هـ).

روى عن: ثابت بن أسلم البناني، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وغيرهما.

وروى عنه: عفان بن مسلم بن عبد الله، وأبو داود الطيالسي، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة"^(٢).

٢- محمد بن عمرو بن علقمة: أبو عبد الله، الليثي المدني، (ت: ١٤٤ هـ).

روى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وغيرهما.

وروى عنه: يزيد بن هارون بن زاذي السلمي، وحماد بن سلمة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق له أوهام"^(٣).

٣- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: القرشي الزهري المدني، (ت: ٩٤ هـ، أو

(١) مسند أبي داود الطيالسي ح (٢٤٨٦).

(٢) التقريب (ص: ١٧٨)، وينظر: الجرح والتعديل (١٤٠/٣)، والكامل في ضعفاء الرجال (٣٥/٣).

(٣) التقريب (ص: ٤٩٩)، وينظر: أحوال الرجال (٢٤٣/١)، والكامل في ضعفاء الرجال (٤٥٦/٧).

(١٠٤ هـ).

روى عن: عن أبي هريرة، وعائشة، وغيرهما عليهم السلام.

وروى عنه: ابن شهاب الزهري، ومُجَّد بن عمرو بن علقمة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة مكثراً" (١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البيهقي (٥٨٣٣) من طريق المؤلف به، بمثله.

* وأخرجه البزار (٨٠١٢) من طريق الأسود بن عامر الشامي،

والطحاوي في شرح المعاني (٢١٦١) من طريق عبيد الله بن مُجَّد بن حفص التيمي،

والدارقطني في العلل معلقاً (١٤١١) من طريق أحمد بن يونس، وموسى بن إسماعيل

التبوكي،

أربعتهم (أسود، وعبيد الله، وأحمد، وموسى) عن حماد بن سلمة به، بنحوه.

ورواية أحمد بن يونس، وموسى بن إسماعيل: عن حماد بن سلمة، عن مُجَّد بن عمرو، عن

أبي سلمة مرسلًا.

* وأخرجه البزار معلقاً (٨٠١٢) من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف،

والدارقطني في العلل معلقاً (١٤١١) من طريق زائدة بن قدامة، وإسماعيل بن جعفر بن

أبي كثير الانصاري،

ثلاثتهم (عبد الوهاب، وزائدة، وإسماعيل) عن مُجَّد بن عمرو بن علقمة به، بنحوه.

ورواية زائدة، وإسماعيل: عن مُجَّد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلًا.

* وأخرجه عبد الرزاق (٥٤٢٤) من طريق راو مبهم،

(١) التقريب (ص: ١١٥٥)، وينظر: طبقات ابن سعد (١١٨/٥)، وتهذيب الكمال (٥٣١/٤).

والدارقطني في العلل (١٤١١) معلقاً من طريق عمر بن أبي سلمة الدمشقي، ويحيى بن أبي كثير،

ثلاثتهم (الراوي المبهمة، وعمر بن أبي سلمة، ويحيى بن أبي كثير) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن به مرسلًا.

□ دراسة الحديث:

رجالها ثقات إلا محمد بن عمرو بن علقمة، وهو صدوق له أوهام، ولكنه قد توبع بإحسان بن أبي كثير، وهو ثقة ثبت.

● والحديث يرويه أبو سلمة بن عبد الرحمن، وقد وقع الاختلاف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: عمر بن أبي سلمة، ومحمد بن عمرو فيما يروي عنه عبد الوهاب بن عطاء وحماد بن سلمة - في رواية عبيد الله بن محمد التيمي، والأسود بن عامر شاذان -، ويحيى بن أبي كثير فيما يروي عنه معاوية بن سلام بن أبي سلام، في رواية يحيى بن بشر بن كثير، كذا رواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه.

الوجه الثاني: أبو سلمة بن عبد الرحمن مرسلًا.

وهذه رواية: محمد بن عمرو بن فيما يروي عنه زائدة بن قدامة، وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، - وحماد بن سلمة في رواية أحمد بن يونس، وموسى بن إسماعيل -، ويحيى بن أبي كثير فيما يروي عنه الأوزاعي، ومعاوية بن سلام في رواية يحيى بن بشر بن كثير، كذا في رواية بشر بن موسى بن صالح عنه.

أما يحيى بن بشر بن كثير فالمحفوظ عنه فيما يظهر رواية بشر بن موسى؛ لأن يحيى صدوق^(١)، وبشر ثقة^(٢)، وخالفه محمد بن عثمان، وهو مختلف في توثيقه، لاسيما قد تفرد به

(١) التقريب (ص: ١٠٥٠).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (٥٦٩/٧).

عنه، في حين أن لرواية بشر بن موسى أصلاً عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير.

وأما حماد بن سلمة فالحفوظ عنه - والله أعلم - الوجهان جميعاً؛ لأن رواية الوجهين كلهم ثقات، ويحتمل أن عهدة الاختلاف عليه؛ لتغير حاله بأخرة^(١)، والصحيح من روايته ما وافق فيها يحيى بن أبي كثير، ومُحمَّد بن عمرو فيما صح عنه.

وأما مُحمَّد بن عمرو فالحفوظ عنه فيما يظهر الوجه الثاني؛ فالوجه الأول من رواية حماد بن سلمة وعبد الوهاب بن عطاء، فحماد اضطرب كما سبق، وعبد الوهاب ضعيف معتبر عند المتابعة^(٢)؛ ولم يتابع إلا برواية حماد المرجوحة عنه، وروايتهم بالوصل مع المخالفة دليل على لزومهما الطريق السهل وهما؛ لأن الأصل في الحديث وجود الصحابي، والوجه الثاني من رواية زائدة بن قدامة، وإسماعيل بن جعفر، هما ثقتان ثبتان، ورواه مثله يحيى بن أبي كثير، لاسيما إنه لم يختلف عليه، فعدوله عن الوصل إلى الإرسال مما يزيد يقينا في حفظه.

وخالفهما عمر بن أبي سلمة، وهو صدوق يخطئ، ولعله من أخطائه، والوصل جادة يسلكها من في حفظه شيء كما سبق، لاسيما في حديثه عن أبي سلمة كلام.

قال يحيى بن معين: "ما زال الناس يتقون حديث عمر بن أبي سلمة، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة"^(٣).

وقد رجح الإمام الدارقطني الإرسال^(٤).

فالحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لأجل إرساله، ويشهد له الحديث السابق، وكذا يؤيد معناه الحديث الأول في هذا المطلب.

(١) ينظر: الكواكب النيرات (١/٤٦٠)، والتقريب (ص: ٦٤٤، ١٤٦، ٩٣، و٩٧٧).

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٢/٦٣٨).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال (٢٦/٢١٠).

(٤) ينظر: علل الدارقطني رقم (١٤١١).

□ مناسبة الحديث:

مما يفيد الحديث أن الكلام أثناء الخطبة يؤثر في فضيلة الجمعة، وينقص من أجرها، وإن كان لا يحبط الصلاة بأكملها.

ذكر الشافعي: "أن بعض أصحاب النبي ﷺ قال للمتكلم يوم الجمعة: لا جمعة لك، فقال النبي ﷺ: «صدق»، ولم يأمره بإعادة، فدل على أن ذلك: لا أجر الجمعة لك".

وقال البيهقي: "ويحتمل أن يكون المراد بقوله: (لا جمعة لك)، أي: ليس لك أجر من استمع للخطبة"^(١).



(١) ينظر: معرفة السنن والآثار (٣٧٨/٤)، والخلافات (٥٩/٤)، وشعب الإيمان (٤١٢/٤).

المبحث الثاني

دراسة الأحاديث في الحبوط الجزئي الذي يحبط

عمالاً معيناً بدون مقارنته للعمل

وتحته ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الربا.

المطلب الثاني: نشوز الزوجة.

المطلب الثالث: هروب العبد من سيده.

المطلب الرابع: تعبيد المحرر.

المطلب الخامس: التضيق على الناس.

المطلب السادس: سؤال العرافين وتصديقهم.

المطلب السابع: شرب الخمر.

المطلب الثامن: إنشاد الشعر بالليل.

المطلب الأول

التعامل بالربا

❖ الحديث الخامس والتسعون (٩٥):

قال الإمام عبد الرزاق رَحِمَهُ اللهُ: أخبرنا معمر، والثوري، عن أبي إسحاق، عن امرأته، أنها دخلت على عائشة في نسوة فسألتها امرأة فقالت: يا أم المؤمنين، كانت لي جارية، فبعتها من زيد بن أرقم بثمان مائة إلى أجل، ثم اشتريتها منه بست مائة، فنقدته الستمائة، وكتبت عليه ثمان مائة، فقالت عائشة: "بئس والله ما اشتريت، وبئس والله ما اشترى، أخبرني زيد ابن أرقم: أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب"، فقالت المرأة لعائشة: أرأيت إن أخذت رأس مالي ورددت عليه الفضل؟ قالت: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾^(١)، أو قالت: ﴿وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾^(٢).

□ تراجم الرواة:

١- معمر بن راشد: أبو عروة، الأزدي الحداني البصري المهلب، (ت: ١٥٠ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: الزهري، وقتادة، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الرزاق، وعبد الله بن المبارك، وغيرهما.

قال يحيى بن معين: "معمر، ويونس عالمان بالزهري، ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة"، وقال علي بن المديني: "نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، فلاهل البصرة شعبة،

(١) سورة البقرة (الآية: ٢٧٥).

(٢) سورة البقرة (الآية ٢٧٩).

وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، ومعمّر بن راشد..."، وقال أبو حاتم: "معمّر بن راشد ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث".

قال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة"^(١).

٢- أبو إسحاق السبيعي: عمرو بن عبد الله بن عبيد: "ثقة مكثّر عابد من الثالثة، اختلط بأخرة"^(٢).

٣- امرأته: العالية بنت أيفع.

روى عن: عائشة رضي الله عنها، وامرأة أبي السفر.

وروى عنها: زوجها أبو إسحاق السبيعي، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي.

قال الدارقطني: "أم محبة، والعالية مجهولتان لا يحتج بهما"^(٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه المؤلف (١٨٨١)، والبيهقي (١٠٨٠٠) من طريق سفيان الثوري،

والبيهقي (١٠٧٩٩) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم،

وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٤٥١)، ومن طريقه البيهقي (١٠٧٩٨) من طريق

شعبة بن الحجاج،

والدارقطني في العلل معلقاً (٣٧٩٣) عن عمار بن رزيق الضبي،

أربعتهم (الثوري، وأبو الأحوص، وشعبة، وعمار) عن أبي إسحاق السبيعي به، بنحوه.

(١) التقريب (ص: ٥٤١)، وينظر: طبقات ابن سعد (٥/٥٤٦)، وثقات العجلي (١/٤٣٥)، وميزان الاعتدال

(٤/١٥٤)، وتحذيب التهذيب (١٠/٢٤٣).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٧٦).

(٣) سنن الدارقطني ح (٣٠٠٢)، وينظر: طبقات ابن سعد (٨/٤٨٧)، وثقات ابن حبان (٥/٢٨٩).

ورواية شعبة عن أبي إسحاق: دخلت امرأتي... يعني حكاية قصة، وليست رواية عنها.

ورواية عمار عنه: عن العالية امرأة أبي السفر.

* وأخرجه الدارقطني (٣٠٠٢) من طريق يونس بن أبي إسحاق السبيعي، عن أمه العالية به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

إسناد المؤلف رجاله ثقات، إلا امرأة أبي إسحاق، وهي مجهولة.

وقد وقع اختلاف عن أبي إسحاق على ثلاثة أوجه:

الأول: أبو إسحاق، عن امرأته العالية، عن عائشة رضي الله عنها.

وهذه رواية: معمر، والثوري، وأبي الأحوص سلام بن سليم.

الثاني: أبو إسحاق قال: دخلت امرأتي على عائشة... حكى قصة زوجته، ولم يرو عنها رواية.

وهذه رواية: شعبة بن الحجاج.

الثالث: أبو إسحاق، عن امرأة أبي السفر.

وهذه رواية: عمار بن رزيق الضبي.

والمحفوظ عن أبي إسحاق الوجه الأول؛ لاتفاق الثلاثة عليه، وفيهم الثوري، وهو يقدم على شعبة عند الاختلاف، قال أبو حاتم الرازي: "سفيان يعني الثوري أتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة، فالثوري"^(١)، ولعل شعبة قصد المعنى، فرواه عن أبي إسحاق بصيغة الإرسال، وأما الوجه الثالث فهو وهم من عمار، قال الدارقطني: "ووهم في ذلك، وإنما أراد امرأة أبي إسحاق"^(٢).

(١) شرح علل الترمذي (٧٠٩/٢)

(٢) علل الدارقطني ح (٣٧٩٣).

والحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لجهالة حال امرأة أبي إسحاق، ومن أجلها ضعفه الشافعي، والدارقطني، والبيهقي^(١).

وفي المقابل صححه كثير من المتأخرين كابن الجوزي، وابن القيم، وابن عبد الهادي، وغيرهم^(٢).

والأقرب قول المتقدمين؛ لأن صلاح المرأة، ورواية ثقتين عنها- وهما لا يعرفان بالأخذ انتقاءً- وإيراد اسمها في كتب التراجم من دون بيان ضبطها في الحديث لا تدفع ورود الوهم في حديثها، ولا سيما قد تفردت.

□ مناسبة الحديث:

هذا الحديث مما احتج به من ذهب إلى تحريم بيع العينة، وهم الجمهور، ومنهم أئمة المذاهب الثلاثة، أبو حنيفة، ومالك، وأحمد؛ لأنها وسيلة إلى الربا، فكل ما يؤدي إلى الحرام فهو حرام، فبيع العينة إذا باع من رجل سلعة بثمن معلوم إلى أجل معلوم، ثم اشتراها منه بأقل من الثمن الذي باعها به، ولهم أدلة أخرى في دخول صورة العينة في الربا، ويرى الشافعي أن صورة العينة لا تدخل في الربا؛ فلذلك يرى جوازها.

وقد تبين من الدراسة أن حديث الباب ضعيف لا يعتمد عليه، ولا سيما أن الوعيد المذكور لا يخضع للاجتهاد، فمثله في ثوبته يحتاج إلى دليل صحيح، وهو الشاهد في البحث، وأما تفاصيل مسألة العينة، وأدلتها، وصورها فمظنتها الكتب المختص بها^(٣).



(١) ينظر: معرفة السنن والآثار (١٣٥/٨)، وسنن الدارقطني (حديث: ٣٠٠٢)، والسنن الصغير للبيهقي (١٩٤٢).

(٢) ينظر: التحقيق في مسائل الخلاف (١٨٤/٢)، وتنقيح التحقيق (٦٩/٤)، وتهذيب السنن لابن القيم (٢٤٦/٩).

(٣) ينظر: اختلاف الأئمة العلماء (٤٠٤/١)، وجامع الأصول (٧٦٥/١١)، والمعاملات المالية أصالة ومعاصرة (٣٩٣/١١).

المطلب الثاني

نشوز الزوجة

❁ الحديث السادس والتسعون (٩٦):

قال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ: نا مُحَمَّد بن يحيى، ثنا هشام بن عمار، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا زهير بن مُحَمَّد، عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة ولا يصعد لهم حسنة: العبد الآبق حتى يرجع إلى مواليه، فيضع يده في أيديهم، والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى، والسكران حتى يصحو)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- مُحَمَّد بن يحيى بن عبد الله: أبو عبد الله، الذهلي مولاهم الزهري النيسابوري الخراساني، (ت: ٢٥٢ هـ).

روى عن: عبد الرزاق بن همام، وهشام بن عمار بن نصير، وغيرهما.
وروى عنه: عبد الله بن علي بن الجارود، وابن خزيمة، وغيرهما.
قال ابن حجر: "ثقة حافظ جليل"^(٢).

٢- هشام بن عمار بن نصير: أبو الوليد، السلمي الظفري الدمشقي، (ت: ٢٤٤ هـ).
روى عن: الوليد بن مسلم، وسفيان بن عيينة، وغيرهما.
وروى عنه: ابن ماجه، ومُحَمَّد بن يحيى الذهلي، وغيرهما.

(١) صحيح ابن خزيمة ح (٩٤٠).

(٢) التقريب (ص: ٥١٣)، وينظر: الكنى والأسماء لمسلم (١/٥١٠)، والهداية والإرشاد (٢/٦٨٧).

قال ابن حجر: "صدوق مقرئ كبير؛ فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح" ^(١).

٣- الوليد بن مسلم: أبو العباس، أبو الوليد، القرشي مولاهم الدمشقي الأموي مولاهم،
(ت: ١٩٤ هـ).

روى عن: الأوزاعي، وزهير بن مُجَدِّ التميمي، وغيرهما.

وروى عن: الحافظ دحيم، وهشام بن عمار بن نصير، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية" ^(٢).

٤- زهير بن مُجَدِّ: أبو المنذر، التميمي العنبري الخراساني الأصل الخرقى المروزي،
المكي، (ت: ١٦٢ هـ).

روى عن: عبد الله بن مُجَدِّ بن عقيل، ومُجَدِّ بن المنكدر، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الملك بن عمرو القيسي، والوليد بن مسلم، وغيرهما.

قال البخاري: "روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير، قال أحمد: كأن الذي روى عنه
أهل الشام زهير آخر، فقلب اسمه".

قال ابن حجر: "ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة؛ فضعف بسببها، قال
البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام
من حفظه، فكثير غلطه" ^(٣).

٥- مُجَدِّ بن المنكدر بن عبد الله: أبو عبد الله، القرشي التيمي المدني، (ت: ١٣٠ هـ).

روى عن: جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: سفيان بن عيينة، وزهير بن مُجَدِّ التميمي، وغيرهما.

(١) التقريب (ص: ٥٧٣)، وينظر: التاريخ الكبير (١٩٩/٨)، والجرح والتعديل (٦٦/٩).

(٢) التقريب (ص: ٥٨٤)، وينظر: علل أحمد رواية المروزي (٢٣٣/١)، وسؤالات السلمي للدارقطني (٣١٨/١).

(٣) التقريب (ص: ٢١٧)، وينظر: التاريخ الكبير (٤٢٧/٣)، والضعفاء للعقيلي (٩٢/٢)، وثقات العجلي (١٦٦/١).

قال ابن حجر: "ثقة فاضل"^(١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن حبان (٥٣٥٥) عن عمر بن سعيد بن سنان، والحسين بن عبد الله القطان، وذكر آخرين غير مسمين،

والبيهقي (١٨٣٠)، وفي شعب الإيمان (٨٣٥٣) من طريق جعفر بن محمد بن حماد القلانسي،

والبيهقي في شعب الإيمان (٥٢٠٢) من طريق إبراهيم بن دحيم الدمشقي،

والبيهقي في شعب الإيمان (٥٢٠٣) من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي،

والبيهقي في شعب الإيمان (٨٢٣٧) من طريق أحمد بن علي الأبار،

جميعهم (عمر، والحسين، ومن معهما الذين لم يسموا، وجعفر، وإبراهيم، ومحمد، وأحمد)، عن هشام بن عمار بن نصير به، بمثله.

* وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٩٢٣١) من طريق موسى بن أيوب بن عامر، عن الوليد بن مسلم به، بنحوه.

إلا أنه خالف هشام بن عمار في تسمية شيخ زهير، وجعل عبد الله بن محمد بن عقيل مكان محمد بن المنكدر.

□ دراسة الحديث:

في إسناده هشام بن عمار بن نصير، وزهير بن محمد، وتقدم الكلام فيهما في الترجمة، وفي أحاديث الشاميين عن زهير ضعف، والراوي عنه في الإسناد الوليد بن مسلم، وهو شامي، والوليد أيضا مشهور بتدليس الإسناد، والتسوية بالرغم أنه ثقة، وقد عنعن بين شيخه، ومن فوقه في الإسناد، ومن عرف بتدليس التسوية فلا يغني تحديثه بالسماع من شيخه، وقد عنعن

(١) التقريب (ص: ٥٠٨)، وينظر: طبقات ابن سعد (١/١٨٨)، ومشاهير علماء الأمصار (١/١٠٧).

فيمن فوق شيخه.

والحديث يرويه الوليد بن مسلم:

● وقد اختلف فيه عنه على وجهين:

الوجه الأول: الوليد بن مسلم، عن زهير بن مُجَدَّ، عن مُجَدَّ بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

وهذه رواية: هشام بن عمار.

الوجه الثاني: الوليد بن مسلم، عن زهير بن مُجَدَّ، عن عبد الله بن مُجَدَّ بن عقيل، عن جابر ابن عبد الله، مرفوعاً.

وهذه رواية: موسى بن أيوب النصيبي.

والحفوظ عنه فيما يبدو الوجه الأول؛ لأن الوجه الثاني من رواية موسى بن أيوب النصيبي، روى عنه نعيم بن مُجَدَّ السوري، وهو مجهول الحال^(١)، وتفرد به عنه، ولعله أخطأ على موسى؛ لأن موسى بن أيوب ثقة، وتحمل العهدة على نعيم أقرب.

فالحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لتفرد زهير بن مُجَدَّ، وبه أعله أبو حاتم، فقال: "هذا حديث منكر؛ لم يرو عن ابن المنكدر غير زهير"، وكذا أعله به ابن عدي، والبيهقي، ونقل ابن عدي أن الوليد يروي عن هشام مناكير، ويؤيده أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة كما توارد عليه الأئمة، وهذه منها؛ لأن الراوي عنه الوليد بن مسلم شامي^(٢)، وحمل بعضهم العهدة عليه نفسه في رواية الشاميين؛ لسوء حفظه، والبعض يحمل العهدة على أهل الشام^(٣)، والظاهر أنه منه؛ لأنه إذا حدث من حفظه يخطئ، ولعله حدث بالشام من حفظه، والله أعلم.

والحديث مع ضعف إسناده متنه محفوظ في أحاديث أخرى، والاعتماد حينئذ على تلك

(١) إرشاد القاصي (١/٦٦٢).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢/٣٤٩)، والكامل لابن عدي (٤/١٨٠)، والسنن الكبرى للبيهقي ح (١٨٣٠).

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٧٨).

الأحاديث كحديث أنس، وأبي أمامة رضي الله عنه كما سبق^(١)، وهو شاهد للمرأة الساخط عليه زوجها، وكذا السكران، والعبد الآبق فقد ثبت عدم قبول صلاتهما في الأحاديث الصحيحة كما سيأتي في محله.

□ مناسبة الحديث:

مما يفيد الحديث أن المرأة يحبط أجر صلاتها مادامت ساخطة لزوجها حتى يرضى، وهذا بشرط عدم ظلم الزوج لها.

قال عبد الحق الدهلوي: "لا يتم لهم ثواب أعمالهم، وإن صح شرعاً بإبراء الذمة عنها"^(٢).



(١) ينظر: صحيح ابن خزيمة ح (١٠١٩).

(٢) لمعات التنقيح (١٣١/٦).

المطلب الثالث

هروب العبد من سيده

❖ الحديث السابع والتسعون (٩٧):

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا جرير، عن مغيرة، عن الشعبي، قال: كان جرير بن عبد الله، يحدث عن النبي ﷺ قال: (إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة)^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١- يحيى بن يحيى بن بكر التميمي: "ثقة ثبت إمام"^(٢).
- ٢- جرير بن عبد الحميد بن قرط: "ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهمل من حفظه"^(٣).
- ٣- مغيرة بن مقسم: أبو هشام، الكوفي الضبي، (ت: ١٣٢ هـ)، وقيل: بعدها. روى عن: الشعبي، وإبراهيم بن يزيد النخعي، وغيرهما. وروى عنه: هشيم بن بشير، وجرير بن عبد الحميد الضبي، وغيرهما. قال أحمد: "كان صاحب السنة ذكيا حافظا، وعامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي، وعن عبيدة، وعن غيره، وجعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده"، وثقه أبو حاتم.

(١) صحيح مسلم ح (١٢٤).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٥٥).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٥١).

قال ابن حجر: "ثقة متقن، إلا أنه كان يدلّس، ولا سيما عن إبراهيم أي النخعي"^(١).

٤- الشعبي عامر بن شراحيل: "ثقة مشهور فاضل"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه النسائي (٤٠٥٠)، وفي الكبرى (٣٤٩٩)، عن محمد بن قدامة القرشي،

والطبراني (٢٣٥٧) من طريق عثمان بن أبي شيبة،

كلاهما (محمد، وعثمان) عن جرير بن عبد الحميد الضبي به، بنحوه.

وفي روايتهما قصة، وفيها زيادة: "وإن مات مات كافراً".

* وأخرجه مسلم (١٢٢) من طريق إسماعيل ابن عليّة،

والنسائي (٤٠٤٩)، وأبو داود الطيالسي (٧٠٨)، والنسائي في الكبرى (٣٤٩٨)، وابن

خزيمة (٩٤١)، وأبو عوانة (٧٠)، والطبراني (٢٣٣٦)، والدارقطني في العلل معلقاً (٣٣٣٨)

من طريق شعبة بن الحجاج،

وأحمد (١٩٢٤٣)، والدارقطني في العلل معلقاً (٣٣٣٨) من طريق علي بن عاصم بن

صهيب الواسطي،

والطبراني (٢٣٣٢) من طريق عبد العزيز بن المختار البصري،

والدارقطني في العلل معلقاً (٣٣٣٨) من طريق بشر بن المفضل بن لاحق،

أربعتهم (إسماعيل، وشعبة، وعلي، وعبد العزيز، وبشر) عن منصور بن عبد الرحمن

الأشل الغداني،

ومسلم (١٢٣)، وأحمد (١٩٢٤٢) من طريق داود بن أبي هند،

(١) التقريب (ص: ٥٤٣)، وينظر: علل أحمد رواية عبد الله (٢٠٧/١)، وثقات العجلي (٢٩٣/٢)، وسؤالات الآجري

لأبي داود (١٧٣/١)، وتاريخ الإسلام (٧٣٨/٣).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (١).

- وأبو داود (٤٣٦٠) والنسائي (٤٠٥٢)، وفي الكبرى (٣٥٠١)، وأبو عوانة (٧٣)،
 والطبراني (٢٣٤٤) من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي،
 والنسائي (٤٠٥١) من طريق عبيد الله بن موسى العبسي،
 والنسائي (٤٠٥٣)، وفي الكبرى (٣٥٠٢) من طريق قاسم بن يزيد الجرمي،
 والنسائي (٤٠٥٤) وفي الكبرى (٣٥٠٣) من طريق خالد بن عبد الرحمن الخراساني،
 والنسائي (٤٠٥٥)، وفي الكبرى (٣٥٠٤) من طريق أحمد بن خالد بن موسى الوهبي،
 وأحمد (١٩٢٤٠) عن أبي أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير،
 والطبراني (٢٣٤٥) من طريق عبد الرحمن بن مهدي
 ستهتم (عبيد الله، وقاسم، وخالد، وأحمد، وأبي أحمد، وعبد الرحمن) عن إسرائيل بن
 يونس بن أبي إسحاق،
 والنسائي (٤٠٥٦)، وفي الكبرى (٣٥٠٥) عن علي بن حجر بن إياس السعدي،
 وأحمد (١٩٢٣٩) عن أسود بن عامر الشامي،
 والطبراني (٢٣٤٩) من طريق يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني،
 ثلاثتهم (علي، وأسود، ويحيى) عن شريك بن عبد الله النخعي،
 كلاهما (إسرائيل، وشريك) عن أبي إسحاق السبيعي،
 وأحمد (١٩٢٢٥)، وأبو عوانة (٧٢)، والطبراني (٢٣٦٦) من طريق داود بن يزيد بن
 عبد الرحمن الأودي،
 وابن أبي شيبه (٣٢٨٥٩) من طريق الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي،
 وابن أبي شيبه (٣٢٨٦٠) من طريق يونس بن إسحاق،
 وابن أبي شيبه (٣٢٨٦١)، والطبراني (٢٣٥٩) من طريق مجالد بن سعيد الهمداني،

سبعتهم (منصور، وابن أبي هند، وأبو إسحاق، وداود الأيدي، والحسن، ويونس، ومجالد) عن عامر الشعبي به، بألفاظ مختلفة.

ورواية داود بن يزيد الأودي، -ومنصور فيما يروي عنه إسماعيل ابن علية، وعلي بن عاصم، وعبد العزيز بن المختار- بلفظ: "أما عبد أبق من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم".
ورواية منصور فيما يروي عنه شعبة في رواية، وعلي بن عاصم موقوفة.

ورواية داود بن أبي هند، ومجالد بن سعيد، وأبي إسحاق - فيما يروي عنه إسرائيل في رواية عبد الرحمن بن مهدي، وعبيد الله بن موسى، وشريك في رواية يحيى الحماني عنه-: "أما عبد أبق فقد برئت منه الذمة".

ونسب يحيى الحماني أبا إسحاق إلى "الشياني" بدل: "السيبي".

ورواية يونس بن أبي إسحاق، وأبي إسحاق السبيعي فيما يروي عنه عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، وإسرائيل بن يونس - في رواية قاسم الجرمي، وخالد بن عبد الرحمن، وأحمد بن خالد الوهبي، وأبي أحمد الزيري- وشريك بن عبد الله في رواية علي بن حجر، وأسود بن عامر - بلفظ: "إذا أبق العبد إلى الشرك، فقد حل دمه".

ورواية يونس بن أبي إسحاق، وأبي إسحاق فيما يروي عنه إسرائيل في رواية خالد بن عبد الرحمن، وأحمد الوهبي، وأبي أحمد الزيري -، وشريك بن عبد الله - فيما يروي عنه علي ابن حجر، وأسود بن عامر - موقوفة، إلا أن أسود قال: ربما رواه مرفوعا.

ورواية إسرائيل فيما يروي عنه عبيد الله بن موسى: عن مغيرة بن مقسم، عن الشعبي، عن جرير بن عبد الله موقوفا، بإسقاط أبي إسحاق السبيعي.

ورواية الحسن بن عبيد الله النخعي بلفظ: "مع كل أبقة كفر"، وهي موقوفة.

* وأخرجه أحمد (١٩١٥٥، ١٩٢١١)، والحميدي (٨٢٦)، وابن أبي شيبة (٢٣٨٥٨)، وأبو عوانة (٧٤)، والطبراني (٢٤٨١) من طريق المغيرة بن شبيب بن عوف الأحمسي، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

وروايته بلفظ: "فقد برئت منه الذمة".

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح مسلم.

يرويه عامر الشعبي، واختلف في إسناده، ومثنته:

● أما الإسناد فقد ورد عنه على وجهين:

الوجه الأول: الشعبي، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: مغيرة بن مقسم الضبي، وداود بن أبي هند، وداود بن يزيد الأودي، ومجالد بن سعيد، -ومنصور بن عبد الرحمن الغداني فيما يروي عنه شعبة كما عند الدارقطني في العلل، وعلي بن عاصم بن صهيب الواسطي عند أحمد.

وأبي إسحاق السبيعي فيما يروي عنه عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، وإسرائيل بن يونس -في رواية عبد الرحمن بن مهدي، وموسى بن عبيد الله العبسي - وشريك بن عبد الله النخعي في رواية يحيى بن عبد الحميد الرؤاسي.

الوجه الثاني: الشعبي، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

وهذه رواية: الحسن بن عبيد الله النخعي، ويونس بن أبي إسحاق، ومنصور بن عبد الرحمن الغداني - فيما يروي عنه إسماعيل ابن عليّة، وعبد العزيز بن المختار الواسطي، وشعبة، وعلي بن عاصم بن صهيب في إحدى روايتيهما-

وأبي إسحاق السبيعي -فيما يروي عنه إسرائيل في رواية قاسم بن يزيد الجرمي، وخالد بن عبد الرحمن، وأحمد بن خالد الوهبي، وأبي أحمد محمد الزبيري - وشريك بن عبد الله في رواية علي ابن حجر، وأسود بن عامر.

أما منصور بن عبد الرحمن الغداني فقد اختلف عنه في الرفع، والوقف على وجهين:

والذي يظهر أن المحفوظ -بنص كلامه- كلا الوجهين، فقال رحمته الله بعدما رواه موقوفاً كما في رواية ابن عليّة، وعبد العزيز بن المختار الواسطي: "قد والله روي -يعني الشعبي- عن

النبي ﷺ، ولكني أكره أن يروى عني هاهنا بالبصرة^(١).

فدل على أنه تارة رواه مرفوعا كما سمع من الشعبي، وتارة رواه موقوفا بالتعمد خشية الفتنة.

وأما إسرائيل بن يونس فالذي يبدو أن المحفوظ عنه جميع الأوجه؛ لأنه متكلم فيه، وربما يرفع ما هو موقوف^(٢)، فالاضطراب منه، والصحيح من هذه الأوجه هو الرفع؛ لأنه موافق لرواية عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي من أصحاب أبي إسحاق السبيعي.

وأما شريك بن عبد الله فالمحفوظ عنه فيما يظهر كلا الوجهين الرفع، والوقف؛ لأنه سيئ الحفظ مختلط، فوجه الوقف اتفق عليه ثقتان، علي بن حجر، وأسود بن عامر، وفي رواية أسود ابن عامر إشارة إلى رفع شريك؛ لأنه قال بعد روايته موقوفا: "ربما رفع شريك"^(٣).

وأما رواية الرفع فهو ليحيى الحماني، وهو أجل، وأوثق أصحاب شريك، وخصوصيته في شريك، وإشارة أسود إلى الرفع مما يقوى حفظ هذا الوجه أيضا عن شريك.

وفي رواية يحيى الحماني: "عن أبي إسحاق الشيباني"، بدل: "السبيعي"، وهذا وهم منه كما أشار إليه الدارقطني^(٤).

والصحيح من هذه الأوجه الرفع؛ لموافقته لرواية عبد الرحمن الرؤاسي عن أبي إسحاق.

فتبين أن الاختلاف عن أبي إسحاق إنما هو من قبل أصحابه، لا منه والمحفوظ عنه الرفع كرواية الجماعة.

أما الشعبي فالمحفوظ عنه الرفع؛ لأنه رواية الأكثر، والأوثق كمغيرة بن مقسم الضبي، ومنصور بن عبد الرحمن الغداني، وأبي إسحاق السبيعي في الصحيح عنه، وداد بن أبي هند، ويؤكد أنه منصور الغداني قد حلف بأن الشعبي رفع الحديث كما مر.

(١) ينظر: صحيح مسلم ح (٦٨).

(٢) ضعفاء العقيلي (١٢٨/٢).

(٣) مسند أحمد ح (١٩٢٣٩).

(٤) علل الدارقطني ح (٣٣٣٨).

والوجه الثاني هو من رواية الحسن بن عبيد الله، ويونس بن أبي إسحاق، وهما لا يقاسان بأصحاب الوجه الأول؛ لأنهما يضطربان في الأحاديث، فالحسن وإن كان ثقة فقد نص البخاري إلى اضطرابه، وكذا يونس نص أحمد أنه يضطرب، ولذا قال ابن حجر: "صدوق يهم قليلاً"^(١).

وأما المتن فقد ورد بعدة ألفاظ كما سبق، وهي: "لا تقبل له صلاة، وقد كفر"، و"قد برأت ذمته"، و"حل دمه"، و"مع كل أبقة كفر"، وهذا الاختلاف في المتن ناشئ عن رواية الحديث بالمعنى، والألفاظ متقاربة المعنى؛ ولعل اللفظ المحفوظ عن الشعبي هو: "لا تقبل له صلاة، فإن مات مات كافراً"؛ لأنه أتم، كذا رواه مغيرة بن مقسم، ومنصور الغداني بن مقسم بين الجملتين.

وللحديث طريق آخر، وهو طريق مغيرة بن شبيب الأحمسي، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً، مداره على حبيب بن أبي ثابت، وقد اختلف عليه في الوقف، والرفع، والرفع أصح كما قاله الدارقطني^(٢)، وهذا الطريق من وجهه الراجح صحيح، وحبيب بن أبي ثابت مدلس في المرتبة الثالثة عند ابن حجر^(٣)، وقد عنعن في جميع الطرق، ولكنه يشهد له طريق الشعبي.

والحديث من وجهه الراجح صحيح، صححه مسلم، وغيره.

□ شرح الغريب:

(أبق): إذا فر، وهرب^(٤).

(١) ينظر: التقريب (ص: ٢٣٩، و١٠٩٧)، وتهذيب التهذيب (١/٤٠١)، والكمال لابن عدي (٥٢٥/٨).

(٢) ينظر: علل الدارقطني ح (٣٣٥٨).

(٣) ينظر: تعريف أهل التقديس (ص: ٣٧).

(٤) المفاتيح في شرح المصابيح (٤/٢٤١).

□ مناسبة الحديث:

الحديث يدل على حبوط أجر صلاة العبد إذا هرب من سيده.

قال الطيبي: "لا تكون عند الله مقبولة، وإن كانت مجزئة في الشرع"، إذ لا تلازم بين الإثابة، والإجزاء، وأشار النووي إلى هذا المعنى^(١).



(١) ينظر: شرح النووي على مسلم (٥٨/٢)، وشرح المشكاة (٢٣٨٠/٧).

المطلب الرابع

تعبيد المحرر

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا القعني، حدثنا عبد الله بن عمر بن غانم، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عمران بن عبد المعافري، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة، من تقدم قوما وهم له كارهون، (ورجل أتى الصلاة دبارا) والدبار: أن يأتيها بعد أن تفوته، ورجل اعتبد محرره»^(١).

هذا الحديث تقدمت دراسته في موضوع تأخير الصلاة عن وقتها، وتبين هناك أنه لا يصح، وأما جملة التقدم للإمامة فله شاهد ثابت من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما سبق في محله، والبحث هنا عن ثبوت الوعيد المذكور في الجملتين الباقيتين، وإن كان الوعيد المذكور لا يصح فإن تأخير الصلاة عن وقتها عمدا، وتعبيد المحرر من جملة الكبائر؛ تدل عليه الأدلة العامة، وقواعد الشرع، والقياس.

□ شرح الغريب:

"اعتبد محرره" أي: جعل حرا عبدا"^(٢).

□ مناسبة الحديث:

مما دل الحديث أن تعبيد المحرر مما يسبب حبوط الأجر، وتبين أن الوعيد المذكور لا يصح، ولكن لا شك أنه من جملة الكبائر التي تدخل تحت موضوع الظلم.

قال الخطابي: "واعتماد المحرر يكون من وجهين، أحدهما: أن يعتقه، ثم يكتم عتقه، أو ينكره وهو شر الأمرين، والوجه الآخر أن يستخدمه كرها بعد العتق".

(١) سنن أبي داود ح (٥٩٣).

(٢) المفاتيح في شرح المصايح (٢/٢٣٧).

وقال العيني: "ويدخل في القسم الثالث -تعبيد المحرر- غالب ملوك الترك في هذا الزمان، فإن منهم من يعتق مملوكه، ثم ينكر عتاقه، ومنهم من يعتقه، ثم يستخدمه كرها، وهذا كثير جدا، ومنهم من يشتري الغلمان على أنهم ممالك، وهو يعرف أنهم أحرار أولاد أحرار، وهذا الصنف كثير أيضا"^(١).



(١) معالم السنن (١/١٧٠)، وشرح العيني لأبي داود (٣/٩٧). * العيني هو أبو مُجَدِّ محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتاي الحنفى بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ).

المطلب الخامس

التضييق على الناس

❁ الحديث الثامن والتسعون (٩٨):

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن أسيد بن عبد الرحمن الخثعمي، عن فروة بن مجاهد اللخمي، عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني، عن أبيه، قال: غزوت مع نبي الله ﷺ غزوة كذا وكذا، فضيق الناس المنازل وقطعوا الطريق، فبعث نبي الله ﷺ مناديا ينادي في الناس (أن من ضيق منزلا أو قطع طريقا فلا جهاد له)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- سعيد بن منصور بن شعبة: "ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه؛ لشدة وثوقه به"^(٢).

٢- إسماعيل بن عياش بن سليم: "صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم"^(٣).

٣- أسيد بن عبد الرحمن: الخثعمي الفلسطيني الرملي الشامي، (ت: ١٤٤ هـ).

روى عن: فروة بن مجاهد اللخمي، وخالد بن دريك، وغيرهما.

وروى عنه: الأوزاعي، وإسماعيل بن عياش، وغيرهما.

قال الفسوي: "ثقة"، وقال أحمد بن صالح: "من وجوه خثعم من ثقات أهل الشام".

(١) سنن أبي داود ح (٢٦٢٩).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٦٩).

(٣) التقريب (ص: ١٠٩)، وينظر: سؤلات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (١/١٦١)، والعلل ومعرفة الرجال رواية المروزي

(١/١٠٤)، والجرح والتعديل (٢/١٩١)، والمجروحين (١/١٢٤).

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

٤- فروة بن مجاهد: ويقال: "مجالد"، أبو مجالد، اللخمي مولا هم الفلسطيني الشامي، (ت: ١٠٠ هـ).

روى عن: سهل بن معاذ بن أنس، وعقبة بن عامر، وغيرهما.

وروى عنه: أسيد بن عبد الرحمن، ومُجَّد بن عجلان، وغيرهما.

ذكره ابن حبان في الثقات، واختلف في صحبته، والأصح أنه تابعي كما ذكر ابن أبي حاتم، وابن عساكر، وغيرهما.

قال ابن حجر: "مختلف في صحبته، وكان عابدا"^(٢).

٥- سهل بن معاذ بن أنس: الجهني الشامي المصري، (ت: ١١١ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: والده معاذ، وجدته أنس، وخيرة بنت أبي حدرد.

وروى عنه: فروة بن مجاهد، وزبان بن فائد، وغيرهما.

قال يحيى بن معين: "ضعيف"، وذكره ابن حبان في الثقات، فقال: "لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه"، وقال مرة: "منكر الحديث جدا، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه، أو من زبان بن فايد، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة، وإنما اشتبه هذا؛ لأن راويها عن سهل بن معاذ زبان بن فائد إلا الشيء بعد الشيء"، وقال أيضا: "سهل بن معاذ بن أنس الجهني من خيار أهل مصر، وكان ثبتا، وإنما وقعت المناكير في أخباره من جهة زبان بن فائد"، ووثقه العجلي، وذكره ابن خلفون في الثقات.

قال ابن حجر: "لا بأس به إلا في روايات زبان عنه"^(٣).

(١) التقريب (ص: ١١٢)، وينظر: المعرفة والتاريخ ((٤٧٣/٢))، وتهذيب الكمال (١/٣٦٤).

(٢) التقريب (ص: ٤٤٥)، وينظر: الثقات لابن حبان (٧/٣٢١)، وتاريخ دمشق (٤٨/٢٧٤).

(٣) الجرح والتعديل (٤/٢٠٣)، والثقات للعجلي (١/٢٠٩)، والثقات لابن حبان (٤/٣٢١)، والمجروحين (١/٣٤٧)، والتقريب (١/٢٥٨).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البيهقي (١٨٤٥٨، و ١٨٤٦٠) من طريق أبي بكر بن داسة، عن أبي داود به، بنحوه.

* هو في سنن سعيد بن منصور (٢٤٦٨) به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١٥٦٤٨) عن الحكم بن نافع البهراني،

وأبو يعلى (١٤٨٣) عن داود بن عمرو الضبي،

والطحاوي في شرح المشكل (٤٥) من طريق عيسى بن سليمان الحجازي،

والطبراني (٤٣٨) من طريق أسد بن موسى بن إبراهيم،

أربعتهم (الحكم، وداود، وعيسى، وأسد) عن إسماعيل بن عياش، به بنحوه،

ورواية أسد بن موسى: عن إسماعيل بن عياش، عن أسيد بن عبد الرحمن الخثعمي، عن سهل بن معاذ، عن أبيه، ولم يذكر فروة بن مجاهد.

* وأخرجه أبو داود (٢٦٣٠) ومن طريقه البيهقي (١٨٤٦٠) والطبراني (٤٣٥) من طريق بقية بن الوليد،

والدارقطني في العلل معلقا (١٠٠٢) من طريق أبي إسحاق الفزاري،

والبيهقي (١٨٤٥٩) من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج،

ثلاثتهم (بقية، وأبو إسحاق، وعبد القدوس) عن الأوزاعي، عن أسيد بن عبد الرحمن به، بنحوه.

ورواية الأوزاعي فيما يرويه عنه أبو إسحاق الفزاري: عن أسيد، عن رجل من جهينة لم يسم، عن رجل آخر لم يسم مرفوعا.

وروايته فيما يرويه عنه أبو المغيرة: عن أسيد بن عبد الرحمن، عن رجل من جهينة، عن أبيه، ولم يذكر فروة بن مجاهد، ولم يسم سهلا.

□ دراسة الحديث:

في إسناده إسماعيل بن عياش، وهو صدوق في روايته عن أهل الشام، ومخلط عن غيرهم، وهنا شيخه أسيد شامي، وفيه فروة بن مجاهد، ولم يوثقه سوى ابن حبان.

● وقد اختلف فيه عن أسيد بن عبد الرحمن على أربعة أوجه، كما اختلف فيه على اثنين من أصحابه، وهما إسماعيل بن عياش، والأوزاعي:

الوجه الأول: أسيد بن عبد الرحمن، عن فروة بن مجاهد، عن سهل بن معاذ، عن أبيه مرفوعاً.

وهذه رواية: إسماعيل بن عياش - فيما يروي عنه سعيد بن منصور - والأوزاعي فيما يروي عنه بقية بن الوليد - والحكم بن نافع، وداود بن عمرو الضبي، وعيسى بن سليمان.

الوجه الثاني: أسيد بن عبد الرحمن، عن سهل بن معاذ، عن أبيه مرفوعاً، بإسقاط فروة بن مجاهد.

وهذه رواية: إسماعيل بن عياش فيما يروي عنه أسد بن موسى.

الوجه الثالث: أسيد بن عبد الرحمن، عن رجل من جهينة لم يسمه، عن رجل آخر لم يسمه مرفوعاً.

وهذه رواية: الأوزاعي فيما يروي عنه أبو إسحاق الفزاري.

الوجه الرابع: أسيد بن عبد الرحمن، عن رجل من جهينة، عن أبيه مرفوعاً، بإسقاط فروة.

وهذه رواية: الأوزاعي فيما يروي عنه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

أما روايتي إسماعيل بن عياش فالمحفوظ عنه الوجه الأول؛ لأنه رواية أصحابه الثقات، وفيهم الحكم بن نافع، وهو ثقة ثبت، وأما أسد بن موسى راوي الوجه الثاني، وهو صدوق يغب^(١)، وهذا مما تفرد به عن إسماعيل، وأيضا إسماعيل توبع برواية الأوزاعي في الصحيح عنه.

(١) ينظر: التقريب (ص: ٢٦٤، و١٣٤).

وأما الأوزاعي فالمحفوظ عنه ما رواه عنه بقية بن الوليد؛ لأن إسماعيل بن عياش تابعه فيه، والرواية الثانية، والثالثة عنه كلاهما مرجوحتان؛ نص الدارقطني على وهم أبي إسحاق الفزاري، فقال: "لم يحفظ الفزاري إسناده، وحفظه بقية"^(١)، وكذا الرواية الثالثة رواية أبي المغيرة غير محفوظة؛ لم يتابع فيها.

والحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لجهالة حال فروة بن مجاهد، ولم يوثقه غير ابن حبان، وتقدم أن الراجح عدم صحبته، وقد تفرد به، ومثله لا يحتمل منه التفرد، وإن كان في نفسه عدلاً.

وضعف الحديث ابن القطان، والبوصيري، وغيرهما^(٢).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على ذهاب أجر المجاهد إذا وقع فيما يتضرر به الناس من تضيق الطريق، وغيره، والحديث وإن كان فيه ضعف فعموم الأدلة يدل على حبوط أجر الظالم، والله المستعان. قال الطيبي: "التضييق هنا بسبب أخذ منزل لا حاجة له إليه، أو فوق حاجته، وقطع الطريق تضيقها على المار"^(٣).



(١) علل الدارقطني ح (١٠٠٢).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٧٤٩/٥)، وإتحاف الخيرة (١١٩/٥).

(٣) شرح المشكاة للطبي (٨/ ٢٦٨٩).

المطلب السادس

سؤال العرافين وتصديقهم

❁ الحديث التاسع والتسعون (٩٩):

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى العنزي، حدثنا يحيى يعني ابن سعيد، عن عبيد الله، عن نافع، عن صفية، عن بعض أزواج النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال: (من أتى عرافا فسأله عن شيء، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بن عبيد: أبو موسى، العنزي البصري، (ت: ٢٥٢ هـ).

روى عن: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غَنْدَرٍ، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهما.

وروى عنه: مسلم، والبخاري، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٢).

٢- يحيى بن سعيد القطان: "ثقة متقن حافظ"^(٣).

٣- عبيد الله بن عمر بن حفص: أبو عثمان، القرشي العدوي العمري المدني،

(ت: ١٤٤ هـ).

روى عن: نافع مولى ابن عمر، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وغيرهما.

وروى عنه: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن نمير الهمداني، وغيرهما.

(١) صحيح مسلم ح (٢٢٣٠).

(٢) التقریب (ص: ٥٠٥)، وينظر: جال مسلم لابن منجويه (٢/٢٠٩)، وتاريخ بغداد (٤/٤٥٨).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤٢).

قال ابن حجر: "ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع"^(١).

٤- نافع مولى ابن عمر: "ثقة ثبت"^(٢).

٥- صفية بنت أبي عبيد بن مسعود: امرأة عبد الله بن عمر رضي الله عنه، الثقفية المدنية، (ت: ٨١-٩٠ هـ).

روى عن: حفصة بنت عمر، وعائشة، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: نافع مولى عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمر رضي الله عنه، وغيرهما.

اختلف أهل العلم في صحبتها، وعدّها ابن عبد البر من الصحابييات كما هو الظاهر من قوله حيث يقول: "زوج عبد الله بن عمر، لها رواية، روى عنها نافع مولى بن عمر"، وذكر بعضهم بأنها أدركت النبي ﷺ، ولم يصح لها سماع منه، ومن قال ذلك أبو نعيم، وابن الأثير.

قال ابن حجر: "فيحمل قول من نفي الإدراك على إدراك السماع، فكأنها لم تميز إلا بعد الوفاة النبوية"، وقال أيضا: "ثقة"^(٣).

٦- بعض أزواج النبي ﷺ: والظاهر أنها حفصة، ويشهد له أن الحميدي ذكر هذا

الحديث في مسند حفصة زوج النبي ﷺ - تبعاً لأبي مسعود الدمشقي؛ فإنه أخرجه في مسندها^(٤).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البيهقي (١٦٥١٠) من طريق موسى بن هارون بن بشير البني، عن محمد بن المثني به، بمثله.

(١) التقريب (ص: ٣٧٤)، وينظر: سؤلات ابن طهمان ليحيى بن معين (١/٦٢)، وطبقات ابن سعد (١/٣٦٥).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٣١).

(٣) التقريب (ص: ٧٤٩)، وينظر: ثقات العجلي (٢/٤٥٤)، ومعرفة الصحابة (٦/٣٣٧٩)، والاستيعاب

(٤/١٨٧٣)، وأسد الغابة (٧/١٧٢)، والإصابة في تمييز الصحابة (٨/٢١٨).

(٤) ينظر: كشف المناهج للمناوي (٤/١٢٣).

* وأخرجه أحمد (١٦٦٣٨، ٢٣٢٢٢)،

وأبو عوانة (٩٨٦٤) من طريق عبد الله بن هاشم بن حيان العبدى،

كلاهما (أحمد، وعبد الله) عن يحيى بن سعيد القطان به، بنحوه.

ورواية أحمد: "بلفظ: فصدقه بدل: "فسأله".

* وأخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (١٧٩٠) عن عبد الله بن رجاء بن عمر

البصري،

والبخاري في التاريخ الأوسط (١٧٨٩)،

والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده كما في مسند الفارق (١٣٩) عن عباس الدوري،

والطبراني في المعجم الأوسط (٩١٧٢) من طريق مصعب بن إبراهيم الزبيرى،

ثلاثتهم (البخاري، وعباس، ومصعب) عن إبراهيم بن حمزة بن محمد الزبيرى،

والبخاري في الأوسط (١٧٩١)،

والخرايطي في مساوي الأخلاق (٧٣٣) من طريق يعقوب بن محمد الزهرى،

والهيثم بن كليب كما في مسند الفاروق (١٣٩) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب،

والطبراني في الأوسط (١٤٠٢) من طريق أبي غسان محمد بن يحيى الكنانى،

والدارقطنى في العلل معلقا (٢٩٢٨) من طريق أبي مصعب أحمد بن أبي بكر،

ستتهم (إبراهيم، والبخاري، ويعقوب الزهرى، ويعقوب بن حميد، وأبو غسان، وأبو

مصعب) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي،

كلاهما (عبد الله، والدراوردي) عن عبيد الله بن عمر بن حفص به، بمثله.

ورواية الدراوردي فيما يروي عنه البخاري، وأبو غسان محمد بن يحيى الكنانى، وأبو مصعب

أحمد بن أبي بكر الزهرى: عن عبيد الله بن عمر بن حفص، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن

عمر عن النبي ﷺ مرفوعا، ولم يذكروا صفية.

ورواية الدراوردي فيما يروي عنه إبراهيم بن حمزة بن مُجَدِّ الزبيري - في رواية البخاري، ومصعب-، ويعقوب بن مُجَدِّ الزهري ويعقوب بن حميد بن كاسب: عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

ورواية الدراوردي فيما يروي عنه إبراهيم بن حمزة بن مُجَدِّ الزبيري في رواية عباس الدوري: عن عبد الله بن عمر بن حفص، عن نافع، عن أبيه عبد الله، عن صفية بنت أبي عبيد، عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً.

* وأخرجه عبد الله بن وهب في الجامع (٦٨٣) عبد الله بن عمر بن حفص العمري، عن نافع مولى ابن عمر به، بمثله.

وروايته: عن عبد الله العمري، عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح مسلم.

يرويه نافع مولى ابن عمر:

ويرويه عنه: عبيد الله بن عمر بن حفص، وأخوه عبد الله بن عمر، وأبو بكر بن نافع.

ويرويه عن عبيد الله بن عمر: يحيى بن سعيد بن سعيد القطان، وعبد الله بن رجاء بن عمر البصري، وعبد العزيز بن مُجَدِّ الدراوردي.

● وقد اختلف فيه عن نافع على أربعة أوجه:

الوجه الأول: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ مرفوعاً.

وهذه رواية: عبيد الله بن عمر بن حفص فيما يروي عنه يحيى بن سعيد القطان، وعبد الله ابن رجاء البصري.

الوجه الثاني: نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً.

وهذه رواية: عبد الله بن عمر بن حفص، وأخيه عبيد الله بن حفص فيما يروي عنه عبد

العزیز الدراوردی فی رواية البخاری، وأبی غسان مُجَد بن یحیی الكنانی، وأبی مصعب أحمد بن أبی بكر الزهري.

الوجه الثالث: نافع، عن صفیة بنت أبی عبید، عن عمر مرفوعاً.

وهذه رواية: ابنه أبی بكر فیما یروی عنه عبد العزیز الدراوردی فی رواية إبراهیم بن حمزة ابن مُجَد الزیري- كذا قاله البخاری، ومصعب عنه- ويعقوب بن حمید بن كاسب، ويعقوب بن مُجَد الزهري.

الوجه الرابع: نافع، عن أبيه، عن صفیة بنت أبی عبید، عن عمر مرفوعاً.

وهذه رواية عبد الله العمري فیما یرویها عنه الدراوردی فی رواية إبراهیم بن حمزة، كذا قاله عباس الدوري عنه.

أما إبراهیم بن حمزة فالذي يبدو أن المحفوظ عنه كلتا الروایتين، والرواية الأولى هي الصحيحة؛ لمتابعة يعقوب بن كاسب، ويعقوب بن مُجَد الزهري له، ولعله وهم فی الرواية الثانية؛ لأنه صدوق خالف أصحابه، ويؤيده أن البخاری، وأبا حاتم أشارا إلى روايتي الدراوردی كما سيأتي، وهما الوجه الثاني، والثالث من هذه الأوجه الأربعة حين درس الاختلاف عنه، وهذا دليل أيضاً أن الرواية الأخيرة خطأ عليه^(١)، هذا، ولا يدفع حمل الوهم على الدراوردی نفسه؛ لثبوت اضطرابه فی الحديث كما يلي، وكل محتمل.

وأما الاختلاف عن الدراوردی فالحمل عليه؛ لأنه سيئ الحفظ إذا حدث من حفظه، قال أحمد: "الدراوردی إذا حدث من حفظه فليس بشيء"، وقال أيضاً: "وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم؛ فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري، يرويه عن عبید الله بن عمر"^(٢).

فتبين مما سبق أن الصحيح عن نافع الوجه الأول؛ وهو الصحيح عن عبید الله بن عمر

(١) ينظر: التاريخ الأوسط (٥٩/٢)، وعلل ابن أبي حاتم (٤٤/٦)

(٢) الجرح والتعديل (٣٩٥/٥).

كما رواه عنه يحيى القطان، وعبد الله بن رجاء، وخالفهما الدراوردي، فقد نقل الوجه الثاني - وهو رواية عبد الله العمري عن نافع - إلى عبيد الله العمري، ونبه عليه أبو حاتم حيث قال: "وليس يشبه هذا حديث عبيد الله؛ إذ كان غلطاً، والناس يروون عن عبد الله العمري"^(١)، يعني الوجه الثاني رواية عبد الله، وليست من رواية عبيد الله.

الوجه الثاني من رواية عبد الله العمري، وهو منكر؛ لمخالفته أخاه عبيد الله؛ فعبيد الله ثقة، بل من الطبقة الأولى في أصحاب نافع، وأخوه عبد الله ضعيف، قال أحمد: "كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلاً صالحاً"^(٢)، وأما الوجه الثالث، والرابع فكما تقدمت الإشارة إليه أنه من تخليط الدراوردي، ولم يتابع فيهما، بل ضعف علي بن المديني هذا الوجه عن نافع حيث قال: "هذا حديث ضعيف الإسناد من طريق أبي بكر بن نافع، عن صفية، عن عمر؛ وإنما رواه نافع، عن صفية، عن بعض أزواج النبي ﷺ كذلك حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله عن نافع به، وهذا هو الصحيح"^(٣).

وأما لفظ: "فصدقه"، فالظاهر أنه غير محفوظ، وإعراض مسلم عنه يشير إلى عدم حفظه؛ لأنه مؤثر في المعنى، ففرق بين مجرد السؤال، والتصديق.

فالحديث من وجهه الراجح صحيح، وهو مخرج في صحيح مسلم، وغيره.

□ شرح الغريب:

أراد بالعرف: المنجم، أو الحازي الذي يدعي علم الغيب، وقد استأثر الله تعالى به^(٤).

(١) علل ابن أبي حاتم (٤٤/٦).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٣٢٧/١٥)، وشرح علل الترمذي (٦١٥/٢)، والتقريب (ص: ٥٢٨).

(٣) مسند الفاروق (١٩٨/١).

(٤) النهاية في غريب الحديث (٢١٨/٣).

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث أن سؤال العراف يحبط أجر صلاة أربعين يوماً؛ فدل أنه من الكبائر. قال النووي: "وأما عدم قبول صلاته فمعناه أنه لا ثواب له فيها، وإن كانت مجزئة في سقوط الفرض عنه"، وقال ابن رجب: "ارتكاب بعض المحرمات التي ينقص بها الإيمان تكون مانعة من قبول بعض الطاعات، ولو كان من بعض أركان الإسلام، وذكر حديث الباب من ضمنها"^(١).



(١) شرح مسلم (٢٢٧/١٤)، وجامع العلوم والحكم (١٥٠/١).

المطلب السابع

شرب الخمر

❁ الحديث المائة (١٠٠):

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا قتيبة قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن عطاء بن السائب، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، قال: قال عبد الله بن عمر، قال رسول الله ﷺ: «من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحا، فإن تاب تاب الله عليه، فإن عاد لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحا، فإن تاب تاب الله عليه، فإن عاد لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحا، فإن تاب تاب الله عليه، فإن عاد الرابعة لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحا، فإن تاب لم يتب الله عليه، وسقاه من نحر الخبال» قيل: يا أبا عبد الرحمن: وما نحر الخبال؟ قال: نحر من صديد أهل النار^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - قتيبة بن سعيد: "ثقة ثبت"^(٢).

٢ - جرير بن عبد الحميد بن قرط: "ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهيم من حفظه"^(٣).

٣ - عطاء بن السائب بن مالك: أبو السائب، الثقف الكوفي الأشعري البكري،

(ت: ١٣٣ هـ).

(١) جامع الترمذي ح (١٨٦٢).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢٥).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٥١).

روى عن: سعيد بن جبير الأسدي، وعبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، وغيرهما.

وروى عنه: حماد بن سلمة البصري، وجريز بن عبد الحميد الضبي، وغيرهما.

قال يحيى بن معين: "تغير عطاء بن السائب، فمن سمع منه من الكبار صحيح، مثل سفيان، وشعبة، وأما جريز، وأشباهه فلا".

قال ابن حجر: "صدوق اختلط"^(١).

٤ - عبد الله بن عبيد بن عمير: أبو هاشم، الليثي المكي، (ت: ١١٢).

روى عن: أبيه عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، وعبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار القس القرشي، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الملك بن جريز المكي، وعطاء بن السائب الثقفي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٥ - عبيد بن عمير بن قتادة: أبو عاصم، الليثي الجندعي المكي الكناني، (ت: ٦٨ هـ)، وقيل: غيره.

روى عن: عبد الله بن عمر، وعائشة، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: عطاء بن أبي رباح، وابنه عبيد الليثي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ولد على عهد النبي ﷺ، قاله مسلم، وعده غيره في كبار التابعين، وكان قاص أهل مكة مجمع على ثقته"^(٣).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أبو يعلى (٥٦٨٦) عن زهير بن حرب الحرشي، عن جريز بن عبد الحميد

(١) التقريب (ص: ٣٩١)، وينظر: علل أحمد رواية عبد الله (٤١٤/١)، وضعفاء العقيلي (٣٣٨/٣).

(٢) التقريب (ص: ٣١٢)، وينظر: الجرح والتعديل (١٠١/٥)، ومشاهير علماء الأمصار (١٣٦/١).

(٣) التقريب (ص: ٣٧٧)، وينظر: ثقات العجلي (١١٨/٢)، والاستيعاب (١٠١٨/٣).

الضبي به، بمثله.

* وأخرجه عبد الرزاق (١٧٠٥٨)، ومن طريقه أحمد (٤٩١٧)، والطبراني (١٣٤٤٥) عن
معمر بن راشد،

وأبو داود الطيالسي (٢٠١٣) عن همام بن يحيى،

كلاهما (معمر، وحماد) عن عطاء بن السائب الثقفي به، بنحوه.

ورواية معمر: عن عطاء بن السائب، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن ابن عمر
مرفوعاً.

* وأخرجه عبد الرزاق (١٧٠٥٩) من طريق عبد العزيز بن عبد الله بن خالد الأموي،

وأبو يعلى (٥٦٠٧) من طريق خالد بن كيسان الحجازي،

كلاهما (عبد العزيز، وخالد) عن عبد الله بن عمر، بألفاظ متقاربة.

□ دراسة الحديث:

رجالہ ثقات، سوى عطاء بن السائب، وهو صدوق مختلط، والراوي عنه جرير بن عبد
الحميد الضبي، حديثه عن عطاء ضعيف؛ لأنه ممن سمع منه بعد الاختلاط، وقد نص عليه غير
واحد من الأئمة، وقد تابع جريراً معمر، وحماد بن يحيى، ولكنهما مثل جرير في عطاء؛ لأنهما
بصريان، وحديثه في البصرة بعد الاختلاط، وقد نص أبو حاتم: "وحديث البصريين الذين
يحدثون عنه تخالط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره" (١).

وفيه عبد الله بن عبيد بن عمير، وحكى البخاري عن ابن جريج أنه لم يسمع من أبيه،
ولكنه مرجوح كما يظهر من صنيع البخاري؛ فإنه نص على أنه سمع من أبيه، ولما سئل يحيى بن
معين عن سماع عبد الله من أبيه، فقال: "لم يسمع من أبيه في بعض حديثه" (٢)، وهذا يؤكد أن
أصل السماع منه ثابت.

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٣٣٢/٦)، وشرح علل الترمذي (٧٣٤/٢).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير (١٣٧/٥)، و (٤٥٥/٥)، وتاريخ يحيى رواية ابن محرز (١٣٠/١).

● والحديث يرويه عطاء بن السائب الثقفي، واختلف عنه أصحابه على وجهين:

الوجه الأول: عطاء بن السائب، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، عن عبد الله ابن عمر مرفوعاً.

وهذه رواية: جرير بن عبد الحميد الضبي، وهمام بن يحيى.

الوجه الثاني: عطاء بن السائب، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن ابن عمر مرفوعاً، بإسقاط عبيد بن عمير.

وهذه رواية: معمر بن راشد.

والذي يبدو أن الاختلاف من قبل عطاء نفسه؛ لأنه صدوق مختلط كما سبق، والرواة عنه ثقات بصريون، وحديثه في البصرة بعد الاختلاط، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لحال عطاء ابن السائب، وتفرد، قال يحيى بن معين: "حديث جرير بن عبد الحميد، وأشباه جرير ليس بذاك؛ لتغير عطاء في آخر عمره"^(١).

وللحديث طرق أخرى عن عبد الله بن عمر:

منها: طريق عبد العزيز بن عبد الله بن خالد الأموي، عن عبد الله بن عمر:

يرويه عبد الرزاق في مصنفه كما مر في التخريج، عن عبد الملك بن جريج، عن عبد العزيز ابن عبد الله الأموي، عن ابن عمر موقوفاً.

وهذا الطريق إسناده إلى ابن عمر صحيح، وابن جريج مدلس، ولكنه صرح بالتحديث في الحديث.

ومنها: طريق خالد بن كيسان الحجازي.

يرويه أبو يعلى الموصلي كما سبق في التخريج، عن محمد بن بشار، عن أبي عامر عبد الملك ابن عمرو القيسي، عن أيوب بن ثابت المكي، عن خالد بن كيسان الحجازي، ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

(١) تاريخ يحيى رواية الدوري (٣/٣٠٩).

وهذا الطريق ضعيف؛ لأجل أيوب بن ثابت المكي، وهو ضعيف، وشيخه خالد الحجازي مجهول، لا يسما وقد خالف عبد العزيز بن عبد الله الأموي في رفع الحديث.

فتبين مما سبق أن الحديث لا يصح مرفوعاً، وأن أصح الطرق طريق عبد العزيز بن عبد الله الأموي موقوفاً، وأن الإسناد المثبت لا يصح، وقال فيه الترمذي: "حديث حسن" ^(١)، والحديث مع وقفه له حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي، ويشهد له الحديث اللاحق حديث عبد الله بن عمرو التالي مرفوعاً.

□ مناسبة أحاديث المطلب:

مما تفيدته الأحاديث أن شرب الخمر يمنع قبول صلاة صاحبه أربعين يوماً، وإن عاد بعد الرابعة لم يتب الله عليه، وهذا -عدم قبول التوبة- إذا لم يصدق في توبته، وإلا فإن التوبة النصوح تجب ما قبلها كما هو معلوم.

قال الطيبي: "فهذا المصلي وإن سقط عنه القضاء فلا يترتب على فعله الثواب، فعبر عن عدم ترتب الثواب بعدم قبول الصلاة، ويمكن أن يقال: إن قوله: (إن تاب لم يتب الله عليه) محمول على إصراره، وموته على ما كان عليه؛ فإن عدم قبول التوبة لازم للموت على الكفر، والمعاصي، كأنه قيل: من فعل ذلك، وأصر عليه، ومات مات عاصياً".

وقال المظهري: "قوله: (فإن تاب لم يتب الله عليه)؛ أي: فإن تاب باللسان وقلبه عازم على أن يعود إلى شرب الخمر لا تقبل توبته، أما لو تاب عن الإخلاص، ولم يكن في قلبه عزم العود إلى شرب الخمر، أو غيره من المعاصي، ثم اتفق عوده إلى الذنب الذي تاب عنه، ثم تاب توبة عن الإخلاص قبلت توبته، وإن اتفق نقض توبته ألف مرة" ^(٢).



(١) جامع الترمذي ح (١٨٦٢).

(٢) شرح المشكاة (٢٥٥٢/٨)، والمفاتيح في شرح المصابيح (٢٧٩/٧).

❁ الحديث الواحد بعد المائة (١٠١):

قال الإمام النسائي رَحِمَهُ اللهُ: أخبرنا علي بن حجر، قال: أنبأنا عثمان بن حصن بن علاق دمشقي قال: حدثنا عروة بن رويم، أن ابن الديلمي ركب يطلب عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: ابن الديلمي: فدخلت عليه، فقلت: هل سمعت يا عبد الله بن عمرو رسول الله ﷺ ذكر شأن الخمر بشيء، فقال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا يشرب الخمر رجل من أمتي فيقبل الله منه صلاة أربعين يوماً)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- علي بن حجر بن إياس المروزي: "ثقة حافظ"^(٢).

٢- عثمان بن حصن بن علاق: ويقال له: عثمان بن عبد الرحمن بن حصين بن عبيدة بن علاق، وعثمان بن حصين بن عبيدة بن علاق: أبو عبد الرحمن، الدمشقي القرشي، (ت: ١٨١-١٩٠ هـ).

روى عن: زيد بن واقد القرشي، وعروة بن رويم الشامي، وغيرها.

وروى عنه: علي بن حجر بن إياس المروزي، والهيثم بن خارجة الخراساني، وغيرها.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٣).

٣- عروة بن رويم: أبو القاسم، اللخمي الشامي الأردني الدمشقي، (ت: ١٢٥ هـ)، وقيل: غيره.

(١) سنن النسائي ح (٥٦٦٤).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٥٤).

(٣) التقريب (ص: ٣٨٢)، وينظر: الجرح والتعديل (١٥٧/٦)، وتاريخ دمشق (٣٢٤/٣٨)، وتغذيب الكمال (٣٥١/١٩).

روى عن: أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، وعبد الله بن فيروز الديلمي، وغيرهما.
وروى عنه: يزيد بن سنان بن يزيد الشامي، وعثمان بن حصن بن علاق الدمشقي،
وغیرهما.

قال ابن حجر: "صدوق يرسل كثيرا"^(١).

٤- ابن الديلمي: عبد الله بن فيروز، "ثقة"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥١٥٤) به، بلفظه.

* وأخرجه أحمد (٦٨٥٤)، وابن خزيمة (٩٣٩) من طريق محمد بن مهاجر بن أبي مسلم
الأنصاري، عن عروة بن رويم به، بمثله.
وفي روايته عند ابن خزيمة قصة.

* وأخرجه النسائي (٥٦٧٠)، وأحمد (٦٦٤٤)، والنسائي في السنن الكبرى (٥١٦٠)
من طريق أبي إسحاق الفزاري،

والنسائي (٥٦٧٠)، والنسائي في السنن الكبرى (٥١٦٠) من طريق بقية بن الوليد،
وابن ماجه (٣٣٧٧)، وابن حبان (٥٣٥٧) من طريق الوليد بن مسلم،
والدارمي (٢١٣٦)،

والبزار (٢٤٩٣) عن سلمة بن شبيب النيسابوري،

كلاهما (الدارمي، وسلمة) عن محمد بن يوسف الفريزي،

والبيهقي في شعب الإيمان (٥١٩٢) من طريق الوليد بن مزيد،

(١) التقريب (ص: ٣٨٩)، وينظر: التاريخ الكبير (٣٣/٧)، والجرح والتعديل (٣٩٦/٦)، وتهذيب الكمال (٨/٢٠)،
وتحفة التحصيل (٢٢٥/١).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٤).

خمسهم (الفزاري، وبقية، والوليد، ومُحَمَّد، وابن مزيد) عن الأوزاعي،

وابن أبي شيبه (٢٤٠٨٩) من طريق سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى الدمشقي،

وأبو بكر الفريابي في القدر (٧٠) من طريق معاوية بن صالح بن حدير،

ثلاثهم (الأوزاعي، وسعيد، ومعاوية) عن ربيعة بن يزيد الدمشقي،

والبيهقي في شعب الإيمان (٥١٩٢) من طريق يحيى بن أبي عمرو السيباني،

كلاهما (ربيعة، ويحيى) عن عبد الله بن فيروز الديلمي به، بسياقات مختلفة.

وفي رواية ربيعة فيما يروي عنه الأوزاعي في رواية أبي إسحاق الفزاري بلفظ: "بلغني عنك حديث أنه من شرب شربة خمر لم يقبل الله له توبة أربعين صباحاً"، وجاء في جواب عبد الله بن عمرو رضي الله عنه بلفظ: "من شرب من الخمر شربة لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً".

وفي رواية بقية: "كان الجواب من ابن عمرو رضي الله في عدم قبول التوبة لمن شرب الخمر" من دون سؤال، وقصة.

وفي رواية والوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد: كان الجواب من ابن عمرو رضي الله عنه: في عدم قبول الصلاة لمن شرب الخمر، ولم يرد سياق سؤال الديلمي.

وفي رواية مُحَمَّد بن يوسف فيما يروي عنه الدارمي: "كان سؤال الديلمي، والجواب عليه في عدم قبول الصلاة"، وفي روايته فيما يروي عنه سلمة بن شبيب: "كان سياق السؤال عن عدم قبول الصلاة، والجواب كان عن عدم قبول التوبة".

ورواية ربيعة بن يزيد فيما يروي عنه سعيد بن عبد العزيز موقوفة بلفظ: "لا تقبل له صلاة أربعين يوماً، وأربعين ليلة".

* وأخرجه النسائي (٥٦٦٩)، وابن أبي شيبه (٢٤٠٦١)، والبزار (٢٣٧٨)، والنسائي في السنن الكبرى (٥١٥٩) من طريق يزيد بن أبي زياد المكي،
والبزار (٢٣٨٠) من طريق يونس بن خباب الأسدي،

وأبو بكر بن الخلال في السنة (١٢٧٧) من طريق الحكم بن عتيبة الكندي،

وأبو بكر بن الخلال (١٣١١) من طريق الليث بن سعد،

أربعتهم (يزيد، ويونس، والحكم، والليث) عن مجاهد بن جبر،

وأحمد (٦٧٧٣)، والبخاري (٢٤٢٩) من طريق نافع بن عاصم بن عروة الثقفي،

وأبو بكر بن الخلال في السنة (١٢٥٦) من طريق نافع بن جبير بن مطعم،

والطبراني في المعجم الأوسط (٣٦٦٧)، والدارقطني (٤٦١٠) من طريق الوليد بن عباد

ابن الصامت،

أربعتهم (مجاهد، ونافع بن عاصم، ونافع بن جبير، والوليد) عن عبد الله بن عمرو، نحوه

بسياقات مختلفة.

ورواية نافع بن عاصم بن عروة، ومجاهد بن جبر فيما يروي عنه يزيد بن أبي زياد، ويونس بن خباب بلفظ: "من شرب الخمر، فجعلها في بطنه لم يقبل الله منه صلاة سبعا، إن مات فيها مات كافرا، فإن أذهبت عقله عن شيء من الفرائض لم تقبل له صلاة أربعين يوما، إن مات فيها مات كافرا".

ورواية مجاهد فيما يروي عنه الحكم بن عتيبة، والليث بن سعد موقوفة، بلفظ مقارب من رواية نافع بن عاصم.

ورواية نافع بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن عمرو موقوفة بمثل رواية النص المثبت مختصرا.

ورواية الوليد بن عباد بن صامت، عن عبد الله بن عمرو بلفظ: "الخمر أم الخبائث فمن شربها لم تقبل منه صلاته أربعين يوما، فإن مات وهي في بطنه مات ميتة جاهلية".

□ دراسة الحديث:

رجالها ثقات، سوى عروة بن رويم اللخمي، وهو صدوق يرسل، ولم يصرح بالتحديث، ولا السماع، ولكنه قد توبع بريعة بن يزيد الدمشقي، ويحيى بن أبي عمرو السيباني، وهما من

الثقات، وأشار المزي إلى انقطاع بين ربيعة بن يزيد، وعبد الله الديلمي بقوله: "قيل: بينهما أبو إدريس الخولاني"، بل أثبت سماعه منه البخاري، وأيضا أورد ابن أبي حاتم عبد الله الديلمي من ضمن شيوخ ربيعة، مع تحريه عن السماع بين الراوي، وشيخه^(١)، وهذه قرينة تؤيد السماع بينهما.

وفي حديث ربيعة بن يزيد اختلاف، وقد اختلف عنه في الإسناد على وجهين، كما اختلف في متنه في على الراوي عنه، وهو الأوزاعي: أما الأوزاعي فقد روي عنه على عدة أوجه:

فروى عنه أبو إسحاق الفزاري بلفظ: "بلغني عنك حديث أنه من شرب شربة خمر لم يقبل الله له توبة أربعين صباحا"، وجاء في جواب عبد الله بن عمرو رضي الله عنه بلفظ: "من شرب من الخمر شربة لم تقبل له صلاة أربعين صباحا".

وسياق بقية: "الجواب من ابن عمرو رضي الله كان في عدم قبول التوبة لمن شرب الخمر" من دون سؤال، وقصة.

وسياق رواية والوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد: الجواب من ابن عمرو رضي الله عنه كان في عدم قبول الصلاة لمن شرب الخمر، ولم يرد سؤال الديلمي.

وسياق محمد بن يوسف فيما يروي عنه الدارمي: "سؤال الديلمي، والجواب عليه كلاهما في عدم قبول الصلاة"، وفي روايته فيما يروي عنه سلمة بن شبيب: "كان سياق السؤال عن عدم قبول الصلاة، والجواب كان عن عدم قبول التوبة".

فتبين من هذا العرض التعارض بين الروايات عن الأوزاعي، وعن أحد أصحابه، وهو محمد بن يوسف الفريابي.

أما محمد بن يوسف فروايته مضطربة، وخالفه أبو إسحاق الفزاري، فروايته مقدمة على رواية محمد بن يوسف؛ لأن الفزاري أقوى، وأحفظ من محمد بن يوسف في الأوزاعي، وفي سياق جواب

(١) ينظر: التاريخ الكبير (٢٨٨/٣)، والجرح والتعديل (٤٧٤/٣)، وتهذيب الكمال (٦٠١/١).

الصحابي عن عدم قبول الصلاة تابعه الوليد بن مزيد، والوليد بن مسلم، وهما أيضا من كبار أصحاب الأوزاعي، وروايتهما مختصرة لم يرد فيها وجه سؤال الديلمي،

قال: "مروان بن محمد إذا كتبت حديث الأوزاعي عن الوليد بن مسلم فما تبالي من فاتك"، وقال الحاكم: "أثبت أصحاب الأوزاعي أبو إسحاق الفزاري"^(١).

وأما رواية بقية بن الوليد فمنكرة أيضا؛ لمخالفتها لرواية الفزاري، ومن معه؛ لأن الجواب من قبل الصحابي رضي الله عنه في عدم قبول صلاة شارب الخمر مشهور كما سيأتي، ولعل الوهم من الراوي عن بقية بن الوليد عمرو بن عثمان بن سعيد، وهو صدوق، ويحتمل أن بقية دلس، والخطأ ممن فوّه؛ لأنه لم يصرح بالسماع، ولا التحديث فيما يظهر.

● أما ربعة بن يزيد فاختلف عليه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول: ربعة بن يزيد الدمشقي، عن عبد الله بن فيروز الديلمي، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

وهذه رواية: الأوزاعي، ومعاوية بن صالح بن حديد عنه.

الوجه الثاني: ربعة بن يزيد الدمشقي، عن عبد الله بن فيروز، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

وهذه رواية: سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى الدمشقي عنه.

والظاهر أن المحفوظ عنه الوجه الأول؛ تابعه فيه عروة بن رويم، ويحيى بن أبي عمرو السيباني عن عبد الله الديلمي، وأما الوجه الثاني فلم يتابع فيه سعيد، ولعله من أوهامه؛ لأنه اختلط في آخر عمره^(٢).

فالحديث من وجهه الراجح صحيح، وعروة وإن كان صدوقاً فإنه توبع برواية الثقات كما سبق بيانه.

(١) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٣٠)، والتقريب (ص: ٩٥٥، ٧٤١).

(٢) ينظر: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (١/١٣٦).

وللحديث طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

منها: طريق مجاهد بن جبر، عن عبد الله بن عمرو.

● واختلف عنه في الرفع، والوقف على وجهين:

الوجه الأول: مجاهد بن جبر، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

وهذه رواية: يزيد بن أبي زياد الكوفي، ويونس بن خباب الأسدي عنه.

الوجه الثاني: مجاهد بن جبر، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

وهذه رواية: الحكم بن عتيبة الكندي، والليث بن سعد عنه.

والراجح الوجه الثاني؛ لأنه من رواية الحكم بن عتيبة، والليث بن سعد، وهما من الثقات الأثبات، وعدولهم من الرفع إلى الوقف يدل على مزيد حفظهم.

وأما الوجه الأول فإنه منكر؛ لأنه من رواية يزيد بن أبي زياد، ويونس بن خباب، وهما ضعيفان فيزيد هذا ضعيف، معروف برفع الموقوفات قال شعبة: "كان يزيد بن أبي زياد رفعا"^(١)، والرفع تسبق إليه السنة الضعفاء.

فالإسناد من وجهه الراجح صحيح؛ رجاله ثقات، وإسناده متصل.

ومنها: طريق نافع بن عاصم الثقفي، عن عبد الله بن عمرو:

يرويه حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء العامري، عن نافع بن عاصم بن عروة الثقفي، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

وهذا طريق حسن؛ فيه نافع بن عاصم، وهو صدوق، وباقي رجاله ثقات، وإسناده متصل.

ومنها: طريق نافع بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن عمرو:

(١) ينظر: ضعفاء العقيلي (٣٧٩/٤)، والجرح والتعديل (٢٣٨/٩).

يرويه أبو بكر بن الخلال في كتاب السنة، عن أحمد بن حنبل، عن مُجَدِّ بن جعفر، عن شعبة بن الحجاج، عن النعمان بن سالم الطائفي، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

وهذا طريق صحيح؛ رجاله ثقات، والإسناد متصل.

ومنها: طريق الوليد بن عباد بن صامت.

يرويه مُجَدِّ بن ربيعة بن سمير الكوفي، عن الحكم بن عبد الرحمن بن أبي نعم الكوفي، عن الوليد بن عباد بن الصامت، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

فيه الحكم بن عبد الرحمن، وهو صدوق سيء الحفظ، وفي روايته زيادة: "الخمير أم الخبائث"، وأيضاً: "فإن مات مات ميتة جاهلية"، وقد تفرد بهذه الزيادة، ومثله لا يحتمل منه التفرد.

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الوليد بن عباد، إلا الحكم بن عبد الرحمن، تفرد به: مُجَدِّ بن ربيعة"^(١).

فتبين من دراسة طرق الحديث أن الحديث روي مرفوعاً، وموقوفاً عن عبد الله بن عمرو، والرواة متكافئون في القوة في كلا الوجهين، أما رواية الوقف فهما مجاهد، ونافع بن جبير بن مطعم، وهما ثقتان، وأصحاب وجه الرفع هم عبد الله بن فيروز الديلمي، ونافع بن عاصم الثقفي، والوليد بن عباد بن الصامت، وهم ثقات كذلك سوى نافع بن عاصم، وهو صدوق^(٢)، والذي يظهر أن الوجهين محفوظان عن ابن عمرو رضي الله عنه؛ فعلموا طبقتهم، وشهرته بالفتوى، وتكافؤ الرواة في القوة يغلب احتمال حفظ الوجهين جميعاً.

فالحديث صحيح مرفوعاً، والموقوف داخل في المرفوع.

(١) المعجم الأوسط (٤/٨١).

(٢) ينظر: الكاشف (٤/٤٥٥)، والتقريب (ص: ٩٩٣، ٩٢١، ٥٣٥، و٩٩٥).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على حبوط أجر صلاة شارب الخمر لأربعين يوما، وسبقت الإشارة إليه في الحديث الماضي.

قال مُحمَّد بن نصر: "ونظير ذلك قوله: «من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوما» فلو أن رجلا شرب الخمر ثم جاء يستفتي لم يجز أن يقال له دع الصلاة أربعين يوما، فإنك إن صليت لم تقبل منك، بل قد أجمعوا أن عليه أن يصلي، وأنه إذا صلى فصلاته جائزة، وليس له أن يعيد صلاة أربعين يوما، وتأول قوله: «لا تقبل له صلاة» أي لا يثاب على صلاته أربعين يوما عقوبة لشربه الخمر، كما قالوا في المتكلم يوم الجمعة والإمام يخطب إنه يصلي الجمعة، ولا جمعة له يعنون أنه لا يعطى ثواب الجمعة عقوبة لذنبه"^(١).



(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/٥٨٧٩).

❁ الحديث الثاني بعد المائة (١٠٢):

قال الإمام أحمد رحمته الله: حدثنا مكّي بن إبراهيم، حدثنا عبيد الله بن أبي زياد، عن شهر بن حوشب، عن ابن عم لأبي ذر، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين ليلة، فإن تاب تاب الله عليه، فإن عاد كان مثل ذلك، فما أدري أفي الثالثة أم في الرابعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن عاد كان حتماً على الله أن يسقيه من طينة الخبال) قالوا: يا رسول الله، وما طينة الخبال؟ قال: عصارة أهل النار^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - مكّي بن إبراهيم بن بشير: "ثقة ثبت"^(٢).

٢ - عبيد الله بن أبي زياد: أبو الحصين، المكي، القداح، (ت: ١٥٠ هـ).

روى عن: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، وشهر بن حوشب، وغيرهما.

وروى عنه: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ومكّي بن إبراهيم بن بشير البلخي، وغيرهما.

مختلف فيه، قال: يحيى بن معين في رواية أخرى، وأحمد، والنسائي، وابن عدي: "ليس به بأس"، وقال يحيى القطان: "كان وسطاً لم يكن بذاك"، وضعفه يحيى بن معين في رواية، والبخاري، وأبو حاتم، والنسائي في رواية.

قال ابن حجر: "ليس بالقوي"^(٣).

(١) مسند أحمد ح (٢١٥٠٢).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢٠).

(٣) التقريب (ص: ٣٧١)، وينظر: الضعفاء الصغير للبخاري (٨٦/١)، وضعفاء العقيلي (١١٨/٣)، والكمال لابن عدي (٣١٥/٥)، وتهذيب الكمال (١٠/٣).

٣- شهر بن حوشب: "صدوق كثير الإرسال، والأوهام"^(١).

٤- ابن عم أبي ذر رضي الله عنه: "مجهول".

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البزار (٤٠٧٤) عن محمد بن المثني بن عبيد العنزي، عن مكي بن إبراهيم البلخي به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٢٧٦٠٣)، والطبراني (٤٢٨، ٤٢٩) من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي،

وعبد الرزاق (١٧٠٠٦) من طريق أبان أبي عياش البصري،

كلاهما (عبد الله، وأبان) عن شهر بن حوشب به، بنحوه.

ورواية عبد الله بن عثمان، عن شهر: عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها مرفوعا.

ورواية أبان بن أبي عياش، عن شهر بن حوشب: عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا، ولم يذكر بينهما ابن عم أبي ذر.

□ دراسة الحديث:

في إسناد عبيد الله بن أبي زياد المكي، وابن عم أبي ذر، الأول ضعيف، والثاني مجهول.

● والحديث يرويه شهر بن حوشب، وقد اختلف فيه عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: شهر بن حوشب، عن ابن عم أبي ذر، عن أبي ذر مرفوعا.

وهذه رواية: عبيد الله بن أبي زياد المكي.

الوجه الثاني: شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها مرفوعا.

وهذه رواية: عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي.

(١) تقدمت ترجمته في ح (٢٥).

الوجه الثالث: شهر بن حوشب، عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه رواية: أبان بن أبي عياش البصري.

والذي يظهر أن المحفوظ الوجه الثاني؛ لأنه من رواية عبد الله بن عثمان بن خثيم، وهو أحسن حالا من عبيد الله، وأبان؛ فعبيد الله ضعيف، وأبان متروك^(١)، عليه فالحديث عن أبي ذر وهم ليس له أصل.

والحديث من وجهه الراجح لا يصح؛ لأجل شهر بن حوشب، وهو سيء الحفظ مضطرب الحديث، قال ابن رجب: "وممن يضطرب في حديثه أيضا شهر بن حوشب، وهو يروي المتن الواحد بأسانيد متعددة"^(٢)، والظاهر أن الحديث لا يصح عن أبي ذر، ولا عن أسماء رضي الله عنها.



(١) التقريب (ص: ١٠٣).

(٢) شرح علل الترمذي (١/٤٢٢).

❁ الحديث الثالث بعد المائة (١٠٣):

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا داود بن مهران الدباغ، حدثنا داود يعني العطار، عن ابن خثيم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، أنها سمعت النبي ﷺ يقول: (من شرب الخمر، لم يرض الله عنه أربعين ليلة، فإن مات، مات كافراً، وإن تاب، تاب الله عليه، وإن عاد، كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال) قالت: قلت: يا رسول الله، وما طينة الخبال؟ قال: «صديد أهل النار»^(١).

هذا الحديث سبقت دراسته مع الحديث الماضي، وتبين أن نسبته إلى أسماء بنت يزيد لا تصح.



(١) مسند أحمد ح (٢٧٦٠٣).

المطلب الثامن

إنشاد الشعر ليلاً

❖ الحديث الرابع بعد المائة (١٠٤):

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا قزعة بن سويد الباهلي، عن عاصم بن مخلد، عن أبي الأشعث الصنعاني، قال أبي: حدثنا الأشيب، فقال: عن أبي عاصم الأحول، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، قال: قال رسول الله ﷺ: (من قرض بيت شعر بعد العشاء الآخرة، لم تقبل له صلاة تلك الليلة)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- يزيد بن هارون: "ثقة متقن"^(٢).

٢- قزعة بن سويد بن حجر: أبو مُجَّد، الباهلي البصري، (ت: ١٧١-١٨٠ هـ).

روى عن: حميد بن قيس المكي، وعاصم بن مخلد، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الواحد بن غياث البصري، ويزيد بن هارون السلمي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ضعيف"^(٣).

٣- عاصم بن مخلد.

روى عن: أبي الأشعث شراحيل بن آدة الصنعاني.

(١) مسند أحمد ح (١٧١٣٤).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢).

(٣) التقريب (ص: ٤٥٥)، وينظر: سؤلات الأثرم لأحمد (١/٥٠)، وضعفاء العقيلي (٣/٤٨٧)، والجرح والتعديل

(١٣٩/٧)، وميزان الاعتدال (٣/٣٨٩).

وروى عنه: الحسن بن موسى الأشيب، وقزعة بن سويد بن حجر الباهلي.

قال الذهبي: "مجهول"^(١).

٤- أبو الأشعث الصنعاني: شراحيل بن آدة، الجرمي الأبنوي الشامي.

روى عن: شداد بن أوس، وعبادة بن الصامت، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، وعاصم بن مخلد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البزار (٣٤٧٧) عن بشر بن دحية الزياتي،

والطبراني (٧١٣٣) من طريق مسدد بن مسرهد،

كلاهما (بشر، ومسدد) عن يزيد بن هارون السلمي به، بمثله.

* وأخرجه أبو القاسم البغوي في الجعديات (٣٤٧٧) من طريق عبد القدوس بن حبيب

الكلاعي،

ومحمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة كما في اللآلي المصنوعة للسيوطي (١٩٩/١) عن

إسحاق بن رهويه،

والطبراني في مسند الشاميين (١٢٣٨) من طريق موسى بن أيوب النصيبي،

كلاهما (إسحاق، وموسى) عن الوليد بن مسلم، عن الوليد بن سليمان بن أبي السائب،

كلاهما (عبد القدوس، والوليد) عن أبي الأشعث شراحيل بن آدة الصنعاني به، بمثله.

ورواية الوليد بن سليمان بن أبي السائب فيما يروي عنه الوليد بن مسلم في رواية

(١) ديوان الضعفاء (٢٠٤/١)، وينظر: ضعفاء العقيلي (٣٣٩/٣)، وثقات ابن حبان (٢٥٨/٧).

(٢) التقريب (ص: ٢٦٤)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٥٥/٤)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٤٣٦/٢٢)، وتهذيب

الكمال (٤٠٨/١٢).

إسحاق بن راهويه: عن أبي الأشعث، عن عبد الله عمر موقوفا.

وروايته فيما يروي عنه الوليد بن مسلم في رواية موسى بن أيوب بن النصيب: عن أبي الأشعث، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

□ دراسة الحديث:

في إسناده قزعة بن سويد الباهلي، وهو ضعيف، وشيخه عاصم بن مخلد مجهول، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقد توبع عاصم برواية عبد القدوس بن حبيب الكلاعي، والوليد بن سليمان بن أبي السائب، ولكن متابعة عبد القدوس لا يعتد بها؛ لأنه متروك الحديث، وأما الوليد بن سليمان فقد تابعه مع المخالفة كما يلي.

● والحديث يرويه أبو الأشعث الصنعاني، واختلف فيه عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس رضي الله عنه مرفوعا.

وهذه رواية: عاصم بن مخلد، وعبد القدوس بن حبيب الكلاعي.

الوجه الثاني: أبو الأشعث الصنعاني، عن عبد الله بن عمر موقوفا.

وهذه رواية: الوليد بن سليمان بن أبي السائب فيما يروي عنه الوليد بن مسلم في رواية إسحاق بن راهويه.

الوجه الثالث: أبو الأشعث الصنعاني، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

وهذه رواية: الوليد بن سليمان بن أبي السائب فيما يروي عنه الوليد بن مسلم في رواية موسى بن أيوب بن عيسى النصيب.

أما الوليد بن مسلم فالراجح عنه فيما يبدو رواية إسحاق بن راهويه؛ لأنه ثقة حافظ، ووقفه مما يدل على مزيد حفظه؛ لأن الرفع أسهل على اللسان، وأما موسى بن أيوب فهو دون إسحاق في القوة؛ لأنه صدوق^(١)، وقد نص أبو حاتم إلى خطئه في الرفع^(٢).

(١) التقريب (ص: ٩٧٨).

(٢) ينظر: علل ابن أبي حاتم (٢٦/٦).

وأما أبو الأشعث الصنعاني فالراجح عنه فيما يظهر الوجه الثاني، وهو رواية الوليد بن سليمان؛ لأنه ثقة^(١)، وعدوله عن الرفع إلى الوقف مما دل على مزيد ضبطه.

والوجه الأول من رواية عاصم بن مخلد، وهو مجهول، والراوي عنه قزعة بن سويد الباهلي ضعيف، ومتابعة عبد القدوس له لا تنفع؛ لأنه متروك، وأشار ابن حجر إلى احتمال سرقة عبد القدوس للحديث من قزعة الباهلي، ولكنه مال إلى تحسين الحديث؛ لأجل توثيق ابن حبان لعاصم، وخالفه العقيلي، والذهبي تبعاً له، فأوردا هذا الحديث من منكير عاصم بن مخلد^(٢).

والحديث من وجهه الراجح لا يصح؛ لعننة الوليد بن مسلم، وهو معروف بالتدليس، والإرسال^(٣)، وأشار إلى نكارة متنه ابن حجر حين رد على ابن الجوزي في إدخاله هذا الحديث في الموضوعات معللاً بجهالة عاصم، وضعف قزعة، فقال الحافظ: "قلت ليس في شيء من هذا ما يقضي على هذا الحديث بالوضع، إلا أن يكون استنكر عدم القبول من أجل فعل المباح؛ لأن قرص الشعر مباح، فكيف يعاقب فاعله بأن لا تقبل له صلاة، فلو علل بهذا لكان أليق به من تعليله بعاصم وقزعة، ثم بدأ يدافع عن عاصم، وقزعة، فحسن الحديث، والذي يبدو أن حكم ابن الجوزي أقرب"^(٤).

(١) التقریب (ص: ١٠٣٨).

(٢) ينظر: ضعفاء العقيلي (٣/٣٣٩)، وميزان الاعتدال (٢/٣٥٧)، والقول المسدد (١/٣٠)، وتعجيل المنفعة (١/٧٠٣).

(٣) تعريف أهل التقديس (ص: ٥١).

(٤) ينظر: الموضوعات (١/٢٦١)، والقول المسدد (١/٣٠).

* مدافعة الحافظ ابن حجر عن عاصم بن مخلد بتوثيق ابن حبان له مناقضاً لتحريره عن طريقة ابن حبان في التوثيق حيث قال: "وهذا الذي ذهب إليه بن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبن جرحه مذهب عجيب؛ والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك بن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً من نص عليهم أبو حاتم، وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند بن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور". ينظر: لسان الميزان (١/١٤).

□ شرح الغريب:

"القرض قول الشعر خاصة، يقال: قرضت الشعر أقرضه إذا قلته"^(١).

□ مناسبة الحديث:

الحديث يدل على تحريم الشعر بعد العشاء، وأنه يحبط أجر الصلاة، ولكن تبين أن ثبوت مثل هذا الوعيد يحتاج إلى نقل ثابت.



(١) لسان العرب (٧/٢١٨).

❖ الحديث الخامس بعد المائة (١٠٥):

قال الإمام الطبراني رحمته الله: حدثنا أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيم الدمشقي، ثنا موسى بن أيوب النصيبي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا الوليد بن سليمان بن أبي السائب، قال: سمعت أبا الأشعث الصنعاني، يقول: سمعت عبد الله بن عمرو، يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من قرض بيت شعر بعد العشاء لم تقبل له صلاة حتى يصبح)^(١).

هذا الحديث تقدمت دراسته مع الحديث السابق، وتبين كلام أبي حاتم، وابن الجوزي فيه، وأيضاً أن المدار الوليد بن مسلم، وقد عنعن، وهو مدلس، فعليه لا يعتمد على مثله.



(١) مسند الشاميين ح (١٢٣٨).

المبحث الثالث

دراسة الأحاديث في الجبوط الجزئي الذي يحبط قدرا معيناً

من جملة حسنات الإنسان حسب الكثرة والقلة

من دون تعيين للعمل المحبّط

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: انتهاك حقوق العباد من قتل وقذف وغيرهما.

المطلب الثاني: عدم قضاء الديون.

المطلب الثالث: قطع الرحم.

المطلب الرابع: إيذاء الجيران.

المطلب الخامس: هجر المسلم.

المطلب السادس: اقتناء الكلب لمصلحة غير شرعية.

المطلب الأول

انتهاك حقوق العباد من قتل، وقذف، وشتم، وغيرها

❁ الحديث السادس بعد المائة (١٠٦):

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا قتيبة بن سعيد، وعلي بن حجر، قالا: حدثنا إسماعيل وهو ابن جعفر، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «أتدرون ما المفلس؟» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: (إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة، وصيام، وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فُتيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار)^(١).

□ تراجع الرواة:

١ - قتيبة بن سعيد: "ثقة ثبت"^(٢).

٢ - إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير: الأنصاري المدني الزرقى، (ت ١٨٠ هـ).

روى عن: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، وحמיד بن أبي حميد الطويل، وغيرها.

وروى عنه: علي بن حجر بن إياس السعدي، وقتيبة بن سعيد، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٣).

٣ - العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب: "صدوق ربما وهم"^(٤).

(١) صحيح مسلم ح (٢٥٨١).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢٥).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١٣٧/١)، والجرح والتعديل (١٦٢/٢)، وتاريخ بغداد (٢١٨/٦)، والتقريب

(ص: ١٠٦).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (٤٠).

٤- عبد الرحمن بن يعقوب المدني: "ثقة"^(١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الترمذي (٢٤١٨)،

والبيهقي (١١٥٠٤) من طريق محمد بن نعيم بن عبد الله النيسابوري،

كلاهما (الترمذي، ومحمد) عن قتيبة بن سعيد به، بمثله.

ورواية الترمذي: عن قتيبة بن سعيد، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن العلاء به.

* وأخرجه أحمد (١٨٤٢) عن سليمان بن داود العتكي،

وأبو يعلى (٦٤٩٩)، والبيهقي (١١٥٠٤) من طريق يحيى بن أيوب المقابري،

كلاهما (سليمان، ويحيى) عن إسماعيل بن جعفر بن كثير الأنصاري به، بمثله.

وأخرجه الترمذي (٢٤١٨)، وابن حبان (٤٤١١)، و (٧٣٥٩) من طريق عبد العزيز بن

محمد الدراوردي،

وأحمد (٨٠٢٩، و ٨٤١٤) من طريق زهير بن محمد التميمي،

كلاهما (الدراوردي، وزهير) هم العلاء بن عبد الرحمن به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

الحديث مخرج في صحيح مسلم، وغيره. وفي إسناده العلاء بن عبد الرحمن، وفيه كلام، ولكن تخريج مسلم له، وانتقاه يدل على حفظه للحديث، ولا سيما أن العلاء ليس ضعفه شديداً، وإنما أنكر عليه بسبب تفرد عن أبيه، وقد وثقه أحمد، وقال أبو حاتم: "صالح روى عنه الثقات، ولكنه أنكر من حديثه أشياء"، وقال ابن عدي: "وللعلاء بن عبد الرحمن نسخ عن أبيه، عن أبي هريرة يرويه عن العلاء الثقات، وما أرى بحديثه بأساً"^(٢)، وهذا يدل أن

(١) تقدمت ترجمته في ح (٤٠)

(٢) الجرح والتعديل (٣٥٧/٦)، والكمال (٣٧٢).

تفرداته عن أبيه ليست ضعيفة مطلقاً، وأيضاً الإمام مسلم يخرج لمثله ما توبع فيه من وجه آخر كما هو معلوم.

وقد روى الترمذي عن قتيبة، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن العلاء به، مخالفاً لمسلم، وهذا في الظاهر علة، ولكنها ليست بقادحة فيما يبدو؛ لأن قتيبة لم ينفرد، وتابعه القعني عن الدراوردي، وإسناد القعني ثابت^(١)، وهذا يدل على أن لقتيبة شيخين في الحديث.

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث أن الظلم بأنواعه يسبب حبوط أجر صاحبه.

نقل النووي عن المازري: "إنما عوقب بفعله، ووزره، وظلمه؛ فتوجهت عليه حقوق لغرمائه، فحقيقة العقوبة إنما هي بسبب ظلمه، ولم يعاقب بغير جناية، وظلم منه"^(٢).



(١) ينظر: صحيح ابن حبان ح (٧٣٥٩).

(٢) ينظر: شرح النووي لصحيح مسلم (١٣٥/٦).

❁ الحديث السابع بعد المائة (١٠٧):

قال الإمام البزار رحمته الله: حدثنا عبد الله بن إسحاق العطار، قال: أخبرنا خالد بن حمزة العطار، قال: أخبرنا عثمان بن غياث، قال: أخبرنا أبو عثمان، عن سلمان رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: (يجيء الرجل يوم القيامة من الحسنات ما يظن أن ينجو بها فلا يزال يقوم رجل قد ظلمه مظلمة فيؤخذ من حسناته فيعطى المظلوم حتى لا تبقى له حسنة، ثم يجيء من قد ظلمه ولم يبق من حسناته شيء فيؤخذ من سيئات المظلوم فتوضع على سيئاته)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- عبد الله بن إسحاق بن محمد: أبو جعفر، الواسطي، ويقال: البغدادي، الناقد، (ت: ٢٥١-٢٦٠ هـ).

روى عن: خالد بن حمزة العطار، ويزيد بن هارون، وغيرهما.

وروى عنه: البزار، وابن ماجة، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق"^(٢).

٢- خالد بن حمزة العطار: لا يعرف^(٣).

٣- عثمان بن غياث: الراسبي الزهراني البصري الباهلي، (ت: ١٥٠-١٦٠ هـ).

روى عن: أبي عثمان النهدي، والحسن البصري، وغيرهما.

وروى عنه: محمد بن جعفر، وأبو أسامة، وغيرهما.

(١) مسند البزار ح (٢٥٢٤).

(٢) التقريب (ص: ٤٩١)، وينظر: ثقات ابن حبان (٣٦٢/٨)، وتهذيب الكمال (٣١٣/١٤).

(٣) ينظر: مجمع الزوائد (٣٥٣/١٠).

قال ابن حجر: "ثقة ورمي بالإرجاء"^(١).

٤- أبو عثمان النهدي: عبد الرحمن بن مل، الكوفي القضاعي، (ت: ٧٥ هـ).

روى عن: سلمان الفارسي، وعمر بن الخطاب، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: سليمان بن طرخان التيمي، وعثمان بن غياث الراسبي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "مخضرم من كبار الثانية ثقة ثبت عابد"^(٢).

٥- سلمان الفارسي: رضي الله عنه.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٦٦٩) عن حماد بن أسامة،

والحاكم (٨٧١٤) عن شعبة بن الحجاج،

كلاهما (حماد، وشعبة) عن عثمان بن غياث الراسبي به، بمثله.

وروايتهما موقوفة على سلمان، وعلى آخرين من الصحابة رضي الله عنهم، وسماهم عنه شعبة، وهم

سلمان، وسعد، وابن مسعود رضي الله عنهم.

ورواية شعبة بلفظ: "يرفع للرجل الصحيفة يوم القيامة، فما تزال مظالم بني آدم تتبعه حتى

ما يبقى حسنة، وتزاد عليه من سيئاتهم".

* وأخرجه مسدد بن مسرهد كما في المطالب العالية (٤٥٨٢) عن معتمر بن سليمان،

والحاكم (٨٧١٤) من طريق شعبة بن الحجاج،

كلاهما (معتمر، وشعبة) من طريق خالد بن مهران الحذاء،

والحاكم (٨٧١٤) من طريق عاصم بن سليمان الأحول،

(١) التقريب (ص: ٣٨٦)، وينظر: علل أحمد رواية عبد الله (١٨٥/٢)، وأحوال الرجال (٢١١/١).

(٢) التقريب (ص: ٣٥١)، وينظر: علل ابن المديني (٦٤/١)، وطبقات ابن سعد (٦٨/٧).

كلاهما (خالد، وعاصم) عن أبي عثمان النهدي به، بمثله.

ورواية عاصم، وخالد فيما يروي عنه معتمر موقوفة على جمع من الصحابة، وذكر أبو عثمان أسماء ستة من الصحابة، وحفظ خالد ثلاثة منهم كما قال، وهم: ابن مسعود وحذيفة وسلمان رضي الله عنه.

□ دراسة الحديث:

في إسناده خالد بن حمزة العطار، ولا يعرف، وتلميذه عبد الله بن إسحاق الناقد لم يوثقه أحد سوى ابن حبان فما يظهر، ولم أقف على من وثقه، حتى اكتفى المزي، وابن حجر على توثيق ابن حبان، ولم ينقل فيه شيئاً عن أحد سواه، ولكن قال ابن حجر: "صدوق"، بل قال الذهبي: "ثقة"^(١).

● واختلف فيه عن أبي عثمان على وجهين:

الوجه الأول: أبو عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي مرفوعاً.

وهذه رواية: عثمان بن غياث الراسبي - فيما يروي عنه خالد بن حمزة العطار-، وخالد الحذاء فيما يروي عنه شعبة.

الوجه الثاني: أبو عثمان النهدي، عن جمع من الصحابة موقوفاً، ومنهم سلمان الفارسي.

وهذه رواية: عاصم الأحول، وعثمان بن غياث - فيما يروي عنه حماد بن أسامة، وشعبة - وخالد الحذاء فيما يروي عنه معتمر بن سليمان.

أما خالد الحذاء فالذي يظهر أن الصحيح منه الوقف، ولعل رواية الرفع خطأ على شعبة من قبل أبي داود الطيالسي؛ لأنه عرف برفع الموقوف، ولا سيما أن رواية معتمر على الوقف دليل على تثبته؛ لأن الرفع يركبه الدهول، إذن فرواية شعبة أيضاً موقوفة، والرفع خطأ عليه، وأما عثمان بن غياث فالحفوظ عنه الوقف؛ لاتفاق شعبة، وحماد عليه، وأما الرفع فهو من رواية خالد العطار، وهو مجهول.

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٣٠٣/١٤)، والكاشف، وتهذيب التهذيب (١٤٧/٥).

وبعد دراسة الاختلاف، والتصفية تبين أن أبا عثمان لم يختلف عليه، وإنما الاختلاف على أصحابه، والرواية الصحيحة عنه موقوفة.

والحديث صحيح موقوف، ولا تضر جهالة خالد العطار؛ لأن الاعتماد على رواية شعبة، وأبي أسامة؛ وإسنادهما صحيح، وفي صحة رواية خالد الحذاء نظر؛ لأنه لم يسمع من أبي عثمان النهدي على ما قال الإمام أحمد^(١)، على أن في روايته التصريح بالسماع، ولعله خطأ، ولكنه لم يتفرد، وقد روى عن أبي عثمان النهدي عاصم الأحول، وعثمان بن غياث كما تبين. والحديث مع وقفه له حكم الرفع؛ لأنه لا مجال للاجتهاد فيه؛ ويشهد له الحديث السابق.



(١) جامع التحصيل (١/١٧١).

المطلب الثاني

بقاء الدين في الذمة عند الموت

❁ الحديث الثامن بعد المائة (١٠٨):

قال الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مُحَمَّدُ بن ثعلبة بن سواء قال: حدثنا عمي مُحَمَّد بن سواء، عن حسين المعلم، عن مطر الوراق، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: (من مات وعليه دينار أو درهم قضى من حسناته، ليس ثم دينار ولا درهم)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- مُحَمَّد بن ثعلبة بن سواء: السدوسي العنبري البصري (ت: ٢٣١-٢٤٠ هـ).

روى عن: مُحَمَّد بن سواء بن عنبر السدوسي.

وروى عنه: ابن ماجه، وموسى بن هارون بن عبد الله البغدادي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق"^(٢).

٢- مُحَمَّد بن سواء بن عنبر: أبو الخطاب، السدوسي العنبري البصري، (ت: ١٨٧ هـ).

روى عن: سعيد بن أبي عروبة، وحسين المعلم، وهو ابن ذكوان، وغيرهما.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، ومُحَمَّد بن ثعلبة بن سواء السدوسي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "صدوق رمي بالقدر"^(٣).

(١) سنن ابن ماجه ح (٢٤١٤).

(٢) التقريب (ص: ٤٧١)، وينظر: الجرح والتعديل (٢١٨/٧)، وتهذيب التهذيب (٨٦/٩).

(٣) التقريب (ص: ٤٨٢)، وينظر: طبقات ابن سعد (٢٩٤/٧)، والتعديل والتجريح (٦٧٩/٢).

٣- الحسين المعلم: ابن ذكوان، العوزي البصري، (ت: ١٤٥ هـ).

روى عن: عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، ومطر بن طهمان الوراق، وغيرهما.
وروى عنه: عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، ومُحَمَّد بن سواء بن عنبر السدوسي، وغيرهما.
توارد النقاد على توثيقه، وممن وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني،
وخالفهم العقيلي، وأورده في كتاب الضعفاء، فقال: "ضعيف مضطرب الحديث"، ونقل عن
يحيى القطان حيث قال: "وذكر أحاديث حسين المعلم فقال: فيه اضطراب"^(١).

ولم أجد من ضعفه من المتقدمين سواه، إلا ما أورده العقيلي عن يحيى القطان، فإنه قال:
"فيه اضطراب"، وسياق كلام يحيى القطان يدل على أنه قصد أحاديث معينة، لا في جميع
حاله، ويؤيده توثيق الأئمة كأبي حاتم، ولو فرضنا أن يحيى القطان يقصد عموم حاله فلا يضر؛
لأنه ذكر عنه بالشدة في التوثيق، وخالفه الجمهور.

ومن أجله دافع عنه الذهبي، وابن حجر، فقال الذهبي: "ضعفه العقيلي بلا حجة"،
وقال ابن حجر: "ولعل الاضطراب من الرواة عنه فقد احتج به الأئمة"، وقال مرة:
"الحسين بن ذكوان المعلم لأنه القطان بلا قاذح"، وقال أيضا: "ثقة ربما وهم"^(٢).

٤- مطر الوراق: ابن طهمان، أبو رجاء، السلمي البصري الخرساني، (ت: ١٢٥ هـ)، وقيل: غيره.

روى عن: الحسن البصري، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهما.

وروى عنه: سعيد بن أبي عروبة، وحسين المعلم، وغيرهما.

(١) الضعفاء الكبير (٢٥٠/١).

(٢) التقريب (ص: ١٦٦)، وينظر: سؤلات ابن طهمان ليحيى بن معين (٨٢/١)، وضعفاء العقيلي (١٥٠/١)، وميزان
الاعتدال (٥٣٤/١)، والتراجم الساقطة من إكمال التهذيب (١٤٤/١)، وفتح الباري (٤٦١/١).

* ضعف يحيى بن معين رجلا يسمى بحسين بن ذكوان، وقد يتوهم أنه حسين المعلم صاحب الترجمة؛ لأنهما متفقان
في اسمهما، واسم الأب، فصاحب الترجمة حسين المعلم بصري، وذاك واسطي، وهو الذي ضعفه يحيى.

قال ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف"، يعني: ابن أبي رباح^(١).

٥ - نافع مولى ابن عمر: "ثقة ثبت فقيه مشهور"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه ابن ماجه (٢٣٢٠) بهذا الإسناد مختصراً، ولم يسق موضع الشاهد.

* وأخرجه الترمذي (٣٤٧٠) من طريق داود بن زبرقان الرقاشي،

والنسائي في السنن الكبرى (٩٩١٤) من طريق عيسى بن شعيب بن إبراهيم،

والطبراني في مسند الشاميين (٢٤١٨) من طريق عبد الله بن بزيع الأنصاري،

كلاهما (عيسى، وعبد الله) عن روح بن القاسم التميمي،

والنسائي في السنن الكبرى (٩٩١٥) من طريق المثنى بن يزيد البصري،

والطبراني في مسند الشاميين (٢٤٦١) من طريق عمر بن سعيد بن مسروق،

أربعتهم (داود، وروح، والمثنى، وعمر) عن مطر الوراق به، بنحوه.

ورواية مطر الوراق فيما يروي عنه روح بن القاسم في رواية عبد الله بن بزيع: عن عطاء الخراساني، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

وروايته فيما يروي عنه عمر بن سعيد: عن عطاء الخراساني، عن حمران، عن ابن عمر مرفوعاً.

* وأخرجه أبو داود (٣٥٩٧) - ومن طريقه البيهقي (١١٤٤٢) - وأحمد (٥٣٨٥)، والبيهقي (١١٤٤١، و١٧٦١٧) من طريق يحيى بن راشد الدمشقي،

ومعمر بن راشد (٢٠٩٠٥)،

وأحمد (٥٥٤٤) من طريق أيوب بن سلمان الصنعاني،

(١) التقريب (ص: ٥٣٤)، وينظر: ضعفاء النسائي (٩٧/١)، والكمال لابن عدي (١٣٣/٨).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٣١).

والنسائي في السنن الكبرى (٩٩١٢) من طريق القاسم بن أبي بزة المخزومي،

والنسائي في السنن الكبرى (٩٩١٣) من طريق إبراهيم بن طهمان بن شعبة،

أربعتهم (معمر، وأيوب، والقاسم، وإبراهيم) عن عطاء الخراساني،

كلاهما (يحيى، وعطاء) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه بنحوه.

ورواية عطاء فيما يروي عنه معمر: عن عبد الله بن عمر موقوفا.

وروايته فيما يروي عنه القاسم بن أبي بزة: عن حمران، عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا.

وروايته فيما يروي عنه إبراهيم بن طهمان: عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا.

□ دراسة الحديث:

في إسناده محمد بن ثعلبة السدوسي، وعمه محمد بن سواء، وهما في مرتبة الصدوق، وفيه مطر الوراق، وفيه كلام، قال ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ" كما مر في الترجمة، وبقيّة رجاله ثقات.

● والحديث يرويه مطر الوراق، واختلف عنه فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: مطر الوراق، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا.

وهذه رواية: داود بن زبرقان الرقاشي، والمثنى بن يزيد البصري، وروح بن القاسم فيما يروي عنه عيسى بن شعيب بن إبراهيم.

الوجه الثاني: مطر الوراق، عن عطاء الخراساني، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا.

وهذه رواية: روح بن القاسم فيما يروي عنه عبد الله بن بزيع.

الوجه الثالث: عطاء الخراساني، عن حمران، عن ابن عمر رضي الله مرفوعا.

وهذه رواية عمر بن سعيد بن مسروق.

أما روح بن القاسم فلعل المحفوظ عنه رواية عيسى بن شعيب، والرواية الثانية لا تصح عنه؛ لأن راويها عبد الله بن بزيع ضعيف، وعيسى بن شعيب أقوى منه.

وأما الوجه الأول، والثالث فلعله من قبل مطر الوراق نفسه؛ لأنه صدوق كثير الخطأ عند ابن حجر، فالاعتماد في الوجه الأول على روح بن القاسم، وهو ثقة حافظ، وأما الوجه الثالث فراويه عمر بن سعيد، وهو أيضا ثقة، فالحمل على مطر الوراق أقرب، وقد أشار أحمد إلى سوء حفظ مطر، واضطرابه في الحديث، وقال أبو داود: "ليس هو عندي بحجة، ولا يقطع به في حديث إذا اختلف"^(١).

وعلى هذا فإسناد المؤلف لا يصح؛ لاضطراب مطر الوراق؛ لأنه المدار، وبه أعله البوصيري^(٢).

وللحديث طريقان آخران عن عبد الله بن عمر:

الأول: طريق يحيى بن راشد الدمشقي، عن ابن عمر.

يرويه زهير بن معاوية بن حديج، عن عمارة بن غزية بن الحارث المازني، عن يحيى بن راشد، عن ابن عمر مرفوعا.

وإسناده حسن؛ عمارة بن غزية صدوق^(٣)، وباقي رجاله ثقات.

الطريق الثاني: طريق حمran بن أبان المدني، عن ابن عمر.

● يرويه عطاء الخراساني، واختلف فيه عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: عطاء الخراساني، عن ابن عمر مرفوعا.

وهذه رواية: أيوب بن سلمان الصنعاني.

الوجه الثاني: عطاء الخراساني، عن ابن عمر موقوف.

وهذه رواية: معمر بن راشد.

(١) ينظر: الكامل لابن عدي (١٣٤/٨)، و٤/٤١٥) وتهذيب الكمال (٨٦/٤)، والتقريب (ص: ٣٣٠، و٧٢٠).

(٢) ينظر: مصباح الزجاجة (٦٥/٣).

(٣) التقريب (ص: ٧١٣).

الوجه الثالث: عطاء الخراساني عن حمران بن أبان المدني، عن ابن عمر مرفوعاً.

وهذه رواية القاسم بن أبي بزة المخزومي.

الوجه الرابع: عطاء الخراساني، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر مرفوعاً.

وهذه رواية: إبراهيم بن طهمان بن سعيد الخراساني.

وهذا الاختلاف فيما يظهر من عطاء نفسه؛ لأنه سيء الحفظ، والرواة عنه ثقات ما عدا راوي الوجه الأول؛ فإنه مجهول، قال ابن حجر: "عطاء الخراساني صدوق يهم كثيراً"^(١).

وتبين مما سبق أن أحسن الطرق طريق يحيى بن راشد، والحديث حسن.

□ مناسبة الحديث:

أفاد الحديث أن الذي يموت، وفي ذمته دين لم ينو قضاءه، أو ماطله رغم وجود الغنى يخسر بذهاب قدر معين من حسناته مقابل دينه.

قال السندي: "أخذ من حسناته، ويعطي للدائن في مقابلة دينه"، وقال الصنعاني: "وهذا فيمن مات غير ناو لقضاء دينه، وأما من مات وهو ينوي القضاء، فإن الله يقضي عنه"^(٢).



(١) لسان الميزان (٤٨١/١) والتقريب (ص: ٧٩٠، و١٠٩).

(٢) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٧٢/٢)، وسبل السلام (٣٣٨/٢).

المطلب الثالث

قطع الرحم

❁ الحديث التاسع بعد المائة (١٠٩):

قال الإمام مسلم رحمته الله: حدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، أخبرني معاوية وهو ابن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: (لا يزال يستجاب للعبد، ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم، ما لم يستعجل) قيل: يا رسول الله ما الاستعجال؟ قال: يقول: «قد دعوت وقد دعوت، فلم أرى يستجيب لي، فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء»^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١- أبو الطاهر: أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح: "ثقة"^(٢).
 - ٢- عبد الله بن وهب: "ثقة حافظ"^(٣).
 - ٣- معاوية بن صالح بن حدير: المشهور بحدير، أبو عمرو، الحضرمي الحمصي القاضي (ت: ١٥٢ هـ)، وقيل: غير ذلك.
- روى عن: عبد الرحمن بن جبير بن نفير، وربيعة بن يزيد الدمشقي، وغيرهما.
- وروى عنه: عبد الله بن صالح بن محمد، وعبد الله بن وهب، وغيرهما.
- وهو مختلف فيه.

(١) صحيح مسلم ح (٢٧٣٥).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٣٤).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٣٤).

وثقه عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين في المشهور عنه، وأحمد، والنسائي، والعجلي، وقال: ابن عمار الموصلي: "الناس يروون عنه، وزعموا أنه لم يكن يدري أي شيء الحديث"، وقال يعقوب بن شيبة: "قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه وسط، ليس بالثبت، ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه"، وقال ابن خراش: "صدوق"، وقال ابن حبان: "يغرب"، وقال ابن عدي: "وما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق، إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات".

قال ابن حجر: "صدوق له أوهام"^(١).

٤- ربيعة بن يزيد: أبو شعيب، الدمشقي الإيادي، القصير، (ت: ١٢١ هـ).

روى عن: أبي إدريس عائذ الله بن عبد الله بن عمرو الخولاني، وعبد الله بن فيروز الديلمي، وغيرهما.

وروى عنه: معاوية بن صالح بن حدير، وسعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى، وغيرهما.

قال الحافظ: "ثقة عابد"^(٢).

٥- أبو إدريس الخولاني: عائذ الله بن عبد الله بن عمرو: أبو إدريس، الخولاني العوزي الشامي الدمشقي (ت: ٨٠ هـ).

روى عن: أبي ثعلبة، وأبي هريرة، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: محمد بن شهاب الزهري، وربيع بن يزيد، وغيرهما.

قال الحافظ: "وسمع من كبار الصحابة"^(٣).

(١) التقريب (ص: ٥٣٨)، وينظر: علل أحمد رواية المروزي (٢٠٨/١)، والجرح والتعديل (٣٨٢/٨)، والكامل لابن

عدي (١٤٥/٨)، ومشيخة النسائي (١٠١/١)، وتهذيب التهذيب (١٠٨/١).

(٢) التقريب (ص: ٢٠٨)، وينظر: ثقات العجلي (١٥٩/١)، والجرح والتعديل (٤٧٤/٣).

(٣) التقريب (ص: ٢٨٩)، وينظر: طبقات ابن سعد (٤٤٨/٧)، ومشاهير علماء الأنصار (١٨٠/١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البيهقي (٦٤٢٩) من طريق محمد بن إسماعيل بن مهران، عن أبي الطاهر أحمد بن عمرو به، بمثله.

* وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٨٧٧، و٨٧٨) عن يونس بن عبد الأعلى بن موسى،

وابن حبان (٨٨١) من طريق حرملة بن يحيى بن عبد الله،

وابن حبان (٩٧٦) من طريق يزيد بن موهب الشامي،

ثلاثتهم (يونس، وحرملة، ويزيد) عن عبد الله بن وهب به، بنحوه.

ورواية يونس الثانية: عن ابن وهب، عن يونس، وهو يونس بن يزيد بن أبي النجاد، عن ابن شهاب، عن أبي عبيد، عن أبي هريرة موقوفا.

* وأخرجه مالك في الموطأ رواية يحيى (٢٩)، ورواية أبي مصعب الزهري (٦١٨) - ومن طريقه البخاري (٦٣٤٠)، ومسلم (٢٧٣٥)، وأبو داود (١٤٨٤)، والترمذي (٣٣٨٧)، وابن ماجه (٣٨٥٣)، وأحمد (١٠٣١٢)، والطحاوي في شرح المشكل (٨٧٧)، وابن حبان (٩٧٥) - وأحمد (٩١٤٨)، والطحاوي (٨٧٨) من طريق أبي عبيد سعد بن عبيد مولى ابن أزهري،

والترمذي (٣٦٠٤)، وأبو يعلى الموصلي (٦١٣٤) من طريق زياد بن أبي المغيرة،

والترمذي (٣٦٠٤) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن موهب،

ومعمر بن راشد (١٩٦٤) عن رجل لم يسم،

وأبو يعلى الموصلي (٦١٣٤) من طريق زياد بن أبي المغيرة الحارث،

والدارقطني في العلل معلقا (١٩٢٨) من طريق أبي صالح ذكوان،

خمسهم (أبو عبيد، وزياد بن أبي المغيرة، وعبيد الله، ورجل مبهم، وأبو صالح) عن أبي

هريرة رضي الله عنه بنحوه.

ورواية أبي صالح فيما يرويه عنه أبو حصين في مسعر بن كدام: موقوفة، كذا روى عنه يزيد بن هارون في رواية.

وفي رواية زياد زيادة: "فإما أن يعجل في الدنيا، وإما أن يدخر له في الآخرة، وإما أن يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما دعا".

ورواية عبيد الله بن عبد الله بن موهب: فيها "ما من عبد يرفع يديه حتى يبدو إبطه يسأل الله مسألة، إلا آتاها إياه ما لم يعجل".

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت لمسلم.

في إسناده معاوية بن صالح، وفيه كلام، وغاية ما فيه أنه يتفرد كما يفهم من كلام ابن عدي، وابن حبان؛ وعادة مسلم انتقاء أحاديث المتكلم فيهم، ولا سيما أن للحديث طرقا محفوظة عن أبي هريرة، وبه زال ما يخشى من تفرد معاوية بن صالح؛ فظهر بذلك تصحيح مسلم لحديثه.

● وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة:

الطريق الأول: طريق أبي عبيد سعد بن عبيد مولى ابن أزر، عن أبي هريرة.

يرويه الزهري، وقد اختلف عليه في رفع الحديث، ووقفه:

فروى مالك، وعقيل بن خالد، وأبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس وإسحاق عنه، عن أبي عبيد مولى ابن أزر، عن أبي هريرة مرفوعا.

وخالفهم يونس بن يزيد، فروى عنه، عن أبي عبيد، عن أبي هريرة موقوفا.

والمحفوظ الأول؛ لأنه رواية الجماعة، وفيهم مالك، وأما يونس فلم يتابع، وتكلم أحمد في

روايته عن الزهري^(١)، وهذه قرينة على وهمه.

فالحديث من وجهه الراجح صحيح، أخرجه الشيخان، وغيره.

الطريق الثاني: طريق زياد بن أبي المغيرة.

يرويه الليث بن أبي سليم، عن زياد بن أبي المغيرة، عن أبي هريرة مرفوعا.

وهذا الطريق مداره على الليث، وهو ضعيف، وشيخه زياد مجهول، وزاد فيه لفظ: "فإما أن يعجل في الدنيا، وإما أن يدخر له في الآخرة، وإما أن يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما دعا قال الترمذي: غريب من هذا الوجه"^(٢).

الطريق الثالث: طريق عبيد الله بن عبد الله بن موهب.

وإسناده ضعيف جدا؛ فيه يحيى بن عبيد الله بن عبد الله، وهو متروك.

الطريق الرابع: طريق معمر بن راشد، عن رجل مبهم.

وإسناده ضعيف؛ لجهالة حال هذا المبهم، وقد يتقوى؛ لعلو طبقتهم، ووجود الشواهد؛ لأن الجهالة يستأنس بها في طبقة التابعين مع وجود المتابعة، وعدم النكارة فيما يرويه.

الطريق الخامس: طريق أبي صالح ذكوان، عن أبي هريرة.

يرويه يزيد بن هارون، وجعفر بن عون، كلاهما عن أبي حصين عثمان بن عاصم بن حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

● **واختلف فيه عن يزيد على وجهين:**

الوجه الأول: مرفوع، وهذه رواية عبيد بن محمد الوراق، وشعيب بن عمرو البزار عنه، وكذا رواه جعفر بن عون.

الوجه الثاني: موقوف، وهذه رواية ثانية عن يزيد بن هارون، ولم أقف على راويها، ولم

(١) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/٦٧١).

(٢) جامع الترمذي ح (٣٦٠٤).

يذكره أيضا الدارقطني، والذي يظهر أن المحفوظ عن يزيد الوجه الأول؛ لموافقة جعفر بن عون عليه، ويفهم من سياق الدارقطني أنه يرجح الأول؛ لأنه أبهم رواية الوجه الأول، وذكر جعفر بن عون متابعا له، وقد أشار أبو نعيم الأصبهاني إلى مخالفة يزيد، وجعفر لأصحاب مسعر بن كدام، ويبدو من كلامه أنه يرجح الموقوف عن مسعر، ولم أهتد إلى رواية الوقف^(١).

□ مناسبة الحديث:

الشاهد من الحديث أن قطع الرحم من كبائر الذنوب كما قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ (٢٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ (٢٣)﴾^(٢)، وأن الدعاء به من موانع قبوله عند الله، ويحرم أجر الدعاء، ومطلوبه.

قال القرطبي: "ومن شروط المدعو فيه أن يكون من الأمور الجائزة الطلب، والفعل شرعا، كما قال: ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم، فيدخل في الإثم كل ما يآثم به من الذنوب، ويدخل في قطيعة الرحم جميع حقوق المسلمين، ومظالمهم. وقد بينا أن الرحم ضربان: رحم الإسلام، ورحم القرابة"^(٣).



(١) ينظر علل الدارقطني ح (١٩٢٨)، حلية الأولياء (٢٤٩/٧).

(٢) سورة محمد (الآيتان: ٢٢، ٢٣).

(٣) المفهم (٦٢/٧).

❁ الحديث العاشر بعد المائة (١١٠):

قال الإمام الترمذي رحمته الله: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن قال: أخبرنا محمد بن يوسف، عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن جبير بن نفير، أن عبادة بن الصامت، حدثهم، أن رسول الله ﷺ قال: (ما على الأرض مسلم يدعو الله بدعوة إلا آتاه الله إياها، أو صرف عنه من السوء مثلها ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم)، فقال رجل من القوم: إذا نكث، قال: الله أكثر^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل: أبو محمد، الدارمي مولاهم التميمي السمرقندي، (ت: ٢٥٤ هـ).

روى عن: محمد بن يوسف بن واقد الفريابي، ويزيد بن هارون بن زاذي، وغيرهما.

وروى عنه: مسلم، والترمذي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "الحافظ صاحب المسند، ثقة فاضل متقن"^(٢).

٢ - محمد بن يوسف بن واقد: أبو عبد الله، الضبي مولاهم الفريابي (ت: ٢١٢ هـ).

روى عن: سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وغيرهما.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، والدارمي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق"^(٣).

(١) جامع الترمذي ح (٣٥٧٣).

(٢) التقريب (ص: ٣١١)، وينظر: تاريخ بغداد (٢٠٩/١١)، والمعلم بشيوخ البخاري ومسلم (٣٦٤/١).

(٣) التقريب (ص: ٥١٥)، وينظر: ثقات العجلي (٢٥٧/٢)، والكمال لابن عدي (٤٦٨/٧).

٣- ابن ثوبان: هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان: أبو عبد الله، العنسي الدمشقي الشامي، (ت: ١٦٥ هـ).

روى عن: والده ثابت بن ثوبان، عبد الله بن الفضل بن العباس الهاشمي، وغيرهما.

وروى عنه: زيد بن الحباب بن الريان، ومُحَمَّد بن يوسف الفريابي، وغيرهما.

وهو مختلف فيه، وثقه دحيم، وأبو حاتم، وزاد: "يشوبه شيء من القدر، وتغير عقله في آخر حياته، وهو مستقيم الحديث"، وقال علي بن المديني، ويحيى بن معين في رواية عنه، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو داود: "ليس به بأس"، وقال يحيى بن معين: "ضعيف"، وقال أحمد بن حنبل: "أحاديثه مناكير"، وقال مرة: "لم يكن بالقوي في الحديث"، وضعفه أيضا ابن خراش، والنسائي، وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة، وكان رجلا صالحا، ويكتب حديثه على ضعفه، وأبوه ثقة".

قال ابن حجر: "صدوق يخطيء، ورمي بالقدر، وتغير بأخرة"^(١).

٤- ثابت بن ثوبان: العنسي الشامي الدمشقي الخراساني (ت: ١٢١ هـ).

روى عن: مكحول بن أبي مسلم، وأبي كبشة الأنماري، وغيرهما.

وروى عنه: ابنه عبد الرحمن، والأوزاعي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٥- مكحول بن أبي مسلم: "ثقة فقيه، كثير الإرسال، مشهور"^(٣).

٦- جبير بن نفير بن مالك: أبو عبد الرحمن، الحضرمي الحمصي الشامي الغفاري

(ت: ٧٥ هـ).

(١) التقريب (ص: ٣٣٧)، وينظر: الجرح والتعديل (٢١٨/٥)، وتاريخ بغداد (٤٨٦/١١)، وتهذيب الكمال (١٢/١٧)، وتهذيب التهذيب (٤٩٤/٢).

(٢) علل أحمد رواية عبد الله (٩٧/٣)، والتاريخ الكبير (١٦١/٢)، والتقريب (ص: ١٣٢).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٤٦).

روى عن: عوف بن مالك، وعبادة بن الصامت، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: ابنه عبد الرحمن، ومكحول، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة جليل مخضرم"^(١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٢٢٧٨٥) عن إسحاق بن منصور الكوسج،

والطحاوي في شرح المشكل (٨٨١) عن عبد الملك بن مروان الأهوازي،

والشاشي في المسند (١٣٠١) من طريق أبي بكر محمد بن عبد الملك بن زنجويه،

والبغوي في شرح السنة (١٣٨٧) من طريق حميد بن زنجويه،

أربعتهم (إسحاق، وعبد الملك، وأبو بكر، وحميد) عن محمد بن يوسف الفريابي به، بمثله.

ورواية عبد الملك بن مروان عن محمد بن يوسف: عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن جبير بن نفير، عن عبادة بن الصامت، ولم يذكر مكحولا.

ورواية أبي بكر بن زنجويه عنه: عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وزاد فيه عبد الرحمن بن جبير.

* وأخرجه الطبراني في الدعاء (٨٦) من طريق زيد بن واقد القرشي، وهشام بن الغاز بن ربيعة، عن مكحول به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

رجاله ثقات إلا عبد الرحمن بن ثابت، وهو صدوق يخطئ، وتغير في آخر عمره، وفيه مكحول، وذكر ابن حبان بأنه مدلس، ولكن تعقبه الحافظ بقوله: لم أر للمتقدمين قولاً في وصفه بالتدليس غير قول ابن حبان، ولعل سبب تعقب الحافظ أن ابن حبان متشدد في مسألة

(١) التقریب (ص: ١٣٨)، وينظر: طبقات ابن سعد (٤٤٠/٧)، والجرح والتعديل (٥١٢/٢).

التدليس، حتى لو دلس الراوي مرة واحدة يصفه بالتدليس^(١).

● والحديث يرويه مُحَمَّد بن يوسف الفريابي، وقد اختلف فيه عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: مُحَمَّد بن يوسف، عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن جبير بن نفيل، عن عبادة بن الصامت مرفوعا.

وهذه رواية: عبد الله بن أحمد، وإسحاق بن منصور الكوسج، وحميد بن زنجويه.

الوجه الثاني: مُحَمَّد بن يوسف: عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن جبير بن نفير، عن عبادة بن الصامت، ولم يذكر مكحولا.

وهذه رواية: عبد الملك بن مروان الأهوازي.

الوجه الثالث: مُحَمَّد بن يوسف الفريابي، عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وزاد فيه عبد الرحمن بن جبير.

وهذه رواية: أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الملك زنجويه

والراجح من هذه الأوجه فيما يبدو هو الأول؛ لأن رواته أكثر، وأثبت، فعبد الله ثقة، وإسحاق، وحميد ثقتان ثبتان، وأما الوجه الثاني فهو من رواية عبد الملك، وهو سيء الحفظ، وقد تفرد به، وحذفه للراوي أهون عليه، وهذا دليل على عدم ضبطه، وأما الوجه الثالث فهو شاذ؛ لمخالفة أبي بكر للجماعة الحفاظ، وهو ثقة، ولكن مخالفته تدل على وهمه.

فالحديث من وجهه الراجح صححه الترمذي حيث قال: "وهذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه"، ولعل تصحيح الترمذي؛ لوجود شواهد كما سيأتي، وإلا ففي حديث عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان مناكير، وقد تفرد به عن أبيه هنا، قال صالح بن مُحَمَّد جزرة: "وأنكروا عليه أحاديث يرويها عن أبيه عن مكحول"^(٢).

(١) ينظر: تعريف أهل التقديس (ص: ٤٦)، والاتصال والانقطاع للأستاذ الفاضل إبراهيم اللاحم (ص: ٣١٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٤٩٤/٢).

❁ الحديث الحادي عشر بعد المائة (١١١):

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من أحد يدعو بدعاء إلا آتاه الله ما سأل، أو كف عنه من السوء مثله، ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم)^(١).

□ رواية الحديث:

١ - قتيبة بن سعيد: "ثقة"^(٢).

٢ - عبد الله بن لهيعة بن عقبة: أبو عبد الرحمن، الحضرمي الأعرجي المصري الغافقي (ت: ١٧٣ هـ).

روى عن: يزيد بن أبي حبيب، وأبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، وغيرهما.

وروى عنه: الحسن بن موسى الأشيب، وقتيبة بن سعيد، وغيرهما.

وهو مختلف فيه، والجمهور على تضعيفه، ومن ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن ابن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، وابن حبان.

قال ابن أبي مريم: "ما أقربه قبل الاحتراق، وبعده"، وقال يحيى بن معين: "أنكر أهل مصر احتراق كتب ابن لهيعة، والسماع منه واحد: القديم، والحديث"، وقال أيضا: "هو ضعيف قبل أن تحترق، وبعد ما احترقت"، وقال أحمد: "ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه، وضبطه، وإتقانه"، وقال أيضا: "ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيرا مما أكتب أعتبر به وهو يقوي بعضه ببعض"، وقال عمرو بن علي الفلاس: "عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ، أصح من الذين كتبوا بعد

(١) جامع الترمذي ح (٣٣٨١).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢٥).

ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث"، وقال أبو حاتم: "أما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار، قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك، وابن وهب يحتج به؟ قال: لا"، وسئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: "آخره، وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب كانا يتتبعان أصوله، فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه"، وقال الدارقطني: "يعتبر بما يروي عنه العبادلة: ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب". وقال ابن حبان: "سبرت أخباره، فرأيت أنه يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رأهم، ثم كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه، سواء كان من حديثه أو لم يكن، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه؛ لما فيها من الأخبار المدلسة عن المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه".

وخالفهم أبو الأسود النضر بن عبد الجبار، وعبد الله بن وهب، وأحمد بن صالح المصري، وابن شاهين، فوثقوه، ومنهم من حمل الأخطاء الواردة في حديثه على الرواة كأحمد بن صالح المصري، ومنهم من أنكر احتراق كتبه مع توثيقه كيحيى بن حسان.

ويظهر مما سبق: أن ابن لهيعة ضعيف مطلقاً، سواء كان قبل احتراق كتبه، أم بعده، وسواء قبل تغيره، أم بعده، وحاله بعد احتراق كتبه، وتغيره أشد مما قبل، ولكن ضعفه من قبل سوء حفظه، ويعتبر حديثه في المتابعات، والشواهد إذا صح الإسناد إليه، ولا يحتج به إذا انفرد، وسماع المتقدمين الذي تتبعوا أصوله كعبد الله بن المبارك أحسن حالا من غيره.

قال الذهبي: "قلت: العمل على تضعيف حديثه"، وقال ابن حجر: "صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون"^(١)، والأقرب ما اختاره الذهبي؛ لموافقه لكبار النقاد.

(١) التقريب (ص: ٣١٩)، وينظر: الضعفاء الصغير للبخاري (٨٠/١)، والكنى والأسماء لمسلم (٥١٩/١)، والجرح والتعديل (١٤٥/٥)، والكامل لابن عدي (٢٣٨/٥)، وتهذيب الكمال (٤٨٧/١٥)، والكاشف (٥٩٠/١)، وتهذيب التهذيب (٤١١/٢).

٣- أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس: القرشي الأسدي مولا هم المكي (ت: ١٢٦ هـ).

روى عن: جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وطاوس بن كيسان، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الملك بن جريج، وعبد الله بن لهيعة، وغيرهما.

وثقه على بن المديني، ويحيى بن معين، والنسائي: وقال أحمد: "ليس به بأس"، وقال ابن عدي: روى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقا أن يحدث عنه مالك، فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، وقال: لا أعلم أحدا من الثقات تخلف عن أبي الزبير، إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أنه روى عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف.

وضعه أيوب السخيتاني، وشعبة، وسفيان بن عيينة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم.

قال ابن حجر: "صدوق إلا أنه يدلّس"^(١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أحمد (١٤٨٧٩) عن قتيبة بن سعيد به، مثله.

* وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٧٢٧٠) من طريق عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة به، بنحوه، إلا أنه قال: "وكف بالواو"، بخلاف رواية قتيبة؛ فإنه روى بلفظ: "أو كف".

* وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٧٧٢) من طريق خالد بن سعيد بن أبي مريم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظه.

□ دراسة الحديث:

الحديث ضعيف؛ لعدة علل؛ لضعف ابن لهيعة، وعننته، وعننة شيخه أبي الزبير، وهما معروفان بالتدليس.

(١) التقريب (ص: ٥٠٦)، وينظر: الجرح والتعديل (٧/٧٤)، وتاريخ أسماء الثقات (١/١٩٨)، والكمال لابن عدي (٧/٢٨٤)، وتهذيب التهذيب (٩/٥٤٠).

وقد اختلف في متنه، فرواه قتيبة بن سعيد بلفظ: "أو كف عنه"، وخالفه عبد الله بن وهب، فقال: "وكف عنه"، والاضطراب من ابن لهيعة؛ لأنه ضعيف مضطرب الحديث.

والصحيح "أو كف عنه" بدلالة الحديث السابق.

وللحديث طريق آخر، وهو طريق خالد بن سعيد بن أبي مریم كما سبق في التخریج، وهو ضعيف؛ وإسناده مسلسل بالمجاهيل، فابن خالد عبد الله، وحفيده إسماعيل كلاهما مجهولان^(١).



(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢/٢٧٩)، والتقريب (ص: ٥٠٢).

❁ الحديث الثاني عشر بعد المائة (١١٣):

قال الإمام أحمد رحمته الله: حدثنا أبو عامر، حدثنا علي، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم، ولا قطيعة رحم، إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث: إما أن تعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها، قالوا: إذا نكث، قال: الله أكثر)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- أبو عامر عبد الملك بن عمرو: "ثقة"^(٢).

٢- علي بن علي بن نجاد بن رفاعه: أبو إسماعيل، الرفاعي الشكري البصري.
(١٦١ - ١٧٠ هـ).

روى عن: أبي المتوكل علي بن داود الناجي، والحسن البصري، وغيرهما.
وروى عنه: جعفر بن سليمان الضبي، وأبو عامر عبد الملك بن عمرو.

اختلف فيه رأي النقاد، ووثقه وكيع، ويحيى بن معين، وأبو زرعة، وقال أحمد: "لم يكن بهذا الشيخ بأس، إلا أنه رفع أحاديث"، وقال النسائي: "ليس به بأس".

وضعفه أبو حاتم، وقال ابن حبان: "لا بأس به، كان ممن يخطئ كثيرا على قلة روايته، وينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد".
قال الحافظ: "لا بأس به"^(٣).

(١) مسند أحمد ح (١١١٣٣).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٣٢).

(٣) التقريب (ص: ٤٠٤)، وينظر: علل أحمد رواية المروزي (٦٠/١)، وضعفاء العقيلي (٢٤٠/٣)، والمجروحين (١١٢/٢)، وتهذيب الكمال (٧٢/٢١).

٣- علي بن داود: أبو المتوكل، الناجي البصري السامي، (ت: ١٠٢ هـ).

روى عن: أبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وغيرهما رضي الله عنهم.

وروى عنه: قتادة بن دعامة، وأبو المتوكل الناجي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة"^(١).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه البغوي في الجعديات (٣٢٨٣) عن علي بن الجعد، ومن طريقه الحاكم (١٨١٦)،

والبغوي في زوائده على مسند علي بن الجعد (٣٢٨٤)، وأبو يعلى (١٠١٩) عن شيبان بن فروخ الحبطي،

وأخرجه ابن أبي شيبه (٢٩١٧)، ومن طريقه عبد بن حميد (٩٣٧)،

والحاكم (١٨١٦)، - ومن طريقه البيهقي في الدعوات الكبير (٣٨٠) - وفي شعب الإيمان (١٠٩٠) من طريق أبي هشام محمد بن يزيد^(٢)،

والبيهقي في شعب الإيمان (١٠٩٠) من طريق محمد بن عبيد الصابوني،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبه، وابن يزيد وابن عبيد)، عن أبي أسامة حماد بن أسامة،

والطحاوي في شرح المشكل (٨٨٢)، والطبراني في الدعاء (٣٧)، من طريق جعفر بن سليمان،

أربعتهم (علي، وشيبان، وأبو أسامة، وجعفر) عن علي بن علي الرفاعي به، بنحوه.

(١) الجرح والتعديل (١٨٥/٦)، وتهذيب الكمال (٤٢٥/٢٠)، والتقريب (ص: ٤٠١).

(٢) وقع عند مستدرك الحاكم: أن رواية محمد بن يزيد عن علي الرفاعي دون واسطة، ويحتمل أنه خطأ مطبعي؛ لأن البيهقي أخرج من طريق الحاكم رواية محمد بن يزيد نفسها عن أبي أسامة، عن علي الرفاعي، وذكره العلماء في تلاميذ أبي أسامة، ولم أجد من ذكره في تلاميذ علي الرفاعي، وليس هو معروفا بالإرسال، والله أعلم.

ورواية علي بن الجعد: عن علي بن علي الرفاعي، عن أبي المتوكل الناجي عن النبي ﷺ مرسلًا.

ورواية أبي أسامة فيما يرويه عنه محمد بن عبيد الصابوني: عن ابن عون، عن سليمان التيمي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا.

* وأخرجه الطبراني في الدعاء (٣٥) من طريق قتادة بن دعامة، عن أبي المتوكل الناجي به، بمثله.

□ دراسة الحديث:

رجاله ثقات سوى علي بن علي الرفاعي، وهو صدوق، وإسناده متصل.

والحديث يرويه علي بن علي الرفاعي.

ويرويه عنه: أبو عامر عبد الملك بن عمرو، وعلي بن الجعد، وشيبان بن فروخ، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وجعفر بن سليمان الضبي.

ويرويه عن أبي أسامة: أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو هشام محمد بن يزيد، ومحمد بن عبيد الصابوني.

وقد اختلف فيه عن علي بن علي الرفاعي، كما اختلف عن تلميذه أبي أسامة حماد بن أسامة.

● وأما أبو أسامة فاختلف فيه عنه علي وجهين:

الوجه الأول: أبو أسامة، عن علي بن علي، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا.

وهذه رواية: ابن أبي شيبة، وأبي هشام محمد بن يزيد.

الوجه الثاني: أبو أسامة، عن ابن عون، عن سليمان التيمي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا.

وهذه رواية: مُجَّد بن عبيد الصابوني.

والمحفوظ عن أبي أسامة الوجه الأول؛ لأنه رواية الاثنين، وفيهم أبو بكر بن بكر بن أبي شيبه، وهو ثقة.

وأما الوجه الثاني فهو من رواية مُجَّد بن عبيد الصابوني، ومُجَّد هذا لم أقف على حاله، وقد ضعف البيهقي روايته، فقال: "ولا أراه حفظه، ثم ساق الوجه الأول من طريق مُجَّد بن يزيد"، فقال: "هذا هو الصحيح، عن أبي أسامة، عن علي بن علي، وروايته عن ابن عون خطأ، والله تعالى أعلم" (١).

● وأما علي بن علي الرفاعي فقد اختلف عنه علي وجهين:

الوجه الأول: علي بن علي الرفاعي، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ موصولا.

وهذه رواية: أبي عامر عبد الملك بن عمرو، وشيبان بن فروخ، وأبي أسامة حماد بن أسامة، وجعفر بن سليمان الضبي.

الوجه الثاني: علي بن علي الرفاعي، عن أبي المتوكل الناجي، عن النبي ﷺ مرسلا.

وهذه رواية: علي بن الجعد.

والذي يظهر: أن الاضطراب من علي الرفاعي نفسه؛ وهو متكلم فيه كما تقدم في ترجمته، والحديث ضعيف؛ لاضطرابه، وكما اضطرب في الإسناد كذلك اضطرب في المتن، وقد زاد لفظ: "أو يدخر له من الأجر"، وهذا القدر زائد عما في حديث عبادة بن الصامت السابق، وقد أشار البيهقي إلى نكارة هذا اللفظ بقوله: "هذا الحديث بهذا اللفظ رواه علي بن علي الرفاعي، وليس بالقوي في الحديث، وروي من وجه آخر عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن جبير بن نفير، عن عبادة بن الصامت، مرفوعا دون قوله: «أو يدخر له من

(١) شعب الإيمان ح (١٠٩٠).

الأجر مثلها" (١).

وقد تابع عليا قتادة كما تبين في التخريج، ولكن إسناده لا يصح؛ فيه سعيد بن بشير، وهو ضعيف، لا سيما عن قتادة، وقتادة أيضا مدلس، ولم يصرح بالسماع، ولا التحديث، قال ابن حبان: "وكان -سعيد- رديء الحفظ فاحش الخطأ، يروي عن قتادة مالا يتابع عليه" (٢)، ويؤيد خطأ هذه الرواية تفرد سعيد من بين أصحاب قتادة، وهم كثر، وقتادة واسع الرواية.

وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه الترمذي، وغيره من طريق ليث بن أبي سليم، ولكنه لا يصح؛ لأن مداره ليث، وهو ضعيف، قال أبو حاتم، وأبو زرعة: "ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث"، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه» (٣).



(١) الدعوات الكبير ح (٣٨٠).

(٢) ينظر: التقريب (ص: ٣٧٤)، والمجروحين (١/٣١٩).

(٣) الجرح والتعديل (١٧٧/٧)، وجامع الترمذي ح (٣٦٠٤).

المطلب الرابع

إيذاء الجيران

❖ الحديث الثالث عشر بعد المائة (١١٣):

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا أبو أسامة، قال: أخبرني الأعمش، عن أبي يحيى، مولى جعدة، عن أبي هريرة، قال: قال رجل: يا رسول الله، إن فلانة يذكر من كثرة صلاتها، وصيامها، وصدققتها، غير أنها تؤذي جيرانها بلسانها، قال: «هي في النار»، قال: يا رسول الله، فإن فلانة يذكر من قلة صيامها، وصدققتها، وصلاتها، وإنها تصدق بالأنوار من الأقط ولا تؤذي جيرانها بلسانها، قال: هي في الجنة^(١).

□ تراجم الرواة:

١- أبو أسامة حماد بن أسامة: "ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره"^(٢).

٢- الأعمش سليمان بن مهران: "ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلس"^(٣).

٣- أبو يحيى مولى جعدة بن هبيرة: المخزومي المدني الجعدي مولاهم.

روى عن: أبي هريرة رضي الله.

وروى عنه: سليمان الأعمش، وأبو خالد يزيد بن عبد الرحمن بن أبي سلامة.

قال يحيى بن معين: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: "ثقة"، وقال ابن

(١) مسند أحمد ح (٩٦٧٥).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٦٢).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٩).

حجر: "مقبول"^(١)، ولعل اختيار الذهبي أقرب؛ لموافقته ليحيى بن معين، وأما ابن حجر فيحتمل أنه فاته توثيق يحيى، ومن أجله لم يورد قول يحيى في التهذيب، ولم ينقل فيه عن أحد جرحا، ولا تعدلا.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه إسحاق بن راهويه (٢٩٣)،

وابن حبان (٥٧٦٤) من طريق محمد بن عثمان العجلي،

كلاهما (إسحاق، ومحمد) عن أبي أسامة حماد بن أسامة به، بمثله.

* وأخرجه إسحاق (٢٩٤) عن جرير بن عبد الحميد،

والحاكم (٧٣٠٤) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير،

كلاهما (جرير، وأبو معاوية) عن الأعمش به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

إسناده متصل، ورجاله ثقات، وقد صرح الأعمش بالتحديث عند إسحاق بن راهويه، فالحديث صحيح.

□ شرح الغريب:

"الأثوار: جمع ثور، وهي قطعة من الأقط، والأقط لبن جامد مستحجر"^(٢).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على أن أذى الجار يفضي إلى عدم انتفاع صاحبه من حسناته، ومن أقوى الشواهد للباب حديث أبي هريرة السالف ذكره في المفلس؛ لأن أذى الجار قبيح، وشنيع، وهو موطن تمحيص أخلاق المرء، وإيمانه.

(١) التقريب (ص: ١٢٢٥)، وينظر: الجرح والتعديل (٤٥٧/٩)، وثقات ابن حبان (٥٧٧/٥)، وميزان الاعتدال (٥٨٧/٤).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٢٢٨/١).

المطلب الخامس

هجر المسلم

❖ الحديث الرابع عشر بعد المائة (١١٤):

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك بن أنس، فيما قرئ عليه، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: (تفتح أبواب الجنة يوم الإثنين، ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً، إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: أنظروا هذين حتى يصطلحا، أنظروا هذين حتى يصطلحا، أنظروا هذين حتى يصطلحا)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- قتيبة بن سعيد: "ثقة ثبت"^(٢).

٢- مالك بن أنس: "إمام دار الهجرة، رأس المتقين، وكبير المثبتين"^(٣).

٣- سهيل بن أبي صالح ذكوان: أبو يزيد، السمان، المدني، (ت: ١٣٨ هـ).

روى عن: أبيه ذكوان، والنعمان بن أبي عياش، وغيرهما.

وروى عنه: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ومالك بن أنس، وغيرهما.

قال سفيان بن عيينة: "ثبت"، وقال يحيى بن معين: "سهيل والعلاء حديثهما قريب من السواء، ليس حديثهما بحجة"، وقال أحمد بن حنبل: "ما أصلح حديثه"، وقال أبو حاتم:

(١) صحيح مسلم ح (٢٥٦٥).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٢٥).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٣١).

"يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن عدي: "ولسهيل نسخ، روى عنه الأئمة، وحدث عن أبيه، وعن جماعة عن أبيه، وهذا يدل على تمييز الرجل كونه ميز ما سمع من أبيه، وما سمع من غير أبيه عنه، وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار"، وقال ابن حبان: "كان يخطئ".

قال ابن حجر: "صدوق تغير حفظه بأخرة"^(١).

٤- أبو صالح ذكوان: "ثقة ثبت"^(٢).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه الترمذي (٢٠٢٣)،

وابن حبان (٥٦٦٣) من طريق محمد بن إسحاق بن إبراهيم،

كلاهما (الترمذي، ومحمد) عن قتيبة بن سعيد بنحوه.

وروايتهما عن قتيبة بن سعيد، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، - بدلا عن مالك - عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعا.

* وهو في موطأ مالك -رواية يحيى بن يحيى (٣٣٦٩)، ورواية أبي مصعب الزهري (١٨٩٧) به، بنحوه.

* وأخرجه عبد الله بن وهب في الجامع (٢٥٨) ومن طريقه مسلم (٢٥٦٥)، وابن خزيمة (٢١٢) - وعنه ابن حبان (٥٦٦٧) - وابن حبان (١٠٧)،

وأحمد (٩١٩٩) عن موسى بن داود الضبي،

وأحمد (١٠٠٠٦) عن إسحاق بن عيسى بن نجيح،

(١) التقريب (ص: ٢٩٥)، وينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة (٣١٦/٢)، والجرح والتعديل (٢٤٦/٤)، وثقات ابن حبان (٤١٧/٦)، والكمال لابن عدي (٥٢٢/٤)، وتهذيب الكمال (٢٢٣/١٢).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٩).

وابن حبان (٥٦٦٦، ٥٦٦٨) من طريق أحمد بن أبي بكر الزهري،

ستتهم (ابن وهب، وموسى، وإسحاق، وأحمد، والقعني، وعبد الرحمن) عن مالك بن أنس به، بنحوه.

* وأخرجه مسلم (٢٥٦٥)، والبيهقي (٦٣٩٦)، وفي شعب الإيمان (٣٥٧٨) من طريق جرير بن عبد الحميد الضبي،

ومسلم (٢٥٦٥)، والترمذي (٢٩٢٣)، وابن حبان (٥٦٦٣) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي،

وأبو داود (٤٩١٦) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبد الله،

وابن ماجه (١٧٤٠)، وأحمد (٨٣٦١)، والدارمي (١٧٩٢) من طريق محمد بن رفاعه بن ثعلبة،

ومعمر بن راشد في الجامع (٢٠٢٢٦)، ومن طريقه أحمد (٧٦٣٩)، وعبد الرزاق (٧٩١٤)، وأبو يعلى (٦٦٨٤)، وابن حبان (٣٦٤٤)،

وأحمد (٩٠٥٣)، وأبو داود الطيالسي (٢٥٢٥) من طريق وهيب بن خالد بن عجلان،

وعبد الله بن وهب في الجامع (٢٥٨) من طريق عبد الله بن عمر بن حفص،

وابن الجعد (٢٩٥١) من أبي غسان محمد بن مطرف بن داود،

وابن حبان (٥٦٦١) من طريق خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الواسطي،

تسعتهم (جرير، وعبد العزيز، وأبو عوانة، ومحمد، ومعمر، وهيب، وعبد الله، وأبو غسان، وخالد) عن سهيل بن أبي صالح به، بنحوه.

ورواية عبد الله بن عمر: عن سهيل، عن أبي هريرة مرفوعا، ولم يذكر أبا صالح.

ورواية محمد بن رفاعه بلفظ: "كان أكثر ما يصوم الاثنين والخميس، فقليل له، فقال: إن الأعمال تعرض كل اثنين وخميس...".

* وهو في موطأ مالك (٣٣٧٠) رواية يحيى بن يحيى، (١٨٨٩) رواية أبي مصعب الزهري به بنحوه.

* وأخرجه ابن وهب في الجامع (٢٧١)، ومن طريقه مسلم (٢٥٦٥)، وابن خزيمة (٢١٢٠)، وعنه ابن حبان (٥٦٦٧)،

والدارقطني في العلل (١٨٨٤) معلقا، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٢٠٢) من طريق محمد ابن مسلمة القعنبي،

والدارقطني في العلل (١٨٨٤) معلقا من طريق عبد الرحمن بن القاسم بن بكر،

أربعتهم (يحيى، وابن وهب، والقعنبي، وعبد الرحمن) عن مالك بن أنس،

ومسلم (٢٥٦٥)، والحميدي (١٠٠٥) ومن طريقه البيهقي (٦٢٠٣، و٣٥٧٧) من سفيان بن عيينة،

وعبد الرزاق (٧٩١٥) عن أبي بكر بن أبي سبرة،

ثلاثتهم (مالك، وسفيان، وأبو بكر) عن مسلم بن أبي مريم،

ووكيع في نسخه (٢١)،

والبزار (٩٢٦٩) من طريق هشام بن عبد الرحمن،

كلاهما (وكيع، وهشام) عن سليمان الأعمش،

والدارقطني في العلل (١٨٨٤) معلقا من طريق يحيى بن السكن، وبدل بن المحبر، ومعاذ

ابن معاذ، وعمرو بن مرزوق عن شعبة بن الحجاج،

والدارقطني في العلل (١٨٨٤) معلقا من طريق أبي مريم عبد الغفار بن القاسم،

كلاهما (شعبة، وأبو مريم) عن الحكم بن عتيبة الكندي،

والدارقطني في العلل (١٨٨٤) معلقا عن المسيب بن رافع الأسدي،

أربعتهم (مسلم، والأعمش، والحكم، والمسيب) عن أبي صالح السمان به، بنحوه.

ورواية مسلم بن أبي مريم فيما يرويه عنه سفيان بن عيينة - ومالك في رواية يحيى بن يحيى، وأبي مصعب الزهري، والقعني كما عند الدارقطني، وعبد الرحمن بن القاسم: عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.

ورواية الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو عن كعب مع الشك موقوفاً.

ورواية الحكم فيما يرويه عنه شعبة في رواية يحيى بن السكن: عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد، عن النبي ﷺ.

وروايته فيما يرويه عنه بدل، ومعاذ، وعمرو بن مرزوق، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد موقوفاً.

ورواية مسلم بن أبي مريم بلفظ "تعرض الأعمال"، ورواية الأعمش بلفظ "تفتح أبواب الجنان، وأبواب السماء في كل عشية خميس، فتعرض فيه الأعمال فيغفر الله فيه لكل عبد إلا مشرك أو عبد بينه وبين أخيه شحناء".

* وأخرجه ابن وهب في الجامع (٢٦٤) من طريق أبي عقبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه مرفوعاً.

ولفظه: "ترفع أعمال بني آدم كل يوم الاثنين ويوم الخميس، فإذا رفع عمل المتصارمين فوق ثلاث رد".

□ دراسة الحديث:

إسناده متصل، ورجاله ثقات، سوى سهيل بن أبي صالح، وفيه كلام، وما قيل في سهيل من تغير، وضعف لا يضر؛ لأن أحاديث المختلطين في الصحيحين معتبرة، ومثل هؤلاء أخرج لهم مسلم انتقاءً.

والحديث يرويه أبو صالح السمان، ويروي عنه: ابنه سهيل، ومسلم بن أبي مريم، والأعمش، والحكم بن عتيبة الكندي، والمسيب بن رافع الأسدي.

وقد اختلف فيه على أبي صالح، كما اختلف على ابنه سهيل، والحكم بن عتيبة،

واختلف كذلك عن مالك بن أنس أحد الرواة عن مسلم بن أبي مريم.

● أما سهيل فاختلف عنه في ذكر أبيه في الإسناد، وعدمه على وجهين:

الوجه الأول: سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

وهذه رواية: جرير بن عبد الحميد، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وأبي عوانة الوضاح، ومحمد بن رفاعة بن ثعلبة، ومعمّر بن راشد، وهيب بن خالد بن عجلان، وأبي غسان محمد بن مطرف بن داود، وخالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الواسطي.

الوجه الثاني: سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: عبد الله بن عمر بن حفص.

والحفوظ عن سهيل الوجه الأول؛ لأنه رواية الجماعة، وفيهم ثقات حفاظ أمثال جرير بن عبد الحميد، وأبي عوانة الوضاح، ومعمّر بن راشد، وأما الوجه الثاني فهو منكر من رواية عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف، ومع ضعفه خالف الجماعة.

فالحديث من وجهه الراجح صحيح، وقد اعتمد عليه مسلم كما في الإسناد المثبت.

● وأما أبو صالح فقد اختلف عنه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: أبو صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه رواية: ابنه سهيل، ومسلم بن أبي مريم فيما يروي عنه أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة، وسفيان بن عيينة - وشك ابن عيينة في الرفع، والوقف -، ومالك بن أنس في رواية ابن وهب.

والأعمش فيما يروي عنه هشام بن عبد الرحمن.

الوجه الثاني: أبو صالح، عن أبي هريرة وحده موقوفاً.

وهذه رواية: المسيب بن رافع، ومسلم بن أبي مريم - فيما يرويه عنه مالك في رواية لابن وهب، ويحيى بن يحيى، وأبي مصعب الزهري، ومحمد بن مسلمة القعنبي - وعبد الرحمن بن

القاسم، وسفيان بن عيينة في رواية أخرى.

الوجه الثالث: أبو صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا.

وهذه رواية: الحكم بن عتيبة فيما يرويه عنه شعبة في رواية يحيى بن السكن.

الوجه الرابع: أبو صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد - مع الشك - موقوفا.

وهذه رواية: الحكم بن عتيبة فيما يرويه عنه شعبة في رواية بدل بن المحبر، ومعاذ بن معاذ، وعمر بن مرزوق.

الوجه الخامس: أبو صالح، عن أبي هريرة، أو عن كعب موقوفا على الشك.

وهذه رواية: الأعمش فيما يروي عنه وكيع.

أما مالك بن أنس فالاختلاف في روايته عن مسلم أبي مريم، والمحفوظ عنه فيما يبدو رواية الوقف؛ لأن أصحابه اتفقوا عليه غير ابن وهب في الجامع، إلا أنه روى مثل الجماعة في رواية الموطأ كما نقل عنه ابن المظفر^(١)، ولعل ابن وهب وهم في رواية الرفع.

قال ابن حبان: "هذا في الموطأ موقوف، ما رفعه عن مالك إلا ابن وهب"، وقال الدارقطني: "وهذا لم يرفعه عن مالك غير ابن وهب، وأصحاب الموطأ، وغيرهم يقفونه"^(٢).

وأما سفيان بن عيينة فقد روى الوجهين ويحتمل أنه اضطرب^(٣)، فقد صرح أصحابه - كما في رواية الحميدي، وغيره - بأنه روى الوجهين.

فتبين مما سبق: أن المحفوظ عن مسلم بن أبي مريم الوقف، وهو ما صح عن مالك، وشك فيه سفيان بن عيينة، قال فيه مالك بن أنس: "كان لا يكاد يرفع حديثا إلى

(١) غرائب الإمام مالك بن أنس ح (١٠٧).

(٢) صحيح ابن حبان ح (٥٦٦٧)، والالزامات والتبعية (١/١٤١).

(٣) ينظر: صحيح مسلم ح (٢٥٦٥).

النبي ﷺ^(١)، وأما رواية أبي بن عبد الله بن أبي سبرة فمنكرة جداً؛ لأنه متروك رمي بالوضع^(٢).

وأما شعبة فالمحفوظ عنه رواية الوقف؛ لأنها من رواية الجماعة، وهم بدل بن الحبر، ومعاذ ابن معاذ، وعمر بن مرزوق، وكل هؤلاء ثقات، بخلاف الرواية الأولى، وهي منكرة أخطأ عليه يحيى بن السكن؛ وهو ضعيف، وأما الحكم فتبين أن المحفوظ عنه رواية شعبة، والحديث حديث أبي هريرة كما تبين من رواية سهيل، ومسلم بن أبي مريم، وأما نسبتها إلى أبي سعيد الخدري فهو شك من شعبة، وأصحابه اتفقوا على رواية الشك عن شعبة، وأما رواية أبي مريم عبد الغفار بن القاسم المرفوعة فهي منكرة؛ لأنه متروك، وأما الأعمش فالمحفوظ عنه الوقف؛ لأنه رواية وكيع، وهو أقوى من هشام بن عبد الرحمن راوي وجه الرفع، وقد أشار البزار إلى نكارة روايته عن الأعمش، وأما الشك فهو من قبل الأعمش كما بينه وكيع^(٣).

فالحلاصة أن رواية أكثر الحفاظ عن أبي صالح موقوفة، وأما الرفع فانفرد به سهيل، ولعل كلا الوجهين محفوظان عن أبي صالح؛ لأن سهيلاً له عناية بأحاديث أبيه، ومن أجله صحح روايته مسلم، وأورد له متابعات ومن أجله انتقد الدارقطني مسلماً في إirاده رواية أبي صالح مرفوعة من طريق ابن وهب؛ لأن أصحاب مالك اتفقوا، ومنهم ابن وهب في رواية كما سبق على الوقف عن أبي صالح، وقد رجح الدارقطني الوقف بعد أن عرض الاختلاف، فقال: "ومن وقفه أثبت ممن أسنده"^(٤).

وأخرج مسلم حديث مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: **"تعرض الأعمال كل اثنين وخميس"**. أخرج عن مالك وابن عيينة مرفوعاً قال: وهذا لم يرفعه عن مالك غير ابن وهب وأصحاب الموطأ وغيرهم ينفونه. وقال الحميدي عنه: رفعه مرة ووقفه

(١) الجرح والتعديل (١٩٦/٨).

(٢) ينظر: التقريب (ص: ١١١٦).

(٣) ينظر: لسان الميزان (٤٤٧/٨)، و(٢٢٦/٥)، ومسند البزار ح (٩٦٩٦)، ونسخة وكيع ح (٢١).

(٤) ينظر: علل الدارقطني (٨٧/١٠).

سعيد بن منصور وإسحاق بن إسرائيل وغيرهم عنه ^(١).

وله طريق آخر عن أبي عقبة جابر بن قطن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

يرويه عبد الله بن وهب في الجامع عن أشهل بن حاتم، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أبي عقبة، عن أبي هريرة بلفظ: "ترفع أعمال بني آدم كل يوم الاثنين، ويوم الخميس، فإذا رفع عمل المتصارمين فوق ثلاث رد".

وهذا الطريق فيه أشهل بن حاتم، وهو صدوق يخطئ، وأبو عقبة مجهول، ولكنه يتقوى بما سبق من الطرق، لا سيما أنه من الطبقة العليا، والراوي عنه ثابت البناني، والمتن محفوظ كما سبق من وجوه، ولعله روى الحديث بالمعنى، والمحفوظ لفظ أبي صالح.

□ شرح الغريب:

"الشحناء: العداوة" ^(٢).

□ مناسبة الحديث:

في الحديث دلالة على أن أعمال المتشاحنين متوقفة مانعة من حصول الثواب عليها، فدل ذلك على خطورة التباغض، والتشاحن، وأنه من موانع قبول الأعمال.

قال الباجي: "معنى فتح أبوابها: كثرة الصفح والغفران في هذين اليومين، ورفع المنازل، وإعطاء الجزيل من الثواب، ويحتمل أن يكون على ظاهره، وأن فتح أبوابها علامة على ذلك ودليل عليه".

وقال ابن العربي: "من فوائد الحديث عظم المهاجرة في المعاصي حتى لا تنفع الأعمال الصالحة معها في الحال، حتى تقع المقابلة في المال" ^(٣).

(١) الالتزامات والتبعية (١٤١/١).

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح (٧٤/٨).

(٣) المنتقى شرح الموطأ (٢١٧/٧)، والمسالك في شرح موطأ مالك (٢٧٧/٧)، وإكمال المعلم (٣٣/٨). * الباجي هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق التميمي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ).

❁ الحديث الخامس عشر بعد المائة (١١٥)

قال الإمام ابن ماجه رحمته الله: حدثنا مُحَمَّد بن عمر بن هياج قال: حدثنا يحيى بن عبد الرحمن الأرحي قال: حدثنا عبيدة بن الأسود، عن القاسم بن الوليد، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ قال: (ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبرا: رجل أم قوما وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وأخوان متصارمان)^(١).

□ رواية الحديث:

١- مُحَمَّد بن عمر بن هياج: أبو عبدالله، الهمداني الصائدي الأسدي الكوفي الأرحي، (ت: ٢٥٥ هـ).

روى عن: يحيى بن عبد الرحمن بن مالك، وعبيد الله بن موسى بن أبي المختار، وغيرهما. وروى عنه: ابن ماجه، وأحمد بن عمرو بن عبد الخالق، وغيرهما. قال ابن حجر: "صدوق"^(٢).

٢- يحيى بن عبد الرحمن بن مالك: الأرحي الكوفي.

روى عن: عبيدة بن الأسود بن سعيد، وعبد الرحمن بن عبد الملك بن سعيد، وغيرهما. وروى عنه: مُحَمَّد بن عمر بن هياج، ومُحَمَّد بن العلاء بن كريب، وغيرهما. قال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"^(٣).

٣- عبيدة بن الأسود بن سعيد: الهمداني الكوفي، (ت: ١٨١ هـ تقريبا).

(١) سنن ابن ماجه ح (٩٧١).

(٢) والتقريب (ص: ٤٩٨)، وينظر: مشيخة النسائي (٩٨/١)، وثقات ابن حبان (١٩٩/٩).

(٣) التقريب (ص: ٥٩٣)، وينظر: الجرح والتعديل (١٦٧/٩)، وتهذيب الكمال (٤٣٨/٣١).

روى عن: القاسم بن الوليد، ومجالد بن سعيد بن عمير، وغيرهما.
 وروى عنه: يحيى بن عبد الرحمن بن مالك، وعبد الله بن عمر بن مُجَدَّ الجعفي، وغيرهما.
 قال ابن حجر: "صدوق ربما دلس"^(١).

٤- القاسم بن الوليد: أبو عبد الرحمن، الهمداني الكوفي الخبذعي، (ت: ١٤١ هـ).

روى عن: عامر الشعبي، والمنهال بن عمرو الأسدي، وغيرهما.
 وروى عنه: عبيدة بن الأسود بن سعيد، والجراح بن مليح بن عدي، وغيرهما.
 قال ابن حجر: "صدوق يغرب"^(٢).

٥- المنهال بن عمرو: الأسدي مولا هم الكوفي، (ت: ١١١ تقريباً هـ).

روى عن: سعيد بن جبير، وزر بن حبيش بن حباشة، وغيرهما.
 وروى عنه: الأعمش، والقاسم بن الوليد الهمداني، وغيرهما.
 قال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"^(٣).

٦- سعيد بن جبير بن هشام: أبو مُجَدَّ، الأسدي مولا هم الوالي الكوفي التميمي،

(ت: ٩٥ هـ).

روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وغيرهما عليه السلام.
 وروى عنه: جعفر بن إياس الشكري، والمنهال بن عمرو الأسدي، وغيرهما.
 قال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه"^(٤).

(١) التقريب (ص: ٣٧٩)، وينظر: المؤلف والمختلف للدارقطني (١٥٠١/٣)، وتهذيب الكمال (٢٧٢/١٩).
 (٢) التقريب (ص: ٤٤٩)، وينظر: طبقات ابن سعد (٣٥٠/٦)، وثقات العجلي (٣٨٧/١).
 (٣) التقريب (ص: ٥٤٧)، وينظر: قبول الأخبار ومعرفة الرجال لأبي القاسم البلخي (٢٨٣/١)، وتاريخ دمشق (٣٦٤/٦٠).
 (٤) التقريب (ص: ٢٣٣)، وينظر: طبقات ابن سعد (٢٦٧/٦)، والجرح والتعديل (٩/٤).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه ابن حبان (١٧٥٧)، والطبراني (١٢٢٧٥) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء بن كريب، عن يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي به، بنحوه، وذكر في صدر الحديث: "ثلاثة لا يقبل الله صلاتهم".

□ دراسة الحديث:

رجال الإسناد كلهم في مرتبة الصدوق مع وجود الكلام في كل منهم، إلا سعيد بن جبير، وهو ثقة، وقد تفرد بهذا الإسناد يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي، وهو صدوق ربما أخطأ، ومثله لا يحتمل منه التفرد؛ لخفة ضبطه، وتأخر طبقة، ولكن للجملتين الأوليين شواهد من حديث أبي أمامة، وأنس رضي الله عنهما كما سبق؛ فالحديث صحيح بشواهد سوى الجملة الأخيرة فهي منكورة بهذا الإسناد.

فتبين منه أن محل الشاهد في الحديث منكورة، وإن كان معناه صحيحا، ويغني عنه الحديث السابق.



المطلب السادس

اقتناء الكلب لمصلحة غير شرعية

❖ الحديث السادس عشر بعد المائة (١١٦):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: (من اقتنى كلباً، إلا كلب ماشية، أو ضارياً، نقص من عمله كل يوم قيراطان)^(١).

□ تراجم الرواة:

١ - عبد الله بن يوسف: أبو مُحَمَّد، التنيسي الكلاعي المصري الدمشقي، (ت: ٢١٨ هـ).

روى عن: مالك بن أنس، وعبد الله بن لهيعة، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، وبكر بن سهل الدمياطي، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ من كبار العاشرة"^(٢).

٢ - مالك بن أنس بن مالك: "رأس المتقنين، وكبير المثبتين حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر"^(٣).

٣ - نافع مولى ابن عمر: "ثقة ثبت فقيه مشهور"^(٤).

(١) صحيح البخاري ح (٥٤٨٢).

(٢) التقريب (٣٣٠/١)، وينظر: الثقات للعجلي (٢٨٤/١)، وتاريخ ابن يونس (١١٧/٢).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٣١).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (٣١).

□ تخريج الحديث:

* هو في موطأ مالك بن أنس رواية يحيى بن يحيى (٣٥٥٤) به بنحوه، ومن طريقه مسلم (١٥٧٤)، والبيهقي (١١٠٢١)،

وأبو عوانة (٥٣٢٣)، والبيهقي (١١٠٢١) من طريق محمد بن إدريس الشافعي، والطحاوي في شرح المشكل (٤٦٧٣)، وفي شرح المعاني (٥٧٠٨) من طريق عبد الله بن وهب،

ثلاثتهم (يحيى، والشافعي، وابن وهب) عن مالك بن أنس، به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (١٤٨٧)، أحمد (٤٤٧٩)، ومعمر (١٩٦١١)، وأبو عوانة (٥٣٢١، ٥٣٢٢)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٧٠٩) من طريق أيوب بن أبي تميمة السختياني،

وأحمد (٥١٧١)، وأبو بكر بن أبي شيبة (١٩٩٤٦)، وأبو عوانة (٥٣٠٠) من طريق عبيد الله بن عمر،

وأبو بكر بن أبي شيبة (١٩٩٤٢) من طريق محمد بن أبي ليلة،

وأبو عوانة (٥٣٢٠) من طريق عبد الملك بن عبد العزيز بن جرير،

والطحاوي في شرح المشكل (٤٦٨٠)، وفي شرح المعاني (٥٧١٦)، من طريق موسى بن عقبة بن أبي عياش،

وابن حبان (٥٦٥٣) من طريق إسماعيل بن أمية بن عمرو،

ستتهم (أيوب، وعبيد الله، وابن أبي ليلة، وابن جريج، وموسى بن عقبة، وإسماعيل بن أمية) عن نافع مولى ابن عمر به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٥٤٨٠)، ومسلم (١٥٧٤)، وأحمد (٤٩٤٤، ٥٢٥٤)، والحميدي (٦٤٦)، وأبو بكر بن أبي شيبة (١٩٩٤٠، ٣٦٢٥٩)، والدارمي (٢٠٤٧)، وأبو عوانة

(٥٣٢٩)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٧١١)، والبيهقي (١١٠٢٧) وفي السنن الصغير (١٩٨٣) من طريق عبد الله بن دينار،

* وأخرجه البخاري (٥٤٨١)، ومسلم (١٥٧٤)، وأحمد (٥٠٧٣)، و٥٢٥٣، (٦٤٤٣)، والنسائي (٤٣٨٤)، وفي الكبرى (٤٧٧٩)، وأبو بكر بن أبي شيبة (١٩٩٤١)، وأبو يعلى (٥٥٦٠)، وأبو عوانة (٥٣٢٣، و٥٣٢٥)، والطحاوي في شرح المشكل (٤٦٧١)، وفي شرح المعاني (٥٧٠٦، و٥٧٠٧)، والبيهقي (١١٠٢٥، و١١٠٢٦) من طريق حنظلة بن أبي سفيان،

ومسلم (١٥٧٤)، وأحمد (٤٥٤٩، و٦٣٤٢)، والنسائي (٤٢٨٧)، والحميدي (٦٤٥)، وابن أبي شيبة (٣٦٢٥٨)، وأبو يعلى (٥٤١٨)، والرويان (١٣٨٩)، وأبو عوانة (٥٣٣٠)، و٥٣٣١، والطحاوي في شرح المشكل (٤٦٧٢)، والبيهقي (١١٠٢٢) من طريق الزهري، ومسلم (١٥٧٤) والنسائي (٤٢٩١)، وفي الكبرى (٤٧٨٤) وأبو يعلى (٥٥٥٢) من طريق إسماعيل بن جعفر،

وأبو عوانة (٥٣٢٨) من عن عبيد بن شريك البغدادي،

والطبراني (١٣١٩٣) من عن يحيى بن أيوب العلاف،

كلاهما (عبيد، ويحيى) عن مسلم بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر،

كلاهما (إسماعيل، ومحمد) عن محمد بن أبي حرملة،

ومسلم (١٥٧٤) عن داود بن رشيد الهاشمي،

والبيهقي (١١٠٢٤) من طريق الحسن بن عرفة البغدادي

كلاهما (داود، والحسن) عن مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري، عن عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر،

والطبراني (١٣٢٠٤) من طريق عبيد الله بن أبي زياد،

والطبراني (١٣٢٠٦) من طريق أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة،

ستتهم (حنظلة، والزهرى، ومُجَد، وعمر، وعبيد الله، وأبو الرجال) عن سالم بن عبد الله بن عمر،

ومسلم (١٥٧٤)، وأحمد (٥٥٠٥)، وأبو عوانة (٥٣١٨) والبيهقي (١١٠٢٩) من طريق
شعبة بن الحجاج،
وأحمد (٤٨١٣)

والطحاوي في شرح المشكل (٤٦٧٩)، وفي شرح المعاني (٥٧١٥) عن الحسين بن نصر
ابن معارك،

والبيهقي (١١٠٣٠) من طريق مالك بن يحيى الكوفي،
ثلاثتهم (أحمد، والحسين، ومالك) عن يزيد بن هارون، عن همام بن يحيى،
كلاهما (شعبة، ومام) عن قتادة، عن أبي الحكم عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي،
والطحاوي في شرح المشكل (٤٦٨١)، وفي شرح المعاني (٥٧١٧) من طريق بجير بن أبي
بجير الحجازي،

والطرسوسي في مسنده (٥) من طريق عطية بن عروة السعدي رضي الله عنه،
خمسهم (ابن دينار، وسالم، وأبو الحكم، وبجير، وعطية) عبد الله بن عمر به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح، وهو مخرج في الصحيحين، والإسناد الموثق للبخاري.
والحديث يرويه نافع مولى ابن عمر.
ويروي عنه مالك بن أنس، وأيوب السخيتاني، وعبيد الله بن عمر، ومُجَد بن أبي ليلة، وابن
جريج، وموسى بن عقبة بن أبي عياش، وإسماعيل بن أمية.
واختلف في متنه عن عبيد الله بن عمر العمري على وجهين:
فروى عنه يحيى بن سعيد القطان، ومُجَد بن عبيد بن أبي أمية بلفظ: "قيراطين" وخالفهما

أبو أسامة حماد بن أسامة، فروى عنه بلفظ: "قيراط" بالإفراد، والمحفوظ الأول؛ لأنه رواية الأكثر، والأحفظ، وأبو أسامة وإن كان ثقتا حافظا فهو دون يحيى بن سعيد، وبمثل رواية يحيى رواه أصحاب نافع كمالك، وأيوب السخيتاني، وغيرهما.

فتبين مما سبق أن نافع رواه بلفظ: "قيراطان".

وللحديث طرق أخرى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كما سبق في التخريج.

منها: طريق عبد الله بن دينار، وإسناده صحيح، أخرجه البخاري، ومسلم.

ومنها: طريق سالم بن عبد الله بن عمر: يروي عن سالم حنظلة بن أبي سفيان، والزهري، ومُحمَّد بن أبي حرملة، وعمر بن حمزة، وعبيد الله، وأبو الرجال مُحمَّد بن عبد الرحمن.

واختلف في متنه في طريق مُحمَّد بن أبي حرملة، وعمر بن حمزة على وجهين.

أما مُحمَّد بن أبي حرملة فرواه عنه إسماعيل بن أبي جعفر، ومُحمَّد بن جعفر.

فروى عبيد بن شريك، عن مسلم بن أبي مريم، عن مُحمَّد بن جعفر، عن مُحمَّد بن أبي حرملة بلفظ: "قيراط"، وخالفه يحيى بن أيوب العلاف، فروى عن مسلم بن أبي مريم به، بلفظ: "قيراطين"، والمحفوظ الوجه الأول؛ لأن الرواية الثانية فراوية يحيى العلاف، وهو صدوق، ولم يتابع عليها، بينما رواية عبيد بن شريك قد تابعه فيها إسماعيل بن أبي جعفر، عن مُحمَّد بن أبي حرملة^(١)، فتبين منه أن المحفوظ عن مُحمَّد بن أبي حرملة رواية: "قيراط".

وأما عمر بن حمزة، فرواه عنه مروان بن معاوية الفزاري.

فروى داود بن رشيد الهاشمي، عن مروان بن معاوية، عن عمر بن حمزة بلفظ: "قيراطين"، وخالفه الحسن بن عرفة البغدادي، فروى عن مروان به، بلفظ: "قيراط"، والمحفوظ الأول؛ لأن داود ثقة، والحسن صدوق، واختار مسلم رواية داود بن رشيد في صحيحه، وكذا رواه حنظلة، والزهري من أصحاب سالم^(٢).

(١) ينظر: التقريب (ص: ١٠٤٩) ولسان الميزان (٣٥٥/٥).

(٢) ينظر: التقريب (ص: ٣٠٥، و٢٣٩).

ومنها: طريق أبو الحكم عبد الرحمن بن أبي نعم، يروي عنه قتادة، ويروي عن قتادة شعبة، وهمام بن يحيى، واختلف في طريق همام.

فروى أحمد بن حنبل، ومالك بن يحيى الكوفي، عن يزيد بن هارون، عن همام بلفظ: "قيراط"، وخالفهما الحسين بن نصر بن معارك، فروى عن يزيد بن هارون به، بلفظ: "قيراطين"، والمحفوظ الأول؛ لأنه رواية الأوثق، والأكثر، وكذا رواه شعبة عن قتادة، وأما الحسين فقد تفرد به، ومحله الصدق^(١).

ومنها: طريق بجير بن أبي بجير الحجازي، وإسناده ضعيف؛ لجهالة بجير، ولكن يتقوى أصل حديثه؛ لعلو طبقته، ووجود المتابعات، والشواهد، ولفظ "قيراط" في حديثه مما أخطأ على ابن عمر؛ لمخالفة كبار أصحاب عبد الله.

ومنها: طريق عطية بن عروة السعدي، وإسناده ضعيف؛ فيه محمد بن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ، ولكن يرتقي خبره إلى الحسن، بالطرق، والشواهد^(٢).

فتبين مما سبق أن أكثر أصحاب عبد الله بن عمر رضي الله عنه رواوا عنه الحديث بلفظ: "قيراطان"، وهم: (نافع في الصحيح عنه، وسالم في الصحيح عنه، وعبد الله بن دينار، وعطية بن عروة)، وهو المحفوظ عن عبد الله بن عمر؛ لكثرة أصحابه عليه، قال ابن الجوزي: "وعامة أصحاب ابن عمر رواوا عنه "قيراطين"، بل حلف ابن عمر بأنه سمع هكذا من النبي ﷺ حيث قال: سمع أذناي والذي لا إله إلا هو من رسول الله ﷺ يقول: "قيراطان"^(٣).

□ شرح الغريب:

قال ابن الأثير: "اقتنى الشيء تقتنيه اقتناء من القنية: إذا تملكه لنفسه ليبقى لا للتجارة، والماشية: الغنم، وكلبها الذي جرت به: أن يكون يتبع الغنم ليحفظها ويجرسها، والضاري: الصائد، والمراد بنقص العمل: نقص الأجر والثواب عليه".

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٦٦/٣)، وثقات ابن حبان (١٢٢/٩).

(٢) ينظر: التقريب (ص: ٨٧١).

(٣) ينظر: مسند الطرسوسي ح (٣)، وكشف المشكل (٥١١/٢).

وقال القرطبي: "والقيراط: مثل لمقدار الله أعلم به، وإن كان قد جرى العرف في بلاد يعرف فيها القيراط، فإنه جزء من أربعة وعشرين جزءاً، ولم يكن هذا اللفظ غالباً عند العرب"^(١).

□ مناسبة الحديث:

الحديث دليل على تحريم اقتناء الكلب، لغير عذر شرعي كالصيد، والماشية، وأنه يسبب حبوط الأجر على قدر مدة الإمساك، وينقص من أجره كل يوم قيراطان، ويأتي ذكر "قيراط واحد" بدل قيراطين وهو المشهور عن عدد من الصحابة مرفوعاً كحديث سفيان بن أبي زهير، وأبي هريرة رضي الله عنه، والمحفوظ في حديث ابن عمر رضي الله عنه: "قيراطان"، ومن ثم اختلف العلماء في التوفيق بين الروایتين؛ لأن كلتا الروایتين مخرجتان في الصحيحين.

قال النووي: "من عمله كل يوم قيراطان، وفي رواية قيراط، فأما رواية عمله فمعناه من أجر عمله وأما القيراط هنا فهو مقدار معلوم عند الله تعالى، والمراد نقص جزء من أجر عمله وأما اختلاف الرواية في قيراط وقيراطين، فقليل يحتمل أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر، ولمعنى فيهما، أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع؛ فيكون القيراطان في المدينة خاصة لزيادة فضلها، والقيراط في غيرها، أو القيراطان في المدائن ونحوها من القرى، والقيراط في البوادي، أو يكون ذلك في زمنين فذكر القيراط أولاً ثم زاد التعليل فذكر القيراطين".



(١) الشافعي في شرح مسند الشافعي (٤٢١/٥)، والمفهم (٤٥١/٤).

❁ الحديث السابع عشر بعد المائة (١١٧):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن يزيد بن خصيفة، أن السائب بن يزيد، حدثه أنه سمع سفيان بن أبي زهير، رجلاً من أزد شنوءة، وكان من أصحاب النبي ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً، ولا ضرعاً نقص كل يوم من عمله قيراطاً) قلت: أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: إي ورب هذا المسجد^(١).

□ تراجع الرواة:

١ - عبد الله بن يوسف: "ثقة متقن"^(٢).

٢ - مالك بن أنس: "رأس المتقنين، وكبير المشتبهين"^(٣).

٣ - يزيد بن عبد الله بن خصيفة: الكندي المدني، (ت: ١٢١ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: السائب بن يزيد، ومُجَدِّد بن عبد الرحمن القرشي، وغيرهما.

وروى عنه: سفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، وغيرهما.

وهو من الثقات المحتج بهم، وعن أحمد فيه روايتان، فوثقه في رواية الأثرم، ولكنه قال في رواية أبي داود: "منكر الحديث"، وعلق عليه الحافظ قائلًا: "قلت هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بآبَن خصيفة مالك والأئمة كلهم"، وقال أيضًا: "ثقة"^(٤).

(١) صحيح البخاري ح (٢٣٢٣).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الماضي.

(٣) تقدمت ترجمته في ح (٣١).

(٤) التقريب (ص: ٦٠٢)، وينظر: الجرح والتعديل (٩/٢٧٤)، ومشاهير علماء الأمصار (١/٢١٦)، والتكميل في الجرح

والتعديل (٢/٣٤٧)، وفتح الباري (١/٤٥٣).

□ تخرج الحديث:

* أخرجه الطبراني (٦٤١٤) عن بكر بن سهل بن إسماعيل، عن عبد الله بن يوسف به، بنحوه.

* وهو في موطأ مالك -رواية أبي مصعب- (٢٠٣٩)، ورواية يحيى بن يحيى (٣٥٥٣) ومن طريق يحيى أخرجه مسلم (١٥٧٦)، والبيهقي في الكبرى (١١٠٣٢)

* وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة (٣٦٢٦١)، وفي المسند (٧٧٦)، وعنه ابن ماجه (٣٢٠٦) من طريق خالد بن مخلد البجلي،

وأحمد (٢١٩١٨) عن روح بن عباد،

والدارمي في السنن (٢٠٤٨)، وفي المسند (٢٠٢٦) عن الحكم بن المبارك الباهلي،

وأبو عوانة (٥٣٣٤) من طريق عبد الله بن وهب، ومحمد بن خالد بن عثمة، ومطرف بن عبد الله بن مطرف،

وأبو عوانة (٥٣٣٤)، والبيهقي (١١٠٣٢) من طريق محمد بن إدريس الشافعي،

والطبراني (٦٤١٤)، والبيهقي في الصغير (١٩٨٦) من طريق عبد الله بن مسلمة القعني،

تسعتهم (يحيى، وخالد، وروح، والحكم، وعبد الله، ومحمد، ومطرف، والشافعي، والقعني) عن مالك بن أنس به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٣٢٥)، والروائي (٦٤٨١)، وأبو عوانة (٥٣٣٢، ٥٣٣٣)، والطبراني (٦٤١٥) من طريق سليمان بن بلال،

ومسلم (١٥٧٦)، والنسائي (٤٢٨٥)، وفي الكبرى (٤٧٨٠) من طريق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير،

كلاهما (سليمان، وإسماعيل) عن يزيد بن خصيفة به، بنحوه.

□ حكم الحديث:

الحديث صحيح أخرجه الشيخان، والإسناد الموثق للبخاري.

□ شرح الغريب:

قال النووي: "المراد بالضرع الماشية كما في سائر الروايات، ومعناه: من اقتنى كلبا لغير زرع وماشية"^(١).

□ مناسبة الحديث:

مما نستفيد من الحديث أن اقتناء الكلاب لغير حاجة كالزراعة، وحراسة الماشية ينقص من أجر صاحبه كل يوم قيراط، وهذا يفيد التحريم، والكبيرة، وهنا لم يذكر الصحابي "الصيد"، ولكنه محفوظ في الحديث السابق، واللاحق، واختلف العلماء في تعميم الرخصة للحاجات غير المذكورة في النص النبوي، والأقرب أنه يجوز؛ لأن العلة معقولة، وهو المشهور عند الشافعية.

قال ابن الملقن: "وهل يقاس عليها غرض حراسة الدروب، نعم؛ لأن العلة في الرخصة مقبولة، وهي الحاجة، فيتعدى، ولهذا قال العلماء: الرخصة إذا عرفت عمت"^(٢).



(١) شرح مسلم (٢٤١/١٠).

(٢) ينظر: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٥٧/١٠). * ابن الملقن هو سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد

الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ).

❁ الحديث الثامن عشر بعد المائة (١١٨):

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا عبيد بن أسباط بن مُجَدِّ القرشي قال: حدثنا أبي، عن الأعمش، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل قال: إني لممن يرفع أغصان الشجرة عن وجه رسول الله ﷺ وهو يخطب، فقال: (لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها، فاقتلوا منها كل أسود بهيم، وما من أهل بيت يرتبطون كلبا إلا نقص من عملهم كل يوم قيراط، إلا كلب صيد، أو كلب حرث، أو كلب غنم)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- عبيد بن أسباط بن مُجَدِّ: أبو مُجَدِّ، القرشي مولاهم، الكوفي الهمداني،

(ت: ٢٥٠ هـ).

روى عن: أسباط بن مُجَدِّ، وعبد الله بن إدريس الأودي، وغيرهما.

وروى عنه: الترمذي، والبخاري، وغيرهما.

قال أبو حاتم: "شيخ"، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن حجر: "صدوق"^(٢).

٢- أسباط بن مُجَدِّ بن عبد الرحمن: أبو مُجَدِّ، القرشي الكوفي، (ت: ١٩٩ هـ)، وقيل:

بعدها.

روى عن: مطرف بن طريف، وسليمان بن مهران الأعمش، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد، وعبيد بن أسباط، وغيرهما.

(١) جامع الترمذي في ح (١٤٨٩).

(٢) التقريب (ص: ٣٧٦)، وينظر: الجرح والتعديل (٤٠٢/٥)، وثقات ابن حبان (٤٣٢/٨).

قال ابن حجر: "ثقة ضعف في الثوري"^(١).

٣- سليمان بن مهران الأعمش: "ثقة حافظ، ورع، ولكنه يدلّس"^(٢).

٤- إسماعيل بن مسلم: أبو إسحاق، المكي البصري العبدي.

روى عن: الحسن البصري، وعمرو بن دينار، وغيرهما.

وروى عنه: محمد بن خازم، وسليمان الأعمش، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ضعيف الحديث"^(٣).

٥- الحسن البصري: "ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلّس"^(٤).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه النسائي (٤٢٨٨)، وأحمد (٢٠٥٦٨)، والنسائي في الكبرى (٤٧٨١)،
والرويانى (٨٦٩) من طريق عوف بن أبي جميلة الأعراي،

وابن ماجه (٣٢٠٥)، وأحمد (١٦٧٨٨، ٢٠٥٧١)، والنسائي في الكبرى (٤٧٧٣)،
والرويانى (٨٩٢)، وابن حبان (٥٦٥٠، ٥٦٥٥، ٥٦٥٧) من طريق يونس بن عبيد بن
دينار،

وأحمد (٢٠٥٦٤) من طريق الحكم بن عطية العيشي،

وأحمد (٢٠٥٧٦) من طريق قتادة بن دعامة،

وعلي بن الجعد (٣١٨٢) من طريق المبارك بن فضالة،

وعبد الحميد بن حميد (٥٠٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة،

(١) التقریب (ص: ٩٨)، وينظر: الطبقات الكبرى (٣٩٣/٦)، وتاريخ يحيى رواية الدوري (٢٧٠/٣).

(٢) تقدمت ترجمته في ح (٩).

(٣) التقریب (ص: ١٠٩)، وينظر: التاريخ الكبير (٣٧٢/١)، وقبول الأخبار ومعرفة الرجال (١٧٣/٢).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (٨).

ستتهم (عوف، ويونس، والحكم، وقتادة، والمبارك، وسعيد) عن الحسن بن أبي الحسن البصري به، بنحوه.

□ دراسة الحديث:

في إسناده إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف يكتب حديثه، وتابعه عدد من الثقات عن الحسن البصري، ومنهم يونس بن عبيد، والطريق إليه صحيح، والحسن البصري معروف بالإرسال، والتدليس، وقد عنعن في الإسناد المثبت، وصرح بالسماع في رواية الحكم بن عطية العيشي في مسند أحمد، ولكن فيه نظر؛ لأن أصحاب الحسن كلهم روه بالعننة، وهو المحفوظ فيما يبدو، والحسن بن عطية متكلم فيه، قال ابن حجر: "صدوق له أوهام"، ولكن الحديث له شواهد صحيحة من حديث ابن عمر، وأبي هريرة، وغيرهما رضي الله عنهم، يرتقي بها إلى الحسن، وأصل هذا الحديث في صحيح مسلم من طريق مطرف بن عبد الله بن الشخير، ولم يوجد فيه محل الشاهد.

وقد وقع التفرد في إسناده المؤلف في الطبقات الأخيرة الثلاثة، لاسيما طبقة شيخه، وشيخ شيخه، ولا يحتمل من مثلهم، ولكنه تفرد نسبي؛ لأن الحديث محفوظ من طرق شتى عن الحسن البصري، ولذا قال الترمذي: "هذا حديث حسن، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، عن النبي ﷺ"^(١).

□ شرح الغريب:

قال الرافي: "البهيم: الذي هو على لون واحد لا شية فيه"^(٢).



(١) الترمذي ح (١٤٧٩)، وينظر: التقريب (ص: ٢٦٣)، وصحيح مسلم ح (١٥٧٣)، ومسند أحمد ح (٢٠٨٩٤).

(٢) شرح مسند الشافعي (٤١٠/٢). * الرافي هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ).

❁ الحديث التاسع عشر بعد المائة (١١٩):

قال الإمام أبو يعلى الموصلي رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا صالح بن حرب أبو معمر، حدثنا سلام بن أبي خبزة، حدثنا عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبیش، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (من اتخذ كلبا ليس بكلب ماشية أو كلب صيد، انتقص من أجره كل يوم قيراطان)^(١).

□ تراجم الرواة:

- ١- صالح بن حرب بن خالد: أبو معمر، الهاشمي، (ت: ٢٤١-٢٥٠ هـ).
 روى عن: سلام بن أبي خبزة البصري، وإسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي.
 وروى عنه: أبو يعلى الموصلي، وعلى بن محمد بن خالد بن بيان المطرزي، وغيرهما.
 قال الذهبي: "صدوق"^(٢).
- ٢- سلام بن أبي خبزة: أبو عبد الله، البصري، العطار، (ت: ١٩١-٢٠٠ هـ).
 روى عن: يونس بن عبيد بن دينار، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهما.
 وروى عنه: صالح بن حرب بن خالد الهاشمي، وعثمان بن حفص الأهوازي، وغيرهما.
 متفق على تضعيفه.
 قال ابن المديني: "يضع الحديث"، وقال البخاري: "ضعفه قتيبة جدا، لم يحدث عنه".
 قال الذهبي: "متروك"^(٣).

(١) مسند أبي يعلى ح (٥٠٢٥).

(٢) تاريخ الإسلام (١١٥٠/٥)، وينظر: ثقات ابن حبان (٣١٨/٨)، وتاريخ بغداد (٤٣٢/١٠).

(٣) ديوان الضعفاء (١٦٥/١)، وينظر: التاريخ الكبير (١٣٤/٤)، وضعفاء النسائي (٤٧/١).

٣- عاصم بن أبي النجود بحدلة: أبو بكر، الأسدي الكوفي المقرئ، (ت: ١٢٧ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: زر بن حبیش، وشقيق بن سلمة، وغيرهما.

وروى عنه: حماد بن سلمة، وسفيان الثوري، وغيرهما.

وثقه أحمد وأبو زرعة: "ثقة"، قال يحيى القطان: "ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ"، ووثقه أحمد وأبو زرعة، وقال العجلي: "كان ثقة في الحديث، ولا يختلف عنه في حديث زر، وأبي وائل"، وقال أبو حاتم: "محله الصدق"، وقال النسائي: "ليس بحافظ"، وقال الدارقطني: "في حفظ عاصم شيء".

قال ابن حجر: "صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون"^(١).

٤- زر بن حبیش بن حباشة: أبو مريم، الأسدي الكوفي الغاضري الثعلبي، (ت: ٨١ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن، عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وغيرهما.

وروى عنه: عاصم بن أبي النجود، ومنهال بن عمرو، وغيرهما.

قال ابن حجر: "ثقة جليل مخضرم"^(٢).

٥- عبد الله هو ابن مسعود رضي الله عنه.

□ تخريج الحديث:

* أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة (١٩٩٤٣، و٣٦٢٣٢) من طريق سفيان الثوري،

والدارقطني في العلل معلقا (٧١٤) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث التميمي، وداود

(١) التقريب (ص: ٢٨٥)، وينظر: ثقات العجلي (٢٣٩/١)، والجرح والتعديل (٣٤٠/٦)، وتاريخ دمشق (٢٢٤/٢٥)،

وتاريخ الإسلام (٤٣٥/٣)، وميزان الاعتدال (٣٥٧/٢)، الكواكب النيرات (٤٧٣/١).

(٢) التقريب (ص: ٢١٥)، وينظر: تاريخ دمشق (١٨/١٩)، وتهذيب الكمال (٣٣٥/٩).

ابن إبراهيم، وآخرين لم يسمهم، عن شعبة بن الحجاج،
والدارقطني في العلل معلقا (٧١٤) من طريق حماد بن زيد، وأبي معاوية شيبان بن عبد
الرحمن

أربعتهم (الثوري، وشعبة، وحماد، وشيبان) عن عاصم بن أبي النجود به، بمثله.

ورواية الثوري، وحماد، وشيبان، وإحدى روايتي شعبة: موقوفة.

□ دراسة الحديث:

في إسناده سلام بن أبي خبزة، وهو متروك، ولا يشتغل به، وقد روى الحديث عن عاصم
ابن أبي النجود جماعة من الثقات الحفاظ كالثوري، وشعبة، وغيرهما كما يلي، وعاصم ضعيف
في الحديث.

● والحديث يرويه عاصم، واختلف فيه عنه على وجهين:

الوجه الأول: عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود مرفوعا.
وهذه رواية: سلام بن أبي خبزة، وشعبة فيما يروي عنه عبد الصمد بن عبد الوارث،
وداود بن إبراهيم.

الوجه الثاني: عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود موقوفا.
وهذه رواية: سفيان الثوري، وحماد بن زيد، وشيبان بن عبد الرحمن، وشعبة في رواية أخرى
عنه.

والظاهر أن المحفوظ عن عاصم كلا الوجهين؛ لأنه متكلم فيه، وليس قويا في الحديث،
ويؤيده أن الحفاظ اختلفوا، فالثوري وقف الحديث، وأما شعبة فروى عنه الرفع اثنان من
أصحابه، ومنهما عبد الصمد، وهو ثبت في شعبة، ولعل هذا هو المحفوظ عنه، وأما حماد،
وشيبان فإثما وقفا الحديث عمدا؛ لأجل التوقي كما نص عليه حماد، وهذا منهما إما نظرا؛
لاضطراب عاصم، أو في أمر آخر يشكل، فوقفاه بعد أن سمعا من عاصم مرفوعا، قال يزيد بن
هارون: قلت لحما بن زيد: "ورفعه"، قال: "إنه لمرفوع، ولكني أهابه، وقفه شيبان أبو معاوية

عن عاصم أيضا"، وقال الدارقطني: "الوقف أشهر"، ولعله يقصد رواثم أكثر كما تبين.
فالحديث ضعيف؛ لاضطراب عاصم بن أبي النجود، ومما يؤيد اضطرابه كما ذكره
الدارقطني أن عاصمًا روى الحديث من إسناد آخر، وذلك عن أبي صالح، عن أبي هريرة^(١)،
وتغني عنه شواهد صحيحة من حديث ابن عمر السابق في بداية المطلب، وحديث أبي هريرة
اللاحق.



(١) علل الدارقطني ح (٧١٤).

❖ الحديث العشرون بعد المائة (١٢٠):

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا معاذ بن فضالة، حدثنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: (من أمسك كلبا، فإنه ينقص كل يوم من عمله قيراط، إلا كلب حرث أو ماشية)^(١).

□ تراجم الرواة:

١- معاذ بن فضالة: أبو زيد، البصري الزهراني، (ت: ٢١١ هـ)، وقيل: بعدها.

روى عن: هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، ويحيى بن أيوب الغافقي، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، وإبراهيم بن مرزوق، وغيرهما.

قال أبو حاتم: "ثقة صدوق".

قال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

٢- هشام بن أبي عبد الله الدستوائي: "ثقة ثبت وقد رمي بالقدر"^(٣).

٣- يحيى بن أبي كثير: "ثقة ثبت لكنه يدلّس، ويرسل"^(٤).

٤- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: "ثقة مكثّر"^(٥).

□ تخريج الحديث:

* أخرجه مسلم (١٥٧٥)، وأحمد (٩٤٩٣) من طريق إسماعيل ابن عليّة،

(١) صحيح البخاري ح (٢٣٢٢).

(٢) التقريب (ص: ٥٣٧)، وينظر: الجرح والتعديل (٢٥١/٨)، وثقات ابن حبان (١٧٧/٩).

(٣) تقدمت ترجمته في ح (١٠).

(٤) تقدمت ترجمته في ح (١٠).

(٥) تقدمت ترجمته في ح (٩٤).

وأحمد (١٠١١٥) عن يحيى بن سعيد القطان،

وأبو عوانة (٥٣٣٥) من طريق أبي علي عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي،

ثلاثتهم (إسماعيل، ويحيى، وأبو علي) عن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٣٣٢٤)، والبيهقي (١١٠٣١) من طريق همام بن يحيى،

ومسلم (١٥٧٥)، وأبو عوانة (٥٣٣٦)، والطحاوي في شرح المشكل (٤٦٨٢)، وفي

شرح المعاني (٥٧١٩)، وابن حبان (٥٦٥٢، ٥٦٥٤)، والبيهقي (١١٠٣١) من طريق عبد

الرحمن بن عمرو الأوزاعي،

ومسلم (١٥٧٥)، وابن ماجه (٣٢٠٤)، وأبو عوانة (٥٣٣٨) من طريق حرب بن شداد

اليشكري،

وأبو عوانة (٥٣٣٧) من طريق معاوية بن سلام بن أبي سلام،

أربعتهم (همام، والأوزاعي، وحرب، ومعاوية) عن يحيى بن أبي كثير، به بنحوه،

ورواية الأوزاعي، وحرب عند مسلم مختصرة، ولم يسق لفظهما.

ورواية معاوية بن سلام مختصرة أيضا، ولم يسق لفظه.

* وأخرجه معمر بن راشد (١٩٦١٢)، ومن طريقه مسلم (١٥٧٥)، وأبو داود

(٢٨٤٤)، والترمذي (١٤٩٠)، والنسائي (٤٢٨٩)، وأحمد (٨٥٤٧)، والنسائي في الكبرى

(٤٧٨٢)، وأبو عوانة (٥٣٢٦)، والبيهقي (١١٨٣) من طريق محمد بن شهاب الزهري، عن

أبي سلمة بن عبد الرحمن، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري معلقا (٢٣٢٢)، وأبو الشيخ في كتاب الترغيب - كما في تعليق

التعليق (٢٩٩/٣) - من طريق أبي صالح ذكوان، وأبي حازم سلمان،

والبخاري معلقا (٢٣٢٢) من طريق ابن سيرين،

ومسلم (١٥٧٥)، والنسائي (٤٢٩٠)، وفي الكبرى (٤٧٨٣)، وأبو عوانة (٥٣٢٧)،

والطحاوي في شرح المشكل (٤٦٨٤)، وفي شرح المعاني (٥٧١٤)، والبيهقي (١١٨٤) من طريق سعيد بن المسيب،

ومسلم (١٥٧٥)، وأبو عوانة (٥٣٣٩) من طريق أبي رزين مسعود بن مالك،
وأحمد (٨٥٤٧)، وابن أبي شيبه (١٩٩٤٤، ٣٦٢٦٠) من طريق حيان بن بسطام
الهدلي،

ستتهم (سعيد، وأبو رزين، وحيان) عن أبي هريرة رضي الله بنحوه.
وفي رواية سعيد بن المسيب، وأبي حازم: "قيراطان" بدل قيراط.
ورواية ابن سيرين، وأبي صالح فيما يروي عنه الأعمش بلفظ: "إلا كلب غنم أو حرث أو
صيد"، وقال أبو حازم، وأبو صالح في رواية سهيل: "كلب صيد، أو ماشية".

□ دراسة الحديث:

الحديث صحيح، وهو مخرج في الصحيحين، والإسناد المثبت للبخاري.
● وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه كما تقدم في التخريج.
منها: طريق محمد بن سيرين، رواه البخاري معلقا، ولم أجده موصولا في المصادر حسب
بحثي، حتى قال ابن حجر: "أما رواية بن سيرين فلم أقف عليها بعد التتبع الطويل"^(١).
منها: طريق أبي صالح ذكوان، رواه البخاري معلقا، ووصله أبو الشيخ الأصبهاني في كتابه
الترغيب كما في تعليق التعليق، وعنه روايتان:
الرواية الأولى: طريق الأعمش، وإسناده ضعيف، فيه محمد بن حميد بن حيان، وهو
ضعيف.

الرواية الثانية: طريق ابنه سهيل، وإسناده أيضا ضعيف؛ فيه شريك بن عبد الله النخعي،

(١) فتح الباري (٦/٥).

وليس بالقوي، ولكن الطريق يتقوى بغيره من الطرق، والشواهد^(١).

ومنها: طريق أبي حازم سلمان، رواه البخاري معلقا، ووصله أبو الشيخ في كتاب الترغيب كما في تعليق التعليق، وإسناده ضعيف؛ فيه سليمان بن عبيد الله، وهو ضعيف، ويرتقي بغيره من الطرق، والشواهد^(٢).

ومنها: طريق سعيد بن المسيب، وإسناده صحيح، أخرجه مسلم.

ومنها: طريق أبي رزين مسعود بن مالك، وإسناده صحيح، أخرجه مسلم.

ومنها: طريق حيان بن بسطام الهذلي، وهو مجهول، ولم يوثقه سوى ابن حبان، قال ابن حجر: "مقبول"، يعني عند المتابعة، فقد توبع بطريق أبي سلمة، وسعيد بن المسيب، وغيرهما.

وقد اختلف عن أبي هريرة في لفظ "قيراط، وقيراطان" على وجهين:

فروى عنه أبو صالح ذكوان، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو رزين مسعود بن مالك، وحيان بن بسطام الهذلي بلفظ: "قيراط".

وخالفهم سعيد بن المسيب، وأبو حازم سلمان، فرويا عنه بلفظ: "قيراطان".

ورواية "قيراط" أشهر، وشواهد أكثر: ويشهد له حديث سفيان بن أبي زهير، وعبد الله بن مغفل، كلاهما روى بلفظ: "قيراط".

وكذا أكثر الرواة على إثبات لفظ: "حرث"، وشذ أبو حازم بإسقاطه، وسبق أن في روايته كلاما.

□ مناسبة الحديث:

الحديث دل على أن اقتناء الكلب لغير عذر شرعي من كبائر الذنوب، وأنه يسبب حبوط الحسنات، ولم يذكر أبو هريرة رضي الله عنه "الصيد"، ولكنه محفوظ كما في الأحاديث السابقة، وفي

(١) ينظر: التقريب (ص: ٨٣٩، ٤٣٦) وتعليق التعليق (٢٩٩/٣).

(٢) ينظر: التقريب (ص: ٤١٠)، وتعليق التعليق (٢٩٩/٣).

صحيح مسلم "قيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: (أو كلب زرع)، فقال: (إن لأبي هريرة زرعاً)"، والظاهر أنه يؤيد هذا اللفظ، ولكن بعضهم حمل الخبر على غير وجهه اللائق به.

قال الخطابي: "تأوله بعض من لم يوفق للصواب على غير وجهه، وذهب إلى أنه قصد بهذا القول إنكاره، والتهمة له من أجل حاجته إلى الكلب لحراسة زرع، وليس الأمر كما قال، وإنما أراد ابن عمر تصديق أبي هريرة وتوكيد قوله وجعل حاجته إلى ذلك شاهداً له على علمه ومعرفته به، وقد رواه عبد الله بن مغفل المزني، وسفيان بن أبي وهب عن النبي ﷺ فذكر فيه الزرع كما ذكره أبو هريرة"^(١).



(١) ينظر: صحيح مسلم ح (١٥٧١)، ومعالم السنن (٤/٢٨٨).

الخاتمة

❁ وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الخاتمة

أحمد الله على إحسانه، والشكر له على فضله وامتنانه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق مُحَمَّد وآله وصحبه، وبعد:

فهذا ختام هذه الرسالة، بذلت فيها قصارى جهدي، فما كان فيها من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وهو ولي التوفيق، نعم المولى ونعم النصير.

❁ ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

١- تقرير معنى حبوط العمل، وما في معناه في الأحاديث المدروسة، وتبين من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية؛ أن معنى الحبوط واسع يشمل حبوط العمل والثواب معاً، أو الثواب فقط دون بطلان العمل، أو نقصان الأجر مع ثبوت أصل الثواب والعمل، وكل هذا يُفهم من كل نص على حدة.

٢- الموازنة بين منهج السلف، وبين مذهب المتكلمين، وأهل الوعيد من الخوارج والمعتزلة في حقيقة مفهوم الحبوط، واتضح أن السلف الصالح ذهبوا إلى حقيقة الحبوط كلياً؛ بحيث يخرج الإنسان من الملة، وجزئياً حيث لا يخرج به من الملة. فالكلي مثل: الشرك، والردة. والجزئي كسائر الكبائر المنصوصة بأنها من المحبطات. وأما أهل الوعيد فمذهبهم معروف بأن الكبائر تخرج صاحبها من الملة، وأما المتكلمون فقد ذهبوا إلى أن الحبوط لا يحصل إلا بالشرك، وأن سائر النصوص الواردة في الحبوط ومعناه ينبغي أن يتأول.

٣- بيان أنواع المحبطات الواردة في السنة النبوية، وسبق تصنيفها بدلالاتها المتنوعة من خلال الفصول، والمباحث.

٤- تحرير الفرق بين حبوط الأعمال بأسبابها المذكورة، وبين عدم نفعها عند الموازنة بسبب ثقل المعاصي، فللحبوط أسبابه المعينة، وأما خفة الميزان عند الموازنة فهي شاملة لجميع المعاصي، ففرق بينهما، وقد تقدم رد ابن القيم على من يسوي بينهما.

٥- تمييز الأحاديث الصحيحة من سقيمها، وقد تم فرز المحبّطات الثابتة من عدمها من خلال الدراسة؛ وذلك أن مجموعة المحبّطات المنصوصة في الأحاديث المختارة للرسالة (٥٥) حصّلة من المحبّطات في مائة وعشرين (١٢٠) حديثاً، فالنتيجة أن المحبّطات الثابتة منها ثلاثة وثلاثون (٣٣)، وأما الباقي فبعضها لا تصح أصلاً، عددها (١٥)؛ وهي كالتالي: (١) الحكم بغير ما أنزل الله. (٢) التهاون في أداء الصلاة المكتوبة. (٣) البدعة. (٤) معاصي الخلوات. (٥) التساهل في عرض الأهل. (٦) إنشاد الشعر ليلاً. (٧) التكلف وصرف الكلام. (٨) التولية للمحابة. (٩) رد القصاص. (١٠) الفرار من الزحف. (١١) تزعفر الرجال. (١٢) تفويت الصلاة المكتوبة عن وقتها. (١٣) التسخط على القضاء، والجزع عند المصيبة. (١٤) التعامل بالربا. (١٥) اليمين الكاذبة عند منبر النبي ﷺ.

وبعضها الآخر لا تصح في هذه الأحاديث، وإن كانت داخلة من جملة المحبّطات بعموم الأدلة، وهي المن من محبّطات الصدقة بنص القرآن، وكذا سب الصحابة، والحسد، وعقوق الوالدين، وتعبيد المحرر، والتضييق على الناس، والاستيلاء على أرض الغير؛ كلها داخلة في انتهاك حقوق العباد الذي يسبب حبوط العمل.

❁ ومن التوصيات:

١- يفضل لباحث الماجستير أن يتناول موضوع المحبّطات بدراسة موضوعية واسعة، ولم أقف على دراسة أكاديمية حسب نظري.

٢- ويحسن أيضاً اختيار موضوع: "موازنة الأعمال" بجمع أحاديثها، ودراستها دراسة حديثة.

٣- وينصح أيضاً بتناول دراسة: "مكفرات الذنوب - دراسة حديثة أكاديمية-".

هذا، وصلى الله وسلّم على النبي الكريم.



الفهارس العامة

وتحتوي ما يلي:

- ❁ فهرس الآيات القرآنية.
- ❁ فهرس الأحاديث النبوية.
- ❁ فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ❁ فهرس الكلمات الغريبة.
- ❁ فهرس المصادر والمراجع.
- ❁ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (٤٨)	٤٨	٢٠
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾	١٧٢	٣٦٩
﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِّنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمَتِ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ...﴾	٢١٧	٢٢
﴿أَيُّدُ أَحَدِكُمْ أَنَّ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ، فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ...﴾	٢٦٦	٢٦
﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى﴾	٢٧٥	٤٤٥
﴿وَإِن تُبْنَ مِّنْكُمْ رُّءُوسٌ وَأَمْوَالُكُمْ﴾	٢٧٩	٤٤٥
سورة آل عمران		
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَٰئِكَ هُم وَقُودُ النَّارِ﴾ (١٠)	١٠	٣٢٧
سورة المائدة		
﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ (٥)	٥	٢٢
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ ءَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ...﴾	٤٤	٥٨

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة هود		
﴿وَحَبِطْ مَا صَنَعُوا فِيهَا﴾	١٦	١٧
سورة الحجر		
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٩	٢
سورة المؤمنون		
﴿يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾	٥١	٣٦٩
سورة محمد		
﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾	٢٣، ٢٢	٥١٩
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ﴾		
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾	٣٣	٢٦
سورة الحجرات		
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ...﴾	٢	٩٠، ٢٦



فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	طرف الحديث
٩٧	أبى الله أن يقبل عمل صاحب بدعة.
٥٠١	أتدرون ما المفلس...
٢٢٥	إذا جمع الله الناس يوم القيامة...
٤١٨	إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة...
٢٤٦	أرأيت رجلا غزا يلتمس الأجر والذكر...
٣٦٩	إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا...
١٦٧	إن الله لا يقبل من الصقور...
٢٠٦	إن أول الناس يقضى يوم القيامة...
٦٧	إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته...
٢١٢	أنا أغنى الشركاء عن الشرك...
٢٤٠	إنما الأعمال بالنيات...
٤٤٥	أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب.
٢٦١	بشر هذه الأمة بالسناء والرفعة...
٥٣٥	تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين...
٢٩٨	ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم...
٣٣١	ثلاثة لا يقبل منهم يوم القيامة صرف، ولا عدل...
١٩٧	ثلاثة لا ينفع معهن عمل...
١٢٥	حبط عمله، قتل نفسه...
٣٨	حتى إذا أفضى إلى الآخرة، لم تكن له حسنة يجزى بها...
١٢٩	حرمة نساء المجاهدين...
١٧٠	الحسد يأكل الحسنات...

رقم الصفحة	طرف الحديث
٣٠٣	فإنه يقطع صلاته الحمار، والمرأة، والكلب الأسود...
٥٩	فإني قد غفرت لفلان، وأحببت عملك.
١٦٢	فمن أخفر مسلما، فعليه لعنة الله...
٨٧	كان يرفع صوته فوق صوت النبي ﷺ، فقد حبط عمله...
٣١٣	لا تقبل صلاة لامرأة تطيبت لهذا المسجد...
٢٦٥	لا صام من صام الأبد...
٥١٤	لا يزال يستجاب للعبد، ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم...
٤٢	لا يقبل الله ﷻ من مشرك بعدما أسلم عملا...
٣١٠	لا يقبل الله تعالى صلاة رجل في جسده...
٥٦	لا يقبل الله صلاة إمام حكم بغير ما أنزل الله.
١٠٠	لا يقبل الله لصاحب بدعة...
٣٢	لا ينفعه، إنه لم يقل يوما رب اغفر لي...
١٤٢	لأعلمن أقواما من أمتي...
٤٣٥	ليس لك من صلاتك اليوم إلا ما لغوت...
٤٨	ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر...
٩١	من أحدث في أمرنا هذا...
١١٦	من أحدث فيها حدثا...
١٠٦	من أخاف أهل المدينة...
٥٤٧	من اقتنى كلبا، إلا كلب ماشية...
٨٠	من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله.
٤١٥	من تسخط رزقه وبث شكواه...
١٨٥	من تعلم صرف الكلام...
٢٠٠	من حلف عند منبري هذا...

رقم الصفحة	طرف الحديث
٢٨٧	من ذبح قبل الصلاة، فليعد...
١٠٣	من سب أصحابي...
٢١٩	من سمع الناس بعمله...
٢٢٨	من سمع سمع الله به، ومن رأى رأى الله به.
٤٧٦	من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحا...
٤٦٤	من ضيق منزلا...
٢٥٦	من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا...
١٣٤	من قتل مؤمنا، فاغتبط بقتله...
٤٩٤	من قرض بيت شعر بعد العشاء الآخرة...
٤٠٢	من لم يدع قول الزور والعمل به...
٥٠٨	من مات وعليه دينار أو درهم قضي من حسناته...
١٨٨	من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم أحدا محاباة...
٤٠٨	وأفطرتا على ما حرم الله عليهما...
٦٤	والله لا يغفر الله لك، أو لا يدخلك الله الجنة.
٤٤٩	والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى...
٣١٨	وإن الله تعالى لا يقبل صلاة رجل مسبل إزاره...
٣٣٧	ولا صدقة من غلول...
٤١١	ولا يحبط جزعك أجرك فتندم...
٣٧٦	ولا يعجبك امرؤ كسب مالا من حرام...
٣٧٩	ولا يكسب عبد مالا من حرام...
١٤٦	ومن ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه...
٣٧٣	ومن جمع مالا حراما فتصدق به...
٧٧	ومن ردت عليه صلاته رد عليه سائر عمله...

رقم الصفحة	طرف الحديث
٤٢٩	ومن قال يوم الجمعة لصاحبه: "صه" فقد لغا.
١٩١	ومن قتل عمدا ففقد يده، فمن حال بينه وبينه...
٤٣٢	يا رسول الله، إن سعدا قال: لا صلاة لك...



فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم المترجم له	رقم الصفحة
ابن أبي جمرة	٢٩٤
ابن الأثير	٦٣
ابن الجزي	٢٨
ابن الجوزي	٦٣
ابن العراقي	١٩
ابن العربي	٢٩
ابن العطار.	٤٢٦
ابن الملقن	٥٥٦
ابن الملك	١٨٧
ابن أمير حاج	١٨
ابن بطل	٢١٨
ابن حجر الهيتمي	٢١١
ابن فارس	١٧
ابن فورك	٢٤٥
ابن منظور	١٩
أبو عبيد	١٨٧
أبو عبيدة	٢٠

العلم المترجم له	رقم الصفحة
أبو عمرو البصري	١٦
الآجري	٢٤٩
أمير بادشاه	١٨
الباجي	٥٤٣
الجوهري	١٦
الخطابي	١٦٦
الرافعي	٥٥٩
السندي	٤٧
الشاطبي	١٨
الشنقيطي	٥٨
شهاب الدين التوربشتي	٢٤٥
الصنعاني	٩٩
الطبي	١٥٣
عبد الغافر الفارسي	٥٣
العز بن عبد السلام	٢٩
العسكري	١٧
العظيم آبادي	٦٧
القاضي عياض	٢٩
القرافي	١٩

العلم المترجم له	رقم الصفحة
القرطبي	١٣٣
الكرماني	٢٩٤
المازري	٢١٨
الماوردي	١٧
المباركفوري	٢٠
مجاهد	١٧
المجد اللغوي الفيروزآبادي	١٠٩
المظهري	٢٧١
الملا علي القاري	٥٣
المنائي	١٠٩
النضر بن شميل	٢٠
يونس بن حبيب	٢٨



فهرس الكلمات الغريبة

الكلمة الغريبة	رقم الصفحة
أبق	٤٦٠
أخفر	١٦٦
الإصر	٣٧٥
الإعصار	٣١٧
اغتبط	١٣٧
اقتنى الشيء	٥٥٢
البهيم	٥٥٩
الجدع	٢٩٤
الجزع	٤١٣
الخلوق	٣١٢
الزور	٤٠٦
سمّع	٢٣٠
صرف الحديث	١٨٧
الصقور	١٦٩
الضاري	٥٥٢
الضرع	٥٥٦
عدل تمرة	٣٩٧

الكلمة الغريبة	رقم الصفحة
العَرَف	٤٧٤
عرض الدنيا	٢٥٥
عصبية	١٩٦
الغلُولُ	٣٣٩
الفلَوّ	٣٩٧
في عمية	١٩٦
القرض	٤٩٨
قود	١٩٦
لغوت	٤٢٥
الماشية	٥٥٢
متواخين	٦٦
المن	٣٣١
يتأَلَّى	٦٣



فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجعته ووجد منهج التعليق والإخراج)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- الأحكام الشرعية الصغرى «الصحيحة» لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: ٥٨١ هـ)، المحقق: أم محمد بنت أحمد الهليس، أشرف عليه وراجعته وقدم له: خالد بن علي بن محمد العنبري، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، مكتبة العلم، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ - لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

- أحوال الرجال لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ) المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار النشر: حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
- الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، توزيع: دار زمزم - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨ م.
- الاستذكار لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠.
- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى «وهو مشتمل على ثلاثة كتب في الكنى لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج: عبد الله مرحول السوالمه، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الناشر: دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

- إصلاح المنطق لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، المحقق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.
- أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة لسعود بن عبد العزيز الخلف، الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٤٢١هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الإلزامات والتتبع للدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الإمام بأحاديث الأحكام لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، المحقق: حقق نصوصه وخرج أحاديثه حسين إسماعيل الجمل، الناشر: دار المعراج الدولية - دار ابن حزم - السعودية - الرياض / لبنان - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

- أنيس الساري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري لأبي حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصرة الكويتي، المحقق: نبيل بن منصور بن يعقوب البصرة، الناشر: مؤسّسة السّماحة، مؤسّسة الرّيّان، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- بذل المجهود في حل سنن أبي داود للشيخ خليل أحمد السهارنفوري (المتوفى: ١٣٤٦ هـ)، اعتني به وعلق عليه: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، الناشر: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- البعث والنشور للبيهقي لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ) الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث لأبي مُحمّد الحارث بن مُحمّد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢ هـ).
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لعلي بن مُحمّد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨ هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- تاريخ ابن معين (رواية الدوري) لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣ هـ)، المحقق: د. أحمد مُحمّد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣ هـ)، المحقق: د. أحمد مُحمّد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

- تاريخ ابن يونس المصري لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- تاريخ الإسلام وَوَفَيَاتِ الْمُشَاهِيرِ وَالْأَعْلَامِ لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عَوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي مكتبة دار التراث - حلب القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ - ١٩٧٧.
- تاريخ الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: مُحَمَّد عبد المعيد خان.
- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

- تحرير علوم الحديث: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، عام النشر: ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لجمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزري (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيمّة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣ م.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نواره، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.
- تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- الترغيب والترهيب لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

- التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم، مُحمَّد بن أحمد بن مُحمَّد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي
الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم
بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.
- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف
بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق:
د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ -
١٩٨٦.
- تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحمَّد بن
أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي،
الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.
- تفسير الحجرات - الحديد لمحمد بن صالح بن مُحمَّد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر:
دار الثريا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي
(المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن مُحمَّد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع،
الطبعة: الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:
٨٥٢هـ)، المحقق: مُحمَّد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ -
١٩٨٦.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحمَّد بن
أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة
الأولى ١٤١٩ هـ. ١٩٨٩ م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن مُحمَّد بن عبد
البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي مُحمَّد

عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لشمس الدين مُحمَّد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن مُحمَّد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحباني، دار النشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين أبو عبد الله مُحمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦ هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي مُحمَّد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢ هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠ هـ)، المحقق: مُحمَّد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤ هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور مُحمَّد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣.
- الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق) لمعمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاها، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣ هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

- جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.
- جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصالح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الجامع الكبير - سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م.
- جامع المسانيد لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (المتوفى: ٥٩٧ هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر،

الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم مُجَّد فؤاد عبد الباقي)،
الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- الجامع لأبي مُجَّد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق:
الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب - الدكتور علي عبد الباسط مزيد، الناشر: دار الوفاء،
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي لأبي عبد الله مُجَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح
الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم
أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن
مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة
المعارف - الرياض.
- الجرح والتعديل لأبي مُجَّد عبد الرحمن بن مُجَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي،
الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية -
بجيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ
١٩٥٢ م.
- جمهرة اللغة لأبي بكر مُجَّد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي
منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧ م.
- الجموع البهية للعقيدة السلفية التي ذكرها العلامة الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان،
جمع: أبو المنذر محمود بن مُجَّد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، الناشر: مكتبة ابن
عباس، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- الجواهر النقي على سنن البيهقي لعلاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى
المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني (المتوفى: ٧٥٠هـ)، الناشر: دار الفكر.

- حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه لمحمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (المتوفى: ١١٣٨هـ)، الناشر: دار الجليل - بيروت، بدون طبعة.
- حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع السنن) لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن)، مُجَدِّد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (المتوفى: ١١٣٨هـ)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ثم صورتها عدة دور منها ١ - دار الكتاب العربي - بيروت ٢ - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٣ - دار الكتب العلمية - بيروت (طبعة ١٤٠٩هـ بدون تحقيق).
- خلق أفعال العباد لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف السعودية - الرياض.
- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حقق أصله، وعلق عليه: أبو اسحق الحويني الأثري، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الخبر، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين لشمس الدين أبو عبد الله مُجَدِّد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن مُجَدِّد

الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ هـ

٠م

- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- رجال صحيح مسلم لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن منجويه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لمحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد إبراهيم الموصلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي)، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، جمع وترتيب: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار العاصمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ - ٢٠٠١ م.
- الزهد والرفائق لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المروزي (المتوفى: ١٨١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- الزهد والورع والعبادة لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: حماد سلامة محمد عويضة، الناشر: مكتبة المنار - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

- زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر المحقق: -
الناشر: مكتبة دار القلم والكتاب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى
١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- السنة لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال البغدادي الحنبلي
- السنة لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى:
٢٨٧هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت
- سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى:
٢٧٣هـ)،
- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو
الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر:
المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن لمحمد بن عمر بن
محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (المتوفى: ٧٢١هـ)، المحقق: صلاح
بن سالم المصري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧.
- سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن
دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب
الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة
الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- السنن الصغير للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي الخراساني، أبو
بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة
الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.
- السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى:
٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط،

- السنن الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: مُحمَّد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- سنن سعيد بن منصور لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية - الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.
- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد مُحمَّد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: مُحمَّد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م.
- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه لأحمد بن مُحمَّد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم مُحمَّد أحمد القشقرى، الناشر: كتب خانة جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: ٤٢٧هـ) المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
- سؤالات مُحمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.

- سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَار الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، تقي الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة: السادسة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- شرح الإمام بأحاديث الأحكام لتقي الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢ هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: مُحَمَّد خُلوْف العبد لله، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته عليه السلام لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- شرح صحيح البخارى لابن بطلال لابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بوائد مسلم لعياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يَحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- شرح علل الترمذي لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن مُحمَّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.
- شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن مُحمَّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (مُحمَّد زهري النجار - مُحمَّد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- شعب الإيمان لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جردى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن مُحمَّد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: مُحمَّد محي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣.
- صحيح ابن خزيمة لأبي بكر مُحمَّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. مُحمَّد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

- الصلاة وأحكام تاركها لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة بالمدينة المنورة.
- الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الضعفاء والمتروكون لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨.
- طبقات خليفة بن خياط لأبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (المتوفى: ٢٤٠هـ)، رواية: أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري (ت ق ٣ هـ)، محمد بن أحمد بن محمد الأزدي (ت ق ٣ هـ)، المحقق: د سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.
- الطبقات لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: مشهور حسن-عبد الكريم الوريكات، الناشر: مكتبة المنار - الأردن-الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، الناشر: الطبعة المصرية

القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

■ العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام لعلي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (المتوفى: ٧٢٤ هـ)، وقف على طبعه والعناية به: نظام محمد صالح يعقوبي، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان

■ علل الترمذي الكبير لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩ هـ)، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي أبو المعاطي النوري محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

■ العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥ هـ) المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخرّيج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

■ العلل لابن أبي حاتم لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧ هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

■ العلل لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المدني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤ هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠.

- العلل ومعرفة الرجال أبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن مُحَمَّد عباس، الناشر: دار الخاني الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ) المحقق: د. مُحَمَّد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق:
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- فضائل الصحابة لأبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. وصي الله مُحَمَّد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.
- قبول الأخبار ومعرفة الرجال لأبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي (المتوفى: ٣١٩ هـ)، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقى، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- كتاب الضعفاء لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العيني، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- الكنى والأسماء لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى (المتوفى: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربى، بيروت-لبنان، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، طبعة ثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات لبركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال (المتوفى: ٩٢٩هـ)، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار المأمون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٨١م.
- لأبي عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، الناشر: دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، الطبعة: الأولى، ٢٠١١م - ١٤٣٢م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
- المتفق والمفترق لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- مجموع الفتاوى لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ/١٩٩٥ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- المحرر في الحديث لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، المحقق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر: دار المعرفة - لبنان / بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣.
- المختلطين لصالح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- المراسيل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.

- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ) الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.
- مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، بعناية: محمد شايب شريف، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- مساوئ الأخلاق ومذمومها لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- مستخرج أبي عوانة لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- المستدرک علی الصحیحین لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.
- مسند ابن أبي شيبة لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزاوي وأحمد بن فريد المزدي،

- مسند ابن الجعد لعللي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ - ١٩٩٠.
- مسند أبي داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود البصري، (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور مُحمَّد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- مسند أبي يعلى لأحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.
- مسند إسحاق بن راهويه أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩١.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن مُحمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد مُحمَّد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.
- مسند الإمام عبد الله بن المبارك لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المروزي (المتوفى: ١٨١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- مسند الحميدي، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّاراني، الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.

- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي) لأبي مُحمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
- مسند الروياني لأبي بكر مُحمَّد بن هارون الروياني (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦.
- مسند الشاميين لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت،
- مسند الشهاب لأبي عبد الله مُحمَّد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيمون القضاعي المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: مُحمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: عبد المعطي قلعجي، دار النشر: دار الوفاء - المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- المسند للشاشي لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البنكثي (المتوفى: ٣٣٥هـ)، المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق

عليه: مرزوق على إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

■ مصابيح السنة لمحيي السنة، أبو مُجَدِّ الحسين بن مسعود بن مُجَدِّ بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦ هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مُجَدِّ سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

■ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايمار بن عثمان البوصيري الكنايني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠ هـ)، المحقق: مُجَدِّ المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

■ المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن مُجَدِّ بن إبراهيم بن عثمان بن خواسي العبسي (المتوفى: ٢٣٥ هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

■ المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١ هـ)،

■ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُجَدِّ بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام مُجَدِّ بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

■ معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود لأبي سليمان حمد بن مُجَدِّ بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨ هـ)، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.

- المعجم الأوسط لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني،
- المعجم الصغير لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي دار عمار - بيروت عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
- المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.
- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (المتوفى ٦٣٦هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى.

- المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي (المتوفى: ٥٣٦هـ)، المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الناشر: الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م، والجزء الثالث صدر بتاريخ ١٩٩١ م.
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين) لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- المغني في الضعفاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦ هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب مستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال، الناشر: (دار ابن كثير، دمشق - بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- المقترَّب في بيان المضطرب لأحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م.
- من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.
- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكسي ويقال له: الكشي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
- المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ.
- المنتقى من السنن المسندة لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
- المنتقى لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ - ١٩٩٢.
- منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري» لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (المتوفى: ٩٢٦ هـ)، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.
- المنهاج في شعب الإيمان للحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحلي (المتوفى: ٤٠٣ هـ)، المحقق: حلمي محمد فودة، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل، أصل هذا الكتاب: رسالة ماجستير
- المذهب في اختصار السنن الكبير لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- المؤلف والمختلف لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الموطأ لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- الموطأ لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه، ورقمه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

- موطأ لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف - محمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤١٢ هـ.
- موطأ مالك - برواية مُجَّد بن الحسن الشيباني - لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية، مزودة منقحة.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين أبو عبد الله مُجَّد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدَّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.
- موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين لخالد بن منصور بن عبد الله الدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين أبو عبد الله مُجَّد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي مُجَّد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- الناشر: دار الحرمين - القاهرة، الروض الداني.
- الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.
- نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب»، أبو الفضل، حسن بن مُجَّد بن حيدر الوائلي الصنعائي، تقريظ: عبد الله بن مُجَّد الحاشدي، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- نسخة وكيع عن الأعمش لأبي سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن سفيان بن الحارث بن عمرو ابن عبيد بن رؤاس الرؤاسي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.

- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم - ﷺ لعدد من المختصين بإشراف الشيخ/ صالح بن عبد الله بن حميد إمام وخطيب الحرم المكي، الناشر: دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة: الرابعة.
- النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد لأحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى.



فهرس الموضوعات

■ الشكر والتقدير.....	أ
■ ملخص الرسالة.....	ب
■ Thesis Summary.....	د
■ المقدمة.....	١
مشكلة البحث.....	٣
أهمية الموضوع وأسباب اختيار.....	٣
أهداف البحث.....	٣
حدود البحث.....	٤
الدراسات السابقة.....	٤
منهج البحث.....	٥
إجراءات البحث.....	٥
خطة البحث.....	١٠
■ القسم الأول: الدراسة النظرية.....	١٥
■ الفصل الأول: بيان معنى الحبوط في السنة النبوية، ومعاني المصطلحات ذات الصلة بها .	١٦
■ الفصل الثاني: أنواع المحبطات، وذكر مذاهب الناس في حقيقة حبوط العمل	٢١
المبحث الأول: أنواع المحبطات.....	٢٢
المبحث الثاني: ذكر مذاهب الناس في حقيقة حبوط العمل.....	٢٦
■ القسم الثاني: الدراسة التطبيقية.....	٣٠
■ الفصل الأول: دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الكلي المناقض للإيمان، وغير المناقض له.	٣٠
المبحث الأول: دراسة الأحاديث الواردة في الحبوط الكلي المناقض للإيمان.....	٣١

المطلب الأول: الشرك والكفر	٣٢
المطلب الثاني: الردة	٤٢
المطلب الثالث: تكذيب القدر	٤٨
المبحث الثاني: دراسة الأحاديث في الحبوط الكلي غير المناقض للإيمان	٥٤
المطلب الأول: الحكم بغير ما أنزل الله	٥٦
المطلب الثاني: التقنيط من رحمة الله	٥٩
المطلب الثالث: ترك الصلوات المكتوبات	٦٧
المطلب الرابع: ترك صلاة العصر	٨٠
المطلب الخامس: رفع الصوت عند النبي ﷺ	٨٧
المطلب السادس: البدعة	٩١
المطلب السابع: سب الصحابة	١٠٣
المطلب الثامن: إيذاء أهل المدينة	١٠٦
المطلب التاسع: الجناية في الحرم المدني وإيواء المحدث فيه	١١٦
المطلب العاشر: الانتحار	١٢٥
المطلب الحادي عشر: خيانة المجاهد في غيابه	١٢٩
المطلب الثاني عشر: الفرح بقتل المسلم	١٣٤
المطلب الثالث عشر: عقوق الوالدين	١٣٨
المطلب الرابع عشر: معاصي الخلوات	١٤٢
المطلب الخامس عشر: الانتساب إلى غير الأب وتولي غير مواليه	١٤٦
المطلب السادس عشر: إخفار ذمة المسلم	١٦٢
المطلب السابع عشر: التساهل في عرض الأهل وعدم الغيرة عليه	١٦٧
المطلب الثامن عشر: الحسد	١٧٠

المطلب التاسع عشر: الاستيلاء على أرض الغير	١٨٢
المطلب العشرون: التكلف والتشدد في الكلام لإمالة القلوب	١٨٥
المطلب الواحد والعشرون: التأخير والتولية لأجل المحابة	١٨٨
المطلب الثاني والعشرون: منع القصاص	١٩١
المطلب الثالث والعشرون: الفرار من الزحف	١٩٧
المطلب الرابع والعشرون: اليمين الغموس عند منبر النبي ﷺ	٢٠٠
■ الفصل الثاني: دراسة الأحاديث في الجبوط الجزئي	٢٠٤
المبحث الأول: دراسة الأحاديث في الجبوط الجزئي بحيث يقارن المحبط بعمل معين، فيحبطه....	٢٠٥
المطلب الأول: الرياء	٢٠٦
المطلب الثاني: العمل لغرض دنيوي	٢٤٠
المطلب الثالث: مخالفة السنة	٢٦٥
المطلب الرابع: إمامة الناس بالصلاة مع كراهيتهم	٢٩٨
المطلب الخامس: عدم دفع المار بين يدي الصلاة	٣٠٣
المطلب السادس: تزعفر الرجال	٣١٠
المطلب السابع: خروج المرأة بالتطيب	٣١٣
المطلب الثامن: الإسبال	٣١٨
المطلب التاسع: التهاون في أداء المكتوبات بوقتها	٣٢٨
المطلب العاشر: المن بالإحسان	٣٣١
المطلب الحادي عشر: الصلاة باللباس الحرام	٣٣٣
المطلب الثاني عشر: التصديق بالمال الحرام	٣٣٧
المطلب الثالث عشر: قول الزور والغيبة حال الصوم	٤٠٢
المطلب الرابع عشر: الجزع، والتشكي عند المصيبة	٤١١

المطلب الخامس عشر: الكلام حال خطبة الجمعة ٤١٨

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث في الحبوط الجزئي حيث يحبط المحبط المعين لعمل معين

من دون مقارنته له ٤٤٤

المطلب الأول: الربا ٤٤٥

المطلب الثاني: نشوز الزوجة ٤٤٩

المطلب الثالث: هروب العبد من سيده ٤٥٤

المطلب الرابع: تعبيد المحرر ٤٦٢

المطلب الخامس: التضيق على الناس ٤٦٤

المطلب السادس: سؤال العرافين وتصديقهم ٤٦٩

المطلب السابع: شرب الخمر ٤٧٦

المطلب الثامن: إنشاد الشعر ليلاً ٤٩٤

المبحث الثالث: دراسة الأحاديث في الحبوط الجزئي حيث يناط قدر الحبوط من العمل

بحسب حجم المعصية كثرة وقلة ٥٠٠

المطلب الأول: انتهاك حقوق العباد من قتل وشتم وقذف وغيرها ٥٠١

المطلب الثاني: احترام المنية مع بقاء الديون في الذمة ٥٠٨

المطلب الثالث: قطع الرحم ٥١٤

المطلب الثالث: إيذاء الجيران ٥٣٣

المطلب الخامس: هجر المسلم ٥٣٥

المطلب السادس: اقتناء الكلب لغير مصلحة شرعية ٥٤٧

■ الخاتمة ٥٦٩

النتائج ٥٧٠

التوصيات ٥٧١

٥٧٢.....	■ الفهارس العامة
٥٧٣.....	فهرس الآيات القرآنية
٥٧٥.....	فهرس الأحاديث النبوية
٥٧٩.....	فهرس الأعلام المترجم لهم
٥٨٢.....	فهرس الكلمات الغريبة
٥٨٤.....	المصادر والمراجع
٦١٧.....	■ فهرس الموضوعات

